

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

تكملة  
الإيمان في أبواب الإيمان

رفع  
عبد الرحمن السجدي  
أسكنه الله الفردوس  
كِتَابُ  
الْإِتِّجَانِ فِي أَيْوَابِ الْجَهَانِ  
وَفَصِيلِ فَرِيقِهِ وَسُنَنِ ذِكْرِ جَمَلٍ مِنْ آدَابِهِ وَلَوَاحِي أَحْكَامِهِ

تصنيف  
الإمام المجتهد  
أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أبي بصير الأزدي القرطبي

المعروف بابن المناصيف - مرجعنا الله -  
(٥٦٣ - ٦٢٠)

صَقِلَ نَصَهُ وَعَلِقَ عَلَيْهِ وَوُثِقَ نَصُوصُهُ  
وُخْرِجَ أَحَادِيثُهُ وَأَثَارُهُ  
مَشْهُورٌ مِنْ حَسَنِ آلِ سَلَمَانَ وَ  
مُجَدِّدٌ مِنْ تَرْكِيبِ آيَاتِنَا عَامِرِي

مَوْسَسَةُ الرِّيَّاتِ

كِتَابُ الْإِتِّجَانِ فِي أَيْوَابِ الْجَهَانِ

حَقُوقُ الصَّلَاحِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ

الطبعة الأولى  
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م

مَدِينَةُ رِيَّاتِ  
مَوْسَسَةُ الرِّيَّاتِ  
الْمَدِينَةُ الْعَرَبِيَّةُ

إِسْلَامِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ - أَبُورِغْلَبِ - شَايِعُ النُّصْرَةِ - مُقَابِلُ الْمَجْمَعِ الْمُتَقَافِ - هَافَف : ٩٧٧٣ - ٦٢١٧٠٠١  
تَأَلَّفَ : ٩٧١٢ - ٢٦١٧٠٠٣ . مَدِينَةُ رِيَّاتِ : ٢٧٤٦١  
( الْكُتَابُ وَالسُّنَنُ بِنَفْسِهِمْ سَلَفَتِ الْأُمَّتَةُ )

بِرْمَدَان - لِهَادَف : ٦٥١٣٢٧ - فَاكْرِب : ٦٥٥٢٨٢ - مَدِينَةُ رِيَّاتِ : ٥٧٣٦ / ١٤  
مَدِينَةُ رِيَّاتِ : ١١٠٥٢٠٠١ - مَدِينَةُ رِيَّاتِ : ١١٠٥٢٠٠١ - مَدِينَةُ رِيَّاتِ : ١١٠٥٢٠٠١  
ALRAYAN@cyberia.net.id

مَوْسَسَةُ الرِّيَّاتِ  
مَدِينَةُ رِيَّاتِ وَالْمَدِينَةُ الْعَرَبِيَّةُ

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب السادس

في الأمان وحكمه، وما يلزم من الوفاء به،  
والفرق بينه وبين مواقف الخديعة في الحرب،  
وهل تجوز المعاهدة والمصلحة؟

بسم الله الرحمن الرحيم

### الباب السادس

في الأمان وحكمه، وما يلزم من الوفاء به، والفرق بينه وبين مواقع الخديعة في الحرب، وهل تجوز المهادنة والصلح؟

قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]، وقال - تعالى -: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، وقال - تعالى -: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، وقال: ﴿وَإِذَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وخرج مسلم<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل غادر لواء يوم القيامة، يرفع له بقدر غدرته، ألا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامّة».

البخاري<sup>(٢)</sup>، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قتل مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا يَوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

أبو داود<sup>(٣)</sup>، عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل مُعَاهِدًا فِي

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب تحريم الغدر) (١٣٧٨) (١٦).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب إثم من قتل معاهدًا بغير جرم) (رقم ٣١٦٦). وفي كتاب الديات (باب إثم من قتل ذميًا بغير جرم) (رقم ٦٩١٤).

(٣) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في الوفاء للمعاهد وحرمة ذمته) (رقم ٢٧٦٠). وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٢٥/٩-٤٢٦)، والدارمي (٢٥٠٤)، وأحمد (٣٨٠٣٦/٥)، والطحاوي (٨٧٩)، والنسائي في «المجتبى» (٢٥-٢٤/٨)، والكثيري (٦٩٤٩)، وابن أبي عاصم في «الدييات» (ص ٨٧)، والزار في «مسنده» (٣٦٧٩)، وابن الجارود في «المنتقى» (٨٣٥، ١٠٧٠)، والحاكم (١٤٢/٢)، والبيهقي (٢٣١/٩).



غير كُتبه، حُرِّمَ الله عليه الجنة.

وفيه<sup>(١)</sup> عن عمرو بن عبَّسة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان

= والحديث صحيحه الحاكم، ووافقه الذهبي. وهو كما قال.

قوله: «معاهدًا»: المراد به من له عهد مع المسلمين، سواء كان بعقد جزية، أو هدنة من سلطان، أو أمان من إسلام.

وقوله: «في غير كتبه» كنه الأمر: حقيقته، وقيل: وقته وقدره، وقيل: غايته، يعني من قبله في غير وقته أو غاية أمره الذي يجوز فيه قتله.

وقوله: «حرم الله عليه الجنة» قال ابن خزيمة: معنى هذه الأخبار إنما هو على أحد معنيين: أحدهما: لا يدخل الجنة أي: بعض الجنان، إذ النبي ﷺ قد أعلم أنها جنان في جنة. والمعنى الثاني: أن كل وعيد في الكتاب والسنة لأهل التوحيد، فإنما هو على شريطة، أي: إلا أن يشاء الله أن يغير ويصحح ويكرم ويغفل.

وقال الحافظ ابن حجر: المراد بهذا اللفظ -وإن كان عاماً- التخصيص بزمان ما، لما تعاضدت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلماً ولو كان من أهل الكباير، فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار، ومآله إلى الجنة، ولو عُذِّب قبل ذلك.

حاصل هذا أن قتل الذي في حكم الآخرة تقتل المسلم، وقد قال تعالى في الثاني: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا...﴾ الآية [النساء: ٩٣]، وكذلك قتل الذي، وليس كفره يبيح قتله أو تخفيف وزره بعد أن دخل في العهد، والله تعالى أعلم.

انظر: «التوحيد» لابن خزيمة (٨٦٨/٢-٨٧٠)، و«النهاية» (٢٠٦/٤)، وفتح الباري (٢/٢٥٩)، والمعنى (٤٦٦/١١).

(١) أي في «سنن أبي داود» (رقم ٢٧٥٩).

وأخرجه الترمذي (١٥٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧٣٢)، والطبرسي (١١٥٥)، وأحمد (١١١/٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (رقم ٤٤٨)، وابن زنجوية في «الأسوال» (٦٦٠) و(٦٦١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣٢٥/١١) رقم ٦٦٨٩، وصححه ابن حبان (٤٨٧١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩٦/٢)، البيهقي في «السنن» (٢٣١/٩)، وفي «الشعب» (٤٣٥٨ و٤٣٥٩). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

والحديث فيه: أن معاوية كان يسير بأرض الروم، وكان بينه وبينهم أمد فساد أن يدنو منهم، فإذا انتقض الأمد غزاهم، فإذا شيخ على دابة يقول: الله أكبر، الله أكبر، وفاء لا غدراً، إن رسول الله ﷺ قال: ... فذكر الحديث، فبلغ ذلك معاوية فرجع، وإذا الشيخ: عمرو بن عبسة.

بينه وبين قوم عهد، فلا يَشُدُّ عَقْدُهُ ولا يَحُلُّها حتى ينقضي أمدها، أو ينبذ إليهم على سواء». وخَرَّجَه الترمذي كذلك، وقال فيه: حسنٌ صحيح.

قوله: «ينبذ إليهم على سواء» أي: يعلمهم أنه يريد أن يغزوهم، وإن الصلح الذي كان بينهم قد ارتفع، فيكون الفريقان في ذلك على السواء.

وقوله في حديث أبي بكرة: «من قتل معاهدًا من غير كُتبه»؛ معناه: في غير وجهه ووقته. وفي معنى آخر: كنه الشيء: غايته.

وأجمع المسلمون على وجوب الوفاء بعقد الأمان، وتحريم الخيانة فيه، ثم اختلفوا فيما يشترط في صفة من يصح منه عقد الأمان، فنذكر ذلك أولاً، ثم نذكر صفة التامين، وما به يقع من قول أو عمل، ثم ما يجوز من الخديعة في الحرب، والفرق بينه وبين ما يكون له حكم الأمان، ثم انقسام عقود الأمان في الخصوص والعوم، وما لكل واحد منهما من الأحكام -إن شاء الله تعالى-، وبه التوفيق.

= ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٦٩) في الصلاة، و(٣١٧٧) في الجزية (باب كيف يُنبذ إلى أهل العهد)، وفيه قال أبو هريرة: يعني أبو بكر -رضي الله عنه- فيمن يؤذن يوم النحر بمعنى: لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان...، فَيَبِّذُ أبو بكر إلى الناس في ذلك العام، فلم يحج عام حجة الوداع الذي حج فيه النبي ﷺ مشرك.

وقد نقل الحافظ في «الفتح» (٢٧٩/٦) عن الأزهري قوله: المعنى: إذا عاهدت قوماً، فخشيت منهم النقص، فلا توقع بهم بمجرد ذلك، حتى تعلمهم.

قلت: وقال أبو عبيد في «الأموال»: قال يزيد (يعني ابن هارون أحد رواة الحديث): لم يرد معاوية أن يغير عليهم قبل انقضاء المدّة، ولكنه أراد أن تنقضي وهو في بلادهم، فيغير عليهم وهم غارون، فانكر ذلك عمرو بن عبسة، إلا أن لا يدخل بلادهم حتى يُعلمهم ويُخبرهم أنه يريد غزوهم. قال أبو عبيد: وكذلك فعل رسول الله ﷺ بكل من كان بينه وبينه عهد إلى مدة ثم انقضت، وزادهم في الوقت -أيضاً-، وبذلك نزل الكتاب. قلنا: هو قوله -تعالى- في سورة [الأنفال: ٥٨]: ﴿وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَأَبْدِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾.

## فصل: في صفة من يصح منه عقد الأمان

اتفق أهل العلم على أن الحرَّ البالغ العاقل إذا أمَّن؛ صحَّ تأمينه<sup>(١)</sup>، واختلفوا في العبد والمرأة والصبي؛ إذا كان يعقل الأمان.

فأما المرأة؛ فجمهور أهل العلم على أن أمان المرأة الحرة جائر كالرجل، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، والثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وابن حنبل، وإسحاق، وداود، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وذهبت طائفة إلى أن أمان المرأة موقوفٌ على إجازة الإمام، وروي عن خالد ابن الوليد، وعمر بن العاص ما يدلُّ على ذلك<sup>(٣)</sup>، وبه قال من أصحاب مالك:

- (١) حكى الإجماع: ابن المنذر في «الإجماع» (ص ٦١)، و«الأوسط» (٢٥٨/١١)، وابن حزم في «مراتب الإجماع» (١٢١)، وانظر: «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (١/١٥١).  
(٢) انظر في مذهب المالكية: «التقريب» (٢٤٥/١)، «المعونة» (٦٢٣/١)، «المدونة» (١/٥٢٥ - ط. الكتب العلمية)، «الرسالة» (ص ١٩٠)، «الذخيرة» (٣/٤٤٤)، «الكافي» (١/٤٦٩)، «أسهل المدارك» (١٧/٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (٤٧٩/١)، «النواذر والزيادات» (٣/٨٠، ٧٩)، «المنتقى» (١٧٣/٣)، «بداية المجتهد» (١/٦٥٥-٦٥٦)، «تهذيب المسالك في تصرة مذهب الإمام مالك» (٣/٥٧٩)، «عيون المجالس» (٢/٧٠٩).  
وفي مذهب الشافعية: «الأم» (٣٧٠/٧)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٢)، «الحاوي الكبير» (١/٢٢٣)، «منهاج الطالبين» (٣/٢٨٠)، «روضة الطالبين» (١٠/٢٧٩)، «الميزان» (١١/٤٥٦)، «مغني المحتاج» (٤/٢٣٧)، «الأوسط» (١١/٢٦١، ٢٦٢).  
وفي مذهب الحنفية: «الهداية» (٢/٤٣١)، «البنية» (٥/٦٧٦)، «اللباب» (٤/١٢٦)، «شرح فتح القدير» (٥/٤٦٢).  
وفي مذهب المالكية: «المغني» (١٣/٧٦٧٥)، «المقنع» (١٠/٣٤١) - مع «الشرح الكبير» و«الإيضاح»، «منتهى الإرادات» (٢/٢٣٤)، «الكافي» (٤/٣٣٠)، «الفروع» (٦/٢٢٧).  
وانظر لبقية المذاهب المذكورة: «اختلاف الفقهاء» (٢٥)، «الأوسط» (١١/٢٦٢)، «عمدة القاري» (٥/٩٣)، «تفسير القرطبي» (٨/٧٦)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤١٠)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (١٨٢)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩١).  
(٣) أخرجه أحمد (٥/٢٥٠) من حديث أبي أمامة.

=

عبدالمالك بن الماجشون، وسحنون<sup>(١)</sup>.

فالحجة للجمهور: عموم ما تقدم من آي القرآن في الأمر بالوفاء والنهي

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٤٥٢ رقم ١٥٢٣٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٥٦، ٢٥٧ رقم ٦٦٥٧ و٦٦٥٨)، وابن عبدالبير في «الاستذكار» (٨٩/٩٠ رقم ١٩٥٠٦)، من طريق حجاج ابن أرطاة، عن الوليد بن أبي مالك، عن عبد الرحمن بن مسلمة: أنَّ رجلاً أمَّن قوماً، وهو مع عمرو بن العاص، وخالد بن الوليد، وأبي عبيدة بن الجراح، فقال عمرو وخالد: لا يُجبر من أجاره، فقال أبو عبيدة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يجبر على المسلمين بعضهم».

وحجاج: هو ابن أرطاة صدوق، كثير الخطأ والتليس. والمعروف عن عمرو بن العاص خلاف ذلك. فقد روى: ابن ماجه (رقم ٢٦٨٥)، وابن أبي شيبة (١٢/٤٥٥ رقم ١٥٢٤٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٦٦٥٩)، والبيهقي (٩/٩٤)، عنه فرقه: «يجبر على المسلمين أديانهم، ويرد على المسلمين أقصاهم».

ورواه أحمد (٢/١٨٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٥٧ رقم ٦٦٦١) مطولاً.

وانظر: «المطالب العلية» (٢/١٧٣).

وأخرجه الطيالسي (١٠٦٣) عن عمرو بن العاص بسنن ضعيف فيه رجل ميم.

ورواه أحمد (٢/٣٦٥)، والبيهقي (٩/٩٤) وغيرهما، من حديث أبي هريرة رفته: «يجبر على المسلمين أديانهم». ورواه من حديث أبي عبيدة: «يجبر على المسلمين بعضهم».

وانظر: «التلخيص الحبير» (٤/١١٧، ١١٨).

(١) انظر: «الكافي» لابن عبدالبير (١/٤٩٩)، وقال في «الاستذكار» (٨٨/١٤): وكان ابن الماجشون وسحنون يفرلان: أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام لها، فإن أجازها لها جاز، فهو قول شاذ، لا أعلم قال به غيرهما من أئمة الفتوى، وقد روي معنى قولهما عن خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص.

وقال ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٦٢): لا أحفظ ذلك عن غيره -أي: عن عبدالمالك بن الماجشون صاحب مالك-، سئل عبدالمالك عن الأمان إلى من هو؟ فقال: ذلك إلى الأئمة، ووالي الجيش، ووالي السرية والجيش، قيل: فما جاء أنه يجبر على المسلمين أديانهم ويرد عليهم أقصاهم، وما جاء في أمر أم هانئ. ومن أجارت؟ فقال: لعل الذي جاء من ذلك إنما كان بعد ما باتت وجوهه، وعلم أنه في تلك الحال أولى، وهو المصلح للإسلام وأهله، ولعل ذلك في ذلك الوقت خاصته، فأما أمر الأمان فهو إلى الإمام، وهو فيما أعلم من أعظم ما استعمل له. ثم رُدَّ ابن المنذر هذا القول.

وانظر: «الإجماع» له، «فتح الباري» (٦/٢٧٣)، «تيل الأوطار» (٨/١٨١).

عن الخيانة مطلقاً، وما خرّجه البخاري<sup>(١)</sup> عن عليّ قال: ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة، قال النبي ﷺ: «المدينة حرام، ما بين عاتر إلى نور»<sup>(٢)</sup>، فمن أحدث حدثاً، أو أوى محدثاً؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه عدلٌ ولا صرف، وذمة المسلمين واحدة؛ يسعى بها أدناهم، فمن أخفّر مسلماً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل منه صرفٌ ولا عدل، ومن والى قوماً يغيرون مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرفٌ ولا عدلٌ.

فالمرأة داخلة في قوله ﷺ: ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم

وحديث أم هانئ؛ خرّجه مسالك في «موطئه»، والبخاري، وغيرهما<sup>(٣)</sup>، وخرّجه أبو داود<sup>(٤)</sup> مختصراً، عن ابن عباس قال: حدثتني أم هانئ بنت أبي طالب، أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح، فأتت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، قال: «قد أجرنا من أجرت، وأثنا من أثنت».

وخرّج -أيضاً-<sup>(٥)</sup> عن عائشة قالت: «إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين

(١) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب إثم من عاهد ثم غدر) (رقم ٣١٧٩).

(٢) في البخاري: (كذا). بدل: (نور).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الغسل (الوضوء) (باب التستر في الغسل عند الناس) (رقم ٢٨٠)، ومسلم في كتاب الحيف (باب تستر المغسل بثوب ونحوه) (٢٣٦)، ولم يسوقا لفظه. وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة (باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به) (رقم ٣٥٧)، وفي كتاب الجزية والموادعة (باب أمان النساء وجوارهن) (رقم ٣١٧١)، وفي كتاب الأدب (باب ما جاء في زعموا) (رقم ٦١٥٨)، ومالك في «الموطأ» في كتاب الصلاة (باب صلاة الضحى) (رقم ١٦٤ - ط. دار إحياء التراث العربي)، من حديث أبي ثرّة -سولى بن أبي طالب- عن أم هانئ، به.

(٤) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في أمان المرأة) (رقم ٢٧٦٣)، من حديث ابن عباس عن أم هانئ مختصراً.

(٥) أي: أبو داود في «سننه». الكتاب والباب السابقان (رقم ٢٧٦٤).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» -كما في «تحفة الأشراف» (١/١٥٩٦٨)-، وابن أبي شيبة (١/١٢) =

فيجوز». وهذا نص في ذلك.

وخرّج الترمذي<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن المرأة لتأخذ للقوم»، يعني: تجبر على المسلمين. قال فيه: حسن غريب.

ومستند من منع تأمين المرأة يحتمل أن يكون لأنها ليست من أهل القتال، فلم يكن لها تصرف في الأمان، وتأويلهم في حديث أم هانئ، قالوا: لو كان تأمينها جائزاً على كل حال دون إذن الإمام؛ ما أراد عليّ قتل من أثنته، وهو قد حرم بتأمينها دمه. قالوا: ولو كان كذلك؛ لقال رسول الله ﷺ في الجواب عن ذلك قولاً مستقلاً يعم أمان النساء، وإنما جاوبها على الخصوص في ذلك، إنما قال: «قد أجرنا من أجرت، وأثنا من أمنت»، فهو دليل على أن أمان المرأة موقوف على إجازة الإمام أو ردّه. وذلك من تأويلهم واستدلالهم ضعيف، لا يُقدّم بمثله على ردّ الأخبار الثابتة. وأيضاً، فيقال في الردّ على ما أوّلوه من حديث أم هانئ:

أثنا على -رضي الله عنه-، فيحمل على أنه لم يكن بعدُ غلبَ الحكم في ذلك حتى علّمه رسول الله ﷺ، الذي بعثه الله مبيناً ومعلّماً للناس أجمعين.

وأما قوله ﷺ: «قد أجرنا من أجرت، وأثنا من أمنت»، ولم يقل قولاً يعم أمان جميع النساء، فهذا لا يلزم؛ لأن في غير هذا الحديث ما يدلّ عليه، وأما هنا

= ٤٥٣، وعبد الرزاق (٥/٢٢٣ رقم ٩٤٣٧)، والطبري (١/٢٤٠ - منحة العبد)، وسعيد بن منصور (٢/٢٥١ رقم ٢٦١١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٦١ رقم ٦٦٦٨)، والبيهقي (٩/٩٥)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٣ رقم ١٨١١٥)، وهو صحيح.

(١) في «جامعه» في كتاب السير (باب ما جاء في أمان العبد والمرأة) (رقم ١٥٧٩). وأخرج نحوه ابن أبي شيبة (١٢/٤٥٥)، أحمد (٢/٣٦٥)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٠٨٨)، والحاكم (٢/١٤١)، والبيهقي (٩/٩٤)، وابن عبد البر في «الاستبصار» (١٤/٩٠ رقم ١٩٥٠٨).

ولفظ أحمد: «يجبر على أمي أدناهم». وقال الترمذي: حسن غريب. وسألت محمداً (يعني: البخاري) فقال: هذا حديث صحيح.

وانظر: «صحيح سنن الترمذي» لشيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-.

فيحتمل أن يكون النبي ﷺ قصد تأنيبها بما لها في تخصيص الخطاب بذلك من اللطف بعد الطاريء عليها من الاستحقاق لتأمينها، وكان ﷺ بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً، والقاطع في هذا قوله ﷺ: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الآثار الثابتة في الباب.

### فصل

وأما العبد، فذهب مالك، والشافعي، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود؛ إلى جواز تأمينه كالحرة<sup>(٢)</sup>، وقال أبو

(١) مضى قريباً من حديث علي -رضي الله عنه-، وهذا قطعة منه.

(٢) انظر في مذهب المالكية: الكافي (١/٤٠٤)، النوادر والزيادات (٣/٨٠)، المعونة (١/٢٣٣)، التلخيص (١/٢٤٤)، التفريع (١/٣٦١)، المدونة (١/٤٠٠-٤٠١)، عقد الجواهر النينة (١/٤٧٩)، تهذيب المسالك فيصرة مذهب الإمام مالك (٣/٥٧٩)، الشرح الصغير (٢/١٧٢)، الذخيرة (٣/٤٤٤)، أسهل المعارك (٢/١٧)، حاشية العلوي (٢/٨)، وقال القاضي عبد الوهاب في: عيون المجالس (٢/٧٠٨) المسألة رقم ٤٦٢: ولم أجد

لمالك -رحمه الله- نصاً في إمان العبد المشرك.

وانظر في مذهب الشافعية: الأم (٤/٢٣٩، ٣/٣٠٢)، المهذب (٢/٢٣٦)، الوجيز (٢/١٩٤)، التبيين (٢٣٣)، روضة الطالبين (١٠/٢٧٩)، المنهاج (ص ١٣٨)، الحاروي الكبير (١٨/٢٢٥)، مغني المحتاج (٤/٢٣٧)، حلية العلماء (٧/٦٥٢)، مختصر الخلافيات للبيهقي (٥/٤٩) المسألة رقم ٣١٥، فريحة الأئمة (٢/١٦٣).

وانظر في مذهب الحنابلة: المغني (١٣/٧٦-٧٥)، المقنع لابن أبي شيبة (٣/١١٦٨-١١٦٩)، شرح الزركشي (٦/٤٨٤)، المحرر (٢/١٨٠)، الإنصاف (٤/٢٠٣)، دروس المسائل الخلافية للمكبري (٥/٧٠٥).

وقال الليث: أرى أن يُجَازَ جواره، أو رُدُّ إلى مأمته.

ونقل ابن أبي زيد القيرواني في: النوادر (٣/٨٠)، عن الليث قوله: إذا أثن العبد رجلاً من العدو، فليده إلى مأمته.

وانظر لسائر مذاهب المذكورين: اختلاف الفقهاء (٣٠) للطبري، الأوسط لابن المنذر (١١/٢٥٩)، الاستذكار (١٤/٨٩) لابن عبد البر، تفسير القرطبي (٨/٧٦)، عمدة القاري (١٥/ =

حنيفة: أمانه غير جائز، إلا أن يكون العبد فيمن يقاتل، وهو قول أبي يوسف، وخالفهما محمد بن الحسن، فقال يقول الجماعة<sup>(١)</sup>، ويحكى مثل قول أبي حنيفة

= (٩٣)، «قده الإمام أبي ثور» (٧٩١)، «موسوعة فقه سنيان الثوري» (١٨٢).

(١) انظر: فشرح السير الكبير (١/٢٥٥، ٢٥٦)، الاختيار (٣/٧٩)، القندري (ص ١١٤)، اللباب (٤/١٢٦)، فتح القدير (٥/٤٦٥)، مختصر الطحاوي (ص ٢٩٢)، المبسوط (١٠/٢٦، ٧٠)، تحفة الفقهاء (٣/٢٦٩)، الهداية (٢/٤٣٢)، الدر المختار (٤/١٣٥) مع حاشية ابن عابدين.

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٤/٨٩): «واختلف على أبي يوسف في ذلك، وقال محمد ابن الحسن: يجوز أمانه، وإن لم يُقاتل».

ويقول أبي حنيفة قال سحنون: انظر: المتن (٣/١٧٣، ٧/١٠٦).

وطيل الحنفية: أن الأمان من القتال، والعبد المحجور عليه لا يملك القتال، فكذلك لا يملك الأمان.

وانظر: دروس المسائل للزمخشري (ص ٣٦٥) المسألة رقم ٢٤٣.

وذكره أبو بكر ابن المنذر في الأوسط (١١/٢٥٩-٢٦٠) عن أبي حنيفة وأبي يوسف، قال: «قالا: وأما الأجير، أو الوكيل، أو المستوفي إذا كانوا أحراراً، فامانهم جائز، قاتلوا أو لم يقاتلوا».

ثم قال: «واللازم لهم إذا كانوا يجيزون أمان الأجير وإن لم يقاتل، وكان في خدمة صاحبه، أن يكون كذلك أمان العبد يلزم، وإن لم يقاتل، وإن كان المعنى في العبد أن يقاتل، فالأجير الذي لم يقاتل؛ لم يُجَوزْ أمانه». قال: «ويظهر خبر رسول الله ﷺ قوله: وهو قوله: يسعى بدمتهم أدناهم»، وقوله: «يجير عليهم أدناهم»، وليس في شيء من الأخبار: قاتل أو لم يقاتل، وكذلك لما أجاز عمر ابن الخطاب أمان العبد المسلم؛ لم يذكر قاتل أو لم يقاتل، ولو كان بين ذلك فرق؛ لذكره، وهم (أي: الحنفية) قد يجيزون أمان المرأة وإن لم تقاتل، وأمان الرجل المريض والجبان؛ وإن لم يقاتلوا، وتولهم خارج عن ظاهر الأخبار، مخالفاً لها، والله أعلم».

قلت: وأثر عمر، أخرجه عبد الرزاق (٥/٢٢٢-٢٢٣) رقم ٩٤٠٢، وابن أبي شيبة (٧/٦٨٩-٦٨٩) رقم ٢٧٥، وسعيد بن منصور (٢/٢٧٤، ٢٧٥) رقم ٢٦٠٨، والشافعي في الأم (٧/٣٧٠)، والبيهقي (٩/٩٤)، وفي معرفة السنن والآثار (١٣) رقم ١٨١٠٨، وابن المنذر في الأوسط (١١/٢٥٩-٢٥٨) رقم ٢٥٩٠، وأبو عبيد في الأسوال (ص ٢٤٣) رقم ٥٠١، ٥٠٠، وابن الجوزي في التحقيق (١٠/١٧٠) رقم ٢٢٧٤ بإسنادهم إلى فضيل بن زيد الرقاشي -وهذا لفظ سعيد بن منصور-، قال: حاصرنا حصناً على عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فرمى عبدٌ منا بسهم فيه أمان، فخرجوا، فقلنا: ما أخرجكم؟ فقالوا: امتنونا، قلنا: ما ذلك إلا عيب، ولا نجيز =

عن سمعون من أصحاب مالك<sup>(١)</sup>.

فالحجة فيما ذهب إليه الجمهور من جواز تأمين العبد: عموم آي القرآن في إيجاب الوفاء، وتحريم الخيانة، وقوله ﷺ: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله»، فالعبد المسلم داخل في ذلك من غير إشكال، ووجه المنع عند من لم يُجزَّه؛ قال الباجي<sup>(٢)</sup>: إنه محجورٌ عليه، فلم يُجزَّ تأمينه، كالطفل، والذي لا يعقل، وتاممه أن يُقال: فإذا أذن له فقاتل ارتفع المانع؛ فجاز، وهذا كله ضعيف جداً.

### فصل

وأما الصبي، فلا وجه للقول بجواز تأمينه، وإن عقل الأمان؛ لأنه غير مخاطب بأفعاله، وأقواله غير معتبرة<sup>(٣)</sup>.

= أمره، فقالوا: ما تعرف العبد منك من الحرِّ، فكبتنا إلى عمر -رفي الله عنه- نساله عن ذلك، فكتب: إن العبد رجلٌ من المسلمين، ذمته ذمتكم. وذكره الحافظ في «التلخيص الحبير» (١٢١/٤) رقم (١٩١٠) وعزاه للبيهقي يستلوه صحيح. وقال ابن عبد البر في «الاستدكار» (٨٩/١٤): «وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْكَافِ أَنَّهُ إِجَازَ أَمَانَ الْعَبْدِ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ السُّلَفِ إِلَّا مَا خَرَجَ مَخْرَجَ السَّلَوةِ». وانظر: فتح الباري (٢٧٥/٦).

(١) مذهب سمعون: إذا أشرقوا -أي: المسلمين- على فتحه -أي: حصن المشركين- قاهرين له، فلا يُقبل قول العبد بعد أن صاروا بأيدي المسلمين، ولا قول لهم. وكذلك لو قال ذلك رجلٌ حرٌّ مسلمٌ حتى يثبت ذلك برجلين: أن العبد أو الحرُّ اتهم، فيكون الإمام المقدم في إجازة ذلك أو ردّه. وانظر: «التوادر والزيادات» (٣/٨٠).

ونقل ابن شاس في «عقد الجواهر» (٤٧٩/١) عنه: أنه قيد أمان العبد بإذن سيده. وقال -أيضاً-: «وَرَوَى عَنْ مَعْنِ بْنِ عِيسَى -وهو ربيب الإمام مالك ومن أصحابه- أنه لا يصح أمان العبد».

(٢) في «المنتقى» (١٧٣/٣)، وذكر هذا توجيهاً لرواية معن بن عيسى عن مالك أنه قال: لا يصح أمان العبد. قال معن: وما سمعت فيه شيئاً.

(٣) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٦٣) رقم (١٩٢٢): «وَأَجْمَعَ كُلٌّ مِنْ نَحْوِ مَنْعِهِ عَنْ =

وقد رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ جَوَازَ تَأْمِينِهِ إِذَا عَقَلَ الْأَمَانُ، وَعَنْ سَمْعُونِ قَالَ: إِنَّ إِجَازَةَ الْإِمَامِ فِي الْمَقَاتِلَةِ جَازٌ تَأْمِينُهُ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَوْ جَازَ مِثْلُ

= أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز. ومن حفظ عنه ذلك: سفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي.

وقال في كتابه «الإجماع» (رقم ٢٤٨): «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ أَمَانَ الصَّبِيِّ غَيْرُ جَائِزٍ. وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ فِيهِ نَظَرًا؛ قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنِي» (٧٧/١٣) -ط. حَبْر-: «فَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَمِيذُ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فِيهِ رَوَاتَانِ: [إِحْلَاهُمَا: لَا يَصِحُّ أَمَانُهُ، وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، وَلَا يَلْزِمُهُ بِقَوْلِهِ حَكْمٌ، فَلَا يَلْزِمُ غَيْرُهُ، كَالْمَجْنُونِ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: يَصِحُّ أَمَانُهُ، وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَصِحُّ أَمَانُهُ، رَوَايَةً وَاحِدَةً. وَحَدَّثَ رَوَايَةَ الشَّيْخِ عَلَى غَيْرِ الْمَمِيذِ، وَاحْتِجَ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ مُتَيَقِّنٌ، فَصَحَّ أَمَانُهُ، كَالْبَالِغِ، وَفَارَّقَ الْمَجْنُونِ، فَإِنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ أَصْلًا. أ - هـ كَلَامِهِ. وَقَوْلُهُ: بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، أَي: حَدِيثِ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ...».

وقال في موطن آخر: ولا يصح أمان مجنون ولا طفل؛ لأن كلامه غير معتبر، ولا يثبت به حكم. فكلام ابن المنذر يشعر بأن أمان الصبي غير المميذ؛ غير جائز، وأما المميذ ففيه الخلاف المنقول آنفاً، وكلام ابن حجر في «الفتح» (٢١٠/٦) فيه التفرقة بين المراقق وغيره.

فمذهب المالكية والحنابلة: أنه يصح أمانه، إذا كان يعقل. وانظر في مذهب المالكية -على سبيل المثال-: «التوادر والزيادات» (٧٨/٣)، «الذخيرة» (٣/٤٤٤)، «الكافي» (٤٦٩/١)، «عقد الجواهر» (٤٧٩/١)، «حاشية النسوي على الشرح الكبير» (٢/١٨٥)، وتقريرات الشيخ محمد عايش المالكي بهامش الحاشية، «حاشية المدوي» (٨/٢).

وانظر: «حلية العلماء» (٦٥٢/٧). وفي مذهب الحنابلة، انظر: «المنهاج» (٧٧/١٣)، «شرح الزوكشي» (٤٨٦/٦)، «الإتصاف» (٤/٢٠٣)، «الهداية» (١١٦/١)، «الكافي» (٢٣١/٣)، «المنهاج» (٥١٦/١)، «الفرع» (٢٤٧/٦)، «المبدع» (٣٨٩/٣)، «شرح المنهاج» (١٢٢/٢)، «كشف القناع» (٩٦/٣)، «مطلب أولي الشهي» (٥٧٧/٢).

أما عند الحنفية والشافعية: لا يصح أمانه، ما لم يكن بالغاً. انظر في مذهب الحنفية: «مختصر الطحاوي» (٢٩٢)، «تحفة الفقهاء» (٢٩٦/٣)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤٢٢/٢).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» (٣٠٢/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٢)، «روضة الطالبين» (٤٧٢/٧)، «الحاوي الكبير» (٢٢٦/١٨)، «التذكرة في الفقه الشافعي» (ص ١٥٥).

(١) انظر: «عقد الجواهر» (٤٨٠/١)، «المعونة» (٦٢٤/١)، «الملونة» (٤٤٠/١)، «التوادر =

هذا لجاز أمان المجنون، لكن الأولى في تأمين الصبي إن نزل عليه الحربي يُظنّه عاملاً عند المسلمين أن ينظر فيه الإسام، فإن رأى إجازته وإلا رده إلى أمانه، وكذلك كل تأمين وقع فيه غلط على المسلمين، أو فساد في العقد، أو كان ممن لا يجوز تأمينه، فإذا فسخ ذلك، رُد الحربي إلى أمانه، ولا يُغتال؛ للعلّة التي نذكرها بعد -إن شاء الله-، في صفة التأمين، ووجوب الوفاء به.

### فصل

الذمي يكون مع المسلمين، فيجبر مشركاً؛ فذلك باطلٌ لا حكم له، لأن التأمين الذي يلزم المسلمين الوفاء به؛ هو: ما عقده، أو عقده واحدٌ منهم؛ يبدل على ذلك ظواهر الكتاب والسنة، ومن جهة النظر أنه كافر، غير مأمون في الدين، ولا ناصح لجماعة المسلمين، فلم يلزمهم تأمينه، كالحربي. وأما قوله ﷺ: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله»، فهو كالنص أن ذلك لا مدخل فيه لكافر، وأيضاً فهو مما لا خلاف فيه، إلا شيء وقع لقوم لما خشوا بعض الأمر، فخرجوا منه. حكى ابن المنذر: قال إسماعيل بن عياش: سمعت أشياخنا يقولون: لا جوار للصبي، والمعاهد، فإن أجاروا فالإسام مختيرٌ، فإن أحب أمضى جوارهم، وإن أحب رده، فإن أمضاه فهو ماضٍ، وإن لم يمضه، يعني: رده إلى أمانه.

قال ابن المنذر: وقد رويناه عن الأوزاعي أنه قال: إن كان غزا مع المسلمين، فإن شاء الإمام أجاره، وإن شاء رده إلى أمانه<sup>(١)</sup>. وفي كتب المالكية<sup>(٢)</sup>، عن ابن

والزيادات (٨٠/٣).

(١) كلامه هذا، والكلام السابق في كتابه: الأوسط (٢٦٣/١١).

وانظر: «الأمم للشافعي» (٣٠٢/٤)، و«عمدة القاري» (٩٣/١٥)، و«الفتح» (١٧٢/٦)، و«نيل طار» (٢٥/٨)، و«فقه الإمام الأوزاعي» للدكتور عبدالله الجبوري (٤١١/٢).

(٢) انظر: «الناوادر والزيادات» (٨١/٣)، «اللاخيرة» (٤٤٤-٤٤٥)، «الكافي» (٤٦٩/١).

القاسم، في الحربي ينزل على أمان الذمي، يقول: ظننت أنه مسلم، فقال مرة: لا سبيل إليه، وأمره إلى الإمام، إن أحب أتم له عهده، وإلا رده إلى أمانه، وقال مرة: لا أمان له، وهو فيء للمسلمين، علم أنه ذمي أو لم يعلم، ولم يعذره هو ولا غيره من أصحاب مالك إذا علم أنه ذمي، وقال: ظننت أن له جواراً لموضع ذمتكم، قالوا: لا أمان له، وقد صار فيئاً<sup>(١)</sup>، ورأى اللخمي ذلك مشكلاً، فقال: يرد إلى أمانه -أيضاً-.

### \* مسألة:

اختلفوا فيما به يثبت تأمين من زعم من المسلمين أنه أشن مشركاً؛ فقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup>: إذا قال رجلٌ من المسلمين: إني قد أمنتهم؛ جاز أمانه عليهم، فإن رسول الله ﷺ قال: «يعقد عليهم أدناهم»، ولم يقل: إن جاء على ذلك بيينة؛ وإلا فلا أمان له؛ لأنه أخبر عن نفسه.

وإليه ذهب من أصحاب مالك: ابن القاسم وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>: إذا صاروا في الغنمية وقال رجل: قد كنت أمنتهم قبل أن يؤخذوا، لم يصدق على ذلك، كأنه يريد: من حيث تعلق حق أهل الغنمية بهم، فلم يكن اعترافه عاملاً عليهم، ومُتلفاً ما وجب لهم، وإليه ذهب سحنون، وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: يقبل قوله فيهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين، فإن صاروا في

(١) وقال ابن يونس -من المالكية-: وهو ضعيف -أي: هذا القول الأخير-، قال: والأشهر: ردُّهم إلى أمانهم في هذا كله.

وقيد ابن سحنون بإجازة أمير الجيش للذمي بالأمان. انظر: «اللاخيرة» (٤٤٤/٣).

وقال ابن شاس في «الجواهر» (٤٨٠/١): وتدل في الكافر: يصح أمانه؛ لأن له ذمة، فكان تابعا للمسلمين. ونقله عنه الغرافي في «اللاخيرة». وهذا القول ضعيفٌ عندهم، وقد نقله بصيغة التبريض.

(٢) نقل ذلك عنه الشافعي في «الأم» (٣١٧/٧)، ومنسوب له في «الرد على سبيل الأوزاعي» (٦٣)، وابن جرير في «اختلاف الفقهاء» (٤٢). وانظر: «فقه الإمام الأوزاعي» (٤١٤/٢).

(٣) انظر: «اللاخيرة» (٤٤٥/٣)، «الناوادر والزيادات» (١٢٨/٣)، «الخرشي» (١٢٣/٣).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (١٠٧/٧)، «الفتاوى الهندية» (١٩٨).

(٥) انظر: «الحاوي الكبير» (١٩٩/١٤)، «روضة الطالبين» (٤٧٢/٧).

أيدي المسلمين؛ لم تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه، ولكن إن قام شاهدان على أن أحداً من المسلمين أئتهم قبل أن يصيروا أسرى؛ فهم آمنون أحرار، قال: وإذا أبطلنا شهادة الذي أئتهم، فحقه منهم باطل، لا يكون له أن يملكه، وقد زعم أن لا ملك له عليه<sup>(١)</sup>.

#### فصل: في صفة التأمين وما به يقع من قول أو عمل

قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥]، وقال -سبحانه-: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ **وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ** [غافر: ١٩-٢٠].

وعن أبي وائل قال: كتب إلي عمر بن الخطاب فقال: «وإذا لقي الرجل الرجل فقال: مُتْرَسٌ فقد أئمه، وإذا قال: لا تخف؛ فقد أئمه، وإذا قال: لا تذهل، فقد أئمه، إن الله يعلم الأكسنة»<sup>(٢)</sup>.

= ومذهب الحنابلة في ذلك، أنه إذا وجد الأمان من أحد المسلمين لكافر بعد الأسر: صح أمانه. واستدلوا بقصة أبي موسى الأشعري لما فتح مدينة (مُتْر) أخذ (الهرمزان) فأئنفه إلى عمر، فقال عمر: لا بأس عليك، ثم هم يقتله. فقال له أنس: ليس لك ذلك، هذا وقد أئمته، فتركه. قالوا: هذا أمانٌ بعد الأسر.

قلت: هذه القصة أخرجها: سعيد بن منصور (٢٩٥/٢) رقم (٢٦٧٠)، وابن أبي شيبة (١٢/٤٥٦-٤٥٧) رقم (١٥٢٤٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٩٦/٩)، وأبو عبيد في «كتاب الأموال» (ص ١٢٢ رقم ٣٠٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٢٦٥) رقم (٦٦٧١)، والقصة صحيحة. وانظر: «المغني» (١٣/٧٧-٧٨)، «الفتح» لابن قدامة (١/٥١٦).

(١) الكلام السابق -برهته- في كتاب «الأوسط» لابن المنذر (١١/٢٧٤) باب: ذكر الشهادة على الأمان.

(٢) علقه البخاري في كتاب الجزية والمواعدة (باب إذا قالوا: صيأنا ولم يحسنوا أمدلتنا) (٦/٢٧٤ - «الفتح»). وذكره مختصراً دون قوله: «وإذا قال: لا تذهل، فقد أئمه».

ووصله عبدالرزاق (٥/٢١٩-٢٢٠) رقم (٩٤٢٩)، وابن أبي شيبة (١٢/٤٥٨-٤٥٩) رقم (١٥٢٥٤)، وسعيد بن منصور (٢/٢٧١) رقم (٢٥٩٩)، والبيهقي (٩٦/٩) كلهم من طريق الأعمش، =

قيل: معنى مُتْرَس -بالفارسية-: لا تخف، وكذلك: لا تذهل -بالقبطية- بمعنى: لا تخف.

. وروى ابن المنذر<sup>(١)</sup> مستنداً إلى عمر بن الخطاب أنه قال: «والله لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك، فنزل إليه على ذلك، فقتله؛ لقتلته به».

. وروى عبدالملك بن حبيب: حدثني الأوسي وعلي بن مُعبد، عن إسماعيل ابن عيَّاش، عن الأحوص بن حكيم، أن عمر بن الخطاب كتب: «أما بعد؛ فإن أشار رجل إلى عدوه بيده إلى السماء، فقال: والله لئن نزلت لأقتلنك، فنزل على ذلك فلا يقتله، فإنما نزل حين أشار بيده إلى السماء، وذلك عهد»<sup>(٢)</sup>.

= عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عمر.

وكلمة: (مترس): يفتح الميم وتشديد الشاء وإسكان الراء بعدها مهملة. ووقع في موطأ مالك (رقم ٥١٩ - رواية يحيى الليثي - ط. دار إحياء التراث العربي): مترس. بالطاء، بدل الشاء، قال ابن قرقول في «مطالع الأنوار» (ق ٣١١): «هي كلمة أصحمية. ونقله عنه الحافظ في «فتح الباري» (٦/٢٧٥)، ثم قال: والظاهر أن الرواي فُحِمَ الشاء، فصارت تشبه الطاء، كما يقع عند كثير من الأندلسيين.

(١) في كتابه «الأوسط» (١١/٢٦٤) من طريق سعيد بن منصور، عن أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، قال: قال عمر: فذكره. وهو في «سنن سعيد بن منصور» (٢/٢٧٠) رقم (٢٥٩٧).

وروى مالك (رقم ٥١٩ - رواية يحيى الليثي) نحوه، عن رجل مبهم. وقال يحيى: سمعت مالكا يقول: ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه، وليس عليه العمل: اهـ. يعني: قل المسلم بالمشرك.

وذكره الحافظ في «التلخيص» (٢/١٢١)، وعزاه لابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن عمر. وسكت عليه.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٥/٢٢٢) رقم (٩٤٠١)، وسعيد بن منصور (٢/٢٧٠) رقم (٢٥٩٨) من حديث موسى بن عُبيدة الرُّبَيْدِي، عن طلحة بن عبيدالله بن كزيب الخزاعي، عن عمر -رضي الله عنه-

وموسى بن عبيدة: ضعيف. قاله الحافظ في «التقريب» (٦٩٨٩). والأحوص بن حكيم هو ابن عُمر العنسي الحمصي. قال الحافظ في «التقريب» (٢٩٠): ضعيف الحفظ.

وقال مالك والشافعي وغيرهما: الإشارة بالأمان أمان.  
قال ابن المنذر<sup>(١)</sup> في الإشارة التي تُفهمُ الأمان: إنما تقوم مقام الكلام، استدلالاً بأن النبي ﷺ قد أشار إلى الذين كانوا خلفه في الصلاة بالعود فقطعوا. وقال عن الشافعي<sup>(٢)</sup> في الذي يشير: «إذا قال: لم يؤمنهم بها، فالقول قوله، وإن مات قبل أن يقول شيئاً، فليسوا بآمنين إلا أن يُخبر<sup>(٣)</sup> لهم الوالي أماناً، وعلى الوالي إذا مات قبل أن يُبين، أو قال -وهو حي-: لم يؤمنهم، أن يرددهم إلى مأمَنهم وينبذ إليهم».

وقال الأوزاعي: إذا قال له: قف، أو قُم، أو ألق سلاحك، ونحو هذا بلسانه، أو بالعربية، فلا قتل عليه، ويُباع، إلا أن يدعي أماناً، ويقول: إنما رجعتُ أو وقفتُ لندائك، فهو آمن، وقال في رجل قال لملج، وهو في حصنه: اخرج، فخرج، قال: لا يعرض له، وقال: أجز كل شيء يرى العليج أنه أمان فهو أمان، ونحوه يقول إسحاق. وأصحاب الرأي يقولون: من قال لحرابي: أنت آمن، أو: لا بأس عليك، أو قال له -بالفارسية-: مَتْرُس، أو: قد أمنت، فهو آمن في ذلك كله<sup>(٤)</sup>.

(١) في كتابه «الأوسط» (١١/٢٦٤).

(٢) في كتابه «الأم» في كتاب سير الواقدي (باب في الأمان) (٤/٣٠٢-ط. دار الفكر).  
وسئل مالك عن الإشارة بالأمان، أي بمنزلة الكلام؟ فقال: نعم. انظر: «الموطأ» (تحت رقم ٥١٩-ط. دار إحياء التراث العربي).  
وانظر في فقه المالكية: «معدن الجواهر الشنيعة» (١/٤٨٠)، «الذخيرة» (٣/٤٤٤، ٤٤٥-٤٤٦)، «النوادر والزيادات» (٣/٧٥)، «الشرح الصغير» (٢/١٧٣)، «المنتقى» (٣/١٧٢، ١٧٤)، «حاشية العدوي» (٢/٨).

وانظر في فقه الشافعية: «روضة الطالبين» (١٠/٢٧٩)، «معني المحتاج» (٤/٢٣٨، ٢٣٧).  
(٣) كتب التائب بعد كلمة «الشافعي» في الهامش: «هنا في الأصل كلمة ... كلمة لا أدري ما هي».  
(٤) في مطبوع كل من «الأم» و«الأوسط»: «يجلذ».  
(٥) انظر: «شرح السبيل الكبير» (١١/١٩٩، ٢٥٠، ٢٤-٢٣)، «الأوسط» لابن المنذر (١١/٢٦٦)، «اختلاف الفقهاء» (ص ٣٨، ٣٩) للطبري، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤١٥-٤١٦)، وهذا =

فإذا تقرر من مستند الشرع وأقوال العلماء في ملاحظة ثبوت الأمان: مراعاة ما دلَّ عليه من قول أو إشارة أو استنصار، فأقول: كل لفظ على أي لغة كان، وإصطلاح حدث، أو كتابة بأي خط في مثل ذلك، مما اصطُحح عليه، أو إشارة ورمز ونحو ذلك مما يُفهم بمثله، يُشير به المسلمُ الحرابي أماناً، أو يستشعر منه الحرابي الأمان، سواء أَراده المسلم أو لا، فهو أمان في الحال، مما وافق ما قصده المسلم من ذلك، ولم يكن فيه وجه من وجوه الفساد، ويجب إمضاؤه والوفاء به إلى غايته، وما لم يكن مراده منه التأمين، إلا أن الحرابي نزل على ذلك مُستشعراً فيه أماناً، وجب فيه ردُّ الحرابي إلى مأمَنه، ثم يعود الأمر معه على أوله، ولا يحل اغتياله على هذا الوجه بحال، والدليل على صحة هذا الحد: أن ما كان من الأقوال المتعارفة في ذلك، فلزومه مما لا إشكال فيه، وكذلك على كل لغة؛ لأن ذلك لا يلزم في اللسان العربي لخاصية أنه عربي، لكن من حيث هو وُضِعَ في التخاطب لفهم الأمان، فكذلك سائر الألسنة<sup>(١)</sup>.

وأما الكتابة، وما يُجرى مجراها من الإشارة ونحوها، فكل ذلك من باب الإصطلاح والإفهام، لا فرق بينه وبين الكلام، والحكم في ذلك للمعنى والإفهام، لا لمجرد اللفظ، وفيما ثبت من كتب رسول الله ﷺ إلى ملوك الكفر يدعواهم إلى الإسلام، وإشارته -كما تقدم- لأصحابه في غير ما موضع، وإشارة التي رخصها اليهودي بالحجارة، فأشارت إليه ﷺ برأسها، وقد سألها عن قاتلها: أن لا، حتى سألها الثالثة، فقالت: نعم؛ وأشارت برأسها؛ فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين.

= «مذهب الثوري، حكاه عنه أحمد واستحسنه فيما نقل الكوسج في مسائل أحمد وإسحاق» (٢/١٦-١٧).

(١) هذا الكلام صحيح وقوي بناءً على ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في «القواعد التوراتية» (ص ١٣٢-١٣٥)، وغيره من أن كل اسم لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى عرف الناس.



خرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

كل ذلك دليل واضح وحجة بيّنة في إمضاء الشرع العمل على مفهوم ذلك كله، وأما لزوم ذلك، وإن لم يُردّ المسلم به الأمان إذا ظنّه الحربي أماناً؛ فلاه فعل ما يورهم الأمان، فكان سبباً لاطمئنان الحربي إليه، فثبت له بذلك حرمة الأمان، فأشأ أن يُنضِي له ما ظنّ من ذلك، أو يُردّ إلى أمانه، ولا يهجم -بعد ظنه الأمان واطمئنانه إلى ذلك- على قتله أو أسرِه، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، فأمر الله -تعالى- أن يُعلّموا يرفض ما كانوا يعتقدونه من صيحة عهدهم وثبوت أمانهم، ولم يُيحِ اغتيالهم حتى يكونوا على بصيرة من أمرهم، وأخذ حذرهم، فكان ذلك أصلاً في كل مستشعرٍ من أهل الكفر أماناً من المسلمين؛ اطمأناً إليه، أو نزل عليه.

وأيضاً؛ فالذي يشير بما يشعر الأمان، أو يفعل ما يُستقرّ منه الأمان، وهو لا يريده، فله حالتان:

\* إما أن يكون لاهياً غير قاصدٍ لإشعار التامين، فهو وإن لم يلزم به التامين مُطلقاً، فلم يخلُ عن شبهة، فهو سبب انبعاث الاطمئنان إليه، فعهدة ذلك على المسلم حيث سببه، لا على الحربي، فوجب أن يُزال ذلك بالردّ إلى أمانه.

\* وإمّا أن يكون فعل ذلك ذاكراً وهو لا يريد تأمينه حقيقة، وإنما يُريد أن يورهم حتى يتمكن منه، فهذا هو عين الخيانة والغدر المحرم بانفساق، ولذلك توعّد في مثله عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بما توعّد<sup>(٢)</sup>، ولا خلاف يعلم بين المسلمين في تحريم ذلك، ونحن نبيّن -إن شاء الله- وجه الفرق بين

(١) في «صحيفة» في كتاب القسامة والمحارِبين والقصاص والديّات (باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره...) (١٥) (١٦٧٢) من حديث أس -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري في عدة مواطن من «صحيفة» (الأرقام ٢٤١٣، ٢٧٤٦، ٥٢٩٥، ٦٨٧٦، ٦٨٧٧، ٦٨٨٤، ٦٨٨٥).

(٢) مضى تخريجه قريباً.

الحديعة الجائزة في الحرب، وما يُشكل من الأمان الذي لا تحوز الحديعة بمثله، ثم تُعقب ذلك بذكر مسائل عن الفقهاء في عوارض الأمان، يرجع عقدها وملاكها إلى الحدّ الذي ذكرناه بحول الله -تعالى-.

#### فصل: في بيان ما يجوز من الحديعة في الحرب، والفرق

بينه وبين ما يكون له حكم الأمان

خرّج مسلم<sup>(١)</sup>، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الحرب خُدعة».

أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن كعب بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى غيرها، وكان يقول: «الحرب خدعة».

البخاري<sup>(٣)</sup>، عن كعب بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ قلماً يريد غزوة يغزوها إلا ورى غيرها، حتى كانت تبوك، فغزاها رسول الله ﷺ في حرّ شديد، واستقبل سفراً بعيداً ومفراً، واستقبل غزو عددٍ كثيرٍ فجلى للمسلمين أمرهم ليتأهبوا أهبة عدوهم، وأخبرهم بوجهه الذي يريد.

فالخديعة والمكر في الحرب بطريق الإدارة والتدبير، من العمل المشهور، والسُّنة الثابتة، لكن ربما التبس على بعض من رأينا أحوال يظنها من باب الخديعة الجائزة في الحرب، وهي قد تكون مما يتضمّنُ الأمان الذي لا يسوغ أن يُخفّر،

(١) في «صحيفة» في كتاب الجهاد والسير (باب جواز الخنايع في الحرب) (١٧) (١٧٣٩).

وأخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير (باب الحرب خدعة) (رقم ٣٠٣٠)، من حديث جابر -رضي الله عنه-.

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب المكر في الحرب) (رقم ٢٦٣٧).

وأخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير (باب من أراد غزوة فوّرى غيرها، ومن أحب الخروج يوم الخميس) (رقم ٢٩٤٧، ٢٩٤٨ - مختصراً).

(٣) أخرجه في كتاب المغازي (باب حديث كعب بن مالك، وقول الله -عز وجل-: «وَعَلَى الْفُلُوكِ أَلْفِينَ ثَمَانًا» (رقم ٤٤١٨ - مطولاً جداً)، من حديث كعب بن مالك -رضي الله عنه-، الذي ذكر فيه قصة تخلفه عن الغزو.

فَرَأَيْنَا أَنْ نُكَبِّهَ عَلَى فَرْقٍ بَيْنَهُمَا.

**فَقُولُ:** إنه لما ثبت وجوب الوفاء، وحظر الغدر، وتقرر في حد الأمان الأوصاف المقيدة في (فصل التأمين) قبل هذا، وثبت مع ذلك من قول النبي ﷺ في إباحة الخديعة في الحرب، وفعله في ذلك ما ذكرناه؛ انقذ وتبين أن الخديعة المباحة: هي كل ما يرجع إلى إجادة النظر في تدبير غوامض الحرب، وإدارة الرأي فيه بما يوهم العدو الإعراض عنه، أو الغفلة دونه، وما أشبه ذلك من التقدم بكل ما يقع به توهين العدو، أو تلتصم فيه غرته، وإصابة الفرصة منه على وجوب لا يوهم الأمان، ولا يتضمن الإشعار بالأنس إليه على حال، فيدخل في ذلك التورية والتبنيط وتشتيت بينهم، ونصب الكمين، والاستطراد حال القتال؛ لانتهاز فرصة الكر، وما أشبه ذلك، مما يرجع الأمر فيه إلى ما حررناه، وليس من ذلك أن يظهر لهم أنه منهم، أو على دينهم، أو جاء لنصبتهم، فإذا وجد غفلة نال منهم، هذا داخل في باب الأمان؛ لأن العدو يستشعر منه المودة والموافة، فيسكن إليه، فالإيهام عليه بمثل ذلك لا يجوز، وهو خيانة -كما تقدم-.

**وَمُكَّةُ الْفِرْقِ** أن اطمئنانه في هذا وامثاله -مما قلنا: إنه يكون من باب الأمان-؛ إنما سبيله استشعار المسالمة والموافة، فهو يستنم إلى ما يعتقد فيه من الوفاء في ذلك ثقة به، وبما أظهر إليه مما يدل عليه، فلم يؤت هذا من تلقاؤه، بل من خسر الآخر فيما أظهر من الموافة<sup>(١)</sup>، وارتكب من الخيانة، وفي أبواب المكر والخديعة إنما كان اطمئنانه لغفلة من نفسه، أو جهل في استشعار الغفلة، والتقصير من الآخر، وما أشبه ذلك، مما ترجع العهدة فيه على سوء نظره، من غير خيانة تلحق الآخر في أمره، وهذا بين، والحمد لله.

وَلَيُمَثِّلُ مَسْأَلَةٌ تَكُونُ بظواهرها من باب الأمان تارة، ومن المكيدة الجائز فعلها تارة، ولا فارق إلا اختلاف عوارض اطمئنان العدو على القانون الذي

(١) أثبتنا ناسخ الأصل (ابو خيزر): «الموافة»، وتلاهما صحيح المعنى.

رسمناه؛ وذلك: لو أن رجلاً من المسلمين أبصر حربياً في جهة ما من بلاد العدو أو غيرها، فتظاهر المسلم بإلقاء السلاح، وأقبل على جهة الحرب، مُظهراً له أنه رآه، فقصده مستسلماً أو مُسْتَتِيباً إليه، ونحو هذا، فاطمان الآخر إلى ذلك، حتى أصاب المسلم غرته، فهذا لا تجوز به الخديعة، وهو أمان، ولو أنه عندما رآه فعل -أيضاً- من إظهار الاستنامة، ووضع السلاح، والإقبال إلى جهة ذلك الحربي، يمثل ما فعل في الأولى، إلا أنه فقط يُظهر أنه غافل عن الحربي، ومعرض عن رؤيته بحيث لا يستشعر الحربي أنه رآه فقصده مسالماً، لكن يوهم أنه ما شترَ بمكانه، وإن فعله ذلك فعُلُ المستريح من حالة حمل السلاح، إذا أُنس في موضع، ونحو ذلك، حتى اطمأن الحربي لما توهم من غفلة عنه، لا لموادة استشعر<sup>(١)</sup> منه لكان هذا جائزاً، وهو تورية ومكيدة لا تتعلق بها خيانة، ولا للأمان حرمة، والله أعلم.

### فصل

فإن اعترض معترض على هذا الأصل بقتل كعب بن الأشرف، وظاهره جواز قتل من اطمأن إليه، بعد إظهار المسالمة والموافة؛ كما خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من لكعب بن الأشرف؛ فإنه قد آذى الله ورسوله؟». قال محمد بن مسلمة: يا رسول الله، أحب أن أقتله؟ قال: «نعم». قال: ائذن لي فلاقتل، قال: «قل»، فأنابه، فقال له، وذكر ما بينهم، وقال: إن هذا الرجل قد أراد صدقة، ولقد عنانا، فلما سمعه قال: وأيضاً والله لَتَمُتُنَّهُ، قال: إنا قد اتبعناه الآن، ونكره أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير أمره... الحديث. إلى قوله: فاستمكن من رأسه، ثم قال: دونكم، قال: فقتلوه.

فلأهل العلم في ذلك أقوال؛ منها:

(١) أو: استشعرت منه.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب قتل كعب بن الأشرف طاعوت اليهود)

(١٨٠١) (١١٩). وقد مضى.

أن قتل كعب بن الأشرف قد كان وجب -لما آذى الله ورسوله- وجوب الحدود التي لا تندفع بالتأمين، بل يجب إقامتها بكلّ سبيل، ولهذا بُنِيَ عليه بقوله ﷺ: «فإنه قد آذى الله ورسوله»، ويقال: كان كعب -لعنه الله- ممن لهج بسب رسول الله ﷺ وهجائه، وفاعل ذلك يُقتل على كل حال، سواءً كان يُظهر الإسلام ويدّعيه، أو كان كافراً مستأثماً، لا يعصمه شيء من ذلك عن القتل، إلا أن يُبادر فيسلم إن كان كافراً<sup>(١)</sup>، ويُروى نحو هذا أو بعضه عن الطبري، وقيل: إنه نقض عهد النبي ﷺ وهجاه وسبّه، وكان عاهد أن لا يُعين عليه أحداً، فجاءه مع أهل الحرب معيناً عليه، فوجب أن يُغتال كالحكم فيمن نقض وقاتل، وإليه ذهب المازري<sup>(٢)</sup>،

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (٣/٧٦٨-٧٦٩ - تحقيق: الحلواني وشودري) في ذكره طرق الاستدلال على تحمّ قتل الذمّي والمسلم الساب، في قوله ﷺ: «من لكعب بن الأشرف، فإنه قد آذى الله ورسوله؟»، قال:

«وقد كان معاهداً قبل ذلك، ثم هجا رسول الله ﷺ، وقتله الصحابة غيلة بأمر رسول الله ﷺ مع كونه قد أسّهم على دمه وماله؛ لاعتقاده بقاء العهد، ولأنهم جاؤوه محيً من قد آمنه، ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يجز قتله إذا أسّهم كما تقدم؛ لأن الحربي إذا قُلت له، أو عملت معه، ما يعتقد أنه أمان؛ حار له أمان، وكذلك كل من يجوز أمانه، فعلم أن هجاءه للنبي ﷺ وأذاه لله -تعالى- ورسوله؛ لا يتقدم معه أمان ولا عهد، وذلك دليل على أن قتله حدٌّ من الحدود؛ كقتل قاطع الطريق، إذ ذلك يقتل وإن أُوبِن كما يقتل الزاني والمردت وإن أُوبِن، وكل حدٌ وجب على الذمّي فإنه لا يسقط بالإسلام وفاقاً» ١ هـ.

ومعلوم أن كعب بن الأشرف كان له هُدنة. قال السبكي في «السيف المسلول على من سب الرسول» (ص ٢٩٤): «ومن ادعى أنه كان حربياً؛ فلا علم له، هذا متفق عليه بين أهل الشريعة، وانظر: «الأم» (٤/١٩٩ - كتاب الجزية).

وقال السهيلى: «في قصة كعب بن الأشرف قتل المعاهد إذا سبّ الشارع، خلافاً لأبي حنيفة»، لكن اعترض عليه الحافظ في «الفتح» (٧/٣٤٠) بأن كعب بن الأشرف كان محارباً، استدلالاً منه بتراجم البخاري، ويعارض هذا الاعتراض بما نقلناه عن السبكي من اتفاق أهل السير على أنه كان موادعاً.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٣/٢٩ رقم ٨٤٨) للمازري، «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٧٦/٦).

وقال: وقد أشكل قتلُه على هذه الصفة على بعضهم، ولم يعرف هذا الوجه. ويحتمل عندي أن يُقال: إنه مع ذلك أمرٌ خاص، وحُكم من الله -تعالى- عدلٌ، أذن فيه -تعالى- لرسوله ﷺ، فهو خاصٌّ لا يتعدى إلى غيره، ومما يدل على هذا المذهب، ما وقع في الحديث من قوله: «أذن لي فلا قُل»، قال: «قُل»، فئاته، فقال: إن هذا الرجل قد أراد صدقةً، وقد عتانا، ... إلى آخر قوله.

وهذا قولٌ له ظاهر الكفر<sup>(١)</sup>، ولا يحل لمسلم التلطف به، ولا الخديعة في الحرب مثله، إلا أن يأذن الله لأحد بعينه، في شيء بعينه، كما أذن لهذا على لسان رسوله ﷺ، فيكون خاصاً، ليس مما يتعدى بحال.

وروى ابن إسحاق في كتاب «المغازي»<sup>(٢)</sup> من قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في قصيدة يذكر فيها إجلاله بني النضير، وقتل كعب بن الأشرف؛ ما يدل على أن قتله كان بوحى مخصوص، وذلك قوله:

ألستُم تخافون أدنى العذابِ وما آمن الله كالأخو  
وإن تُصرعوا تحت أسيافو كصرع كعب بن الأشرف  
عُدّة رأى الله طغيانهُ وأعرض كالجميل الأجنف  
فَسأزل جبريلَ في قتله بوحى إلى عبده ملطّف  
فدسّ الرسولُ رسولاً له<sup>(٣)</sup> بأبيض ذي هُبّو مرهف  
وقد زعم ابن المنذر<sup>(٤)</sup> أن الذي يجوز أن يُقتل غيره، هو: من لا أمان بينه

(١) قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٢/١٦١): «هذا من التعريض الجائر، بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن: أنه أثبتا بأدب الشرع التي فيها تمب، لكنه تمب في مرضاة الله -تعالى-، فهو محبوب لنا، والذي فهم المخاطب منه: العناء الذي ليس بمحبوب. ١ هـ كلامه -رحمه الله-.

(٢) المُسنّى بكتاب: «المتبند والمبعث والمغازي»، المعروف بـ«سيرته» ابن إسحاق (ص ٣٠٠ - تحقيق محمد حميد الله)، ولي جمع مؤنث لشعر علي -رضي الله عنه-، وفيه هذه الأبيات، بسر الله إتمامه ونشره.

(٣) كذا في الأصل والنسخ: «له»، وفي «المغازي»: «إليه».

(٤) لعلّه في القسم المفقود من كتابه «الأوسط».

وبين صاحبه القاتل ولا عهد، وهذا صحيح. ورأى أن قتل كعب بن الأشرف من ذلك، وفي هذا نظر، والله أعلم.

وها نحن الآن ذاكرون من المسائل المتقولة عن ممالك وغيره في (باب: متشابه الأمان، ومراعاة ما يُتَوَقَّضُ منه عند الإشكال) ما يَتَبَيَّنُ بها وبأصوابها معتمد في البناء على ما أصُلِّناه.

#### \* مسائل من مُشكلات الأمان:

اختلف أصحاب مذهب مالك في الأسير من المسلمين في دار الحرب يكون مُحَلًى: هل يجوز له أن يُدْثِرَ على ما يستطيع فيهم، من مال ونفس، ويهرب؟ قال ابن القاسم<sup>(١)</sup>: الذي كنا نحفظه من قول من نرضى -وأنا أشك أن يكون مالكا-، أنه إن كان أرسل على أمان، لم يحل له أن يهرب، ولا أن يأخذ من أموالهم شيئاً، وإن أرسلوه على غير أمان، بمنزلة ما يملكون من الرقيق قوة عليه لا يخافونه؛ فليقتل وليأخذ ما شاء. فهذا التفريق من مالك -رحمه الله- لا يعدو القانون المتقدم، وهو مراعاة اطمئنانهم: هل هو تعويل على ائتمانه والثقة به، فلا يجوز له مع ذلك فعل شيء مما ينافي ذلك؛ لأنه يكون خيانة، أو إنما يُتَوَقَّضُ بِقُوَّتِهِمْ عليه وضبطهم، فيكون حينئذٍ لا حرج عليه فيما فعل من ذلك كله؟

وعنه آلة قول ثان: روى مطرف وابن الماجشون<sup>(٢)</sup> عن مالك: أن له أن يهرب وإن أطلقوه على وجه الائتمان له والظمانينة إليه، ما لم يأخذوا على ذلك عهده.

وجه هذه الرواية: أنه رأى اطمئنانهم إليه، وائتمانهم عاملاً في أن لا يخونهم في شيء من ذم أو مال، ولم ير ذلك عاملاً في الفرار بنفسه؛ لأنه واجب عليه، لا

(١) قوله في «البيان والتحصيل» (٦٠٤/٢): وهو من رواية عيسى عنه في «العتبة»، وكذا في «الترداد والزبادات» (٣١٨/٣).

(٢) نقله في «الواضحة» عنهما، وانظر: «البيان والتحصيل» (٦٠٤/٢).

يحل له الإقامة مع الكفار، مع إمكان الفرار، وفيها قول ثانٍ للمخزومي<sup>(١)</sup> وابن الماجشون: أن له أن يهرب ويأخذ من أموالهم ما قدر عليه، ويقتل إن قدر، وإن ائتمنوه ووثقوا به واستحلفوه، فهو في فسحة من ذلك كله، ولا حث عليه في يمينه؛ لأن أصل أمره الإكراه، فهذا القول منصوب فيه على توجيئه: وهو مراعاة الإكراه؛ لأن الأسير مغلوب، لا يملك من أمره شيئاً، فهو مكروه لم يُعْطِ ذلك عن اختياره، والمكروه في سعة مما أكره عليه، فذلك هو العلة عندهم في استباحة ما رأوه مباحاً له. فاما قولهم في إباحة الهروب له فظاهر؛ لأنه واجب عليه أن لا يقيم معهم، ولا وفاء بمعصية، وأما إباحة ما وراء ذلك من أموالهم، ودمائهم، بعد أن أخذوا عهده، واستحلفوه؛ فباطل، والوفاء عليه؛ واجب؛ لأنه لا ضرورة إلى ذلك، ولا حجة في أنه كالمكروه على إعطاء العهد<sup>(٢)</sup>.

خرَّج مسلم<sup>(٣)</sup> عن حنيفة بن البياض قال: ما منعني أن أشهد بدمي إلا أني خرجت أنا وأبي حُجِل<sup>(٤)</sup>. قال: فآخذنا كفار قريش، فقالوا: إنكم تريدون محمداً؟ فقلنا: ما نريده، ما نريد إلا المدينة، فآخذوا مِنَّا عهد الله وميثاقه: لننصرفن إلى المدينة، ولا نقاتل معه، فأتينا رسول الله ﷺ فآخبرناه الخبر، فقال: «انصرفا، نفسي لهنم بعهدهن، ونستعين بالله عليهن». فهذا نص في لزوم الوفاء بالعهد في مثل ذلك، وإن لم يكن مختاراً.

قال الشافعي<sup>(٥)</sup>: «إذا أئتموه فآمانهم إياه: أمانٌ لهن منه، وليس له أن يغتالهن،

(١) في «المبسوط»، أفاده ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٦٠٤/٢).

(٢) انظر: «البيان والتحصيل» (٥٩٢-٥٩٣/٢)، «الترداد والزبادات» (٣١٨/٣)، «عقد الجواهر الثمينة» (٤٨١/١)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١٧٩/٢).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الوفاء بالعهد) (٩٨) (١٧٨٧).

(٤) ويقال: حُجِلَ. وهو والد حنيفة. المعروف بـ: البياض. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣٥١)، «الإصابة» (٧٤/٢) ط. دار الجيل، وضُبطت في الأصل والمنسوخ: «حُجِلَ».

(٥) في «الأم» (٢٩٢/٤) ط. دار الفكر. وانظر: «مختصر الزني» (ص ٢٧٥)، «منهاج الطالبين» (٢٨٣-٢٨٤)، «دروسة الطالبين» (٢٨٢/١٠).

ولا يخونهم، فاما الهرب بنفسه: فله الهرب، وإن أدركه ليؤخذ، فله أن يدفع عن نفسه، وإن قتل الذي أدركه؛ لأنَّ طلبه ليؤخذ إحداث من الطالب غير الأمان، فيقتله إن شاء، ويأخذ ماله، ما لم يرجع عن طلبه. وهذا أرجح الأقوال في ذلك، للأدلة التي قدمنا، والله أعلم.

وقول أحمد بن حنبل في لزوم حكم الأمان في ذلك ووجوب الوفاء به كقول الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: «إن قتل منهم، أو أخذ مالا أو رقيقاً فخرج بهم إلى دار الإسلام، ثم إن أهل الحرب استمنوا، أو صاروا ذمة، قال: «ما كنت أريد عليهم». وكذلك قال في الرجل يدخل دار الحرب بأمان، فيغدر بهم ويقتل، ويأخذ من أموالهم.

ومثّل في رجل مسلم اشترى منه شيئاً مما أتى به من ذلك، فقال: ذلك جائز. وعند الشافعي، وابن حنبل: يرد ذلك كله عليهم، وقاله الأوزاعي، وهو الصحيح كما تقدم في مثله.

#### \* مسألة:

اختلف أصحاب مذهب مالك في الحربي يأتي بغير أمان، فيُعثر عليه في

(١) أي: في غير الهرب، ففي مذهب الحنابلة: ليس له أن يهرب. وانظر: «المغني» (١٣/

١٥٢)، «الإيضاح» (٤/٢٠٩).

وانظر: «عيون المجاليس» (٢/٧٤٣-٧٤٤). وهذه العبارة عن أحمد في: «الأوسط» لابن

المنذر (١١/٢٩١) المسألة رقم (١٩٤٨).

(٢) انظر: «التهذيب» (٢/٤٤٥)، «شرح السير الكبير» (٤/٢٣٣)، وهذا بناءً على أصلهم أن: من أخذ مال غيره غصباً، صار ملكاً للذي غصبه واستولى عليه؛ لمصادفته مالا غير معصوم، مع أن السرخسي قال في «المبسوط» (١٠/٩٦): «وأكره للمسلم المستامن إليهم في دينه أن يغدر بهم؛ لأن الغدر حرام...».

وما بعد قول أبي حنيفة إلى آخر هذه المسألة رتبته في «الأوسط» لابن المنذر (١١/٢٩٢).

أرض الإسلام أو قبل أن يصل إليها، فيقول: جئنا إلى الإسلام، أو جئنا إلى طلب الفداء أو التجارة، فتقبل: لا يقبل قولهم بعد أن يؤخذوا؛ إذ لم يُظهروه قبل ذلك، ويكونون فينا للمسلمين، وهو قول أشهب، وقيل: يقبل قولهم، أو يردون إلى ما منهم، إلا أن يبين كذبهم، وهو قول ابن القاسم، وقيل بالفرق بين أن يكونوا من أهل بلد يؤخذوا الاختلاف، لما ادعوه من الفداء أو التجارة أو الاستمنا، فهؤلاء يقبل قولهم، أو يردون إلى ما منهم، وإلا يكن ذلك: فهم فينا للمسلمين؛ قاله ابن حبيب، وعزاه إلى مالك<sup>(١)</sup>، ولم يختلفوا أنهم إن كانوا أظهروا ما ادعوا من ذلك قبل أن يؤخذوا، وقبل أن يصلوا إلى بلاد الإسلام؛ أنهم لا سبيل إليهم، ويقتل منهم ما ادعوا، ويردون إلى ما منهم، ففي كل هذه الأقوال مراعاة إعمال حكم الأمان فيما قصد إليه الحربي من الاطمئنان إلى المسلمين في عاديهم بالتأمين في مثل ذلك، وإن لم يكونوا تقدموا إليه في خاصته بأمان معين؛ لأنهم كلهم رأوا ذلك لو علم صدقه فيما ادّعاه نافعاً له، وإنما سبب اختلافهم في هذه الأحوال كلها هو: هل يحملون على التصديق في دعواهم، -وقد عثر عليهم- أم لا؟

أما من يبين صدقه: فإنه يحمل على حكم الأمان، ومن يبين كذبه: كان على حكم الأسرى، ومن أشكل أمره: كان فيه الخلاف، وطلبت له شواهد الحال.

ولذلك قال مالك في «موطئه»<sup>(٢)</sup>: «فمن وجد من العدو على ساحل البحر بأرض المسلمين، فزعموا أنهم تجار، وأن البحر لفظهم، ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك، إلا أن أراهم تكسرت، أو عطشوا، فنزلوا بغير إذن المسلمين: أرى ذلك إلى الإمام<sup>(٣)</sup>، يرى فيهم رأيه، ولا أرى لمن أخذهم فيهم خمساً».

(١) انظر: «المؤونة» (٢/١٠-١١، ٣١)، «البيان والتحصيل» (٢/٦٠٦-٦٠٧)، «النوادر

والزيادات» (٣/١٢٤-١٢٥).

(٢) «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب ما لا يجب فيه الخمس) (١/٤٥١- ط. محمد فؤاد

عبدالباق)، وانظر: «النوادر والزيادات» (٣/١٣٠-١٣١).

(٣) في مطبوع «الموطأ»: «للإمام».

فجعل مالك النظر في ذلك والاجتهاد بحسب ما يظهر في أمرهم وحالهم إلى الإمام، فإن ظهر له ما يدل على صدقهم: قَبِلَ منهم، وردَّهم إلى مأمَنهم، وكل ذلك مراعاة لما نزلوا عليه، باعتقاد الاطمئنان إلى المسلمين فيما جرت عليه عادتهم في الوفاء بمثل، وإن لم يكن من المسلمين في ذلك إلى هؤلاء قَول ولا فعل، وكلُّ ذلك بَيْنَ، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.

#### فصل: في تقسيم عقود الأمان، والفرق في الأحكام بين الخاص منه والعام

عقود الأمان ثلاثة:

**عقد دُعة**؛ وهو ما ضُرِبَ فيه الجزية، وهذا النوع قد أفرَدنا له ولأحكامه وشروطه: (الباب التاسع) من هذا الكتاب، فهناك بسط القول فيه -إن شاء الله-.  
**والثاني: عقد مهادنة**؛ وهو ما عُهِدَ فيه على المسالمة وترك الحرب، وعقد عقداً عاماً في جماعة بلد أو إقليم أو مملكة، لا يقصد آحادهم بالتعيين، بل هو كل عقد يتضمن المودعة العامة على البلاد، والنفوس، والأموال، وكافة الأحوال، وفي هذا النوع خلاف بين أهل العلم: هل يجوز مُطلقاً، أو لضرورة؟ وما الضرورة التي تجوز المهادنة معها؟ وله موضع مفرَّد نذكره -إن شاء الله- في الفصل بعد هذا. وإنما نتعرض هنا للفرق بين أحكامه، وأحكام العقد الثالث، وهو:

ما عُقِدَ للواحد أو لعددٍ خاصٍّ على أنفسهم، إذا قدموا علينا، أو احتجج إلى نزولهم للتكلم معهم، وما أشبه ذلك، وهذا النوع الثالث هو الذي يتناوله بخاصة **عُرِفَ الأمان إذا أُطلق، وعليه بُني الباب، وفيه جميع ما تقدّم من الأحكام.**  
فإنَّ المهادنة العامة، فحكمُ الأمان فيها مستمرٌّ في الجميع إلى مدته المضروبة له، ولا يَبْغُضُ ذلك، فيكون لمن رضي من آحاد تلك المملكة أن يُنْجُوا

(١) هنا ينتهي الجزء الأول من تجزئة الأصل.

أنفسهم، ويردوا ما ثبت من ذلك الأمان لهم، أو يتراضوا على أن يبيع بعضهم بعضاً، أو يرهنه، كلُّ ذلك وما أشبهه ممَّا ينافي عقد ذلك الأمان، لا يباح ولا يعمل به فيمن رضي ذلك منهم لنفسه، أو لسم يرض، إلا أن يتملاً جميعهم ومليكهم على ردِّ العهد، فهذا له وجهه، وإنما وجب ذلك لعموم قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، و﴿وَأَوْفُوا بِاللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١].

ولما كان عقد المهادنة معهم على العموم في مصلحتهم، وإقرار مملكتهم وبلادهم، وانتظام حالهم، وكان أمر ذلك يختل إذا أُجِيبَ الآحاد إلى رفع ذلك فيما رضوا به لأنفسهم؛ لم يجز في حكم الوفاء أن يُقْبَضَ ذلك عليهم، ولم يكن رضى الآحاد عاملاً في ذلك على جماعتهم.

**وأما الأمان الخاص، وهو الذي يرجع الأمر فيه إلى تأمين أشخاص على أعيانهم، لا يتعلق في ذلك حقٌّ لغيرهم، ولا لبعضهم من بعض، ففي هذا النوع عن مالك وأصحابه: أن من تراضوا منهم على بيع نسايتهم، وأبنائهم؛ فلا بأس به<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك يكون من رضي منهم أن يردَّ ما جُعِلَ له من الأمان، ويبيع نفسه لغيره؛ فهو مما لا بأس به -إن شاء الله-.**

وقال ابن حبيب في العلاج يكون في مَنَعَةٍ، ومن أمره في فسحة فَيَسْتَأْذِرُ؛ فذلك له أمان، لا يُقْتَل ولا يُسْتَرْق، وإذا اسْتَأْذَرَ وَقَدْ رَهَقَتْهُ؛ فلا أمان له<sup>(٢)</sup>.

قال فضل في قوله: «فذلك له أمان، لا يقتل ولا يسترق»، قال: إلا إن اشترط عليه -عندما أيرن- الاسترقاق، ورضي به فيسترق، قال: وهو قول سحنون<sup>(٣)</sup>.

**قلت:** وإنما جاز ذلك في هذا النوع الخاص؛ لأن الأمان الذي اعتصم به هو بيده، فله أن يحله وينزله، فإذا نبذ العهد، ولم يكن يتعلق به حقٌّ لغيره كما

(١) انظر: «الترادد والزيادات» (٣/١٥٣).

(٢) انظر: «الترادد والزيادات» (٣/٧١).

(٣) انظر: «الترادد والزيادات» (٣/٧١).

كان ذلك في عقد المهادنة والأمان العام: زال حكم الأمان عنه، فكان رضاه يُعَدُّ بإرفاق نفسه لا مانع منه.

نعم؛ لو لم يرض بإسلام نفسه يُعَدُّ نَبْذُ الأمان، أمكن أن يقال: يجب رده إلى مأمته؛ تنميماً في الوفاء بعهدته، وكذلك لو أراد بعضهم بيع بعض أو ارتهانه، ورضي بذلك المبيع والمרתين لجاز ذلك فيمن هو مالك أمره، فإن لم يرض بذلك لم يجز، ولا يجوز شيء من ذلك بحال في المهادنة والأمان العام، فإن كان المبيع والمרתين غير بالغين مثنى لا يملك أمره، وهو ممن دخل تحت ذلك الأمان: فلا يجوز لأحد ممن معه فيه إسلامه في بيع أو ارتهانه، وما أشبه ذلك، مما ينافي عقده الأمان، إلا أن يكون الذي فعل ذلك به أبوه، فقد قال مالك: إن ذلك جائز، ونحو ذلك يروى عن الثوري، ومنع من ذلك بعض أهل العلم، والأولى في النظر منعه، لأن الصغير بعد أن ثبت له التامين لا يرتفع حكمه إلا بإذن شرعي، وذلك إما برده إلى مأمته، وإما بإسقاطه هو ونذبه، أن لو كان ممن يملك أمر نفسه، فأما أن يكون ذلك بيد غيره يسقطه عنه، فلا دليل عليه، وإنما أراحهم أجازوا عليه ذلك من الأب؛ لأنهم حملوا الأمر فيه - والله أعلم - على حكم الصغير في حجر أبيه، حيث يكون نظره له نافذاً عليه، وهذا هنا لا يستقيم؛ لأن نظر الأب المأذون فيه لا يتعدى مصلحة المال، أو ما هو شبيهه المال من مصالح الأعيان، كعقد النكاح، ونحو ذلك عند من يراه، بل لو قُضِيَ في المال بغير السداد، وما لا مصلحة فيه البتة؛ فسيح، ولم يمس ذلك على الصغير. وأما قضاؤه على ذاته، وعينه، وإتلافه عليه أحكام الحرية بالإرفاق؛ فذلك لا يوجد له أصل بحال، وقد روي عن ابن القاسم قول يذل على أن قضاء الأب على ابنه الصغير بمثل ذلك لا يمضي.

ولنورد الآن من المسائل المنقولة عن المالكية، ومن أمكن من غيرهم، في افتراق حكمي الأمان: خاصاً وعماماً، على حسب ما ذكرناه، ما يكون فيه تبيين بالوقوف عليه - إن شاء الله تعالى -.

#### مسائل منقولة في افتراق أحكام الأمان

سئل أشهب عن علق دخل بأمان ليفدي امرأته، ففداها بقداء رهن فيه ابنه له كان معه حتى يأتي بالقداء، فذهب فلم يأت، ما سبيل ذلك الابن؟ فقال: يُستأنى به، فإن جاء والا بيع عليه رقيقاً، واستوفى ماله، فإن فضل فضل: حبسه لصاحبه حتى يأتي<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا من الأمان الخاص، فلذلك أجاز فيه رهن من رضي بذلك، وبيعه في ذلك الحق، هذا إن كان الابن المرهون كبيراً رضي بذلك، وإن كان صغيراً فعلى ما ذكرناه من أنهم يرون قضاء أبيه عليه في مثل ذلك ماضياً.

وروي عن ابن القاسم أنه قال: «لو أن رومياً أهدى إلي ابنته لم يكن به بأس أن أطاها، أو غير ابنته، ولو سبي رومياً جارية ممن بيننا وبينه هدنة، مثل النوبة وما أشبههم، لم ينبغ أن اشتريها ولا أطاها»<sup>(٢)</sup>. فهذا منه تشديد وتفرقة ظاهرة بين أحكام أهل الهدنة في ذلك وغيرهم، ممن له أمان خاص، ألا تراه لم يستبح شيئاً منهم، وإن كان الذي سباهم غير الذي بينه وبينهم الهدنة؟!.

وروي عن مالك أنه سئل، فقيل: إن قوماً من أهل الحرب يقدمون علينا بأبنائهم ونسائهم، أفنتاعهم منهم؟ فقال مالك: أئتيكم وبينهم هدنة؟ قالوا: لا، قال: فلا بأس بذلك. قال مالك: ولو كانت بينكم وبينهم هدنة لم يجز لكم شراؤهم؛ لأن لصغارهم من العهد مثل ما لكبارهم. قال مالك: وسواء كانت الهدنة بينكم وبينهم السنة والسنتين أو إلى غير مدة، إلا أن يكون يوم هادنوا قد اشترطوا ذلك، فيجوز ذلك<sup>(٣)</sup>. ففرق مالك - رحمه الله - بين الهدنة - وهو الأمان العام - وبين من جاء مستأمناً من أهل الحرب في بيع ما يبيعون منهم، فأجازاه في

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (٧٧/٣)، «النوادر والزيادات» (٣٢٩/٣).

(٢) «البيان والتحصيل» (٩٠/٣).

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (١٥٣/٣)، «النوادر والزيادات» (٣٤٢/٣).

الخاص، ومنعه في العام، وقال فيه: «إلا أن يكونوا يوم هادنوا قد اشترطوا ذلك»، فأجازه إذا وقع العقد عليه؛ لأنَّ العهد لم يتناولهم إلا على ذلك، فلم يكن فيه إخلال بشيء ثبت لهم في عقد الأمان. وقد رَوَى ابن القاسم عن مالك في «المدونة»<sup>(١)</sup> ما يخالف بعض ما في هذه الرواية، فقال: إذا كان الأصل في الهدنة مثل السنة والستين فجاز أن يشتروا منهم أولادهم ونساءهم.

**فأقول:** قد لا يخالف شيء من ذلك القانون الذي أشرنا إليه، أما الرواية الأولى، فراغى في ذلك ما ينافي معنى العقد في الهدنة الواقعة مطلقاً، من غير التفات إلى تأثير طول مدة الهدنة أو قصرها. أما الرواية الأخرى، فكأنه رأى فيها قصر المدة في الهدنة دليلاً على رفض الاستئمان إليها، وترك الاعتداد بالمواعدة العارضة فيها، فلم يتضمن مراعاة حفظ المصالح على الإطلاق في الحال والمآل، وتوفي ما يفلح في عواقب الأحوال، فكان للمدة القريبة في ذلك حكم الخصوص. هذا وجه هذه الرواية عندي، والرواية الأولى في التسوية؛ فتسوية المدة البعيدة والقريبة في ذلك أرجح، والله أعلم.

وقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup> في مصالحة الإمام أهل الحرب: «لا بأس أن يصالحهم على عدد سبِّي يؤدوهم إلى المسلمين، قيل له: فإن كانت تلك الرؤوس والسبي من أبنائهم وأحرارهم يبعث بهم ملكهم إليهم؟ قال: لا بأس به، ولا يضره، من أحرارهم كان ذلك أو من غيرهم، إذا كان ذلك الصلح ليس بصلح ذمة وخراج، يقاتل من ورائهم، وتجري عليهم أحكام المسلمين، فلا بأس بذلك».

وقال أحمد في أهل الذمة يصالحون أهل الإسلام على ألف رأس كل سنة،

(١) انظر: «المدونة» ٢٩٩/٣ - ط. دار الكتب العلمية.

(٢) انظر: «اختلاف الفقهاء للطبري (ص ١٤)، الأوسط» ٣٣٥/١١ - ٣٣٦ - وقد نقل المصنف هذا الكلام والذي بعده منه، «فتح الباري» ١٧٣/٦، «عمدة القاري» ٩٧/١٥، «فقه الإمام الأوزاعي» ٤٢١/٢.

فكان سبي بعضهم بعضاً ويؤدونه، قال: لا بأس به، يجيء به من حيث شاء، وكذلك قال إسحاق<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: «لا خير في الصلح على أن يؤدوا ذلك من أبنائهم، ولا ينبغي للمسلمين أن يقبلوا من ذراريهم أحداً، لأن الصلح وقع عليهم وعلى ذراريهم».

قال ابن حبيب: إن كان شرط أهل الحرب في عقد الصلح على الجزية أن يبيعوا في جزيتهم ما شاؤوا من أبنائهم، أو مَنْ قهره من كبارهم: فذلك جائز إذا عقده عليهم رؤسائهم وبطارقتهم في أصل الصلح، وإن لم يكن ذلك شرطاً في أصل الصلح: لم يجوز، وكان العهد لجميعهم واحداً، قال: وهكذا سمعت مُطَرِّفاً وابن الماجشون يقولان، وقاله غيرهما من أصحاب مالك<sup>(٣)</sup>.

#### فصل: في المهادنة والصلح، وهل يجوز ذلك أو يمنع؟

قال الله - تعالى -: ﴿وَإِنْ جُنَحُوا لِلْإِسْلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]، وقال - تعالى -: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥].

فانتلف أهل العلم في حكم الآيتين: هل نسخت إحداهما الأخرى؟ وما الناسخ منهما والمنسوخ إن كان كذلك؟ أو: هل هما محكمتان؟ وعلى أي وجه مع ذلك تُحملان؟ وعن هذا نشأ الخلاف في جواز المهادنة ومنعها، على ما سنذكره - إن شاء الله تعالى -.

فروي عن ابن عباس، أن آية الجنوح للسلم منسوخة بقوله - تعالى -: ﴿فَلَا

(١) انظر: «المغني» ١٥٥/١٣، «الفروع» ٢٥٦/١.

(٢) انظر: «الأوسط» ٣٣٥/١١ - ٣٣٦، وقد نقل منه مذهب أبي حنيفة وأحمد.

(٣) انظر: «البرادر والزيادات» ٣٤٢/٣، وفيه أن الكلام السابق منقول عن سحنون وليس عن ابن حبيب.



تَهْنُؤًا وَتَدْعُؤًا إِلَى السَّلَامِ» [محمد: ٣٥]، وكذلك قال عكرمة، وقسادة، وغيرهما أنها منسوخة، لكن زعموا أن الناسخ لها: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» [التوبة: ٥]، فعلى هذا لا تجوز المهادنة بحال، وقيل: بل المنسوخ الأخرى، والناسخ قوله -تعالى-: «وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهُمْ»<sup>(١)</sup> [الأنفال: ٦١]، وعلى هذا تجوز المهادنة بكل حال، وقيل: إن آية الجنوح للسلم نزلت في قوم بأعيانهم خاصة<sup>(٢)</sup>، وآية المنع هي عامة، وقيل: إن الآيتين نزلتا في وقتين مختلفي الحال، معناه: إنهما محكمتان في حالين مختلفين؛ فإذا كان للمسلمين الظهور والاعتلاء، حرم السلم والإجابة إليه، وإن كانوا على حال توفى وتخوف ساغ لهم ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن معنى: «فَلَا تَهْنُؤُوا وَتَدْعُؤُوا إِلَى السَّلَامِ» [محمد: ٣٥]، أي: لا تكونوا أول الطائفتين ضرعت للأخرى، وهي رواية عن قتادة -أيضاً-<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا القول يتنظم معنى الآيتين على حكم واحد؛ لأنه أيسح في الأولى الجنوح للسلم إن جنحوا، وابتدؤوا بطلب ذلك، وإنما مُنِع في الثانية أن يدعوههم إليه المسلمون

(١) وقد مضى الكلام على الجمع بين هذه الآيات، في (باب: الحكم على الأسارى إما بالقتل وإما بالفداء)، وأنها جميعها محكمة، كما قال المصنف هناك، وسبق هناك تخريج قول عكرمة وقسادة وغيرهما، وانظر: تفسير الطبري (٤١-٤٢)، «تفسير ابن كثير» [سورة الأنفال: آية ٦١].

(٢) قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣٥٦/٢): «وقال مجاهد: نزلت في بني قريظة، وهذا فيه نظير؛ لأن السباقي كله في وقعة بدر». اهـ كلامه -رحمه الله-.

(٣) قال الإمام المازري في الحاجة للمهادنة: «فإن كان لغير حاجة مصلحته: لا يجوز؛ لوجوب القتال إلى غاية إصطاء الجزية، وإن كان لمصلحة نحو العجز عن القتال مُطْلَقًا، أو في الوقت الحاضر، فيجوز بمعرض أو بغير عرض، على وفق الرأي السديد للمسلمين؛ لقوله تعالى: «وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْزَحْ لَهُمْ»، وصَالِح -عليه السلام- أهل مكة. انتهى كلامه -رحمه الله-». وانظر: «الذخيرة للقرافي» (٤٤٩/٣)، «الكافي» (٤٦٩/١).

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٢٢٤/٢)، وابن جرير (٦٣/٢٦) في «تفسيريهما»، عن معمر، عن قتادة قال: لا تكونوا أولى الطائفتين ضرعت إلى صاحبتهما.

وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٥٠٥/٧)، وزاد نسبه إلى عبد بن حميد في «تفسيره».

ابتداء<sup>(١)</sup>، فهما في الحكم غير مختلفين، وثبت أن رسول الله ﷺ عقد الصلح بينه وبين المشركين يوم الحديبية، وكتب لهم بذلك كتاباً، كتبه علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، خرّجه مسلم وغيره<sup>(٢)</sup>، فكان ذلك حُجَّةً لمن أجاز الهدنة للعدو. وقد اختلف في المعنى الذي له صَالِح رسول الله ﷺ أهل مكة عام الحديبية.

فقال طائفة: كان ذلك على جهة النظر للمسلمين من وجوه منها: كثرة عدد المشركين، وإصفاقهم على منهم من الدخول عليهم، ومنها: طلب التفريق لقتال غيرهم، ومنها: الأمن لمن أراد الدخول في الإسلام، وليتقوى على حربهم فيما يستقبل، وقالت طائفة: بل صالحهم وهو غير عاجز عنهم، لكن طمعاً في أن يُسلموا، أو يُسلم بعضهم، ومن روي عنه القول بالمهادنة للعدو: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

(١) وقال ابن السكيت في «الأسطر» (٣١٣/١١): «للإمام إذ رأى مصالح العدو ومهادنتهم، أن يبدأ هو، فيعرض ذلك، لأن النبي ﷺ بدأ، فقال لبيد بن ربيعة: «إن قرشاً قد نهكتهم الحرب، فإن شاوروا هادنتهم مدة...».

(٢) أخرجه من حديث البراء بن عازب: البخاري في «صحيحه» في عدة مواطن (الأرقام: ١٨٤٤، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠ - معلقاً، ٣١٨٤، ٤٢٥١، وسلم (٩٠، ٩١، ٩٢) (١٧٨٣).

ومسلم من حديث أنس (٩٣) (١٧٨٣). والبخاري (٣١٨١، ٣١٨٢، ٤١٨٩، ٤٨٤٤، ٧٣٠٨، وسلم (٩٤، ٩٥، ٩٦) (١٧٨٥) من حديث سهل بن حنيف -رضي الله عنهم جميعاً-.

(٣) انظر في ملحق الشافعية: «الأم» (٢٠١/٤) - ط. دار الفكر، «منهاج الطالبين» (٣٠٤/٣)، «روضة الطالبين» (١٠٠/٣٣٤)، «المهذب» (٢٥٩/٢)، «البيان للعراني» (٣٠٦، ٣٠٢/١٢)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٤١٩/٧)، «مغني المحتاج» (٢٦٠/٤).

وفي ملحق المالكية: «عقد الجواهر الثمينة» (٤٩٧/١)، «الكافي» (٤٦٩/١)، «الذخيرة» (٣/٤٤٩)، «النوادر والزيادات» (٣٤١/٣)، «قوانين الأحكام» (ص ١٧٥)، «حاشية الدسوقي» (٢٠٥/٢).

وفي مذهب الحنفية: «الهداية» (٤٢٩/٢)، «البنية» (٦٦٩/٥)، «فتح القدير» (٤٥٥/٥)، «المبسوط» (٨٦/١٠)، «بدائع الصنائع» (١٠٩/٧)، «اللقح النافع» للسرقي (٨٤٢/٢) رقم ٥٦٩. وهو مذهب الحنابلة -أيضاً- انظر: «المغني» (١٥٤/١٣).

واختلفوا في القدر المبيح لذلك؛ فرُوي عن الأوزاعي<sup>(١)</sup>: أن المهادنة تجوز إذا كان ذلك نظراً للمسلمين، وإبقاءً عليهم، وقال أصحاب الرأي<sup>(٢)</sup>: إذا كان ذلك خيراً للمسلمين، وكانوا يخشون أن لم يوادعهم أن لا يقووا عليهم؛ جاز، فإن وادعهم على ذلك، ثم رأى المسلمون أن بهم قوة فعليه أن يتبذروا إليهم، ثم يقتلهم. وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم؛ جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم، وعند الشافعي: لو زال ضعف المسلمين، لم يجز أن يتبذروا إليهم إلى كمال المدة، وكذلك عنده<sup>(٤)</sup>: إذا خاف منهم خيانة، لم يجز له أن يتبذروا إليهم، إلا أن تقوم دلالة على ذلك من خير أو عيان، وإذا لم يكن إلا مجرد الظن؛ فليتم عهدهم إلى مدتهم<sup>(٥)</sup>.

= والكلام السابق نقله المصنف من «الأوسط» لابن المنذر (٣١٢/١١) بتصرف.

ومذهب الأوزاعي في اختلاف الفقهاء (١٤) للطبري، «عمدة القاري» (٩٧/١٥)، وانظر: «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٢١-٤٢٢).

(١) انظر: «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٢١-٤٢٢).

(٢) انظر: «الهداية» (٤٢٩-٤٣٠)، «البيان» (٦٦٩/٥)، «فتح القدير» (٤٥٥/٥-٤٥٦)، «المبسوط» (٨٦/١٠)، «مذاهب الصناعات» (١٠٩/٧)، «الفتاوى النافعة» (٨٤٢/٢)، «أحكام القرآن» للجصاص (٣٠٥/٤)، «إعلاء السنن» (٣٠/١٢)، وانظر: «الأوسط» (٣٣٣/١١).

(٣) في «الأم» (١٩٩/٤).

(٤) «الأم» (١٩٦/٤) - ط. دار الفكر.

(٥) فجمهور العلماء -عدا الحنفية- يرون أن عقد الهدنة يلزم الوفاء به حتى تنتهي مدته، ما لم تظهر دلائل الخيانة، فيصح -عندئذ- تبذره في الحال.

انظر في فقه المالكية: «عقد الجواهر الثمينة» (٤٩٨/١)، «قوانين الأحكام» (ص ١٧٥)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٨٨٨/٢)، «تفسير القرطبي» (٣٢/٨).

وفي فقه الشافعية: «الأم» (١٩٩/٤)، «المهذب» (٢٦٣/٢)، «البيان» (٣٢٨/١٢)، «المنهاج» (٣٠٦، ٣٠٥/٣)، «روضة الطالبين» (٣٣٩، ٣٣٨/١٠)، «معني المحتاج» (٢٦٢/٤).

وفي فقه الحنابلة: «المعني» (١٥٨/١٣) - ط. هجر، «الفروع» (٢٥٣/٦). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٣٢٧/١١)، «معالم السنن» للخطابي (٦٤-٦٣)، =

واختلفوا -أيضاً- في المهادنة: هل يجوز عقدها لغير مُدَّة؟ فقيل: يجوز، وهو ظاهر مذهب مالك<sup>(١)</sup>، وقيل: لا تجوز المهادنة إلا إلى مدة<sup>(٢)</sup>؛ لأن عقد ذلك إلى غير مدة يوجب الكف عنهم على الدوام، وذلك لا يجوز؛ لأن قتالهم متى قُدر عليه فهو يجب، حتى يسلموا، أو يؤدوا الجزية إن كانوا من أهلها، وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup>.

ثم اختلف في المدة، فقيل: ذلك راجع إلى ما تدعو الضرورة إليه في مصالح أهل الإسلام من غير حد، وقيل: بل لأكثرها حد لا يتعدى، وذلك أقصى ما رُوي في المدة التي صالح رسول الله ﷺ عليها المشركين من قريش عام الحديبية. واختلف في قدرها، فقيل: أربعة أعوام<sup>(٤)</sup>، وقيل: عشرة أعوام، وهو المنقول في السير وأكثر الآثار<sup>(٥)</sup>.

= «تفسير ابن كثير» (٢٣٥/٢)، «فتح الباري» (٢٧٥-٢٧٦/٦)، «أحكام أهل الذمة» (٤٨٢/٢)، «فيل الأوطار» (٥٧/٨)، «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (١٤٨٠/٣) وما بعدها.

(١) والمدة عند المالكية لا تُتَمَّن، بل هي موكولة إلى اجتهاد الإمام، وما يراه الأصح في حال عقد المهادنة من الإطالة أو عديمها.

قال ابن عبد البر في «الكافي» (٤٦٩/١): «ويستحب ألا تكون مدة المهادنة أكثر من أربعة أشهر، إلا مع العجز».

وانظر: «عقد الجواهر الثمينة» (٤٩٧/١)، «الذخيرة» (٤٤٩/٣).

(٢) انظر: «الإقناع» لابن المنذر (٤٩٨/٢).

وهو مذهب جمهور العلماء، خلافاً للمالكية. كما ذكر المصنف ذلك عنهم.

(٣) انظر: «الأم» للشافعي (٢٠٠/٤)، «المهذب» (٢٥٩/٢)، «الإنشاء» (ص ١١٧)، «البيان» (٣٠٦/١٢)، «منهاج الطالبين» (٣٠٤/٣)، «روضة الطالبين» (٣٣٥/١٠)، «معني المحتاج» (٢٦١/٤).

(٤) ذكر ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٢/١١) في ذلك غيراً، فيه ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، أن قريشاً هادنت رسول الله ﷺ وصالحته على سنين أربع.

وابن لهيعة معروف حاله، مع الإرسال الذي فيه.

(٥) انظر جُلَّ الكلام السابق، ابتداءً من قوله: «واختلفوا في القدر المبيح لذلك...»، في: =

خرج أبو داود<sup>(١)</sup> في مدة صلح الحديبية، عن اليسور بن مخزومة، ومروان بن الحكم، أنهم اصطالحوا على وضع الحرب عشر سنين. وهو قول الشافعي<sup>(٢)</sup>.

= «الأوسط» لابن المنذر (٣١٢/١) - (٣١٣).

(١) في فتنه، في كتاب الجهاد (باب في صلح العلو) (رقم ٢٧٦٦ - مختصر) من طريق ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن اليسور، ومروان، به، وفيه: أنهم اصطالحوا على وضع الحرب عشر سنين، يأمن فيهن الناس، وعلى أن يبتنا عية مكفوفة، وأنه لا إرسال، ولا إغلال. وهذا إسناد حسن، ففيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عثم، ولكنه صرح بالتحديث في بعض ألفاظ الحديث عند غير أبي داود، فانتفت شبهة تدليس، وقد ترويع، كما عند أحمد (٣٢٨/٤)، وبقية رجال الإسناد ثقات.

وأخرجه مختصراً وطولاً: الطبري في «تفسيره» (١٠١/٢٦)، وفي «تاريخه» (٦٢٠/٦)، وابن خزيمة (٢٩٠٦)، والمحكم (٤٥٩/٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٠ رقم ١٤)، وأبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٠٧/ رقم ٤٤٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢١٥/٥)، (٢٢١/٩ - ٢٢٢/٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٣)، وفي «دلائل النبوة» (١١٢/٤)، وإسن عبدالبير في «الاستذكار» (١٠٥/١٣)، من طرق، عن ابن إسحاق، به.

وأورده ابن هشام في «السيرة» (٣٠٨/٢).

ثم روى البيهقي بسنده، عن عاصم بن عمر بن حفص العمري، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: «كانت الهدنة بين النبي ﷺ وأهل مكة عام الحديبية أربع سنين». وذكر أن عاصماً ضعيف جداً. قال: «هو المحفوظ هو الأول - أي: الهدنة عشر سنين -». وعاصم بن عمر هذا يأتي بما لا يتابع عليه، ضعفه: يحيى بن معين، والبخاري، وغيرهما.

وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٢/١١) خيراً عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، أن قريشاً عاهدت رسول الله ﷺ، وصالحته على سنين أربع.

أخرجه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٠٦ رقم ٤٤١) حديثاً هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، به.

والوليد بن مسلم: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. كما قال الحافظ في «التقريب» (٨٣٩٧).

وابن لهيعة: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه. كما في «التقريب» (٣٩٤٥).

قوله: لا إرسال، أي: الخيانة. أي: على أن لا يأخذ بعضنا مال بعض، لا في السر، ولا في العلانية.

(٢) انظر: «الأم» (٢٠٠/٤)، و«الأوسط» لابن المنذر (٣٣٢/١١).

وهو قول أحمد. انظر: «المغني» (١٥٥/١٣).

واستدل من رأى أن الزيادة على ذلك ممنوعة، بأن الله - تعالى - فرض قتال الكفار، فوجب القيام بذلك، فلما هادن رسول الله ﷺ مشركي أهل مكة، كانت تلك المدة مع العذر الموجود أقصى ما يجوز في ذلك<sup>(١)</sup>.

وفرق الشافعي في السبب الموجب للهدنة، فرأى أن ما كان سبب المهادنة فيه تألف المشركين، رجاء أن يسلموا، أو يعطوا الجزية، ونحو ذلك من أنواع المصلحة التي من غير ضعف المسلمين عنهم، فأقصى مدة ذلك أربعة أشهر، لا تزيد عليها، على أصح القولين عندهم<sup>(٢)</sup>، وفي القول الثاني: يجوز فيما دون السنة.

فدليل الأول: ما جعله الله أجلاً للمشركين في سورة (براءة) لمثل ذلك، وذلك قوله - سبحانه -: «فسيحوا في الأرض أربعة أشهر» [النوبة: ٢]، ووجه الثاني، قالوا: لأن السنة مدة الجزية، فلا يُسمح فيها إلا بمال، وأما إن كان سبب المهادنة عنده الضعف بالمسلمين، والعجز عن مقاومة عدوهم، فيجوز ما بينه وبين عشرة أعوام؛ للدليل الذي تقدم ذكره في مدة صلح أهل مكة<sup>(٣)</sup>.

### فصل

الصلح على المهادنة، والمهادنة، يقع على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مهادنة من الفريقين دون ذكر المال، فذلك جائز في موضع العذر وطلب المصالح للمسلمين؛ لأن مهادنة النبي ﷺ مشركي مكة عام الحديبية كانت كذلك من غير مال.

والثاني: أن تكون على مال يؤديه الكفار، وذلك - أيضاً - جائز؛ لأن أخذ المال منهم على ذلك صغار لهم، وليس هو من سبيل الجزية في شيء؛ لأن حكم الجزية أن يكونوا بحيث يستولي عليهم نظر المسلمين وسلطانهم، ويستوجبون هم

(١) وقال ابن المنذر في «الأوسط» (٣١٢/١) - (٣١٣): «وهو قول».

(٢) نحره في «الأم» للإمام الشافعي (٢٠١/٤)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٣٣/١١).

(٣) انظر: «الأوسط» (٣١٣/١١).

مع ذلك ذمة المسلمين، حتى يقاتلوا عنهم عدوهم، والجزية مما يجب دعاؤهم إليها إن كانوا من أهلها، وإجابتهم إن كانوا هم الداعي إليها على كل حال، وليس كذلك في المهادنة؛ لأن المهادنة لا تجوز إلا من ضرورة - كما تقدم -.

**والوجه الثالث<sup>(١)</sup>:** أن يكون على مال يؤديه المسلمون، ففي جواز ذلك خلاف؛ روي عن الأوزاعي<sup>(٢)</sup> أنه قال: «لا يصلح ذلك إلا عن ضرورة وشغل من المسلمين عن حربهم، من قتال عدوهم، أو فتنة شملت المسلمين، فإذا كان ذلك؛ فلا بأس». وروي نحو ذلك عن سعيد بن عبدالعزيز، وقال: فعله معاوية أيام صفين، وعبد الملك بن مروان؛ لشغله بقتال ابن الزبير<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>: «لا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئاً بحال على أن

(١) ذكره الوثري في «المعيار المعرب» (١١١/٣)، وقال: «ولم أزل من ذكر مسألة المهادنة من المالكية غير ابن أصبغ، المشتهر بابن المناصف في كتاب سماه «الإنجداد في أبواب الجهاد»، ولم يذكر فيه قولاً للمالكي». ثم نقل كلامه وكلام الإمام الشافعي الذي بعده.

(٢) انظر: «الأوسط» (٣٣٥/١١)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (١٤- وما بعدها)، «فتح الباري» (١٧٣/٦)، «صعدة القاري» (٩٧/١٥)، «فتاوى الإمام الأوزاعي» (٤٢١/٢-٤٢٢).

(٣) ففي سنة سبعين للهجرة، على عهد (عبد الملك بن مروان) - كما قال البلاذري -: «خرجت خيل للروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم صارت إلى لبنان، وقد خست إليها جماعة كثيرة من الجراجمة، وأباط، وعبيد أباقي من عبيد المسلمين، فاضطرَّ عبد الملك إلى أن صالحهم على ألف دينار في كل جمعة، وصالح طاغية الروم على مال يؤديه إليه ليشغل عن محاربتهم، وتخوفه أن يخرج إلى الشام فيغلب عليه».

واقضى في صلحه بمعاوية حين شغل بحرب أهل العراق، فإنه صالحهم على أن يؤدي إليهم مالاً، وارثون منهم رؤساء، وضمهم في بَنَدُك.

انظر: «فتوح البلدان» للبلاذري (ص ١٦٤).

وقال الطبري في «تاريخه» (١٥٠/٦) ما نصه: «ثم دخلت سنة سبعين ... ففي هذه السنة: ثارت الروم، واستأجروا على من بالشام من ذلك من المسلمين. فصالح (عبد الملك) مَلِكُ الروم على أن يؤدي إليه في كل جمعة ألف دينار، خروفاً على المسلمين».

وانظر: «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (١٤٩٣/٣).

(٤) انظر: «الأم» (١٩٩/٤)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٣٣٤-٣٣٥).

يَكْفُوا عنهم؛ لأن القتل للمسلمين شهادة، والإسلام أعز من أن يُعطى مشركاً على أن يكف عنه، قال: إلا أن يخاف المسلمون أن يظلموا؛ لكثرة العدو، وقتلهم، أو خلة فيهم، فلا بأس أن يُعطوا في تلك الحال شيئاً ليَخْلُصُوا منهم؛ لأنه من معاني الضرورات، يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، أو يؤسر مسلم، فلا يُخلى إلا بقديعة، فلا بأس؛ لأن رسول الله ﷺ فدى رجلين من المسلمين أسرها العدو، برجل<sup>(١)</sup> من المشركين».

**والأرجح ما ذكره الشافعي،** أن ذلك لا يجوز لكل عذر، من مضرة تنقص، أو مصلحة ترتجى، فإن في إعطاء المال لأهل الكفر على أن يكفوا صغاراً على أهل الإسلام، وذلك لا يجوز أن يستجلب بمثله مصلحة، أو يستدفع به ما لا يتصل من المضرة، فإذا انتهى الأمر إلى خوف الاستتصال والاضطلام، بإحاطة العدو وقوته، وتحقق العجز عن مقاومته، جاز في هذه الحال؛ لأنه أيسر المكروهين، والله أعلم.

وقد ظن من ذهب إلى جواز إعطاء المسلمين المال في مصلحة العدو لضرورة تُعرض في ذلك - وإن لم ينته الضعف بالمسلمين غايته - أن له دليلاً على ذلك، في حديث خرجه أبو عبيد في كتابه «الأموال»<sup>(٢)</sup>. قال: حدثنا عبدالله بن

= وتحرفت كلمة (يظلموا) في مطبوع «الأم» (طبعة دار الكفر) إلى (يظلموا).

(١) كذا في الأصل، وفي المنسوخ: «برجلين»، وصواب العبارة أن يُقال: فدى رجلين من المسلمين برجلين من المشركين، كما في مطبوع «الأم»، و«الأوسط». وقد مضى تخريجه.

(٢) «كتاب الأموال» (ص ٢١٠-٢١١/رقم ٤٤٥).

وعبدالله بن صالح، هو كاتب الليث؛ صدوق كثير الغلط، ولكنه ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة. وفيه رجال الإسناد ثقات. وهو مرسل.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦٩/٢) ط. مكتبة الخانجي: أخبرنا محمد بن حميد العمري، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، به، مرسل.

وفي مطبوع «الطبقات» - أبي المسيب - بدل: ابن المسيب.

وورد الحديث نحوه مطولاً، وفيه أن النبي ﷺ أرسل إلى عبيته، والحصار بن عوف - وهما قاندا غطفان -، وورد نحوه مختصراً من حديث أبي هريرة، ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٣٢/٦) - =

صالح، عن الميث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، قال: كانت وقعة الأحزاب بعد أحدٍ بستين، وذلك يوم حفر رسول الله ﷺ الخندق، ورئيس الكفار يومئذ: أبو سفيان بن حرب، فحاصروا رسول الله ﷺ بضع عشرة ليلة، فخلص إلى المسلمين الكرب، فقال رسول الله ﷺ -كما أخبرني سعيد بن المسيب-: «اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك، اللهم إن تشأ لا تُعبد»، وحتى أرسل رسول الله ﷺ رسولاً إلى عيينة بن حصن -وهو يومئذ رئيس الكفار من غطفان، وهو مع أبي سفيان-، فعرض عليه رسول الله ﷺ ثلث ثمر نخل المدينة، على أن يُخَذِّلَ الأحزاب، وينصرف بمن معه من غطفان، فقال عيينة: بل أعطني شطر ثمرها، ثم أَقْبَلُ ذلك، فأرسل رسول الله ﷺ إلى سعد بن معاذ -وهو سيد الأوس-، وإلى سعد بن عباد -وهو سيد الخزرج-، فقال: «إن عيينة سألني نصف ثمر نخلكم على أن ينصرف بمن معه من غطفان، ويُخَذِّلَ بين الأحزاب، وإني أعطيته الثلث، فأبى إلا النصف، فما تريان؟»<sup>(١)</sup>! فقالا: يا رسول الله، إن كنت أمرت بشيء فافعله، فقال رسول الله ﷺ: «لو أمرت بشيء لم أستاثر كما فيه، ولكن هذا رأيي أعرضه عليكما»، قالوا: فإننا لا نرى أن نعطيهم إلا السيف، فقال رسول الله ﷺ: «فنعيم».

فزعموا أن موضع الدليل منه ما كان من صغر رسول الله ﷺ إلى مصالحة عيينة على جزء من الثمر، ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأن الحديث لو لم يكن في رفعه متكلم؛ لكان مع ذلك لا دليل لهم منه؛ لوجوه:

= (١٣٣) وعزاه إلى البزار والطبراني. وقال: «ورجال البزار والطبراني فيهما محمد بن عمرو، وحديث حسن، وبيعة رجاله ثقات».

قلت: أخرجه البزار (٣٣١-٣٣٢ رقم ١٨٠٣ -«كشف الأستار») عن عقبة بن سنان، عن عثمان بن عثمان الغطفاني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال: «لا نعلم رواه عن محمد بن عمرو -هكذا- إلا عثمان، ولم نسمعه إلا من عقبة».

قلت: وجميع رجاله ثقات، سوى عثمان: فهو صدوق، ربما وهم، كما في «التقريب» (٤٥٠٠). وانظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ١٧٦ - ط. دار الخیر)، و«مبيل الهندي والرشاد» (٤/ ٣٧٦، ٣٨٣).

(١) بعدد في المخطوطة فقط: «لِفَعْلَتِهِ» ولا وجود لها في الأصل ولا عند أبي عبيد.

منها: أنه ﷺ لم يفعل ذلك، ولا قال: إنه أُبْرِبُه، وإنما وقع ذلك على سبيل الإرتباء والنظر، الذي استقرَّ آخره على أن لا يفعل، فهو إلى الاستدلال على المنع أقرب؛ ثم إنه لم تكن إرادة البذل في هذا لمجرد الهدنة، بل كان فيه من المحاولة الحربية ما يعود بإضعاف العدو وخزيهم، وتشيت جماعتهم، والتخذييل بينهم، وتلك من مكائد الحرب، فأمرُ البذل فيها يضاهي الجُعلل والإجارة على الشيء يُفعل، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

## مسائل من أحكام المستأمن

## \* مسألة:

اختلفوا في المستأمن يريد الإقامة بدار الإسلام:

فقال الأوزاعي<sup>(١)</sup>: لا يُترك، إلا أن يُسلم، أو يؤدي الجزية، أو بإذن الإمام.

وقال أحمد: إذا أئنه الإمام؛ فهو على أمانه حتى يرده إلى أمانته<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: إن كان من أهل الكتاب، قيل له: إن أردت المقام فأد الجزية، وإن لم تُرد فارجع إلى أمانك، فإن استنظر، فأحب إليّ ألا يُنظر إلا أربعة أشهر؛ لأن الله -تعالى- جعل للمشركون أن يسبحوا في الأرض أربعة أشهر، وأكثر ذلك أن لا يبلغ به الحول؛ لأن الجزية في حول، فلا يقيم في دار الإسلام مقام من يؤدي الجزية ثم لا يؤديها، وإن كان من أهل الأوثان، فلا تؤخذ منه الجزية، ولا ينظر إلا كإنتظار هذا، وهو دون الحول.

## \* مسألة:

اختلفوا في الحربي المستأمن، يقدم بأسرى مسلمين أحرار أو عبيد؛ فقبيل: يُحال بينه وبينهم، ويحلى سبيل الأحرار، ويرد العبيد على ساداتهم، ولا يعطى المستأمن عوضاً عن ذلك شيئاً، وعلى هذا ينبغي أن يكون تأمينهم، والعهد معهم؛ فإن عقد على غير هذا، فالعقد فاسد، وانتزاعهم على كل حال واجب، ولا

(١) «اختلاف الفقهاء» (٣٢) للطبري، «المغني» (٧٩/١٣).

(٢) انظر: «المغني» (٧٩/١٣) - (٨٠).

(٣) «الأهم»: سير الراقني (باب قطع الشجر وحرق المنازل) (٤/٣٠٨). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/٢٦٩)، «الرد على سير الأوزاعي» (١٣٠)، «السنن الكبرى» (٩/٢٢٦-٢٢٧) للبيهقي.

وفاء في معصية؛ وهو قول أهل الظاهر<sup>(١)</sup>

وقيل: لا يعترض في شيء من ذلك على حال، ويكون له الرجوع بهم إن شاء؛ وهو قول ابن القاسم<sup>(٢)</sup>.

وقيل: يُنتزعون منه، ويُعطى في كل مسلم أوفر قيمة، قاله عبد الملك بن الماجشون، ورواه عن مالك، وكذلك قال ابن حبيب<sup>(٣)</sup>، قال: ويساع عليه عبيده إذا أسلموا، وكذلك يفعل بالذمي، ثم لا يكون ذلك نقضاً للعهد.

وفرق بعضهم فقال: يُجبر على بيع المسلمات، ولا يُجبر في الذكران، وهي رواية عن ابن القاسم، وقاله ابن القصار<sup>(٤)</sup>.

**والأرجح -إن شاء الله-: ما ذهب إليه ابن الماجشون، ورواه عن مالك، وقاله ابن حبيب؛ لأن الوفاء لهم بالأمان واجب في النفس والمال، ما لم يعترض**

(١) انظر: «المحلى» (٣٠٦/٧) المسألة رقم ٩٣٢.

(٢) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/١٤٤، ٣٣٦)، ووافقه ابن الموكاز.

ومما نقله عنهما صاحب «الترداد»: أنه لو نزل حريون بآمان، وعندهم مسلمات مأسورات لم ينتزعن منهم، ولا يمتعون من الوطء لهن. قال: وقال ابن القاسم: لو تدم حريون، وبأيديهم أسرى مسلمون أحرار، فهم باقون في أيدي أهل الذمة، عبيد لهم كما كانوا.

قال ابن حزم في «المحلى» (٣٠٦/٧) بعد ذكره كلام ابن القاسم، ونسبه إلى مالك -أيضاً-: «وهذان القولان لا تعلم قولاً أعظم فساداً منهما، ونعوذ بالله منهما، وليت شعري!! ما القول لو كان بأيديهم شيوخ مسلمون، وهم يستحلون فعل قوم لوط، أيترون وذلك؟، أو: لو أن بأيديهم مصاحف، أيترون يسبحون بها العذر عن استباحهم؟! نبراً إلى الله -تعالى- من هذا القول اسم البراءة، ونعوذ بالله من الخذلان». اهـ. كلامه -رحمه الله-.

(٣) انظر: «الترداد والزيادات» (٣/١٤٤، ٣٣٦)، «البيان والتحصيل» (٣/٤٨)، وقاله: مطرف، وابن نافع.

فمذهب ابن القاسم خلاف مذهب مالك في أسرى المسلمين، فما نقله ابن حزم في «المحلى» (٣٠٦/٧) أنه مذهبهما غير دقيق، وله مثل ذلك كثير، مما يحتاج إلى تصنيف مفرد.

وانظر: «اختلاف الفقهاء» (٤٦-٤٧، ٥٠) للطبري.

(٤) انظر: «خبر» (٣/٤٤٠).

ذلك معصية لله - عز وجل -، فترك المسلم في أيديهم مع التمكن من إرساله معصية، واغتياهم فيه<sup>(١)</sup> من غير عوض خيانة، ولما كان لنا فيما أوجبه الله - تعالى - من فك الأسارى طريقان: واحدة من جهة المحاربة والفقر، وأخرى من جهة بذل المال والفداء، ولم يكن هؤلاء من أهل الحرب: تعين إرساله؛ وبذل قيمته، قياماً بالفرضين: إنقاذ المسلم، والوفاء في العوض، والله أعلم.

\*\*\*

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب السابع

في الغنائم وأحكامها، ووجه القسم،  
ومد يستحق الإسهام، وبم يستحق،  
وسهمان الخيل، وما جاء في الغلول

(١) كذا في الأصل والمنسوخ! ولعل صوابه: «واغتياهم فيهم».

### البَابُ السَّابِعُ

في الغنائم وأحكامها، ووجه القسم، ومن يستحق الإِسْهَام،  
ويم يستحق، وسهمان الخيل، وما جاء في الغلول

قال الله - عز وجل -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾  
[الأنفال: ٤١]، وقال - تعالى -: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتَكُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]،  
وقال - تعالى -: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلَنْ لَكُمْ هَلْوَ﴾ [الفتح: ٢٠].  
وخرَّج مسلم<sup>(١)</sup>، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيَتْ  
خُمْسًا لَمْ يُعْطَوْهُ أَحَدٌ قَبْلِي: كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ  
أَحْمَرٍ وَأَسْوَدٍ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحُلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَبِئَةً  
طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ  
بَيْنَ يَدَيَّ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ».  
البخاري<sup>(٢)</sup>، عن عروة البارق، عن النبي ﷺ قال: «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي

(١) في «صحيحه» في كتاب المساجد (٥٢١) (٣).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب التيمم [الطهارة] (باب التيمم) (رقم ٣٣٥)، وفي  
كتاب الصلاة (باب قول النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا») (رقم ٤٣٨)، وفي كتاب  
فرض الخمس (باب قول النبي ﷺ: «أُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ») (رقم ٣١٢٢).  
(٢) في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب قول النبي ﷺ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمُ») (رقم  
٣١١٩)، وأخرجه في كتاب الجهاد والسير (باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة)  
(رقم ٢٨٥٠)، و(باب الجهاد ما مضى مع البر والفاجر) (رقم ٢٨٥٢)، وفي كتاب المناقب (باب منه)  
(رقم ٣٦٤٣).  
وأخرجه مسلم في كتاب الإمامة (باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) (١٨٧٣).



نواصيها الخير: الأجر والمغنم، إلى يوم القيامة.

ولا خلاف بين الأمة في استحابة أموال الكفار بالاغتنام، وصحة تملك المسلمين ما حازوه منها على وجه الغزو والجهاد.

**والأموال التي يحوزها المسلمون على الكفار على ثلاثة أحكام:**

منها: ما يجب فيه الخمس الذي سُمي الله -تعالى-، ويكون سائر ذلك لأهل الجيش الذين حازوه، وهذه هي الغنائم باختصاص.

ومنها: ما يكون لمن حازه وحده، من غير خمس في ذلك يلزمه.

ومنها: ما لا يتعين فيه حق لأحد بعينه، وإنما يكون جميعه لمصالح المسلمين عموماً، وهذا هو الفيه الذي قال الله -تعالى- فيه: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلسَّيِّدِ وَالْغَنَائِمِ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧] إلى آخر الآيات.

والذي يختص به هذا الباب: ذكر الغنائم وقسمها، ونذكر النوعين الآخرين عقب ذلك في (الباب الثامن) بعد هذا، عند ذكر الأنفال والأخماس -إن شاء الله تعالى- فاما:

#### الغنائم

وهي التي يُستحق فيها الخمس، ويكون سائرها للغنائم، فيختلف في حدّها:

فعند المالكية أنه: كل مال حازه المسلمون على المشركين بالقصد إليه، على سبيل المعالجة<sup>(١)</sup>، يقتال، أو احتيال، فيدخل في ذلك السرقة والتلصص<sup>(٢)</sup>، ويخرج منه ما جلا عنه الكفار، أو قُبِر عليه بغير علاج.

(١) المعالجة: الصُّراع والقتال. واعتلج القوم: اتخذوا صراعاً وقتالاً.

انظر: «القاموس المحيط» (١/ ٢٤ و ١٥٨)، «لسان العرب» (٢/ ٣٢٦)، «القي» والفنية، (ص ٢٣).

(٢) انظر: «البيان والتحصيل» (٣/ ١٥)، «النوادر والزيادات» (٣/ ١٩٩).

وهي عند الشافعية<sup>(١)</sup>: كل مال حازته الفقة المجاهدة على سبيل الغلبة، دون ما يُختلس ويُسرق؛ فإنه خاصٌ بملك المختلس، وكذلك اللقطة لو أجدتها، دون ما يتجلى عنه الكفار بغير قتال، فإنه فيء.

فالاخلاف بينهم فيما أخذ سرقة واختلاساً: هل يكون له حكم الغنمية أو لا ؟ وانتفقوا فيما حيز على وجه المغالبة أنه غنمية يُخمس ويُقسم، وفيما جلا عنه الكفار بغير قتال أنه فيء.

وسنورد في أثناء المسائل من أقوال أهل العلم ما فرّقوا فيه بين ما يجب فيه الخمس عندهم، وما يكون لمن أخذه، أو يكون فيئاً لجماعة المسلمين، ما يتبين به تفصيل ما ذكرناه في حصر ما ذهبوا إليه -بحول الله تعالى-.

والقول الجامع لأحكام الغنائم التي يجب تخميسها، وقسم سائرها على الغنائم يرجع إلى أربعة فصول:

\* بيان ما يُستحق قسّمه من أصناف المال، مما لا يُستحق.

\* وبيان من يستحق الإسهام من أصناف الناس، ممن لا يستحق.

\* وبيان ما يُستحق به الإسهام من الأفعال.

\* وبيان وجوه القسم على الفرسان والرُّجُل.

ونحن -إن شاء الله- نذكر ذلك فصلاً فصلاً بمعونة الله وحوله -تعالى-.

(١) قال أبو منصور الأزهري في كتابه: «الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي» (ص ١٦٧): «الغنمية: ما أُرِجِفَ عليه بالخيال والركاب، وأخذ عتوة».

وانظر: «الأم» (٤/ ١٤٦)، «مختصر الزني» (ص ١٤٧)، «الشرح الكبير» (١١/ ٤٢٤)، «الحاوي الكبير» (١٠/ ٤٢٥)، «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٦٠)، «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٣١٧)، «التعريفات» للجرجاني (ص ١٦٨)، «الكليات» (٣/ ٣٠٦)، «فروق اللغة» (١٤٠)، «المصباح المنير» (سادة غ ن م)، «المفردات» (غ ن م) (٥٤٨)، «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٥٤٢).

## فصل: في بيان ما يستحق قسمه من اصناف المال

## مما لا يستحق

قال الله - عز وجل -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

فكان عموم الآية يقتضي تخميس كل شيء استولى عليه من الكفار، وقسم سائره في الغانمين؛ إلا أن يخص شيئاً من ذلك دليل فيوقف عنده.

والمستولي عليه صنفان: رقاب الكفار، وأموالهم.

فأما صنف الرقاب فنوعان: أسرى - وهم الرجال -، ومسيي - وهم النساء والذرية -.

فأما الأسرى؛ فقد تقدم القول فيهم، وتلخيصه: أن لأهل العلم في ذلك ثلاثة مذاهب؛ قول: إنهم يقتلون ولا يُدُّ. وقول: إنهم يُستحيون: للامن أو الفداء. وقول: إن الإمام مخير فيهم على خمسة أحكام: القتل، والامن، والفساء، والاسترقاق، وضرب الجزية.

وأما المسيي من النساء والصبيان، فإنهم بنفس الاستيلاء عليهم يُرقون بما أحكمته السنة من ذلك، فيصير حكمهم إلى حكم سائر أموال الغنائم في وجوب القسم والتخميس، من غير اختيار يكون في ذلك للإمام؛ لأن التخيير الذي ثبت للإمام بالأدلة المتزعة على ذلك من القرآن والسنة إنما هو خاص بأسرى الرجال، لكن يكون لمن صار إليه شيء من السيي إما بالقسم أو بالشراء أو غير ذلك من وجوه التملك، أن يفدي بهم أو يفادي، ويمن بالعتق، ويتصرف في ذلك بما أباح له الشرع منه، وكذلك لو استطاب الإمام عنهم نفوس الغانمين. وكل من يتوجه له فيهم حق، كان له أن يفعل فيهم من ذلك ما شاء على وجه النظر والمصلحة، إلا خلافاً في الأطفال: هل يُباح ردهم إلى الكفار؟ وقد مضى الكلام

في ذلك مستوفى في (الباب الخامس)، في (فصل: أحكام الأسرى).

ومما جاء في المن على السيي - النساء والذرية - ما رواه أبو عبيد في كتاب «الأموال»<sup>(١)</sup> قال: حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، قال: حدثني عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، أن رسول الله ﷺ رد ستة آلاف من سيي هوازن - من النساء والصبيان والرجال - إلى هوازن حين أسلموا... الحديث؛ وفيه قال: وزعم عروة، أن مروان ابن الحكم، والمصور بن مخزومة أخبراه، أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين، فسأله أن يرده إليهم أموالهم وسيبهم، فقال لهم رسول الله ﷺ: «معي من ترون، وأحب الحديث إلي» صدقته، فاختاروا إحدى الطائفتين: إشا السيي؛ وإما المال، وقد كنت استأثنت بهم». قال: وكان رسول الله ﷺ قد انتظرهم بضعة عشرة ليلة، حين قفل من الطائف، فلما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين، قالوا: نختار سبينا.

فلذا تقرر ذلك، فيجي على مذهب من رأى تخيير الإمام في الأسرى، منهم: مالك، وغيره، وهو الذي تقدم ترجيحه بالأدلة: أنه متى حكم الإمام باسترقاقهم، توجهت عليهم أحكام الغنائم في القسم والتخميس، هذا لا إشكال فيه، ومهما قتل الإمام من رأى قتله من الرجال، خرج من جملة الغنيمة، وكان له حكم الاستثناء والتخصيص في عموم الآية في القسم والتخميس بما تقرر وثبت من الأدلة المتقدمة: أن الإمام مخير في ذلك.

(١) كتاب «الأموال» (ص ١٥٦/رقم ٣١٤).

واصل الحديث - دون ذكر عدد السيي - أخرجه البخاري في «صحيحه» (الأرقام: ٢٣٠٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٤٣١٨، ٤٣١٩، ٧١٧٦، ٧١٧٧).

قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٧٣/٣): «وكان السيي ستة آلاف راس، والإبل أربعة وعشرين ألفاً، والغنم أكثر من أربعين ألف شاة، وأربعة آلاف أوقية فضة».

واختلف في الوجه الثلاثة: من المَنِّ، والمفاداة به، والإقرار على ضرب الجزية؛ إذا رأى الإمام واحداً منها:

**فَقِيلَ:** يكون ذلك كالقتل، يُخرجه من جملة الغنيمة.

**وَقِيلَ:** بل يصير له بالاستحياء حكم الغنيمة الواجب قسمها، فإذا فعل ذلك الإمام احتسب به من الخمس، بخلاف القتل، وكلا القولين لأصحاب مذهب مالك.

وسبب الخلاف فيما ذكره بعضهم هو: هل الغنيمة مملوكة بنفس الأخذ، أو حتى تُقسم؟<sup>(١)</sup> وقد كان يجب أن لا يختلفوا أنَّ ذلك كله واحدٌ في خروجه من جملة الغنيمة، سواء قيل: إن الغنيمة تملك بالأخذ أو بالقسمة، ويكون له حكم الاستثناء، كقولهم في القتل ولا فُرُق؛ لقيام الأدلة على أن ذلك مُحَيَّرٌ فيه للإمام، وليس هناك ما يقتضي أن يحسب ذلك من الخمس، بل الخمس مستحقٌّ -أيضاً- في أصنافٍ سَماهم الله -عز وجل-، كاستحقاق الغانمين للأربعة الأخماس، فكيف يحمل ذلك عليهم خاصة دون مستحقي الأربعة الأخماس، وجميعهم شركاء؟!

ومن الدليل على خروج ذلك من جملة الغنيمة، ما خرَّجه البخاري<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن جبير، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: «لو كان المُطعم بن

(١) قال القرافي في «الذخيرة» (٤٢٧/٣) وذكره: «قولان في المذهب، وبالقسمة قال مالك». وانظر خلاف العلماء في هذه المسألة: «الكافي» (٤١٠/١)، «المتنقى» (١٧٦/٣)، «رؤوس المسائل» لابن القضاة (٥١)، «عقد الجواهر» (٤٧٧/١)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٥٨٤/٣)، «التنبيه» (٣٩-٣٨/٢٠)، «الفرانيسن الفقهاء» (١٣٠)، «الأم» (١٤٧/٤-١٤٨)، «التنبيه» (٢٣٥)، «الرجز» (١٩٣/٢)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٢)، «القدوري» (١١٤)، «المبسوط» (١٠/٣٢)، «رؤوس المسائل» للزمخشري (٣٦٧)، «بدائع الصنائع» (١٢١/٧)، «إيضاح الإنصاف» (٢٣٠-٢٣١)، «طريقة الخلاف» (٢٤٦، ٢٦٢)، «الفرقة المنيقة» (١٦٠، ١٧٠)، «المغني» (١٠٧/١٣)، «المحرر» (١٧٣/٢)، «الإنصاف» (١٦٣/٤).

(٢) في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ما مَنَّ النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخس) (رقم ٢١٣٩)، وفي كتاب المغازي (باب منه) (رقم ٤٠٢٤).

عدي حياً، ثم كَلَمَني في هؤلاء الثُني؛ لتركتهم له». فهذا سبيل المَنِّ عليهم من الجملة، وكذلك بَوَّب عليه البخاري: (باب المَنِّ على الأُسرَى من غير أن يُخسوا).

**وَأَمَّا الصنف الثاني، وهو الأموال المستولى عليها، فنوعان:** عقار، وأصناف المال غير العقار.

**فَأَمَّا العقار،** فاختلف أهل العلم في الأرضين المغنومة عنوة: هل ذلك مسا يُخمس ويقسم على الجيش كسائر أصناف المال، أو حكم الأرضين حكم الفيء، لا حَقٌّ فيها للجيش يخصهم، وإنما تكون وفقاً على مصالح المسلمين؟ ففي ذلك ثلاثة أقوال:

**قول:** إنها تقسم كسائر الأموال، وإليه ذهب الشافعي، وأبو ثور، وغيرهم<sup>(١)</sup>، ورُوي ذلك عن الزبير بن العوام<sup>(٢)</sup>، ودليلهم عموم قوله -تعالى-: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا

(١) انظر: «الأم» (١٤٤/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٥)، «المهذب» (٢٤٧/٢)، «التنبيه» (١٤٧)، «روضة الطالبيين» (٢٧٥-٢٧٧/١٠)، «مغني المحتاج» (٢٣٤/٤)، «المجموع» (٤٢٠/٢١)، «الحاوي الكبير» (٢٥٥/١٤) ط. دار الكتب العلمية، «مختصر الخلافيات» (٥٠/٤) رقم (١٧٣)، «المحلى» (٣٤٢-٣٤١/٧)، وهو قول أبي سليمان الخطابي -كما في «المحلى»-، ونقل مذهب أبي ثور: ابن قدامة في «المغني» (٥٨٢/٢) -«الشرح الكبير»، والعيني في «عمدة القاري» (١٤٤/١٥)، وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٠).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦٦/١) قال: حدثنا عَنَاب، حدثنا عبدالله، قال: أخبرنا عبدالله بن عُقبة -وهو عبدالله بن لُبعة بن عُقبة-، حدثني يزيد بن أبي حبيب، عَمَّن سمع عبدالله بن المغيرة بن أبي بردة، يقول:

سمعت سفيان بن وهب الخولاني يقول: لما اقتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام، فقال: يا عمرو بن العاص، اقسها. فقال عمرو: لا أقسمها، فقال الزبير: والله لتقسمن كما قسم رسول الله ﷺ غير. قال عمرو: والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين. فكتب إلى عمر -رضي الله عنه-، فكتب إليه عمر: أن أقرهما حتى يخرؤ منها حبل الحَبْلَة.

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ لجهالة المبهم الذي لم يسم. وعبدالله -ويقال له أيضاً عُبيد الله- ابن المغيرة بن أبي بردة، لم يوثقه غير ابن حبان (٥٣/٥). وسفيان بن وهب الخولاني: صحابي، شهد حجة الوداع وفتح مصر، وعاش حتى ولي الإمرة لعبدالمعز بن مروان على الغزو إلى إفريقية سنة =

عَزَمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَكُلْ لَكُمْ خُمُسَهُ» [الأنفال: ٤١]، فدخل في ذلك الأرض وغيرها، وما ثبت أن النبي ﷺ قسم خيبر على الغانمين<sup>(١)</sup>، وهذه أدلة ظاهرة قوية.

**وقول ثانياً:** إن الأرض لا تقسم، بل تكون وفقاً في مصالح المسلمين، على حكم النبي، لا يستأثر أحد بملك أعيانها، بل هي لكل من حضر ذلك، ومن لم يحضره، ومن يجيء بَعْدَ مَنْ المسلمين إلى يوم القيامة، وهو قول مالك

= (٧٨)، ففيها إلى أن مات سنة (٨٢). وعبدالله: هو ابن المبارك، وروايته عن ابن لهيعة: مقبولة، فهو من العبادة الأربعة التي تقل رواية ابن لهيعة من طريقهم. وكذلك رواه عنه عبدالله بن وهب وهو من العبادة -كما سيأتي-.

وأخرج ابن عبدالحكم في «فتح مصر» (ص ٢٦٣)، عن يوسف بن عدي، والبلاذري في «فتح البلدان» (ص ٢١٩-٢٢٠) من طريق يحيى بن آدم، كلاهما عن عبدالله بن المبارك بهذا الإسناد. وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (رقم ١٤٩) عن ابن أبي مريم -وهو سعيد بن الحكم-، ومن طريقه الشافعي في «مسنده» (٤٣)، وأخرجه ابن عبدالحكم (ص ٨٨) عن عبدالمالك بن مسلمة، وعثمان بن صالح، وابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٢٢٧، ٥٧٦)، والبيهقي (٣١٨/٦) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم عن ابن وهب، جميعهم عن ابن لهيعة، به. وليس في طريق ابن زنجويه يزيد بن أبي حبيب، ولا من سجع من عبدالله بن المغيرة.

وقال عبدالله بن لهيعة -بعدما ذكر ابن عبدالحكم (ص ٢٦٣) رواية ابن المبارك ورواية عبدالمالك بن مسلمة-: وحديثي يحيى بن ميمون، عن عبيد الله بن المُغيرة، عن سفيان بن وهب، نحوه. فإن حفظ ابن لهيعة هذا، فيمكن أن يُحسن الحديث.

قوله: «حتى يَغْزُو منها جبل الحيلة»، قال ابن الأثير في «التهذيب» (٣٣٤/١): يريد: حتى يَغْزُو منها أولاد الأولاد، ويكون عاماً في الناس والدواب، أي: يكثر المسلمون فيها بالتوالد. وقال أبو عبيد: أراد أن تكون شيئاً موقوفاً للمسلمين ما تناسلوا، يرثه قرن عن قرن، فتكون قوة لهم على عدوهم.

(١) أخرج البخاري في «الصحیح» في كتاب المغازي (باب في غزوة خيبر) (رقم ٤٢٣٥)، عن عمر قال: «أما والذي نفسي بيده، لو أن أترك آخر الناس نبأً -أي: متساوون في الفقر- ليس لهم شيء، ما قُتحت عليّ قرية إلا قسمتها، كما قسم النبي ﷺ خيبر، ولكني أتركها خزانة لهم يقسمونها».

ونحوه في «صحیح البخاري» -إيفسأ- (رقم ٢٣٣٤، ٣١٢٥، ٤٢٣٦)، و«سنن أبي داود» (٣٠١٠)، و«سنن البيهقي» (٣١٦/٦)، و«الأموال» لأبي عبيد (رقم ١٤٩).

وأصحابه<sup>(١)</sup>.

واستدلوا في ذلك بفعل عمر في أرض سواد العراق، وذكروا احتجاجة على ذلك بالآية من سورة الحشر، قوله -تعالى-: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ الآية كلها، إلى قوله: ﴿لِلنَّفَقَاءِ الْمُحْجَرِينَ﴾ [الحشر: ٧]، وإلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ إلى آخر الآيات، [الحشر: ١٠]، وقول عمر: ما أحدٌ إلّا وله في هذا المال حُتَّى الراعي بعدن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المدونة» (٣٨٦-٣٨٧)، «الكافي» (٤٨٢/١)، «المعونة» (٦٢٦/١)، «سهيل المدارك» (١٣/٢)، «المنتقى» (٢٢١-٢٢٢)، «بداية المجتهد» (٤٠١/١)، «قوانين الأحكام» (١٦٧)، «الذخيرة» (٤١٦-٤١٧)، «الخرشي» (١٢٨-١٢٩)، «الشرح الكبير» (١٨٩/٢)، «الإشراف» (٤٤٩/٤) -بتحقيق: للقاضي عبد الوهاب.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥١/٦) من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، قال: سمعتُ عمر يقول: وذكر أثر في قصة، وفي آخره آية الحشر المذكورة، وقول عمر: «والله ما من أحد من المسلمين إلّا وله حق في هذا المال، أعطي منه أو مُنع، حتى راع بقَدْره».

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٥١/٤) رقم ٧٢٨٧ عن عبدالله بن عمر، عن زيد بن أسلم: أن عمر جمع أناساً من المسلمين فقال: «إني أريد أن أضع هذا الشيء موضعاً؛ فليقد كل رجل منكم عليّ برأيه، فلما أصبح قال: إني وجدت آية في كتاب الله -أو قال آيات- لم يترك الله أحداً من المسلمين له في هذا المال شيء؛ إلّا قد سماه». وذكر جملة من الآيات، ثم قرأ الآية المذكورة، وقال: «فليس في الأرض مسلم إلّا له في هذا المال حق، أعطيته أو حُرِّمه».

وإسناد عبدالرزاق ضعيف، فيه عبدالله بن عمر العمري، ضعيف، وزيد بن أسلم لم يسمع عمر، بل ولا من ابنه عبدالله. انظر: «جامع التحصيل» (٢١٦). والواسطة بينهما أسلم، كما في إسناد البيهقي، وهو العدوي، مولى ثقة.

وله عند البيهقي (٣٥١/٦) طريق أخرى، وفيه ذكر للآية، وقوله: «فهذه استوعبت الناس، ولم يبق أحد من المسلمين إلّا وله في هذا المال حق، إلّا ما تملكون من رقيقكم، فإن أعش -إن شاء الله- لم يبق أحد من المسلمين إلّا سيأتيه حَقُّه، حتى الراعي يسر وحِميره يأتيه حَقُّه، ولم يعرف فيه جبينه».

وأخرج أبو عبيد في «الأموال» (١٤٩): أن عمر كتب لعمر بن العاص: «أن دعها -أي: مصر- حتى يَغْزُو منها جبل الحيلة»، قال أبو عبيد: «أراد أراد أن يكون شيئاً موقوفاً للمسلمين ما تناسلوا، يرثه قرن بعد قرن فتكون قوة لهم على عدوهم».

قالوا: وكان فعل عمر في توقيف الأرض بمحضر الصباحية، من غير تكبر<sup>(١)</sup>، فدل ذلك على أن معنى قوله -عز وجل-: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]: فيما عدا الأرضين، وأن الأرض لا تدخل في عموم ذلك، واستدلوا بأشياء من هذا الباب، ليس فيها بيانٌ جليٌّ.

**وقول ثالث:** إن الإمام مختيرٌ بين أن يقسمها في المغانم، كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر، أو يقفها لمصالح المسلمين، كما فعل عمر بأرض السواد، وهو قول سفيان الثوري، وأبي عبيد، وأكثر الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وكأنهم راوا الآيةين -آية الغنime من سورة الأنفال، وآية التيء من سورة الحشر- وارتدتين مورد التخيير في حكم الأرض بخاصة، قال بعضهم: قسم رسول الله ﷺ خير اتباعاً لآية الغنime، ووقف عمر أرض السواد اتباعاً لآية التيء، وهذا أيضاً مما لا دليل عليه يوضح دعوى التخيير فيه، والأرجح ما ذهب إليه الشافعي، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) وتلا عمر على ذلك كلٌّ من: عثمان، وعلي -رضي الله عنهما-.

فذكر هذا الفعل عن عثمان: أبو يوسف في «الخراج» (٣٥)، وأبو عبيد (ص ١٠٩)، وابن زنجويه (٢٥٣/١) كلاهما في «الأموال».

وأما عن علي: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/١١٠ رقم ١٠٦٥٦)، وأبو عبيد (رقم ٢٠٨)، وابن زنجويه (٣٣٣) كلاهما في «الأموال»، ويحيى بن آدم (١١٣-١١٧)، وأبو يوسف (٣٦-٣٧) كلاهما في «الخراج»، والبلاذري في «فتوح البلدان» (٢٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٥/٩) من طرق عنه -وهي لا تسلم من ضعف أو انقطاع، ومجموعها يدل على أن لها أصلاً- بالفاظ متقاربة، منها: «لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض؛ لقسمت السواد بينكم».

(٢) وهم: أبو حنيفة وأصحابه، وسياقي -تقريباً- توثيق ذلك.

(٣) بل الراجح -والله أعلم- أن الإمام مخير في الأرض المفتوحة غنوة؛ بين جعلها فئاً وبين جعلها غنime، فإذا رأى المصلحة في جعلها غنime قسمها بين الغانمين؛ كما قسم النبي ﷺ خيبر، وإن رأى أن لا يقسمها جازاً؛ كما لم يقسم النبي ﷺ مكة، مع أنه فتحها غنوة، وهذا مذهب: أبي حنيفة، والثوري، وأبي عبيد -كما ذكر ذلك المصنف-، وكذلك مذهب: ابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، وأحمد في المشهور عنه.

انظر: «الأموال» (١٠٧) لأبي عبيد، «الأموال» لابن زنجويه (٢٤٨/١)، «السير الكبير» (٣/ =

وقد قيل عن عمر: إنه لم يفعل في أرض السواد ما فعل، حتى استطاب على ذلك نفوس أهل الجيش، قاله الشافعي<sup>(١)</sup>، قال: وكذلك الآن إذا غنمو أرضاً فَخُمِسَتْ، ثم استطاب الإمام نفوس أهل الجيش عن أربعة الأخماس، فتركوا ذلك بطيب نفوسهم، فالإمام يقفها لمصالح المسلمين، كما فعل عمر، فهذا حكم الأرض، والاختلاف فيها.

### فصل

وأما أصناف المال غير العقار، وهي: الذهب، والفضة، والعروض: من الأثاث، والحيوان، والأطعمة، وغير ذلك، من سائر الأعيان التي أباح الشرع تملكها، فهي على وجهين: أسلاب، وغير أسلاب، فأما الأسلاب: فمن رآها تختص ملكاً للقاتل، كما ذهب إليه الشافعي وأهل الظاهر وجماعة من أهل العلم

= (١٠٣٩)، مختصر الطحاوي (ص ٢٨٥)، «الجامع الصغير» (ص ٢٥٤)، «الاختيار» (١٢٤/٤)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٤٣٢/٢)، «فتح القدير» (٤٦٩/٥)، «تبيين الحقائق» (٢٤٨/٣)، «البحر الرائق» (٨٩/٥)، «ملقى الأبحر» (٣٦٠/١)، «مختصر اختلاف العلماء» (٩٤٤/٣) رقم ١٦٤٤، «حاشية ابن عابدين» (٤/ ١٣٨-١٣٩)، «المحرر» (١٧٨/٢)، «الفروع» (٢٤٠/٦)، «الهداية لأبي الخطاب» (١١٩-١٢٠)، «الإتصاف» (٤/ ١٩٠)، «متهى الزوائد» (١١/ ٦٤٧)، «البدیع» (١٨/٤)، «تفحيط التحقيق» (٣/ ٣٥٩)، «كشف القناع» (٣/ ٩٤)، «درؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٧٣٧ المسألة رقم ١٩٨٨)، «النظام للقاضي أبي الحسين الحنبلي» (٢/ ٢١٨)، «الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى» (ص ١٤٦-١٤٧)، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٨/ ٥٨٨ و ١٧/ ٤٨٩ و ٢٩/ ٢٠٤ و ٢٠٧-٢١٩/ ١١٩).

(١) في «الأم» في كتاب الجزية (باب صلاة العنوة) (٤/ ١٨١)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ٣١)، وعنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٢٢٥)، ثم تعقبه الحافظ بأنه مخالف لتعليل عمر بقوله: «لولا آخر المسلمين»، قال: «لكن يمكن أن يُقال: معناه: لولا آخر المسلمين ما استطبت أنفس الغانمين»، ونقل عن الطحاوي أن قول عمر: «كما قسم رسول الله ﷺ خيبر»، قال: «فإنه يريد بعض خيبر لا جميعها».

وَيُن أن المراد بالذي قسمه من أرض خيبر: ما اقتح غنوة، والذي عزله: ما اقتح صلحاً. أ.هـ. قلت: وقال الشافعي في «سير الواقدي» (باب فتح السواد) (٤/ ٢٧٩- مع «الأم»): «ولا أعرف ما أقول في السواد إلا ظناً مقروناً إلى علم».

سواهم<sup>(١)</sup>، فهي عندهم مخصصة -أيضاً- من الآية، لا تدخل في القسم؛ للأدلة التي تُذكر في ذلك، إذا ذكرنا حكم السلب والخلاف فيه في (الباب الثامن) بعد هذا عند ذكر الأنفال -إن شاء الله تعالى-، ومن لم يَرَ ذلك لم يحتج إلى هذا التفصيل، وكان حكم الجميع عنده واحداً في المقام<sup>(٢)</sup>.

#### وأما غير الأسلاب فضريان:

\* ما تقدم عليه ملك للكفار، وهو جميع ما حازوه، ووضعوا اليد عليه، من

(١) انظر: «الأم» (٤/١٤٢)، «روضة الطالبين» (٦/٣٦٨)، «الباب في فقه الإمام الشافعي» (ص ١٨٣)، «المجلد» (٧/٣٣٥ المسألة رقم ٩٥٥).

وهو مذهب الحنفية والحنابلة.

انظر: مختصر الطحاوي (٢٨٤)، «الهداية» (٢/٤٤١)، «بدائع الصنائع» (٧/١١٥)، «مختصر اختلاف العلماء للجهاد» (٣/٤٥٦ المسألة رقم ١٦١)، «الفتاوى» لابن النجا (٣/١١٦٦-١١٦٧)، «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (٦/٤٧٢، ٤٧٧-٤٧٨)، «المغني» (١٣/٦٩- ط. هجر)، «الإنصاف» (٤/١٤٨).

وبه قال: ابن المنذر، وابن جرير. وروي ذلك عن سعد بن أبي وقاص. انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٠٩)، «عيون المجالس» (٢/٧٣٠ المسألة ٤٧٤)، «المغني» (١٣/٦٩)، وخالف في ذلك المالكية، فقالوا: يُخس. انظر: «الموتنة» (١/٣٩٠)، «الفرع» (١/٣٥٨)، «الكافي» (١/٤٧٥)، «التراجم والزيادات» (٣/٢٢١، ٢٢٤). وبه قال الأوزاعي، ومكحول. وهو قول ابن عباس؛ أخرجه عنه البيهقي (٦/٣١٢)، وابن أبي شيبة (٢/٣٧٤ رقم ١٤٠٤٢)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٠٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١١٠).

وأخرجه عن مكحول: سعيد بن منصور (٢/٢٨٦ رقم ٢٧١٢). وانظر: «الأوسط» (١١/١١٠). وقال إسحاق بن راهويه: إن استكثر الإمام السلب؛ خُس، وذلك إليه. وذكر أثره عن البراء بن مالك، وأن سلبه بلغ ما لا كثيراً، فخُس عمر.

رواه عبد الوزاق (٥/٢٣٣ رقم ٩٤٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٢٢٢)، وابن أبي شيبة (١٢/٣٧١، ٣٧٢ رقم ١٤٠٣٥، ١٤٠٣٥)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٢/٣٠٨ رقم ٢٧٠٨)، والبيهقي (٦/٣١١، ٣١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٠٩-١١٠، ١٢٦-١٢٧).

وانظر: «المغني» (١٣/٧٩-٨٠)، و«الأوسط» (١١/١١٠).

(٢) وهو مذهب المالكية. كما سيأتي في الباب الثامن -إن شاء الله-.

ضروب الأموال.

\* والثاني: ما كان على حكم الأصل قبل أن يحوزوه بالتملك، نحو ما يقدف به في البحر من العنبر وغيره، وما يوجد من الجواهر والأحجار في أرضهم، والخشب والصيد ونحو ذلك.

فأما الضرب الأول -وهو ما تقدم عليه ملك الكفار- فنوعان: طعام، وما يكون له حكم الطعام: من الملوقة، والأنعام تذبح، وما أشبه ذلك مما تدعو الجيش حاجة في الغالب إليه.

والنوع الثاني: سائر الأموال مما عدا ذلك. وهذا النوع لا يحتاج إلى بيان، فهو مما يستحق قسمه باتفاق، ويحرم أخذ شيء منه قبل القسم، بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

وأما نوع الطعام، فالتبسط فيه بالأكل، والارتفاق للغني والفقير من الغزاة جائز، وذلك بشرطين:

أحدهما: الاقتصار بذلك على دار الحرب.

والثاني: أخذ قدر الحاجة هناك دون ما زاد.

خرج البخاري<sup>(٢)</sup>، عن ابن عمر قال: «كنا نُصيب في مغازينا العسل والعنبر، فنأكله ولا نرفعه».

مسلم<sup>(٣)</sup>، عن عبدالله بن مغفل، قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر،

(١) انظر: «اختلاف الفقهاء» (١١٠) للطبري، «مراتب الإجماع» (١١٦، ١١٩)، «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (٢/٨٧٢، ٨٧٣).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب) (رقم ٣١٥٤).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب جواز الأكل من طعام الغنمة في دار الحرب) (٧٢/١٧٧٢).

وأخرجه البخاري (رقم ٥٥٠٨، ٣١٥٣)، ومسلم (٧٣/١٧٧٢)، وفيه: «فاستحييت منه» بدل: «فَبَشِمَةً».

قال: فالتزمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، قال: فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ متيسماً.

أبو داود<sup>(١)</sup>، عن محمد بن أبي مجالد، عن عبدالله بن أبي أوفى، قال: قلت: هل كنتم تخمسون -يعني: الطعام- في عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، فكان الرجل يجيء ويأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينصرف.

قال ابن عبدالبر<sup>(٢)</sup>: «أجمع جمهور علماء المسلمين على إباحة أكل الطعام إذا كان للحريين، ما دام المسلمون في أرض الحرب، يأخذون منه قدر حاجتهم».

وجملة قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والليث ابن سعد: أنه لا بأس أن يؤكل الطعام والعلف في دار الحرب بخير إذن الإمام، وكذلك ذبح الأنعام للأكل. وهو قول أحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور.

وكان ابن شهاب لا يرى ذلك إلا بإذن الإمام<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبدالبر: «لا أعلم أحداً قاله غيره»<sup>(٤)</sup>.

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في النهي عن النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو) (رقم ٢٧٠٤).

وأخرجه أحمد (٣٥٤-٣٥٤)، وعبدالرزاق (٩٣٠٤)، وسعيد بن منصور (رقم ٢٧٤٠)، والطحاوي في «المشكّل» (٣٤٥٤)، والحاكم (١٢٦/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٦٠)، وفي «دلائل النبوة» (٢٤١/٤)، عن عبدالله بن أبي أوفى.

وهو صحيح. انظر: «صحيح أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-.

(٢) «الاستبصار» (١٢٠/١٤) رقم ١٩٦٥٣. وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٧٧/١١).

(٣) روى عبدالرزاق في «المصنف» (١٧٩/٥) رقم ٩٢٩٧ عن معمر، عنه.

(٤) «الاستبصار» (١٢١/١٤)، وجميع الكلام السابق منه.

وانظر: «الأوسط» (٦٩/١١)، «المغني» (٢٦٩/٩)، «اختلاف الفقهاء» (٨٨، ٨٩)، «اللطيفي»، «تحفة الفقهاء» (٢٩٩/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٦٣/٣) المسألة رقم ١٦١٦، «مختصر المزني» (ص ٢٧١)، «الحاوي الكبير» للموادي (١٨٩/١٠)، «الإقناع» له -أيضاً- (ص ١٧٨)، «روضة الطالبين» (٢٦١/١٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٠٢/١٢)، «مغني» =

فإنما أن يُخرج أحدٌ من ذلك شيئاً إلى أرض الإسلام، فجمهور العلماء كرهوا ذلك، إذا كان لذلك الطعام قيمة، أو كانت للناس فيه هناك رغبة، وحكموا له بحكم الغنمية، فمن أخرج شيئاً من ذلك رده إلى المقاسم إن أمكنه، وإلا بأعه وتصدق بثمنه.

وخالف في ذلك الأوزاعي، فجعل ما أخرجه من ذلك إلى دار الإسلام، فهو له -أيضاً-<sup>(١)</sup>.

قلت: وإنما يكون أخذ الناس لما أخذوا من ذلك على الوجه المعروف، فإن كان انتهاياً فهو حرام. وقد كُفّي النبي ﷺ قدور ناسٍ كانوا معه في سفرٍ، فأصابوا غنماً، وقد اشتدت حاجتهم وجهدهم، فأنتهيها، ثم جعل يُرسل اللحم بالتراب، ثم قال: «إن النبهة ليست بأحل من الميتة، أو: إن الميتة ليست بأحل من النبهة». ذكره أبو داود<sup>(٢)</sup>.

= المحتاج (٢٣١/٤)، «المرونة» (٦١٠/٢)، «الكافي» (٤٧١/١)، «الوارد والزيادات» (٣/٢٠٤-٢٠٥)، «الذخيرة» (٤١٨/٣)، «أسهل المدارك» (١٠/٢)، «نبيل الأوطار» (٢٩٤/٧)، «عون المعبود» (١٩/٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٥٢/٢)، «فقه الإمام أبي ثور» (٧٨٧-٧٨٨).

ومن رخص في الطعام: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد -أحد فقهاء المدينة السبعة-.

أخرجه عبدالرزاق (١٨٢-١٨١/٥) رقم ٩٣٠٧ عن خالد بن أبي عمر، عنهما.

ورخص فيه وفي الملقح: الحسن، والقاسم، وسالم بن عبدالله بن عمر -رضي الله عنه-، والشعبي.

أخرجه عن الشعبي: عبدالرزاق (٤٤١/١٢) رقم ١٥١٩٠.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٦٩/١١).

(١) جلّ الكلام السابق في «الاستبصار» (١٢١/١٤) رقم ١٢٢-١٢١، «اختلاف الفقهاء» (١٩٦٦١).

وحكى مذهب الأوزاعي: الشافعي في «الأم» (٣١٣/٧)، وابن جرير في «اختلاف الفقهاء» (٨٨).

وانظر: «عون المعبود» (١٩/٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٥٢/٢).

وقال ابن عبدالبر: «روى بشر بن عباد، عن عباد بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ

ابن جبل، أنه قال: كلوا لحم الشاة، وروّوا بها إلى المغنم، فإن لها ثمناً».

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في النهي عن النهي، إذا كان في الطعام قلة في أرض

العدو) (رقم ٢٧٠٥) عن رجل من الأنصار. والحديث صحيح.

وخرج الترمذي<sup>(١)</sup> عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من انتهب؛ فليس منا». قال فيه: حسن صحيح.

وأما الضرب الثاني، وهو ما أُلقي في أرض الكفار على حكم الأصل قبل أن يحوزوه، أو يضعوا عليه يد التملك؛ فهذا الضرب: من رآه لواجده، وأنه ليس على حكم الغنائم؛ لأنه لم يكن مُلكاً للكفار قبل، فهو ظاهر، ولا يحتاج إلى تفصيل، ونحو ذلك هو المروي عن الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وأما بعض المالكية فقسّموا ذلك على نوعين:

= وأخرجه الطيالسي (١١٩٥)، وعبد الرزاق (١٨٨٤)، وابن ماجه (رقم ٣٩٣٨)، وابن حبان (٥١٦٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٩/٣)، والمشكل (١٣١٨)، والطبراني في الكبير (١٣٧١-١٣٨٠)، والحاكم (١٣٤/٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٩١/٤)، من حديث ثعلبة بن الحكم، قال: أصبنا غنماً للعدو، فانتهبناها، فصبنا قدورنا، فمرّ النبي ﷺ بالقدور، فامر بها فأكنت، ثم قال: إن الثبّة؛ لأجل، وإسناده حسن.

(١) في «جامعه» في كتاب السير (باب ما جاء في كراهية الثبّة) (رقم ١٦٠١).

وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أنس.

ورواه ابن ماجه (رقم ١٨٨٥) بالنقل: «لا شمار في الإسلام».

ورواه أبو داود (رقم ٣٢٢٢) بالنقل: «لا غنم في الإسلام».

ورواه النسائي في «المجتبى» (١٦/٤)، وعبد الرزاق (٦٦٩٠)، وابن أبي شيبة (٥٧/٧)، وأحمد (١٤٠/٣)، وعبد بن حميد (١٢٥٣)، والطحاوي في «المشكل» (١٣١٦)، والبيهقي (١٨٩٥)، وفي «الشرح» (٤٩/٣)، وأبو القاسم البغوي في «الجمعيّات» (٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٤)، والبيهقي (١٧٣٣) - كشف الأستار، وابن حبان (٣١٤٦)، والبيهقي (٦٢/٤)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦). والروايات مطولة ومختصرة.

والحديث صحيح، انظر: «صحيح سنن الترمذي».

(٢) انظر: «الألم» (٤٨/٥) - ط. دار الفوائد، «روضة الطالبين» (٢٦١/١٠)، «البيان» للعمري (١٨١/١٣).

إلا أن يكون الشيء الموجود في أرض الكفار - من حجر، وحطب، وصيد بري وبحري، مصنوعاً، أو صيداً مرقطاً، أو موسوماً، أي: إلا أن يكون حجراً مصنوعاً بنقش أو نقش، أو منقوشاً، والمقرط: من في أذنه قرط. قاله الشافعي - كما في «الروضة».

منه ما يكون له في جنسه بال: كالجوهر، والياقوت، والعنبر. قال أبو الوليد الباجي<sup>(١)</sup>: «فهذا قياسه على مذهب أصحابنا، أنه في كل كالمساء والصبيان».

. يعني بالنفي: الغنيمه، وأنه يقسم على حكم الغنائم بعد التخميس، ولا يكون لواجده فيه حق يختص به، إلا ما أوجبه القسم.

والنوع الثاني: ما لا خطر له في جنسه، كطيور الصيد: البازي، والصقر، ونحو ذلك، وكذلك الخشب تنحت منه السهام، والقتب، والسرّج، وكالحجر من الرخامة، واليُسْنُ<sup>(٢)</sup>، وشبه ذلك؛ فالذي عليه أكثر المالكية: أن ما كان له من ذلك قيمة بأرض العدو لخفة حملة والاغتيال به، فهو في المغانم، ويحكم نحو ذلك عن مالك، وما لا كبير قيمة له، فلم ير به بأساً<sup>(٣)</sup>.

رُوي عن مالك في أخذ العصا والدواء من الشجر، قال: لا أرى بأساً، وفي الرُّحَام واليسن؛ شك، قال: لأنه لم يَلْ ذلك الموضع إلا بجماعة الجيش؛ فلا أحية؛ وسهل في السرج يصنعه من ذلك والنشأ، وقال في صيد الطير من أرض العدو: إذا باعه، أدى ثمنه إلى صاحب المقاسم. وأباح القاسم<sup>(٤)</sup> وسالم في صيد الطير والحيتان: أن يبيعه ويأكل ثمنه<sup>(٥)</sup>.

(١) في «المتن» شرح موطأ الإمام مالك (١٧٧/٣) - ط. دار الكتاب العربي.

(٢) اليُسْن: يكسر اليم: وهو كل ما يُسُّ به أو عليه. انظر: «القاموس المحيط» (٣٣٨/٤).

(٣) انظر: «النوادر والزيادات» (٢٠٩/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٥٠/٢)، «الذخيرة» (٣/٤٢٠-٤٢١).

(٤) كذا في الأصل، وأبناها الناسخ: «ابن القاسم» وكتب في الهاشم ما نصه: «بالأصل: «أباح القاسم» ولعله أحد الفقهاء السبعة».

قلت: صوابه (القاسم) - كما في الأصل -، ومذهبه في المسألة المزبورة في «المدونة» (٥٢٣/١ - ٥٢٤ - ط. دار الكتب العلمية)، و«المغني» (١٢٣/١٣)، و«الذخيرة» (٤١٩/٣).

(٥) وانظر: «النوادر والزيادات» (٢١٣/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٥٠/٢)، «الأوسط» (٧٤/١١).



وقال الأوزاعي<sup>(١)</sup> في الحطب والحشيش: إن أخذته فباعه فله ثمنه، ولا خمس فيه. وقال فيما لم يحرزوه في بيوتهم؛ نحو: الشجر، والأقلام، والأحجار، واليسن، والأدوية: إن لم يكن لشيء منها ثمن؛ أخذه من شاء، فإن عالجه فصار له ثمن؛ فهو له ليس عليه فيه شيء، وقاله مكحول<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>: «ما أصاب ببلاد الروم مما ليس له هناك قيمة، فلا بأس بأخذه».

قال الشافعي<sup>(٤)</sup>: «ما كان مباحاً ليس ملكه لأدعي، أو صيغ من بر أو بحر، فأخذه مباح، يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصحراء، أو الجبل، والقدح ينحته، وما شاء من الخشب، وما شاء من الحجارة، للبرام<sup>(٥)</sup> وغيرها، فكل ما أصيب من هذا؛ فهو لمن أخذه».

وقال أصحاب الرأي<sup>(٦)</sup>: «كل شيء أصابه المسلمون في دار الحرب له ثمنٌ مما في عسكر أهل الحرب، أو ممّا في الصحاري والغيطان والغياض، فهو في الغنيمة، لا يحلّ لرجلٍ كنمه، من قبل أنه لم يقدر على أخذه إلا بالجد، ولا على

(١) انظر: «المعني» (١٣/١٣)، (١٢٤).

(٢) أسنده عنه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٤١/٢-٢٤٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥١١/١٢-٥١٢). وانظر: «المبوتة» (٥٢٣/١) ط. دار الكتب العلمية، «الأوسط» لابن المنذر (٧٤/١١)، «المعني» (١٣/١٣)، «فهو الإمام مكحول» (ص ١٨٥-١٨٦).

(٣) «المعني» (١٣/١٣) - ط. هجر، «المنع في شرح المغني» (٥٨١/٢). وانظر: «الأوسط» (٧٥/١١).

(٤) في «الأم». كتاب سير الواقدي (باب إحلال ما يملكه العدو) (٢٨٠/٤).

وانظر: «الأوسط» (٧٥/١١)، «معني المحتاج» (٢٣٢/٤).

(٥) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ: «الليد» بالبدال المهملة. وكتب في الهامش ما نصه: «الليد» ولعلها: للبرام... جميع برمة. قلت: وهو الصواب.

(٦) «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٣)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٠/٣)، «اللباب» (١٣٦/٤). وانظر: «الأوسط» (٧٥/١١).

مبلغه حيث بلغ؛ إلا بجماعة أصحابه».

قلت: فقد عاد الخلاف فيما يوجد بأرض العدو مما لا يملكه أحد منهم منحصراً في ثلاثة أقوال:

إباحة ذلك مطلقاً، على ما ذهب إليه الشافعي، ومنع ذلك مطلقاً، إلا أن يجعل في الغنائم، على ما ذهب إليه أصحاب الرأي، والتفرقة بين ما لهُ من ذلك ثمنٌ، وما لا ثمن له، فيباح ما لا خطر له، ومنع ما له خطرٌ، وإليه ذهب: مالكٌ، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن تقدم ذكره.

فأما مستند من منع مطلقاً، فقد أفصحوا بذلك، حيث راوا أن شيئاً من ذلك لم يقدر عليه إلا بالجيش، فهم شركاؤه، وأما مستند من إباح ذلك مطلقاً، فإنه لما لم يُضغف إلى ملك مالك؛ استحقه واجده، كما يكون ذلك في أرض الإسلام، وأوضح من هذا أنه ما: لم يجر<sup>(١)</sup> عليه ثلُك الكفار، فلم يتناوله حكم الإغتنام، وهذا واضح. وأما التفرقة بين ما لهُ ثمنٌ من ذلك، وما لا ثمن له؛ فاستحسن.

#### \* مسألة:

اختلف فيما عجز الجيش عن حمله من الغنائم؛ فطرحة الإمام، أو أراد إحراقه، فأخذه رجلٌ من الجيش.

فروى عن مالك في مثل ذلك أنه لمن أخذه دون الجيش، ولا خمس فيه، ونحوه قال الأوزاعي. وقال أشهب: لا يكون لمن أخذه، وهو فيه كرجلٍ من الجيش<sup>(٢)</sup>.

(١) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ: يُجر. وكتب في الهامش: «كذا، ولعلها: لم يجر». قلت:

والمرثب هو الصواب.

(٢) انظر: «التوادر والزيادات» (٢١٣/٣-٢١٤)، وفيه:

«قال محمد بن المؤاز: وقول أشهب فيما أظن فيما لو تركت السرية ثمن ما نُز رجعت إليه لحملوه ما داموا بأرض العدو. فأما ما تركوه عند قولهم مما يُؤس من الرجعة فيه، فهو لمن أخذه ولا يُخمس، وهو قول مالك، ومذهب الأوزاعي في «الأوسط» (٨٢/١١) لابن المنذر.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «كان الليث بن سعد يقول: «من ترك دابة قامت عليه بمضيعة؛ لا تاكل ولا تشرب، فهي لمن أخذها، إلا أن يكون تركها وهو يريد أن يرجع إليها، فيرجع مكانه فهي له».

وقال الحسن بن صالح -في الرجل يأكل التمرة ويرمي بالنوى-: «إن النوى لمن أخذه، وكذلك كل شيء سوى النوى خلى عنه وتركه وأباحه للناس من دابة، أو غير ذلك، فإن أخذه إنسان، فليس لرب المال أن يرجع فيه».

وقاله الشعبي -فيمن قامت عليه دابته فتركها-: «هي لمن أحيائها»، قيل: عمّن هذا يا أبا عمرو؟ فقال: «إن شئت عددت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في «الأوسط» (١١/ ٨١)، وكل الذي بعده من كلام ابن المنذر، إلى قول المصنف: «قلت ....»

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٩٨/٦) بسنده إلى عبد الله بن حميد الحميري، قال: سمعت الشعبي، فذكره. فقله: «قلت: القائل هو: عبد الله».

لكن قال البيهقي: «هذا حديث مختلف في روجه، وهو عن النبي ﷺ منقطع، وكل واحد أحسن بماله، حتى يجعله لغيره، والله أعلم». ووافقه الذهبي في «مذهب السنن الكبرى».

وتعقب التركماني في «الجواهر النقي» كلام البيهقي، فقال: «قلت: قد قلنا في باب: فضل المحدث، أن مثل هذا ليس بمنقطع، بل هو موصول، وإن الصحابة كلهم عدول، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك».

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٨/٦)، وأبو داود في «سننه» (رقم ٣٥٢٤) بإسناد حسن -ومن طريقه البيهقي (١٩٨/٦)-، وابن المنذر في «الأوسط» (٨٣/١١) عن عبد الله بن حميد ابن عبد الرحمن الحميري، عن الشعبي، حدثه: أن رسول الله ﷺ قال: «من وجد دابة، قد عجز عنها أهلها أن يلقوها فسيبها، فأخذها، فأحيها، فهي له». قال عبد الله: فقلت: عمن؟ فقال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

وأخرج أبو داود -أيضاً- (رقم ٣٥٢٥) ومن طريقه البيهقي (١٩٨/٦) نحوه مرفوعاً. والحديث حسن -كما قال شيخنا الألباني رحمه الله-. انظر: «صحيح أبي داود».

وأورد ابن حزم في «المحلى» (٢٠٨/٨) عدة آثار عن الصحابة في أجرة من يرده عبداً أبياً =

وقال مالك -في القوم في البحر يلقيون بعض متاعهم خشية الغرق فيأخذهم غيرهم، أو الدابة تقوم على الرجل فيتركها بالفلاة، فيأخذها بعض من مر بها فيصليها، ثم يأتي صاحبها فيريد أخذها-: «إن ذلك برء إلى صاحبه، فإن كان أنفق عليه شيئاً أخذ منه»<sup>(١)</sup>.

ففرّق مالك بين هذا وبين ما يلقيه صاحب المقاسم.

وفي مذهب الشافعي: يأخذها صاحبه، ولا شيء للذي أنفق عليه؛ لأنه منطوق لم يؤمر بذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال الليث: ليس لمن ترك ذلك من أهل المركب، ولا صاحب الدابة شيء؛ لأنهم طرحوه على وجه الإياس منه<sup>(٣)</sup>.

وفرق أحمد بن حنبل، فقال في الدابة: هي لمن أحيها، وفي المشاع يلقيه الرجل فيأخذها آخر: يعطى كراهه، ويُرد على صاحبه<sup>(٤)</sup>.

قلت: وجه ما ذهب إليه مالك، في أن جميع ذلك لصاحبه: هو أن ملكه على ذلك ثابت بالشرع، فلا يذهب إلا بمزيل شرعي، وليس تركه لغير مالك سوغه

= لسيده، ثم قال: «كل ذلك لا يصح». وقال: «والأما التابعون؛ فصح عن شريح وزيد... وروي هذا عن الشعبي، وبه يقول إسحاق بن راهويه... وصح عن عمر بن عبد العزيز».

ومذهب الشعبي عند أبي إسحاق التزاري في «السير» (رقم ١١٨).

(١) انظر: «النوادر والزوائد» (١٠/ ٤٨٠-٤٨١، ٤٨٣).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (٥/ ٤٠٣)، «البيان» للعمري (٧/ ٥٤٠، ٥٤١).

(٣) ووافقه ابن وهب في الدابة، ومذهب الليث في «المعني» (١٠/ ٤٠٠)، «المحلى» (٧/ ٤٨٠ مسألة رقم ٩٣١)، «فتاوى الإمام الليث بن سعد» (ص ٢٧٨).

(٤) إلى هنا انتهى كلام ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ٨٢-٨١).

قال في «المعني» (٦/ ٤٠٠ رقم ٤٥٥٤ - ط. دار الفكر): «وله أخذ العبد والمشاع ليخلصه لصاحبه، وله أجر مثله في تخليص المتاع، نُصّر عليه، وكذلك في العبد على قياسه».

وقد ذكر المسألة بتفصيل بدع: ابن رجب في «تقريب القواعد» (٢/ ٦٩-٧٠ - بتحقيق: فراجع إليه.

ووافق أحمد في هذا التفريق: إسحاق بن راهويه، واحتج بما روي عن الشعبي -وقد مضى-

إياه بيزيل عنه ملكه بحال، فمن أخذه بعد، فإنما أخذه على ملك الأول، فوجب أن يرد عليه. ووجه تفريق مالك بين ما تركه الرجل من ماله وبين ما طرحه الإمام من المغنم عجزاً عن حملها، حيث رأى ذلك لمن أخذه: أن ملك الجيش لما غنموه لم يقرر تقرر الأملاك الممتعة بأيدي أربابها، فلم يلزم فيها مثل ذلك.

ووجه ما ذهب إليه الليث، والشعبي، وحكى مثله عن بعض الصحابة في إباحة ذلك لمن أخذه وأصلحه، أن ملكه حين تركه يائساً منه فقد أباحه لكل من أخذه، فإذا حازه إنسان، فقد خرج عن ملك صاحبه بإباحته إياه، وقبض الثاني له.

وأما تفرقة من فرق بين الدابة والمتاع، فهو غير خارج عن هذا الأصل، إلا أنه غلب في تارك الدابة حين يتس منها، أن ذلك لا يكون إلا تخلياً عنها وإباحة لمن شاء أخذها؛ لأن بقاءها دون قيم عليها لا يكون معه حياتها، بخلاف المتاع وشبهه، قد يبقى المدة حتى يرجع إليه صاحبه، فلم يكن في تخليته إياه دليل على تأميه منه، وإباحته لمن أخذه.

وأما اختلاف مالك والشافعي في النفقة: هل يرجع بها على صاحب الدابة والسلعة، أو لا؟ فكلاهما ينتزع من قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فمن رأى أنه لا رجوع له بما أنفق، قال: لأنه أنفق ماله متطوعاً، فلم يكن له الرجوع على غيره، وهو لم يأمره ولا ألزمه له؛ لأنه أكل مال بالباطل، ومن رأى له الرجوع بما أنفق قال: لأن إنفاقه لم يكن تطوعاً محضاً، لكن بشرط أن يتم له الملك، فلما لم يتم له ذلك، وحصل للأخر انتفاع بما أنفق، كان لازماً له الغرم، وإلا فهو أكل مال بالباطل.

#### \* مسألة:

إذا غلب الكفار على شيء من أموال المسلمين، ثم غنمه المسلمون في جملة أموال الكفار، ففي ذلك خلاف بين أهل العلم يرجع إلى ثلاثة أقوال: قول: إنه ملك لصاحبه كما كان، يأخذه متى وجده، قبل القسم وبعده،

تداولته الأملاك، أو لم تداوله؛ كالحال في المغنوب بين المسلمين ولا فرق، وهو قول الشافعي، وأبي ثور، وأهل الظاهر<sup>(١)</sup>.

ودليلهم: قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وغير ذلك من الأدلة التي بها يستحق المغنوبات، ويسترجع كل مال أخذ من مالكه على غير وجه الشرع، ولا فرق بين أخذ الكفار له كذلك أو المسلمين، وأخص من هذا بالمسألة ما احتج به الشافعي في قصة العضباء.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن عمران بن حصين قال: أسرت امرأة من الأنصار، وأصببت العضباء، فكانت المرأة في الوثاق، وكان القوم يريحون نعلهم بين يدي بيوتهم، فانفلتت ذات ليلة من الوثاق، فأتت الإبل، فجعلت إذا دنت من البعير رَعَاً.

(١) انظر: «الإمام» (٤/ ٢٧٦-٢٧٧) ط. دار الفكر، «فروضة الطالين» (١٠/ ٢٩٣-٢٩٤)، «مختصر المزني» (٢٧٣)، «الحاوي الكبير» (١٨/ ٢٤٩-٢٥٠)، «النبه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٥)، «المهذب» (٢/ ٢٤٣)، «السنن الكبرى للبيهقي» (٩/ ١٠٩)، «الأحكام السلطانية للماوردي» (١٣٤-١٣٥)، «حلية العلماء» (٧/ ٦٧٢) - وفيه: «فيه قال ربيعة» - «المحلى» (٧/ ٣٠٠) المسألة رقم (٩٣١). وانظر -في قول ربيعة-: «المدونة» (١/ ٣٧٦).

لكن على أن يدفع السلطان إلى الغنم قيمته من مال المصالح. وانظر في قول أبي ثور: «الاستنكار» (١٤/ ١٢٥)، «بدایة المجتهد» (٢/ ٤٨٨)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٨٨).

وهو مروى عن أبي بكر، وعليه، وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم أجمعين - كما في «عيون المجالس» (٢/ ٦٩٥) - وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (٥/ ١٩٣-١٩٤)، «السنن الكبرى للبيهقي» (٩/ ١١١-١١٢).

ومن التابعين: عطاء وربيعة. انظر: «رؤوس المسائل» لابن القصار (٥٢). وروى عن علي -رضي الله عنه- خلاف هذا القول -كما سيأتي-. وهو القول الثاني الذي يذكره المصنف بعد.

(٢) في «صحيحه» في كتاب النذر (باب لا وفاء في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد) (٨/ ١٦٤١).

فتركه، حتى تنتهي إلى العضباء، فلم تُرْعَ -قال: وهي ناقدة مُتَوَقِّعة-<sup>(١)</sup> فتعدت في عجزها، ثم زجرتها، فانطلقت، ونزّروا بها فطليوها، فأعجزتهم، قال: ونذرت لله: إن نجاها الله عليها لتنحرثها، فلما قدمت المدينة رآها الناس، فقالوا: العُصْبَاء: ناقة رسول الله ﷺ، فقالت: إنها نذرت إن نجاها الله عليها لتنحرثها، فأتوا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك له، فقال: «سبحان الله! بش ما جرّتها! نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرثها؟! لا، وفاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك».

قال: فهذا دليل على أن أهل الحرب لا يملكون علينا بالغبية، ولا بغيرها، ولو ملكوها لكانت المرأة قد ملكتها كسائر أموالهم، وكان يصح نذرهما.

وفي البخاري<sup>(٢)</sup>، عن ابن عمر قال: ذهب فرس له، فأخذه العدو، فظهر عليهم المسلمون، فردّ عليه في زمان رسول الله ﷺ، وأبق عبد له، فلحق بالروم، فظهر عليه المسلمون، فردّه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ.

**وقول ثان:** إن ما حازه العدو من ذلك فقد ملكوه، فإذا استولى عليه

(١) منقولة: أي: ذلول مُجْرَسَة. إز: هي المدونة. كما في بعض روايات الحديث.

(٢) علّق في «صحيحه». في كتاب الجهاد والسير (باب إذا غنم المشركون مال المسلم، ثم وجده المسلم) (رقم ٣٠٦٧).

ووصله ابن أبي شيبة (٤٤٥/١٢)، وعبد الرزاق (٩٣٥٣، ٩٣٥٢) في «مصنفيهما»، وسعيد بن منصور (٢٧٩٧)، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ١١٩، ١٢٠)، وأبو داود (٢٦٩٨، ٢٦٩٩)، وابن ماجه (٢٨٤٧) في «سننهما»، وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٤٦) - «الإحسان»، والطحاوي في «مشرع معاني الآثار» (٢٦٤/٣)، والبيهقي (١١٠-١١١) في «الكبرى»، والبخاري في «مشرع السنة» (٢٧٣٤)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١٢٤/١٤) رقم ١٩٦٦ عن ابن عمر، بنحوه.

ووصله البخاري في «صحيحه» (٣٠٦٨، ٣٠٦٩)، ولكنه جمعه في زمن أبي بكر، وليس في زمن النبي ﷺ، وكذا أخرجه الإسماعيلي، وفيه -أيضاً- أن الراث للفرس هو خالد بن الوليد. وانظر: «فتح الباري» (١٢٦/٦).

المسلمون؛ كان غنيمة لمن استولى عليه، كسائر أموالهم، ولا حق في ذلك لصاحبه بحال؛ قاله الزهري<sup>(١)</sup>، ورؤي مثله عن علي<sup>(٢)</sup>.

**وقول ثالث:** يُغَرَّقُ فيه بيسن إدراك صاحبه إتياء قبل القسم أو بعده؛ قال مالك، والليث، وأحمد بن حنبل: يُرَدُّ ذلك إلى صاحبه قبل القسم بغير ثمن، ويُخَيَّرُ بعد القسم فيه بالغنيمة<sup>(٣)</sup>. وكذلك قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>، فيما صار إلى الكفار

(١) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٩٣/٥)، «الاستذكار» (١٣١/١٤).

وسمّي ذلك عن عمرو بن دينار. انظر: «السير» (رقم ١٢٢) للفزاري، «المنهاج» (٤٣٠/٨)، «البيان» (٧٥٧/٥)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (٤٢٥/٤)، «عمدة القاري» (٢/١٥) - (٣-٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٤/٥) رقم ٩٣٥٥، وأبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ١٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٢/٩) من طريق ثناء، عن علي -رضي الله عنه-. وقال البيهقي: «فتادة عن علي -رضي الله عنه- منقطع». وسكت عنه الذهبي في «تهذيب السنن»، وناقش البيهقي فيه: ابن الترمذاني في «المجهر النقي» (١١٢/١١) أنه مروى عن علي من ثلاثة أوجه بغوي بعضها بعضاً، والله أعلم. وانظر: «المحلى» (٣٠٠/٧).

(٣) انظر: «المدونة» (٣٧٥/١)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (٤٢٤/٤) - بتحقيقه، «التلخيص» (٧٢-٧٣). ط. مطبعة فضالة - وزارة أوقاف المغرب، «الذخيرة» (٤٣٤/٣)، «شرح الزرقاني» (١٣٣-١٣٤)، «المعونة» (٦٠٨/١)، «جامع الأمهات» (٢٥٢)، «عقد الجواهر المتينة» (٤٧٤/١)، «المنتقى» (١٨٥-١٨٦)، «تهذيب المسالك» لأبي الحجاج الفندلاوي المالكي (٦٠٠/٣)، «الفوائين الفقهية» (ص ١٤٩)، «فتاوى البرزلي» (٢٤، ٢٢/٢)، «الأوسط» لابن المنذر (١٨٨/١١)، «فقه الإمام الليث بن سعد» (ص ٢٧٨-٢٧٩).

وبه قال النخعي، وسفيان، والثوري، والأوزاعي. انظر: «عيون المجالس» (٦٩٣/٢)، «رؤوس المسائل» لابن القشّار (٥١-٥٢).

ولكن عند الحنابلة أن لهم بعد القسم فيه روايتان:

الأولى: إن صاحبه أحقّ به بالثمن، والثانية: لا حقّ لصاحبه بعد القسمة فيه. والأولى هي المذهب عندهم.

انظر: «المقنع» لابن قدامة (٥٠١/١)، «المنهاج» (١٢١-١٢٢)، «الواضح» (٢١٧/٢)، «المبدع» (٣٥٤-٣٥٥)، «مشرع المختصر» لأبي يعلى (٥٥٩/٢)، «مسائل أحمد» (٢٠٥-٢٠٨-٢٠٩)، «رواية الكوسج» (٤٧١-٤٥٣/٢)، «رواية صالح» (٢٤٣-٢٤٤)، «رواية أبي داود» (١٢٣-١٢٤)، «رواية ابن هانئ»، «الإيضاح» (١٥٧/٤)، «المقنع» لابن البيا (١١٧٦-١١٧٧)، «شرح الزركشي» (٥٠٨-٥٠٩) =

بَعْلَبَةٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا صَارَ إِلَيْهِمْ بِغَيْرِ غَلَبَةٍ: كَالْعَبْدِ يَأْبِقُ إِلَيْهِمْ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَقَالَ فِي هَذَا كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: هُوَ لِصَاحِبِهِ قَبْلَ الْقِسْمِ وَبَعْدَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

**وَالْأَظْهَرُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيمَا حَازُوهُ: أَنَّ جَمِيعَهُ لِمَالِكِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، يُؤَيِّدُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالنُّظَرُ<sup>(١)</sup>.**

= مع أَنَّ الْعَبْدَ مِنْ الْحَتَابَةِ - فِي كِتَابِهِ «دُرُوسُ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ» (٧١٦/٥) ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَقَالَ: «وَأَنَّ جَاؤُوا بَعْدَ الْقِسْمَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ اخْتِذَا بِحَالِهِ».

قُلْتُ: فَلَعَلَّهُ يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ لَهُمْ اخْتِذَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، كَمَا هُوَ الْحَالُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاسْتَدِلَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ قَبْلَ الْقِسْمِ لِمَالِكِهِ بِغَيْرِ عَوْضٍ، وَلَا يَكُونُ لَهُ بَعْدَ الْقِسْمِ إِلَّا بِإِثْمَيْنِ: بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَدَ بَعِيرًا لَهُ فِي الْمَغْنَمِ قَدْ كَانَ أَصَابَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ وَجَدْتَهُ فِي الْمَغْنَمِ فَخَذْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قَسَمَ فَاتَّحَ أَحَقُّ بِهِ بِالْإِثْمِ»، وَبِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ آنفًا.

فَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ -وَفِي رُؤْيِي النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ فَرَسُهُ بَعْدَ مَا أَخَذَهُ الْعَدُو-، عَلَى أَنَّهُ -أَيُّ: الْفَرَسِ- عَلَى أَصْلِ مِلْكِهِ، لَمْ يَزَلْ عَنْهُ يَقْسَمُ وَلَا اسْتَهْلَكَ، وَلَا بِاسْتِثْنَاءٍ مِمَّنْ هُوَ فِي يَدِهِ، وَقَدْ زَالَتْ شَبَهَةُ الْمَلِكِ عَمَّنْ كَانَ فِي يَدِهِ بَعْدَهُ إِلَى الْمَغْنَمِ، فَكَانَ صَاحِبَهُ أَحَقُّ بِهِ.

وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ الْقَاضِي عَبْدِ الرَّهْمَنِ فِي «الْإِشْرَافِ» (٤٢٦/٤) -بِتَحْقِيقِي- وَهُوَ صَحِيحٌ.

أَمَّا تَفْرِيقُهُمْ بَيْنَ مَا اخْتَذَ قَبْلَ الْقِسْمِ، وَبَعْدَهُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ؛ فَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ (١١١/٩) مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٢٦٤٢/٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (رَقْمُ ٨٤٤٤)، وَالْدَارَقُطْنِيُّ (١١٤/٤) -مِنْ طَرِيقَةِ الْخَطِيبِ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (٣٠٢-٣٠٣)- مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ.

وَأَنْظُرْ: فَتَنْصِبُ الرَّايَةَ (٤٣٤/٣)، «مَجْمَعُ الزَّوَالِدِ» (٢/٦)، وَتَمْلِيْقِي عَلَى «مُسْنَدِ الدَّارَقُطْنِيِّ» (رَقْمُ ٤٤١٩).

وَذَكَرُوا كَلَامًا مَعَادَةً: أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَمْلِكَ الْمُسْلِمُ عَلَى الْكَافِرِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ، جَازَ أَنْ يَمْلِكَ الْكَافِرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ.... وَذَكَرُوا تَأْوِيلَاتٍ لِلْحَدِيثِ وَتَكَلُّفَاتٍ لَا دَاعِيَ لَذِكْرِهَا. أَنْظُرْ: «الْإِشْرَافُ» (٤/٤٢٦-٤٢٧) -بِتَحْقِيقِي-.

(٤) أَنْظُرْ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» (ص ٢٥٥)، «مَخْتَصَرُ الطُّحَاوِيِّ» (ص ٢٨٦)، «تَحْفَةُ النُّفَحَاءِ»، (٣/٣٠٤)، «الْقُدُورِيُّ» (ص ١١٤)، «الْهَدَايَةُ» (٤٤٣/٢)، «الْبَيَانَةُ» (٧٥٣/٥)، «مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ لِلْجَهْدِ» (٤٦٦/٣).

(١) قُلْتُ: وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ هَذَا اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: هَذَا =

= هُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَزُولُ بِهَيِّةٍ أَوْ صَدَقَةٍ، وَلَكِنْ قَالَ عُمَرُ: لَا حَقَّ لَهُ. فَقُلْتُ: ابْنُ رَجَبٍ فِي «تَقْرِيرِ الْقَوَاعِدِ» (٤١٣/٣) -بِتَحْقِيقِي-.

وَالصَّوَابُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَاقَفَهُمْ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَمَا فِي «الْمَحَلِّ» (٧/٣٠٠ الْمَسْأَلَةُ رَقْمُ ٩٣١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُنْشِرُ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ: «يُؤَيِّدُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالنُّظَرُ» إِلَى مَا أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَعْتَصِفِ» (٥/ رَقْمُ ٩٣٥٩) بِسَنَدِهِ إِلَى مَكْحُولٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «مَا أَصَابَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ، فَإِنَّ أَصَابَهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ أَنْ تَجْرِيَ عَلَيْهِ سَهَامُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ جَرَتْ عَلَيْهِ سَهَامُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ فِي «السِّيَرِ» (رَقْمُ ١٢٦)، وَالْدَارَقُطْنِيُّ (١١٤/٤) -وَقَالَ: «مُرْسِلٌ»-، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٢١٣/٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ (١١٢/٩)، وَابْنُ حَزْمٍ (٣٠١/٧)، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٨٨/١١) عَنْ قِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَرْوَةَ، وَقَالَ: «هَذَا مُقْطَعٌ، قِيصَةُ لَمْ يَمْرُكْ عُمَرُ»، ثُمَّ أَخْرَجَهُ بَعْضُهُمْ بِطَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ عُمَرَ، وَحَكَمَ بِانْقِطَاعِهَا، وَعَزَّاهُ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» لِسَعِيدِ وَالْأَثَرِ.

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنْ نَصَّ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَوْ مَلَكَهَا الْمُشْرِكُونَ مَا اخْتَذَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبْطَلَ نَذْرَهَا، وَقَدْ بَحَثَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَسَاتِذَتُنِي الدِّينِيَّةُ فِي كِتَابِهِ «الْمَنَاجِمُ الْأَوْسُولِيَّةُ فِي الْاجْتِهَادِ بِالرَّأْيِ» (١/ ٢٨٩-٢٩١) وَرَدَّهَا عَلَى أَصُولِهَا وَبَيَّنَّهَا أَحْسَنَ بَيَانٍ، قَالَ «حَفَظَنِي اللَّهُ»: «وَلِخُطُورَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَهْمِيَّتِهَا الْبَالِغَةِ فِي كُلِّ مِنَ الْعَلَاَقَاتِ الدُّوْلِيَّةِ، وَالْقَانُونِ الدُّوْلِيِّ الْعَامِّ، لَا يَدُّ أَنْ نَقْرَأَ مَا هُوَ الْحَقُّ فِيهَا، مُؤَيِّدًا بِالْأَدَلَّةِ، وَبِوَرُوحِ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ».

إِنْ مَنَّقَ الْقُوَّةَ لَمْ يَمْعِدْ فِي الشَّرْعِ مَزِيدًا لَيْدَ مَقْتَةٍ، وَمَقْتَرًا لَيْدَ مِيطَلَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَضَّضٌ بِغْيِ وَعُدْوَانٍ، وَذَلِكَ بِالْبِدَاعَةِ لَا يَصْلُحُ مَسْنَدًا لِلْمَلِكِيَّةِ، لَكُونَهُ مُحَرَّمًا فِي الشَّرِيعَةِ تَحْرِيمًا قَاطِعًا.

وَلَوْ أَقَرَّ مَبْدَأَ الْعُدْوَانِ هَذَا، لَانْتَرَمَ أَصْلُ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ، وَلَاخْطَرُ بِحِلِّ الْأَمْنِ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ، وَمَا أُنْزِلَتْ الشَّرَائِعُ، وَأُرْسِلَ الرِّسَالُ، إِلَّا لِاجْتِنَاتِ أَصُولَ الْعُدْوَانِ، وَلِإِقْرَارِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ بَيْنَ الْبَشَرِ، لَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَوْفَيْنَاهُم مَّا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

وَيُضَافُ لَوْ كَانَ اسْتِیْلَا الْقَهْرِ بِقُوَّةِ السِّلَاحِ مِنْ قَبْلِ الْأَعْدَاءِ وَسِيلَةً مَعْتَرَفًا بِهَا شَرْعًا، لَامْتِلَاحَهُمْ أَمْوَالُ الْمُسْلِمِينَ، وَاسْتِیْلَانُ دِيَارِهِمْ بَعْدَ إِخْرَاجِهِمْ مِنْهَا، لَمَّا وَجِبَ الْجِهَادُ -فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ- فَرَضًا عَيْنِيًّا عَلَى كُلِّ قَادِرٍ عَلَى حِمْلِ السِّلَاحِ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً، بِالْإِجْمَاعِ، مِنْ أَجْلِ اسْتِرْدَادِ مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْعَدُوُّ عَنْوَةً وَاللَّهُ -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتَهُمْ وَالَّذِينَ أَشْكُدُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]. وَتَنْفِيسُ هَذَا فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ، اسْتِیْلَا الْيَهُودِ عَلَى الْأَرَاضِ الْعَرَبِيَّةِ، عُدْوَانًا وَظُلْمًا بَعْدَ إِخْرَاجِ أَهْلِهَا مِنْهَا. =

= هذا والاستيلاء والإحراز، عهد طريقاً مكسباً للملكية الفردية في المباحات، وذلك تشجيعاً للجهاد الإنساني الفردي للانتفاع بما وجد في الطبيعة من خيرات واستثمارها، وذلك معقول، لأن من بذل جهداً فاجتنى مما وجد في الطبيعة من خير مباح لا مال له، كان أولى من غيره بامتلاكه، ممن لم يبذل أدنى مشقة في هذا السبيل، وهذا أمر وراء استلاب المحروق والثروات، واغتصاب الديار والأوطان بعد تشريد أهلها عنها بقوة السلاح.

وقد تضافرت نصوص القرآن الكريم على وجوب دفع العدوان قبل وقوعه بالجهاد بالأنفس والأموال، وعلى وجوب إزالته بعد الوقوع، ولم يعهد أنه سبيل لامتلاك الأعداء ديار المسلمين وأموالهم. قال -تعالى-: ﴿فَمَنْ أَحْتَسِبُ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِوَفٍّ تَأْتِيهِمْ عَنْ يَمِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وإذا حرم الإسلام على أهله الاعتداء، فآخرى أن يحرم عدوان غيرهم عليهم، ولا يجعله سبيلاً لامتلاك أموالهم وديارهم!

وقال -تعالى-: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. لا يقال إن الآية تدل على أن الله -تعالى- لن يجعل للأعداء سبيلاً على نفوس المسلمين دون أموالهم، لأننا نقول: إن كلمة «سَبِيلًا» تكررة في سياق النفي، فتمنع كل سبيل سواء أكان واقعاً على نفوسهم أو أموالهم أو ديارهم.

ولا يقال كذلك إن الله لم يجعل للكافرين على المسلمين حجة؛ لأن الصيغة عامة فيجب إخراجها على العموم -كما هو الأصل- إذ لا دليل على التناول أو التخصيص.

انظر: «كشف الأسرار» (١/٢٨ وما بعدها)، «التوضيح» (١/١٣١ وما بعدها)، «أصول الشرعية» (١/٢٣٦).

كذلك لا يقال إنه لو كانت أموال المسلمين باقية على ملكهم، رغم إخراجهم من ديارهم، لأطلق عليهم القرآن الكريم كلمة «بناء السبيل» وهم من انقطع بهم صلتهم بأموالهم لبعدهم عنها، ولم يسمهم «فقاء» فد ذلك على أنهم فقاء حقيقة قد زالت ملكيتهم عنها، لأننا نقول: إن ابن السبيل هو «المسافر» الذي انقطع به الطريق، ونفذ ماله، وله طماعية في الرجوع إلى بلده، لتمكنه من ذلك، وهذا مفهوم يختلف عن أخرج من دياره وأمواله غنوة، وليس وسعه أن يعود إليها، لذا صح اعتباره كأنه فقير، أضف إلى ذلك أنهم قد توطنوا بالمدينة.

انظر: «كشف الأسرار» (١/٦٩)، «حاشية الإزميري على المرأة» (٢/٧٦).

وصفهم بكونهم فقاء مجازاً، لا يشعر بزوال ملكيتهم عن ديارهم وأموالهم، بل يفيد ثبوتها لهم، بقرينة إضافتها إليهم، ولأن في إطلاق هذه الكلمة عليهم، إشارة للتعطف الداعي إلى رعايتهم، وتدبير مصالحهم، والاهتمام بشؤونهم، تخفيفاً لوطاة الظلم عنهم، وتحقيقاً لما تقتضيه الأخوة نحوهم.

قلت: وانظر نصرة هذا الاختيار في «أحكام أهل الذمة» (١/٢٩١)، «الزاد» (٥/٧٦)، كلاهما لابن =

## \* مسألة:

إذا غلب الكفار على الحرّة المسلمة؛ فولدت لهم الأولاد، ثم ظهر عليهم المسلمون، ففي ولدها الذين أخذوا معها خلاف:

قيل: هم على حكمها: أحرارٌ مسلمون، كسائر كنانا أو صغاراً، ويُجبرون على الإسلام، ومن أبى منهم الإسلام كان كالشُرثد، يُقتل إن كان كبيراً، ويُتَظَر به البلوغ إن كان صغيراً، يُروى ذلك عن مالك<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الظاهري، وعليه يجيء مذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وُروى عن أشهب: أن جميع أولادها من كبير وصغير فيء، وكذلك حملها منهم، فأجراهم على حكم الأب<sup>(٣)</sup>.

وقول ثالث: إن الصغير بمنزلة، والكبير فيء، يُروى ذلك عن ابن القاسم<sup>(٤)</sup>.

والأرجح ما ذهب إليه مالك، ومن قال بعثله؛ لأن الأصل الفطرة على الإسلام، وإنما ينتقل حكم الولد عن ذلك حتى يجوز سبأه واسترقاقه إذا كان بين كافرين؛ بما أحكمته السنة من ذلك، فاما أن يكون أحدهما مسلماً فلا يكون له في ذلك إلا حكم الإسلام؛ «وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَلِيَّةُ» [التوبة: ٤٠]، «وَلَنْ

= القيم، وهو اختيار ابن حزم وابن تيمية، انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص ٣١٢)، «المحلى» (٧/٣٠١)، «القي» والغنية» (١٦١-١٦٥)، «نصب الرابة» (٣/٤٣٣-٤٣٥)، «فتح الباري» (٦/١٨٣). وانظر: «اختلاف العلماء» (٢٨٩-٢٩٠)، «الاستذكار» (١٤/١٢٥-١٢٩)، «فتاوى الفقهاء» (١٧١-١٧٢)، «سير الأوزاعي» (٧/٣٤٧-٣٤٨)، «الأحكام السلطانية» (١٤٤) لأبي يعلى، «الأوسط» (١٨٨/١).

(١) وقاله ابن وهب، وابن حبيب. انظر: «الفتاوى والزيادات» (٣/٢٨١، ٢٨٢)، «الكافي» (١/٤٧٤)، «الذخيرة» (٣/٤٣٩).

(٢) «روضة الطالبين» (١٠/٢٩٤).

(٣) «الفتاوى والزيادات» (٣/٢٨٢)، «الذخيرة» (٣/٤٣٩) -وفيه: «ومشأ الخلاف في هذه الفروع: النظر إلى تغليب الدار، أو تغليب الإسلام، أو تغليب النسب»-، ووافقه عليه ابن الماجشون.

(٤) «الفتاوى والزيادات» (٣/٢٨١).

يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا [النساء: ١٤١]. وهذا الاستدلال على طريقة أهل الظاهر، وهو صحيح.

فإذا كانت المرأة التي غلب عليها الكفار ذميمة رُدَّتْ إلى ذمتها، وكان ولدها فيئا؛ لأنه بين كافرين، هذا هو الأظهر، وهو قول مالك<sup>(١)</sup>، وفيه -أيضا- اختلاف. فإن كانت أمة، فهي وينوها لسيدها، لأنه استحقاق، هذا هو الأرجح، وقاله ابن القاسم<sup>(٢)</sup>، وفيه -أيضا- خلاف<sup>(٣)</sup>.

#### فصل: في صفة من يستحق الإسهام من الغانمين

قال الله -تعالى-: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]. فلما أضاف -تعالى- الأموال المقدور عليها في الجهاد إلى الغانمين، ثم عيَّن من ذلك الخمس خاصة في مصرفه، وأقر سائرَه على إضافته، كان كالنصف في كل ما بقي بعد ذلك لهم، وإن لم يعيَّن بالقول؛ لأن ذلك هو نمط الكلام، كقوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلَهُمُ الثَّلَاثُ﴾ [النساء: ١١]، فأضاف الورثة إلى الأبوين، ثم عيَّن من ذلك حظ الأم، فكان ذلك نصًّا في أن الباقي للآب، وإن لم يعرض له بالتعيين.

وأجمع أهل العلم على أن من كان: حرًّا، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، صحيحاً؛ فإنه يستحق أن يسهم له في المغنم إذا شهد مع الناس، ولم يكن تاجراً، ولا أجيراً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الموطأ» (٤٥٣)، «الاستذكار» (١٣٠/١٤)، «النوادر والزيادات» (٢٨١/٣)، «الكافي» (٤٧٤/١)، «الذخيرة» (٤٣٩/٣).

(٢) انظر: «الكافي» (٤٧٤/١)، «التفريع» (٣٥٩/١)، «النوادر والزيادات» (٢٨١/٣)، «الذخيرة» (٤٣٩/٣)، «الأوسط» لابن المنذر (١٩٤/١١).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (٢٩٤/١٠)، «الكافي» (٤٧٤/١)، «المغني» (١٢٢/١٣-١٢٣).

(٤) انظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٣٦)، «بداية المجتهد» (٣٧٩/١)، «اختلاف الفقهاء» (٧٨) للطبري، «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» (٨٧٤-٨٧٥/٢).

واختلفوا في: العبد، والمرأة، والصبي، والذمي، والمجنون، والمريض، والتاجر، والأجير، على ما نذكره.

فأما العبد ففيه ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا حظ له في الغنمية من سهم ولا غيره، روي ذلك عن مالك، قال: «لا أعلم العبد يعطى من الغنمية شيئاً»<sup>(١)</sup>، وكذلك يروى عن عمر بن الخطاب، وابن عباس، أنهما قالا: «لا يسهم للعبد، وليس له في الغنمية نصيب»<sup>(٢)</sup>.

وقول ثان: إنه يسهم له كالحُرِّ؛ روي عن الحكم بن عتيبة، والحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وعمر بن شعيب: أن العبد إذا حضر القتال أسهم له، وإليه ذهب أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المبسوط» (٣٣/٣)، «التفريع» (٣٦٠/١)، «النفيس» (٢٤٣/١)، «شرح الزرقاني» (١٣٠/٣)، «عقد الجواهر» (٥٠٣/١)، «الاستذكار» (١١٢/١٤)، «حاشية الباني على شرح الزرقاني» (١١٠/٣)، «النوادر والزيادات» (١٨٦/٣)، «عبد المجال» (٧٢٥/٢)، «بداية المجتهد» (٣٩٢/١)، «المغني» للباي (١٧٩/٣). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٨٠/١١).

(٢) أخرجه عنهما: عبدالرزاق (٢٢٨/٥) رقم ٩٤٥٣، وابن أبي شيبة (٤٠٦/١٢) رقم ١٥٠٥٥.

في «مضيفهما»، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٠/١١) من طريقين عن الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. قال الحجاج: وأخبرني عطاء عن ابن عباس، مثله.

وأخرجه ابن المنذر (١٨٠/١١) عن الحجاج، عن عطاء، عن ابن عباس، مثله. (٣) مذهب الحسن البصري. رواه عنه ابن أبي شيبة (٤٠٧/١٢) رقم ١٥٠٥٧ و١٥٠٥٨ من طريق أشعث عنه.

ومذهب إبراهيم النخعي. رواه عنه -أيضاً- ابن أبي شيبة (٤٠٧/١٢) رقم ١٥٠٥٩ من طريق حماد عنه، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣٠٥/٢) رقم ٢٧٨١ من طريق مغيرة عنه.

ومذهب عمرو بن شعيب. رواه عنه عبدالرزاق (٢٢٦/٥) رقم ٩٤٤٧ عن ابن جريج قال: قال لنا عمرو بن شعيب: لا سهم لعبد مع المسلمين. وفيه (٢٢٧/٥) رقم ٩٤٤٨ عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: بلغنا أنه يقال: لا يلحق عبد في ديوان. ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٨١/١١).

فذهب عمرو بن شعيب -كما في ظاهر كلامه- أنه لا يسهم له، لم ينفو أنه يرضخ له، لذا وضع ابن المنذر كلامه مع من قال: أنه لا يسهم للعبد، ولكن يرضخ له -كما في القول الثالث- =

**وقول ثالث:** إنه لا يُسهم للعبد ولكن يُرضخ<sup>(١)</sup> له، وإليه ذهب الجمهور؛ روي ذلك عن الشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهما، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

فمستند من لم ير له حقاً في الغنيمة من سهم، ولا من غيره: حَمَلُ الخطاب بالجهاد وما يتعلق بذلك من الغنائم وسائر الأحكام: على أن ذلك مختص بالأحرار، لا مدخل في شيء منه للعبد، فلم يستحقوا معهم في ذلك شيئاً. ودليل من أسهم لهم كالأحرار: حمل الخطاب في ذلك كله عائناً في

= ونقل عنه وعن سعيد بن المسيب قال: ليس للعبد من الغنم شيء.

وانظر: «المحلى» (٣٣٢/٧) المسألة رقم ٩٥٢.

وهذا القول هو مذهب الحسن بن صالح بن حي. كما نقله عنه الجصاص في: «مختصر اختلاف العلماء» (٤٣١/٣).

وذكر جميع مذاهب المذكورين عند المصنف: ابن عبد البر في «الاستذكار» (١١٢/١٤).

(١) الرضخ، هو: العطاء من غير سهم مقدّر.

(٢) قال الإمام الترمذي في «جامعه» في كتاب السير (باب هل يسهم للعبد؟) تحت الحديث رقم (١٥٥٧) قال: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: لا يسهم للمملوك، ولكن يُرضخ له بشيء، وهو قول الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق». وهو مذهب: الليث بن سعد، والأوزاعي. انظر: «سير الأوزاعي» (٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤) «الأم»، «الأوسط» (١٨١/١١)، «الاستذكار» (١٤/١١٠، ١١٢) - «حكمي مذهب المذكورين جميعاً» - «النوادر والزيادات» (١٨٦/٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٤١-٤٤٢)، «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (٥٤٢/٢).

وانظر في مذهب الحنفية: «تفحة الفقهاء» (٣٠٠/٣)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «النباية» (٧٣١/٥)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «المبسوط» (١٧/١٠)، «مختصر اختلاف العلماء للجصاص» (٤٣١/٣).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» (١٧٤/٤)، «روضة الطالبين» (٣٧٠/٦)، «الحاوي الكبير» (١٠/٤٤٦)، «حلية العلماء للشافعي» (٦٨١/٧)، «تمكلة المجموع» (٣٦٢/١٩).

وفي مذهب المالكية: «المنهاج» (٤١٠-٤١١)، «الشرح الكبير» (٥٦٣/٥)، «الإصناف» (٤/١٧٠)، «كشف القناع» (٨٦/٣).

وانظر: «نواذر الفقهاء» (ص ١٦٧-١٦٩)، «شرح الثوري على صحيح مسلم» (١٩٠/١٢) - (١٩١)، «القوانين الفقهية» (ص ١٤٧)، «فرد المعاد» (١٠٠/٣)، «تيل الأوطار» (١١٤/٨).

الأحرار والعبيد؛ لأن خطاب الشرع بالأمر والنهي والإثبات والنفي وسائر أسباب التكليف لا يخص حراً من عبد، ولا ذكراً من أنثى، إلا ما خرج من ذلك بدليل؛ فالمرأة ممن خرج -بدليل السنة الصحيحة والإجماع- من الخطاب بالجهاد، وبقي العبد؛ فكل ما أضيف من الأحكام للمجاهدين، وأثبت لهم من الغنائم، دخل فيها العبد إذا حضر الجهاد.

وحجته من لم يسهم للعبد، ورأى أن يُرضخ له: ما أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> فيما كتب به ابن عباس إلى نجدة بن عامر الخارجي، فقال: «وسألت عن المرأة والعبد، هل كان لهما سهم معلوم إذا حضروا البأس؟! وإنهم لم يكن لهم سهم معلوم، إلا أن يُحذيا من غنائم القوم».

وفي الترمذي<sup>(٢)</sup>، عن عُمر مولى أبي اللحم قال: شهدت خيبر مع ساداتي،

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب النساء الغزيات يُرضخ لهن، ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب) (١٤٠) (١٨١٢).

(٢) في «جامعه» في كتاب السير (باب هل يسهم للعبد) (رقم ١٥٥٧).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٥٣٥)، وأحمد (٢٢٣/٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٢٩٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٢/١١)، والحاكم (٣٢٧/١)، والبيهقي (٣١/٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٨٤/٤).

ولم يذكر: الطحاوي، والبيهقي، وابن الأثير، وابن المنذر: قصة الرقية.

وأخرجه أبو داود (٢٧٣٠)، وأبو عوانة في «مسنده» -كما في «إتحاف المهرة» (٥٣٠/١٢)-، والبيهقي (٥٣/٩) من طريق أحمد بن حنبل، به. وقال أبو داود بإثره: معناه: أنه لم يسهم له.

وأخرجه الحاكم (١٣١/٢) من طريق الإمام أحمد، غير أنه ذكر (حُثِنًا) بدل (خيبر).

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٢١٥)، وعبد الرزاق (٩٤٥٤)، وأبو عبيد في «الأموال» (٨٨٢)، وابن سعد في «طبقاته» (١١٤/٢)، وابن أبي شبة (٤٠٦/١٢ و ٤٦٦/١٤)، وحيد بن زنجويه

في «الأموال» (٨٨٩ و ١٢٨٥)، والدارمي (٢٤٧٥)، وابن ماجه (٢٨٥٥)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢٦٧١)، وابن الجارود في «المتقى» (١٠٨٧)، وأبو عوانة في «مسنده» -كما في «إتحاف

المهرة» (٥٣٠/١٢)-، والطحاوي في «المشكّل» (٥٢٩٤ و ٥٢٩٥)، وابن حبان (٤٨٣١)، والطبراني في «الكبير» (١٧ رقم ١٣١، ١٣٢)، والبيهقي (٣١/٩)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١١٢/١٤) رقم =



فكلموا في رسول الله ﷺ، وكلموه أني مملوك، فأمر بي فقلدت السيف، فإذا أنا أجزء، فأمر لي بشيء من خُرُفِي المتاع، وعرضت عليه رقية كنت أرقى بها المجانين، فأمرني بطرح بعضها وحبس بعضها. قال فيه: حسن صحيح. قوله: الخُرُفِي: هو أردا المتاع وأهونه.

### فصل

وأما المرأة ففي حكمها -أيضاً- ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا شيء لها من الغنمة بإسهام ولا رضىخ. قال ابن وهب: سألت مالكاً عن النساء: هل يُحذِن من الغنائم في الغزو؟ قال: ما علمت ذلك<sup>(١)</sup>.

ومستند هذا القول مثل ما ذكرنا في منع العبد من الغنمة: أنه صنف لا مدخل له في الخطاب بالغزو، فلم يكن له في الغنمة حظ.

**وقول ثان:** أن يُسهم للنساء، قاله الأوزاعي، وزعم أن رسول الله ﷺ أسهم للنساء بخير، قال الأوزاعي: «وأخذ بذلك المسلمون عندنا»<sup>(٢)</sup>. وبذلك قال ابن

= (١٩٦٢) من طرق عن محمد بن زيد بن المهاجر، به. ولم يفكر الدارمي قوله: فأعبر أني مملوك... إلخ. وذكر ابن حبان (حُبناً) بدل (خير).

• **ثالثة:** قوله: «فإذا أنا أجزء» بتشديد الراء أي: أجزء السيف على الأرض من قصر قامتي لصغر سني، أو هو كناية عن كونه لا يحسن أن يتقلد السيف، ولم يكن من أهله.

من خُرُفِي المتاع» بضم الخاء المعجمة، وسكون الراء المهملة، وكسر المثلثة، وتشديد الياء: أثاث البيت، أو: أراد المتاع والغنائم.

قال البغوي في «شرح السنة» (١٠٤/١): والعمل على هذا عند أهل العلم: أن العبد، والصبيان، والنسوان، إذا حضروا القتال يُرضخ لهم، ولا يُسهم لهم.

(١) انظر: «المدونة» (٣٣/٢)، «النوافذ والزيادات» (١٨٦/٣)، (١٨٧)، «الاستذكار» (١٤/٢٨٥)، «أصول الفتاوى» (٤٣٠)، «عقد الجواهر الشبقة» (٥٠٤/١)، «الذخيرة» (٤٢٥/٣)، «الفواكه الدواني» (٤١٨/١).

(٢) ذكره عنه الترمذي في «جامعه» في كتاب السير (باب من ما يُعطى الفتي) تحت الرقم =

= (١٥٥٦). قال: قال الأوزاعي: ... ذكره. قال الترمذي: حدثنا بذلك علي بن خشرم، حدثنا عيسى ابن يونس عن الأوزاعي هذا.

وذكره ابن المنذر في «الأوسط» (١٨٦/١١)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٨٥/١٤)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٣ رقم ١٧٨٢١) عن الأوزاعي.

وقال شيخنا الآلاتي عنه: صحيح الإسناد مقطوع.

وانظر -أيضاً-: «مختصر اختلاف العلماء» (٤٣١/٣).

والخير الذي أشار إليه المصنف عن الأوزاعي: أن النبي ﷺ أسهم للنساء يوم خيبر، هو ما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٢٥/١٢) و (٤٦٦/١٤)، وأبو داود (رقم ٢٧٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٧٩)، وأحمد (٢٧١/٥)، والبيهقي (٣٣٣-٣٣٢/٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٢/١١) رقم ٦٥٧٤، من طرق عن رافع بن سلمة، عن حشر بن زياد الأشجعي، عن جده أم أبيه، أنها قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في غزاة خيبر، وأنا سادسة ست تسوق، فبلغ رسول الله ﷺ أن معه نساءً، فأرسل إليها، فقال: «ما أخرجكِ؟ وبأمر من خرجكِ؟»، فقلنا: خرجنا تناول السهام، ونسقي الناس السويق، ومعنا ما نداولي به الجرحى، وننزل الشعر، ونُعين به في سبيل الله. قال: «فمن فاضرفن؟»، فلما فتح الله عليه خيبر، أخرج لنا سهماً كسهم الرجال. قلنا: يا جدته، ما أخرجكِ؟ قالت: تمرأ.

وإسناده ضعيف؛ لجهالة حشر بن زياد، فهو مقبول كما قال الحافظ في «التقريب»، لكن إذا توبع، وإلا؛ فلين الحديث.

وذكره ابن حزم في «المحلى» (٥٤١/٧) المسألة رقم ٩٥٣، وقال: «هذا إسناد مظلم، رافع وحشر مجهولان».

وضَعَفَ هذا الإسناد: الخطابي في «معالم السنن» (٣٠٧/٢)، وقال: «قد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن النساء، والعبيد، والصبيان لا يُسهم لهم، وإنما يُرضخ لهم» (والرضخ: العطية القليلة). إلا أن الأوزاعي قال: «يسهم لهم»، وأحسبه ذهب إلى هذا الحديث، وإسناده ضعيف لا تقوم الحجة بمثله. وقد قيل -أيضاً-: إن المرأة إذا كانت تقاتل أسهم لها، وكذلك المرافق إذا قوي على القتال أسهم له.

قلت: وقد صح في غير حديث أن النساء في زمن النبي ﷺ كن يجاهدن مع الرجال، فيسقين الماء، ويدانين الجرحى، ويحملن السلاح ليدافعن عن أنفسهن، ويرضخ لهن، ولا يُسهم.

وجده حشر هي: أم زياد الأشجعي.

وانظر: نصب الراية (٤٢١/٣)، قبل الأوطار (١١٣/٨)، «الفي» والغنمة ومصارفهما» لمحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الربع (ص ١٢٨).

حبيب من أصحاب مالك؛ إلا أنه شرط أن تقاتل كقتال الرجال<sup>(١)</sup>.

وقول ثالث: إنه لا يُسهم للمرأة، ويُرضخ لها، وإليه ذهب الجمهور، روي ذلك عن الشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والليث، وقاله أهل الظاهر<sup>(٢)</sup>.

والدليل على ما ذهبوا إليه: ما خرّجه مسلم<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ كان يغزو بهن، فيداوين الجرحى، ويؤخذن من الغنمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن.

### فصل

وأما الصبي، فذهب الجمهور إلى أنه لا يُسهم إلا لبالغ، روي ذلك عن الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، وهو مذهب أهل الظاهر، ويُرضخ له

(١) انظر: «النوادر والزوائد» (١٨٨/٣).

قال: ألا ترى أن المرأة إذا قتلت: قُتلت؟

(٢) انظر: «تحفة الفقهاء» (٣٠٠/٣)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٣١/٣)، «الأم» (١٧٤/٤)، «روضة الطالبين» (٣٧٠/٦)، «الحاوي الكبير» (٤٤٦/١٠)، «حلية العلماء» (٦٨١/٧)، «المحلى» (٣٣٣/٧) المسألة رقم ٩٥٣.

وحكاة ابن عبد البر في «الاستقار» (٢٨٥/١٤) عن المذكورين جميعاً عدا أهل الظاهر.

(٣) مضى قريباً طرقاً منه، وقال عنه ابن عبد البر: «أحسن شيء في هذا الباب».

(٤) انظر: «الأم» (١٧٠/٤)، «الإقناع» للماوردي (ص ١٧٥)، «مختصر المزني» (٢٧٠)، «روضة الطالبين» (٣٧٠/٦)، «الحاوي الكبير» (١٨٥/١٨)، «تكملة المجموع» (٣٦٠/١٩)، «حلية العلماء» (٦٨١/٧)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٩٠-١٩١)، «مغني المحتاج» (٣/١٠٥)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٦)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٠/٣)، «اللباب» (٤/١٣٢)، «البيان» (٧٣١/٥)، «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف (٣٨)، «عمدة القاري» (١٤/١٦٧)، «المغني» (٩٦-٩٧-٩٨)، «مجمع» (١١٧٢/٣)، «شرح الزركشي» (٦/٤٩٧)، «المحصر» (١٧٦/٢)، «الإصناف» (١٧١-١٧٠/٤)، «الإقناع» (٢٧٩/٢)، (٢٨٦).

وهو مذهب: سفيان الثوري، والليث بن سعد.

انظر: «جامع الترمذي»، كتاب السير (باب من يُعطى من الفتي)، «مختصر اختلاف العلماء» =

عندهم إذا قاتل، قاله أبو محمد بن حزم<sup>(١)</sup>. ودليل ذلك: أنه غير مخاطب باتفاق، فلم يكن من أهل الجهاد الذين وجبت لهم الغنائم.

وحديث ابن عمر، خرّجه مسلم<sup>(٢)</sup> عنه، قال: عَرَضَني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال، وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يُجزني، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني.

وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى أن هذا حد ما بين الصغير والكبير، روي ذلك عن عمر بن عبدالعزيز<sup>(٣)</sup>، وكتب به إلى عمّاله، وهو قول الشافعي وغيره<sup>(٤)</sup>. وقال مالك في المراهق: «إذا أطاق القتال؛ يُسهم له»<sup>(٥)</sup>. وكذلك قال الأوزاعي:

= للجصاص (٤٣٢/٣)، «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (٥٤٢/٢).

(١) في «المحلى» (٣٣٣/٧) المسألة رقم ٩٥٣.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب بيان مير البلوغ) (٩١) (١٨٦٨).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الشهادات (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) (رقم ٢٦٦٤).

(٣) وكتاب المغازي (باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب) (رقم ٤٠٩٧).

(٤) ومذهب عمر بن عبدالعزيز؛ ذكره البخاري ومسلم في «صحيحهما». ففيهما: قال نافع:

فقدت على عمر بن عبدالعزيز -وهو يومئذ خليفة- حديثه هذا الحديث، فقال: إن هذا أخذ بين الصغير والكبير، فكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن كان ابن خمس عشرة سنة، ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال.

(٥) انظر: «الأم» (١٧٠/٤)، (٢٧٠-٢٧٦).

وهذا مذهب الحنابلة ومكحول والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد، وهو رواية عن أبي حنيفة،

وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٨٩/٩)، «الإقناع» (٣٧٥/١)، «الإصناف» (٣٢٠/٥)، «معالم السنن»

(٢٢٢/٦)، «تفسير القرطبي» (١٦٠٤/٢)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/١٣)، «المغني»

(٥٩٧/٦)، «بدائع الصنائع» (١٧١/٧)، «فتح الباري» (٢٧٧/٥)، «السبل الجراز» (١٥٥/١).

والمسألة مبحوتة بتفصيل وتدلّل، مع ذكر سائر الأقوال في «التعريف بعلامات بلوغ التكليف»

(ص ٣١-٦٩).

(٥) انظر: «المدة» (٣٤/٢). باب في سهمان النساء والتجار والعبيد، «النوادر والزوائد»

(١٨٧/٣)، «الترغيع» (٣٦٠/١)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «المعونة» (٦١٤/١)، «التقنين» (٢٤٣/١)، =

يُسهم لغير البالغ؛ إذا حضر القتال<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما الذمي، فلا يصح أن يُسهم له؛ لأن الإسلام شرط في استحقاق الغنيمة عند الجميع إلا من شُدَّ.

ذكر الترمذي أن بعض أهل العلم رأى أن يُسهم للذمي إذا شهد القتال مع المسلمين، وروى حديثاً عن الزهري: أن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه<sup>(٢)</sup>.

= «الرسالة» (ص ١٩٠)، «عقد الجواهر» (١/٥٠٤)، «أسهل المدارك» (٢/١٢)، «عيون المجالس» (٢/٧٢٥)، «الذخيرة» (٣/٤٢٥).

واستدل المالكية بحديث سمرة بن جندب قال: «كان رسول الله ﷺ يعرض عليه صبيان المدينة من الأنصار، فيلحق من أدرك منهم، فعرضت عليه عاماً، فألقى غلاماً ورثني، فقلت: يا رسول الله! الحقته ورددتني؟! ولو صارعتي لصرعته، قال: نصارعتي، فصرعته، فألحقني». والحديث: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٤٩)، والحاكم في «المستدرک» (٢/٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٢٢ و ١٠/١٨)، بسنن حسن: عن جعفر بن عبد الحكم الأنصاري مرسلاً. وانظر: «مجمع الزوائد» (٥/٣١٩)، «المسارعة إلى المصارعة» للسيوطي (ص ٨٠-٨١-بتحقيق)، وعزاه لابن سعد.

وقد اعتنى القاضي عبد الوهاب في «الإشراف» بأحكام المراهق على وجه تكاد لا تنظر بها عند غيره، وهي تحتاج إلى جمع مفرد، والله الموفق.

ونظر: «المحلى» (٣٣٢-٣٣٣)، «درام الفقهاء» (١٦٧-١٦٩)، «نيل الأوطار» (٨/١٤٤-١٤٥). (١) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٧٨)، «الرد على سائر الأوزاعي» (ص ٣٨)، «فقه الأوزاعي» (٢/٤٤١-٤٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب السير (باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين، هل يُسهم لهم؟) (رقم ١٥٥٨ م) من طريق عزرة بن ثابت، عن الزهري، به، مرسلاً.

وقد تابعه: حيوة بن شريح الحضرمي، في الرواية عن الزهري.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ٢٨٢) عن القعني، وهناد عن عبدالله بن المبارك، عنه. وتابعه: يزيد بن يزيد بن جابر.

وذكر أبو بكر بن المنذر، أنه قول الزهري، والأوزاعي، وقاله إسحاق بن راهويه، وكره أن يستعان بهم أولاً، فإن وقع ذلك أسهم لهم<sup>(١)</sup>. وكذلك وقع في مسائل لبعض المالكية: أنه يُسهم للذمي إذا أذن له الإمام في الغزو معه<sup>(٢)</sup>. وكل ذلك لا يستقيم، ولا يثبت له دليل.

= أخرجه أبو داود -أيضاً- في «المراسيل» (رقم ٢٨١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١٠/١٤٨)-. وتابعه: ابن جريج -أيضاً-.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/٣٩٥) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/٥٣)- عن حفص، وعبد الرزاق (٥/١٨٨ رقم ٩٣٢٨) في «مصنفهما»، كليهما عن ابن جريج، عن الزهري، به.

وزاد هنا في روايته: مثل سهمان المسلمين.

قال البيهقي: «إسناده ضعيف، ومنقطع».

وقال الذهبي في «التفحيط» (١٠/١٤٨) مع «التحقيق»: «مراسيل الزهري ضعيفة».

وانظر: «نصب الرتبة» (٤/٤٢٢-٤٢٣)، «ضعيف سنن الترمذي».

(١) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٧٦-١٧٧).

(٢) انظر: «النوادر والزيادات» (٣/١٨٢، ١٨٨).

قلت: وقع الخلاف فيما إذا خرج الكفار مع الإمام للغزو بإذنه، هل يسهم لهم كالمسلمين؟ أو فروي عن أحمد أنه يسهم له كالمسلم، وقال به: الأوزاعي، والزهري، وإسحاق -كما نقل

المصنف ذلك عن ابن المنذر-، والثوري.

وقال الجوزجاني: «هذا ملغى عمل الثغور، وأهل العلم بالصوائف والبحوث».

وروي عن أحمد رواية أخرى، وهو أنه لا يسهم له، ولكن يُرضخ له بحسب ما يراه الإمام، وهو ملغى: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة.

وانظر: «المغني» لابن قدامة (١٣/٩٨-٩٧)، «الشرح الكبير» (٥/٥٦٥)، «المفتي» لابن البنا (٣/١١٧٢-١١٧٣)، «الإنصاف» (٤/١٧١-١٧٢)، «شرح الزركشي» (٦/٤٩٨-٤٩٩)، «دروس

المسائل الخلائية» للمعكري (٥/٧٥٩)، «كشف القناع» (٣/٨٧)، «الكافي» لابن عبدالبر (١/٤٧٥)، «عقد الجواهر» (١/٥٠٤)، «الرد على سائر الأوزاعي» للقاضي أبي يوسف (ص ٣٩)، «مختصر

المزني» (ص ٢٧٠)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٣٠)، «الإفصاح» (٢/٢٧٩)، «النتبه في الفقه

الشافعي» (ص ٢٢٥)، «حلية العلماء» (٧/٦٨٣).

أما حديث الترمذي **فمقطع** لا يثبت بمثله العمل، بل لو صحح لما أمكن أن تُترك له ظواهر القرآن، وصححُ السنة، وسليدُ النظر المبنيُّ على القواعد المحكمة في الشرع، وكان يكون ذلك محمولاً على الخصوص في نازلة؛ لأنه حكاية فعل لا يتعدى. والدليل على صحة ذلك: أن الله -تعالى- يقول: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، وهذا إضافة للغنيمة إلى المؤمنين يقرين، فلم يكن لغيرهم فيها حق. وقال -تعالى-: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتَكُمْ خَلَالًا سَلَامًا﴾ [الأنفال: ٦٩]، ولا مدخل هنا للكافر بحال، وقال النبي ﷺ: «أُجِلْتُ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَجَلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي»<sup>(١)</sup>. فهذا نصٌ في خصوصية ذلك بهذه الأمة، والحمد لله. ولما جعل الله ذلك مما فضّل به نبيه ﷺ وخصّه به وأُمّته، استحال أن

(١) وهو حديث صحيح مروي عن عدلٍ من الصحابة -مطولاً ومختصراً-، ومنه ما هو في «الصحاحين».

فقد أخرجه البخاري (٣٣٥، ٤٣٨، ٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله. وأخرجه مسلم (٥٢٣) (٥) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم (٥٢٢) (٤) من حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-، ولم يسنّ الشاهد منه. وأخرجه أحمد (٣٠١/١)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٤٠٢/٢) و (٤٣٢-٤٣٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠٣)، والبيهقي (٣٤٦٠) كشف الأستار، والطبراني (١١٠٤٧) من طريق ابن عباس -رضي الله عنه-.

وأخرجه أحمد (٤١٦/٤)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٤٣٣/١) من طريق ابن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٥٨/٨): «رواه أحمد -متصلاً ومرسلًا-، والطبراني، ورجال رجال الصحيح».

وأخرجه أحمد (١٤٥/٥، ١٤٧، ١٦١)، والدارمي (٢٤٧٠)، وأبو داود (٤٨٩)، وابن صاعد في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (١٠٦٩)، والحاكم (٤٢٤/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧٧/٣)، والبيهقي في «الدلائل» (٤٧٣/٥) من طريق، عن أبي ذر -رضي الله عنه-.

وأخرجه أحمد (٢٢٢/٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-.

ولفظ حديث ابن عمرو: «واحلّت لي الغنائم كلها، وكان من قبلي يعقلّسون أكلمها، كانوا يحرقونها».

بشاركتهم فيه غيرهم ممن لا يلتزم بالإسلام.

### فصل

وأما المجنون، فإن كان مُطيقاً، لم يسهم له، وهو كالصبي في عدم التكليف، بل هو في هذا الباب أسوأ حالاً منه؛ لأنه لا يتأتى منه فعل الجهاد، كما قد يتأتى بعض ذلك من الصبي إذا اشتد، وكان مراهقاً، والإسهام إنما يستحقه المسهم له بفعل الجهاد: من قتال، أو لزوم ساق، أو انتصاب في كمين، أو حراسة أحوال المقاتلين، وما أشبه ذلك، فإذا لم تكن فيه أهلية ذلك فعلاً ولا قصداً، فأتى يستحق حظاً، فإن كان عنده من العقل ما يمكنه به القتال، فقبل: إنه يسهم له، وذلك ظاهرٌ إن كان عقله مما يُزِيلُ عليه التكليف، مثل أن يكون أحمق، أو أهوج -وهما أول مراتب ضعف العقل وعدم الثبوت والرفق-، ونحو ذلك مما لا يُسقط عنه الأحكام، وأما إن كان بحيث لا يُكَلِّفُ مثله، وهو مع ذلك يمكن أن يُفاد لبعض كفاية المقاتلين، فيغنى فيه؛ فالإسهام له إنما يكون نحواً من الإسهام للمراهق إذا أطاق القتال فقاتل مع الجيش، فمن رأى الإسهام لذلك، أمكن أن يراه لهذا، والظاهر أن لا سهم لهما، لما تقدّم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما المريض، فإن كان زميلاً لا يستطيع شيئاً في الحال، ولا يُرجى في المال، ولا ينتفع منه في عمل الجهاد بأمر، فالمروري عن أصحاب مالك: أنه لا يسهم له، وذلك كالمفلوج اليائس<sup>(٢)</sup>.

(١) قال ابن شاس في «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٦/١) -سوقه عنه القرافي في «الذخيرة» (٤٢٥)-: «وأما فقد العقل؛ فإن كان مطيقاً، فلا يسهم له إذا خرج كذلك من دار الإسلام، وإن كان ذلك طارئاً عليه في دار الحرب، ففي الإسهام له خلاف»، قال: «وإن كان يفيق، فإن كان بحيث يتأتى منه القتال أسهم له، وإلا فلا».

(٢) قال القاضي عبدالوهاب في «المعونة» (٦١١/١): «وإن خُصِرَ مريضاً لا يمكنه القتال =

واختلفوا في: الأعمى، والمقعد، وأقطع الدين؛ لاختلافهما: هل يتمكن لهم نوع من أنواع القتال: كإدارة الرأي إن كانوا من أهل المعرفة والدَّهاء في الحرب، وقتال المقعد راكباً، والأعمى يُناول النبل، ونحو ذلك، ويكثرُون السواد؟ فمن رأى لمثل ذلك أثراً في استحقاق الغنيمة أسهم له، ومن لم يَره منع<sup>(١)</sup>.

وأما أن كان به مرض يُرجى زواله، فله ثلاثة أحوال: إما أن يخرج مريضاً، وإما أن يمرض بعد الإدراج، وقبل حضور القتال، وإما أن يمرض بعد القتال. فأما الذي يخرج مريضاً، فعند المالكية فيه خلاف: هل يُسهم له، أو لا يُسهم له؟ قال المخمي: أرى أن لا شيء له، إلا أن يُقصدى برأيه، فربُّ رأي أنفع من قتال<sup>(٢)</sup>.

وكذلك اختلف فيه إذا مرض بعد الإدراج: وهو أن يُفارق أرض الإسلام، ويدخل في بلاد الكفر وحوزتهم، والقول في هذا، أنه يُسهم له: أكثر عندهم وأقرب.

ولم يختلفوا أن من مرض بعد القتال يُسهم له، وإن كان مرضه قبل حوز الغنيمة، وهذا صحيح؛ لما نذكره بعد في (فصل: الأفعال التي يُستحق بها

= حتى انقضت (أي الحرب)، فله سهمه.

وقال (ص ٦١٢): ولذلك قلنا: إن المريض يسهم له؛ لأنه قد شهد الوقعة، وحصل منه الكثير، وقيل في قوله -تعالى-: «وَقِيلَ لَهُمْ تَقَاتِلُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ اقْتَلُوا» لآل عمران: ١٦٧، أي: كثروا.

(١) انظر: «المعونة» (٦١٢/١)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥٠)، «التلخيص» (٢٤٢/١)، «النوادر والزيادات» (١٦٨/٣)، «الفواكه الدواني» للشيخ أحمد بن غنيم الشافري المالكي (٤٧١/١).

(٢) قال القاضي عبدالوهاب في «التلخيص» (٢٤٢/١): «يسهم لمن حضر من صحيح ومرضى، قاتل أو لم يُقاتل، قاتل في أولهما، أو بقي إلى انقضائها».

وقال في «الرسالة»: «ويسهم للمريض، وللفرس الرخيص -أي المريض-...». انظر: «الفواكه الدواني» (٤٧١/١)، «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣)، (١٥٩).

وروي عن أشهب، وابن نافع، أنه: لا يُسهم له.

الإسهام)، ذكراً يأتي على توجيه ما مضى في هذا الضرب من الأقوال، وما يتبين به في ذلك وجه الصواب إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

### فصل

وأما التاجر والأجير يكونان في الجيش، فاختلف أهل العلم فيهما على ثلاثة أقوال:

قيل: يُسهم لهما إذا شهدا مع الناس القتال، قاتلاً، أو لم يُقاتلا<sup>(٢)</sup>.

وقيل: لا<sup>(٣)</sup> يُسهم لهما، قاتلاً، أو لم يُقاتلا<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إن قاتلا، أسهم لهما، وإلا فلا<sup>(٥)</sup>.

(١) من حضر القتال، مريضاً كان، أو صحيحاً، ممن لا يُقاتل، أو ممن يُقاتل؛ فلم يُقاتل؛ فله سهم سهم المقاتل. وهذا قول مالك، والليث بن سعد، والشافعي.

وقال سفيان الثوري: «كل من حضر القتال يُسهم له». قاله ابن المنذر في «الأوسط» (١٦٨/١). وانظر: «الأم» (١٦٤/٤)، «المجموع شرح المذهب» (١٤٢/١٨)، «الفيء والغنيمة» (ص ١٣٩).

(٢) وهذا مذهب: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وسفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، في: التاجر؛ حضر القتال، قاتل، أو لم يُقاتل. وقاله الأوزاعي كذلك، إلا القديسين، وهم: السفار، والبيطار، والحداد، ونحوهم. ذكر ذلك ابن المنذر في «الأوسط» (١٦٨/١١). وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأجير، كما سنذكره بعد. وانظر: «الاستبصار» (١١٠/١٤).

(٣) أثبتها أبو خزيمة: «لم». وكتب في الهامش: «كذا، ولعل الصواب: ... يُسهم ...»، والكلام قبلها وبعدها مطموس.

(٤) أي: لا يُسهم لهما إذا كانا مشغولين بكتائبهم. كما سيقفه المصنف عن القاضي عبدالوهاب. انظر: «الرسالة» (ص ١٩٠)، «الفرع» (٣٦٠/١)، «المعونة» (٦١٣/١)، «الذخيرة» (٤٢٩/٣)، «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٦/١)، «البيان والتحصيل» (٥٧١/٢)، «تفسير القرطبي» (١٦/٨).

وهي رواية أخرى عن أحمد؛ كما في الأجير. أفاده القرطبي في «التفسير» (١٧/٨).

(٥) لأنه من غوطب بالجهاد، فإذا قاتل أسهم له، كغير الأجير، لأنه ليس في كونه أجيراً أكثر من أنه عارض على منافع، وذلك لا يمنع السهم له إذا قاتل، كالذي يبيع ومعه نجارة، أو يؤاجر نفسه للخدمة في ذلك لا يمنعه صحة الحج. انظر: «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٤٣٦/٤) - بتحقيقي.

وهو مذهب مالك، في التاجر خاصة.

وقد روي عن مالك في الأجير هذه الأقوال الثلاثة<sup>(١)</sup>. ولم يُختلف عنه أنه إن لم يُقاتل ولم يشهد، فلا شيء له، وقول مالك في إحدى الروايات عنه: لا يُسهم للأجير والتاجر إلا أن يُقاتل<sup>(٢)</sup>، هو قول أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٣)</sup>.

ومن قول مالك: إنه يُسهم لكل من قاتل إذا كان حرًا<sup>(٤)</sup>، وهو قول أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>،

(١) انظر تفصيل ذلك في: «التراجم والزيادات» (٣/١٨٧-١٨٩).

(٢) انظر: «الملوثة» (٣٩٣/١)، «التفريع» (١/٣٦٠)، «الكناني» لابن عبدالبير (٢١٤).

فإن كان التاجر خرج للجهاد والتجارة معاً، فينبغي أن يُسهم له إذ حضر الوقعة، سواء قاتل، أم لا. وانظر: «عيون المجالس» (٢/٧٢٠)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٢/١٩٢)، «أحكام القرآن» لابن العربي (١/١٩٢).

(٣) انظر: «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف (ص ٤٤)، «بدائع الصنائع» (٧/١٢٦)، «الاستذكار» (١٤/١١٠).

وهو قول الشافعي في التاجر: قال: «يُسهم للتاجر إذا قاتل».

انظر: «مختصر المزني» (ص ٢٧٠).

(٤) قال مالك في «الموطأ» (ص ٢٨٧-٢٨٨ ط. دار إحياء التراث العربي) في كتاب الجهاد (باب جامع القتل في الغزو)، قال في الأجير في الغزو: «إنه إن كان شهد القتال، وكان مع الناس عند القتال، وكان حرًا: فله سهم، وإن لم يفعل ذلك: فلا سهم له، وأرى أن لا يُقسم إلا لمن شهد القتال من الأحرار» اهـ. كلامه -رحمه الله-

وهذا مذهب الليث بن سعد. انظر: «التراجم والزيادات» (٣/١٨٨)، «مختصر اختلاف العلماء للخصاص» (٣/٤٤٢)، «الاستذكار» (١٤/١٠٩-١١٠)، «تفسير القرطبي» (٨/١٦، ١٧)، «نيل الأوطار» (٧/٣٠٣)، «القي والغنية» (ص ١٣٦).

(٥) هذه إحدى الروايتين عنه. انظر: «الإنصاف» (٤/١٦٣-١٦٤)، «المحرر» (٢/١٧٦).

وفي رواية عنه: لا يُسهم له على كل وجه. انظر: «المغني» (٨/٤٦٧-٤٦٩).

وبه -أي: الرواية الأخرى عن أحمد- قال أشهب، وقال ابن القصار في الأجير: لا يُسهم له وإن قاتل. أفاده القرطبي في «التفسير»، ثم قال: «وهذا يرد...»، وذكر حديثاً، أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب غزوة ذي قرد وغيرها) (رقم ١٨٠٧) عن سلمة بن الأكوع، ضمن حديث طويل، قال فيه سلمة: «كنت نبيماً لطلحة بن عبد الله، أسقى فرسه، وأحسبه، وأخدمه، وأكل من طعامه، وتركت أهلي ومالي، مهاجراً إلى الله ورسوله ﷺ»، وذكر حديثاً طويلاً جداً، في آخره: «ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهم الفارس، وسهم الرّاجل، فجمعهما لي جميعاً» =

وقال الحسن بن حي: يسهم للأجير<sup>(١)</sup>.

وروي مثل ذلك عن الحسن، وابن سيرين؛ في التاجر والأجير: أن يُسهم لهما إذا حضرا القتال، قاتلا، أو لم يُقاتلا<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي: «لو كان لرجل إجير يريد الجهاد معه، فقد قيل: يُسهم له، وقيل: لا يُسهم له، إلا أن يكون قتالاً فيقتال، وكذلك التجار إن قاتلوا، قيل: يُسهم لهم، وقيل: لا يُسهم لهم»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبدالبير<sup>(٤)</sup>: «جمهور العلماء يرون: أن يُسهم للتجار إذا حضروا القتال. وقال الأوزاعي، وإسحاق: لا يُسهم للعبد ولا للأجير المستأجر على خدمة القوم».

قال ابن عبدالبير<sup>(٥)</sup>: «من جعل الأجير كالعبد لم يُسهم له، حضر القتال أو لم يحضر، وجعل ما أخذه من الأجرة مانعاً له من الإسهام».

قال: ومن حجه ما رواه عبدالرزاق<sup>(٦)</sup>، من حديث عبدالرحمن بن عوف،

= فهذا نص في المسألة أن الأجير إذا قاتل يُسهم له من الغنية، كما قرره القاضي عبدالرهاب -فيما يأتي بعد- ووافقه عليه المصنف -وأفاده القرطبي -كما سبق بيانه-، والله الموفق.

وانظر: «الأوسط» (١١/١٦٩)، «نصب الراية» (٣/٤٢٠)، «نيل الأوطار» (٧/٢٠٣-٢٠٢)، «القي والغنية» (ص ١٣٦-١٣٨).

(١) انظر: «مختصر اختلاف العلماء للخصاص» (٣/٤٤٢).

(٢) انظر: «الأوسط» (١١/١٦٨)، «الاستذكار» (١٤/١١٠).

(٣) انظر: «الأم» (٤/١٤٦-١٤٧ ط. دار المعرفة)، «فروضة الطالين» (٧/٣٨٢-٣٨١)، «المجموع» (١٨/١٤٥)، «مغني المحتاج» (٣/١٠٤)، «الاستذكار» (١٤/١١٠).

(٤) في «الاستذكار» (١٤/١١٠، ١١١).

(٥) المرجع السابق.

(٦) في «مصنف» (٥/٢٢٩ رقم ٩٤٥٧) عن عبدالعزیز بن إبي رواد قال: أخبرني أبو سلمة الحمصي، أن عبدالرحمن بن عوف، أنه قال لرجل من قراء المهاجرين... الحديث. ورجاله ثقات؛ إلا أن فيه عبدالعزیز بن إبي رواد، وهو صدوق عابد، ربما وهمي بالإرجاء. كما قال الحافظ في «التقريب» =

أنه قال لرجل من فقراء المهاجرين: اخرج معي إلى الغزو، فوعده بذلك، ثم إن هذا امتنع عن الخروج حتى أرضاه بثلاثة دنانير، فلما هزموا العدو، وأصابوا المغنم، ذكر أمره لرسول الله ﷺ، فقال: «هذه الثلاثة الدنانير حظّه ونصيبه من غزوته؛ في أمر دنياه وآخرته». والحديث اختصرته هنا.

قال القاضي عبدالوهاب<sup>(١)</sup>: «لا يُسهم للأجراء والصنّاع المتشاعلين بأكسابهم<sup>(٢)</sup>؛ لقوله -تعالى-: ﴿وَأَخْرَجُوا بِشْرِيُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِهِ

= وله شاهد من حديث يعلى بن ميثم -بمشاة من تحت- قال: أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير، ليس لي خادم، فالتست أجراً بكفني، وأجري له سهمه، فوجدت رجلاً، فلما دنا الرحيل أتاني، فقال: ما أدري ما السهمان، وما يبلغ سهمي، فسُئِلَ لي شيئاً، كان السهم أو لم يكن، فسُئِلْتُ له ثلاثة دنانير، فلما حضرت غيبته أردت أن أجري له سهمه فذكرت الدنانير، فبحث النبي ﷺ فذكرت له أمره، فقال: ... وذكر نحو حديث عبدالرحمن بن عوف.

أخرجه أبو داود (رقم ٢٥٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٣١/٦) من حديث يحيى بن أبي عمرو السبائي، عن عبدالله بن فيروز الديلمي، والبيهقي -أيضاً- (٢٩/٩) من حديث خالد بن ذريك، كلاهما عن يعلى بن ميثم، به.

والحديث سكت عنه الذهبي في «المذهب لسنن البيهقي» في الموطن الأول، فهو صحيح عنده. وقال في الموطن الثاني في إسناد خالد بن ذريك: «إن كان خالد لقي يعلى؛ فإسناده جيد». وانظر: «صحيح أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

وقال أبو حاتم في «المراسيل» (٤٩): «ما أحسب خالد بن الذريك لقي يعلى بن ميثم». وأخرجه سعيد بن منصور في «مسنده» (رقم ٢٣٦٣) من طريق يحيى بن أبي عمرو، عن يعلى ابن ميثم، به.

فسقط من إسناد عبدالله الديلمي، وهو الواسطة بين يحيى ويعلى. وذكر الهيثمي في «المجمع» (٣٢٣/٥) نحوه عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ. وعزاه للطبراني.

وعلى أية حال فالحديث صحيح بمشايعة.

(١) في «الإشراف» (٤٣٥-٤٣٦ - بتحقيق).

(٢) انظر: «الترغيع» (٣٦٠/١)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (٦١٣/١)، «الخير» (٤٢٩/٣)، «معدن الجواهر الثمينة» (٥٠٦/١)، «التوابع والتأيدات» (١٨٧/٣)، «تفسير القرطبي» (١٧-١٦).

الْمُوَّاعُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [المزمل: ٢٠]، ففرق بين حكميهما<sup>(١)</sup>. قال: فاما إن قاتلوا فلهم سهمهم؛ لأنهم ممن خوطب بالجهاد، فإذا قاتلوا أسهم لهم كغيرهم.

هذا قول صحيح، واستدلال ظاهر، وهو الأرجح، والله أعلم.

#### \* مسألة:

إذا حاز أحد الأصناف الذين لا يُسهم لهم: كالعبيد، وأهل الذمة غنيمة، فاما أن يكونوا تولوا ذلك بانفرادهم، لم يخالطهم غيرهم من أحرار المسلمين الذين يُسهم لهم، وإما أن يكون معهم من يُسهم لهم؛ فإن كانوا بانفرادهم، دفع ذلك إليهم، ولا خمس فيما صار من ذلك لأهل الذمة<sup>(٢)</sup>.

وقال سفيان الثوري في المشتركين يخرجون بغير إذن الإمام؛ فيصيبون غنيمة: حالهم في ذلك كحال المسلمين، يعني: إن ذلك يخمس، ويكون الباقي لهم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر لمزيد لإيضاح هذا التوجيه: «تفسير القرطبي» (١٧/٨).

(٢) انظر: «المغني» (٩٨/١٣) - ط. هجر.

(٣) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٨٧/١)، «المحلى» (٣٣٤/٧)، «تفسير القرطبي» (٨).

(١٨)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٤).

وهو مذهب الحنابلة، وبه قال: الأوزاعي، والزهري، وإسحاق بن راهويه. وقيل الجوزجاني: هذا مذهب أهل الثغور، وأهل العلم بالصوائف والبعوث. وفي رواية عن أحمد: لا يسهم له. والمذهب الرابع عند الحنابلة أنه يسهم لهم.

انظر: «المغني» (٩٧/١٣) - ط. هجر، «المقنع» (١١٧٢/٣)، «شرح المختصر» (٥٥٢/٢)،

«الواضح» (٢٦٤/٢)، «المبدع» (٣٦٦/٣)، «الأنصاف» (١٧١-١٧٢)، «شرح الزركشي» (٤٩٧/٦).

واستدل الحنابلة بما رواه مسلم في «صحيحه» في كتاب الفضائل (باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً فخط فقال: لا. وكثرة عطائه) (رقم ٢٣١٣) من حديث ابن شهاب الزهري قال: ... وذكر غزوة حنين، وقال: وأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية مئة من النعم، ثم مئة، ثم مئة.

قالوا: ولأنه من أهل القتال، فأسهم له كالسلم، وصفوان خرج مع النبي ﷺ يوم حنين، وهو على شركه.

واختلف أصحاب مالك في العبيد: هل يَخْمَسُ ما يصير إليهم، أو لا؟ فقال ابن القاسم: يَخْمَسُ، وقال سحنون: لا يَخْمَسُ<sup>(١)</sup>، قال: إنما ورد الخطاب بالخمس فيمن خوطب بالجهاد، وأما إن خالطهم غيرهم ممن يسهم لهم، فذلك له حالان: إحداهما: أن يكون من يسهم له فيهم قليلاً تبعاً، ليس مثلهم، كان يُقَدَّر على ذلك لو انفردوا، فهذا قال فيه سحنون وغيره: تقسم الغنيمة في جميعهم، يعني: ويخمس ما صار من ذلك لأهل الخطاب بالجهاد<sup>(٢)</sup>.

**والحال الثانية:** أن يكون الذين يسهم لهم هم المُعْظَم، ويكون من لا يسهم لهم تبعاً، كالجيوش يكون فيها العبيد وغيرهم، فقد مضى الكلام في حكم ذلك، وأنه لا يسهم لهم، على ما ذهب إليه الجمهور: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وغيرهم، والغنيمة لأهل الجيش دونهم<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا -أيضاً- بما روى الزهري، أن رسول الله ﷺ استعان بناسٍ من اليهود في حربه، فأسهم لهم.

قلت: ترجم الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤٣٢/٣ - ط. البجاوي) لصفوان بن أمية، وذكر أنه خَضَرَ وقعة حنين قبل أن يسلم، ثم أسلم.

أما رواية الزهري أن النبي ﷺ استعان بناسٍ من اليهود في حربه، فأسهم لهم؛ فقد رواها سعيد ابن منصور في مسنده (٢٨٤/٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٩٥/١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٣/٩)، قال البيهقي: هذا منقطع.

ودروى قبله بإسناده إلى الحسن بن عمار، عن الحكم، عن يَاقُص، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع، فرضخ لهم، ولم يسهم لهم.

ثم قال: فترد به الحسن بن عمار، وهو موقوف، ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح، وقد روينا قبل هذا كراهية الاستعانة بالمشركون. ١ هـ.

قلت: يشير إلى قول النبي ﷺ للمشرك الذي جاء -وهو على شركه- للقتال مع رسول الله ﷺ فقال له: «ارجع! فلن أستمع بشارك». والحديث صحيح، والله أعلم.

(١) انظر: «الترغيب والترهيب» (١٩٩/٣)، (٢٠١)، «البيان والتحصيل» (١٥/٣).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) انظر: «المتنقى شرح الموطأ» (١٧٩/٣).

وقال ابن حبيب: إن كان أذن الإمام لقوم من أهل الذمة في غزو العدو معه: أسهم بينهم وبين المسلمين<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا لا يصلح؛ من وجهين: أحدهما: إذنه للذمى في الغزو معه، والثاني: الإساهام لهم مع المسلمين، وقد تقدم القول في منع ذلك كله، وقيام الأدلة عليه.

قال أبو الوليد الباجي<sup>(٢)</sup>: أما ما أخذ على وجه السرقة والتلصص، فحكم أهل السهم وغيرهم فيه سواء، يأخذ كل واحد منهم حصته، بخلاف ما أخذ على وجه المنافعة والمغالبة، فذلك لأهل الإساهام دون من شركهم. ومثل هذه التفرقة بين حال الغزو والتلصص مروى عن ابن القاسم<sup>(٣)</sup>، وذلك جنوح إلى أن حكم ما يُسرق ويُتلصص عليه غير حكم الغنائم، وأنه يختص به من أخذه، كما يقوله الشافعية وغيرهم، وكان يلزم على ذلك أن لا يكون فيه خمس، وهو كله عند المالكية يُخمس؛ إن كان أهل السرقة والتلصص الذين حازوه ممن يسهم لهم، لم يختلفوا في ذلك، وفي أنه لا يُخمس إن كانوا من أهل الذمة، والخلاف عندهم إن كانوا عبيداً -كما تقدم-. قال اللخمي في الصبي والمرأة: «يلزم على قول سحنون أنه لا يُخمس ما حصل لهم في ذلك -أيضاً-؛ لأنه رأى التخمس إنما خوطب به من خوطب بالجهاد».

#### فصل: في بيان ما يستحق به الإساهام من العمل

قال الله -تعالى-: ﴿كُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٩]. فكان الأصل في استحقاق الغنيمة، ما به تحاز وتغنم، وهو: القتال، إلا أن القتال يكون من لواحقه

(١) «الترغيب والترهيب» (٢٠٠/٣)، «المتنقى شرح موطأ مالك» (١٧٩/٣).

(٢) في «المتنقى شرح موطأ مالك» (١٧٩/٣).

(٣) انظر: «الترغيب والترهيب» (١٩٩/٣).



وضرواته أعمالاً يتقسمها<sup>(١)</sup> الجيش، كلها ترجع إلى إنجازهم، وإعانتهم، وتدبير أحوالهم، وتفرغهم للإقبال على القتال؛ فمن ذلك الوقوف في الساقة<sup>(٢)</sup> ردةً لهم، ومن ذلك الخروج في الكمين؛ لانتهاز الفرصة، والدفع في موضع الحاجة، ومن ذلك التقدم في السرايا والمسالح<sup>(٣)</sup> أمامهم وخلفهم، ومن ذلك حراستهم في رحالهم وأحوالهم، والنظر فيما يصلحهم من العلوقة وغيرها، مما فيه معاونتهم على ما هم بصده، فكان جميع هؤلاء شركاء في المغنم؛ لأنه بذلك تم أمرهم.

قال القاضي عبدالوهاب<sup>(٤)</sup>: «من شهد القتال فله سهمه، قاتل أو لم يقاتل؛ لأنه قد حضر سبب الغنمية وهو القتال؛ ولأنه ليس كل الجيش يقاتل؛ لأن ذلك خلاف مصلحة الحرب؛ لأنه يحتاج إلى أن يكون بعضهم في الرُكدة، وبعضهم يحفظون السواد، وبعضهم في العلوقة، على حسب ما يحتاج إليه في الحرب.

فلو قلنا: إنهم يقاتلون كلهم لم يستمر؛ لما بيناه، ولو قلنا: إنه لا يستحق إلا من قاتل، لكان كل الجيش يقاتل، فيبطل التدبير. قال: وقيل في قوله -تعالى-: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: كُتِّروا».

قلت: فإذا تقرر ذلك، فمن خرج في الجيش برسم الجهاد، فكان من فريق من ذكرنا للتعاون على الحرب، فلا خلاف أعلمه في أنه يسهم له، إذا كان في نفسه على الصفات التي قلنا، حسبما مضى في بعضها من الخلاف، فإن صدّه عن

(١) كذا في الأصل والمنسوخ، ولعل صوابها: «يتقسمها».

(٢) الساقة، ساقه الجيش: مؤخره. وفي الحديث: «... إن كان في الساقة كان فيها...». وهي جمع سائق، وهم الذين يسوقون جيش الغزاة، ويكونون من ورائه يحفظونه، ومنه: ساقه الحاج. انظر: «لسان العرب» (١٠/١٥١ - ط، دار الفكر).

(٣) المسالح: مواقع المخافة. والمنسجمة: قوم ذو سلاح، أو: قوم في عُدُوّ بموضع وصول قد وتكلموا به بإزاء قُفْر، واحد: سَلَحِي، والجمع: المسالح. انظر: «لسان العرب» (٢/٤٨٧).

(٤) في «المعونة» (١/٦١٢). وانظر: «النفق» (١/٢٤٢)، «الكافي» (١/٤٧٥).

وانظر في تفسير الآية: «تفسير الطبري» (٧/٣٨٠).

فعل شيء مما ذكرنا صاءً، مثل أن يمرض أو يموت<sup>(١)</sup> أو يضلّ في طريقه عن الوصول ويبدع به، وما أشبه ذلك من الأعداء التي لا يكون له فيها اختيار، ففي ذلك خلاف؛ نذكر منه -إن شاء الله- ما تمكّن<sup>(٢)</sup>.

وأما من خرج في الجيش لعمل يخصه؛ من تجارة أو إجارة، وغير ذلك مما لا يكون سبب شخوصه فيه الغزو، لكن طلب كسب، كما كان يفعل في غير سفر الغزو، فلا شيء لواحد من هؤلاء -كما تقدم- إلا أن يحضروا القتال مباشرة مع المقاتلين أو شهوداً فيه، وإن لم يقاتلوا، ففيه من الخلاف: هل يُسهم لهم أو لا؟ ما تقدم ذكره في فصل التجار والأجراء.

فأما اختلافهم فيما خرج غازياً، فاعترضه عن تمام ما نوى من ذلك عارض لا اختيار له فيه، فنذكر -كما قلنا- مما نقل عنهم في ذلك ما فيه غنية، ثم ننبّه على ما يظهر لنا أنه سبب الخلاف، ونشير إلى توجيه كل مذهب، وإلى ما نرى أنه الأرجح -بحول الله تعالى-.

فمن ذلك ما روي عن مالك، والشافعي، والليث بن سعد، والثوري، قالوا: كل من حضر القتال، مريضاً<sup>(٣)</sup> أو صحيحاً، فلم يقاتل؛ فله سهم المقاتل<sup>(٤)</sup>.

وفي «المدونة»<sup>(٥)</sup> عن مالك، فيما خرج غازياً، فلم يزل مريضاً حتى شهدوا القتال، وحازوا الغنمية: أنه له سهمه، وكذلك لو شهد القتال بفارس رخيص<sup>(٦)</sup>،

(١) أئنها ناسخ الأصل: «ويموت» بالعطف.

(٢) كذا في الأصل، وكتب الناسخ في هامش نسخته: «كذا، ولعلها: يمكن».

(٣) كتب الناسخ في هامش نسخته: «كذا، ولعله سقطت من هنا كلمة معطوف عليها» والنسب من الأصل المخطوط، وجّه من «الأوسط» لابن المنذر وكلامه في الهامش الآتي.

(٤) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١/١٦٨)، وفيه: «فأما من حضر القتال مريضاً، أو كان صحيحاً ممن لا يقاتل، أو ممن يقاتل فلم يقاتل، فله سهم المقاتل...».

(٥) «المدونة» (١/٥٢٠ - ط، دار الكتب العلمية).

(٦) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/٢٨٢): «أصل الرخيص: أن يصيب باطن حافر الدابة شيء» -

فله سهمه -يعني: سهم الفرس-.

قال ابن حبيب: بخلاف العظيم والكبير<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: ما كل من حضر يُقاتل، ولا كل فرس يُقاتل عليه. وروى عنه أشهب وابن نافع: أنه لا يسهم له<sup>(٢)</sup>.

وفي «المدونة»<sup>(٣)</sup> عن ابن القاسم فيمن ضل بأرض العدو، فغنموا بعده، فله سهمه. وكذلك روي عن مالك في الذين يغزون في البحر، فيرد الريح<sup>(٤)</sup> بعضهم إلى بلاد الإسلام، أن لهم سهمانهم، وكذلك قال في المراكب إذا وافت أرض الروم ثم انكسرت، أو مرض أهلها، فرجعوا إلى الشام، ثم غنم الذين مضوا، فللآخرين سهمانهم إذا رجعوا خوفاً على أنفسهم<sup>(٥)</sup>.

وكان ابن الماجشون يثبت السهمان لمن مات، أو قُتل، أو أمير، أو ضل، أو قل، أو غاب، بعد أن أوجف ودخل المخافة، وجاوز الأمن. وبه قال عبد الملك ابن حبيب<sup>(٦)</sup>.

**يُرِيدُ بِالْإِيجَافِ:** الفصل عن بلاد المسلمين، والدخول في بلاد العدو وحيث يخاف؛ فهذا كله قول بإثبات سهمان من صدّه أمرٌ غالب، إذا كان خروجه بنية الغزو.

= يوهنه، أو ينزل فيه الماء من الإعياء، وأصل الرهص: شدة العسر. قال: ومنه الحديث: «فرمينا الصيد حتى رهصناه» أي: أوهناه. وانظر: «لسان العرب» (٤٣/٧) ط. دار الفكر.

(١) انظر: «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣) وثمة كلامه فيه: «... هذا لا يسهم له، وكأنه مات قبل الإِدْرَاب، وأما لو أُرْجِفَ عليه صحيحاً ثم أصابه الكسر؛ لكان له سهمه، كما لو مات بعد الإيجاف». وانظر: «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «الأوسط» (١٦٧/١١).

(٢) «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣).

(٣) «المدونة» (٥٢٠/١) ط. دار الكتب العلمية.

(٤) أثبتنا النسخ في نسته: «يفزون في الحر، فيرد الحريم...»، ولعله سبق قلم منه.

(٥) انظر: «المدونة» (٥٢٠/١)، «النوادر والزيادات» (١٦٩/٣).

(٦) انظر: «البيان والتحصيل» (٥٩٦/٢)، «النوادر والزيادات» (١٦٨/٣).

والإيجاف: الوصول إلى أرض العدو، ومفارقة أرض الإسلام.

وفيه قول ثان: أن لا شيء لهم

روى ابن نافع عن مالك في كتاب ابن سحنون فيمن ضل عن الجيش حتى غنموا: أنهم لا سهم لهم<sup>(١)</sup>.

وعن سحنون فيمن ردّه الريح، أو رجع لمرض: أنه لا سهم له<sup>(٢)</sup>.

قال اللخمي: هذا أحسن. قال: ولا أرى أن يستحقّ السهمان إلا بشهود القتال، فمن لم يشهد لمرض أو موت، أو لأنه ضل، أو ردّه الريح، أو غير ذلك، فلا شيء له.

وعن مالك فيمن دخل أرض العدو غازياً، فمات قبل لقاء العدو، ثم غنموا بعد ذلك فلا سهم له، ولو مات بعد القتال، ثم غنموا بعد موته، فله سهمه، قاتل أو لم يُقاتل، إذا كان في حين القتال حيّاً<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي، وأبو ثور: إذا حضر القتال، ومات بعد أن تحاز الغنيمة، فُسِرِبَ له سهمه، يعطاه ورثته من بعده، وإن مات قبل القتال؛ فلا شيء له عندهما<sup>(٤)</sup>. وقال

(١) «النوادر والزيادات» (١٧٠/٣). وفيه: وقال ابن نافع: «له سهمه». وبه قال ابن القاسم.

انظر: «المدونة» (٥٢٠/١)، «عقد الجواهر» (٥٠٦/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣).

(٢) «النوادر» (١٦٩/٣)، وفيه: قال ابن سحنون: «اختلف قول سحنون في الذين ردهم الريح فقال: لا سهم لهم مع الذين غنموا، وهذه الرواية على معنى من يقول بالإِدْرَاب، ثم رجع فقال: لهم سهمه؛ لأنهم مغلوبون كما قال مالك». هـ. كلامه.

والإِدْرَاب: دخول أرض العدو. يقال: أدرب الفوم: إذا دخلوا أرض العدو من بلاد الروم، وكل مدخل إلى الروم: قُرب من دروبها. (انظر: «لسان العرب» مادة: درب). وسيلذكر المصنف معناه قريباً.

(٣) انظر: «المدونة» (٥١٩/١)، «المعونة» (٦١١/١)، «التفريع» (٣٦٠/١)، «الرسالة» (ص ١٩٠)، «التلخيص» (٢٤١-٢٤٢/١)، «الفواكه الدواني» (٤٧٠/١)، «أسهل المدارك» (١٢/٢)، «روضة المستبين» (١٣٣/١)، «الشرح الصغير» (١٧٨/٢)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «النوادر والزيادات» (١٦٧/٣). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٦٥/١١).

(٤) «الأم» (١٥٣/٤)، «مغني المحتاج» (١٠٣/٣)، «إرشاد السالك» (١٣/٢). وانظر:

«الأوسط» (١٦٥/١١)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٨١)، وفيه -أي: «الأوسط»-: «وقد حكى عن =

الأوزاعي: «إن مات أو قُتل بعد ما يُدربُ فاصلاً<sup>(١)</sup> في سبيل الله، أسهم له»<sup>(٢)</sup>.  
قال عبد الملك بن حبيب: «اجتمع أصحاب مالك على أن من مات قبل مشاهدة القتال، فلا حظ له في الغنمة وإن مات بعد الإيجاب؛ إلا ابن الماجشون، فإني سمعته يقول: من مات بعد الإيجاب؛ فحظ له قائم، يورث عنه، ويُقتضى به دينه»<sup>(٣)</sup>.

وَحَدَّث: الإدراي، وهو: أن يفارق أرض الإسلام، ويدخل أرض الشرك، ويؤايل الأمان، ويدخل في المخافة؛ لأنه صار في جملة من اعتد به في الدخول لذلك، وما لعنه بسبب ذلك؛ نيل الفتح الذي كان يُعد.

ومن مذهب ابن الماجشون أنه يقسم له في كل ما غنم الجيش إلى حين قتلهم، وإن لم يحضر شيئاً من ذلك، وكان موته قبل لقاء العدو، إذا مات بعد الإدراي<sup>(٤)</sup>.

= الثوري أنه قال: لا شيء له إن مات قبل القتال. وهو مذهب مالك المذكور آنفاً.  
(١) أي: قاصداً.

(٢) انظر: «الأوسط» (١١/١٦٥)، «سير الأوزاعي»: «باب سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل» (٧/٣٥٧-٣٥٨) مع «الأهم»، «اختلاف الفقهاء» للطبري (٧٧)، «المغني» (١٠/٤٥٠)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤٤٢).

واستدل -رحمه الله- أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل من المسلمين قتل بخير. وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٤٤٢) رقم (١٥٨٩)، وفيه: «وهو قول الليث». وهو مذهب الحنابلة -أيضاً-.

انظر: «المغني» (١٣/٩١-٩٢ ط. دار هجر). ونقل كلام الشافعي، وأبي ثور. ومذهب الحنفية فيمن يموت غازياً في دار الحرب: أن لا شيء له في الغنمة؛ لأن ملك المسلمين -عنده- لا يتم إلا في دار الإسلام.

انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٦٢)، «الرد على سير الأوزاعي» (ص ٢٣)، «مختصر اختلاف العلماء» للخصاصي (٣/٤٤٢).

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (٢/٥٩٦)، «النوادر والزيادات» (٣/١٦٨).

(٤) «النوادر والزيادات» (٣/١٦١).

قال سحنون: إذا شهد أول القتال، أو كانوا قد ناشبوا القتال وهو حي، ثم مات بعد المناشبة؛ فحقه فيه ثابت، وكل قتال ابتدؤوه في حصنٍ ثانٍ، أو مغارٍ أحدثوه بعد موته، فلا حق للميت فيه<sup>(١)</sup>.

قال عبد الملك بن حبيب: وسمعت أصحاب مالك يقولون فيمن أُمير في القتال: فله سهمه فيما غنم قبل القتال وبعده، بمنزلة من مات أو قتل، ومن أُمير قبل القتال فلا سهم له فيما غنم بعده، إلا أن تكون الغنمة في فورة ذلك ويحضرته، ومن أسر بعد القتال فله سهمه فيما غنم قبله وبعده، يُقسم له ولفرسه: أصيب معه، أو عُقر تحته، أو خُلّفه عند أصحابه، ومشاهدة القرية، أو الحصن، أو العسكر بمنزلة القتال، وإن لم يكن قتال.

وقال محمد بن المواز: لو بعث الإمام قوماً من الجيش قبل أن يصل إلى بلد العدو في أمرٍ من مصلحة الجيش، من حشد وإقامة سوق، أو غير ذلك، فاشتغلوا في ذلك حتى غنم الجيش؛ فلهم معهم سهمهم<sup>(٢)</sup>.

وروي ابن وهب، وابن نافع مثل ذلك عن مالك. وفي رواية أخرى عن مالك: لا شيء لهم<sup>(٣)</sup>.

**ومنها الخلاف عندني في جميع ذلك، والذي إليه ترجع المسائل على تبدلها هو: هل يوجد دليل على أن القصد والنية أثر إذا أخذ في الشروع، ثم قطعه عن تمام العمل في ذلك أمرٌ غالب لا اختيار له فيه؟ فهل هناك دليل أنه يستحق بذلك صاحبه ما يستحقه بالعمل، أو لا؟ فمن توجه عنده: أن ذلك يقوم مقام العمل شرعاً وإن لم يكمله، بما ثبت أنه في ذلك يمثل أجبر العامل، قال الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ**

(١) «النوادر والزيادات» (٣/١٧٣).

(٢) «النوادر والزيادات» (٣/١٧١).

(٣) «النوادر والزيادات» (٣/١٧١).

الْمَوْتُ فَقَدْ وَفَّعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

وخرَّج أبو داود<sup>(١)</sup> عن أبي مالك الأشعري: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب فيمن مات غازياً) (رقم ٢٤٩٩) حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا بقة بن الوليد عن ابن ثوبان، عن أبيه، يروى إلى مكحول، إلى عبد الرحمن بن غنم الأشعري، عن أبي مالك الأشعري، به، وتماهه: «أو وقصه: فرسه، أو بعيره، أو لدغته هائجة، أو مات على فراشه، أو بأي حنظل شاء الله» فإنه شهيد، وإن له الجنة.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٣٢٠ رقم ٣٤١٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢/ ٧٨)، وابن أبي عاصم في «كتاب الجهاد» (رقم ٥٤ و ٢٣٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٦/٩)، وفي «الشعب» (رقم ٤٢٤٨) كلهم من طريق بقة بن الوليد، به.

وقال الحاكم على إثر الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن ثوبان لم يمتنع به مسلم، وليس بذلك، وبقة ثقة، وعبد الرحمن بن غنم لم يدركه مكحول فيما أظن».

قلت: وبقة يدرس على شيوخه وشيوخه. فانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٥٤/٢) - (١٥٥)، و«جامع التحصيل» للملائي (ص ١١٩)، و«التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٣٤٥)، «شرح ألفية العراقي» (١/ ١٩٠-١٩١)، «فتح المغت» (١/ ١٨٣) وغيرها.

وابن ثوبان. قال الحافظ في «التقريب» (٣٨٢٠): «صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخوه». فالحديث بهذا الإسناد ضعيف. وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله تعالى-.

ولكن له شاهد من حديث عبدالله بن عتيك.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «السنن» (رقم ٨٩٧)، وفي «المصنف» (٢٩٣/٥-٢٩٤)، والطبراني في «الكبير» (١٩١/٢) رقم ١٧٧٨، وأحمد في «السنن» (٣٦/٤)، وأحمد بن منيع في «مسند» -كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٢١٣ رقم ٥٨٦٣- ط. مكتبة الرشد)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٤/١/٣)، ويعقوب بن سفيان في «تاريخه» (١/ ٢٦١)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٨٠ رقم ١٦١٨)، والحاكم في «المستدرک» (٨٨/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٦/٩)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣/ ١٧٢٨ رقم ٤٣٧٤)، وابن أبي خيثمة، وابن شاهين -كما في «الإصابة» (٤/ ١٦٨)-، وابن أبي عاصم في «كتاب الجهاد» (رقم ٢٣٦)، وفي «الأحاديث والمثنوي» (رقم ٢١٤٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٢٠٣) من طريق عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن عبدالله بن عتيك، عن أبيه، به. مرفوعاً بلفظ: «من خرج مجاهداً في سبيل الله... الحديث.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فابن عبدالله بن عتيك مجهول. ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» =

«من فصل في سبيل الله، فمات، أو قتل؛ فهو شهيد».

فمن سلك هذا المسلك، وبخاصة في باب الإسهام من الغنيمة، فإن ذلك يستحقه من قاتل من الجيش ومن لم يقاتل، والكثير الغناء، ومن لا كبير غناء عنده، والقوي والضعيف على حد سواء، وفهم بذلك من الشرع سقوط المشاحة في هذا الباب؛ رأى أن هذه الأعذار المانعة عن الإتمام بعد وجود العزم والشروع لا تحبط حفظهم من السهمان، ومن لم ير ذلك فحينئذ أن العمل لا يُمَادَلُ بمجرد النية على الإطلاق، وهو وإن جعل الشرع النية حكماً، فقد جعل لوجود العمل مزية وفضلاً؛ كما ثبت في الفرق بين مقدار ما يكتب لمن هم بحسنة فلم يعملها، وما كتب لمن هم بذلك فعَمِلُوا<sup>(١)</sup>؛ ولقوله ﷺ للمهاجرين -وقد اجتهدوا في إدراك ما فاتهم به الانصرار من أجر الصدقة، حين لم يجدوا ما لاً فيتصدقوا كما يتصدقون-: «ذلك

= والتعديل» (٣/ ٣٠١ رقم ٣٠١٢) ولم يَحْكُلْ فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأشار الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٩٥) بأنه لا يُرف، فقال: «عن أبيه، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي وحده».

وفي الإسناد علّة أخرى، وهي عنمة ابن إسحاق، وهو معروف بالتدليس.

وه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٥٧ ق/ب) أو (٦/ ٢٦٤). ولكنه صرح بالتحديث عند أبي نعيم في «المعرفة» فزالت شبهة تدليس.

وللحديث شاهد آخر، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-؛ مرفوعاً بلفظ: «ما تعدون الشهيد فيكم؟» قالوا: يا رسول الله! من قتل في سبيل الله فهو شهيد، قال: «إن شهداء أمشي إذا لقليل»، قالوا: فمن هم يا رسول الله؟ قال: «من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد».

أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الإمارة (٣/ ١٥٢١- ط. عبد الباقي) وغيره.

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب الرقاق (باب من هم بحسنة أو بسيرة) (رقم ٦٤٩١)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب إذا هم العبد بحسنة...) (رقم ١٣١) من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، عن النبي ﷺ، فيما يروي عن ربه -عز وجل- قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، وإن هو هم بها فعملها، كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مئة ضعف كثيرة، ومن هم بسيرة فلم يعملها؛ كتبها الله عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها؛ كتبها الله له سيرة واحدة».

فضل الله يؤتبه من يشاء<sup>(١)</sup>. فكان للعمل مزية وحظ لا يُدرَك بمجرّد النية.

وأيضاً: فإن الله -تعالى- أضاف الغنيمة إلى من غنمها، ومُلِكها لهم بذلك دون من سواهم، فكان الحق في ذلك لمن عمل فغنم، دون من اغترَض فلم يتصف بذلك، فقول -والله تعالى الموفق بمنه-:

#### الخارجون في الجيش على أربعة أحوال:

- رجل نوى الغزو، وعمل في مشاهد الحرب، إما في أضعفها رتبة كملازمة الجيش، وتكثير السواد، وإما فوق ذلك إلى أعلاها رتبة: وهو مباشرة القتال، فهذا لا خلاف ولا إشكال أنه يُسهم له؛ للادلة التي قلّمنا، ويدخل في ذلك المريض إذا حضر القتال، وإن لم يُقاتل.

- ورجل لم ينو الغزو، ولا عمل في شيء من مشاهد، كالناجر والأجير يشغلان بالكسب والاحتراف فقط، فهذا لا خلاف ولا إشكال أنه لا حق له.

- ورجل لم ينو في خروجه غزواً، فلما حضر القتال قاتل، أو شهد من مواطن الحرب المخصوصة، بعمل من أعمال الجهاد على حسب ما فصلنا ما يكون له فيه عمل مع المجاهدين، فالظاهر أن لهذا سهمه، وإن كان في ذلك خلافاً تقدم ذكره في (فصل: الناجر والأجير)؛ لأنه لما حضر القتال فعمل فيه؛

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب المساجد (باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته) (رقم ٥٩٥) من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة: أن قراء المهاجرين أشوا رسول الله ﷺ، فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدراجات العلى والنعيم المقيم، فقال: «وما ذاك؟»، قالوا: يُصلّون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا تصدق، ويُتقون ولا تُتق، فقال رسول الله ﷺ: «أفلا أعلمكم شيئاً تذكرون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدكم؟ ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم؟!!» قالوا: بلى، يا رسول الله! قال: «تسبقون وتكبرون وتحمدون، دبر كل صلاة: ثلاثاً وثلاثين مرة».

قال أبو صالح: فرجع قراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ. فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا، ففعلوا مثله. فقال رسول الله ﷺ: «ذلك فضل الله يؤتبه من يشاء».

حصل منه ساعتئذ النية والعمل، وذلك هو حقيقة الجهاد، ودخل بذلك في جملة من تنسب الغنيمة إليهم، فكان الوجه أن يُسهم له.

- ورجل نوى الغزو فانقطع به قبل مشاهد القتال، فهذا الذي جرى فيه ذكر الخلاف في هذا الفصل، والذي يترجح -إن شاء الله- ألا يكون له في الغنيمة حق إن<sup>(٢)</sup> لم يحضر من مشاهد الحرب شيئاً، ويدخل في ذلك المريض الذي لا يستطيع شيئاً من الحضور والتكثير فما فوق ذلك، فإن شهد هؤلاء شيئاً من ذلك، -وإن قلّ زمانه- فلهم سهمهم، أعني: فيما غنم عن ذلك الموطن، أو كان لذلك الموطن في أسباب اغتنامه أثر؛ وذلك أن الذي أثبت الشرع للنيات من الحظ، وإدراك بعضها رتبة العمل، إنما جاء النص به فيما يرجع إلى ثواب الله -تعالى- وجزيل ما عنده.

وأما أحكام الدنيا وما يستحق فيها بالعمل، فلم يرد الشرع في شيء من ذلك بأن للناوي فيه مثل ما للعامل، بل لعله مما يستحيل<sup>(٣)</sup> التكليف به؛ لأن الإطلاع على النية لا يعلمه إلا الله -عز وجل-.

ولما جعل الله -تعالى- الغنائم لمن غنمها دون من سواهم من المسلمين، وكان هذا لم يغنم، ولم يشارك في شيء من أسباب الاغتنام؛ بطل أن يكون له معهم فيما ملكتهم الله من ذلك شيء، ونبتة على الله الذي وسع كل مخلوق فضلاً، والله أعلم.

وأما من فرق من الفقهاء بين الإدراب وما قبله، فأوجب لمن دخل مع الجيش أرض العدو، وحيث تبدئ الشدة والمخافة أن يُسهم له، وإن صدّه عن التمام أمر غالب، ولم يوجب ذلك لمن اغترَض قبله، فسيبه: أن الإدراب عنده نوع من مشاهد الحرب التي ينتفع الناس فيها بعضهم ببعض في القوة على التقدم، فإنّ الجمع هناك إنما يحملهم على الدخول: الاعتداء بمن معهم، فيكون ذلك

(١) كتب الناسخ في هامش نسخة: «كذا، ولعلها: وإن»، والمثبت هو الصواب.

(٢) في المتنوخة: «يستحيل»!!.

سبب الجرأة على الإقدام، الذي هو سبب الغنيمة، فرأى من ذهب إلى ذلك أن لدخوله معهم خطأ في الإعانة، وتسبباً للمغنم، فهذا وجه من فسرَّق، وعلى هذا المسلك والقانون الذي ذكرناه تدور جملة المسائل المبدّدة -في هذا الفصل- عنهم، وترجع أسباب الخلاف في ذلك عندهم، والله أعلم.

### \* مسألة:

إذا لحق بالجيش مدد، أو أفلت من دار الحرب أسير، فسأصل بهم؟ فلهم ثلاثة أحوال:

**أحدها:** أن يدركوا الوقعة من قبل انقضاء الحرب، فهؤلاء يُسهم لهم؛ لما تقدّم من الأدلة.

**والثاني:** أن يكون بعد انقضاء الحرب وحوز الغنيمة، فلا حقّ لهؤلاء، لما تقدّم -أيضاً- من الأدلة.

**والثالث:** أن يكون بعد انقضاء الحرب، وقبل حوز الغنيمة.

فمن اعتبر انفصال القتال، لم يُسهم لهم، وهو **الأرجح**، ومن اعتبر حضورهم في الغنيمة قبل ملئك الغنائمين، ورأى في مشاهدة حوز الغنيمة ما يوجب الاشتراك، أسهم لهم، وكلا القولين للشافعية<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «روضة الطالبين» (٦/٢٣٧)، «البيان للممراني» (١٢/٢٢٣)، «المجموع» (٢١/٢٤٩).

ومذهب المالكية في ذلك: أنهم إن جاؤوا بعد انقضاء الحرب لم يسهم لهم؛ لأنهم لم يحضروا الحرب، ولم يحصل منهم قتال ولا معاونة عليه، وإن جاؤوا قبل قسم الغنيمة. قال مالك: أرى أن لا يُقسم إلا لمن شهد القتال من الأحرار. وانظر: «الموطأ»، كتاب الجهاد (باب جامع الفل في الغزو)، «المدونة» (١/٣٩١-٣٩٤)، «التفريع» (١/٣٦٠)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (١١/٦١١)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٥٠٥)، «الإشراف» (٤/٤٣٤ - بتحقيقي)، «عيون المجالس» (٢/٦٨٩).

ومذهب المالكية هذا: قوي وراجح -إن شاء الله-.

=

وذهب أبو حنيفة إلى أن كل مدد ونحورهم أدرك الجيش في دار الحرب قبل الخروج، فإن لهم معهم سهمانهم، سواء أدركوا حوز الغنيمة، أو لم يدركوا شيئاً بحال<sup>(١)</sup>.

= وهو مذهب الشافعية في إحدى القولين -كما ذكر المصنف-، ومذهب: أحمد، والليث بن سعد، والأوزاعي، وأبي ثور -رحم الله الجميع-.

وانظر: «المغني» (١٣/١١٤ - ط. هجر)، «المحرر» (٢/١٧٦-١٧٧)، «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٤٩).

وهذا مذهب عمر؛ فقد رُوي عنه أنه قال: «الغنيمة لمن شهد الوقعة».

أخرجه ابن أبي شيبة (٧/٦٨٨)، وعبد الرزاق (٥/٣٠٢-٣٠٣ رقم ٩٦٨٩) في «مصنعيهما»، والطبراني في «الكبير» (٨/٣٢١ رقم ٨٢٠٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣٣٥ و ٩/٥٠)، وإسناده صحيح. قال البيهقي: «إسناده صحيح لا شك فيه»، وصححه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/١٠٢، ١٠٨)، وفتح الباري» (٦/٢٢٤)، وابن كثير في «مستند الفاروق» (٢/٤٧٣).

وروي عن أبي بكر، ذكره عنه الشافعي في «الأم» (٨/٣٤١)، ووصله البيهقي (٩/٥٠) بسند منقطع، كما في «التلخيص الحبير» (٣/٢٠٨).

وقال الشافعي: «وقد روي عن النبي ﷺ شيء يثبت في معنى ما روي عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - لا يحضرني حفظه».

قال البيهقي (٩/٥١) عتيه: «إنما أراد -والله أعلم- حديث أبي هريرة في قصة إبان بن سعيد حين وقع مع أصحابه على النبي ﷺ بخير، بعد أن فتحوا ولم يقسم لهم، وقد مضى ذلك بأسانيد مع مع سائر ما روي في هذا الباب في كتاب القسم».

قلت: انظر في «سنن أبي داود» (٢٧٢٣)، و«سنن البيهقي» (٦/٣٣٣)، وعلقها البخاري (قبل رقم ٤٢٣٨)، ووصلها (٢٨٢٧).

وروي هذا اللفظ بعينه -أي: قول عمر- عن علي قوله، بسند فيه لين، أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤٩٠)، ومن طريقه البيهقي (٩/٥١)، وانظر: «التلخيص الحبير» (٣/١٠٢).

• تنبيه: عزى القرطبي في «تفسيره» (٨/١٦) -وتبعه صاحب كتاب «الفيء والغنيمة» (ص ١٣٧)- هذا الحديث مرفوعاً للبخاري!! وإنما يرب البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب الغنيمة لمن شهد الوقعة) (٦/٢٢٤) مع «الفتح»، وأشار ابن حجر إلى أثر عمر، وعزاه فقط لعبد الرزاق وصححه، وتبريرات البخاري المأخوذة من الأحاديث والآثار تحتاج إلى إفراد بمصنف خاص مع تخرجها، فله دواء، ما أوسع اطلاع، وأدق صنعة! واتبعه للآثار.

(١) لأن الغنيمة عند أبي حنيفة لا يمتلكها الغنائمون ما دامت في دار الحرب، فإذا نُقلت إلى =

## \* مسألة:

ما غنمت السرية الخارجة من جُملة الجيش، فهم والجيش فيه سواء في القسم.

خرَجَ أبو داود<sup>(١)</sup>، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمنون نكافاً بماؤهم، يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يدٌ على من سواهم، يرذُ مشدّهم على مُضعفهم، ومُسرّهم على قاعدتهم». المُشدُّ: من كانت دوابه أشدّاء. والمُضعف: من كانت دوابه ضعافاً. والمُسرّي: الخارج في السريّة.

وخرَجَ أبو داود<sup>(٢)</sup> -أيضاً-، عن ابن عمر قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قَبِل نجد، وانبعث سريةً من الجيش، فكان سُهَمان الجيش اثني عشر بعيراً، اثني

= دار الإسلام فهي لهم، لا يشاركهم فيها غيرهم.

انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «اللباب» (١٢٥/٤)، «فتح القدير» (٤٧٨/٥)، «تحفة الفقهاء» (٥١١-٥١٢/٣)، «بدائع الصنائع» (٤٣٥٣/٩)، «رؤوس المسائل» (ص ٣٦٦-٣٦٧)، و«انظر: «حلية العلماء» (٦٨٤-٦٨٥/٧)، «عيون المجالس» (٦٩٠/٢).

واجتمع أبو حنيفة بخير عمر، أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص: أن أسهم لمن أتاك قبل أن ينفذاً قتلى فارس.

وهذا الخبر: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣٠٣/٥ رقم ٩٦٩٠)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣٣٣/٢ رقم ٢٧٩٥)، من طريق مجالد عن الشعبي، عن عمر، به.

وهذا منقطع، والشعبي لم يلقَ عمر. وانظر: «جامع التحصيل» (ص ٢٠٤)، «الأوسط» (١١/١٤٩). (١) في «سننه» (رقم ٢٧٥١)، وفيه: (المسلمون) بذلك (المؤمنون). وأخرجه ابن ماجه (رقم ٢٦٨٥)، وابن أبي شيبة (٤٣٢/٩ رقم ٨٠١٧)، والبيهقي (٢٩/٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٥١-١٥٢). وقد مضى تخريجهم.

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في نفل السرية تخرج من العسكر) (رقم ٢٧٤١). وأخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لثوائب المسلمين (رقم ٣١٣٤). وفي كتاب المغازي (باب السرية التي قبل نجد) (رقم ٤٢٣٨). ومسلم في كتاب الجهاد والسير (باب الأنفال) (رقم ١٧٤٩).

عشر بعيراً، ونقل أهل السرية بعيراً بعيراً، فكانت سُهَمانهم ثلاثة عشر، ثلاثة عشر. قال ابن عبدالبر<sup>(١)</sup>: «لم يختلف العلماء أن السرية إذا خرجت من العسكر فغنمت: أن أهل العسكر شركاؤهم فيما غنموا».

قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup>: «قول مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأصحاب الرأي: أن ما أصابت السرية دون الجيش، أو أصابه الجيش دون السرية؛ هم كلهم في ذلك شركاء؛ لأن كل فريق رذّة لصاحبه<sup>(٣)</sup>، وقال الحسن البصري غير ذلك؛ قال: إذا خرجت السرية بإذن الأمير، فما أصابوا من شيء خُمسه الإمام، وما بقي فهو لتلك السرية، وإذا خرجوا بغير إذنه خُمسه الإمام، وكان ما بقي بين الجيش كلهم<sup>(٤)</sup>».

## \* مسألة:

ومما يلحق في الحكم بالسريّة والجيش: الجماعة تخرج من الحصن ونحوه إلى عدوٍّ أتاهم أو مرَّ بهم، فيختمون منهم؛ قال اللخمي: إن كانوا لم يقدرُوا على

(١) في «الاستبصار» (١٠٠/١٤) رقم ١٩٥٤٢.

(٢) في «الأوسط» (١١/١٥٢).

(٣) وهو مذهب حماد بن أبي سليمان؛ فقد قال ابن المنذر: «وروينا ذلك عن الضحاك بن مزاحم، وقال حماد بن أبي سليمان: إذا أصابت السرية الغنيمة وخلفهم الجيش؛ ردوا على الجيش؛ لأنهم ردّوهم، إلا أن يقول الإمام: من أخذ شيئاً فهو له».

قلت: خير الضحاك بن مزاحم: أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/١٩١ رقم ٩٣٤٠) من طريق جوير، عنه.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/١٩١ رقم ٩٣٣٨)، وسعيد بن منصور في «سننه» (رقم ٢٦٨٤) كلاهما من طريق هشام، عن الحسن، به.

قلت: وجعل إبراهيم النخعي ذلك راجعاً إلى الإمام فهو بالخيار: «إن شاء خُمسه، وإن شاء نفلهم كلهم».

رواه عنه عبدالرزاق (٥/١٩١ رقم ٩٣٣٩)، وسعيد بن منصور (رقم ٢٦٨٥، ٢٦٨٧)، من طريق منصور (بن المعتمر)، عن إبراهيم، به.

ذلك إلا لمكان جملة المسلمين بالموضع، ولولا ذلك ما قدروا عليهم بانفرادهم، فالغنيمة لجميعهم كالسرية مع الجيش، وإن كان مثلهم لا يحتاجون في أمرهم والإقدام عليهم إلى تقوية من في الحصن، كان ذلك لهم خاصة بعد الخمس.

وروى ابن حبيب مستنداً إلى الأوزاعي، أنه سئل عن العدو ينزلون قرية أو مدينة للمسلمين، فيخرج إليهم بعضهم فيصيبون منهم، فقال: «إذا كان القوم الذين لقوا العدو منهم، لو استغاثوا بأهل القرية أغاثوهم لقربهم منهم، فهم شركاء جميعاً فيما أصابوا بعد الخمس، ونرى أن يُنْشَل الخارجون دون أهل القرية، وإن كانوا بموضع لا يتألمهم غوثهم، فهو للخارجين منهم دونهم».

قال ابن حبيب: وقال لي من لقيت من أصحاب ممالك مثله. قال: ويسهم لخليهم التي معهم في المدينة إذا كانوا قريباً، بحيث يتألمهم غوثهم، وكانوا ارتباطها في سبيل الله، ويقبل في ذلك قول أهلها الذين ارتباطوها<sup>(١)</sup>.

\*\*\*\*\*

(١) انظر: «المدينة» (١/٣٩٠)، «المعونة» (١/٦١٦)، «الفرع» (١/٣٥٨)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٥٠٧).

### فصل: في بيان وجوه القسم وسُهمان الخيل

والنظر من هذا الفصل في ثلاثة أشياء: موضع القسم، وكيفية القسم، ومقادير القسم.

فأما موضع قسم الغنائم، فاختلف: هل يكون في دار الحرب أو الإسلام؟ فذهب مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، والأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وأصحابهم: إلى أن الغنائم يقسمها الإمام على العسكر في دار الحرب إن شاء. قال مالك<sup>(٤)</sup>: وهم أولى برخصها هنالك.

وذهب أبو حنيفة إلى أن لا تُقسم الغنائم في دار الحرب<sup>(٥)</sup>. وقال أبو

(١) انظر: «المدينة» (١/٥٠٣)، «الكافي» (١/٤٧٦)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٥٠٥)، «المتقى» (٣/١٧٦)، «رؤوس المسائل» لابن القصار (٥١)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٣/٥٨٤)، «جامع الأنهار» (ص ٢٥٢)، «الذخيرة» (٣/٤٢٤)، «النوادر والزيادات» (٣/١٩٤، ١٩٥)، «أسهل المدارك» (١١/٢)، «الفتاوى الفقهية» (١٣٠). وهو مذهب الحنابلة. انظر: «المحرر» (٢/١٧٣)، «الإيضاح» (٤/١٦٣)، «المغني» (١٣/١٠٧-ط. هجر).

وقال به أبو ثور. انظر: «الأوسط» (١١/١٩٦)، «عيون المجالس» (٢/٦٨٦)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٣/٤٦٥).

(٢) انظر: «الأم» (٤/١٤٠-١٤١)، «مختصر المزني» (٢٧٠)، «الإقناع» للمساويدي (ص ١٧٨)، «البيان» للممراني (١٢/٢٠٧-٢٠٨)، «المجموع» (٢١/٢٣٤)، «مغني المحتاج» (٣/١٠١). وانظر: «الأوسط» (١١/١٩٦).

(٣) نقله عنه الشافعي في «الأم» (٧/٣٠٢-ط. دار الشعب). وانظر: «اختلاف الفقهاء» (١٢٩) للطبري، «الأوسط» (١١/١٩٦) لابن المنذر، «الرد على سير الأوزاعي» (١٠)، «الاستذكار» (١٤/١٨٢)، «المغني» (١٠/٤٦٦-ط. دار المنار).

(٤) انظر: «المدينة» (١/٥٠٣).

(٥) حكى ذلك عنه: محمد بن الحسن في كتاب «الأصل» (١/٩١).

وانظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٢)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٢/٤٣٤)، «تحفة الفقهاء» (٣/٢٩٨)، «اللباب» (٤/١٢٥)، «رؤوس المسائل» (ص ٣٦٧)، «المبسوط» (١٠/٣٢) =



يوسف: «أحب إليَّ أن لا تقسم الغنائم في دار الحرب، إلا أن لا يجد حملوة، فيقسمها هنالك»<sup>(١)</sup>.

وحجة ما ذهب إليه مالك، والشافعي، ومن قال بقولهما: ما ثبت أن رسول الله ﷺ قسم غنائم حنين بالجرانة<sup>(٢)</sup>، وكانت يومئذ من دار الحرب، كذلك استدل ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(٤)</sup> في الاستدلال هنا: «وذلك للثابت عن النبي ﷺ، أنه قسم يوم خيبر: للفرس سهمين؛ ولصاحبه سهماً». وجعل ابن المنذر حديث قسم غنائم حنين بالجرانة دليلاً على أن للإمام أن يؤخر القسم إن شاء حتى يرجع إلى بلد الإسلام، ولأنه بالخيار في ذلك، على حسب ما يرجوه من المصلحة، ويراه من الاجتهاد، ويتمكن له من التفرغ.

وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة، فلا أعلم ما وجه ما ذهب إليه، إلا أن يريد أنهم ماداموا في دار الحرب، فلم يستقر لهم ملك الغنime بعد؛ لإمكان كره العدو ونحو ذلك، فكان الأمر على مثل حال المدافعة، ولهذا كان من مذهبه أن من لحق الجيش من مدد ونحوهم، بعد انقضاء القتال، وحرز الغنime، وقبل الخروج من دار الحرب؛ فإنه يسهم له مع الجيش، وهم في ذلك شركاء، ما لم يكن

= «بدائع الصنائع» (١/٧)، «إيثار الإنصاف» (٢٣٠-٢٣١)، «الترغيب والترهيب» (١٦٠، ١٧٠).

(١) انظر: «الرد على سير الأوزاعي» للفاضل أبي يوسف (ص ١)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٦٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين) (رقم ٣١٢٨)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب ذكر الخوارج وصفاتهم) (رقم ١٠٦٣)، من حديث جابر -رضي الله عنه- قال: بينما رسول الله ﷺ يقسم غنime بالجرانة، إذ قال له رجل: «أخبرني فقال له: «شقيت إن لم أعلم». وهذا لفظ البخاري.

(٣) في «الاستدكار» (١٤/١٨٢) رقم ١٩٩٢٥، والكلام السابق منه.

(٤) الأوسط (١١/١٩٦).

لحاقهم بهم بعد أن خرجوا من دار الحرب<sup>(١)</sup>، فلا يكون لهم حنث في شيء. وإذا قبل بالقسم في دار الحرب فذلك إنما يكون حيث يأمن الجيش، ولا يمنع منه خوف العدو، ولا عدم فوتر للمقام على القسم إن احتيج فيه إلى إقامة.

### فصل

وأما كيفية القسم: فللمالكية في ذلك ثلاثة أقوال<sup>(٢)</sup>:

قيل: تقسم أعيان الغنائم، ولا تباع، فإن كانت أجناساً مختلفة، قُوم كل شيء منها على حديثه، ثم عدلت بالقيمة.

وقيل: تباع، وتقسم الأثمان.

وقيل<sup>(٣)</sup>: ذلك مصروف إلى نظر الإمام، فما رأى من ذلك أنه أفضل لأهل الجيش؛ فعله.

فوجه قسم الأعيان من غير بيع: أنه كذلك روي في قسم الغنائم في مغازي رسول الله ﷺ، وعلى ذلك جرى فعل الصحابة.

روى مالك عن يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: «كان الناس في الغزو إذا اقتسموا غنائمهم يعدلون البعير بعشرة شياه»<sup>(٤)</sup>.

(١) وعندهم -أي: الحنفية-: إن قسمت الغنime في دار الحرب مضت، حكم الحاكم: لا يُنقض.

انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٢)، «الهداية» (٢/٤٣٤)، «تحفة الفقهاء» (٣/٢٩٨)، «اللباب» (٤/١٢٥).

(٢) «المدونة» (١/٥٠٣).

(٣) قال به مالك. ونقله ابن جزي عن أبي حنيفة. انظر: «المتقى» (٣/١٧٨)، «القوانين الفقهية» (١٤٩).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب جامع الثفل في الغزو) (ص ٢٨٧) رقم ٤٥٥ - ط. دار إحياء التراث العربي.

ونقل مذهب سعيد في قسم الأعيان دون البيع: ابن حزم في «المحل» (٧/٣٤٢).

قال ابن القاسم<sup>(١)</sup>: «ليس على هذا العمل، لكن تُقسم الإبل على حدة، والغنم على حدة بالقيمة، وكذلك سائر العروض، يقسم كل جنس على حدته بالقيمة، ولا يقسم شيء منها بالسهم، ولا يجعل جزء من جنس بجزء من غيره، ذلك مكروه؛ لأنه لا يلدي أين يقع سهمه»، فرأى ذلك من باب الغرر.

وخرج الترمذي<sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن

= وأخرج نحوه البخاري في «صحيحه» في كتاب الشركة (باب قسمة الغنم) (رقم ٢٨٤٤) وفي مواطن أخرى، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الأصاحي (باب جواز الذبح بكل ما أثمر الدم) (١٩٦٨) (٢١) من حديث رافع بن خديج -رضي الله عنه-، وفيه: «... ثم قُسم، فغُذِل عشرة من الغنم بغير...».

واختار أبو الوليد الباجي -من المالكية- في «المنتقى» (١٧٨/٣) هذا القول، وهو قسم الأعيان دون البيع.

(١) انظر: «الزوائد والزيادات» (١٩٤/٣).

(٢) في «جامعه» في أبواب السر (باب في كراهية بيع المغنم حتى تُقسم) (رقم ١٥٦٣) عن هناد، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن جهم بن عبدالله، عن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن زيد، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد الخدري. وقال: حديث غريب.

وهذا إسناد ضعيف جداً لجهالة محمد بن إبراهيم، وهو: الباهلي، ومحمد بن زيد، وهو: العبدى، ولضعف: شهر بن حوشب.

وجهم بن البامي، وهو: ابن عبدالله بن أبي الطفيل؛ ثقة، إلا أن حديثه منكسر فيما روى عن المجهولين، وهذا منها.

وأخرجه عبدالرزاق (١٤٩٢٣)، وابن أبي شيبة -مطولاً ومختصراً- (١٨٩/٣، ١٣١/٦، ١٢/٤٣٦)، وأحمد (٤٢/٣)، وابن ماجه (٢١٩٦)، وأبو يعلى (١٠٩٣)، وابن زنجويه في «الأسوال» (٣/٨٩٨ رقم ١٥٩٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/٤١٥)، والبيهقي في «السنن» (٣٣٨/٥) من طرق عن جهم، به.

قال البيهقي عقبه: «وهذه المناهي وإن كانت في هذا الحديث بإسناد غير قوي، فهي داخلية في بيع الغرر الذي نهى عنه في الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ».

وعزاء ابن وجب في «قواعده» (٣٩٩/١) -بتحقيق- إلى ابن راهويه والبيزار، وضعفه.

والحديث... م يشواهد. ففي الباب عن رويغ بن ثابت، وابن عباس، وروى عنه مرفوعاً =

شراء المغنم حتى تقسم. قال فيه: حديث غريب.

ولا يوجد هذا الحديث من طريق قوي، وفي سنده عند الترمذي شهر بن حوشب.

ووجه من ذهب إلى بيع الغنم، وقسم أثمانها، هو فيما أرى -والله أعلم- فراؤ من تعذر العدل في قسم الأعيان؛ لاختلافها، وما يُتقى من عدم التعادل فيها.

ووجه من ذهب إلى أن ذلك للإمام، يرى فيه الأفضل للجيش: ملاحظته هاتين الطريقتين، فوكل أمر ذلك إلى الإمام، فإن رأى الإمام قسّم الأعيان ممكناً التعادل فيه، وغير متخوف الغرر؛ لإمكان ذلك في الغنمة الحاضرة: قسم الأعيان، وإن خشي ذلك في قسم الأعيان، لاختلافها وتشتت أموال الغنمة، باعها وقسّم الأثمان، وهذا نظرٌ سديد، والله أعلم.

### فصل

وأما مقادير القسم على الفرسان والرّجل، ففي ذلك لأهل العلم قولان:

أما الجمهور، فذهبوا إلى أنه يُقسم للفراس ثلاثة أسهم: سهم له، وسهمان لفرسه، وهو قول مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، وداود، وقاله صاحباً أبي حنيفة: أبو يوسف، ومحمد<sup>(١)</sup>،

= وموقوفاً، وأبي هريرة، ومرسل مكحول وأبي قلاب، وغير ذلك. وقد خرجت ذلك بالتفصيل في تعليقي على «قواعد ابن رجب» (٣٩٩/١-٤٠٤)، وتعليقي على «سنن الدارمي» (رقم ٢٦٣٣).

(١) انظر في مذهب المالكية: «المعونة» (١٦٤/١)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «التلقي» (٢٤٣/١)، «مقد» (٣٦٠)، «الرسالة» (ص ١٩٠)، «المعونة» (١٦٤/١)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «التلقي» (٢٤٣/١)، «مقد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «رؤوس المسائل» لابن القصار (٥٢) -وذكر فيه مذاهب الصحابة والتابعين والأئمة-، «تهذيب المسالك إلى مذهب الإمام مالك» (٥٨٩/٣)، «سهل المدارك» (١٢/٢)، «الإسراف» (٤٣٨/٤) -بتحقيق-، «الذخيرة» (٤٢٤/٣)، «قوانين الأحكام» (٦٩)، «بداية المجتهد» (٣٩٤/١)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥١)، «تفسير القرطبي» (١٥-١٤/٨)، «البيان والتحصيل» (٣٧-٣٨)، =

وروي كذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين<sup>(١)</sup>.

وذهب أبو حنيفة إلى أن الفارس له سهمان: سهم له، وسهم لفارسه<sup>(٢)</sup>،

= «عيون المسائل» (٦٩٩/٢)، «القوانين الفقهية» (١٣١)، «شرح الزرقاني» (١٣١/٣)، «الأموال» (٣٤-٣٣) للدودي، «الاستذكار» (١٤/١٧٠).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» (١٤٤-١٤٥)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٠)، «الحاوي الكبير» (١٤/١٦-١٧ ط. دار الكتب العلمية)، «المجموع» (٢١/٢٣٤)، «حلية العلماء» (٧/٦٧٨)، «الأوسط» (١١/١٥٦).

وفي مذهب الحنابلة: «المنع» لابن النبا (١٧٠/٣)، «المغني» (٨٥-٨٦)، «شرح الزركشي» (٦/٤٨٩، ٤٩٢)، «منهجي الإرادات» (١/٦٤٤)، «الإنصاف» (٤/١٧٣-١٧٤)، «الفسر» (٦/٢٣٢)، «كشف القناع» (٨٨)، «الشرح الكبير» (٥/٥٦٨)، «المبدع» (٣/٣١٧)، «الإنصاف» (٢/٢٧٨).

وانظر في مذهب أبي يوسف، ومحمد: كتب الحنفية المذكورة يُعَدُّ في الهامش يُعَدُّ الأبي. وانظر: «الآثار» (رقم ٧٨٠)، «الخراج» (١/١٦٠- مع «شرح» كلاهما لأبي يوسف).

وانظر لبقية المذاهب: «السير» للزبيري (ص ١٨٥-١٨٧)، «شرح السنة» (١١/١٠١)، «الاستذكار» (١٤/١٧٠)، «أحكام القرآن» للجصاص (٣/٥٨)، «تفسير القرطبي» (٨/١٥)، «المتنقى» للبيهقي (٣/١٩٦)، «المحلى» (٧/٣٣٠)، «فرحة الأمة» (٢٩٦)، «الميزان» (٢/١٧٨) للشعراني، «اختلاف الفقهاء» (٨٠-٨١) للطبري، «عمدة القاري» (١٤/١٥٦)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٨٣)، «تحفة الأحوذ» (٢/٣٧٩)، «نيل الأوطار» (٧/٢٣٨)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٨٣)، «فقه الإمام الليث بن سعد» (٢٧٣)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٥)، «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه» (ص ١٧٤)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٥٠٠).

وقال ابن قدامة: وعليه عامة أهل العلم. (١) حكاها ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤/١٧٢) عن ابن عباس، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، وابن سيرين، والحكم بن عُثَيْبٍ، وعن عمرو بن ميمون. ثم سقى المذكورين عند المصنف، وزاد عليهم: الطبري.

(٢) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «مختصر القندوري» (٤/١٣١- مع «اللباب»، «فتح القدير» (٥/٤٩٣)، «الاختار» (٤/١٢٩)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠١)، «بدائع الصنائع» (٩/٤٣٦٤)، «تبيين الحقائق» (٣/٥٤)، «البحر الرائق» (٥/٨٨)، «المبسوط» (١٠/٤١)، «أحكام القرآن» (٣/٥٨)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٤٣٧ رقم ١٥٨٥)، «مجمع الأنهر» (١/٦٨٠)، «عقود الجواهر المنيقة» (١/٣٣٢-٣٣٥)، «حاشية ابن عابدين» (٤/١٤٦) - وفيه: أن مذهب أبي يوسف، ومحمد، كذهب مالك، والجمهور -.

وروي مثل ذلك عن علي، وأبي موسى<sup>(١)</sup>.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور: ما خرجه مسلم<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قسم للفارس سهمين، وللرجل سهماً.

وخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> بأوضح لفظاً من هذا: قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال:

حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهماً له، وسهمين لفارسه.

وفي البخاري<sup>(٤)</sup>، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين،

(١) وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٢/١٢٠ - ط. قرطبة): «ولم يقل يقول أبي حنيفة هذا أحد إلا ما روي عن علي، وأبي موسى».

وفي «مختصر عيون المجالس» للفاضل عبد الوهاب (٢/٧٠٠) لما ذكر سهمان الفارس والرجل، قال: «فيه قال: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - ولا يخالف لهما من الصحابة. ومن التابعين: عمر بن عبد العزيز، والحسن، وابن سيرين». ثم ذكر أنه مذهب كافة علماء الأمصار، وخلاف أبي حنيفة.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين) (رقم ١٧٦٢). وأخرجه البخاري - أيضاً - في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب سهام الفارس) (رقم ٢٨١٣) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -، ولفظ البخاري: أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، ولصاحبه سهماً، وسيأتي ذكره.

(٣) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في سهمان الخيل) (رقم ٢٧٣٣) - ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤/١٦٩) -، وهو صحيح، أصله في «الصحيحين» كما سيأتي.

وأخرجه الشافعي في «السنن» (٢/١٢٤)، والبيهقي (٦/٣٢٥)، وفي «المعرفة» (٩ رقم ١٣٠٢٠).

وانظر: «صحيح سنن أبي داود» لشيخنا الألباني - رحمه الله -.

(٤) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب سهام الفارس) (رقم ٢٨٦٣).

وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير (باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين) (١٧٦٢) (٥٧). وأخرجه البخاري في كتاب المغازي (باب غزوة خيبر) (رقم ٤٢٢٨) بلفظ: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفارس سهمين وللرجل سهماً. قال: فشره نافع فقال: إذا كان مع الرجل فرسٌ فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم.

ولصاحبه سهماً.

وأما ما ذهب إليه أبو حنيفة فربما استندوا<sup>(١)</sup> إلى أثر جاء في ذلك<sup>(٢)</sup>، وشذروا مذهبه بوجه من النظر، أضربنا عن الخوض فيه؛ لصحة الأدلة في المذهب الأول، وأنها لا تعارض بالرأي<sup>(٣)</sup>.

واختلف أهل العلم بعد ذلك في موضعين: وهما: هل يسهم لأكثر من فرس واحد؟ وهل يستوي حظُّ العراب والهجن؟.

فأما اختلافهم في الفارس يحضر الغزو ومعه عدة أفراس، ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا يسهم منها إلا لفرس واحد، وإليه ذهب: مالك، والشافعي،

(١) كذا في الأصل والنسخ، والأصوب: «استند». أو يقول: وأما ما ذهب إليه الحنفية.

(٢) لعله يقصد حديث مجع بن جارية الأنصاري في قصة خيبر. وفيه: وكان الجيش ألفاً وخمسة مئة، فيهم ثلاث مئة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً. وهذا الحديث ضعيف.

وذكر السهين وهم من بعض الرواة انظر في الكشف عنها: «سنن أبي داود» (٢٧٣٦)، «الاستبصار» (١٧١/١٤)، «السنن الكبرى» (٣٢٧/٦)، «معركة السنن والآثار» (٢٤٧/٩)، «فتح التحقيق» (٣٤٩/٣)، «تنصيب الرأية» (٤١٦-٤١٣/٣)، «نيل الأوطار» (١١٥-١١٦/٨).

وانظر -أيضاً-: «المحلى» (٣٣٠/٧)، «الإجماع» (٦٠ رقم ٢٣٨ - ط. فؤاد)، «مراتب الإجماع» (١١٦)، «فتح الباري» (٥١/٦)، «نوازل الفقهاء» (١٦٩)، «أضواء البيان» (٣٥٤/٢)، «الاجمع» (٣٩٨-٤٠٠)، «الفتح الرباني» (٨٠-٧٨/١٤)، «الغني» (١٠٧-١١٣)، «بذل المجهود» (٣٣٣-٣٣٦)، «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٨٠١/٢).

(٣) ما قرره المصنف: هو الذي دلت عليه السنة الصحيحة، فهكذا قسم النبي ﷺ عام خيبر؛ لأن الفرس يحتاج إلى مؤنة نفسه وسائمه، ومنفعة الفارس به أكثر من منفعة راجلين، قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧٢/٢٨).

وانظر: «الأوسط» (١١٦/١) في رد الشافعي على أبي حنيفة. وقد قاله الشافعي في «سير الأوزاعي» (باب سهم الفارس، والراجل، وتفضيل الخيل). من «الأم» (٣٣٧/٧).

وأبو حنيفة، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وقول ثان: إنه يسهم لفرسين، ولا يسهم لما زاد عليهما؛ قاله: الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، واختاره محمد بن الجهم المالكي، وإليه ذهب ابن وهب<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في مذهب المالكية: «الموطأ» (٤٥٦/١-٤٥٧)، «الفتوح» (٣٦٠/١)، «المعونة» (١١٥/١)، «الكافي» (٢١٤)، «البيان والتحصيل» (٥٧٠/٢)، «قوانين الأحكام» (١٦٩)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥١)، «معد الجواهر الثمينة» (٥٠٧/١)، «الأموال» (ص ٣٤) للداودي، «الذخيرة» (٤٢٥/٣)، «عيون المجالس» (٧٠٣/٢) رقم ٤٥٦، «الإشراف للقاضي عبد الوهاب المالكي» (٤٣٩/٤) - بتحقيقي، «المنتقى للباي» (١٩٦/٣)، «أحكام القرآن» (٨٦٢/٢) لابن العربي. وفي مذهب الشافعية، انظر: «الأم» (١٥٢/٤)، «روضة الطالبين» (٣٨٤/٦)، «المجموع» (٢١/٢٣)، «الأحكام السلطانية» (ص ١٧٩)، «الحاوي الكبير» (١٦٢/١٤) - ط. دار الكتب العلمية.

وفي مذهب الحنفية، انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «الهداية» (٤٣٨/٢)، «فتح القدير» (٤٩٦/٥)، «الاختيار» (١٣٠/٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٤١ رقم ١٥٨٧)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «تبين الحقائق» (٢٥٤/٣)، «البحر الرائق» (٩٦/٥). وهو مذهب: الحسن، ومحمد بن الحسن، وغيرهم.

وانظر في مذهب أهل الظاهر: «المحلى» (٣٣١/٧).

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠٧/١١).

(٢) انظر: «الاستبصار» (١٧٣/١٤)، «المغني» (٨٩/١٣)، «الإصناف» (١٧٤/٤)، «متمم الإرادات» (٦٤٤-٦٤٥/١)، «كشف القناع» (٨٩/٣)، «الشرح الكبير» (٥٦٩/٥)، «العدة» (٦٠٠)، «الإصباح» (٢٧٨/٢).

وهو مذهب: الثوري، والأوزاعي، وزيد بن علي، والصادق، والناصر، والليث، ومكحول، ويحيى الأنصاري، وابن وهب، وغيره من المالكية، أئاد: ابن قدامة، والجصاص، والشوكاني في «النيل» (١١٨-١١٩/٨).

انظر: «اختلاف الفقهاء» (ص ٨٢) للطبري، «الاستبصار» (١٧٣/١٤)، «أحكام الجصاص» (٣/٦٠)، «نقد الإمام الأوزاعي» (٥٠٧/٢)، «نقد سفيان الثوري» (ص ٦٧٦)، «نقد مكحول» (ص ١٨٤)، «مصنف عبدالرزاق» (١٨٤/٥) رقم ٩١٣٤، «السير للقرظي» (ص ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦) - سوفي مذهب الثوري والأوزاعي -، «نيل الأوطار» (٢٢٤/٧).

وهو مذهب أبي يوسف، من الحنفية. انظر: «مختصر اختلاف العلماء للجصاص» (٤٤١/٣) =

وقول ثالث شاذ: أن يسهم لكل فرس مما دخل به سهمان؛ روي ذلك عن سليمان بن موسى<sup>(١)</sup>.

**فأقول:** قسم الغنينة إنما هو على ما ملكه الله - تعالى - الغنمين، وإنما ملكهم ذلك على حدّ السواء، حيث أضافه إلى جملتهم من غير تفصيل، فوجب أن يكون القسم على التسوية؛ إلا حيث خصّص من الدليل الشرعي، وقد ثبت بالسنة والإجماع أن يسهم لفرس واحد<sup>(٢)</sup>، فكان إخراج أكثر من ذلك من جملة

= ونقل القاضي عبدالوهاب في «المعونة» (١/٦١٥)، وفي مختصر «عيون المجالس» (٢/٧٠٤) خلاف أبي بكر - محمد بن أحمد بن الجهم - (ت ٣٢٩هـ) من المالكية.

(١) وصريح يشلّوذ قول سليمان بن موسى: أبو العباس القرطبي في «المفهم» (٣/٥٥٩). وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢/٤٠٥)، «مصنف عبدالرزاق» (٥/١٨٦)، «السير» للقرطبي (ص ١٨٢)، «الاستذكار» (١٤/١٧٣)، «الأوسط» لابن المنذر (١١/١٥٧)، «أصواء البيان» (٢/٤٠٠). (٢) ذكر القاضي عبدالوهاب في «الإشراف» (٤/٤٤٠) - بتحقيقه: أن النبي ﷺ لم يسهم إلا لفرس واحد في حروبه كلها، وكذلك الأكمة بعده.

قلت: ورد في «مغازي الواقدي» (٢/٦٨٨ و ٣/٩٤٩) في خبرين:

أحدهما: (في غزوة خيبر) بسنده عن الحارث بن عبدالله بن كعب، ضمن خبر فيه: «فوما كان أكثر من فرسين لم يسهم له»، ويقال: إنه لم يسهم إلا لفرس واحد، وفيه - أيضاً -: «ولم يسمع أن رسول الله ﷺ ضرب لمن كان معه من الخيل لنفسه إلا لفرس واحد، وهو معروف سهم الفرس». والآخر: (في غزوة حنين) وفيه: «ثم أمر رسول الله ﷺ زيد بن ثابت بإحصاء الناس والفتان، ثم فضعها على الناس، فكانت سهامهم: لكل رجل أربعة من الإبل، أو أربعون شاة، فإن كان فارساً أخذ اثنتي عشرة من الإبل، أو عشرين ومئة شاة، وإن كان معه أكثر من فرس واحد لم يسهم له»، ونقله عنه المقرئ في «إسراع الأسماع» (٤٢٦).

والواقدي متروك، ولنا لم يند العلماء الأثبات بما نقل، ففي «الموطأ» (٢/٤٥٦-٤٥٧): «وسئل مالك عن رجل يحضر بأفراس كثيرة، فهل يقسم لها كلها؟ فقال: لم أسمع بذلك، ولا أرى أن يقسم إلا لفرس واحد، الذي يقاتل عليه».

وقال الشافعي في «الأم» (٤/١٤٥): «إنه ليس هناك خبر يثبت في الإسهام لفرس واحد، أو لأكثر من واحد».

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/١٠٦) عند قول الرافعي: روي أنه ﷺ لم يعط =

الغنينة التي ملكها الله - تعالى - الغنمين: لا يباح، إذ لا دليل عليه، والله أعلم. وأما اختلافهم في البراذين والهجن<sup>(١)</sup>، هل يسهم لها كما يسهم للعرب

= «الزبير إلا لفرس واحد، وقد حضر يوم خيبر بأفراس، قال: «الشافعي من حديث الزبير بسنن منقطع». وانظر: «مسند البيهقي» (٦/٣٢٨ و ٩/٥٢)، «الاستذكار» (١٤/١٧٢-١٧٣).

وقد ورد عن عمر في كتابه لأبي عبيدة: «أن أسهم للفرس سهمين، وللفرسين أربعة أسهم، ولصاحبها سهماً، فذلك خمسة أسهم، وما كان فوق الفرسين فيه جنائب»، وهذا يخالف ما نقله القاضي عبدالوهاب! فأمّا!

ورود من مرسل الأوزاعي: أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل، وكان لا يسهم للرجل فوق فرسين، وإن كان معه عشرة أفراس.

أخرجهما بإسنادين - على الترتيب - سعيد بن منصور في «مسند» (٢٧٧٦، ٢٧٧٤)، وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (٥/١٨٤-١٨٥ رقم ٩٣١٦)، «نصب الرابة» (٣/٤١٩).

وقال القاضي عبدالوهاب - أيضاً -: «ولأن العدول لا يمكن أن يقاتل إلا على فرس واحد، وما زاد على ذلك رفاعة وزيادة عقد، وذلك لا يؤثر في زيادة السهمين، كزيادة السلاح، قياساً على الثالث والرابع». قلت: لم يصح شيء مرفوعاً في المسألة، وفات من صنف في هذا الباب التنبيه عليه، وأمر عمر أعلاماً ما ورد فيها، وبه يؤخذ، وقال به جماعة، وقد مضى ذكره قريباً، وهو القول الثاني الذي ذكره المصنف، والله أعلم.

انظر: «تيل الأوطار» (٨/١١٨-١١٩)، «الفيء والغنينة» (١١٤-١١٦).

وانظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص ٦٠)، «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٣٦).

(١) الخيول إما أن تكون عربية، أو حجنياً، أو مرقفاً، أو برذوناً.

فالعربي: هو ما يكون أبوه عربياً وأمه عربية.

والهجين: أمه عربية وأبوه نبطي.

انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٥٩٩)، «لسان العرب» (٣/٧٧٧)، «المنتقى» (٣/١٩٧)، «مواهب الجليل» (٣/٣٧٢).

والنبط: يباح تحت إبط الفرس ويطنه، وكل دابة.

انظر: «لسان العرب» (٣/٥٦٨)، «القاموس المحيط» (ص ٨٩٠).

والمُرقف: هو الذي أبوه برذون وأمه عربية.

قالت هند بنت النعمان بن بشر:

-وهي عتاق الخيل-، أو لا؟ ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنها كلها في ذلك سواء، وهو قول مالك، والثوري، وأبي حنيفة،  
والشافعي<sup>(١)</sup>، واحتج مالك لذلك، قال: «لأن الله -تبارك وتعالى- قال في كتابه:  
﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [التحليل: ٨]، وقال -تعالى-:  
﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَبَيْنَ رِجَالِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوُّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ﴾  
[الأنفال: ٦٠]»، قال: «فأنا أرى البراذين والهجن من الخيل إذا أجازها الولي»<sup>(٢)</sup>.  
قال بعض الفقهاء: لا ينبغي للإمام أن يُجيز ما لا منفعة فيه منها، ولا يصلح للقتال.

« وما عند إلا مهجرة عربية سبيلة أنفاس تجللهما بنبل  
فبان ولدت مَهْرًا كريمًا قبالحري وإن بك إقرار، فما أنجب الفضل  
والبرفون: أبوه وأمه نبطيان.

انظر: «لسان العرب» (١/١٩٠)، «المتقى» (١٩٧/٣)، «مواعظ الجليل» (٣٧٢/٣).

والفرس من الخيل، هي: الغراب، أو العربي.

انظر: «لسان العرب» (١٠٧/٢).

والمعرب: أبوه عربي وأمه نبطية. وسبأتي التعريف بها عند المصنف.

(١) انظر في مذهب المالكية: المدونة (١/٥١٨ - ط. دار الكتب العلمية)، «التفريع» (١/

٣٦١)، «الكافي» (١/٤٧٥)، «الذخيرة» (٣/٤٢٦)، «معدن الجواهر الثمينة» (١/٥٠٧)، «المعونة» (١/

٦١٥)، «التلخيص» (١/٢٤٣-٢٤٤)، «صيون المجالس» (٢/٧٠١)، «الشرح الصغير» (١٧٩/٢).

وفي مذهب الحنيفة: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف

(ص ٢٠)، «بدائع الصنائع» (٧/١٢٦)، «الهداية» (٢/٤٣٨)، «اللبانية» (٥/٧٢٥-٧٢٦)، «اللباب»

(٤/١٣٢)، «فتح القدير» (٥/٤٩٨)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٤٤٠).

وفي مذهب الشافعية: «الألم» (٤/١٤٥)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٠)، «المهذب» (٢/٣١٣)،

«المجموعة» (١٩/٣٦٠)، «حلية العلماء» (٧/٦٧٩).

وانظر: «الاستذكار» (١٤/١٧٣)، «السيرة» (ص ١٧٩) للقرطبي، «المغني» (١٣/٨٧)، «أحكام

القرآن» للجهصاص (٣/٥٩)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٦).

(٢) انظر: «الموطأ». كتاب الجهاد (باب القسم للخيال في الغزو) (ص ٢٩١ رقم ٤٥٨ - ط.

دار إحياء التراث)، و«المتقى» (١٩٧/٣) للبياني، و«الاستذكار» (١٤/١٧٣).

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل، فلا يدخل إلا شديداً، ولا  
يدخل حطيماً، ولا قحماً ضعيفاً، ولا ضرعاً ولا أعرجاً، فإن غفل، وشهد  
رجلاً على واحد من هذه فقد قيل: لا يسهم له؛ لأنه ليس لها غناء الخيل، ولو قال  
قاتل: يسهم للفرس كما يسهم للرجل ولم يقاتل، كانت شبهة».

قوله: حطيماً، نحو: الكسير. والقحّم: الصغير الضعيف.  
والأعرج: الهزيل. والرّاجح: الذي لا يستطيع النهوض إعياء وضعفاً.

وقول ثانٍ في البراذين والهجن: أنها على النصف من حظ الغراب، روي ذلك  
عن الحسن البصري<sup>(٢)</sup>، وقاله أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

(١) في «الأم» في كتاب قسم الفري والغنية (باب كيف تفرق القسم) (٩/٣٢٠ - ط. دار الوفاء).

(٢) رواه عنه سعيد بن منصور في «سننه» (باب ما جاء في تفضيل الخيل على البراذين) (رقم

٢٧٧) عن هشيم، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٤٠٣) عن حفص بن غياث، كلاهما عن

أشعث بن سوار، عن الحسن.

وأشعث: ضعيف. وهشيم -هو ابن بشير السلمي- كثير التدليس والإرسال الخفي.

وفي «مختصر اختلاف العلماء للجهصاص» (٣/٤٤٠): «وعن الحسن: البراذين بمنزلة الخيل

إذا أدركت ما يدرك الخيل».

وأخرج القرطبي في «السيرة» (رقم ٢٤١) -واللفظ له-، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥/١٨٤)

رقم ٩٣١٥)، عن الثوري: كلاهما عن هشام، عن الحسن قال: الخيل والبراذين سهمتهما سواء، فإذا

غزا الرجل معه بأفراس، قسم لفرسين، فأخذ خمسة أسهم. وهذا الذي حكاه عنه ابن عبد البر في

«الاستذكار» (١٤/١٧٣).

(٣) انظر: «المغني» (١٣/٨٦-٨٧)، «الإيضاح» (٤/١٧٣)، «المغني» لابن البنا (٣/١١٧٠)،

«شرح الزركشي» (٦/٤٨٩-٤٩٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥٤٨)، «الواضح» (٢/٢٦٢)،

(٢٦٣)، «مسائل الإمام أحمد» (١/٢٣٩) -رواية أبي داود، ١٩٦/١- رواية الكوسج، ١١٠-١١١-

رواية ابن هانئ، ٨٢٠/٢-٨٢١- رواية عبد الله)، «رؤوس المسائل الخلافة» (٥/٧٥٠ رقم ١٩٩٣).

وذكر ابن قدامة في «المغني» أربع روايات عن أحمد -هذه أحدها- وهي الأشهر عنه.

واستدلوا بما روى مكحول: «أن النبي ﷺ غُرب العربي، وهجن الهجين، للفرس سهمان،

وللهجين سهم».

»

وقيل: لا يسهم لها أصلاً. وروي عن الأوزاعي قال: لم يكن أحدٌ من علمائنا يسهمون لبرذون<sup>(١)</sup>.

قال مكحول: «أول من أسهم للبراذين خالد بن الوليد يوم دمشق؛ أسهم لها نصف سهمان الخيل؛ لما رأى من جرأتها وقوتها، وكان يعطي البرذون سهماً والقوس سهمين»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن أول من فعل ذلك رجلٌ من همدان يقال له: المُنيذر الوادعي؛ خرج على خيلٍ في طلب العدو، فلحقته الحماق، وتقطعت البراذين، فأسهم للعرب سهمين، وللبراذين سهماً، ثم كتب بذلك إلى عمر فأعجبه ذلك؛ فجسرت سنة للخيل والبراذين<sup>(٣)</sup>.

= أخرجه أبو داود في مسائل أحمد (ص ٢٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣٢٨). وهو مرسل.

وضمّه ابن عدي براو فيه اسمه أحمد بن أبي أحمد. وانظر: «إرواء الغليل» (٥/٦٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٤٠٣). وانظر: «الاستبصار» (١٤/١٧٧)، «مختصر اختلاف العلماء للخصاص» (٣/٤٤٠) وفيه: «وقال الأوزاعي: كان أئمة المسلمين فيما سلف لا يسهمون للبراذين، حتى هاجت الفتنة من بعد قتل الوليد بن يزيد.

قلت: وكان مقتل الوليد بن يزيد (سنة ١٢٦ هـ). انظر: «مشترقات الذهب» (٦/١٦٧)، «مروج الذهب» (٢/١٤٥).

وانظر: «الأم» (٧/٣٠٦)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (٨٣- تحقيق يوسف شخت)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٥٠٨)، «الرد على سير الأوزاعي» (ص ٢٠)، «الأوسط» (١١/١٦٢)، «حلية العلماء» (٧/٦٧٩)، «عمدة القاري» (١٤/١٥٦)، «نبيل الأوطار» (٧/٢٣٨)، «الفي» والفتية» (١١٧-١٢١).

(٢) سكاك ابن عبدالبير في «الاستبصار» (١٤/١٧٤)، وقال على إثره: «هذا حديث منقطع، لم يسمعه مكحول من خالي ولا أدركه». وانظر: «مختصر اختلاف العلماء للخصاص» (٣/٤٤٠-٤٤١)، «الأوسط» (١١/١٦٢)، «الآثار لأبي يوسف» (٧٨٠)، «عيون المجالس» (٢/٧٠٣)، «فقه مكحول» (ص ١٨٥).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٣٢٦ رقم ٢٧٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» =

وقال في ذلك شاعرٌ من همدان:

ومنا الذي قد سُنَّ في الخيل سنةً وكانت سواء قبل ذلك سهامها<sup>(١)</sup>

المُعرب من الخيل: الذي خلصت عربيته، وكلا أبويه عربي، وكذلك العتيق: وهو الرائع الحسن. والبرذون: هو الذي أبراه عجميان. والمقرف: الذي

= (١٢/٤٠٣) - ومن طريقه ابن عبدالبير في «الاستبصار» (١٤/١٧٥)، - وعبدالرزاق في «المصنف» (٥/١٨٣ رقم ٩٣١٣)، وأبو إسحاق الفزاري في «السيرة» (رقم ٢٤٣، ٢٤٤)، - ومن طريقه أبو هلال العسكري في «الأوائل» (ص ٢١٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٦٢)، وأبسن عبدالبير (١٤/١٧٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٥١) من طريق سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنذر، عن أبيه، أو عن ابن الأثير، وعن الأسود بن نيس، عن ابن الأثير، قال: أول من عرب العرب، رجل من بني يقال له: منذر الوادعي، كان عاملاً لعمر -رضي الله عنه- على بعض الشام، فطلب العدو، فلحقته الخيل، وتقطعت البراذين، فأسهم للخيل، وترك البراذين، وكتب إلى عمر -رضي الله عنه- فكتب عمر -رضي الله عنه-: «ينمأ رأيت»، فصارت سنة.

هذا لفظ البيهقي، وعنده أن اسم ابن الأثير: كلثوم.

وليس في رواية ابن المنذر ذكر للأسود بن نيس.

قال المنذر: لا أجعل ما أدرك منها مثل الذي لم يدرك، ففعل الخيل، فكتب في ذلك إلى عمر ابن الخطاب، فقال: «هلبت الوادعي إله، لقد أذكرت به، امضوها على ما قال.

وفي «كتاب الخيل» لابن هرد -كما في «الإصابة» (٣/٥٠٣)-: «لقد أذكرني أمراً كنت أسيته».

وقال البيهقي بعد روايته الحديث: قال الشافعي: والذي نذهب إليه من هذا: التسوية بين

الخيال، والعرب، والبراذين، والمغاريف، ولو كنا نثبت مثل هذا ما خالفناه. وحكم البيهقي في «المعرفة» (٩/٢٤٩)، وابن حجر في «الإصابة» و«الفتح» (٦/٦٧) بانقطاعه!

وكلثوم بن الأثير الوادعي. قال الذهبي في «الميزان» (٣/٤١٢ رقم ٦٩٦٦): قال ابن العديم: مجهول. وفي كتاب «الآثار» (رقم ٧٨٠) لأبي يوسف: أنه قسم للفراس سهمين، ولطراجل سهماً، فبلغ ذلك عمر، فرضي به.

ولأثر شاعده، انظره وتخرجه في «المجالسة» (رقم ٩٣٩) وتعليقي عليه.

وانظر: «أحكام القرآن للخصاص» (٣/٦٠)، «وموسوعة فقه عمر» (ص ٥٢٢)، «الوسائل إلى معرفة الأوائل» (ص ٧٨).

(١) أئمتها الناسخ: «سهامها» والمثبت من الأصل، ومصادر التخرج، وهو الصواب.

أمة عربية وأبوه عجمي. والهمجين: الذي أبوه عربي وأمه عجمية.

ولم يختلف المسلمون أن راكب البغل والحمار كالراكب، لا يسهم لواحد منهم إلا سهم واحد، ولا اعتبار بما ركب، وكذلك اتفقوا أنه لا يسهم لراكب الجمل ثلاثة أسهم، واختلفوا: هل يسهم له سهمان أو سهم واحد؟ ذكره أبو محمد بن حزم، في «مراتب الإجماع»<sup>(١)</sup>، وقال في كتاب «المحلى»<sup>(٢)</sup>: قال أحمد: لراكب البعير سهمان.

(١) «مراتب الإجماع» (ص ١٣٦).

(٢) «المحلى» (٧/ ٣٣٠ رقم ٩٥٠).

ثم قال ابن حزم: «أما قول أحمد فما نعلم له شئ».

وانظر في مذهب الحنابلة: «المفتح» لأبن النجا (١١٧١/٣)، «المغني» (٨٩/١٣) - ٩٠ - ط. دار هجر، «شرح الزركشي» (٩٦/ ٤٩٣)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «الواضح» (٢٦٣/٢)، «المبدع» (٣٦٨/٣)، «الإنصاف» (٤٤/ ١٧٥)، «الفرع» (٦٦/ ٢٢٢)، «كشف القناع» (٨٩/٣)، «رؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٧٥٢ رقم ١٩٩٥).

واحتجوا أنه حيوان يجوز عقد المسابقة عليه، فيجاز أن يسهم له من الغنينة، قالوا: ولا يلزم عليه البغل والحمارة لأنه لا تجوز المسابقة عليه. قاله المكبري في «رؤوس المسائل».

وهذا فيه نظر، ولعل المراد أنه لا تجوز المسابقة على البغل والحمارة بعوض. انظر: «المغني» (٤٠٧/١٣).

ورجّح ابن قدامة عَدَمَ الإسهام للبعير - كالجهور - وهو المشهور من المذهب.

وانظر في مذهب المالكية: «المدونة» (٥١٨/١)، «التفريع» (٣٦١/١)، «العمونة» (١١٦/١)، «التأنيق» (٢٤٤/١)، «عقد الجواهر» (٥٠٧/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «الكافي» (٤٧٥/١)، «جوامع الأهميات» (ص ٢٥١)، «الرسالة» (١٩٠)، «أسهل المدارك» (١٢/٢)، «قوانين الأحكام» (٦٩)، «بداية المجتهد» (٣٩٤/١)، «تفسير القرطبي» (١٤-١٥)، «شرح الزرقاني» (١٣١/٣)، «الأموال» للداودي (٣٣-٣٤).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» كتاب قسم الفتي والغنينة (باب كيف تفرق القسم؟) (٣٢٠/٥) - ٣٢٠ - ط. دار الوفاء، «مختصر الزني» (ص ٢٧٠)، «المجموع» (٢٣٤/٢١)، «الحاوي الكبير» (٤٦٦/٣٠) - ٤٦٦ - ط. دار الفكر، «حلية العلماء» (٦٧٨/٧).

وفي مذهب الحنفية: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٨٥)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «الاختيار» (٤/ ١٢٩)، «فتح القدير» (٤٩٣)، «بدائع الصنائع» (٩/ ٤٣٦٤)، «تبيين الحقائق» (٣/ ٥٤)، «المبسوط» (١٠/ ٤٤١)، «أحكام القرآن» (٣/ ٥٨)، «عقد الجواهر الشيفة» (١/ ٣٣٢-٣٣٥).

### \* مسائل في الإسهام للخيّل:

قال مالك: إذا كان المسلمون في سفن، فلقوا العدو فغنموا، أنه يضرب للخيّل التي معهم في السفن. وهو قول الشافعي، والأوزاعي، وأبي ثور<sup>(١)</sup>.

وقال بعض الفقهاء: القياس أن لا يقسم للخيّل في مثل هذا؛ لأنها لم تستعد للبحر، ولم تبلغ الموضع الذي يصح القتال بها فيه.

ويحتمل أن يكون وجه ترجيح القول الأول: أنها استعجمت في البحر للغزو بها؛ إذا انتهوا إلى موضع يمكنهم النزول، وليس من شرط الإسهام للخيّل أن يكون ثم قتال عليها، لكن إعدادها لذلك، وإحضارها لموضع الحاجة إليها في المغازي هو المعتمد، وكما أنهم في البر لو قاتلوا حصناً لا يتمكن أصحاب الخيل من قتاله، فاقترحه الرجالقة، فهو يقسم لجميعهم، ويكون للفارس سهمه، وسهم فرسه<sup>(٢)</sup>، فأما إن لم تكن في السفن مَعْدَةً للغزو بها إذا نزلوا، وكان غزوهم إنما هو في المراكب لا يتزلون إلى البر، ولا يطيّبون عدو البر، فهم لا يحتاجون إليها بحال، فهذا هنا يصلح أن يقال: لا يسهم لها.

= وهو مذهب: الحسن البصري، ومكحول، وسفيان الثوري.

انظر: «الأوسط» (١٦٢-١٦٣/١)، «الإجماع» (ص ٧٢ رقم ٢٤٠) كلاهما لأبن المنذر، «الإنصاف» لأبن هبيرة (٩/ ١٨٢).

(١) انظر في مذهب المالكية: «المدونة» (٥١٨/١)، «عقد الجواهر الشيفة» (٥٠٨/١)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «النوادر والإزادات» (٣/ ١٨٤)، «تفسير القرطبي» (١٦/٨).

وفي مذهب الشافعية: «الحاوي الكبير» (٤٦٨/١٠) - ط. دار الفكر، «البيان» للعمري (١٢/ ٢١٤)، «السيرة للقرطبي» (ص ١٨٦). وفاتت هذه المسألة من جميع فقه أبي ثور وقفه الأوزاعي، ومثلهما كثير، وأما ذلك في كتابنا كل مسألة ذكرت عنهما، ولم يشر إلى الكتب المفردة في فقههما. وانظر: «الأوسط» لأبن المنذر (١٦٣/١).

(٢) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١٦٣/١١): «وقال الوليد بن مسلم: سألت أبا عمرو -يريد الأوزاعي- عن إسهام الخيل من غنائم الحصون؟ قال: كانت الولاة قبل عمر بن عبدالعزيز -الوليد، وسليمان-: لا يسهمون الخيل من الحصون، ويجعلون الناس كلهم رجالة، حتى ولي عمر ابن عبدالعزيز؛ فأكثر ذلك، وأمر بإسهامها من فتح الحصون، والمدائن».



## \* مسألة:

واختلف أهل العلم في الإسهام للفرس يموت بعد الإدراب وقبل حضور القتال، فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: لا يُسهم لصاحبه سهم الفرس، إلا إذا حضر به القتال، وقاله: أحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وهو قول مالك، وقاله من أصحابه: ابن القاسم<sup>(٢)</sup>. وقال أشهب، وعبد الملك بن الماجشون: بالإدراب يستحق الفرسُ الإسهام وإن مات -يعني: قبل حضور القتال-، وإليه ذهب ابن حبيب؛ قال: ومن حُطِم فرسه، أو كُسِر بعد الإيجاف أسهم له، بمنزلة موت الفرس بعد الإيجاف، وأما إن أوجف عليه وهو حطيم أو كبير لا يقاتل على مثله، فلا يُسهم له، إذا لم يزل كذلك حتى كان الفتح؛ لأن ذلك يُفْلِت، وليس مرضاً يُرجى برؤه، وأما الرهيص: فرهيص يُرجى برؤه، مثل المريض من الرجال، قال: وكذلك قال مالك: يسهم للرهِيص من الخيل، وإن لم يزل رهيصاً، من حين دخل إلى أن خرج، بمنزلة المريض من الرجال، وقاله: ابن الماجشون، وأشهب، وأصبغ<sup>(٣)</sup>.

(١) في «الأم» (١٤٥/٤). وانظر: «المجموع» (٣٥٥/١٩)، «البيان» (٢١٤/١٢)، مغني المحتاج (١٠٤/٣).

وحكى القفال عن الشافعي: أنه يُسهم له إذا نَقَى. قال: والمشهور الأول.

قلت: وهو مشهور مذهب الشافعية الذي ذكره المصنف.

(٢) انظر في مذهب المالكية: «المؤونة» (٥١٩/١) ط. دار الكتب العلمية، «الترغيم» (١/٣٦٠)، «الذخيرة» (٤٢٦/٣)، «عيون المجالس» (٧٠٥/٢)، «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣)، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، وذكر فيه قول ابن القاسم، وابن حبيب، وابن الماجشون، وأشهب، وأصبغ. وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المغني» (٨٤-٨٥/١٣)، «شرح الزركشي» (٤٨٨/٦)، «المقنع» لابن البنا (١١٦٩/٣-١١٧٠)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤٨/٢)، «الواضح» (٢٦١/٢)، «المبدع» (٣٦٩/٣)، «الإيضاح» (١٧٦/٤)، مسائل الإمام أحمد (١١٠/٢) - رواية ابن هانئ، «رؤوس المسائل الخلافية» (٧٥٥/٥).

خلافاً لأبي حنيفة، حيث أسهم للفرس. انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٨٥)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٤١/٣)، «تحفة الفقهاء» (٣٠١/٣).

(٣) «النوادر والزيادات» (١٥٨/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٦٩/٢).

قال اللخمي: وقد روي عن مالك أنه لا يُسهم للمريض من الخيل، قال: وعلى هذا لا يسهم للرهِيص. قال: وهو أحسن أن لا يُسهم للمريض من الخيل. قال: وبه أخذ محمد بن عبد الحكم، وقال: بخلاف الرجل العليل؛ لأن فيه المشورة والرأي<sup>(١)</sup>.

قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup>: وقال إسحاق في رجل جاوز الدُّرب وباع فرسه من راجل أن سهم الفرس لمن اشترى الفرس، وهو قول الأوزاعي.

وقال الأوزاعي في رجل دخل دار الحرب بفرسه، ثم باعه من رجل دخل دار الحرب راجلاً، وقد غنم المسلمون غنائم قبل شرائه وبعده: أنه يسهم للفرس<sup>(٣)</sup> مما غنموا قبل الشراء للبائع، وما غنموا بعد الشراء فسهمه للمشتري، فما اشتبى من ذلك قسم بينهما، وبه قال: أحمد، وإسحاق.

قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: وعلى هذا مذهب الشافعي، إلا فيما اشتباه، فمذهب الشافعي: أن يوقف الذي أشكل من ذلك بينهما حتى يصطلحا.

وقال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>: إذا دخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فرساً فقاتل عليه، وأحرزت الغنيمة، وهو فارس: أنه لا يُضرب له إلا بسهم راجل<sup>(٦)</sup>.

قال سخنون: ومن حضر القتال على فرسٍ فلم يفتح لهم في يومهم، فباعه،

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (٢٢/٢).

(٢) في «الأوسط» (١٦٤/١١).

(٣) كذا في الأصل، وفي مطبع «الأوسط» (١٦٤/١١) لابن المنذر: «سهم الفرس...».

(٤) في «الأوسط» (١٦٤/١١).

(٥) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٨٥)، «الهداية» (٤٣٩/٢)، «اللباب» (١٣٢/٤)، «الرد على سير الأوزاعي» (ص ٢٢، ٢٣)، «تحفة الفقهاء» (٣٠١/٣)، «شرح فتح القدير» (٥٠٠/٥)، «مختصر اختلاف العلماء للجهنم» (٤٤١/٣).

(٦) إلى هنا انتهى الكلام من «الأوسط» لابن المنذر.

فقاتل عليه مبتاعه اليوم الثاني، فلم يكن فتح، فباعه الثاني، فقاتل عليه الثالث يوماً ثالثاً، ففتح لهم: أن سهم الفرس لبائعه الأول؛ لأنه قتالٌ واحد، كما لو مات بعد أول يوم، وقاتل عليه ورثته في اليومين، أو لم يقاتل، أن سهمه لورثته<sup>(١)</sup>.

فقول: إن مرجع الخلاف في الفرس يموت أو يمرض بعد الإدراب به، وقبل حضور القتال عائداً إلى الأصل الذي بُعثنا عليه في سبب اختلافهم في الغازي نفسه يموت بعد الإدراب، أو يمرض، أو يعترضه عائقٌ دون الإتمام، والظاهر هنا أن لا حقٌ لصاحب الفرس في سهمان الخيل، إلا بعد أن يشهد به القتال حيناً صحيحاً، أو مريضاً مرضاً لا يقطع الانتفاع به في بعض مشاهد الحرب، على ما فصلناه قبل هذا، وكما رجحنا هناك في حكم الغازي نفسه يعترض عن الإتمام: أن لا شيء له في الغنيمة، إن لم يحضر من مشاهد الحرب شيئاً.

فأما من باع فرسه بعد الإدراب، وقبل شهود القتال، فقد كان يجب أن لا يخفى على كلٍّ قول: أنه لا حقٌ لبائعه في سهمان الخيل؛ لأنه لم يكن مغلوباً في خروجه عن يده، كما يكون ذلك في موت الفرس، أو مرضه، عند من رأى أن يسهم لصاحبه، إذا كان قد أدرب به، وإنما هذا بمثابة ما لو رجع الغازي مختاراً عن تمام غزوه بعد الإدراب، وقبل القتال، فإنه لا حقٌ له في الغنيمة باتفاق، فإن خالف هنا أحدٌ فأوجب له سهمٌ فارس؛ فليس له على ذلك دليل، ولا نظرٌ يستقيم، بل هو خطأ محض، وهو ظاهر ما ذهب إليه أبو حنيفة، حيث قال فيمن دخل أرض العدو غازياً راجلاً، ثم ابتاع فرساً فقاتل عليه، فغنموا وهو فارس: أنه لا يضرب له إلا بسهم راجل، فراعى حالة دخوله أرض العدو دون ما انتقلت حاله إليه بعد، وكذلك يجيء على مذهبه هذا أن يكون له سهم الفارس إذا دخل بفرسه، ثم باعه قبل شهود القتال، وكل ذلك غير سديد.

أما بائع فرسه قبل شهود القتال به، فقد بُيِّنَ وجه سقوط حظه؛ لأنه لم

(١) انظر: «الذخيرة» (٣/ ٤٢٨).

يحصل منه في الجهاد فعل الفارس، ولا الإعداد له، لاختياره الرجلُ بيع فرسه قبل. قال الله -تعالى-: ﴿وَأَعْلُوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَمْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِمُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهذا لم يحصل منه في ذلك إعداد، ولا للعدو إرهاب، فلم يكن من فوارس الجهاد.

وأما من دخل راجلاً، ثم اشترى فرساً، فقاتل عليه حتى غنموا، فهو داخلٌ تحت أمره -تعالى- بإعداد الخيل وإرهاب العدو بها في الغزو، فقد حصل منه في الجهاد عمل الفارس، في الوقت الذي يحتاج إليه فيه باتفاق، فكان له سهم الفارس بالكتاب والسنة والنظر الصحيح، خلافاً لَنظر أبي حنيفة.

وأما قول سحنون فيمن حضر القتال على فرسٍ يوماً ثم باعه من آخر فقاتل عليه، ثم باعه من ثالث فقاتل عليه يوماً ثالثاً، فكان الفتح؛ أن سهم الفرس للبائع الأول: فغير متوجّه؛ لأن البائع الأول باعه قبل حضور القتال المسبب لإحراز الغنيمة، فلم يكن من فرسان الغنيمة، بخلاف من مات فرسه بعد شهود شيء من مشاهد القتال؛ لأنه مجتهدٌ معذّر، عُولِيَ في أصحاب الخيل بحسب وسعه، ثم هو مغلوب في هلاكه، لم يكن منه نكولٌ ولا إسقاطٌ، لما تصدّى للعمل فيه، والبائع مختارٌ راجع عن عمل الفارس قبل الإتمام، وكذلك يكون الحكم في البائع الثاني، وإنما يستحق سهم الفرس من هو مالكة، والمقاتل عليه إلى حين إحراز الغنيمة، وهذا ظاهرٌ إن لم يكن في شيء من ذلك -القتال الذي حضره بالفارس بائعاً- أثرٌ يُعرف في تسيب الإغتمام، مثل أن يكون ذلك القتال من نحو الترامي والمطاردة، ثم يتجاوزون على غير نكابةٍ تؤثر في العدو وتكسر منه، فأما إن كان لكل مشهود من مشاهد تلك الأيام أثرٌ في ذلك الفتح والإغتمام يُعرف، كما لو كان يُنكى فيها العدو، ويُنهك منه شيءٌ بعد شيء، حتى حصل الاستيلاء بذلك عليه في اليوم الثالث أو بعده؛ فهذا يشبه أن يقال فيه: إن سهم الفرس يقسم بينهم ثلاثتهم؛ لأن كل واحدٍ منهم قاتل عليه بملكٍ صحيح قتالاً مؤثراً في إحراز

الغنيمة، ثبت له بذلك حقُّ، ولما بطل أن يكون للفرس الواحد سُهمان ثلاثة من الخيل؛ قسم بينهم سهمه الذي يجب في ذلك؛ لاشتراكهم في العمل به على حدِّ سواء، من الملك له، والإرهاق به على العدو، والتبيل منه.

ولو قال قائل: إنه لا يكون لواحد من البائعين في ذلك حقُّ، وإنما سهم الفرس على كلِّ حالٍ للمشتري الأخير، الذي كان الفتح والافتناء وهو في يده، معدوداً به في فارس الغنيمة؛ لكان عندي هو الوجه<sup>(١)</sup>؛ لأنه لما بطل أن يُسهم للثلاثة سُهمان الخيل على فرسٍ واحد، كان سهم الفرس لفارسه، المُصنِّف بيلكي وعمله حال الاستيلاء، وحين إصابة الغنيمة إلى الغانمين، واستحقاقهم ملكها على حسب أحوالهم من فارس وراجل؛ لأن من باع فرسه قبل ذلك، فقد رجع عن نيَّة الفارس، واختار الرُّجلة، وأسقطَ حظَّه من حقِّ الخيل. وقياس سحنون هذه المسألة على من حضر القتال فارساً ثم مات: باطل؛ لأن ذلك مغلوبٌ غير مختار، ولا راجع عن نيَّة ما ابتدأ به العمل، وكذلك لو مات الفرس تحته على حسب ما بيَّناه، فأمرهما مختلف، والله أعلم.

#### \* مسألة:

قال سحنون في الفرس المحبَّس سهمه للغازي عليه: وكذلك من أكرى فرساً أو استعاره، فله سهم فارس<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القاسم<sup>(٣)</sup> في فرسٍ أنفَلت من ربه بأرض العدو، فأخذَه آخر فقاتل حتى غنموا، أو: لما شدَّ القوم على دوابهم للقتال؛ عدا على فرسٍ آخر، فقاتل عليه، فغنموا: أن سهم الفرس في ذلك كله لرَّبه.

(١) يتأكد ذلك بما قاله أبو إسحاق الفزاري في «السير» (رقم ٢٥٤) عن سفيان أنه سئل عن رجلٍ ابتاع فرساً، فغزا عليه. فأخذ سهمه، ثم ردَّ الفرس من عيِّبه به؟ قال: السهم له بضمائه.

(٢) انظر: «الذخيرة» (٤٢٨/٣)، «البيان والتحصيل» (٥٦٩/٢).

(٣) المرجعان السابقان.

قال سحنون في المتعدِّي<sup>(١)</sup>: سهم الفرس له، وعليه لرَّبه أجر مثله، إلا أن يأخذه بعد إنشأ القتال، فيكون سهم الفرس لرَّبه، وكلا القولين للشافعية<sup>(٢)</sup> في استحقاق سهم الفرس المصنوب.

قال سحنون: ومن صرع رجلاً من العدو عن فرسه، وركبه وقاتل عليه، فلا سهم للفرس فيما غنموا في قتالهم هذا، ويُسهم له فيما حضر عليه بعد ذلك من السرايا وغيرها<sup>(٣)</sup>.

**فأقول:** قول سحنون في الفرس الحبيس والمكبري والمستعار: أن سهمه للغازي عليه ظاهر؛ لأنه تصرَّف في قتال العدو تصرُّفَ الفارس بوجوه صحيح على وفق الشرع، فوجب له سهمه؛ لعموم القرآن وظاهر السنَّة، وقوله في المتعدِّي: أن سهم الفرس له، وعليه لرَّبه أجر مثله غيرُ سديد، والأرجح ما ذهب إليه ابن القاسم؛ لأن المتعدِّي عمل بالفرس على غير وجه الشرع، فلم يستحق له شيئاً؛ لقوله ﷺ: «ليس لعرق ظالم حقٌّ»<sup>(٤)</sup>. خرَّجه أبو داود والترمذي. وقال فيه: حسن غريب.

(١) المرجعان السابقان.

(٢) انظر: «البيان» للمعراجي (٢١٤/١٢)، «المجموع» (٢٤١/٢١)، «معني المحتاج» (١٠٤/٣).

(٣) «الذخيرة» (٤٢٨/٣).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب الخراج (باب في إحياء الموات) (رقم ٣٠٧٣).

والترمذي في «جامعه» في أبواب الأحكام (باب ما ذكر في إحياء أرض الموات) (رقم ١٣٧٨)، والشافعي في «الكبرى» (رقم ٤٠٥/٣)، وأبو يعلى في «المسنند» (رقم ٩٥٧) من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي ﷺ قال: «من أحمأ أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حقٌّ».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب. وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسلاً».

قلت: أخرجه مرسلاً من حديث عروة بن الزبير: مالك في «الموطأ» (٢٨٩٣)، والشافعي في «الكبرى» (رقم ٥٧٦٢)، والدارقطني (٣٦/٣)، والبخاري (٢١٦٧ و ٢١٨٩)، وأبو عبيد في «الأموال» (٧٠٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٢/١). وهي رواية الأكثرين الذين خالفوا أيوباً في وصله.

قال الدارقطني في «المعلل» (٤١٤/٤) - ٤١٥: «نفرد به عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن -

قال أبو الوليد الطيالسي: العرق الظالم: الغاصب. ذكره الترمذي<sup>(١)</sup>.

وإذا لم يجب ذلك له، فيحتمل أن يقال: لا يسهم لذلك الفرس؛ لأن المقاتل عليه لا يستحقه، ومالكه لم يشهد القتال عليه، بناءً على أحد القولين: أن لا يسهم للفرس حتى يشهد به القتال، ويحتمل أن يقال: يسهم له؛ لأن القتال عليه قد وُجد، فوجب الإسهام، ويطل أن يكون في ذلك حقٌ للمتعدّي، فاستحقّه مالكه الذي أدخله وأعدّه لذلك، ومثلّك منافعه المتعدّي فيها، كما ذهب إليه ابن القاسم.

وأما ما ذهب إليه سحنون فيمن صرع رجلاً من العدو عن فرسه، ثم قاتل عليه: أنه لا يسهم للفرس فيما غنموا في ذلك القتال، فينظر إلى تفصيل، فإن قيل: إن السلب لا يختص به القاتل كما يقوله مالكٌ وجميع أصحابه، فيتوجّه أن يكون الجواب فيه كذلك؛ لأنه قاتل على فرسٍ لجماعة الجيش؛ فلم يستحق له حقاً دونهم، ويلزم على هذا أن لا يفرق فيه بين قتالهم ذلك وما بعده. وإن قيل: إن السلب للقاتل، مُلكاً يختص به - كما يقول الشافعي وغيره - فهو يقتله فارسه استحقّ الفرس، فإذا قاتل عليه وقد ملكه، وكان القتال على أوله، لم يظهر للفتنح أثر، ولا لإحراز<sup>(٢)</sup> الغنمية سبب؛ فالقول بالإسهام له مُتوجّه، والله أعلم، وبه التوفيق.

= هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد. واختلف فيه على هشام؛ فرواه الثوري عن هشام، عن أبيه، قال: حدثني من لا أهم عن النبي ﷺ. وقابله: جري بن عبد الحميد. وقال يحيى بن سعيد، ومالك بن أنس، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن سعيد الأموي: عن هشام، عن أبيه، رسالة، أهداه - رحمه الله - والطريق الموصولة رجالها ثقات، فهي صحيحة. انظر: «فتح الباري» (١٩/٥)، «نصب الراية» (١٧٠/٤)، «إرواء الغليل» (٣٥٣/٥)، «صحيح سنن أبي داود» (٣٠٧٣).

وللحديث شواهد من حديث عائشة، وسمرة بن جندب، وجابر، وعباد بن الصامت، وغيرهم. انظر: «الإرواء» (رقم ١٥٢٠، ١٥٥١)، و«نصب الراية» (١٧٠/٤).

(١) بعد الحديث رقم (١٣٧٩). قال: حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، قال: سألت أبا الوليد الطيالسي عن قوله: «وليس لعرق ظالم حق»، فقال: العرق الظالم: الغاصب الذي يأخذ ما ليس له. قلت: هو الرجل الذي يخرس في أرض غيره؟ قال: هو ذلك.

(٢) أيها الناسخ في نسخته: «ولا إحراز»، وهو سبق قلم منه.

مسائل من أحكام الغنائم تفتقر فيها أحوال الاستيلاء

### \* مسألة:

اختلفوا في الحربيّ يسلم في دار الحرب وله بها مالٌ، ثم يظهر المسلمون على تلك الدار؛ فقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: يترك له ما كان في يديه من ماله، ووريقه، ومناعه، وولده صغار، وأما ما كان من أرض، أو دار؛ فهو فيء، وأمراته فيء؛ إذا كانت كافرة، وإن كانت حُرّلى فما في يدها كذلك فيء.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: إن جميع ماله من دار، وأرض، وغير ذلك، فهو كله له، ولا يجوز أن يكون مال مسلم مغنوماً بحال، وولده الصغار عنده أحرار مسلمون، لأنهم تبع له، فأما زوجته وولده الكبار، فحكمهم حكم أنفسهم، يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسبياء، وإن سببت امرأته حاملًا منه<sup>(٣)</sup>، فليس يجري على أهل الحرب من القتل والسبياء، وإن سببت امرأته حاملًا منه<sup>(٣)</sup>، فليس

(١) انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٥٩، ٢٦٠)، «مختصر الطحاري» (٢٨٩-٢٩٠) وذكر عن أبي يوسف - وليس بالشهور عنه - أنه يكون مُحرراً لها بإسلامه كسائر أمواله سواها، ثم قال الطحاري: وبه تأخذ.

وانظر: «الهداية» (٤٤٨/٢)، «اللباب» (١٢٢/٤)، «فتح القدير» (٤٨٨/٥) وذكر - أيضاً - قول أبي يوسف - السابق -، «ملئى الأبحر» (٣٦١/١)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٥٢/٣) رقم (١٦٠٥).

(٢) في «الأم» في كتاب سير الواقدي (باب الحربي يدخل بلمان، وله مال في دار الحرب) (٤/٢٩٦ - ط. دار الفكر)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٣/١١)، وانظر: «دروسة الطالين» (١٠/٢٥٢)، «المهذب» (٢٧٢/٥)، «مختصر المزي» (٢٧٣)، «الحاوي الكبير» (٢٥٤/١٨)، «الأحكام السلطانية» (١٣٤-١٣٥) للماوردي، «حلية العلماء» (٦٦٢/٧).

وهو قول الأوزاعي. نقله عنه الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٤٨) - تحقيق يوسف شخت. وانظر: «فقه الإمام الأوزاعي» (٤١٧/٢). واستند الأوزاعي أن النبي ﷺ بعدما فتح مكة عتق ترك لمن معه من المسلمين أهلهم، وعيالهم، ومالهم، ولم يقبض منها شيئاً. بينما خالفه الشافعي في بيان حنك: وهو أن إني سبيّة القرطبان أسلموا، ورسول الله ﷺ محاصر بني قريظة، فأحرز لهما إسلامهما: أنفسهما، وأمرالهما: دوراً، وعقاراً وغيره.

وانظر: «الأوسط» (٢٧٢/١١).

(٣) في منسوخ الأصل: «امرأة حامل»، وما أئتمناه من المطبوع «الأم»، وهو الألق بالبيان.

إلى إزقاق ذي بطنها سبيل، من قبل أنه إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه، ولا يجوز السب على مسلم، وعلى ذلك أهل الظاهر<sup>(١)</sup>.

فأما الحرابي المستامن يسلم في دار الإسلام، وله في دار الحرب مال وعقار، فيغتمه المسلمون بعد إسلامه، فقال مالك، والليث، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: كل ذلك فيء، وكذلك أولاده الذين يدار الحرب: صغاراً كانوا أو كباراً، وكذلك امرأته وما في بطنها، إن كانت حاملاً.

ولم يفرق مالك بين إسلامه في دار الكفر ودار الإسلام، وفرق أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعي: كل ذلك سواء، لا سبيل عليه في شيء من ماله، ولا صيغار ولده، كما قال يمين أسلم في دار الحرب، ولم يفرق، والحجة له في ذلك كالحجة في الأول، وهو الأرجح، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المحلى» ٣٠٩/٧-٣١٠.

(٢) في مذهب أبي حنيفة، في التفريق بين أموال الحرابي إذا أسلم، وكانت في دار الحرب، أو في دار الإسلام؛ انظر: «الهداية» ٤٤٨/٢، «فتح القدير» ٤٨٨/٥، «اللياب» ١٢٢/٤، «مختصر اختلاف العلماء» ٤٥٢/٣، «البيان» ٧١٤/٥، «ملئى الأبحر» ٣٦١/١.

ومذهب مالك عدم التفريق، وأن كل أمواله وأولاده في. انظر: «المدونة» ٥٠٨/١ - ط. دار الكتب العلمية، «التفريع» ٣٥٩/١، «الإشراف» للفاضل عبد الوهاب البغدادي ٤٢٧/٤ - بتحقيق، «عقد الجواهر الثمينة» ٤٧٦/١، «جامع الأمهات» (ص ٢٥٤)، «الذخيرة» ٣٢٩/٣، «الكافي» ٤٨١/١، «السواد والزوائد» ٢٨٢/٣، «عيون المجالس» ٧٢٥-٧٢٧.

وهذا مذهب الحنابلة. انظر: «المغني» ١١٥/١٣، «المقتضب» ٤٩١/١ - ط. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، «رؤوس المسائل الخلافية» ٧١٩/٥-٧٢٠.

(٣) وقد رد ابن حزم بغلظة شديدة على أبي حنيفة. انظر: «المحلى» ٣١٠-٣١١.

(٤) ما قرره المصنف صحيح ووجيه، والله أعلم. وانظر: «البيان» ٧١٤/٥، «سير الأوزاعي» ٣٦١/٧ - مع «الأم»، «المحلى» ٣٠٩/٧، «نوار الفقهاء» ١٧٢، «فتح الرباعي» ١١٣/١٤، «نصب الرابطة» ٤١١/٣، «فتح الباري» ٣٣-٣٢/٨، «الأوسط» ٢٧٢-٢٧٣، ٢٧٦.

### \* مسألة:

اختلفوا في الحرابي المستامن يخلف ودائع ويدون في دار الإسلام، ويلحق بدار الحرب، فيغزوها المسلمون، فيقتل فيمن أصيب، فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: ذنبه وودائع، وما كان له من مال: مغنوم عنه.

وقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup>: يوضع ماله كله في بيت مال المسلمين.

وقال أصحاب الرأي<sup>(٣)</sup>: ما أودع كان فيئاً للمسلمين، وأما الديون فتبطل عن الذي هي عليه، ولا تكون فيئاً، وكذلك ما كان عليه من دين لمسلم، قد بطل ما عليه من الدين إذا قُتل أو أُسير.

قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: إذا مات المستامن في أرض الإسلام، وخلف مالا قدم به، أو أصابه في دار الإسلام، وخلف ورثة في دار الحرب، فإن كل من أحفظ عنه يقول: إن ماله يُرد إلى ورثته، غير الأوزاعي؛ فإن الأخبار جاءت عنه في ذلك مختلفة.

(١) «الأم» ٢٩٦/٤، ولم يفرق - رحمه الله - بين الدين والوديعة.

وهنا قول آخر للشافعي، وهو أن الوديعة تصير فيئاً. وهذا الذي رجحه المزني في «مختصر» (ص ٢٧٣). وانظر: «دروسة الطالبين» ٢٩٠/١٠، «الحاوي الكبير» ٢٢٠/١٤.

وقال: «وإذا قدم الحرابي دار الإسلام بأمان فمات، فالأمان لنفسه وماله، ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء»، وعلى الحاكم أن يردّه إلى ورثته حيث كانوا...

وهو مذهب المالكية. انظر: «المدونة» ٥١٢/١، «الكافي» ٤٨١/١-٤٨٢، «السواد والزوائد» ١٤٥/٣، «عيون المجالس» ٧١٢/٢ رقم ٤٦٤.

وكذلك هو مذهب الحنابلة. انظر: «المقتضب» ٥١٩/١، «المغني» ٨٠-٨١/١٣، «رؤوس المسائل الخلافية» ٧٢٢-٧٢٣.

(٢) انظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (٥١)، «فقه الإمام الأوزاعي» ٤١٨/٢.

(٣) انظر: «الجامع الصغير» (ص ٢٥٨)، «الهداية» ٤٤٧/٢، «البيان» ٧٨١/٥، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٩٠)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص ٤٥١/٣، «ملئى الأبحر» ٣٦٨/١.

(٤) في «الأوسط» ٢٧٣/١١ نحوه.

فأقول: المستأمن يموت ويخلف ماله في أرض الإسلام، له ثلاثة أحوال:

- فإن مات من غير أن يصيبه جيش المسلمين في دار الحرب، فسواء كان موته في دار الإسلام، أو دار الحرب - إن لم يكن توجهه إليها نقضاً - حُكْمُ ماله حُكْمُ الأمان، فهو يُرَدُّ إلى ورثته من أهل دينه، قال الله - تعالى -: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

- وإن كان أصابه جيش المسلمين لما رجع إلى دار الحرب، فكانت إصابتهم إياه في حَوْمَةِ القتال قبل أن يأسروه، فهذا يُطْلَقُ أن يكون لماله حُكْمُ الأمان بعد أن قُتِلَ في حضوره مع أهل الحرب قتالَ المسلمين، فهو يحتل أن يقال: ماله غنيمَةٌ للجيش كسائر ما ظهروا عليه؛ لأنه بغزوهم وإيجافهم انتقل من الأمانة إلى المَغْنَمِ، ويحتمل أن يقال: هو في بيت المال، لا يختص به الجيش، كما قال الأوزاعي.

وقاله ابن حبيب - عزاه إلى ابن القاسم من أصحاب مالك -؛ لأنه مال كافر استحققه المسلمون بعد استقراره بدار الإسلام من غير إيجاف<sup>(١)</sup>.

وقد قيل: يُرَدُّ المال إلى ورثته، بمنزلة ما لو مات عَقَوًّا بأرضه، وهو قول ابن القاسم المشهور عنه، قال: لأنه ائتمن عليه، ثم لم يملك المسلمون رقبته مالكة بعد ذلك.

- وأما إن كان المسلمون أسروه فيمن أمير، ثم قتل بَعْدَ، فالأظهر أن ماله مغنومٌ للجيش؛ لأنه بعد الإسار له حكم الرُقَى لذلك الجيش، فماله قد ملكوه بذلك على حسب اشتراكهم، فهو يخمس، ثم يقسم على الغانمين، والله أعلم. وهو قول ابن القاسم، وقاله عبد الملك بن حبيب، وحكاه عن ابن الماجشون، وأصيح<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الترادد والزيادات» (١٤٥/٣)، «البيان والتحصيل» (٢٨/٣)، «الذخيرة» (٤٤٦/٣) - ٤٤٧.

(٢) «الترادد والزيادات» (١٤٥/٣).

وكذلك لو استُخِي بعد الإسار، فَبِعَ أو قُبِمَ، فماله غنيمَةٌ لذلك الجيش؛ لأنهم ملكوا رقبته مالكة<sup>(١)</sup>، وليس لمشتريه حق في ماله، كالمسئنة فيمن باع عبداً وله مال. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: ماله فيء لجماعة المسلمين.

#### \* مسألة:

إذا لحق عبدُ الحرِّي بدار الإسلام؛ فأسلم، أو جاء مسلماً: كان حُرّاً، لا حقٌ لسيده فيه، وكذلك لو أسلم سيده بعد: لم يكن له إليه سبيل؛ لأنه بإسلامه ولحقه بدار الإسلام سقط ملكه عنه؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَأَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> [النساء: ١٤١].

وخرَّج أبو داود<sup>(٤)</sup> عن علي بن أبي طالب قال: خرج

(١) «البيان والتحصيل» (٢٧/٣) - (٢٨).

(٢) «الأم» (٢٩٦/٤)، «دروحة الطالبين» (٢٩٠/١٠).

(٣) «المدينة» (٥١٠/١) - ٥١١ - ط. دار الكتب العلمية.

وهو مذهب الحنفية والشافعية. وقال به: الأوزاعي، وسفيان الثوري، والليث بن سعد. وانظر: «الأوسط» (٢٤٧/١١).

(٤) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في عبد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون) (رقم ٢٧٠٠) عن عبد العزيز بن يحيى، حدثني محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن أبان ابن صالح، عن منصور بن المعتمر، عن ربيع بن حراش، عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

وأخرجه الحاكم (١٢٥/٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٤٧-٢٤٦/١١) عن طريق عبد العزيز، به.

وأخرجه ابن الجارود في «المتقى» (ص ٣٦٧) عن طريق محمد بن سلمة، به.

وأخرجه الترمذي (رقم ٣٧١٥) - أنس منه - وأحمد (١/١٥٥)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» - كما في «إتحاف المهرة» (٣٧٦-٣٧٧) - عن طريق شريك، عن منصور، به.

وفي بعض ألفاظه حديث: «لا تكذبوا علي، فإنه من يكذب علي يبيع النار».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث ربيع عن علي»، قال: «وسمعت الجارود يقول: سمعت وكيعاً يقول: لم يكذب ربيع بن حراش في الإسلام كذبة».

عُبدان<sup>(١)</sup> إلى رسول الله ﷺ - يعني: يردم الحديبية قبل الصلح -، فكتب إليه مواليتهم، فقالوا: يا محمد، والله ما خرجوا إليك رغبةً في دينك، وإنما خرجوا هربوا<sup>(٢)</sup> من الرق، فقال ناسٌ: صدقوا يا رسول الله، ردّهم إليهم، فغضب رسول الله ﷺ، وقال: «ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا»، وأبى أن يؤدّهم، وقال: «هم عتقاء الله».

واختلف أصحاب مذهب مالك فيه إذا أسلم، وبقي في دار الحرب حتى أسلم سيده، أو قدم به مستأنفاً وإن لم يسلم، أو دخل جيش المسلمين فغنموا فيما أصابوا من المشركين، فقيل: إنه في ذلك كله على حكم الرق، وهو لسيده في إسلامه واستثنائه، وللجيش في اغتنامه، وإليه ذهب ابن حبيب<sup>(٣)</sup>.

**وقيل:** هو حرٌ من إسلامه في يد الكافر الحربي، وإسلامه في دار الحرب

= قال: «وأخبرني محمد بن إسماعيل عن عبدالله بن أبي الأسود قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: منصور بن المختار أثبت أهل الكوفة».

وشريك: سيء الحفظ، ومن بعده في الإسناد رجال الشيخين.

ولكن تابعه إبان بن صالح - كما عند أبي داود - وهو: ثقة.

وربما: تابعي مخضرم، وهو ثقة عابد.

وعلى أي؟ فالحديث صحيح. انظر: «صحيح أبي داود لشيخنا الألباني - رحمه الله تعالى -».

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١١٨/٣) رقم ٩٠٥ من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن منصور، به.

ويحيى بن سلمة: متروك، وكان شيعياً. كما في «التقريب».

وقال البزار: «ولا نعلمه يروي عن علي إلا من حديث ربي - رضي الله عنه -».

وانظر: «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٠٤/١-٢٠٥).

(١) عبدان: بضم العين أو كسرهما، جمع عبد، أي: الإنسان المملوك. انظر: «القاموس المحيط» (٣٢٢/١).

(٢) كذا في الأصل: (هربوا). وكتب أبو خزيمة في هامش نسخته: لعلها (هَرَبًا).

قلت: وهو الصواب، كما في مصادر التخریج.

(٣) انظر: «النوادر والزيادات» (٢٨٣/٣).

يزيل ملك سيده عنه، خرج أو أقام، ويكون حكمه في يد الحربي بعد إسلامه حكم الأسير، فإن اشتراه أحدٌ منه بعد إسلامه كان كالحُر يُبَدَى، وهو قول أشهب، إلا أنه يزعم أن سيده إذا أسلم بعد ذلك وهو في يديه، كان له ملكاً، وهو ناقص<sup>(١)</sup>. وفرّق ابن القاسم فقال<sup>(٢)</sup>: إن بقي حتى أسلم عليه سيده، أو قدم به مستأنفاً، فملكه باقٍ عليه، وإن غنمه عليه المسلمون: سقط ملكه، وكان حراً، لا حقٌ لذلك الجيش فيه، كما لو أسلم ثم لجئ بدار الإسلام.

**والأرجح القول بحريته بإسلامه<sup>(٣)</sup> مطلقاً؛ لأن الإسلام الذي رفع عنه ملك الحربي إذا خرج إلى دار الإسلام، هو الذي يرفع ملكه على كل حال، «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١]، ولذلك قال النبي ﷺ فيهم: «هم عتقاء الله»، وذلك بالإسلام، لا بالخروج، وهو قول أبي محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>.**

#### \* مسألة:

إذا أسلم عبد الحربي، ثم فرّ إلى أرض الإسلام بمال، فعند المالكية: يكون المال له ولا يُخمس، سواءً كان في يديه من تجارةٍ لسيده، أو كان من خراج العبد، أو كان سرقةً، لا خمس في ذلك؛ لأنه مما لم يُوجف عليه، وإن كان في يديه أمانة، فقد استحبّ له أن يردّه إلى سيده من غير أن يعرض له فيه إن أمسكه، وكذلك إن فرّ إلى أرض الإسلام وهو كافر، ثم أسلم، فإن بقي على كفره وأراد المقام، وتضرب عليه الجزية، كان له ذلك، ولم يردّ إلى سيده، وإن أسلم بعد الجزية كان حُرّاً، وسقطت عنه الجزية، ذكره كله للخصمي ذكرًا مطلقاً، ولم

(١) انظر: «النوادر والزيادات» (٢٨٤/٣)، ولم أجد في كتب المالكية - خاصة التي تكثر النقل عن أشهب - زعمه في أن سيده إذا أسلم بعد ذلك كان ملكاً له ملكاً ناقصاً.

(٢) انظر: «المدينة» (٥١١/١) ط. دار الكتب العلمية، «النوادر والزيادات» (٢٨٣/٣).

ومال إليه صاحب «النوادر».

(٣) كذا في الأصل!

(٤) انظر: «المحلى» (٣١٨/٧) المسألة رقم ٩٤٣.

يتعرض إلى ذكر خلافهم عنهم في ذلك<sup>(١)</sup>. قال أبو الوليد بن رشد<sup>(٢)</sup>: إذا تقدم خروج العبد قبل سيده فهو حر بنفس خروجه، مسلماً كان أو كافراً؛ على مذهب مالك، وجميع أصحابه، وقال أشهب: لا سبيل لسيده عليه إن قدم بعد ذلك، فأسلم<sup>(٣)</sup> أو لم يسلم، سواء أسلم العبد أو بقي كافراً.

**فأقول:** أما قولهم ذلك فيمن كان أسلم من العبد فظاهر، ودليله ما تقدم في المسألة قبل هذه، وأما فيمن بقي على كفره؛ فكأنهم ذهبوا به إلى حكم ما استولى عليه من الكفار، وكان العبد استولى على نفسه وغمها، فكان بذلك حرّاً، وعلى ذلك يكون له ما خرج به من مال وغيره، ونحو هذا رأيت لبعضهم في توجيه ذلك.

وقال أبو حنيفة: لا يكون حرّاً بخروجه؛ إلا إذا خرج مسلماً، وأما إذا خرج كافراً فهو غنيمة جميع المسلمين، وقال صاحباه: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: هو مملوك لمن سبق إليه، قال مرة: لغير خمس يجب فيه، وقال مرة: بغير إخراج الخمس منه لأهله<sup>(٤)</sup>.

#### \* مسألة:

قال ابن القاسم<sup>(٥)</sup> في عبد أبق إلى دار الحرب، ثم خرج [يعتبر]<sup>(٦)</sup> استألفهم إلى دار الإسلام: إن أولئك الرقيق له أو لسيده إن أراد أخذهم منه، ولا

(١) انظر: «المدينة» (١/٥٢٠)، «الترداد والزيادات» (٣/٢٨٤)، «البيان والتحصيل» (٣/٥٢٣).

(٢) في «البيان والتحصيل» (٣/٥٣)، وذكر فيه كلام أشهب. وانظر: «المدينة» (١/٥١٢).

(٣) كذا في الأصل والمنسوخ، ولعل الأصب أن تكتب: (أسلم).

(٤) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٩١)، «الهداية» (٢/٤٤٤)، «البيان» (٥/٧٦٩)، «اللباب» (٤/١٢١)، «حاشية الفقهاء» (٣/٣٠٤).

(٥) «البيان والتحصيل» (٣/١٣).

(٦) سقطت من المنسوخ - وهي مُنْتَهَى في الأصل -، واستندركها الناسخ، فالحقها في الهامش، ولكنها غير واضحة في التصوير. انظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد (٣/١٣).

خمس فيهم، وكذلك لو استألفهم حرٌّ فخرج بهم كانوا له، ولا خمس فيهم.

**قيل:** معنى ذلك: أن يكون استألفهم ليكونوا له عبيداً، قال: وإن قال أولئك الرقيق: إنما خرجنا معه على أننا أحرار، وأنكر ذلك الخارج بهم، فالقول قولهم، وعلى الإمام أن يفي لهم بعهد العبد، أو يردهم إلى مآمنهم، فإن خرجوا بلا عهد فأمرهم إلى الوالي، ولا يقبل قول العبد، يعني: في استرقاقهم، إلا أن يعلم أنه أخرجهم كرهاً، أو يكونوا في حوزة في وثاق، فهم عبيد له.

**قيل:** فإن ادّعى أنه أوقفهم في دار الإسلام؟! قال: إن استألفهم على صدقهم بسبب ظاهر، فالقول قولهم، وإن لم يُعرفوا عند خروجهم إلا في وثاق، فهم له عبيد.

**قيل:** فالعبد يخرج متلصصاً إلى أرض العدو فيغنم، قال: بخمس، ويكون فضل ذلك له.

ففرق ابن القاسم بين خروج العبد إلى دار الحرب إباحاً<sup>(١)</sup>، وكذلك الأسير ونحوه لو كان ثمة، ثم يخرج بشيء من دار الحرب، فلم ير فيه خمساً، بل جميعه عنده لمن خرج به، وبين خروج العبد أو الحر إلى دار الحرب تلصصاً، وتحيلاً بالسرقة والاستيلاف ونحو ذلك. فهذا عنده فيه الخمس، وسأتره للذي خرج به؛ لأنه رأى خروجه إلى دار الحرب على قصد التلصص والتعمد له إيجاباً، فكان له حكم الغنيمة في التخميس، وهو قول جميع أصحاب مالك، إلا اختلافاً فيما أصاب العبد، وكذلك كل من ليس من أهل الجهاد، كالمرأة والصبي، فقيل: إنه لا يخمس شيء<sup>(٢)</sup> مما أصابوه، كان مقصوداً بالخروج إليه والإيجاب عليه، أو لا. وقيل: إنه يخمس ما أوجف من ذلك عليه. ولا أعرفهم اختلفوا في الذمي أنه لا يخمس ما أصاب على أي وجه كان.

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (٣/١٥-١٦)، «الترداد والزيادات» (٣/١٩٩).

(٢) كذا في الأصل، وإثباتها الناسخ: «شيئاً»، وكأنه قرأها على المصنف للمعلوم.



## \* مسألة:

قال ابن القاسم في الأسارى من المسلمين يصيبهم العدو في البحر، فيوثقونهم، ويوجهون بهم إلا بلادهم، فيشب عليهم الأسارى فيقتلون بعضهم، ويأسرون بعضهم، ويصيبون متاعهم ومركبهم: إن ذلك إن كان فعله الأسارى وهم يُسار بهم قبل أن يصلوا إلى أرضهم، ففي ذلك الخمس، قال: وأراهم بعد في حربهم. قال: وإن كانوا قد وصلوا بهم إلى بلادهم، ثم خلصوا إلى ذلك منهم، فأرى ما أصابوا لهم، ولا خمس عليهم<sup>(١)</sup>، وإنما يستحكم أسرهم إذا صاروا بهم إلى موضع يأمنون فيه لحوق مراكب المسلمين بهم. قال: ولو أمّنوا قبل الوصول إلى أرضهم، لكان لهم بالوصول إلى موضع الأمن حكم الوصول إلى أرضهم.

قلت: هذا بناءً على أصلهم في أن لا خمس فيما أصيب على غير القتال، أو تعمّد الخروج لإصابته من تلصّص ونحوه، لكن قد كان يجب في هذه المسألة على هذا الأصل الخمس في ذلك كله، سواء أمّن العدو في طريقهم من الاتباع، أو لم يأمنوا، وصلوا إلى أرضهم، أو لم يصلوا، ما دام الجمعان من المسلمين والعدو يجمعهم بعد المناشبة بالقتال حضور واحد، وإذا لم يفصل أمر اجتماعهم ذلك، فهم في حومة المعالجة، وبسبيل ما تشبّب بينهم من ذلك القتال، وإنما يسار العدو لهم، ووثب المسلمين بعدّ عليهم، كما لو هزمهم العدو، ثم كرّ عليهم المسلمون. وكما قالوا في وجوب الخمس إذا وثب الأسارى عليهم بعد أن أوثقوهم، وقبل أن يلحقوا إلى حيث يأمنون أنهم بعدّ في حربهم، كذلك يلزم ما دام الجمعان على حضور واحد، ولا أثر للأمن، ولا نعلم أحداً يجعل أمن العدو سبباً لسقوط الخمس فيما أصيب منهم، أمّا إن كانوا عند وصولهم بهم إلى أرضهم تفرّقوا بالأسرى، وانفصل نظام الجمعين بعد ذلك اللقاء الذي كان على حكم القتال؛ فيمكن أن يقال: ما فعلوا من ذلك بعدّ فهو غير مستند إلى إنشأ ذلك القتال، وله

(١) «البيان والتحصيل» (٦٠٣/٢).

حكم نفسه، فلا خمس فيما أصيب فيه. فإن كان ذلك هو الذي أراد ابن القاسم بقوله: إن كانوا قد وصلوا بهم إلى بلادهم، فله وجه، وأما ما فسره أبو الوليد بن رشد<sup>(٢)</sup>، وذهب إليه من ذلك فيعيد، والله أعلم.

## ما جاء في تحريم الغلول وعقوبة الغال

قال الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَاسْنُ يُغْلَلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٧٦].

وخرّج الترمذي<sup>(٣)</sup> عن عمر بن الخطاب قال: قيل: يا رسول الله: إن فلاناً قد استشهد، قال: «كلا! قد رأيته في النار بعبادة قد غلّها». قال: «قم يا عمر، فناد: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون». ثلاثاً. قال فيه: حسن صحيح.

وذكر مالك في «موطئه»<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس أنه قال: «ما ظهر الغلول في قوم قط؛ إلا ألقي في قلوبهم الرعب، ولا فشا الزنى في قوم قط؛ إلا كثر فيهم الموت، ولا نقص قوم المكيال والميزان؛ إلا قطع عنهم الرزق، ولا حكم قوم بغير الحق؛ إلا فشا فيهم الدم، ولا خثر»<sup>(٥)</sup> قوم بالعهد؛ إلا سُلّط عليهم العدو». قال ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: «مثل هذا لا يقوله إلا ترفيقاً؛ لأن مثله لا يدرك بال رأي».

(١) في «البيان والتحصيل» (٦٠٣/٢).

(٢) في «جامعه» في أبواب السرّ (باب ما جاء في الغلول) (رقم ١٥٧٤)، وقال فيه: حسن صحيح غريب. وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٤)، وأحمد (٣٠/١)، والدارمي (٢٤٨٩)، وابن أبي شيبة (٤٦٥/١٤-٤٦٦)، ويعقوب بن شيبة في «مستد عمر» (ص ٥٤-٥٥)، والبيهقي (١٩٨)، وابن حبان (٤٨٤٩) و(٤٨٥٧)، والبيهقي (١٠١/٩).

(٣) في كتاب الجهاد (باب ما جاء في الغلول) (ص ٢٩٣ رقم ٥٢٤-٥٢٤ ط. دار إحياء التراث)، عن يحيى بن سعيد، بلاغاً عن عبد الله بن عباس، به.

(٤) خثر، أي: غَدَرَ.

(٥) في «الاستذكار» (٢١١/١٤) رقم ٢٠٠٩١-٢٠ ط. قلعجي.

(٦) وقال ابن النحاس في «مشارع الأشواق» (ص ٨١٨ تحت رقم ١٢٣٣): «وهذا الحديث موقوف،

ثم كأنه تناقض، فبعد أسطر يسيرة، ذكر فيها ذلك فسي روايات يزيد بعضها على بعض، قال<sup>(١)</sup>: «حديث مالك أتم، وكلها تقضي العقول بها والمشاهدة بصحتها». فالغلول إحدى الكبائر، ومن أعظم القبائح، قال رسول الله ﷺ: «إن الغلول عارٌ، ونارٌ، وشئارٌ على أهله يوم القيامة». خرَّجه مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>.

= وقد يقال: إن مثله لا يقال من قبل الرأي والاجتهاد، فسيله سبيل المرفوع، مع أنه قد روي مرفوعاً بنحوه من حديث ابن عمر؛ أخرجه: الطبراني، والبيهقي، وغيرهما.

وقال الجاجي في «المتقى» (٢٠٤/٣): «ويحتمل أن يكون عما بلغه من الكتب المتقدمة...»، ثم قال: «ويحتمل أن يكون ذلك بتوقيف من النبي ﷺ، والأظهر أنه لو كان بتوقيف ليته...»<sup>١ هـ</sup>. كلامه. وقد خرجت الوارد في الباب في تعليقي على «إعلام الموقعين» (٦٨/٥)، وعلى «الاعتصام» (٤٣٦/٢)، وبيّنت صحة ذلك من المرفوع، وانظر: «قدوة الغاوي» لابن أبي زمنين (ص ١٧٨).

(١) في «الاستذكار» (٢١٢/١٤) رقم ٢٠٠٩٤.

(٢) (٤٥٧/٢) - (٤٥٨)، أو: رقم ٤٥٩ عن عبد الرحمن بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، مرسلًا. ضمن قصة طويلة، وفيها اللفظ المذكور.

وأخرجه عبدالرزاق (٢٤٣/٥) من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب، به.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٨/٢٠): «لا خلاف عن مالك في إرسال الحديث عن عمرو بن شعيب، وقد روي متصلًا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ بأكمل من هذا المساق، وأتم الفاظًا من رواية الثقات».

قلت: أخرجه أحمد في «المستد» (١٨٤/٢)، وأبو داود (٢٦٩٤) - بدون اللفظ المذكور -، والنسائي (٢٦٢/٦) - (١٣١-١٣٢)، والطبري في «التاريخ» (٨٦-٨٧، ٨٩، ٩٠)، والبيهقي (٣٣٦-٣٣٧، ١٧/٧) - (١٠٢/٩) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بالفاظ متقاربة، منها لفظ أحمد - وفيه قصة طويلة كما سبق - ومن ضمنها قوله ﷺ: «فسرُّوا الخياط والمخيط، فإن الغلول يكون على أهله يوم القيامة: عارًا، ونارًا، وشئارًا»، وهو حسن. وأورده ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣٥٢/٤) - (٣٥٤).

قلت: ورد اللفظ نفسه في حديث عن عباد بن الصامت؛ أخرجه أحمد (٣١٦/٥)، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٤، وابن أبي شيبة (ق ٩٦/ب)، والهيثم بن كليب الشاشي (١١٧٥-١١٧٦) في «مسائدهم»، والدارسي (٢٢٩/٢)، ٢٣٠، أو: رقم ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، وابن ماجه (٢٨٥٠) فسي «سننهما» وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (١٨٦٥، ١٨٦٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٥٥ - «الإحسان»، والحاكم (٣٢٦/٣) - (٤٩٢/٦)، والبيهقي (٢٩٢/٦)، وهو حسن عظيم. قاله ابن =

قوله: «الشئار»، قال في «مختصر العين»: هو العيب والعار<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن من أخذ من أهل العسكر أو الشربة من المسلمين -أسيرًا كان أو غيره- شيئاً له ثمن أو بال، مما كان يملكه أهل الحرب -قلٌّ أو كثر مما عدا الطعام- فاتفرد بملكه ولم يُلقه في الغنائم، فإنه قد غُلّ<sup>(٢)</sup>. وإنما اختلفوا في الطعام، وفيما لم يملكه أهل الحرب قبل ذلك: كالخصي، والصيد، وخشب البرية، ونحو ذلك مما تقدم القول فيه. وكذلك اختلفوا في الشيء اليسير مما لا ثمن له ولا بال: كالخيط، والمخرقة يُرَقُّ بها، ونحو ذلك، وفي الاستمتاع ببعض ما هنالك في دار الحرب عند الضرورة إليه والحاجة، من غير أن يملكه، فأرخص في ذلك بعضهم. سئل الحسن البصري عن رجل عُربان، أو: من لا سلاح معه: ألبس الثوب ويستمتع بالسلاح؟ قال: نعم، فإذا حضر القسم؛ فليحضره<sup>(٣)</sup>.

وقال سفيان: «لا بأس أن يستعينوا بالسلاح إذا احتاجوا إليه في أرض العدو، وبغير إذن الإمام». وهو قول جمهور العلماء إذا كانت الضرورة في معمرة الحرب، واحتج إلى ما استولي عليه من سلاح العدو فهو جائز، روي ذلك عن مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم؛ ذكره ابن المنذر<sup>(٤)</sup>. قال:

= كثير في «تفسيره» (٣٢٤/٢).

وله شاهد من حديث أم حبيبة بنت العرياض، عن أبيها، أخرجه: أحمد (١٢٧-١٢٨)، والبخاري (١٧٣٤ - زوائد)، والطبراني في «الكبير» (١٨) رقم ٦٤٩، وفي «الأوسط» (٢٤٤٣). وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣٧/٥)، وقال: «رواه: أحمد، والبخاري، وفيه: أم حبيبة بنت العرياض، ولم أجد من وثقها ولا جرحها، وفيه رجال ثقات».

(١) انظر: «الصحيح» (٧٠٤/٢)، «لسان العرب» (٤٣٠/٤) مادة (شَرَّ).

(٢) قال بدر الدين بن جماعة في «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإلام» (ص ٢١٣): «الغلول في الغنمة: حرام باتفاق، وهو: أن يُخْفَى عن الإمام أو نائبه شيئاً من الغنمة، وإن قُلِّ أو يفخون في شيء منها»<sup>١ هـ</sup>. كلامه.

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٢٥٨/٤)، «موسوعة فقه الحسن البصري» (٣٠٦/١) و (٥٢٦/٢).

(٤) في «الأوسط» (٧٩/١١)، ٨٠.

«والجواب في الفرس يقاتل عليه في حال الحرب؛ كالجواب في السلاح» -يعني: لضرورة مقاومة العدو في التحام الحرب- فأما استعمال شيء من ذلك على غير هذا الوجه إلا نكثراً، أو اغتنام الانتفاع به، فلا يباح ذلك.

خرج أبو داود<sup>(١)</sup>، عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في الرجل يتنفع من الغنمة بالشيء) (رقم ٢٧٠٨) من طريق محمد بن إسحاق -صاحب «المغازي»- عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي مرزوق -مولى نجيب- عن حشاش الصنعاني، عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ، به.

وأبو مرزوق هو: ربيعة بن سليم، ويقال: ابن أبي سليمان التميمي. ومحمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عمن. لكنه صرح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليس. فقد أخرجه أحمد في «المسنن» (١٠٨/٤) قال: حدثنا يعقوب، حدثنا أبي -إبراهيم بن سعد-، عن ابن إسحاق، قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، به -مطولاً-.

وفي أوله: «لا يخل لأمري» يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبقى ماء زرع غيره» -يعني: إتيان الحيا من السبايا-، وأن يصيب امرأة من السي حتى يستترتها» -يعني: إذا اشتراها-، «وأن يبيع مغاناً حتى يقسم، وأن يركب دابة من فيء المسلمين، حتى إذا أعجبها... الحديث.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٤٨٥) من طريق إبراهيم بن سعد، بهذا الإسناد، مختصراً. وأخرجه مطولاً ومختصراً: سعيد بن منصور (٢٧٢٢)، وأبو داود (٢١٥٩)، وابن أبي عاصم في

«الأحاديث» (٢١٩٤)، والبيهقي (٤٤٩/٧) من طريق أبي معاوية، وأبو داود (٢١٥٨)، والبيهقي (٤٤٩/٧) من طريق محمد بن سلمة، والدارمي (٢٤٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٤٤٨٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢١٩٣) من طريق أحمد بن خالد الزهري، والطبراني (٤٤٨٦) من طريق زهير بن معاوية، والبيهقي (٤٤٩/٧) و (١٢٤/٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٠/٢) من طريق يونس ابن بكير، عن ابن إسحاق، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٢١٩٥)، وابن الجارود (٧٣١)، والطبراني (٤٤٨٤، ٤٤٨٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٥١/٣)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢١٧/١)، وابن حبان (٤٨٥٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٧٨/١١) رقم ٦٤٦٥، والبيهقي في «السنن» (٦٢/٩) من طريقين، عن ربيعة بن سليم، عن حشاش الصنعاني، به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٢/٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٤٤٨٧)، وأبو نعيم في «معجم الصحابة» (١٣٠-١٢٩/١)، والطبراني (٤٤٨٧)، وأبو نعيم في «معجم الصحابة» (١٣٣٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٦٩/١) من طريق عبدالله بن موسى، =

كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يركب دابة من فيء المسلمين، حتى إذا أعجبها رثها فيه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يلبس ثوباً من فيء المسلمين، حتى إذا أخلفه رثه فيه».

وروي عن ابن القاسم -صاحب مالك- أنه وسّع فيما لا ثمن له، مثل: الخرقه يرقع بها، والخيط يخط به، والمسلة والإبرة، قال: له أن يتنفع به، وقاله أصبغ. وروي عن مالك في الذي يرد الكبة من الخيط، ومثله مما ثمنه دنانق وشبهه: أخاف له أن يراني بذلك، وليس يضيق على الناس. وروى أشهب عن مالك: ما كان قيمته ثمن درهم: فله أن يحسه ولا يبيعه<sup>(١)</sup>.

فأقول: التسكك من ذلك بشيء -وإن قل- خطر؛ فإن فيما أخرجه مالك في «موطئه»، أن النبي ﷺ قام في الناس -يعني: مُتصرفه من حين- فقال: «أدوا

= عن إسرائيل، وأبو نعيم (١٣٣١) من طريق سوار بن مصعب، كلاهما عن زياد المصفر، عن الحسن البصري، قال: حدثني ثابت بن رفيع، به، مختصراً.

قال ابن أبي حاتم في «المرح والتعديل» (٤٥١/٢): ثابت بن رفيع: له صبيحة، روى عنه الحسن البصري، سمعت أبي يقول: هذا الرجل عندي شامي، وهو عندي رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، والحديث حديث شامي.

قلت: وذكر نحو هذا -مطولاً- ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٦٨/١) و (٢٦٩/١). وأخرجه أحمد (١٠٧-١٠٨/٤)، وابن أبي شيبة (٢٢٢/١٢) و (٤٦٥/١٤) من طريق ابن إسحاق، به. لكنه سقط من إسنادهما حشاش هذا.

وأخرجه مختصراً -بذكر النهي عن وطء الحيا-: الترمذي (١١٣١) من طريق: بسر بن عبدالله، عن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، به. وقال: «حديث حسن».

وأخرجه -موقوفاً مختصراً-: سعيد بن منصور (٢٧٢٧)، أن رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ كان يقول: يركب أحدكم الدابة، حتى إذا نقصها، رثها في المقاسم، فأي غلول أشد من ذلك؟ أو: يلبس أحدكم الثوب، حتى إذا أخلفه رثه في المقاسم، فأي غلول أشد من ذلك؟.

ورأسه صحيح.

(١) انظر: «المدونة» (٥٢٢/١) ط. دار الكتب العلمية.

الخائط والمخيط، فإن الغلول عارٌّ، ونارٌّ، وشنازٌ على أهله يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

فهذا نصٌّ في الخائط والمخيط - وهو الخيط والإبرة - أمر رسول الله ﷺ بأدائه، وجعل له حكم الغلول المتوَعَّد عليه بالنار، فلا ينبغي أن مع مع هذا أحدٌ في مثل ذلك، وإنما حَمَلَ من ذكرناه على الترخيص فيما خَفَّ من ذلك: حملهم ما وقع في الحديث من ذكر الخائط والمخيط على أنَّ المراد به ضربُ المثل، والمبالغة والتحذير، وإنما المقصود ما فوقه، لكن هذا التأويل مع كونه دَعْوَى، وخروجاً عن الظاهر بغير دليل، فقد يطله قوله ﷺ - وقد جاء رجل بشراك أو شراكين إلى رسول الله ﷺ -: «شراكٌ - أو: شراكان - من نار»؛ خرَّجه مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>.

قوله في الحديث: «شراك، أو: شراكان»؛ هو شكٌّ من المحدث.

وأجمع العلماء على أن الغالَّ يجب عليه أن يردَّ ما غلَّ إلى صاحب المقاسم إن وجد إلى ذلك سبيلاً، وأنه إذا فعل ذلك، فهو توبةٌ له<sup>(٣)</sup>.

واختلفوا: إذا اُتُرق أهل العسكر ولم يوصل إليهم؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أنه يرفع إلى الإمام خمس، ويتصدق بالباقي، فإن خاف الإمام على نفسه،

(١) مضى تخريجه قريباً. وهو صحيح.

(٢) (رقم ٤٦٢ - ط. دار إحياء التراث العربي).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الأيمان والتذور (باب هل يدخل في الأيمان والتذور: الأرض، والغنم، والزروع، والأمتعة) (رقم ٦٧٠٧)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب غلط تحريم الغلول) (١٨٣) (١١٥).

(٣) قال بدر الدين بن جماعة في «تحرير الأحكام» (ص ٢١٤): «من غلَّ شيئاً من المغنم وإن قلَّ ردَّه إلى المغنم ليس، وتجب عليه التوبة والاستغفار من ذلك». وانظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (١١٠). ونقل الإجماع: ابن المنذر في «الأوسط» (٦٠/١١)، وفي «كتاب الإجماع» (٧٢ رقم ٢٣٦)، وأقره العيني في «عمدة القاري» (٥/١٥)، وابن حجر في «الفتح» (١٨٦/٦)، وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢١٨/١٢)، «تفسير القرطبي» (٢٦٠/٤).

تصدق به كله، وبه قال مالك<sup>(١)</sup>، والأوزاعي، والثوري، والليث، وغيرهم، وروي معناه عن ابن عباس، وابن مسعود، ومعاوية بن أبي سفيان<sup>(٢)</sup>، وذهب الشافعي إلى

(١) انظر: «الكافي» (٤٧٣/١)، «معدن الجواهر الثمينة» (٤٧٣/١)، «الذخيرة» (٤٢٠/٣)، «النوار والزيادات» (٢٠٣/٣).

وقال به أحمد، انظر: «المغني» (٥٣٥/١٠).

(٢) ذكر ذلك عنهم: ابن المنذر في «الأوسط» (٦١/١١)، وذكره - أيضاً - عن الحسن البصري، والزهرى، وكذا حكى ذلك عنهم: ابن قدامة في «المغني» (٤٧٣/٩)، والقرطبي في «التفسير» (٤/٢٦١)، والعيني في «عمدة القاري» (٧/١٥)، وابن حجر في «الفتح» (١٨٦/٦)، والشوكاني في «النبيل» (١٣٨/٨). وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢١٨/١٤)، «سبل السلام» (٥٢/٤).

وأثر الحسن، أخرجه سعيد بن منصور في «مسند» (٣١٦/٣) رقم ٢٧٣٤ عن عبدالله بن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحسن، في الرجل يعصب الغنمة فيتفرق الجيش قال: «يتصدق به عن ذلك الجيش».

وانظر: «تفسير القرطبي» (٢٦١/٤)، «موسوعة فقه الحسن البصري» (٥٢٦/٢).

وفي مذهب سفيان الثوري، انظر: «تفسير القرطبي» (٢٦١/٤)، «سبل الأوطار» (١٣٨/٨)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٥٠١).

وفي مذهب الأوزاعي، انظر: «تفسير القرطبي» (٢٦٠/٤)، «المغني» (٥٣٥/١٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٦٨/١٤)، «فتح الباري» (١١٣/٦)، «عمدة القاري» (٧/١٥)، «سبل الأوطار» (٢٥١/٧)، «سبل السلام» (٥٢/٤)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٥٧/٢).

وفي مذهب الليث، انظر: «المغني» (٤٧٣/٩)، «سبل الأوطار» (١٣٨/٨)، «فقه الإمام الليث ابن سعد» (ص ٢٨٤).

وأما أثر ابن عباس، فقد أخرجه - أيضاً - سعيد في «مسند» (٣١٦/٣) رقم ٢٧٣٣ عن إسماعيل ابن عباس، عن عبدالرحمن بن زياد بن أنثم الإفريقي، عن عكرمة، عن ابن عباس في الغلول يعصبه الرجل، وقد تفرق الجيش، قال: يردُّه إلى مغنم المسلمين.

وإسماعيل بن عباس، وابن أنثم: متكلم فيهما.

وأما ابن مسعود، فجعل حكم الغلول التي تاب صاحبه وأراد ردَّه إلى الجيش بعد أن تفرق الجيش: جعل حكمه حكم المال الذي لا يعرف صاحبه - أي: اللقطة -؛ فقد أخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١٣٩/١٠ - ١٤٠ رقم ١٨٦٣١)، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٦١/١١) رقم ٦٦٤٤٩ عن الثوري وإسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: اشترى عبدالله =

إنكار ذلك، وقال: «لا أعرف لقول من قال: يتصدق به؛ وجهاً؛ إن كان ماله».

«ابن مسعود من رجل جارية بست مئة، أو: بسبع مئة، فنشده سنة لا يجده، ثم خرج بها إلى الشدة، فصدق بها من درهم ودرهمين عن ربها، فإن جاء صاحبها خيرته، فإن اختار الأجر كان الأجر له، وإن اختار ماله كان له ماله، ثم قال ابن مسعود: هكذا افعلوا باللقطة.

وأما أثر معاوية بن أبي سفيان؛ فقد أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/٣١٦ رقم ٢٧٣٢) عن عبدالله بن المبارك، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/٦٠ رقم ٢٤٤٨) من طريق العباس بن محمد القطراني، عن ميثرة وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/١٣٨ - ط. دار الفكر) من طريق أبي إسحاق، جميعهم، عن صفوان بن عمرو، عن حوشب بن سيف، عن عبدالله بن الشاعر السككي، قال:

فرا الناس زمن معاوية وعليهم: عبدالرحمن بن خالد بن الوليد، فقل رجل من المسلمين مئة دينار رومية، فلما انصرف الناس قائلين ندم الرجل، فأتى عبدالرحمن بن خالد، فقال: إني غللت مئة ديناراً فاقبضها مني، قال: قد افترق الناس، فلن أقبضها منك حتى تأتي الله بها يوم القيامة، فدخل على معاوية، فذكر له أمرها، فقال معاوية مثل ذلك، فمر به عبدالله بن الشاعر السككي، وهو يكي، فقال: ما يبكيك؟ قال: كان من أمري كذا وكذا، فإنا لله وإنا إليه راجعون، قال: أعطيني أنت؟ قل: نعم، قال: ارجع إلى معاوية فقل له: اقض مني خمسك، فادفع إلي عشرين ديناراً، وانتظر إلى الثمانين الباقية، فصدق بها عن ذلك الجيش، فإن الله - عز وجل - يقبل التوبة، والله أعلم بأسماهم، ومكانهم، ففعل ذلك الرجل، فبليت معاوية، فقال: أحسن والله، لأن أكون أقيته بها أحب إلي من كل شيء أملك. وصفوان بن عمرو بن هرم السككي، أبو عمرو الحمصي، ثقة، كما في «التقريب» (٢٩٣٨). وحوشب بن سيف، أبو روح السككي المعافري، شامي، قال الإمام أحمد: شامي ثقة. انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢٨٠ رقم ١٢٥٢)، «تاريخ دمشق» (٥/٣٧٥-٣٧٧).

وعبدالله بن الشاعر السككي، ذكره ابن عساكر في «التاريخ» (٢٩/١٣٨)، وقال: «حكى عنه حوشب بن سيف السككي الحمصي».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١١٧): «عبدالله بن الشاعر السككي، روى عنه حوشب بن سيف قوله في الغلول إذا تفرق الجيش».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/٨٣): «عبدالله بن الشاعر السككي، يروي عنه حوشب بن سيف قوله في الغلول إذا تفرق الجيش، سمعت أبي يقول ذلك».

قلت: فالحديث السابق من رواية حوشب عن ابن الشاعر. وسقط من إسناد سعيد بن منصور، وابن عساكر ذكر عبدالله بن الشاعر.

فليس عليه أن يتصدق به، وإن كان ماله لغيره، فليس له الصدقة بماله غيره»<sup>(١)</sup>.

### فصل

واختلفوا في عقوبة الغالة، فروي عن مكحول، والحسن<sup>(٢)</sup>: أنه يُحرق متاعه كله، وقاله الأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب: أحمد، وإسحاق<sup>(٤)</sup>. قال الحسن: يُحرق جميع رحله، إلا أن يكون مصحفاً، أو حيواناً. وقال الأوزاعي: إلا سلاحه، وثيابه التي عليه، وسرجه، ولا تنتزع منه دابته، ويحرق سائر متاعه كله، إلا الشيء الذي

(١) قاله الشافعي في «الأم» في كتاب الواقدي (باب الرجل يخرج الشيء من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (٤/٢٦٢).

وتعقبه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٦٢) فقال: ما قاله أصحاب رسول الله ﷺ، وعوام أهل العلم أوثق.

قلت: وهو الذي نراه صواباً - إن شاء الله -.

(٢) مذهب مكحول. رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/٢٤٧ رقم ٩٥١١، ٩٥١٢) من طريق يزيد بن يزيد، ومحمد بن راشد، كلاهما عنه. وانظر: «المغني» (٩/٢٤٥)، «فقه مكحول» (ص ١٨٧).

ومذهب الحسن. رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٣١٥ رقم ٢٧٣٠) من طريق يونس، وعبدالرزاق (٥/٢٤٦-٢٤٧ رقم ٩٥٠٨) من طريق عمرو، كلاهما عنه.

وحكاه عنه الخطابي في «معالم السنن» (٣/١٥٧)، وكذا الشوكاني في «نبيل الأوطار» (٧/٣٤٣). وانظر: «موسوعة فقه الحسن البصري» (٢/٥٢٥).

وتحريق متاع الغال، هو مذهب سعيد (أو مسلمة) بن عبدالملك، أخرجه عنه: سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٣١٥ رقم ٢٧٣١)، وأقره عمر بن عبدالعزيز، وهو مذهب الوليد بن هشام؛ رواه عنه أبو داود في «سننه» (٣/١٥٨ رقم ٢٧١٤).

(٣) نقل مذهب الأوزاعي: ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٥٥).

وحكاه عنه الترمذي في «الجامع» (٣/١٢٩) بعد الحديث رقم ١٤٦١ - ط. بشار عوَّاد.

(٤) حكى الترمذي في «الموطن نفسه مذهب: أحمد، وإسحاق (أي: ابن راهويه).

وهو أحد الروايتين عن أحمد. انظر: «المقنع» لابن البنا (٣/١١٨٥)، «المغني» (١٣/١٦٨-١٧٠ - ط. دار هجر)، «شرح الزركشي» (١/٥٣٧)، «المحرر» (٢/١٧٨)، «الإصناف» (٤/١٨٥)، «دروس المسائل الخلافية» للمكبري (٥/٧٧٣)، «تقرير القواعد» (٢/٤٠٤) - بتحقيقي) لابن رجب.

غل، فإنه لا يُحرق<sup>(١)</sup>. وقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم، والليث<sup>(٢)</sup>، وداود: لا يُحرق رجلُ الغال، ولا يُعاقب إلا بالتعزير على حسب اجتهد الأمير. قال الشافعي وداود: إن كان عالماً بالنهي عوقب<sup>(٣)</sup>.

فدليل من ذهب إلى التحريق عليه: ما أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>، من طريق صالح بن

(١) فصل أبو إسحاق الفزاري في «السير» (ص ١٧٤-١٧٧) مذهب الأوزاعي على وجه دقيق جداً. ونقله ابن جرير يثوث يسير في «اختلاف الفقهاء» للطبري (١٧٣-١٧٤ ط. يوسف شمشيت)، وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٤٧٥/٣)، «شرح مسلم» (٢١٨/١٢)، «تفسير القرطبي» (٢٦٠/٤)، «معالم السنن» (٣٠٠/٢)، «المغني» (٥٣٢/١٠)، «المتنقى» (٢٠٤/٣)، «عمدة القاري» (٧/١٥)، «نيل الأوطار» (٢٥٣/٧)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٥٩/٢).  
(٢) انظر: «المغني» (٤٧٠/٨) ط. ابن تيمية، «فقه الإمام الليث بن سعد» (ص ٢٨٢).  
(٣) انظر في ملهيب المالكية: «الموطأ» (٤٥٧/١-٤٦٠)، «الترغيع» (٣٥٧/١-٣٥٨)، «الرسالة» (١٩٠)، «المعونة» (١/١-٦٠٥)، «أسهل المدارك» (١/٢)، «الكافي» (٢١٢)، «قوانين الأحكام» (١٦٧)، «المتنقى» للبايجي (٢٠٤/٣)، «الإشراف» (٤٣٠/٤-٤٣٠)، «عيون المجالس» (٧٠٧/٢).

وفي ملهيب الحنفية: «المبسوط» (٥٠/١٠)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٤٧٥/٣). وفي مذهب الشافعية: «الأم» في كتاب الحكم في قتال المشركين (باب الغلول) (٢٥١/٤)، «البيان» (١٨٤/١٢)، «المجموع» (٢١٠-٢١١)، «الأوسط» (٥٦/١١).  
(٤) في «مسننه» في كتاب الجهاد (باب عقوبة الغال) (رقم ٢٧١٣) حدثنا الثعلبي وسعيد بن منصور، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، حدثنا صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر.

وأخرجه الترمذي (رقم ١٤٦١)، والدارمي (٢٤٩٠)، وابن أبي شيبة (٥٢/١٠)، وأبو داود (٤٩٦-٤٩٧)، وأحمد (٢٢/١)، وسعيد بن منصور (٣١٥/٢) رقم ٢٧٢٩، والحاكم في «المستدرک» (٢/١٣٨-١٣٩)، والزار (١٢٣)، وأبو يعلى (٢٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (١٣٧٧/٤)، والجورقاني في «الأبطل والمناكير» (٥٨٨)، والبيهقي (١٠٣/٩) من طرق عن عبد العزيز، عن صالح، به. قال الترمذي: غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الجورقاني: حديث منكر، وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (٩٦/٢) عن حديث صالح هذا: لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: فيما نقله عنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٨٤/٢): «ذكرنا هذا الحديث على صالح، وهو حديث لم يتابع عليه، ولا أصل له من حديث رسول الله ﷺ».

محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إذا وجدتم الرجل قد غل، فأحرقوا متاعه، واضربوه».

وخرج أيضاً<sup>(١)</sup> عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، حرقوا متاع الغال وضربوه.

وأما الآخرون، فلم يثبت عندهم شيء من ذلك.

أما حديث صالح بن محمد بن زائدة: فضعفوا صالحاً، قال البخاري<sup>(٢)</sup>: «هو

= ومع هذا فقد صحح الحاكم في «المستدرک» إسناده هذا الحديث، ووافقه الذهبي. وهو تساهل منهما -رحمهما الله-.

فالحديث ضعيف. كما ذكر ذلك المصنف -رحمه الله-. وانظر: «الهداية في تخریج أحاديث البداية» (٧٠/١) وما بعدها، و«ضعيف سنن الترمذي»، و«ضعيف سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

(١) في «مسننه» (رقم ٢٧١٥). وقال أبو داود: «وذا عبد علي بن بحر، عن الوليد -ولم اسمعه منه- ومنعه سهمه».

والوليد: هو ابن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، وقد أشرنا إلى حديثه قريباً، وهو ما أخرجه أبو داود (رقم ٢٧١٤) عن صالح بن محمد قال: غزونا مع الوليد، ومنا سالم بن عبد الله بن عمر، وعمر بن عبد العزيز، فنقل رجل متاعاً، فأمر الوليد بمتاعه، فأحرق وطيف به، ولم يعطه سهمه. وفيه صالح -أيضاً-.

وهذا الذي ذكره أبو داود عن الوليد أصبح من المرفوع.

وعلقه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الغلول) قبل رقم (٣٠٧٤). قال: ولم يذكر عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه، وهذا أصح.

وانظر: «عون المعبود» (٣٨٣/٧)، «تفسير القرطبي» (٢٥٩/٤)، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وقد ذكرها المصنف قريباً.

(٢) في «التاريخ الكبير» (٢٩١/٤)، قال مُغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٣٤٣/٦): «قال محمد: وعامة أصحابنا يحتجون بهذا الحديث في الغلول، وهو حديث باطل ليس له أصل، ذكر غير واحد عن النبي ﷺ في الغلول، ولم يذكر الحرق، وصالح هذا منكر الحديث لا يعتمد عليه، كذا هو ثابت في «التاريخ الكبير» بخط أبي ذر، وابن الأثير، وابن بابيت -رحمه الله تعالى-».

منكر الحديث، تركه سليمان بن حرب». وقال أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>: «ما أرى بحديثه بأساً». وأما حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فقد ضعفَ عَمراً كثيراً من أهل العلم، وبخاصة ما رواه من صحيفة أبيه عن جده، فإن الإنكار عليه في ذلك أشدُّ، وقد احتجَّ بعضهم بحديثه<sup>(٢)</sup>.

وتمسَّك هؤلاء الذين لم يثبت عندهم أمر التحريق بالأصل المقطوع عليه في تحريم مال المسلم وعصمته، المتضافر على ذلك: القرآن، والسنة، والإجماع. وعارض بعضهم أحاديث التحريق بالأثار التي وردت عن رسول الله ﷺ في التشديد على الغلِّ يعثر عليه، فلم يُنقل في شيء منها أنه حرِّق رَحْلَه، ولا أمر بذلك، كالذي غلَّ الشُّمْلَةُ<sup>(٣)</sup>، والذي غلَّ الحَرَزَ<sup>(٤)</sup>، قالوا: ولو حرَّقه لُنُقِلَ.

(١) في «الملل ومعرفة الرجال» (٤٨٩/٢)، وعنه في «بحر الدم» (ص ٢١١).

(٢) رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ثابتة صحيحة، وهي صحيفة لعمرو عن أبيه، وقد احتج بها كثير من أهل العلم الثقات الجبال، وانكروها بعضهم. وقد علَّق له البخاري في «صحيفة». فروايته عن أبيه، عن جده: صحيحة، ولا غبار عليها.

وانظر: «رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الكتب التسعة» لأخينا الفاضل: أحمد عبدالله أحمد (ص ٦٤ - وما بعدها) رسالة ماجستير.

(٣) أخرج البخاري في «صحيفة» في كتاب المغازي (باب غزوة خيبر) (رقم ٤٢٣٤)، وفي كتاب الإيمان والنذور (باب هل يدخل في الإيمان والنذور: الأرض، والغنم، والزروع، والأمتعة) (رقم ٦٧٠٧). وسلم في «صحيفة» في كتاب الإيمان (باب غلط تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون) (رقم ١١٥) من حديث أبي هريرة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر، فلم نغنم ذهباً ولا فضة، إلا: الأموال، والثياب، والمناخ، فأهدى رجلٌ من بني النضير، يقال له: رفاعة بن زيد، لرسول الله ﷺ غلاماً، يُقال له: يدعُهم، فوجَّه رسول الله ﷺ إلى وادي القري، حتى إذا كان بوادي القري، بينما يدعُهم يحطُّ رَحْلُ رسول الله ﷺ إذا سهم عائر، فقتله، فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «كَلَّا، والذي نفسي بيده، إن الشُّمْلَةَ التي أخذها يوم خيبر من المغنم، لم تصبها المقاسم، لتشتمل عليه ناراً». فلما سمع ذلك الناس جاء رجل يشرألُ أو شراكين إلى النبي ﷺ فقال: «شراك من نار، أو: شراكان من نار».

(٤) أخرج أبو داود في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في تنظيم الغلول) (رقم ٢٧١٠) من =

وهذا فيه نظر، إلا أن من لم يثبت عنده ما رُوي في ذلك، فهو على بصيرة مما ذهب إليه بالَحْظَرِ المقطوع عليه في أموال المسلمين وأحوالهم، وهو أرجح، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

\*\*\*\*\*

= طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي عمرة - أو: ابن أبي عمرة - عن زيد ابن خالد الجهني، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ توفي يوم خيبر، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «صلوا على صاحبكم»، فتفثرت وجوه الناس لذلك، فقال: «إن صاحبكم غلٌّ في سبيل الله»، فتشتنا مناعه، فوجدنا حَرَزاً من حَزَرٍ يهود لا يساوي درهمين!

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٩١/١٢)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٦/١) رقم ٢٠٨٦ - ط. دار الكتب العلمية، وابن ماجه (٢٨٤٨)، ومالك (٩٢٤) رواية أبي مصعب الزهري، (٤٥٨/٢ - رواية يحيى)، وأحمد (١١٤/٤، ١٩٢/٥)، والحميدي (٨١٥)، وعبد الرزاق (٩٥٠/١، ٩٥٠/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧٨)، والطبراني (٥١٧٤، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١)، وعبد بن حميد (٢٧٢)، وابن الجارود (١٠٨١)، والحاكم (١٢٧/٢، ٣٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٦٢/٨)، والشافعي في «السنن» (٦٣٦)، والبيهقي في «الشرح للسنن» (٢٧٢٩)، وفي «التفسير» (٤٤١/١)، والبيهقي (١٠١/٩)، وفي «دلائل النبوة» (٢٥٥/٤) كلهم من طرق، عن زيد بن خالد الجهني، بنحوه. مع اختلاف بينهم في ذكر: ابن أبي عمرة، - أو: أبي عمرة - وعدم ذكره.

قال فيه الحافظ في «التقريب»: «مقبول» - يعني: عند المتابعة، ولم يتابع!! وسبقه الذهبي في «الميزان» (٥٥٨/٤) بقوله: «ما روى عنه سوى محمد بن يحيى بن حبان».

وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» لشيخنا الألباني - رحمه الله - (١) ما قرَّره المصنف - من عدم إحراق مناع الغلال -: صحيح! لمضعف حديث صالح بن محمد ابن زائدة - المرفوع - المذكور آنفاً، والله الموفق.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب الثامن

في النقل والسلب، وأحكام الفيء،  
والخمس، ووجوه مصارفهما، وتفصيل  
أحكام الأموال المستولى عليها  
منه القار



### الباب الثامن

في التنقل والسلب، وأحكام الفيء والخمس، ووجوه مصارفهما،  
وتفصيل أحكام الأموال المستولى عليها من الكفار

قال الله - عز وجل -: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، وقال - تعالى -: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، وقال - تعالى -: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، وقال - تعالى -: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧].

فاختلف أهل العلم في تأويل هذه الآي وأحكامها، وما عسى أن يكون فيها من نسخ أو حمل بعضها على بعض اختلافاً كثيراً، نُشير منه - إن شاء الله - إلى ما هو الأظهر في حمل الخطاب عليه، والأرجح في شهادة الأدلة له، مما يكون فيه غنية، ثم نعقب ذلك بالكلام على كل فصل من فصول هذا الباب وأحكامه، وما للعلماء في ذلك من المذاهب بحول الله.

ولنبين أولاً معنى (النفل) و(الفيء) على القسول الأظهر الأكثر، وإن كان لهم فيه اختلاف يُتعرَّف عند تفصيل اختلافهم في معاني الآي وأحكامها، وبالله تعالى نستعين.

فأما النفل<sup>(١)</sup>: فهو ما يُنقله الإمام الجيش، أو بعضهم، إن رأى لذلك وجهاً،

(١) انظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي» للأزهري (ص ١٦٨)، «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٤٣)، «شرح حدود ابن عرفة» (٢٣٣)، «القاموس الفقهي» (٣٥٨)، «حلية الفقهاء» (١٦٠)، «الكليات» (٦٦٩)، «طلبة الطلبة» (١٩٦)، «المغرب في ترتيب المعرب» (٣١٩/٢). والنفل: يفتح الفاء.

أي: يزيدهم إثاء فوق سهامهم التي أوجب لهم القسم من الغنيمة، بحسب اجتهد الإمام لمصلحة تكون للمسلمين.

واختلف: هل تكون تلك الزيادة من أصل الغنيمة قبل أن تخمس، أو من سائر ما بعد إخراج الخمس وقبل القسم، أو: إنما يكون ذلك من الخمس، ويتبقى أربعة الأخماس موفورة للجيش؟

وكذلك اختلف في السلب - وهو ما يوجد على المقتول أو معه<sup>(١)</sup> - هل حكمه حكم الغنيمة؟ وأمره راجع إلى الإمام، فينقله القتال إن رأى لذلك وجهاً، كما يفعل في النفل من غيره، ويمتنع - أيضاً - إن رأى على حسب ما يؤديه إليه اجتهداه في مصالح المسلمين، أو: هو شيء يختص به القتال حكماً من الله - تعالى -، فلا يدخل من حكم الغنيمة في شيء؟

وأما الشيء: فهو ما أقامه الله - تعالى - على المسلمين، أي: رجعهم إليهم من أموال الكفار عقوباً، من غير قتال ولا معالجة، بإيجاف خيل ولا ركاب<sup>(٢)</sup>.

وحكم هذا: أن لا يُقسم في الجيش كما تُقسم الغنائم؛ لأنهم لم يستحقوه بشيء من العمل، وإنما يكون في مصالح المسلمين عموماً.

واختلف: هل يخرج منه الخمس لمن سعى الله - تعالى -، أو هو كله في مصالح المسلمين؟

وكذلك اختلف في حكم مصارف الخمس، على ما سنوضح في جميع ذلك - إن شاء الله تعالى -.

#### القول في تأويل الآية وأحكامها

اختلف أهل العلم في معنى قوله - تعالى -: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ

(١) «الزاهر» (١٦٩)، «شرح حدود ابن عرفة» (٢٣٤).

(٢) «الزاهر» (ص ١٦٨)، «ظلية الطلبة» (١٨٨)، «شرح حدود ابن عرفة» (٢٣٠).

الْأَنْفَالِ لِلَّهِ وَالرُّشْدِ لِلَّهِ [الأنفال: ١]، فقال أكثرهم: هي منسوخة بقوله - عز وجل -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِلَّهِ خُمُسُهُ...﴾ الآية [الأنفال: ٤١]. وقائل هذا القول يجعل الأنفال في الآية هي الغنائم نفسها، وإنما أخذ النفل من النافلة؛ وهي الزيادة، قالوا: والغنائم أنفال؛ لأن الله - تعالى - نقلها أمة محمد ﷺ، أي: زادهم ذلك وخصهم به دون الأمم بفضله.

قال ﷺ: «... وأحللت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي»<sup>(١)</sup>.

وروى أهل اللغة: أن النفل: المغنم. والجمع: أنفال<sup>(٢)</sup>. قالوا: فكانت آية الأنفال من أول ما نزل بالمدينة، ولم يكن أمر بتخمين الغنائم وقسمها، بل كان الأمر في الغنائم كلها إلى النبي ﷺ، فنسخ الله ذلك بآية الخمس ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، فاستقر أمر الغنائم على التخمين، وقسم سائر ما في الغنائم على السهمان المعلومين. وروى في سبب نزول الآية ما يدل على هذا المذهب.

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب التيمم (الطهارة) (باب التيمم) (رقم ٣٣٥)، من حديث جابر بن عبد الله، أن النبي ﷺ قال: «أعطيت خمساً، لم يعطهن أحد قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فإني رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل، وأحللت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة، ويُبعث إلى الناس عامة».

وأخرجه في كتاب الصلاة (باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً») (رقم ٤٣٨)، وفي كتاب فرض الخمس (باب قول النبي ﷺ: «أحللت لكم الغنائم») (رقم ٣١٢٢ - مختصراً مقتصرأ على لفظ الباب).

وأخرجه مسلم في أول كتاب المساجد (رقم ٥٢١).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٩٩/٥). وهو قول ابن عباس؛ أخرجه الطبري في «التفسير» (٣٦٢/١٣) بسنده إلى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وعُلقه البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير (رقم ٤٦٤٥). وأورده ابن كثير في «التفسير» (٥٤٥/٣) وعزاه إلى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس بلفظ: «الغنائم كانت لرسول الله ﷺ خالصة ليس لأحد منها شيء». وهو قول غير واحد من التابعين أنها الغنائم، كما ذكر ذلك ابن كثير - أيضاً -.

خرج إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» عن عبادة بن الصامت أنه قال: أنا أعلم الناس بالنفل؛ كنا مع رسول الله ﷺ يوم بدر ثلاثة أثلاث، ثلث بيلزاء العدو، وثلث يحرس النبي ﷺ، وثلث في العسكر يأخذون ما في العسكر، وكان رسول الله ﷺ نفل كل أمرئ ما أصاب، فقال الذين بيلزاء العدو: إنا كنا بيلزاء العدو، وخشينا كره العدو عليكم، وقد رأينا أن نأخذ مثل ما أخذتم، وقال الذين حرسوا النبي ﷺ: قد رأينا أن نأخذ مثل ما أخذتم، ولكن خشينا كره العدو عليكم، فتنازعوا في ذلك؛ فأنزل الله -تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ...﴾ الآية [الأفال: ١]، وكان فيه تقوى، وصلاح ذات بين، وطاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ. وفي رواية عنه قال: فينا معشر أصحاب رسول الله ﷺ نزلت حين اختلفنا، وساءت فيه أخلاقنا، فانتزعه الله -تبارك وتعالى- من بين أيدينا، فجعله إلى رسوله ﷺ، فقسمه بالسواء، فكان في ذلك طاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ، وصلاح ذات بين<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه بطوله ابن حبان في «صحيحه» (١٩٣/١١-١٩٤-١٩٥ رقم ٤٨٥٥ - مع «الإحسان»؛ من طريق إسماعيل بن جعفر، حدثني عبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول الدمشقي، عن أبي سلام، عن أبي أمانة الباهلي، عن عبادة بن الصامت، به. وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢٢٨/٣)، و٢٤٠، و٢٤١، و٢٧٧-٢٧٨، وابن المنذر في «الأوسط» (١٤٦/١١-١٤٧)، والشافعي في «المسند» (١١٧٦) من طريق ابن أبي الزناد، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

وهذا إسناد حسن؛ عبدالرحمن بن الحارث بن عياش: صدوق، له أرواه، كما قال الحافظ في «التقريب». وسليمان بن موسى -وهو الأشدق-: صدوق، قبيح، في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته يقليل، وحديثهما لا يزل عن مرتبة الصفة. ويأتي رجال السند ثقات.

وأخرجه باختصار مما هنا: الحاكم (١٣٥/٢) -روعه البيهقي (٢٩٢/٦)- عن دعلج بن أحمد السجستاني، حدثنا عبدالعزيز بن معاوية البصري، حدثنا محمد بن جهم، حدثنا إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

=

ومعنى روي عنه القول بنسخ الآية على ما وصيف: ابن عباس، ومجاهد،

= وأخرجه مختصراً: أحمد (٣١٨/٥)، و٣١٩، و٣٢٠-٣٢٢، و٣٢٤، والترمذي في كتاب السير (باب في النفل) (١٥٦١) وحسنه، والنسائي في كتاب الفقه (١٣١/٧)، وابن ماجه في كتاب الجهاد (باب النفل) (٢٨٥٢)، والطبري في «جامع البيان» (١٥٦٥٤)، والحاكم (٤٩/٣)، والبيهقي (٢١-٢٠/٩)، و٥٧، من طرق عن عبدالرحمن بن الحارث، به.

وأخرجه عبدالرزاق (٩٣٣٤)، وأحمد (٣١٩/٥)، و٣٢٢-٣٢٣، والدارمي (٢٢٩/٢) و٢٣٠، والطبري (١٥٦٥٥)، وأبو عبيد في «الأمم» (ص ٣٩٦ رقم ٨٠٢)، والحاكم (١٣٦/٢) و٣٢٦، والبيهقي (٢٩٢/٦) من طرق عن عبدالرحمن بن الحارث، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن أبي أمانة، عن عبادة. ولم يذكر أبا سلام الباهلي.

ومكحول، لم يسمع أبا أمانة ولا رأه. فحديثه هنا مرسل، لكن قد عرفت الواسطة بينهما، كما في الطرق الآتية الذكر، وهو: أبو سلام الباهلي.

وأخرجه أحمد (٣١٤/٥)، و٣٢٠، وابن ماجه (رقم ٢٨٥٠)، وابن أبي عاصم في «الاحاد» والبيهقي (٤٣١/٣-٤٣٢ رقم ١٨٦٥) من طرق أخرى عن عبادة بن الصامت، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٤) إلى سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وابن مردويه. وانظر: «تفسير ابن كثير» (٩/٧ - ط. مكتبة أولاد الباهلي).

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس -رضي الله عنه-، أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر: «من قتل قتيلاً فله كذا وكذا، أما المشيخة فثبتوا تحت الرايات، وأما الشبان ففساروا إلى الغنائم، فقالت المشيخة للشبان: أشركونا معكم، فإنا كنا ردأ لكم، ولو كان شيء لجئتم إلينا، فأبوا، فاخصموا إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله -عز وجل-: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ﴾.

أخرجه الحاكم (١٣٢/٢)، و٢٢١، و٣٢٦، وصححه، وأقره الذهبي. وأخرجه أبو داود (٢٩/٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٣٢/٣)، وابن حبان (ص ٤٣١ - كما في «الموارد»)، وذكره ابن كثير في «التفسير» (٢٨٤/٢)، وزاد نسبته إلى النسائي، وابن مردويه، من حديث ابن عباس.

وفيه سبب ثالث أنها نزلت في سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-، أخرجه مسلم (٣٤/١٧٤٨)، والترمذي (رقم ٤٠٧٩)، وقال: حسن صحيح.

وانظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص ١٩٠)، «آداب القول في أسباب النزول» للسيوطي (ص ١٠٦)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٨٣٤/٢)، «الصحيح المسند من أسباب النزول» للشيخ مقبل بن هادي -رحمه الله- (ص ٢٨)، «المصنف الحديث في أسباب النزول» لعبدالله إسماعيل عمار (ص ١٧٣)، «جامع القول في أسباب النزول» لابن خليفة عليوي (ص ٥٨).

وعكرمة، والضحاك، والشعبي، والسدي<sup>(١)</sup>، وعليه يجيء مذهب أكثر الفقهاء؛ لأن جمهورهم يقولون: لا يجوز للإمام أن يُنقل أحدًا من الغنيمة شيئاً إلا من سَهْم النبي ﷺ؛ لأن الأربعة الأخماس قد صارت لمن شهد الحرب من الجيش.

وفي الآية قول ثان: إنها محكمة وليست بمنسوخة، ذهب من رأى ذلك إلى أن الأنفال شيء يُراهه بعض الجيش على سهمه، وأن للإمام أن يُنقل من شاء من الغنيمة إذا كان في ذلك مصلحة، وربما كان من حجة من ذهب إلى هذا، إلى أن التَّنْقِيل في اللغة: الزيادة. قالوا: فهذا هو الذي يُسَمَّى نَقْلاً على الحقيقة؛ لأنها زيادات يُزادها الرجل فوق سهمه من الغنيمة، ومن روي عنه هذا القول -أيضاً- ابن عباس؛ سئل عن الأنفال فقال: «الفرس من النفل، والسلب من النفل»<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب محمد بن جبير<sup>(٣)</sup>. ويتأيد هذا القول بحديث مالك عن نافع، عن عبدالله بن

(١) انظر: «التاسخ والمنسوخ» لأبي عبيد (ص ٢١٧ رقم ٣٩٩، ٤٠٠)، و«الأموال» له (ص ٤٣١)، «نواسخ القرآن» لابن الجوزي (٢/٤٣٩ - تحقيق محمد أشرف علي) أو (ص ١٦٤ - ط. دار الكتب العلمية)، «التاسخ والمنسوخ» لابن العربي (٢/٢٢٤)، «التاسخ والمنسوخ» لابن النحاس (ص ١٨٠ - تحقيق شعبان محمد إسماعيل)، «تفسير الطبري» (٩/١١٤)، «تفسير ابن عباس» (ص ٢٤٥)، «تفسير ابن عطية» (٢/٢٠٢)، «تفسير الضحاك» (١/٣٨١).

(٢) رواء مالك في «الموطأ» (٢/٣٦٣) ومن طريقه ابن جرير في «التفسير» (١٣/٣٦٤ رقم ١٥٦٤٦)، أو (٩/١٧٠ - ط. دار الفكر)، عن ابن شهاب الزهري، عن القاسم بن محمد، قال: سمعت رجلاً يسأل ابن عباس عن الأنفال، فقال: ... وذكر الآخر.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٧٤ رقم ١٤٠٤٢)، عن الضحاك بن مخلد، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١١٠ رقم ٦٤٩٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣١٢) من طريق سفيان، كلاهما عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس قال: «السلب من النفل، والنفل فيه الخمس». وليس فيه ذكر الوسطة المهمة بين القاسم وابن عباس.

وانظر: «الأموال» لأبي عبيد (٣٠٤)، «المحلى» (٧/٢٣٧)، «شرح السير الكبير» (٢/٦٠٢، ٦٠٣)، «المغني» (٨/٣٩١).

(٣) وبه قال ابن زيد: «ليست منسوخة، بل هي محكمة». كما في «تفسير ابن كثير» (١١/٧)، ومال إليه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص ١٦٥)، وقوله ابن جرير في «التفسير» (٩/١١٨-١١٩).

عمر، أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبدالله بن عمر قبل نجبنا، فغنموا إبلاً كثيرة، فكان سهمانهم اثني عشر بعيراً -أو: أحد عشر بعيراً-، ونفلوا بعيراً بعيراً<sup>(١)</sup>. فوجه الدليل منه أنه ذكر فيه التَّنْقِيل زيادةً على القسم، فكان النفل شيئاً زائداً على السهم من جملة الغنيمة.

وخرَّج مسلم<sup>(٢)</sup> عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يُنقل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة، سوى قَسَمِ عَامَّةِ الجيش.

وفيه قول ثالث: أن الأنفال هو الخمس خاصة؛ كان المهاجرون سألوا لمن هو؟ فأنزل الله -عز وجل- في ذلك: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، روي هذا القول عن مجاهد -أيضاً-<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب في السرية التي قبل نجد) (رقم ٤٣٣٨)، وفي كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين) (رقم ٣١٣٤)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب الأنفال) (١٧٤٩) (٣٧)، ومالك في «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب جامع النفل في الغزو) (٢/٤٥٠)، وغيرهم.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الأنفال) (١٧٤٩) (٤٠).

وأخرجه البخاري (رقم ٣١٣٥).

(٣) أخرجه عنه ابن جرير في «التفسير» (٩/١٧٠).

ثم قال بعد ذكره أقوال العلماء: «قال أبو جعفر: وأولى هذه الأقوال بالصواب في معنى الأنفال قول من قال: هي زيادات يزيداها الإمام بعض الجيش أو جميعهم؛ إما من سلبه على حقوقهم من القسمة، وإما مما وصل إليه بالنفل، أو ببعض أسبابه، ترغيباً له، وتحريضاً لمن معه من جيشه، على ما فيه صلاحهم وصلاح المسلمين، أو صلاح أحد الفريقين، وقد يدخل في ذلك ما قاله ابن عباس من أنه الفرس، والدرع، ونحو ذلك، ويدخل فيه ما قاله عطاء من أن ذلك ما عاد من المشركين إلى المسلمين من عبد أو فرس؛ لأن ذلك أمره إلى الإمام إذا لم يكن ما وصلوا إليه لعلية وفقره، يفعل ما فيه صلاح أهل الإسلام، وقد يدخل فيه ما غلب عليه الجيش بفقره.

وإنما قلنا: ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأن النفل في كلام العرب، إنما هو الزيادة على الشيء، يقال منه: نفلك كذاً، ونفلتك إذا زدتك، والأنفال: جمع نفل؛ ومنه قول لبيد بن ربيعة:

والآية على هذا مُحْكَمَةٌ وَثَبَّتَةٌ المعنى مع قوله -تعالى-: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ لَكُمْ خُسْفٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، لكن في دعوى تسمية الخمس نقلاً؛ نظراً، والله أعلم.

### فصل

وأما قوله -تعالى-: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ...﴾ [الأنفال: ٧]، فذلك اختلف أهل العلم فيها؛ فمنهم من ذهب إلى أن الآية منسوخة بقوله -تعالى-: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ لَكُمْ خُسْفٌ...﴾ [الأنفال: ٤١]، وزعم أن الفيء ما هنا هو الغنيمة -أيضاً-، وأنه كان الأمر في صدر الإسلام: أن تُقسم الغنائم على هذه الأصناف المسماة في الآية، ولا يكون لمن قاتل عليها شيء منها، إلا أن يكون من أحد هذه الأصناف، ثم نسخ الله -تعالى- ذلك بآية الخمس، فقصر هؤلاء الأصناف عليه، وقسم سائر الغنيمة في الجيش، روي هذا القول عن قتادة<sup>(١)</sup>، وغيره، وهو بعيد

= إذا تقوى ربكاً خسيرٌ نَكَلٌ - ويسلفن اللغو ويخسى وعجَلٌ - فإذا كان معناه ما ذكرناه، فكل من زيد من مقاتلة الجيش على سهمه من الغنيمة، إن كان ذلك ليلاء إيلاء، أو لغناء كان منه عن المسلمين، بتفيل الرواي ذلك إيلاء، فيصير حكم ذلك له كالسلب الذي يسلبه القاتل، فهو منغل ما زيد من ذلك؛ لأن الزيادة وإن كانت مستوجبة في بعض الأحوال بحق، فليست من الغنيمة التي تقع فيها القسمة، وكذلك كل ما رُخِصَ لمن لا سهم له في الغنيمة فهو نفل؛ لأنه وإن كان مغلولاً عليه، فليس مما وقعت عليه القسمة، فالفضل إذ كان الأمر على ما وصفنا بين الغنيمة والنفل؛ أن الغنيمة: هي ما أفاء الله على المسلمين من أموال المشركين بغلبة وقهر نفل منه منغل، أو لم ينفل؛ والنفل: هو ما أعطيه الرجل على البلاء والغناء عن الجيش على غير قسمة. وإذا كان ذلك معنى النفل، فتأويل الكلام: يسألك أصحابك يا محمد عن الفضل من المال الذي نفع فيه القسمة من غنيمة قنار قريش؛ الذين قتلوا بيدك لمن هو؟ قل لهم يا محمد: هو لله ولرسوله دونكم، يجعله حيث شاء.

(١) رواه عنه: ابن جرير في «التفسير» (٣٧/٢٨-٣٨)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٠١/٨)؛ وعزاه إلى عبيد بن حميد.

من حيث ادعاء حكم ونسخه، من غير دليل على ذلك، وإلا فمعروف في اللغة أن يُقال للغنيمة: فيء.

وقال قوم: بل الفيء والغنيمة شيان مختلفان، ولكل واحد حكم يختص به، والآية على ذلك مُحْكَمَةٌ. والغنيمة: ما أخذ على وجه الحرب والمغالبة، وهو الذي أنزل الله -تعالى- في حكمه: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ لَكُمْ خُسْفٌ﴾ [الأنفال: ٤١]، فهو يكون خمسة في الأصناف التي سُمي الله -تعالى- وأربعة إخماسه للجيش الذين قاتلوا عليه.

وأما الفيء: فهو ما صولح عليه أهل الحرب، ولم يؤخذ عنوة<sup>(٢)</sup>، فهذا يكون مُصَرَّفٌ جميعه في الأصناف التي سُمي الله -تعالى- في هذه الآية من سورة الحشر، ولا يُخمس، وهو قول سفيان الثوري<sup>(٣)</sup>، وكذلك قال جمهور الفقهاء: إن الفيء غير الغنيمة، إلا أنهم لم يقصروا الفيء على هؤلاء الأصناف، بل رأوه عاماً في جميع مصالح المسلمين، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(٤)</sup>؛ إلا أن الشافعي رأى أن يُخمس الفيء كما

(١) وهو: المأخوذ من مال الكافر مما سوى الغنيمة، وسوى المختص بأخذه المحدودين.

انظر: «شرح حدود ابن عرفة» (ص ١٤٨).

(٢) رآه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٣١٠/٥) رقم ٩٧١٥؛ قال: «الفيء والغنيمة مختلفان،

أما الغنيمة فما أخذ المسلمون فصار في أيديهم من الكفار...».

وانظر: «أحكام القرآن للجصاص» (٧٤/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» له -أيضاً- (٥١١/٣)،

«الخراج» ليعلى بن آدم (ص ١٩-١٨ ط. دار المعرفة)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٨٠).

(٣) انظر: «المعونة» (٣٨٦/١)، «الذخيرة» (٤٣٢/٣)، «المعونة» (٦١٨)، «عيون المجالس»

(٧٤٤/٢)، «مختصر الطحاوي» (ص ١٦٥)، «الخراج» لأبي يوسف (ص ٢٧)، «فتح القدير» (٥/

٥٠٣)، «مختصر اختلاف العلماء للجصاص» (٥١١/٣)، «أحكام القرآن» له -أيضاً- (٦٢/٣)، «الأم»

(١٣٩-١٤٠)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٠)، «روضة الطالبين» (٢٨٢/١٠)، «المهذب» (٢٤٧/٢)،

«المقنع» (٥١٤-٥١٥)، «الإنصاف» (١٩٩/٤)، «كتاب التمام» (٢٢٤-٢٢٥)، «الإقناع» (ص

١٧٩)، «المنها» (٥٣/١٣) ط. هجر.

تُحَسَّنُ الغنِمةُ، فيكون الخمس في الأصناف المذكورين في هذه الآية؛ كأنه رأى ذلك عائداً على خمس القسي خاصة، لما بُيِّنَت السنة أن أربعة أخصاسه في مصالح المسلمين عامة<sup>(١)</sup>.

وقول الجمهور حيث فرقوا بين القبي والغنِمة في الآيتين، ولم يروا بينهما تعارضاً ولا نسخاً، بل كتاهما محكمتان؛ هو الأظهر الأشهر.

وأما حمل آية القبي على معنى أنها الغنِمة؛ كان الحكم فيها أن يقسم على الأصناف المسنَّين فيها، ثم نسخت؛ فأمر لا دليل عليه، ولا اضطراب إليه.

وأيضاً؛ فإن الآية في الغنائم من سورة الأنفال نزلت إثر بدر، وذلك قبل أمر القرى التي أنزل الله - تعالى - فيها: ﴿مَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الحشر: ٧].

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الآية مُبَيَّنَةٌ لحكم الآية التي قبلها: ﴿وَمَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، وأبى ذلك أكثر أهل العلم، ورواوا أن الآية الأولى من سورة الحشر خاصة في حكم أموال بني النضير حين جُلُّوا عن بلادهم بغير حرب، وفيهم نزلت سورة الحشر<sup>(٢)</sup>: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ لِلْأُولَى﴾ [الحشر: ٢]، فجعل الله - عز وجل - أموالهم للنبي ﷺ، فلم يستأثر بها، بل أخذ منها قدر ما يكفيه

(١) هذا قوله في الجديد. حكاه عنه أبو بكر القفال الشافعي في «حلية العلماء» (٧/ ٦٩٠-٦٩١).

(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير (باب منه) (رقم ٤٨٨٢)؛ عن سعيد بن جبيرة، قال: قلت لابن عباس: سورة التوبة، قال: التوبة هي الفاضحة، ما زالت؛ ومنهم ومنهم، حتى ظنوا أنها لم تُبَيَّنْ أحدٌ منهم إلا ذكر فيها. قال: قلت: سورة الأنفال، قال: نزلت في بدر، قال: قلت: سورة الحشر، قال: نزلت في بني النضير.

وأخرجه في عدة مواطن مختصراً (رقم ٤٠٢٩، ٤٦٤٥، ٤٨٨٣).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب التفسير (باب في سورة براءة والأنفال والحشر) (رقم ٣٠٣١).

وأهله، وفريقها في المهاجرين ﷺ؛ هذا قول جمهور العلماء، وهو مروى عن عمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم.

وفي «الصحيحين»: البخاري ومسلم، عن عمر قال: «كانت أموال بني النضير مما آفاه الله على رسوله ﷺ، مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للنبي ﷺ خاصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة، وما بقي جعله في الكراع وال سلاح، عُذَّةٌ في سبيل الله - عز وجل -»<sup>(١)</sup>.

قالوا: وأما آية القبي الثانية، فنزلت في قُرَى من قُرَى العرب، عَلِمَ الله - تعالى - حكم القبي منهم، فحكمها مخالفٌ للآية التي قبلها في بني النضير؛ تلك خاصة برسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

#### فصل: في النفل والسلب وأحكامهما

##### \* القول في النفل \*

النفل في المغانم: الزيادة على السهم، وهو جائز فعله، وقضاء الإمام به إذا رآه مصلحة في الجيش والمسلمين، وليس ذلك بواجب عليه أن يفعله، ولا حق لأحد في ذلك، إلا أن يجعله الإمام، أو أمير الجيش، وهو يكون على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يخصَّ الإمام بعض الجيش؛ لِفَنَاءِ كسان منه، أو مكروو تحمله

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الميئنة ومن يشرس بشرس صاحبه) (رقم ٢٩٠٤) عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، قال: «كانت أموال بني النضير مما آفاه الله على رسوله ﷺ، مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سنته، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكراع، عُذَّةٌ في سبيل الله.

وأخرجه في عدة مواطن (رقم ٣٠٩٤، ٤٠٣٣، ٤٨٨٥، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٦٧٢٨، ٧٣٠٥).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب حكم القبي) (رقم ١٧٥٧).

(٢) فكانت أموال بني النضير خاصة لرسول الله ﷺ، يتصرف فيها حيث شاء، والمصارف المذكورة في الآية هي المصارف المذكورة في خمس الغنِمة. انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٨٤ - ط. دار الفتح).

دون<sup>(١)</sup> الجيش، فيزيده شيئاً يُنقله إياه.

والثاني: أن يبعث سرية من جُملة الجيش، فيخُصّها بشيء يزيدها إيساء مما غنمت دون العسكر.

والثالث: أن يُحرّض الإمام الجيش على القتال قبل لقاء العدو؛ فيُفْلَهم، أو من شاء منهم مما يرجوه من الغنمة شيئاً قبل القسم؛ تحريضاً لهم على الاجتهاد، وكره مالك هذا الوجه؛ خشية أن يكون قتالهم للدنيا<sup>(٢)</sup>، وأجازوه جماعة من أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

(١) أثبتنا النسخ: «دور» وهو خطأ، وكتب النسخ في الهامش: «لعلها: دور».

(٢) قال سحنون: «سمعت مالكا يكره هذا كراهية شديدة، أن يقال لهم: قاتلوا ولكم كذا وكذا، ويقول: أكره أحداً على أن يُجمل له جُعل...». انظر: «المدينة» (٥١٨/١) ط. دار الكتب العلمية، «الذخيرة» (٤٢٢/٣)، «عقد الجواهر» (٥٠٤/١)، «التوادر والزيادات» (٢٢٢/٣)، «الاستذكار» (١٠٢/٤)، «البيان والتحصيل» (٧٨-٧٩).

وجوزّه ابن عبد البر في «الكافي» (٤٧٦/١)، وقال: «ولا نفل عند مالك إلا السلب للقتال وما جرى مجراه».

وظاهر مذهب الشافعي - أيضاً -: أنه لا يصح، ويجب ردُّ ما أخذه إلى المغنم، لظاهر قوله - تعالى -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾، ولأن ذلك يؤدي إلى اشتغالهم عن القتال بتحصيل ما يختص بهم. انظر: «الأم» (١٥١/٤)، «المهذب» (٢٤٤/٢). وأجازوه أحمد في رواية، والمشهور عند الحنابلة عدم الجواز، كما سيأتي.

وقال بدر الدين بن جماعة في «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص ٢١٣): «فإن قال أمير الجيش ذلك بعد الفتح والظفر، فلا يصح، ولا أثر له باتفاق».

(٣) كآبي حنيفة، وأحمد - في رواية -، وبعض أصحاب الشافعي.

وانظر: «الهداية» (٤٤٠/٢)، «المغني» (٤٦٢/١٠)، «اختلاف الفقهاء» (١٢٧، ١٢٨)، «الإفصاح» (٢٨١/٢)، «رؤوس المسائل للخلافة» (٧٣٧/٥) رقم ١٩٨٧.

قلت: ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٥١/٧): «أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أمر عبدالله بن أبي السرح، أن يغزو بلاد إفريقية، فإذا انتصها الله عليه، فله خمس الخمس من الغنمة نفلًا، ففتح الله - تعالى - إفريقية عليه، فأخذ عبدالله خمس الخمس، وبعث بأربعة أخماس الخمس إلى عثمان، وقسم أربعة أخماس الغنائم بين الجيش».

=

واختلف أهل العلم في أحكام النفل في ثلاثة مواضع:

أحدها: فيم يُفرضُ النفل. والثاني: مقدار ما يفرض منه. والثالث: الوقت الذي يجوز أن يُفرض فيه.

فأما اختلافهم في الموضع الأول - وهو فيم يفرض - ففي ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنه لا يكون النفل إلا من الخمس، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم<sup>(١)</sup>، وقاله سعيد بن المسيب<sup>(٢)</sup>، ومستند هؤلاء: أن أربعة أخماس

= فما تقدّم يبين أن عثمان - رضي الله عنه - كان يفل من الغنمة قبل القسمة، تنجيماً لأهل البلاد على بلاتهم في القتال، لكنه كان لا يميز التفضل بأكثر من خمس الخمس - كما سيأتي بعد قليل -.

(١) انظر في مذهب الحنفية: «الهداية» (٤٤١/٢)، «اللباب» (١٣٠/٤)، «بدائع الصنائع» (٧/١٢)، «فتح القدير» (٢٠٩/٤)، «فتبين الحقائق» (٢٥٨/٣)، «البحر الرائق» (١٠١/٥) - مع حاشية ابن عابدين، لكنهم قالوا: لا ينفل الإمام إلا المحتاج، أما الغني فلا.

وفي مذهب المالكية: «الموطأ» (٢٩٠/١) ط. دار إحياء التراث، «المدينة» (٥١٧/١) ط. دار الكتب العلمية، «التلخيص» (٧٢) ط. مطبعة فضالة. وزارة أوقاف المغرب، «المعونة» (٦٠٧/١)، «شرح الدرر» (٢٦٩/١)، «التفريع» (٣٥٨/١)، «تفسير القرطبي» (٣٦٢/٧)، «الكافي» (٤٧٦/١)، «عقد الجواهر الشينة» (٥٠٣/١)، «رؤوس المسائل» لابن القصار (٥١، ٥٥)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٥٩٣/٣)، «الذخيرة» (٤٢٢/٣)، «التوادر والزيادات» (٢٢١/٣)، «التهديد» (١٤/٥٩، ٦٩)، «الاستذكار» لابن عبد البر (١٦٣/٤).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» (١٥٠/٤)، «المهذب» (٢٤١/٢)، «المجموع» (٢٢٣/٢١)، «معني المحتاج» (١٠٢/٣)، «التبسيط في الفقه الشافعي» (ص ٢٤٣). وانظر: «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» لأبي محمد علي بن زكريا المنجي (ت ٦٨٦) (٧٧٢/٢).

وهناك قول آخر للشافعي أنه من خمس الخمس - كما سيأتي -، وقول آخر: أنه من أصل الغنمة. كما في «معني المحتاج».

وانظر: «آثار الحرب في الفقه الإسلامي» (٥٥٣)، «الفقه الإسلامي وأدلته» (٤٦٠/٦).

(٢) نقل ذلك عنه البغوي في «تفسيره» (٢٩/٣) - مع تفسير الخازن. وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (١١٣/١١) عن محمد بن إسحاق، أنه خطأ قول ابن المسيب. وانظر: «الرحمة في اختلاف الأئمة» (باب السلب والتفضل)، «شرح صحيح مسلم» (٥٥/١٢)، «عون المعبود» (٣/١١٤)، «طرح التريب» (٢٥٧/٧)، «تفسير القرطبي» (٣٦٢/٧)، «الأوسط» (١١٣/١١).

=

الغنيمة يُعَيَّنُ مُسْتَحَقُّوْهَا -وهم الغانمون-، فلم يُجْزُ إخراج شيءٍ من ذلك عنهم، والخمس مصروفٌ إلى اجتهد الإمام في التبيين، فكان ذلك منه.

**وقول ثانٍ:** إنه لا يكون في الخمس نفلٌ، وإنما يكون في أربعة الأخماس بعد إخراج الخمس، ثم يقسم ما بقي على الجيش، وهو قول أحمد بن حنبل،

= ورواه مالك في «الموطأ» (١/٢٩٠ رقم ٥٢٣-ط. دار إحياء التراث العربي)، -وسقط من مطبوعه: الأخرج-، وعنه الشافعي في «الأم» (٤/١٥٠). وذكره ابن عبد البر في «الاستبصار» (١٤/١٦٣-١٦٤)؛ عن مالك عن أبي الزناد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «كان الناس يعطون من الخمس». وقال: قال مالك: «وذلك أحسن ما سمعت في ذلك».

ثم قال: يدل على أنه قد سمع غير ذلك. وأخرجه من طريق مالك: البيهقي في «الكبرى» (٦/٣١٤). وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/١٩٢ رقم ٩٣٤٢)، وسعيد بن منصور في «مسند» (٣/٣٠٨ رقم ٢٧٠٦) كلاهما عن سليمان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: «ما كانوا ينقلون إلا من الخمس». ورواه ثقات.

وأخرجه عبد الرزاق (٥/١٩٢ رقم ٩٣٤٤) عن خالد بن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، به. وقد حمل الشافعي وغيره: الخمس الوارد في هذه الرواية على أن المراد به: خمس الخمس. قال في «الأم» (٤/١٥٠): «قول ابن المسيب: يعطون النفل من الخمس، كما قال إن شاء الله، وذلك من خمس النبي ﷺ».

قلت: روى عبد الرزاق في «المصنف» (٥/١٩١-١٩٢ رقم ٩٣٤٤)؛ عن إبراهيم بن يزيد، عن داود بن أبي عاصم، عن سعيد بن المسيب، قال: «لا نفل في غنائم المسلمين، إلا في خمس الخمس». وشيخ عبد الرزاق: إبراهيم بن يزيد: هو القرشي الأموي، يُعرف بالبخاري، متروك. كما قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٣) -وسأني قريباً-.

وانظر: «شرح الزرقاني» على موطأ مالك» (٣/٢٦)، «الحاوي» (٩/باب النفل)، «فقه سعيد بن المسيب» (٤/١٧٤).

ولسعيد بن المسيب رواية ثانية تخالف الأولى، وهي أن النفل كان من خصائص النبي ﷺ، وليس لأحد بعده أن يعطي أحداً من الغنيمة أكثر من سهمه.

روى الطبري في «تفسير» (٩/١١٩) بسنده إلى سعيد: أنه أرسل غلامه إلى قوم سألوه عن شيء، فقال: «إنكم أرسلتم إليّ تسألوني عن الأنفال، فلا نفل بعد رسول الله ﷺ». وروى نحو ذلك عن عمرو بن شعيب. انظر: «المغني» (١٠/٤٠٩).

وإسحاق، وقاله أبو محمد بن حزم<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب جماعة فقهاء الشام، منهم: رجاء بن خيوة، ومكحول، والقاسم بن عبد الرحمن، وسليمان بن موسى، والأوزاعي، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

ودليلهم: ما أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، عن حبيب بن مسلمة، أن رسول الله ﷺ

(١) انظر: «المغني» لابن البنا (٣/١١٦٥)، «المغني» (١٣/٥٣)، «الواضع» (٢/٢٥٨)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥٤٨)، «شرح الزركشي» (٦/٤٧٠)، «مسائل الإمام أحمد» (١/٢٠١-٢٠٢-رواية الكوسج، ١/٣١٥-٣١٦-رواية صالح، ٣/٨٤٧-٨٤٨-رواية عبد الله)، «رؤوس المسائل الخلافة» (٥/٧٧٩ رقم ٢٠٢٢).

وانظر كلام ابن حزم في: «المحلى» (٧/٣٤٠ المسألة رقم ٩٥٦). (٢) روى ذلك عنهم جميعاً: سعيد بن منصور في «مسند» (٢/٣٠٧ و٣١١ رقم ٢٧١٦ و٢٧١٧). وانظر: «الاستبصار» (١٤/١٠٧-١٠٨).

ونقل ذلك ابن قدامة عن بعضهم في: «المغني» (١٣/٦٠-ط. دار هجر). وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/٢٨٧ رقم ٢٧١٦)، و«مصنف عبد الرزاق» (٥/١٩٢ رقم ٩٣٤٥)، «الأوسط» (١١/١١١)، «فقه الإمام مكحول» (ص ١٨٣)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٢/٤٦٤).

وهو قول للشافعي -أيضاً-، وقول الأوزاعي: أن النفل من أصل الغنيمة. نقله عنه النووي. وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١١١)، «شرح صحيح مسلم» (١٢/٥٥)، «طرح التشريب» (٧/٢٥)، «عمدة القاري» (١٥/٥٩)، «فتح الباري» (٦/١٤٩)، «نيل الأوطار» (٧/٢٢٩)، «عون المعبود» (٣/٣١).

وقال أبو عبيد في كتاب «الأموال» (باب النفل) من جميع الغنيمة قبل أن تخمس (ص ٤٠٤ رقم ٨٢٦): «والناس اليوم في المغنم على هذا، أنه لا نفل من جملة الغنيمة حتى تخمس، وإنما جاز أن يُعطى الأولاد والرعا من صلب الغنيمة قبل الخمس، لحاجة أهل العسكر لهذين الصنفين، فصار نفلهما عائناً عليهما؛ لأنه لا غناء بهم عنهما، فهو من جميع المال، وأما ما سوى ذلك فمسا نعلم أحداً نفل من نفس الغنيمة قبل الخمس إلا ما خصص الله به نبيه ﷺ، فإنه قد روي عنه في ذلك شيء لا يجوز لأحد بعده».

(٣) في «مسند» في كتاب الجهاد (باب في من قال: الخمس قبل النفل) (رقم ٢٧٤٩). وأخرجه ابن ماجه (٢٨٥٢)، وابن أبي شيبة (١٤/٤٥٦)، والدارمي (٢/٢٢٩)، وأحمد (٤/١٥٩، ١٦٠)، وعبد الرزاق (٥/١٩٠ رقم ٩٣٣٤)، والحاكم (٢/١٤٥)، وسعيد بن منصور (٢/٣٠٧ =



كان ينقل الربع بعد الخمس، والثالث بعد الخمس إذا قُفِّلَ.

وخرج مسلم<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يُنقل بعض من يبعث من الشرايا لأنفسهم خاصة، سوى قسم عامة الجيش، والخمس في ذلك واجب كله.

**وقول ثالث:** إن الأمير مُخَيَّرٌ فإن شاء نقل من رأس الغنيمة قبل الخمس، وإن شاء بعد الخمس، وهو قول النخعي<sup>(٢)</sup>. ويروى عن أبي ثور: أن النفل قبل الخمس<sup>(٣)</sup>.

= رقم ٢٧٠٢، وابن الجارود في «المتقى» (ص ٢٧١)، وأبو عبيد في «الأموال» (ص ٣٢٥ رقم ٨٠٠)، وابن زنجويه في «الأموال» (١١٧٦ و ١١٧٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٢٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٧، ٣٥٣١، ٣٥٣٢)، وفي «مسند الشاميين» (١٥١٨ و ١٣٦٥ و ٣٥٤٩ و ٣٥٥٠ و ٣٥٥١ و ٣٥٥٢)، وابن خاتم في «معجم الصحابة» (١٩٠/١)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٥ رقم ٦٥٢٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣١٤) من طرق كثيرة عن حبيب بن مسلمة، به. وفصلتها في تعليقي على «تألي تلخيص المشابه» (١/٤٧-٤٩ رقم ٣) للخطيب البغدادي. وانظر: «صحيح سنن أبي داود».

وأخرجه أبو داود (٢٧٤٨)، وأحمد (٤/١٥٩)، وابن أبي شيبة (٤/٤٥٧)، وعبد الرزاق (٥/١٩٠ رقم ٩٣٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٥١٩)، وفي «الشاميين» (٦٢٨)، وابن ماجه (٢٨٥١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والشذائي» (٨٥٢)، وأبو عبيد في «الأموال» (٧٩٨)، والدارسي (٢٤٨٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/٢٤٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢/١٣٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٣١٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٥-١٣٦)، نحوه.

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الأنفال) (رقم ١٧٤٩) (٤٠). وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لثواب المسلمين) (رقم ٣١٣٥).

(٢) روى عبد الرزاق في «المصنف» (٥/١٩١ رقم ٩٣٣٩)، عن سفيان الثوري، عن منصور، عنه. ورواه سعيد بن منصور في «مسند» (٣ رقم ٢٦٦٩ و ٢٦٧١)، عن سفيان وأبي عوانة، عن منصور، عنه.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/١١٣)، «المنهي» (١٣/٦٠ - ط. هجر)، «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (٢/١٢٧).

(٣) انظر: «اختلاف الفقهاء» (١٢٨) للطبري، «المنهي» (١٣/٦٠ - ط. هجر)، «فتح الباري» =

ثم اختلف أصحاب القول الأول الذين رأوا أن النفل لا يكون إلا من الخمس، فقال منهم جماعة: لا يكون إلا في خمس الخمس، وهو سهم النبي ﷺ، وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>، وروى كذلك عن سعيد بن المسيب<sup>(٢)</sup>. ومستندهم أن خمس الخمس - وهو سهم النبي ﷺ - هو الذي يُرجع النفل فيه إلى الإمام، وأما سائرهُ فمُعَيَّنٌ في الأصناف الموصوفين في الآية، كما عَيَّن سائر الغنيمة للجيش. وقال مالك وأصحابه<sup>(٣)</sup>: بل جميع الخمس يرجع النظر فيه إلى الإمام - على ما سنذكره بعد هذا في مصرف النبي والخمس.

وأما اختلافهم في الموضع الثاني - وهو مقدار ما يُفرض في النفل -، ففي ذلك أقوال:

**قول:** إن ذلك راجعٌ إلى اجتهاد الإمام، ولا حدٌ له؛ قاله الشافعي<sup>(٤)</sup>،

= (٢٤٠/٦)، «عصدة الفاري» (٥٩/١٥)، «فقه الإمام أبي ثور» (٧٨٦).

(١) «الأم» (٤/١٥٠ - ط. دار الفكر)، «المهذب» (٢/٢٤١)، «المجموع» (٢١/٢٢٣)، «معني المحتاج» (٣/١٠٢)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (٢٤٣)، «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٢/٧٧٢).

(٢) روى عبد الرزاق في «مصنفه» (٥/١٩١-١٩٢ رقم ٩٣٤١)، عن إبراهيم بن يزيد، عن داود بن أبي عاصم، عنه.

وفي شيخ عبد الرزاق هو إبراهيم بن يزيد، يعرف بالخوزي: متروك. كما في «التقريب». وقد مضى قريباً.

وذكره عن سعيد: الشافعي في «الأم» (٤/١٥٠)، والبخاري في «شرح السنة» (١١/١١٣)، وابن أبي زيد القيرواني في «النواتر والزيادات» (٣/٢٢٢)، وغيرهم.

(٣) «الموطأ» (١/٢٩٠)، «المدة» (١/١٥٧)، «المدة» (١/٦٠٧)، «التقريب» (١/٣٥٨)، «الكافي» (١/٤٧٦)، «مقد الجواهر» (١/٥٠٣)، «الذخيرة» (٣/٤٢٢)، «النواتر والزيادات» (٣/٢٢١).

(٤) في «الأم» (٤/١٥١)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٧)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٢/١٢٩٦).

وانظر: «الخواص الكبار» (١٠/٤٤٥)، «المجموع» (٢١/٢٢٣)، «حلية العلماء» (٧/٦٧٥-٦٧٦)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (٢٣٤)، «معني المحتاج» (٣/١٠٢).

ومذهبه أن ذلك لا يكون إلا في خمس الخمس - كما تقدم -، إلا أن يكون تحريضاً يتقدم به قبل الغنيمة لمن يفعل فثلاً يُنْضِي إلى الظفر بالعدو، كالنجس، والدلالة على الطريق، والتقدم بالدخول إلى دار الحرب أو الرجوع إليها بعد انفصال الجيش عنها، فله عندهم أن يُنْفَلَ بجزء من جملة الغنيمة المرجوة في ذلك؛ لحديث حبيب بن مسلمة المتقدم؛ ولأن الجيش لم يتعلق لهم بها حق، إلا على هذا الوصف، وهو في مصالحهم، كالإجارة والجلل.

وقول: إنه لا يُزاد في الثقل على الثلث - وهو قول جمهور العلماء -<sup>(١)</sup>، ودليل هذا القول حديث حبيب بن مسلمة - المتقدم -، أن رسول الله ﷺ كان يُنْفَلُ الرَّبْعُ بعد الخمس، والثالث بعد الخمس إذا قَلَّ. فكان ذلك أقصى ما روي في التثقل.

وقول: إنه لا يبلغ بالثقل سهم راجل إلا أن يكون التثقل لسريته، أو أحل ممن ساق غنيمة إلى الجيش، فلأمر أن يُنْفَلَ من أتى بالغنيمة ربع ما ساق بعد

= واستدل الشافعي - رحمه الله - بحديث ابن عمر - وقد مضى قريباً -، أن النبي ﷺ فلقهم بغيراً بغيراً، بعد ما أخذ كل واحد من السرية التي خرجت اثني عشر بغيراً. وقال: «وفي رواية ابن عمر ما يدل على أنه نفل نصف السدس». قال: «فهذا يدل على أنه ليس للثقل حد لا يتجاوز ما للإمام».

وقول الشافعي هذا قال به الحنفية والمالكية خلافاً للحنابلة - كما في الهامش الآتي -.

انظر في مذهب الحنفية: «الهداية» (٢/ ٤٤١)، «اللباب» (٤/ ١٣٠)، «فتح القدير» (٥/ ٥١١)، «إعلاء السنن» (١٢/ ٢٩٠).

وفي مذهب المالكية: «المبدوة» (١/ ٥١٧)، «المعونة» (١/ ٦٠٧)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/ ٥٠٣)، «الذخيرة» (٣/ ٤٢١).

(١) هو مذهب الحنابلة فقط. انظر: «المنع» لابن البنا (٣/ ١١٦٥-١١٦٦)، «المغني» (١٣/ ٥٣-٥٧)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/ ٥٤٨)، «الواضح» (٢/ ٢٥٨)، «مسائل أحمد» (٣/ ٢٠٠-٢٠١) رواية الكوسج، ١/ ٣١٥-٣١٦ - رواية صالح، ٣/ ٨٤٧-٨٤٨ - رواية عبد الله، «مشرح الزركشي» (٦/ ٤٧٠)، «دروس المسائل الخلافية» للعكبري (٥/ ٧٧٨) المسألة رقم ٢٠٢١.

ونقله ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤/ ١٠٧) عن مكحول، والأوزاعي. وقال: «وهو قول جمهور العلماء، فعمل المصنف ذكر أنه قول الجمهور متابعاً له!»

الخمس في الدخول إلى أرض الحرب، وثلاث ما ساق بعد الخمس في الخروج منها، لا زائد على ذلك. وإليه ذهب أهل الظاهر<sup>(١)</sup>، ودليلهم حديث حبيب بن مسلمة - المتقدم - في تثقل الربع والثالث لمن ساق غنيمة إلى الجيش، وإن ما عدا ذلك لم يثبت في شيء منه أن رسول الله ﷺ نفل أحداً ما يبلغ سهم راجل.

وقول: إن للإمام أن يُنْفَلَ السرية جميع ما غنمت ممن غير تخميس، روي ذلك عن مكحول، وعطاء، وإبراهيم<sup>(٢)</sup>. وعامة الفقهاء على خلافه. وروي عن

(١) انظر: «المحلى» (٧/ ٣٤٠-٣٤١) المسألة رقم ٩٥٦.

(٢) ذكر ذلك عنهم: ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٤/ ١٠٢)، ذكر أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، عن عمران القطان، عن علي بن ثابت، قال: سألت مكحولاً، وعطاء، عن الإمام يُنْفَلَ قوماً ما أصابوا؟ قال: ذلك لهم.

وقال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، قال: سألت إبراهيم - أي: النخعي - عن الإمام بيعت السرية، فغنم؟ قال: إن شاء فلقهم إياه كله، وإن شاء غنم.

ومذهب إبراهيم النخعي أنه لا يزداد على الثلث، كما نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (١٣/ ٥٤ - ط، دار هجر). وانظر: «موسوعة فقه إبراهيم النخعي» (ص ١٢٧).

وهو مذهب مكحول - كما سبق النقل عنه -، والأوزاعي. وانظر: «الآثار» لأبي يوسف (١٩٤). ودافع عن هذا الرأي تاج الدين ابن الفركاح في جزء مطبوع بمصر قديماً، وعنوانه: «الرخصة العميمة في أحكام الغنيمة»، وظهرت برد عليه للإمام النووي، منه نسخة وحيدة - فيما أعلم - في مكتبة تشترتي بإيرلندة، وهو بعنوان: «مسألة وجوب تخميس الغنيمة وقسمة باليهما» وقد فرغت منذ سنوات من نسخة. وسيرى النور - إن شاء الله تعالى - قريباً بتحقيقي. ثم وجدت مقولة للإمام السيوطي في فاعده: «الأصل في الأضياع التحريم»، في كتابه: «الأشياء والنظار» (ص ٦٢) يقول فيها - وهو يتكلم على قسمة الغنائم -: «أن يأخذها جيش من جيوش المسلمين بإيجاب خيل أو ركاب، فهي غنيمة أربعة أحماسها للغنائم، وخمسها لأهل الخس، وهذا لا خلاف فيه، وغلط الشيخ تاج الدين الفزاري، فقال: إن حكم القبي والغنيمة راجع إلى رأي الإمام بفعل فيه ما يراه مصلحاً، وصفت في ذلك كراسة سماها: «الرخصة العميمة في أحكام الغنيمة» وانتدب له الشيخ محيي الدين النووي، فرد عليه في كراسة، أجاد فيها، والصواب معه قطعاً انتهى.

وانظر - لزوماً -: «الاغتصام» للشاطبي (٩/ ١٠)، وتعليقي عليه، فقد زُيِّف هذا القول، وجعله غنيمة على طريقة (قُرْ حُرْ يُزْ) لا طريقة الشرح.

الثوري أنه قال في أمير إغار فقال: من أخذ شيئاً فهو له: هو كما قال<sup>(١)</sup>. وليس لشيء من ذلك دليل يُعتمد به.

وأظهر الأدلة رجوحاً ما ذهب إليه أهل الظاهر<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأما اختلافهم في الموضوع الثالث - وهو الوقت الذي يكون فيه فرضُ التَّغْيِيلِ - ففي ذلك قولان:

أحدهما: إن ذلك لا يكون إلا بعد إحراز الغنيمة، لا قبل ذلك، وإليه ذهب مالك<sup>(٣)</sup>، وكره أن يُنقل قبل ذلك يُحرِّضهم؛ خشية أن يكون قتالهم لغير الله، وعنده: أن السلب من الثقل، قال: ولم يُقل رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه»<sup>(٤)</sup>، إلا بعد أن برد القتال. وينحو ما ذهب إليه مالك؛ يقول أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المغني» ٥٦/١٣ - ط. مبر، «شرح السنة» (١١٣/١١)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (٢٦٤).

ويروى هذا القول عن الأوزاعي - أيضاً - انظر: «الاستذكار» (١٠٧/١٤)، «فقد الإمام الأوزاعي» (٤٦٤/٢).

(٢) ورجحه ابن المنذر في «الأوسط» (١٣٨/١١).

(٣) انظر: «المدة» (٥١٨/١) - ط. دار الكتب العلمية، «الاستذكار» (١٠٣/١٤)، «النوادر والزيادات» (٢٢٢/٣)، «البيان والتحصيل» (٧٨-٧٩/٣)، «الكافي» (٤٧٧/١) - ونقل عن بعض أهل المدينة وغيرهم من المجازين من يرى الثقل جائزاً بعد الغنيمة وقبلها -، «التمهيد» (٥٥/١٤) وما بعدها)، ونقل فيها عن فقهاء الشام؛ أن لا نقل في أول المعجم.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس (باب من لم يخمس من الأسلاب، ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه) (رقم ٣١٤٢) من حديث أبي قتادة، في غزوة حنين، ضمن قصة طويلة، وفيه قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة؛ فله سلبه».

وأخرجه في كتاب المغازي (باب: وقال الله - تعالى -: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُنُوزُكُمْ» إلى قوله: «فَغَوَّوْا رُءُوسَكُمْ» (رقم ٤٣٢١ و ٤٣٢٢)، وفي كتاب الأحكام (باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم) (رقم ٧١٧٠).

وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير (باب استحقات القاتل سلب القتل) (رقم ١٧٥١).

والقول الثاني: إن له أن يُنقل قبل إحراز الغنيمة وبعده على ما يرى من الإجنجداد، وما فيه المصلحة، وهو قول الشافعي<sup>(١)</sup>. قال: وقد رُوي أن رسول الله ﷺ نُقل في البداء والرَّجعة. وقال الثوري<sup>(٢)</sup>: لا بأس أن يقول الإمام: من جاء برأس فله كذا، ومن جاء بأسير فله كذا، يُضربهم.

#### القول في السلب

في «الصحيحين»: البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>، عن أبي قتادة، عن رسول الله ﷺ قال: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه». وذكره مالك وغيره<sup>(٤)</sup>.

وخرَّج - أيضاً - أبو داود<sup>(٥)</sup>، عن عوف بن مالك الأشجعي، وخالد بن الوليد،

(٥) مذهب الحنفية أن لا نقل بعد إحراز الغنيمة بدار الإسلام، لأن حق الغير قد نأكد فيه بالإحراز، إلا من الخمس؛ لأنه لا حق للغنائم في الخمس.

انظر: «الهداية» (٤٤١/٢)، «البيان» (٧٤٦/٥)، «اللباب» (١٣٠/٢)، «فتح القدير» (٥/٥١١)، «بدائع الصنائع» (١١٥/٧)، «أحكام القرآن للجصاص» (٥١/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٥٨/٣) المسألة رقم ١٦١٣.

(١) في «الأم» (١٤٩/٤)، (١٥١). وانظر: «مختصر المزي» (ص ١٤٩)، «الحاوي الكبير» (٤٤٥/١٠)، «المجموع» (٢٢٥/٢١).

(٢) انظر: «المغني» (٣٨١/٨)، «شرح السنة» (١١٣/١١)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (٢٦٤).

(٣) البخاري (٣١٤٢ و ٤٣٢١ و ٧١٧٠)، ومسلم (١٧٥١)، وقد مضى قريباً.

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب الجهاد (باب ما جاء في السلب في الثقل) (رقم ٤٥٧ - ط. دار إحياء التراث).

(٥) في «مسننه» في كتاب الجهاد (باب في السلب لا يخمس) (رقم ٢٧٢١) حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي، وخالد بن الوليد، به.

وفيه إسماعيل بن عياش، أبو عتبة الحمصي، قال الحافظ في «التقريب» (٤٧٣): «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخطئ في غيرهم».

وصفوان بن عمرو بن هرم السككي، أبو عمرو الحمصي، ثقة. وهو حمصي من بلد إسماعيل بن عياش، فرواية إسماعيل عنه مقبولة - إن شاء الله -، وإسناده حسن.

أن رسول الله ﷺ قضى في السُّلب للقاتل، ولم يخمس السُّلب.

واختلف أهل العلم من هذا الفصل في ثلاثة مواضع:

في حكم السلب لمن يكون، وفي حد السلب، وعلى ماذا يقع، وفي صفة القتل المسلوب.

فأما حكم السلب، فلاهل العلم في ذلك ثلاثة أقوال:

قول: إنه يملك للقاتل، يختص به، حكماً من الله - عز وجل -، لا يحتاج في ذلك إلى تقدم قول أميرٍ ولا غيره، فهو يُحاز له من جملة الغنيمة، من غير خمس يجب فيه، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأهل الظاهر، وقاله محمد بن جرير الطبري، وغيره<sup>(١)</sup>.

= وهو في «من سعيد بن منصور» ٣٠٦/٢ رقم ٢٦٩٨، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» ١٠٩/١١ رقم ٦٤٩٢.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» ٢٢٦/٣، وأبو عبيد في «الأموال» (٧٧٢)، والبيهقي في «السنن» ٣١٠/٦، وابن عبد البر في «الاستبصار» (١٩٧٥٣) من طرق عن إسماعيل بن عياش، به. وأخرجه أحمد ٩٠/٤، وابن الجارود في «المتقى» (١٠٧٧) من طريق أبي المخيرة، عن صفوان بن عمرو، به. وليس فيه: «قضى بالسُّلب».

وأخرجه أبو يعلى (٧١٩٢ و ٧١٩١) من طريقين عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن بن جبير، عن أبيه، عن خالد بن الوليد، به.

وأخرجه أحمد (٢٦/٦)، وغيره، من حديث عوف بن مالك مطولاً، وفيه قصة.

(١) انظر في مذهب الشافعية: «الأم» (١٥٤-١٥٣/٤)، «الإقناع» (١٧٧)، «الوجيز» (٢٩٠/١)، «حلية العلماء» (٦٥٨/٧)، «الحاوي الكبير» (١٥٥/١٤) - ط. دار الكتب العلمية)، «مغني المحتاج» (٢٣٤/٤)، «نهاية المحتاج» (١٤٤/٦)، «المجموع» (١٨٤/٢١)، (١٨٧)، «مختصر الخلفيات» (١٤٦/٤) رقم ١٧٢، «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» ليدن الدين بن جماعة (٢١٦-٢١٨)، وسبذكر المصنف عنهم أن هذا إذا كان القتل مقبلاً غير مدبر، والحرب قائمة، وهذا التفريق لا نعلم له دليلاً خاصاً. وانظر: «درحة الأمة» (١٦٥/٢) - بهامش «الميزان الكبرى» للشعراني - ط. مصطفى البابي الحلبي).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٦٣/١٣)، «الإنصاف» (١٤٨/٤)، «تنقيح التحقيق» (٣) =

وقولُ ثانٍ: إنه كذلك للقاتل -أيضاً-، إلا أن للإمام أن يُخمسَه إذا استكرهه، ويكون للقاتل أربعة أخماسه، رُوي ذلك عن عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>، وهو قول

= ٣٤٦، «المحرر» (١٧٤/٢)، «المبدع» (٣٧٠/٣)، «متهى الإرادات» (٦٣٥-٦٣٦)، «كشف القناع» (٧٠-٧١)، وانظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (١١٢، ١١٧ - نشره د. يوسف شخت، مكتبة بريل، ليدن، هولندا).

وبه قال الأوزاعي في رواية، والليث، وأبو عبيد، وإسحاق، وأبو ثور، وابن حزم، وغيرهم. انظر: «الرد على سيرة الأوزاعي» (٤٦)، «الأموال» (٤٠٥)، «الحلبي» (٣٣٥/٧) رقم ٩٥٥، «فقہ الإمام الأوزاعي» (٤٤٧/٢)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥٨/١٢)، «أحكام القرآن» للجصاص (٦٦/٣)، «المهذب» (٢٣٨/٢)، «فتح الباري» (٢٤٩/٦)، «نيل الأوطار» (١٨٠/٩)، واختار هذا القول ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٩/١١).

(١) ذكره ابن حزم في «الحلبي» (٣٣٦/٧)، قال: ومن طريق أبي شيبة، نا عبدالرحيم بن سليمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: كان السلب لا يخمس، وكان أول سلب خمس في الإسلام سلب البراء بن مالك، وكان قُتلَ مرزبان الزارة، وقطع منقشته وسواريه، فلما قدمنا المدينة صلى عمر الصبح، ثم أتانا فقال: السلام عليكم، أستم أبو طلحة؟ -أي: البراء- فقالوا: نعم، فخرج إليه، فقال عمر: إنا كنا لا نخمس السلب، وأن سلب البراء مال، وإني خامسه، فدعا المؤمن، فقرأوا ثلاثين ألفاً، فأخذ منهم ستة آلاف.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٣٣/٥) رقم ٩٤٦٨، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣٢/٢)، والبيهقي (٣١١/٦)؛ من طريق أبي عبيد في «الأموال» (٣٨٩-٣٩٠) رقم ٧٨١، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣٠٨/٣) رقم ٢٧٠٨؛ من طريق ابن عسوة، ويونس، وهشام، والبيهقي (٣١٠/٦)؛ من طريق ابن المبارك عن هشام، جميعهم عن محمد بن سيرين، عن البراء، به.

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٩/١١-١١٠، ١٢٦-١٢٧)؛ من طريق عبدالله بن الوليد، عن سفيان، عن هشام، به.

ورواه الطحاوي (١٣٣/٢) من طريق مكحول، عن أنس، به.

قال ابن حزم: «ولا يظن بعمر تعدد خلاف رسول الله ﷺ، فصح أنه استطاب نفس البراء، وهذا صحيح حسن لا نكره، وهو قول الأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وأبي عبيد، وأبي سليمان، وجميع أصحاب الحديث، إلا أن الشافعي، وأحمد، قالوا: إن قله غير منتع، فلا يكون له سلبه» ا.هـ.

وغطاً هذا الاستثناء لحديث سلمة بن الأكوع، فإنه قتل مشتركاً غير منتع، وفي غير قال، وأخذ =

إسحاق<sup>(١)</sup>.

وقول ثالث: إن السلب وسائر الغنيمة واحد في الحكم، لا يختص القتال بذلك، إلا أن يُنقله إياه الإمام إن رأى لذلك كسائر الأنفال، ولا فرق، وإليه ذهب مالك، وأبو حنيفة، والثوري، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

= سلبه، بأمر رسول الله ﷺ. وانظر: «الاستبصار» (١٤/١٤)، «موسوعة فقه عمر بن الخطاب» (١٧٥)، وتخمين السلب مطلقاً هو قول ابن عباس. أخرجه عنه مالك في «الموطأ» (ص ٢٩٠ رقم ٥٢٢ - ط. إحياء التراث)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٩٢ رقم ٧٩٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٣٧٤ رقم ١٤٠٤٢، وابن المنذر في «الأوسط» (١١٠/١١)، والبيهقي في «الكبرى» (٣١٢/٦). وانظر: «المغني» (١٣/٦٩)، «شرح السير الكبير» (٢/٦٠٢، ٦٠٣)، «موسوعة فقه عبدالله بن عباس» (١/٢٩٧ و ٢٧٣-٧٤).

وهو قول مكحول، والأوزاعي. انظر: «مسند سعيد بن منصور» (٢/٣١٠ رقم ٢٧١٢)، «الأوسط» (١١٠/١١)، «المغني» (١٣/٦٩)، «الاستبصار» (١٤/١٤٠ رقم ١٩٧٤٩). (١) ذكره عنه ابن قدامة في «المغني» (١٣/٦٩)، وقوله ابن حزم في «المحلى» (٧/٣٣٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١٠/١١)، وابن عبدالبر في «الاستبصار» (١٤٢/١٤ رقم ١٩٧٦١). وقد مضى قريباً أن له قولاً موافقاً لأصحاب القول الأول.

(٢) مذهب المالكية أن السلب يكون للقتال بشرط الإمام، ولا يكون ذلك إلا بعد انقضاء الحرب، لا قبل، ويكون مُحْتَسَباً من خمس الخمس.

انظر: «الموطأ» (٢/٤٥٥)، «القيس» (٢/٦٠١)، «المبسوط» (١/٣٨٦، ٣٩٠)، «التفريع» (١/٣٥٨)، «الرسالة» (١٩٠)، «الكافي» (١/٤٠٩ - ط. دار الهدى - القاهرة)، «المعونة» (١/٦٠٦)، «التلخيص» (٧٢ - ط. مكتبة فضالة. وزارة أوقاف المغرب)، «المقدمات الممهدة» (١/٣٥٦)، «أسهل المدارك» (١١/٢)، «قوانين الأحكام» (١٦٧)، «بداية المجتهد» (١/٣٩٧)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٥٠٤)، «دروس المسائل» لابن القصار (٥١، ٥٥)، «التمهيد» (١٤/٥١، ٦٩، ٢٣/٢٤٢-٢٤٥، ٢٥٨)، «بداية المجتهد» (١/٣٨٠، ٦٨٧ - ط. دار الجليل)، «الذخيرة» (٣/٤٢١)، «الشرح الكبير» (٢/١٩٠-١٩١)، «الخرشي» (٣/١٣٠)، «الإشراف» (٤/٤٣١ - بتحقيق)، «الفوائن الفقهية» (١٤٩، ١٣١-١٣٢)، «الرد على الشافعي» (ص ٥٢-٥٣) لابن الباد.

وفي مذهب الحنفية، انظر: «الأثر» (١٩٠)، «مختصر الطحاوي» (٢٨٤)، «تحفة الفقهاء» (٣/٥٠٨-٥٠٩)، «فتح القدير» (٥/٥١٢-٥١٤)، «حاشية ابن عابدين» (٤/١٥٤-١٥٣)، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٢/١٤٦)، «المبسوط» (١٠/٤٧)، «بدائع الصنائع» (٧/١٥) =

وسبب الاختلاف: تعارض ظاهر آية الغنائم في وجوه القسم على جماعة الغنائم، وظاهر قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة، فله سلبه»<sup>(١)</sup>.

فمن حمل ذلك من قوله ﷺ على أنه إنزال شرع، وحكم عام في المسلمين، وكان من مذهبه تخصيص عموم القرآن بخير الواحد؛ جعل الآية مخصصة في غير السلب، وكان عنده: السلب جميعاً للقاتل.

ومن حمل ذلك من قوله ﷺ على وجه التنزيل منه في ذلك الجيش، وما يرجع إلى حكم الاجتهاد من الإمام بحسب الأحوال، كان السلب وغيره سواء عنده في حكم الغنيمة، واستحقاق القسم على جماعة الغنائم، إلا أن يرى الإمام تنزيهه للقاتل على حسب ما فعل رسول الله ﷺ في ذلك الجيش<sup>(٢)</sup>.

ولما من رأى تخمين السلب إذا كثرت فلا أعرف فيه دليلاً، إلا ما يخرج مخرج الاستحسان. فإن قيل: دليله عموم آية الخمس<sup>(٣)</sup>، لزم عليه أن يكون ذلك يجري في القليل كما يجري في الكثير، والله أعلم.

وأيضاً حُدَّ السلب، وعلى ماذا يقع، إذا قيل بوجود ذلك للقاتل؟ فلأهل العلم

= وهو رواية عن أحمد، اختارها الخلا. انظر: «المحرر» (٢/١٧٩)، «الإفصاح» لابن هبيرة (٢/٢٨٠)، «المغني» (١٣/٦٣).

وروي عن الأوزاعي، وهو قول سفيان الثوري - كما ذكر ذلك المصنف -. انظر: «الرد على سير الأوزاعي» (٤٦-٤٧)، «عدة القاري» (١٥/٦٩ - ط. عيسى البابي الحلبي)، «تفسير القرطبي» (٨/٥)، «بداية المجتهد» (١/٦٨٠)، «فتح السنة» (١١/١٠٨)، «الأموال» لأبي عبيد (٣٩١ رقم ٧٨٨)، «فقه الأوزاعي» (٢/٤٤٨)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (٢٦٤ و ٥١٢).

(١) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١)، وقد مضى قريباً. (٢) في حديث أبي قتادة مرفوعاً: «من قتل قتيلاً له سلبه، أبلغ دلالة على أن إذن الإمام لا يشترط فقد قال ﷺ: «مولاك تلك يوم حُين بعدما قتل أبو قتادة الرجل، وإذا ثبت عن النبي ﷺ شيء لم يجر تركه، والله أعلم».

(٣) كذا في الأصل، وكتب النسخ في هامش نسخته: «لعله سقط من هنا: قلت. أو: قلنا. أو نحو هذا. قلت: أي تصبح العبارة هكذا: فإن قيل: دليله عموم آية الخمس، قلنا: لزم عليه ...

في ذلك اختلاف، سببه: مفهوم إطلاق لفظ السلب في الحديث: هل يختص ذلك بما كان على المقتول ومعه مما يستبعد من آلات القتال، وما لا بد منه في اللباس، والمعتاد في الحرب، دون ما سواه، مما عسى أن يكون معه من غير ذلك؟ أو يعم جميع ما اشتملت عليه حال القتيل من ذلك، ومن غيره من أنواع الخُلعي والجواهر والذهب والفضة، وما شأنه الزينة ونحوها، وإن لم يكن من معتاد الحرب؟

رُوي عن مكحول أنه قال: للمبارز القاتل سلب المقتول: فرسه بسرجه، ولجامه، وسيفه، ومنطقته، ودروعه، ويَفِئَتَه، وساعده، وساقاه، ورايته<sup>(١)</sup>، بما في ذلك كله: من ذهب وفضة، أو جواهر، وما كان عليه من طوقه، ومِسْوارِيه إن كانا عليه، بما فيهما من جواهر<sup>(٢)</sup>.

وقال الأوزاعي نحو ذلك، إلا أنه قال: ولا يكون له الهَيِّيان<sup>(٣)</sup> فيه المال؛ قال: ليس مما يَتَزَيَّن به للحرب<sup>(٤)</sup>.

ولم يرَ مالك أن يكون من السلب ذهب ولا فضة؛ لأنه ليس من آلات المقاتل المعهودة<sup>(٥)</sup>.

- (١) وفي «المغني» (٧٢/١٣): رَأَى. وهو كالخف، إلا أنه لا قَدَمَ له، وهو أطول من الخف. ولمل صوابها: وَرَقَاه.
- (٢) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٢٨/١١)، وابن قدامة في «المغني» (٧٢/١٣)، وابن أبي زياد القيرواني في «النوادر والزيادات» (٢٢٦/٣).
- (٣) الهَيِّيان: بكسر الهاء: هَيَّانُ الدِّراهم، وهو الذي تجعل فيه النفقة.
- والهَيِّيان: شداد السراويل. قال ابن خزيمة: أحبه فارساً مُعَرَّباً. انظر: «لسان العرب» (٣٦٤/١٥).
- (٤) نقله عنه ابن المنذر «الأوسط» (١٢٨/١١)، وابن قدامة في «المغني» (٧٢/١٣)، وابن أبي زيد القيرواني في «النوادر والزيادات» (٢٢٧/٣).
- (٥) انظر: «عقد الجواهر الثمينة» (٥٠٤/١)، «النوادر والزيادات» (٢٢٦/٣)؛ ونقل عن سحنون قوله: قال أصحابنا، وأهل الشام: ولا نقل في العيِّن، وإنما هو في العروض: السلب، والفرس، والسلاح، ونحوها.
- وقال: وقال أهل العراق: إذا نادى الإمام بنقل السلب؛ فإنه يكون له ما على المقتول من =

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «السلب الذي يكون للقاتل: كل ثوبٍ على المقتول، وكل سلاح عليه، ومنطقته وفرسه إن كان راكِباً أو مُسَبَّكاً، فإن كان مع غيره، أو مُفْتَلَساً منه فليس له، وإنما سلبه ما أخذ من يديه، أو ما على يَدَيْه، أو تحت يَدَيْه، فإن كان في سلبه سوارٌ ذهبي، أو خاتمٌ، أو تاجٌ، أو منطقة فيها نفقة، فلو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن هذا من سلبه كان مذهباً، ولو قال قاتلٌ: ليس هذا من عُدَّة الحرب كان وجهاً».

قلت: قد أشار الشافعي -رحمه الله- إلى هذا السبب الذي يُهِنُّها عليه. وأما صفة القاتل المسلوب: فمن ذلك: أن يكون رجلاً كافراً حريصاً مُخْلِئاً غير مأسور، لا أعرف أن موجبي السلب للقاتل اختلفوا أن مثل هذا يستحق قاتله سلبه، واختلفوا في حال القتل، وفي قتل المرأة والغلام.

فقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «إنما يكون السلب لمن قتل والحرب قائمة، والمشارك مُقْبِلٌ»، وقال أحمد بن حنبل: «إنما ذلك للقاتل في المبارزة»<sup>(٣)</sup>، لا يكون في

- = سوارين، وطوق ذهب، ودنانير، ودراهم، وحلية سيفه، ومنطقته. قلت: ويدخل فيه: إذا كان مع المقتول دراهم، أو دنائير.
- فعدت الحنفية، ورواية عند الحنابلة، وأحد القولين للشافعية: أن الدراهم والدنانير من السلب، فهي للقاتل. انظر: «تنقيح الفقهاء» (٢٩٧/٣)، «المغني» (٧٢-٧٣)، «المجموع» (٣١٨/١٩).
- ورواية أخرى عند الحنابلة: أنها لا تدخل في جملة السلب، وهي غنيمة. انظر: «المقنع» لابن البنا (١١٦٧/٣-١١٦٨)، «المغني» (٧٢-٧٣)، «شرح الزركشي» (٤٨١/٦)، «رؤوس المسائل الخلائية» (٧٣٦/٥ رقم ١٩٨٦).
- (١) في «الأم»، في كتاب قسم النبي. والغنيمة (باب الأنفال) (٣٠٩/٥-٣٠٩/٥). ط. دار الوفاء.
  - وانظر: «الوجيز» (٢٩٠/١).
  - (٢) في «الأم» (٣٠٨/٥-٣٠٩/٥). ط. دار الوفاء. وانظر: «مختصر المزني» (ص ٢٧٠)، «الأوسط» (١٢٠/١١)، «المجموع» (٣١٧/١٩).
  - وهو مذهب الحنابلة -كما سيأتي-.
  - (٣) كذا هي في الأصل. وأثبتها الناسخ: «المباراة». وكتب في الهامش: كذا في الأصل، ولعلها: «المبارزة». قلت: وهو الصواب. وكذا هي في مطبوع «المغني» (١١٣/٦٨-٦٨). ط. هجر. نقلاً عن أحمد -رحمه الله-.

الهزيمة<sup>(١)</sup>، وقال الأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز: «السَّلبُ للقتال، ما لم تشتد<sup>(٢)</sup> الصفوف بعضها ببعض، فإذا كان كذلك، فلا سلب لأحد<sup>(٣)</sup>». ونحو ذلك يروى عن نافع مولى ابن عمر؛ كان يقول: إذا قتل رجل من المسلمين رجلاً من الكُفَّار؛ فإنَّ له سلبه، إلا أن يكون في معمة القتال، أو في زحف، فإنه لا يدري أحدٌ قتل أحدًا<sup>(٤)</sup>.

قوله: معمة القتال: يريد التحامه واختلاطه. والمعمة: أصوات الشجعان في الحرب. والمعمة -أيضاً- صوت الحريق. قال امرؤ القيس -يصف فرساً وعذوها-:

سَبَّوحاً جَمُوحاً وإخْضارُها كَمَعْمَةِ السَّعْفِ الْمُوقَدِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «المغني» (٦٣/١٣)، «المحرر» (١٧٤/٢)، «شرح الزركشي» (٤٧٢/٦) - (٤٧٧)، «رؤوس المسائل الخلاقية» (٥/٧٣٥) رقم ١٩٨٥.

(٢) كذا في الأصل والمسنوخ. وكتب الناسخ أبو خزيمة في الهامش: «كذا، ولعلها: تشتبك». قلت: وفي «المغني» (٦٥/١٣): (تَمْتَدُّ).

(٣) نقله عنهما ابن قدامة في «المغني» (٦٥/١٣)، وقبله ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٢٣)، وزاد مع الأوزاعي وسعيد: أبا بكر بن أبي مريم، وذكر ابن قدامة قبله أنَّ مذهب مسروق: «إذا التقى الزحقان، فلا سلب له، إنما التقل قبل ويعد».

ونقله عن الأوزاعي وسعيد -أيضاً- ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٣٨-١٣٩) وزاد معهما: سعيد بن عبد الرحمن، وسليمان بن موسى، وقهاء أهل الشام.

وانظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥٩/١٢)، «فتح الباري» (٢٤٦/٦)، «عمدة القاري» (١٥/٦٥)، «المحلى» (٣٣٦/٧)، «بداية المجتهد» (٤٢٩/١)، «نبيل الأوطار» (٢٢٤/٧)، «مسيل السلام» (٢٥٢/٤)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٤٧/٢).

(٤) رواه عبد الرزاق (٢٣٤/٥) رقم ٩٤٧١، وابن أبي شيبة (٣٧٤/١٢) رقم ١٤٠٤١، في «مصنفيهما» عن ابن جريج، عن نافع، به. وليس فيه قوله: «فإنه لا يدري أحدٌ قتل أحدًا».

وذكره من طريق ابن جريج: ابن حزم في «المحلى» (٣٣٦/٧).

وانظر: «المغني» (٦٥/١٣)، «معجم فقه السلف» (١٣٨/٥)، والمراجع في الهامش السابق.

(٥) انظر: «شرح ديوان امرئ القيس» (ص ١٦٦ - تعليق: د. عمر النجاوي).

ومعنى: سَبَّوح: تَسَبَّح في سيرها.

=

وقالت طائفة من أهل الحديث: يجب للقاتل سلب كل قاتل قتلته من الكُفَّار، في الحرب وغير الحرب، مُقبِلاً أو مُدبراً، على كل وجه، لا يخص<sup>(١)</sup> من ذلك شيئاً، وبه يقول أبو ثور، وداود، وأبو بكر بن المنذر، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وحجة هؤلاء ظاهر الخبر<sup>(٣)</sup> في تملكه سلب القاتل عموماً. وحديث سلمة ابن الأكوع<sup>(٤)</sup> في ذلك يزيد وضوحاً. قال ابن المنذر: «هو خبر، ليس لمساؤل معه تأويل؛ وذلك أن سلمة بن الأكوع قتل القاتل، وهو مؤل هارب»، قال غيره: وفي غير مبارزة ولا قتال.

خرج مسلم<sup>(٥)</sup>، عن سلمة بن الأكوع قال: غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن، فبينما نحن نتصحن مع رسول الله ﷺ، إذ جاء رجل على جمل أحمر، فأناخه، ثم انتزع طلقاً من حقيبه، فقيّد به الجمل، ثم تقدّم يتخدى مع القوم، وجعل ينظر، وفينا ضغفة ورقّة في الظهر، وبعضنا مُشاةً، إذ خرج يشتد، فاتى جملته فاطلق قيده، ثم أناخه، وقعد عليه، فأناره، فاشتد به الجمل، فأتبعه رجلٌ على ناقه وركاء.

= جموح: أي: تجمح، تغلبك على رأسها، لا تستطيع رؤفاً من حشها. والمعمة: حفيف الحريق إذا احترق، نصّب أو غيره، يقول: إحضارها كأنه نار.

(١) كتب الناسخ في الهامش: «لعلها: نخص».

(٢) انظر: «الأوسط» (١٢٠/١١)، «المغني» (٦٥/١٣) - ط. هجر، «اختلاف الفقهاء» (الوحدة ١١٧)، «المهذب» (٢٣٨/٢)، «عمدة القاري» (٦٩/١٥)، «فتح الباري» (٢٤٩/١)، «نبيل الأوطار» (٧١٠/٩)، وإلى هذا الرأي ذهب ابن حزم -كما في «المحلى» (٣٣٦/٧)-، والليث بن سعد. وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (٧٨٤-٧٨٥).

(٣) وهو قوله ﷺ: «من قتل قاتلاً له عليه يئنه، فله سلبه». وهو في «الصحيحين»؛ وقد مضى.

(٤) سيأتي.

(٥) في «الأوسط» (١١٩/١١).

(٦) في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب استحقات القاتل سلب القاتل) (٤٥) (١٧٥٤). وأخرجه مختصراً جداً: البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب الحربي) إذا دخل دار الإسلام بغير أمان (رقم ٣٠٥١).

قال سلمة: ومخرجت أشتد، فكُنْتُ عند وُزْلك الناقة، ثم تقدَّمتُ حتى كنتُ عند وُزْرك الجمل، ثم تقدمت حتى أخذت بخطام الجمل فأنخنته، فلما وضع ركبتيه في الأرض اختلطت سيفي، فضررت رأس الرجل، فنلَّز، ثم جئتُ بالجمل أقوده، عليه رَحْله وسلاحه، فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: «من قتل الرجل؟» قالوا: ابن الأكوع، قال: «له سَلْبُه إجماع».

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «فهو حيَّةٌ على من قال: إنَّ السَّلب لا يكون إلا لمن قتل مُشركاً مَقْبلاً، وعلى من قال: والحرب قائمة؛ لأن سلمة قتل صاحبه مُدبراً، والحرب ليست بقائمة». قال: «ولم أَرُ عند الشافعي حديث سلمة، ولو عَلِمَ له لقال به فيما ظهر لنا في مذهبه».

**قوله في الحديث: «تَضَمَّنِي»<sup>(٢)</sup>**: هو من وقت الضَّمْنَى -بالمَد- عند ارتفاع النهار. وإنما يريد أنهم كانوا يتغدون في ذلك الوقت.

**وقوله: «اتزع طَلْقاً من حَبِيه»**، فالطَّلَق: القَيْدُ من الجِلْد، والحَقِيب: حَبْلٌ يُشدُّ على حَقْو البعير.

**وقوله: «ضَرَبَ رأس الرجل قَنْدَر»**، يريد: سَقَطَ. قال عنترة<sup>(٣)</sup>:

والهَامُ تَسْدَرُ بِالصَّعِيلِ كَأَنَّمَا تَلْقَى السُّيُوفُ بِهَا رُؤُوسَ الْحَنْظَلِ  
وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>: «للقاتل سلب المَشْرِك الذي قَتَلَ كيفما قتله،

(١) في «الأوسط» (١١/١٢٠).

(٢) في الأصل: «يتضمَّنِي»، بالثناة من تحت.

(٣) ديوان عنترة (ص ٢٥٧ - تحقيق: محمد سعيد مولوي).

وقوله: والهَام تَسْدَرُ بالصَّعِيلِ: أي تتساقط. يقال: أُنْزِلَتْ قَنْدَرٌ: إذا قَطَعَتْ، وَأَبْنَتْهُ من غيره. والصَّعِيل: وجه الأرض. وقوله: رؤُوس الحَنْظَلِ: شِبُه الهَامِ في سرعة قطع السيوف لها وتساقطها برؤُوس الحَنْظَلِ.

(٤) في «المحلى» (٧/٣٣٥ المسألة رقم ٩٥٥).

صَبْرًا، أو في القتال». يعني: مَقْبلاً أو مُدبراً، وكيفما كان. ودليله: عمومُ الخَبَرِ في إيجابِ السَّلبِ للقاتل من غير تفصيل، وما دلَّ عليه في إيضاح ذلك وتقريره خبر سلمة المذكور آنفاً.

وقال الثوري في العَلَج يحمل عليه الرجل قَيْسَاسِيرُ له، ثم يقتله: «له سَلْبُه إذا كان قد بارزه»<sup>(١)</sup>. وأظنه يعني: إذا قال الإمام في ذلك الجيش: من قتل قَتِيلًا فله سَلْبُه، لأن مذهب الثوري: ألا<sup>(٢)</sup> يستحقُّ القاتل السَّلبَ، إلا أن يُقْتَله الإمام، كما يقول مالك، وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقال الأوزاعي<sup>(٤)</sup> في الذي يُستأسر فيقتله: «ليس له سَلْبُه إذا لم يكن خَرَدَ إليه بسلاح». قيل له: فرجلٌ حمل على فارسٍ فقتله فإذا هو امرأة؟ قال: «فإن كانت خَرَدت له بسلاح، فإنَّ له سَلْبُها، والغلام كذلك: إذا قاتل قَتِيلَ كان سلبه لمن قتله».

**قوله: خَرَدَ إليه، يعني: إذا جَدَّ، وقَصَدَ قصده»<sup>(٥)</sup>**. وأنشدوا<sup>(٦)</sup>:

(١) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٠).

(٢) كتب الناسخ في هامش نسخته عند (ألا): «كذا ولملها...»، ثم بيض في الهامش.

(٣) مضى قريباً ذكر مذهبيهما في ذلك. وانظر: «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦١٤).

(٤) نقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٣٠) وفيه: «ورأى أَسْرَهُ ثم قتله؛ لم يكن له سَلْبُه».

(٥) وقال في «القاموس المحيط» (١/٥٦٠): خَرَدَهُ، يَخْرُدُهُ، قَصَدَهُ وَمَقَصَدَهُ. وانظر: «تهذيب

اللغة» (٤/٤١٢)، «لسان العرب» (٣/١٤٤).

(٦) قال القراء في «معاني القرآن» (٣/١٧٦): «وأنشدني بعضهم... وذكره، وأوله عنده: «وجاء سيل كان من أمر الله».

وأورده هكذا عن القراء: الأزهر في «تهذيب اللغة» (٤/٤١٤)، وابن منظور في «لسان العرب» (٣/١٤٥)، ووجدته كما عند المصنف في «الكشاف» للزمخشري (٤/٥٩١)، وفيه (أمر) بدل (عند)، ومعناه -كما قال الشيخ محمد عليان المرزوقي في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف»-: «يصف سبلاً بالكثرة. ولذلك قال: من عند الله. ويروى: من أمر الله، وحذف الألف قبل الهاء من لفظ الجلالة؛ لأنه جلائز في الوقف. وحرد يحد من باب ضرب، بمعنى قصد وأسرع، أي: يسرع إسرار الجنة، أي البستان المغلة كثير الغلة والخير. ومعنى إسرار الجنة: ظهور خيرها قبل غيرها في زمن يسير، واختارها لأنها تنشأ عن السِّلْ».



أقبل سَيْلٌ جاء من عند الله يَحْرُدُ حَرَّةُ الْجَنَّةِ الْمُؤَلَّكَةِ  
قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: «إجماع» العلماء على أن لا سَلْبَ لِمَنْ قَتَلَ طِفْلاً، أو  
شيخاً هرمًا، أو أجهز على جريح مُتَخَنٍ، أو ذَفَقَ على من قُطِعَ في الحرب من  
أعضائه، ما لا يقدر معه على الدَّفْعِ عن نفسه».

قلت: لعل ذلك إنما هو فيمن لم يقاتل من هؤلاء الأصناف، وهو على حالته  
تلك، فاما إذا كان يقاتل حتى قُتِلَ، فقد روي عن الأوزاعي وغيره في الصَّبِيِّ  
والمرأة والمصبور ما ذكرناه، ومنه<sup>(٢)</sup> هذا الحديث: «من قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»<sup>(٣)</sup>،  
يتضمن بعمومه من حيث اللغة هؤلاء الأصناف كلهم، قاتلوا، أو لم يقاتلوا.

وللنظر في تخصيصه على مذاهب أهل العلم طريقان: الشرع والمفهوم.

**فاما من جهة الشرع:** فهو مخصص بمن أبيع قتله من الكفار، فلا يدخل في  
ذلك الذمى والمعاهد، ولا المرأة، ولا الغلام إذا لم يقاتل، هذا بلا خلاف،  
وكذلك العُتْقَاءُ<sup>(٤)</sup>، ونحوهم على مذهب من رأى النهي فيهم -أيضاً-، فاما إذا  
قاتل الغلام والمرأة، أو غيرهم؛ ممن يُلْحَقُ بِهِمْ مُلْحَقٌ في النهي عن القتل؛ فقد  
استبيح قتله بالشرع، وخرج أن يكون ممن استُتَبِي من العموم، فوجب أن يكون  
الحكم في السَلْبِ لقاتلهم؛ هذه طريقة ظاهرة.

**وأما التخصيص من جهة المفهوم:** فهو أن يُدعى أن الذي فهم في تسويغ القاتل  
سَلْبَ المقتول وتخصيصه به دون الجيش؛ إنما هو لمكان الغناء والجراحة في قتله،

(١) في «الاستبصار» (١٤/١٣٨) رقم (١٩٧٤٤). وفوق كلمة «أجمع» في منسوخ أبي خزيمة  
علامة إلحاق. وكتب في الهامش: «في الأصل...» وبعدها بإض.

(٢) أئنها الناسخ في نسخته: «أجمع»، وكأنه أصلها من كسبه لأنه كتب في الهامش: «في  
الأصل...» وبعدها كلام يُبَيِّن أثناء تصوير النسخة.

(٣) كتب الناسخ في هامش نسخته: «كلمة غير واضحة بالأصل».

(٤) مضى قريباً.

(٥) كتب أبو خزيمة في الهامش: «جمع عسيف، أي: أجير».

فهناك لا يدخل فيه هؤلاء الأصناف الذين ذكر ابن عبد البر؛ لضعفهم؛ وقلة المؤنة  
في قتلهم، فلا يكون السَلْبُ لقاتلهم على هذا الوجه عند من رآه، والله أعلم.

#### \* مسألة:

اعترض من لم يَزِ السَلْبَ يجب للقاتل حُكْمًا مشروعاً ويُلْكَأُ مختصاً، بأن  
قالوا: لو كان ذلك كذلك للقاتل؛ لكانت الأسلاب في الغنائم -إذا لم يُعرف قاتلوا  
أهلها- مُوقَفَةً كَالْقَطْعَةِ، ولم يكن فيها حقٌ للغنائمين في القسم، وهذا لا يلزم؛  
لوجهين:

أحدهما: ما ذكره أبو محمد بن حزم<sup>(١)</sup>، قال: «إن كل مال لا يُعرف صاحبه،  
فهو في مصالح المسلمين، وكل سَلْبٌ لا<sup>(٢)</sup> يقوم لقاتليه بينة؛ فهو في جملة  
الغنيمة، بحكم رسول الله ﷺ».

قلت: والوجه الثاني: إن مستحق السَلْبِ وإن لم يُعرف بعينه، فهو من جملة  
الجيش بيقين، فلو وقف ذلك، أو صُرف في مصالح المسلمين غيرهم، لكان قد  
صُرف حق القاتل إلى غيره بيقين، مع إمكان التوصل إليه، وليس وجه القضاء في  
ذلك إلا قسمه في سائر الجيش؛ لأنه مُنْحَصَرٌ فيهم، وغير متميز عنهم، كالشيء  
يكون في أيدي المتداعين من غير بينة<sup>(٣)</sup>، ولا يخلوا هذا الوجه من اعتراض  
عليه، والأول أصح؛ ولأنه -أيضاً- إجماع.

(١) في «المحلى» (٧/٢٤٠)، وقد نقل الاعتراض السابق في مَرُضٍ كلامه في هذه المسألة.

(٢) «لا» سقطت من المنسوخ، ومطووعة في الأصل والسياق يقتضي وجودها، وهي في «المحلى».

(٣) ذكر العز بن عبد السلام في كتابه «قواعد الأحكام» (٢/١٧١) أن قتل الكفار يقتل به  
استحقاق الأسلاب، فتعقبه الشراح البلقيني في كتابه «الفوائد الجسام» (رقم ٤٩٤ - بترقيمي)، فقال:  
«يقال عليه: لا يكفي في استحقاق الأسلاب مجرد القتل، بل لا بد مع ذلك من كون القاتل له  
بينة، لقول النبي ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بينة؛ فله سلبه»، لا يقال البينة كاشفة أنه استحق بالقتل؛ لأنها  
لو كانت كاشفة هنا؛ لأدَّى ذلك إلى تحريم الغنيمة التي هي من أجل الحلال إذا لم تكن بينة، قال  
شيخنا أدام الله النفع بفوائده: وإلى هذا أشار ابن أصبغ من المالكية في كتابه: «الإنجاد في الجهاد».

## فصل: في حكم الشيء، والخمس، ووجوه مصرفهما

والنظر في هذا الفصل في شيئين:

**الأول:** في تفصيل أحكام الأموال المستولى عليها من الكفار؛ ما يكون من ذلك فيه الخمس، أو يكون جميعه فيئا، أو يكون بجملة لمن استولى عليه من غير خمس يلزم فيه، بحسب اختلاف أحوال الاستيلاء على ذلك.

**والثاني:** في وجوه مصارف الشيء والخمس، والاختلاف في ذلك.

\* **النظر الأول:** في تفصيل أحكام الأموال بحسب أحوال الاستيلاء.

وأحوال الاستيلاء على أموال الكفار ثلاثة: إما أن يكون بمغالبة وقهر، وإما بحيلة وتستر، وإما عفواً لم يتقدم في تحصيله بشيء من ذلك.

\* **فأما ما كان بطريقة المغالبة،** فلا خلاف فيه أن له حكم الغنائم في إيجاب الخمس من جملة، وقسم سائر على الذين حاولوه وغلبوا عليه، إلا في أشياء مخصوصة من جملة ذلك، تقدم التنبيه عليها، وذلك كالثقل والسلب فيمن تبدل<sup>(١)</sup> ذلك لا يُخمس، وكالطعام يحتاج إليه الجيش في دار الحرب، والأرض تُقر وقفاً على غير قسم - على مذهب من رأى ذلك - ونحو هذا ممّا مضى الكلام عليه، وذكر الخلاف فيه مفصلاً.

\* **وأما ما استولى عليه بحيلة وتستر:** كالسرقة من دار الحرب، والتلصص، ونحو ذلك، فلاهل العلم في ذلك قولان<sup>(٢)</sup>:

**أحدهما:** أن ذلك كله خاصٌ بملك المستولي عليه، وليس من أحكام الغنائم في شيء، ونحو ذلك يُروى عن أبي حنيفة - في الواحد أو الجماعة يدخلون دار الحرب بغير إذن الإمام ويغنمون - أنه لا يخمس ما أصابوا، وهو لهم كله، وقال:

(١) غير واضحة في الأصل، وإيتمها الناسخ: «فمن تبدل زل ذلك، ...»!

(٢) مضى ذكر أقوال أهل العلم فيمن دخل دار الحرب متلصصاً، واختلافهم في ذلك.

لا خمس إلا فيما أصابته جماعة. قال أبو يوسف: تسعة فأكثر.

**والقول الآخر:** فيما سُرِق، واختلس، ونحوه: أنه معدود في جملة الغنائم، فيكون فيه الخمس، وسائر لمن استولى عليه إن كان وحده، وله وسائر الجيش، أو السرية إن كان دخوله في جيش أو سرية، كالحكم فيما قوتل عليه.

وفرق قوم بين أن يكون دخوله إلى أرض الحرب يرسم السرقة والتلصص، ونحوه من قصد التلصص فيه، فهذا الذي يُخمس، وما لم يدخل لأجله، ثم عرض له: إن أصاب فيهم شيئاً فجميعه له، ولا يُخمس.

\*\*\* **وأما ما كان عفواً لم يتقدم فيه شيء من العلاج:** كالشيء يجلبو عنه الكفار، ومال الصلح، والجزية، وتشير تجار أهل الحرب، والذمة، وما يتركه الكافر إذا مات، ولا وارث له؛ فهذا هو الشيء الذي لا يختص به أحد معين، وإنما يكون جميعه في مصالح المسلمين.

واختلف مع ذلك: هل يكون في الشيء خمس أو لا؟ هذه قاعدة جُمليّة، ونعقب ذلك - إن شاء الله تعالى - بأقوال منقولة في ذلك عن أهل العلم، تقع لهذه الجملة موقع التفسير، ونشير إلى مسائل تختلف في أي قسم من هذه الأقسام الثلاثة تلحق.

فمن ذلك ما روي عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه: أنَّ الغنيمة: ما غُلب عليه بالسيف. **والقبي:** ما صولحوا عليه. **والجزية:** جزية الرؤوس، وخسراج الأرضين<sup>(١)</sup>.

وعن الثوري<sup>(٢)</sup>: «الغنيمة والفي» مختلفان: فالغنيمة ما أخذ قسراً، وفيه

(١) انظر: «الإتقان» للبحاري (٢/ ٩٥، ١١٣، ١٢٧)، «الطلع» (ص ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩).

«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» (٣/ ٢٤، ٥٧).

(٢) روى عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/ ٣١٠ رقم ٩٧١٥).

وانظر: «أحكام القرآن» للبصاص (٣/ ٧٤)، «تفسير القرطبي» (١٤/ ٥٥)، «موسوعة فقه سفيان

الثوري» (ص ٦٧١، ٦٨٠).

الخمس، يضعه الإمام حيث أمره الله، والباقي للغنائمين، والفيء: ما وقع من صلح بين الإمام والكفار، في أعناقهم، وأرضهم، وزرعهم، وفيما صلحوا عليه مما لم يؤخذ عنوة، فذلك إلى الإمام يضعه حيث أمره الله -تعالى-، كانه ذهب في الفيء إلى أنه مقصور على الأصناف الذين سقى الله -تعالى- في سورة الحشر، كما تقدم من مذهبه في تفسير الآية.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «أصل قسم ما يقوم به الولاية من جُئِل المال؛ ثلاثة وجوه: أحدها: ما جعله الله طهوراً لأهل دينه. قال -تعالى-: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ» [التوبة: ١٠٣].

والوجه الثاني: الفيء، وهو مقسوم في كتاب الله -تعالى-، في سورة<sup>(٢)</sup> الحشر. قال الله -عز وجل-: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوتِجَشِمَ عَلَيْكَ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ» [الحشر: ٦]، فهذان المالان اللذان خولهما الله من جعلهما له من أهل دينه، والغنيمة والفيء يجتمعان في أن فيهما معاً الخمس من جميعهما لمن ساءه الله -تعالى- في الأيتيم سواء، مجتمعين غير مفترقين، ثم ينفرد الحكم في الأربعة الأخماس، بما بين الله -تعالى- على لسان رسوله ﷺ، وفعله؛ فإنه قسم أربعة أخماس الغنيمة، والغنيمة: هي المَوْجَف عليها بالخيل والركاب لمن حضر من غني وفقير. والفيء: وهو ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب. فكانت سنة رسول الله ﷺ في قُرَى غَزِيٍّ<sup>(٣)</sup>، التي أفاءها الله -تعالى- عليه: أن أربعة أخماسها لرسول الله ﷺ، خاصةً دون المسلمين؛ يضعه رسول الله

(١) في «الأم» في كتاب قسم الفيء والغنيمة (٢٩٧/٥ - ط. دار الوفاء).

(٢) كذا في الأصل، وأثبتها الناسخ (كتاب)، وكتب في الهامش: «كذا، ولعلها: سورة».

قلت: وفي مطبوع «الأم»: في كتاب الله عز ذكره في سورة الحشر. وفي «الأوسط» لابن المنذر: «سورة» كما هو المثبت هنا.

(٣) كذا في الأصل و«الأم» للشافعي، وفي نسخة خطية أخرى من «الأم»: «غَزِيَّة»، وكذلك هي مثبتة في مطبوع «الأوسط»، حيث نقل المصنف الخلاف في هذه المسألة عن ابن المنذر.

ﷺ حيث أراه الله.

قال<sup>(١)</sup>: «والجزية من الفيء»، وسبيلها مسيل ما أُخذ من مال مشرك إن يخمس، وكذلك كل ما أُخذ من مشرك بغير إيجاب، مثل ما أُخذ منه إذا اختلف في بلاد المسلمين، ومثل ما أُخذ منه إذا مات ولا وارث له، وغير ذلك مما أُخذ من ماله<sup>(٢)</sup>، حكى جميع ذلك عنه أبو بكر بن المنذر<sup>(٣)</sup>.

قلت: فالشافعي أوجب أن يخرج من الفيء الخمس، كما يكون ذلك في الغنيمة، ويكون مصرفه ومصرف خمس الغنيمة واحداً، يجتمعان في ذلك، ويفترقان في مصرف أربعة الأخماس، وإنما استند الشافعي في ذلك إلى أن آية مصرف الخمس توافقه بظاهرها<sup>(٤)</sup> آية الفيء؛ قال الله -تعالى-: «ثُمَّ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْبَيْنِ السَّبِيلِ» [الحشر: ٧]، كما قال -تعالى- في مصرف الخمس في هؤلاء الأصناف بأعيانهم، فكان الشافعي رأى في الفيء خمساً هو الذي يُصرف في هؤلاء، وأما سائر فالتسعة قُرُون في مصرفه غير ذلك.

فقد تحصل في حكم الفيء ثلاثة مذاهب:

قول الشافعي هذا في إيجاب الخمس فيه، وصرفه سائر في مصالح المسلمين عامة.

وظاهر قول الثوري: أن جميع الفيء مصرف في هؤلاء الأصناف خاصة.

وقول سائر أهل العلم -وهو المشهور المعلوم-: أن لا خمس في الفيء،

(١) «الأم» (٣٠١/٥ - ط. دار الوفاء).

(٢) في النسخة: (وسبيلها وسيل...) بزيادة واو العطف، وهو خطأ. وفيها: «وكذلك كل ما أُخذ...» والمثبت من مطبوع «الأم» (طبعة دار الوفاء).

(٣) في «الأوسط» (٧٧/١٢ - ٧٨، ٧٩).

(٤) كذا في الأصل والمنسوخ، ويمكن أن تكتب: «توافق بظاهرها».

وأن جميعه في مصالح المسلمين كافة.

وقد خولف الشافعي في إثبات الخمس<sup>(١)</sup> في الشيء؛ قال ابن المنذر<sup>(٢)</sup>: «ووافق بعض أصحابنا الشافعي في عاثة ما حكيناه عنه، وخالفه في إيجاب الخمس من الشيء؛ قال: ولعمري! لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي أنه أوجب في الشيء خمساً، كخمس الغنيمة».

قلت: وأما المحفوظ على مذهب مالك وأصحابه في هذا الباب، فتحصيله يرجع إلى ثلاثة أقسام:

**فالأول:** ما لم يؤجف عليه، وذلك نحو ما كان من الجزية على الرووس، وخراج الأرضين، ومال الصلح، وعشور أهل الذمة وأهل الحرب إذا اختلفوا في تجارة، وما جلا عنه أهل الحرب خوفاً من المسلمين قبل خروج جيش إليهم، فذلك كله حكمه عندهم حكم الشيء، لا خمس فيه، ولا حقٌ مُعَيَّنٌ لأحد.

واختلفوا إن جلا الكفار عن شيء بعد نزول الجيش عليهم، فقال بعضهم: هو كالأول على حكم الشيء؛ لأنه أخذ بغير قتال، وقال بعضهم: بل هو للجيش على حكم الغنائم؛ لأنهم أوجفوا عليه.

**والإيجاب:** قيل: هو المعروف في اللغة: وَجَفَ الفرسُ والناقة وجيْفاً، وأوجفهما راكبهما إيجاباً، وهو سرعة السير والاجتهاد فيه<sup>(٣)</sup>، فيكون معنى قوله -تعالى-: ﴿فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رُكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، أي: ما قصدتم نحوه، وَخَسَّيْتُمْ إليه الخيل والركاب، وهي الإبل -يعني: عند الغزو-، فإذا لم يغزوا فلم يوجفوا عليها. وقال قتادة في قوله -تعالى-: ﴿فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رُكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]: «ما قطعتم إليها وداباً، ولا سيرتُم إليها دابةً ولا

(١) أثبتنا النسخ في نسخته (خمس). وصححها في الهامش: (الخمس).

(٢) في «الأوسط» (١٢/٨٠)، وليس في مطبوعه كلمة: «وَلَمْ يَنْقُرْ».

(٣) انظر: «الصحاح» (٤/١٤٣٧)، «لسان العرب» (٩/٣٥٢).

بغيراً، إنما كانت حوائط لبني النضير، أطعمها الله رسوله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

**والثاني** عندهم: ما أوجف عليه، وتلك هي الغنائم، وحكمها: أن تُخسَّس، ثم تُقسم على الغانمين. والسرقة والتلصص عندهم إذا هو خرج برسم ذلك، فما أوجف عليه، فحكمه -أيضاً- عندهم حكم الغنائم؛ يخرج خمسها، ويقسم سائر ذلك لمن أخذه.

واختلفوا في العبد، والمرأة، والصبي؛ يسرقون، أو يتلصصون، أو ينفردون بمغالبة بعض الحريين وأخذ غنيبتهم: هل يخمس ما أصابوا من ذلك، أو يكون لهم ذلك كله من غير تخميس؟ وقد ذكرناه فيما تقدم<sup>(٢)</sup>.

والركاز عندهم في إيجاب الخمس فيه إذا كان غنيماً، لاجئاً بأحكام الغنائم، ويكون سائر أهل الجيش إن كانوا، أو لمن وجده، إن لم يكن هنالك جيش. واختلفوا في الركاز إذا كان متاعاً أو جوهراً: هل يخمس أو لا<sup>(٣)</sup>؟

**والثالث** عندهم: ما تناول أخذه رجل أو قوم بأعيانهم من دار الحرب، من غير إيجاب يكون لأجله، مثل الرجل يدخل تاجراً، أو يكون عندهم أسيراً فيهرب بالمال، أو العبد يابق إليهم، ثم يهرب من عندهم بمال أو عبيد وقد استألفهم، أو يهرب عبد لهم بمال، فذلك كله لمن أخذه، ولا خمس في شيء من ذلك عندهم، سواء كان متاعاً أو غنيماً<sup>(٤)</sup>.

**فأقول:** قولهم ذلك في الرجل يدخل تاجراً، ثم يهرب بالمال فيه نظراً، من حيث إنه لا يجوز له عندهم، ولا في النظر الصحيح -حسبنا قدّمنا من الأدلة على ذلك- أن يخونهم في شيء<sup>(٥)</sup>؛ لأنه على حكم الأمان، فكان الواجب في مثل ذلك

(١) أخرجه عنه الطبري في «تفسيره» (٢٨/٣٥).

(٢) وانظر -أيضاً-: «الوادع والزيادات» (٣/٢٠١، ٢٠٢).

(٣) انظر: «عقد الجواهر الثمينة» (١/٤٩٩)، «الذخيرة» (٣/٤٣٢).

(٤) انظر: «الذخيرة» (٣/٤٤١)، «الوادع والزيادات» (٣/٣٢٥).

(٥) انظر: «الوادع والزيادات» (٣/٣٢٤).

إن فعله أن يرُدَّ على أهل الحرب ما أتى به من ذلك كله، وإنما يجيز له هذا أبو حنيفة، كما تقدّم من ذكر مذهبه، ووجه الرد عليه.

قالوا: فإن كان الأسير قد خرج إلى بلاد الحرب في الجهاد أو تلصّصاً عليهم، وما أشبه ذلك من طلب الثبيل فيهم فأميز هناك، ثم حرب بشيء، فإنه يُخَمَّس؛ لأنه قد أوجف في أوّل دخوله، قاله محمد بن الموزان<sup>(١)</sup>، فالخروج يرسم الجهاد، أو التلصّص، والسرقة، وقصد الثبيل منهم، يُعدّ إيجاباً عندهم، فيكون فيه خمس ما أصيب منهم، ولا يكون كذلك إذا لم يُقصد من أول الأمر إليه.

وفي كتاب ابن الموزان عن مالك: «إن طرح العدو شيئاً خوفاً من الغرق، أو انكسرت مراكبهم، فوجد إنساناً متاعاً أو ثياباً، ولا أحد معه من الحربيين، ولا هو يُقرب قُراهم؛ كان لمن أخذه، ولا خمس فيه. كأنه يريد: لأنه لَقَطَةٌ لم يُوجف عليه». قال: «إلا أن يكون ذهباً أو فضة فيُخَمَّس، كأنه شئبه بالركاز». قال: «وإن كانت الأمتعة أو: العَيْنُ بقرب قراهم ففيه الخمس، إلا أن يكون يسيراً». هذا لا أعلم لتفريقه فيه وجهاً؛ إلا الاستحسان.

قال: «وإن كان معه الحربيون، كان سبيله سبيل الحربيين، أمرُ ذلك كله إلى الوالي»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> في قول مالك: «مَنْ وَجَدَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ بَارِضَ الْمُسْلِمِينَ: أَرَى ذَلِكَ إِلَى الْإِسَامِ، وَلَا أَرَى لِمَنْ أَخَذَهُمْ فِيهِمْ خُمُساً؛ قال<sup>(٤)</sup>: «لأنه لم يوجف عليهم بخيل ولا ركاب».

قال: «وقد قيل: إنهم لمن أخذهم، وقدر عليهم، وصاروا بيده، وفيهم

(١) انظر: «النوادر والزيادات» (٣/٣١٩).

(٢) انظر: «النوادر والزيادات» (٣/١٣١).

(٣) في الاستذكار (١٤/١١٧).

(٤) أي: ابن عبد البر.

الخُمُس، قياساً على الركاز؛ لأنه يخمس بالسنة، أُجري مجرى الغنيمة، وإن لم يوجف عليه». قال: «وإن لم يصيروا بيد أحد حتى ارتفع أمرهم إلى الإسام، فلا خمس فيهم بإجماع، وهم في بيت مال المسلمين مع سائر الفتي».

قول ابن عبد البر: «لا خمس فيهم بإجماع»: لعلة أراد اتفاق أقوال المالكية، وإلا: فالشافعي - كما تقدم من مذهبه - يُوجب الخُمُسَ في الفتي كله.

#### • النظر الثاني: في وجوه مصارف الفتي والخمس.

وللعلماء في مصرف الفتي والخمس، وهل هما في ذلك واحد، أو أمرهما مفترق؟ اختلاف.

قال مالك<sup>(١)</sup>: «الفتي والخمس سواء، يجعلان في بيت المال، ويُعطى الإمام أقارب رسول الله ﷺ بحسب اجتتهاده»، ولا يُعطون من الزكاة؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لآل محمد»<sup>(٢)</sup>، وهم ينسو

(١) كما في «المعونة» (١/٥١٤) ط. الكتب العلمية، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٣/١١).

وانظر: «المعونة» (١/٦١٨)، «الكافي» (١/٤٧٨)، «جامع الأمهات» (٢٤٩)، «عقد الجواهر الثبينة» (١/٤٩٩-٥٠٠)، «الذخيرة» (٣/٤٣١).

ومذهب أبي حنيفة، أن أربعة أخماس الفتي للغانين، والخمس في مصالح المسلمين، وحكى الطحاوي في «المختصر» (ص ١٦٥) عنه مثل قول المالكية؛ أنه لا يخس. ومذهب الشافعي أن الفتي بخمس مثل خمس الغنيمة، لله وللرسول، ولذي القربى، وأربعة أخماسه للفتي، يصرفه حيث شاء.

وقد مضى ذكر مذاهب العلماء بالتفصيل، فارجع إليه.

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٠٠)، وابن أبي شيبة (٣/٢١٤)، وابن خزيمة (٢٣٤٩)، والطحاوي (٢/٧ و ٣/٢٩٧)، والطبراني (٢٧١٤ و ٢٧٤١)، من طريق ثابت بن عمار، عن ربيعة بن شيبان، أنه قال للحن بن علي - رضي الله عنه - ما تذكر من رسول الله ﷺ؟ قال: أدخلني غرفة الصدقة، فأخذت منها تمر، فالتفتها في فمي، فقال رسول الله ﷺ: «ألقها، فإنها لا تحل لرسول الله ﷺ»، ولا لأحد من أهل بيته.

هاشم<sup>(١)</sup>

= وهذا إسناد صحيح؛ ثابت بن عمار: وقته ابن معين؛ والدارقطني؛ وابن حبان؛ وشعبة؛ وقال أحمد؛ والنسائي: «ليس به بأس»؛ وقال الزائر: «مشهور»؛ وقال الذهبي: «صدوق»؛ وانفرد أبو حاتم؛ فقال: «ليس عندي بالمتين».

وأخرجه الطيالسي (١١٧٧)، والدارمي (١٥٩١)، وابن خزيمة (٢٣٤٧)، والطحاوي (٦/٢) و٢٩٧/٣، والطبراني (٢٧١٠)؛ من طريق شعبة؛ عن يزيد بن أبي مريم؛ عن أبي الحوراء السعدي؛ عن الحسن بن علي؛ به.

وأخرجه أحمد (٢٠٠/١)؛ من طريق أبي أحمد الزبيري؛ عن العلاء بن صالح؛ عن يزيد بن أبي مريم؛ به. وفيه زيادة: «وعقلتُ منه الصلوات الخمس».

وأخرجه أحمد (٢٠٠/١)، وعبد الرزاق (٤٩٨٤)، والطبراني (٢٧٠٨ و٢٧١١)، وابن أبي عاصم في «الأحاديث» (٤١٦)، وأبو يعلى (٦٧٦٢)، وابن حبان (٧٢٢)؛ من طريق الحسن بن عمار؛ عن يزيد؛ به. بأطول من هذا؛ فيه: قال -أي: الحسن-: وكان يقول: «مع ما يريك إلى ما لا يريك، فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة».

قال: وكان يعلنا هذا الدعاء: «اللهم اهمني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وفي شرٍّ ما قضيت، إنه لا يذل من واليت». وربما قال: «تباركت ربنا وتماليت».

وأخرج ابن حبان (٩٤٥)، القسم الأول والثالث من الحديث، وابن خزيمة (١٠٩٦) القسم الأول، و(٢٣٤٨) القسم الأول والثاني، والترمذي (٢٥١٨) القسم الثاني.

(١) وهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهم المعنيون بقوله -تعالى-: ﴿...وَلِذِي الْقُرْبَىٰ...﴾. فلهم من خمس الغنيمة، ولا يعطون من الزكاة.

أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) (رقم ٣١٤٠)، بسنده إلى جبير بن مطعم؛ قال: مكثت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني عبدالمطلب وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحد؛ فقال رسول الله ﷺ: «إنما بنو المطلب، وبنو هاشم؛ شيء واحد».

وفيه: قال جبير: ولم يقسم النبي ﷺ لبي عبد شمس، ولا لبي نوفل. وقال ابن إسحاق: عبد شمس، وهاشم، والمطلب؛ إخوة لأم، وأمههم عاتكة بنت مرثد، وكان نوفل أخاهم لأبيهم.

وأخرجه -أيضاً- برقم ٣٥٠٢، ٤٢٢٩، مختصراً.

قلت: تخصيص بعض ذوي القربى دون بعض؛ سبه -والله أعلم- أن بني المطلب نصروا بني هاشم في الجاهلية، والإسلام، دون غيرهم. فخصوا بهم ذوي القربى لهذا السبب، وهو معنى قوله ﷺ: «إنا وبنو المطلب لم نفرق في جاهلية ولا إسلام». وسباني يزيد تسيطر لهذه المسألة، والله الهادي.

قال<sup>(١)</sup>: «وفي الخمس والفيء، هو حلال للأغنياء، ويوقف منه في بيت المال، بخلاف الزكاة».

قال ابن الموكاز: «وقد قال الله -تعالى- في قصة الفيء: ﴿مِمَّا آتَاكُمُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧]، وقال في آية الخمس: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فالآيتان متفقتان».

وقال عبدالمملك بن حبيب: «المال الذي آسى الله فيه بين الأغنياء والفقراء: مال الفيء، وما ضارب الفيء من ذلك أخماس الغنائم، وجزية أهل العنوة وأهل الصلح، وخراج الأرض، وما صولح عليه أهل الشرك في الهُدنة، وما أخذ من تجار أهل الحرب إذا خرجوا لتجاراتهم إلى دار الإسلام، وما أخذ من أهل ذمتنا إذا تجروا من بلد، وخمس الركاز حيثما وجد، ويبدأ عندهم -في تفريق ذلك- بالفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل، ثم يساوي بين الناس فيما بقي؛ شريفهم ووضيعهم، ومنه يرزق والي المسلمين وقاضيه، ويعطى غارمهم، وتُسَدُّ غورهم، وتُبنى مساجدهم وقناطرهم، ويُفك أسيرهم، وما كان من كافة المصالح التي لا توضع فيها الصدقات، فهذا أعظم في المصروف من الصدقات؛ لأنه يجري في الأغنياء والفقراء، وفيما يكون منه مصرف الصدقة، وما لا يكون. هذا قول مالك وأصحابه، ومن ذهب مذهبهم: أن الخمس والفيء مصرفهما واحد»<sup>(٢)</sup>.

واحتج بعضهم على ذلك بما اتفقت عليه آية الفيء وآية الخمس، وأن أمرهما في ذلك واحد، وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأنه كان يلزم عليه بهذا المسلك أن يقتصر

(١) انظر: «المدة» (٥١٦/١).

(٢) انظر: «المدة» (٥١٦/١)، «عقد الجواهر الثمينة» (٤٩٩/١-٥٠٠)، «المعونة» (١/٦١٨)، «الكافي» (٤٧٨/١)، «جامع الأمهات» (٢٤٩)، «الذخيرة» (٤٣١/٣-٤٣٢)، «معين المجالس» (٢/ ٧٤٤ المسألة رقم ٨٤٢).

بالفيء والخمس على الأصناف المذكورين في الآيتين المذكورتين، ولا يكون في ذلك حق لمن سواهم، وهم لا يرون ذلك، بل يجيزون أن يُعطى غير الأصناف، ويترك الأصناف في الآيتين، أو يترك بعضهم بحسب المصلحة عندهم، فقد ادّعوا مساواتهما في الحكم بظاهر الآيتين، ثم تكفوا بهما كليهما عن ذلك الحكم والمصرف المعين إلى مصرفٍ غيره، يدعون المساواة فيه استدلالاً بما تركوه، إلا أنهم زعموا أن محمل تعيين الأصناف بالذكر في ذلك إنما هو على التأكيد في أمرهم، لا أنه مقصورٌ عليهم حتى لا يجري ذلك إلا فيهم، وربما كان من قول من احتج لذلك: أن ذكر قول الله -تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الْإِنِّ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فكان للمنفق بإجماع أن يضحَّ نفقته في غير هؤلاء الأصناف إن رأى ذلك.

وذهب الشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهما، والأوزاعي، وأبو ثور، وإسحاق، وداود، والنسائي، وعامة أهل الحديث والفقه، إلى التفريق بين مصرف الفيء والخمس، فقالوا: الخمس موضوع فيما عيَّنه الله -تعالى- فيه من الأصناف المُسمَّين في آية الخمس من سورة الأنفال، لا يتعدَّى به إلى غيرهم<sup>(١)</sup>، ولهم مع ذلك في توجيه فسوهم عليهم بعد وفاة رسول الله ﷺ خلافٌ نذكره في قسم الخمس بعد هذا -إن شاء الله تعالى-.

وأما الفيء: فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى الإمام بحسب المصلحة والاجتهاد، والدليل على ذلك: أن آية الخمس في الأنفال عيَّنت مصرف الخمس في الأصناف، وآية الفيء في الحشر هي عاثة في وجوه المصالح. قال الله -تعالى-: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ إلى قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ ثم إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ثم إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ٧-١٠]، كل ذلك عند بعض

(١) مضى ذكر مذاهب العلماء في التفريق بين مصرف الخمس ومصرف الفيء.

أهل العلم معطوفاً بعضه على بعض في مصرف الفيء. وإيضاً، فالذي يرفع الإشكال هو ما يئيه رسول الله ﷺ في قسم الفيء من التعميم. وإيضاً، فلا خلاف بينهم في الفيء: أنه يتعدى هؤلاء الأصناف إلى غيرهم، وإنما الخلاف في الخمس.

والأرجح: ما ذهب إليه الجمهور<sup>(١)</sup> من قصر الخمس فيما ساء الله -تعالى-، فإنه لا دليل مرضي على دعوى غير ذلك، وقد ذكرنا مذهب الشافعي الذي انفرد به في تخميس الفيء، وألَّ مصرف خمس الفيء وخمس الغنيمة واحداً؛ إنما يفترق ذلك عنده في أربعة أخصاس الفيء. قال أبو بكر بن المنذر<sup>(٢)</sup>: «يعطى من مال الفيء أعطية المقاتلين، وأرزاق الدُّرية، وما يجري على الولاة، والحكَّام، وعلماء المسلمين، وقرائهم، وما ينفق في التواب التي توب المسلمين، كأصلاح الطرق، والجسور، والحصون، والقناطر، وغير ذلك».

### فصل

خرَّج مسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من ترك مالا فللورثة، ومن ترك كلاً فاليتا». وفيه<sup>(٤)</sup> في رواية: «أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله، فأبكم ما ترك ديناً أو ضيعةً فأنا وليه، وأبكم ما ترك مالا فليؤثر بماله عصيته من كان». وخرَّج أبو داود<sup>(٥)</sup> عن عوف بن مالك، أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه

(١) وهو الصواب -إن شاء الله تعالى-.

(٢) في «الأوسط» (٨٢/١٢).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الفرائض (باب من ترك مالا فلورثته) (١٦١٩) (١٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الاستقراض (باب الصلاة على من ترك ديناً) (رقم ٢٣٩٨)، وفي كتاب الفرائض (باب ميراث الأسير) (رقم ٦٧٦٣) بنفس اللفظ. وأخرجه -بالفاظ مختلفة- بالأرقام (٢٢٩٨، ٢٣٩٩، ٤٧٨١، ٥٣٧١، ٦٧٣١، ٦٧٤٥).

(٤) (١٦١٩) (١٦). وأخرجه بهذا اللفظ البخاري. انظر الأرقام في الهامش السابق.

(٥) في «مسنده» في كتاب الخراج والإمارة والفيء (باب في قسم الفيء) (رقم ٢٩٥٣) من =

التي قسمه في يومه، فأعطى الأهل حظين، وأعطى الأعزب حظاً.

وروى أبو عبيد في كتاب «الأموال»<sup>(١)</sup>، وذكره ابن المنذر -أيضاً-، عن عمر ابن الخطاب، في قصة الغني أنه قال: «إني بأزواج النبي ﷺ، ثم المهاجرين الأولين، ثم بالأنصار: الذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم. ثم قال: فمن أسرع إلى الهجرة أسرع به العطاء، ومن أبطأ عن الهجرة أبطأ عنه العطاء، فلا يلومن»

- حديث عوف بن مالك. وفيه قال: فدُعيتا، وكنت أذغي قبل عمار، فدُعيت، فأعطاني حظين، وكان لي أهل، ثم دُعِي بعدي عمار بن ياسر، فأعطى له حظاً واحداً. والحديث صحيح. وورد الحديث بالفاظ أطول من هذا، وفيه قصة. خرجت طرفها في تعليلي على «الاحتيايات» (رقم ٦٥)، وفي تعليلي على «إعلام الموقعين» (٦٥/٣ و ٨٦/٦).

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٨٥-٢٨٦ رقم ٥٤٨) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٨٦/١٢)-، حدثنا عبدالله بن صالح، حدثنا موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عمر. وفي زيادة في أوله، وهي قول عمر -لما خطب الناس بالجالية-: «من أراد أن يسأل عن القرآن، فليأت أبي بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن الله جعلني له خازناً وقاسماً، إنسي بأزواج النبي ﷺ...». وفيه بعد قول عمر: «ثم بالمهاجرين الأولين»، قال: «ثم أنا بأزواجنا، أخرجتنا من مكة من ديارنا وأموالنا، قل قوله: «ثم بالأنصار الذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم». وأخرجه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (ص ٤٩٩ رقم ٧٩٦)، عن عبدالله بن صالح، به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/٢٠٢)، وسعيد بن منصور في «مسنه» (١٣٢/٢)، عن وكيع، وعبدالله بن يزيد، عن علي بن رباح، به، نحوه.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٤٨/٢)، وابن الجوزي في «مناقب عمر» (١٠٠) عن الواقدي، عن موسى بن علي، به. مقتصر على ذكر ما يتعلق بمعاذ وزيد بن ثابت. وأخرجه الحاكم (٢٧٢/٣) من طريق أبي عاصم، عن موسى بن علي. وموسى بن علي، قال الحافظ في «التقريب» (٦٩٩٤): «صديق، ربما أخطأ». وشيخ أبي عبيد هو: عبدالله بن صالح، أبو صالح المصري. قال ابن حجر (٣٣٨٨): «كاتب اللبث، صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». ثم هناك انقطاع بين علي بن رباح، وبين عمر. ولد علي سنة (١٠هـ). كما في «تهذيب التهذيب». وقال ابن يونس: «ولد عام (١٥هـ) عام اليرموك». وكانت خطبة عمر سنة (١٧هـ) أو (١٨هـ).

رجلٌ إلا شأخ وحلته».

وروي<sup>(١)</sup> عنه -أيضاً-؛ أنه أول من دُون الدواوين في فرض الأعطية؛ فَرَضَ لأهل بدرٍ من المهاجرين والأنصار ستة آلاف ستة آلاف، وفرض لنساء النبي ﷺ، ففَضَّلَهُنَّ على الناس أجمعين، وفَضَّلَ عليهن عائشة؛ فرضَ لهما اثني عشر ألفاً، ولسائرهن عشرة آلاف، غير جويرية وصفية، فرض لهما ستة آلاف ستة آلاف<sup>(٢)</sup>، وللمهاجرات الأول ألفاً ألفاً.

قوله: «فَضَّلَهُنَّ على الناس أجمعين» من غير كتابي أبي عبيد وابن المنذر. وروينا<sup>(٣)</sup> عنه -أيضاً-؛ أنه لَمَّا دُون الدواوين قال: بمن ترون أن أبدا؟ فقبل

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٢٨٧-٢٨٨ رقم ٥٥٤)، وابن المنذر في «الأوسط» (٨٧/١٢) عن علي بن عبد العزيز، كلاهما عن أحمد بن يونس، عن أبي خيثمة؛ حدثنا أبو إسحاق عن مصعب بن سعد، عن عمر. وفيه بيان المهاجرات الأول اللاتي فرض لهنَّ عمر، وهنَّ: أسماء بنت عُميس، وأسماء بنت أبي بكر، وأم عذبة؛ أم عبدالله بن مسعود. وقوله: «فَضَّلَهُنَّ على الناس أجمعين» ليست في كتاب أبي عبيد -كما يُبين ذلك المصنف رحمه الله تعالى-.

وأخرجه البيهقي (٣٤٩/٦)، وفيه ذكر خطبة عمر بالجالية في أوله. وصحح ابن حجر في «الفتح» (١٢٦/٧) بعض ما فيه، وخطبته في الجالية ثابتة، صحت منها فقرات، خرجتها في غير هذا الموطن. وانظر: «الأوائل» لأبي عروة الحراني (رقم ١٠٨). (٢) أخرج البيهقي في «الكبرى» (٣٤٩/٦) من طريق علي بن رباح، عن نائشة بن سَمِيٍّ البزني، قال: سمعت عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يوم الجالية -وهو يخطب الناس-... وفيه: «فرض لأزواج النبي ﷺ؛ إلا جويرية، وصفية، وميمونة -رضي الله عنهن-، فقالت عائشة -رضي الله عنها-: إن رسول الله ﷺ كان يمدل بيننا، فعذل بيتهنَّ عمر -رضي الله عنه-». (٣) رواه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٨٦ رقم ٥٤٩) -ومن طريقه: ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (ص ٥٠٠ رقم ٧٩٧)، والبيلافي في «فتوح البلدان» (٤٤٠) -عن أبي النضر، وعبدالله بن صالح، عن اللبث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن عمر، به. ومحمد بن عجلان، من طبقة صغار التابعين، توفي سنة (١٤٨هـ)، فهو لم يدرك عمر. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٠١/٣)، والبيلافي في «فتوح البلدان» (٤٤٠-٤٤١) =



له: ابداً بالأقرب فالأقرب بك، قال: بل ابداً بالأقرب فالأقرب برسول الله ﷺ.  
قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «وبهذا قال الشافعي». وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «ينبغي للإمام أن يحصي جميع من في البلدان من المقاتلة: وهم من قد احتلّم واستكمل<sup>(٣)</sup> خمس عشرة سنة من الرجال، ويحصي الذرية: وهم من دون المحتلّم، ودون البالغ خمس عشرة، والنساء: صغيرتهن وكبيرتهن، ويعرف قدر نفقاتهم، وما يحتاجون إليه في مؤنّاتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم، ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاءهم، والذرية والنساء ما يكفيهم لستّهم في كسوتهم ونفقاتهم طعاماً أو قيمته دراهم أو دنانير، ويعطي المنفوس شيئاً، ثم يزداد كلما كبر على قدر مؤنته، وهذا مستور أنهم يعطون الكفاية، ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان وحال الناس فيها، فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض».

قال<sup>(٤)</sup>: «وإن فضل من المال فضل بعدما وصفت من إعطاء العطاء، وضعه الإمام في إصلاح الحصون، والازدياد في الكراع<sup>(٥)</sup>، وكل ما قوى به المسلمين،

= كلاهما من طريق جعفر بن محمد، والشافعي في «السند» (٣٢٦)، وفي «الأم» (١٦٦/٤) ط. دار الفكر) أو (٣٥٨/٥) ط. دار الوفاء) - ومن طريق ابن المنذر في «الأوسط» (٨٨/١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٦٤/٦)، وفي «المعرفة» (١٦٩/٥) - من طريق عمرو بن دينار، كلاهما عن أبي جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن عمه، به.

ومحمد بن علي، ولد سنة ستين - على ما رجحه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥/٢١٠) ط. دار المعرفة) - فهو لم يدرك عمر، فالإسناد منقطع.

والنظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٦١٣/٧) وما بعدها - ط. دار الفكر.

تتبعه: في مطبوع «الأم» (ط. دار الفكر): قيل له: ابداً بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ وهو خطأ ظاهر.

(١) في «الأوسط» (٣٣/١٢).

(٢) في «الأم» (١٦٢/٤) ط. دار الفكر) أو (٣٤٣/٥) - ٣٤٤ - ط. دار الوفاء).

(٣) كذا في الأصل والمنسوخ، وفي مطبوع «الأم»: «أو قد استكمل». وهو أصوب.

(٤) «الأم» (١٦٤/٤) ط. دار الفكر) أو (٣٥١/٥) - ٣٥١ - ط. دار الوفاء).

(٥) في مطبوع «الأم»: «والازدياد في السلاح والكراع».

فإن استغنى المسلمون، وكملت كل مصلحة لهم، فُرق ما يبقى منه بينهم كلّ، على قدر ما يستحقّون في ذلك المال، وإن ضاق الشيء عن مبلغ العطاء فُرقه بينهم، بالغاً ما بلغ، لم يَحْصِ عنهم منه شيئاً، ويُعطى من الشيء رزق الحُكّام، وولاء الأحداث، والصلوات بأهل الشيء، وكل من قام بأمر الشيء من والٍ، وكاتب، وجندي، ممن لا غنى لأهل الشيء عنه رزق مثله.

ذَكَرَهُ كَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ: ابْنُ الْمُنْذِرِ.

واختلف اجتهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم -: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، في قسم الشيء: فيما يرجع إلى التسوية في العطاء أو التفضيل؟ فأما أبو بكر فسوّى في ذلك بين الشريف والمشرّف، ومن كانت له سابقة، أو لم تكن، ورأى أن ثوابهم على الله، وأن الدنيا بلاغ، وعلى ذلك جرى عليّ - رضي الله تعالى عنه - من التسوية في العطاء<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ١٣٧) عن عبد الملك بن عمرو، حدثنا عبد الله - يعني: ابن جعفر - عن إسماعيل بن محمد، أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه -، قسم قسماً سوّى فيه بين الناس، فقال له عمر - رضي الله عنه -: يا خليفة رسول الله، تسوي بين أصحاب (كذا في المطبوع، أي: أصحاب رسول الله ﷺ) وسواهم من الناس؟ فقال أبو بكر: إنما الدنيا بلاغ، وخير البلاغ أوسع، وإنما فضلهم في أجورهم.

وأخرج أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٣٣٥ رقم ٦٤٩)، قال: قال عبد الله بن صالح: وحدثنني الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، وغيره، أن أبا بكر كلّم في أن يُفَضَّلَ بين الناس في القسم، فقال: «فضائلهم عند الله، فأما هذا المعاش، فالتسوية فيه خير».

وأخرج البيهقي في «الكبرى» (٣٤٨/٦) من طريق عمرو بن عبد الله - مولى غفرة - قال: قسم أبو بكر - رضي الله عنه - أول ما قسم، فقال له عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: فضل المهاجرين الأولين وأهل السابقة! فقال: أشتري منهم سابقتهم؟! قسم، فسوّى.

قال البيهقي: قال الشافعي: وسوّى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بين الناس، وهذا الذي اختاره، وأسأل الله التوفيق.

ثم أسند - رحمه الله - إلى عاصم بن كليب، عن أبيه، سمعه منه، أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أتاه مال من أصحابه، فقسّمه بسبعة أسباع، ففضل رغيفاً، فكسره بسبع كسر، فوضع على كل =

وأما عمر؛ ففضل أهل السابقة والغناء عن الإسلام<sup>(١)</sup>، وأوجب لهم بذلك رتبة، وعلى ذلك جرى عثمان في التفضيل بعده.

#### الاختلاف في قسم الأخماس

تقدم من قول مالك، ومن ذهب مذهبه: أن الأمر في مصرف الخمس راجع إلى نظر الإمام واجتهاده<sup>(٢)</sup>، وأن تعيين الأصناف المبيّن في آية الخمس

= جزء كسرة، ثم أقرع بين الناس، إيهام بأخذ أول.

وأخرج بسنده (٣٤٩/٦) إلى عليٍّ -إيضاً-، أن امرأتين -عربية ومولاة لها- جاءتاه تسالانه، فأمر لكل واحد منهما بكر من طعام، وأربعين درهماً، وأخذت المولاة الذي أعطيت وذبحت، فقالت العربية: يا أمير المؤمنين، تعطيني مثل الذي أعطيت هذه، وأنا عربية، وهذه مولاة؟! فقال لها: إني نظرت في كتاب الله -عز وجل-، فلم أجد فيه فضلاً لولد إسماعيل على ولد إسحاق. وقال عبد الرحمن بن أبي قرة: قسم لي أبو بكر الصديق كما قسم لسيدتي. كما عند ابن أبي شيبة، ومن طريقه أخرجه ابن حزم في «المجلد» (٣٣٢/٧).

وانظر: «المغني» (٤١٦/٦ و ٥٧/٩)، «الأحكام السلطانية للمأوردي» (١٧٦، ١٧٧)، «الأحكام السلطانية لأبي يعلى» (ص ٢٢٢)، «كنز العمال» (٧١٤/٣ و ٥٢١/٤ و ٥٢٢)، «موسوعة فقه أبي بكر الصديق» (ص ١٩٤-١٩٥)، «موسوعة فقه علي بن أبي طالب» (٤٩٢-٤٩٣).

(١) أخرج البخاري في «الصحیح» في كتاب المغازي (باب) (رقم ٤٠٢٢)؛ بسنده إلى قيس (بن أبي حازم)، قال: كان عطاء البدرين خمسة آلاف، خمسة آلاف، وقال عمر: «أفضلهم على من بعدهم».

وأخرج في كتاب الجهاد والسير (باب حمل النساء القربى إلى الناس في الغزو) (رقم ٢٨٨١) بسنده إلى ثعلبة بن أبي مالك: إن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قسم موطئاً بين نساء من نساء المدينة، فبقي موطئ جند، فقال له بعض من عنده: يا أمير المؤمنين، أعط هذا ابنة رسول الله ﷺ التي عندك، يريدون أم كلثوم بنت عليٍّ، فقال عمر: أم سليط أحمق، وأم سليط من نساء الأنصار، ممن بايع رسول الله ﷺ. قال عمر: فإنها كانت تزوّج لنا القربى يوم أحد. قال أبو عبدالله -أي: البخاري- تزوّج: تنخط. وأخرجه في كتاب المغازي (باب ذكر أم سليط) (رقم ٤٠٧١).

وانظر: «مسند البيهقي» (٣٤٩/٦-٣٥١)، «موسوعة فقه عمر بن الخطاب» (ص ٥٤٣-٥٤٤)، «موسوعة فقه عثمان بن عفان» (٢٣٥-٢٣٦)، وفيه بعد أن ذكر صنيع عمر: «ولم يؤثر عن عثمان أنه بدل ذلك، ولو جُلّ ليكّل إلينا».

(٢) تقدم ذكر الخلاف، كما قال المصنف -رحمه الله- في قسم النبي، وأن مالكا يرى أن =

بالذكر إنما هو لتأكد أمرهم في الجملة، والكلام هنا هو على القول الذي ذهب إليه الجمهور من قصر الخمس على من سبّاهم الله -تعالى- في الآية حسبما دلّ عليه القرآن.

#### ولأهل العلم في قسم الخمس على مقتضى الآية أربعة أقوال:

قول: إنه يقسم على ستة أسهم: لله -تعالى- سهم، ولرسوله ﷺ سهم، ولذئ القربى سهم، ولليتامى سهم، وللمساكين سهم، ولابن السبيل سهم. ويكون السهم الذي سُمي لله -تعالى- قبل مردوداً على عباد الله: أهل الحاجة منهم. وقيل: يُصرف في عمارة الكعبة، حكم ذلك عن طاوس، وغيره<sup>(١)</sup>، قاله القاضي

= الخمس كالفى في القسمة، يرجع إلى اجتهاد الإمام. وانظر: «المدونة» (٥١٤/٢) -ط. دار الكتب العلمية، «الكافي» (٤١٢/١)، «الذخيرة» (٤٣١/٣)، «البيان والتحصيل» (٨٠/٣)، «المقدمات والمهدات» (ص ٢٧٠)، «عيون المجالس» (٧٤٤/٢) المسألة رقم ٤٨٢، «الأموال» للداودي (١٠١)، «فتح الباري» (٢١٦/٦)،

ورجح مذهب مالك صاحب كتاب «القي» والغنية» (ص ٧٩).

(١) روى ابن أبي حاتم، وابن جرير في «تفسيريهما»، وأبو عبيد في «الأموال» عن أبي العالية، من قوله: ونسبه جُلّ المفسرين إلى أبي العالية فقط، ولم أجد من نسب إلى طاوس سوى القاضي عبد الوهاب في «العمدة» -كما قال المصنف-، وفي «عيون المجالس» (٧٤٦/٢)، «تفسير القرطبي» عن أبي العالية، والربيع، وهو خطأ مطبعي، لأن الأثر من رواية الربيع بن أنس، عن أبي العالية.

وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١٧٠٣/٥) رقم ٩٠٨٦، «تفسير ابن جرير» (٣/١٠-٤)، «تفسير القرطبي» (١٠/٨)، «الأموال» لأبي عبيد (ص ٤٠٨) رقم ٨٣٦، «الأموال» للداودي (١٠٢)، «الأوسط» لابن المنذر (٨٦/١١)، «شرح معاني الآثار» (٢٧٦/٣)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٤٠١/٢)، «المغني» (٣٠٠-٣٠١/٧)، «تفسير ابن كثير» (٣٤٤-٣٤٥)، «أضواء البيان» (٣٥٧/٢).

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٦/٤) إلى ابن أبي شيبة، وابن المنذر، عن أبي العالية. ولكنه قال (٦٧/٤): أخرج ابن المنذر -أي: «تفسيره»- من طريق أبي مالك -رضي الله عنه-، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: «كان رسول الله ﷺ يقسم ما افتتح على خمسة أخماس، فأربعة أخماس لمن شهد، وأخذت الخمس؛ خمس الله، فبقية على ستة أسهم، ففهم لله، ..... وكان النبي ﷺ يجعل سهم الله في السلاح، والكراع، وفي سبيل الله، وفي كسوة الكعبة، وطيبها، وما تحتاج =

عبدالوهاب في «المعونة»<sup>(١)</sup>. فقسم هؤلاء على ظاهر ما عُدَّ في الآية، وجعلوا لذكر<sup>(٢)</sup> الله -تعالى- في ذلك حظاً في القسم.

**وقول ثان:** إنه يقسم على خمسة أسهم: لرسول الله ﷺ خمس، ثم لساكني الأصناف خمس، وهو مذهب الشافعي، والثوري، وأحمد بن شعيب النسائي، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(٣)</sup>. وحملوا قوله -تعالى-: ﴿فَأَن لَّهُ خُمُسٌ﴾

= إلى الكعبة....

قال القاضي عبدالوهاب في «المعونة» (١/١٦٩): «وأما عمارة الكعبة، فلم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الأئمة أن لها سهماً مقدراً، فكانت كساكني المصالح، إن احتج إلى عمارتها، أُتِفِقَ عليها بقدر الحاجة».

(١) (١/١٦٨). وانظر: «هيون المجالس» (٢/٧٤٦).

(٢) كذا في الأصل!

(٣) انظر في مذهب الشافعية: «الأم» (٤/١٥٤ - ط. دار الفكر)، «مختصر المزني» (ص ٢٧٠)، «الإقناع» (ص ١٧٧) للماوردي، «المهذب» (٢/٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨)، «الوجيز» (١/٢٩٠)، «روضة الطالبين» (٦/٣٥٥)، «المنهاج» (٩٣)، «أحكام القرآن» للكبكي الفهراسي (٣/١٥٨، ١٥٩)، «الأوسط» (١١/٨٨)، «المجموع» (١٩/٣٥٤).

وانظر في مذهب سفيان الثوري: «الخراج» لحيى بن آدم (ص ١٩ - ط. دار المعرفة)، «مصنف عبدالرزاق» (٥/٣١٠)، «شرح السنة» (١١/١٠١) للبخاري، «أحكام القرآن» (٣/٥٨)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٥١٢)، كلاهما للجصاص، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٥).

وأما مذهب النسائي، فقد صرح هو -رحمه الله تعالى- به، فقال في «السنن الكبرى» (٤/٣٣١-٣٣٢ - ط. الرسالة) في كتاب قسم الخمس (باب تفريق الخمس وخمس الخمس) بعد كلام يأتي قريباً عند المصنف: «وقد قيل: بل يؤخذ من الغنيمة شيء، فيجعل للكعبة، وهو السهم الذي لله، وسهم النبي ﷺ إلى الإمام، يشتري منه الكراع والصلاح، ويُعطى منه من رأى ممن فيه غنة ومنفعة لأهل الإسلام من أهل الحرب والعلم والفقه والقرآن، وسهم لذي القربى، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، سهم الغني منهم والفقيه -وقد قيل: إنه للتقير منهم دون الغني واليتامى وابن السبيل، وهو أشبه القولين في الصواب، والله أعلم- والصغير والكبير والذكر والأنثى سواء، لأن الله -جل ثناؤه- جعل ذلك لهم، وقسمه رسول الله ﷺ فيهم، وليس في الحديث أنه فضل بعضهم على بعض، ولا خلاف تعلمه بين العلماء في رجل لو أوصى بثلثة لثني فلان أنه بينهم، وأن الذكر والأنثى فيه سواء إذا كانوا يُحصون، =

[الأنفال: ٤١]، على استفتاح الكلام بذكر الله -عز وجل- تفخيماً وتشريعاً؛ لأن الدنيا والآخرة، وكل شيء كان أو يكون فهو لله -تعالى-؛ قال ذلك غير واحد<sup>(١)</sup>، وهو مروي عن الحسن بن محمد بن الحنفية<sup>(٢)</sup>، وكذلك قال عطاء، والشعبي: خمس الله، وخمس رسوله ﷺ واحد<sup>(٣)</sup>.

قال النسائي<sup>(٤)</sup>: «قوله -جل ثناؤه-: ﴿لِللَّهِ﴾ ابتداء كلام، لأن الأشياء كلها

= فيكذا كل شيء صير لقدم، فهو بينهم بالسوية، إلا أن بين ذلك الأمر به، والله ولي التوفيق. وسهم لليتامى من المسلمين، وسهم للسالكين من المسلمين، وسهم لابن السبيل من المسلمين، ولا يُعطى أحد منهم سهم مسكين ولا سهم ابن السبيل، وقيل له: خذ بأيهما شئت، والأربعة الأخماس بقسمها الإمام بين من حضر القتال من المسلمين البالغين».

وانظر في مذهب أهل الظاهر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (١٣٨)، «المجلد» (٧/٣٢٧) المسألة رقم ٩٤٩، «عدة القاري» (١٥/٣٧)، «فقه الإمام أبي ثور» (٧٧٩).

وهو مذهب الحنابلة. انظر: «الغني» (٦/٤٠٦)، «الفتح» (١/٥٠٣)، «ردوس المسائل الخلافية» (٥/٧٨١).

(١) كاتب عباس -رضي الله عنه-، وقادة، وعطاء، وإبراهيم الحنصلي. نقل ذلك عنهم ابن جرير في «التفسير» (١٠/٣)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤٠٨) رقم ٨٣٥، وهو المذهب الذي اختاره ابن جرير، كما سيأتي. ونقل عن ابن عباس غير ذلك.

(٢) رواه عنه ابن جرير (١٠/٣)، وأبو عبيد في كتاب «الأموال» (٤٠٩) رقم ٨٣٧، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٨٥).

(٣) رواه ابن جرير (١٠/٣)، وأبو عبيد في كتاب «الأموال» (٤٠٩) رقم ٨٣٧؛ عن عطاء. ونقل مذهب الشعبي: السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٢٧، ٧٠)، وعزاه إلى عبدالرزاق في «المصنف» (٥/٢٣٩-٢٤٠) رقم ٩٤٨٥، وابن أبي شيبه، وابن المنذر.

وذكر مذهبه -أيضاً-: ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٨٥).

وهو مذهب قتادة. أخرجه عنه عبدالرزاق (٥/٢٣٨) رقم ٩٤٨١، وابن جرير (١٠/٤).

وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٨٥-٨٦) أن قوله في الآية: «هو لله»، ثم قسم الخمس خمسة أخماس. وفُسر ابن المنذر كلامه أن خمس الله ورسوله شيء واحد.

(٤) قوله في «السنن الكبرى» في كتاب الخمس (باب تفريق الخمس وخمس الخمس) (٣/٤٨ - ط. دار الكتب العلمية، أو ٤/٣٣٢ - ط. مؤسسة الرسالة).

لله، ولعلَّه إنما استفتح الكلام في النبي والخمس بذكر نفسه - تعالى -؛ لأنَّهما أشرف الكسب، ولم ينسب الصدقة إلى نفسه؛ لأنَّها أوساخ الناس.

**وقول ثالث:** إنه يقسم بعد وفاة النبي ﷺ على أربعة أسهم: لذی القرى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، ومن قاله: الطبري<sup>(١)</sup>، وقال: يُرَدُّ سهم النبي ﷺ على من سُمِّي معه في الآية قياساً على ما أجمعوا عليه فيمن عُدِمَ من أهل سُهْمان الصدقات.

قال غيره: كما أنَّ صيفاً من سائر الأصناف الذين معه في الخمس إذا قُيدوا رُدَّ سهمه على الآخرين، فكذلك في سهمه ﷺ.

**وقول رابع:** إنه يقسم على ثلاثة أسهم: لليتامى، والمساكين، وابن السبيل، وأسقط هؤلاء سهم النبي ﷺ، وسهم ذی القرى؛ بموت النبي ﷺ، وإليه ذهب أبو حنيفة، وأصحابه<sup>(٢)</sup>، وخالفه أكثر الفقهاء في سقوط سهم ذی القرى، ولا يكاد

= وهذا قول سفيان الثوري، حكاه عنه أبو عبيد في «الأموال» (ص ١٢٢ رقم ٨٤١). وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١/٩٢-٩٣).

(١) كما في «تفسير» (٨/١٠)، ونقله عنه ابن كثير في «التفسير» (٢/٣٤٥)، وهو مروي عن ابن عباس - أيضاً -، انظر: «الدر المنثور» (٤/٦٦).

(٢) انظر: «الخراج» لأبي يوسف (ص ٢٠-٢١ ط. دار المعرفة) أو (ص ٣٠-٣١ ط. المكتبة الأزهرية)، «اللباب» (٤/١٣٣)، «الفتاوى» (ص ١١٥)، «مختصر الطحاوي» (١٦٥)، «الهداية» (٢/٤٤٠)، «بدائع الصنائع» (٩/٤٣٦٢)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠٢-٣٠٣)، «فتح القدير» (٥/٥٠٣)، «رؤوس المسائل» للزمخشري (ص ٣٦٢)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٣/٥١١، ٥١٤)، «شرح معاني الآثار» (٣/٢٣٦)، «ملئى الأبحر» (١/٣٦٣).

ونقل الزمخشري في «رؤوس المسائل» (ص ٣٦٣) أن دليل أبي حنيفة، أن النبي ﷺ إنما يستحق سهمه، بكونه مؤدياً للإمامة، ولدعوة الناس إلى الحق، وهذا المعنى قد فات بغوانة، وسهم ذوی القرى، إنما يستحقون بنصرة رسول الله ﷺ، وهؤلاء كانوا معه في الحضر والسفر والنصرة، وقد فات بغوانة، فوجب أن ينقطع هذا الحق.

واستدلوا لمذهبهم - أيضاً -، أن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس إلى ثلاثة أسهم؛ يأسقاط سهم رسول الله ﷺ، وسهم ذوی القرى، ولم ينكر عليهم ذلك أحد، مع تواتر جميع الصحابة، فكان إجماعاً. =

يوجد لهذا القول مُستندٌ يُرضى.

**والأرجح ما ذهب إليه الشافعي، ومن سلك مسلكه في القسم على خمسة أسهم، والله أعلم.**

ثم يعود النظر بعد هذا في سهم النبي ﷺ بعد وفاته، وكذلك في سهم ذی القرى بعده، فنرسم في ذلك فصلين - إن شاء الله تعالى -.

#### القول في سهم النبي ﷺ

اتفق أهل العلم أن النبي ﷺ كان ممَّا خصَّه الله - تعالى - به: خمس الخمس من المغنم، وكذلك الصَّغِي، كان له - أيضاً - زيادة مع ذلك من جُملة المغنم.

فأما خمس الخمس: ففي كتاب الله - تعالى -<sup>(١)</sup>، وأما الصَّغِي: ففيه آثار صحيحة، منها:

ما خرَّجه أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت:

= انظر: «فتح القدير» (٥/٥٠٣)، «أحكام القرآن» للجصاص (٢/٦٢ - وما بعدها).

وهذا القول مخالف لظاهر الآية. وانظر: «المغني» (٦/٤٤٣).

ونقل ابن جرير مذهب الحنفية، لكنه أشار إليهم بقوله: وذلك قول جماعة من أهل العراق. ولكن قال الطحاوي في «المختصر» - بعد ذكر المشهور من المذهب -: وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي حنيفة، وعن أبي يوسف، أنه [أي سهم النبي ﷺ] يُقَسَّم في ذوی القرى برسول الله ﷺ، واليتامى، والمساكين، وبناء السبيل. قال: وبه تأخذ.

(١) أي في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِي هُوَ حُصْنٌ وَلِلْمُسُولِ...﴾.

(٢) في «مسننه» في كتاب الخراج والإمارة (باب ما جاء في سهم الصَّغِي) (رقم ٢٩٩٤) حدثنا نصر بن علي، حدثنا أبو أحمد الزبيري، أخبرنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥٢/١١) رقم ٤٨٢٢ - مع «الإحسان»؛ من طريق نصر بن علي، به.

وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣/٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٤ رقم ١٧٥)؛ من طريق أبي أحمد الزبيري، به. =

«كانت صفة من الصّفي».

وقال أهل العلم: «الصّفي»: هو كل شيء يصطفيه من رأسه الغنمة: فرس، أو جارية، أو عبده، أو سيف، أو ما شاء، على حسب حال الغنمة.

فإنما الصّفي فاتفق العلماء على أنه ليس لأحد بعد النبي ﷺ، وشذ أبو ثور فقال: هو باق، يجري مجرى سهم النبي ﷺ من الخمس<sup>(١)</sup>.

وأما سهمهم ﷺ من الخمس، فاختلف في حكمه بعده اختلافاً كثيراً، يتحصل إلى أربعة أقوال:

قول: إنه يُردُّ على أهل الجيش الغنائم، فيقسم عليهم أربعة أخماس الغنمة، وخمس الخمس، وتكون أربعة أخماس الخمس للأربعة الأصناف الباقية من أهل الخمس، كما كان لهم في الأصل<sup>(٢)</sup>.

وقول ثان: إنه يُردُّ على من سمي في الخمس، فيقسم جميع الخمس على أربعة أسهم، قاله الطبري، وقد مضى توجيه هذا القول، وعليه يجيء قول أبي

= وأخرجه الحاكم (١٢٨/٢)، والبيهقي في الكبرى (٣٠٤/٦) من طريق سفيان، به. وقال: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وانظر: «صحيح سنن أبي داود» لشيخنا الألباني - رحمه الله تعالى -.

(١) وقال أبو بكر بن المنذر في الأوسط (٩٦/١): «ولا أعلم أحداً وافق أبا ثور على ما قاله». وقال ابن عبد البر في الاستبصار (١٩٢/١٤): «راجع العلماء على أن الصّفي ليس لأحد بعد النبي ﷺ»، وانظر في مذهب أبي ثور: اختلاف الفقهاء (٢١) للطبري، ولم يحرر صاحب فقه الإمام أبي ثور (ص ٧٨١) مذهب أبي ثور، وجعل مذهب كملعبد أحمد والشافعي والثوري والليث (٢) نقله ابن المنذر في كتابه الأوسط (٩٤/١١) عن طائفة من العلماء، دون أن يذكر من هم. وذكر مخالفة أبي ثور، وأنه قال: «الأثار في الصّفي ثابتة، ولا أعلم شيئاً نسخها».

قال -أي: أبو ثور-: فيؤخذ الصّفي، ويجري مجرى سهم النبي ﷺ. ثم قال ابن المنذر: «قد قسم الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ الغنائم، ولم يبلغنا أنهم اصطفوا من ذلك شيئاً لأنفسهم غير سهامهم، والله أعلم». انتهى كلامه.

حنيفة في ردّه على الأصناف الباقين في الخمس، إلا أنه زاد مع ذلك سهم بني القري، فرده كذلك على من بقي، ورأى أنه انتقع بموت النبي ﷺ، فقسم على ثلاثة كما تقدم من مذهبه<sup>(٣)</sup>.

وقول ثالث: إن الإمام يضعه في مصالح الإسلام وأهله، من سد الثغور، وإعداد الكراع والسلاح، ويُعطي منه من فيه للمسلمين منفعة، ويُقل منه في الحرب وغير الحرب، على ما يرى من المصلحة، وهو قول الشافعي، وإليه ذهب أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدم ذكر مذهب الإمام الطبري، وأبي حنيفة -رحمهما الله-. وانظر: الأوسط (١١/٩٢-٩٤)، «الفي» والغنمة (ص ٨٤).

(٢) انظر في مذهب الشافعي: الأم (١٥٥/٤)، «المذهب» (٢٤٧/٢)، «الوجيز» (٢٩٠/١)، «روضة الطالبين» (٣٥٥/٦)، «المنهاج» (٩٣)، «الحكام القرآن» للكاظمي الشافعي (١٥٨/٣)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧)، الأوسط (٩٥/١١)، «المجموع» (٣٥٤/١٩)، «تفسير الماوردي» (٣٢٠/٢). ونقله عن الشافعي: ابن عبد البر في الاستبصار (١٩٢/١٤).

وفي مذهب الحنابلة: «المنهاج» (٤٠٦/٦)، «الشرح الكبير» (٥٦٠/٥)، «المقنع» لابن قدامة (١/٥٠٢)، «الإيضاح» (١٦٦/٤)، «كتاب التمام» (٢٢٥/٢)، «الفرع» (٢٢٧/٦)، «المحرر» (٢/١٧٥)، «أرواس المسائل الخلافة» (٧٨٢/٥).

وبهذا القول هو أصح الروايتين عن أحمد، واختاره الخري في «مختصر» (ص ١١٩). والرواية الأخرى عن أحمد، أن سهم النبي ﷺ من خمس الغنمة: مصروف إلى أهل الديوان خاصة، وهم الذين نصروا أنفسهم للقتال، وانفردوا في الثغور، يقسم على قدر كفايتهم.

ووجه هذه الرواية -عندهم-: أنه لما كان هذا السهم في حياة النبي ﷺ له، لأن الرعب منه، والفرع منه، وجب أن يكون بعده لمن الرعب منه، والفرع منه، والفرع إنما يكون بأهل الديوان.

ووجه الرواية الأولى: قوله ﷺ: «ماي مما أفتأ الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم». فآخر أنه مردود على الجماعة، وجعل الخمس عاملاً، سواء فيه خمس الغنمة، أو خمس الفتي. قلت: والحديث المشار إليه. أخرجه أبو داود (رقم ٢٧٥٥)، وأحمد (١٢٧/٤)، وغيرهم، وهو جزء من حديث العرياض المتقدم. وفيه: «فأدوا الخيط والخيط...»، وإياكم والغلو، فإنه عار وشعار. وهو صحيح. وانظر: «صحيح سنن أبي داود».

ومذهب الشافعي، والرواية الأولى عن أحمد: هو مذهب المالكية، بناءً على أصلهم: وهو أن خمس الغنمة، والخراج، والجزية، لا يخمس شيء منه، بل يأخذ الإمام منه كفايته وعياله بغير تقدير، =

ونحوه عن قتادة<sup>(١)</sup>.

**وقول رابع:** إنَّ ذلك للخليفة بعده، يَقُومُ في ذلك مقامه، ويصرفه فيما كان النبي ﷺ يصرفه فيه<sup>(٢)</sup>؛ وربما يستند من ذهب هذا المذهب إلى حديث مرفوع إلى النبي ﷺ.

خَرَّجَ أبو داود<sup>(٣)</sup>، عن أبي الطفيل، قال: جاءت فاطمة إلى أبي بكرٍ تطلب

« حتى لو احتاج إليه جميعه أخذه، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين، من بناء الفناطر، والمساجد، وعمارة الثغور، وأرزاق القضاء، على حسب ما يؤديه إليه اجتهاده، ويعطي من قرابة النبي ﷺ على ما يؤديه اجتهاده -على ما سيأتي في قسم سهم ذري القرى-».

انظر: «المدينة» (٥١٤/١)، «المعونة» (٦١٨/١)، «التقيين» (٢٤٠/١)، «الكافي» (٤٧٨/١)، «عيون المجالس» (٧٤٤/٢)، «الذخيرة» (٤٣١/٣)، «الزوائد والزيادات» (١٩٧/٣)، (١٩٨).

(١) نقل مذهبه ابن المنذر في «الأوسط» (٩٥/١١)، وابن عبدالبير في «الاستذكار» (١٩٢/١٤).

(٢) انظر: «الأوسط» (٩٤/١١). ونقل عن الحسن بن محمد ابن الحنفية، قال: اختلفوا بعد وفاة النبي ﷺ في هذين السهمين، يعني سهم الرسول ﷺ، وسهم ذي القرى، فقال قائل: سهم النبي ﷺ للخليفة بعده، وقال قائل: سهم ذي القرى لقرابة النبي ﷺ، وقال قائل: سهم ذي القرى لقرابة الخليفة، فاجتمع رأيهم على أن يجعلوا هذين السهمين في الخيل والعدة في سبيل الله، فكان خلافة أبي بكر، وعمر في الخيل، والعدة في سبيل الله.

وذكره عنه ابن عبدالبير في «الاستذكار» (١٨٧/١٤).

ورواه عنه عبدالرزاق، وابن جرير، وابن المنذر، وأبو الشيخ في «تفسيرهم»، والحاكم في «المستدرک»، من طريق قيس بن مسلم، عنه. وانظر: «الدر المنثور» (٤/٦٥-٦٦).

(٣) في «سننه» في كتاب الخراج والإمارة والقي» (باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال) (رقم ٢٩٧٣) من طريق محمد بن فضيل، عن الوليد بن جميع، عن أبي الطفيل، قال: جاءت فاطمة -رضي الله عنها- إلى أبي بكر -رضي الله عنه-، تطلب ميراثها من النبي ﷺ. قال: فقال-أبو بكر -رضي الله عنه-: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ... وذكر الحديث.

وهذا إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير الوليد بن جميع -وهو الوليد بن عبدالله ابن جميع- فمن رجال مسلم، وفي كلام يخطه عن رتبة الصحيح، وقال المنذري في «مختصره لسنن أبي داود» (٢١٨/٤): «في إسناده الوليد بن جميع، وقد أخرج له مسلم، وفيه مقال».

=

= وأبو الطفيل: هو عامر بن وائلة، من صفار الصحابة، وهو آخرهم موتاً. وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر، وانظر: «صحيح سنن أبي داود» لشيخنا الألباني -رحمه الله-. وأخرجه أحمد (٤/١)، واليزار (٥٤)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (١٩٨/١)، والمروزي (٧٨)، وأبو يعلى (٣٧)؛ من طرق عن محمد بن فضيل، بهذا الإسناد.

وفي بعض طرق الحديث: قال أبو بكر بعدها: «فأريت أن أركب على المسلمين»، قالت -أي: فاطمة رضي الله عنها-: «فأنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم».

وله شاهد عند البخاري في «تاريخه الكبير» (٤٦/٤)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٤/٤٠٦ رقم ٢٤٥٥)، والقسري في «المعرفة والتاريخ» (٢٧٩/١)، والطبراني في «الكبير» (٦ رقم ٥٤٦١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٨٦٤/٥) رقم ٥١٤، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٢٧٩/٣) رقم (٣٢١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٤٩٣)، وابن عبدالبير في «الاستيعاب» (٥٠/٢) من طرق عن الوليد بن مسلم، حدثنا عبدالله بن العلاء بن زبر، وغيره، أنهم سمعوا بلال بن سعد يحدث عن أبيه سعد بن تميم السكوني -وكان من الصحابة-، قال: قيل: يا رسول الله، ما للخليفة من بعدك؟ قال: «مثل الذي لي، ما عدل في الحكم، وقسط في القسط، ورحم ذا الرحم، فمن فعل غير ذلك فليس مني، ولست منه»، وهذا سند صحيح، وأورده الهيثمي في «معجم الزوائد» (٢٣١/٥)، وقال: رواه الطبراني، ورجاله ثقات.

قال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٢٨٩/٥) بعد أن أورد هذا الحديث عن «المستدرک»: «في لفظ هذا الحديث غرابة وتكافؤ، ولعله روي بمعنى ما فهمه بعض الرواة، وفهم من فيه تشييع، فليعلم ذلك، وأحسن ما فيه قولها: «أنت»، وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم، وهذا هو الصواب والمقتضى بها، واللاتق بأمرها، وساداتها، وعلمها، ودينها -رضي الله عنها-، ولكنها سألته بعد هذا أن يجعل زوجها ناظرًا على هذه الصدقة، فلم يجبها إلى ذلك، فعُتِبَ عليه بسبب ذلك، وهي امرأة من بنات آدم، تأسف كما يأسفن، وليست بواجبة العصمة مع وجود نص رسول الله ﷺ، ومخالفة أبي بكر الصديق لها -رضي الله عنها-، وقد روينا عن أبي بكر -رضي الله عنه-: أنه ترشى فاطمة وتلايتها قبل موتها، فرضيت -رضي الله عنها-».

وقد ورد الحديث بأطول من هذا، وفيه: أنها والعباس -رضي الله عنهما- أتيا أبا بكر -رضي الله عنه-، يلتسان ميراثهما من رسول الله ﷺ... وفيه قال أبو بكر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تُورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال». وإنني والله لا أدع امرأ رأيت رسول الله ﷺ يُصنمهُ، إلا صنمته.

أخرجه البخاري (٣٧١١)، ٤٠٣٥، ٤٢٤٠، ٤٢٤١، ٦٧٢٥، ٦٧٢٦، ومسلم (١٩٥٧)، وأحمد (١٠/١٣)، وغيرهم، من طرق عديدة، من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

=

ميراثها من النبي ﷺ، قال: فقال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله -عز وجل- إذا أطعم نبياً طعمته، فهي للذي يقوم بعده». قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: «إنه ضعيف، لا حجة فيه».

#### الاختلاف في سهم ذي القربى

وكذلك اختلف العلماء في سهم ذي القربى بعد النبي ﷺ اختلافاً كثيراً، يتحصل إلى أربعة أقوال:

قول: إنه باق لقراءة النبي ﷺ بعده، وهو قول مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وأبي ثور، وأهل الظاهر، وغيرهم، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>؛ لأن

= وقوله ﷺ: «فهي للذي يقوم من بعده» أي: بالخلافة، أي: يعمل فيها ما كان النبي ﷺ يعمل، لا أنها تكون له ملكاً. انظر: «عون المعبود» (٨/ ١٩٦).

(١) في الاستذكار (١٤/ ١٩٠ رقم ١٩٩٨٢-ط. قلمجي)، والحديث -كما رأيت- صحيح. ولا يخفى أن كل الأقوال في نصيب النبي ﷺ بعد وفاته واجبة إلى شيء واحد، وهو صرفه في مصالح المسلمين.

وانظر: «فتح الباري» (٢١٦/ ٦)، «أضواء البيان» (٣٦٠/ ٢)، «الفيء والغنيمة» (ص ٨٥). (٢) انظر في مذهب المالكية: «المدة» (٥١٤/ ١)، «الكافي» (٤٧٨/ ١)، «الزوائد والزيادات» (١٩٧/ ٣)، «الذخيرة» (٤٣٢/ ٣)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/ ٥٠٠).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» (١٥٤/ ٤)، «المهذب» (٢٤٧/ ٢)، «الوجيز» (٢٩٠/ ١)، «روضة الطالبين» (٣٥٥/ ١)، «المنهاج» (ص ٩٣)، «الإقناع» للمودودي (ص ١٧٧)، «الحاوي الكبير» (٤٨٨/ ١٠).

وذكر النووي في «الروضة» -حكاية عن «الوسيط» للزالي- وجهاً: أن سهم ذوي القربى يصرف إلى الخلفاء، ونقل قولاً آخر، بأن هذا السهم يُرَدُّ على أهل السهمان الذين ذكرهم الله -تعالى-، ثم رُدُّهما، وقال: «هذان الثقلان شاذان مرودان»، ورجح صرفه بعد ﷺ في مصالح المسلمين.

وفي مذهب الحنابلة: «المنقح» (٨٦٣-٨٦٤) لابن البناء، «المقنن» (٥٠٤/ ١) لابن قدامة، «المغني» (٢٩٣/ ٩)، «الواضع» (٨، ٧، ٩)، «شرح الزركشي» (٢٧٨٨/ ٦)، «الواضع» (٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٨٠١، ٢٨٠٣)، «مسائل أحمد» (٢٧٧/ ٢)، «الواضع» (٢٧٨، ١٢٢/ ٣) -رواية صالح، ٥٢/ ٢- رواية ابن هانئ، ٨٢٠-٨٢١ -رواية عبالله، «كشف القناع» (٦٦/ ٣)، «رؤوس المسائل الخلفية» (٧٨٣/ ٥) =

القرآن يقتضي الإسهام لهم مطلقاً، فهو يجب لهم بذلك في حياته، وبعد وفاته ﷺ. قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: «الحجة لهم: حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مطعم، قال: قسم رسول الله ﷺ سهم ذي القربى لبني هاشم، وبني المطلب من الخمس، وقال: «إنما بنو هاشم، وبني المطلب؛ شيء واحد»<sup>(٢)</sup>. قال ابن عبد البر: «ليس في هذا الباب حديث مُسْتَدَّ غير».

ثم اختلف هؤلاء في تعيين القربة:

فذهب الشافعي، وأبو ثور، وأحمد، وأهل الظاهر، وغيرهم، إلى أنهم بنو هاشم بن عبد مناف، وبنو المطلب بن عبد مناف<sup>(٣)</sup>، ودليلهم الحديث المتقدم،

= وانظر: «الأوسط» (١٠٠/ ١١)، وما بعدها، «أحكام القرآن» للجصاص (٦٢/ ٣)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (ص ١٣٨)، «المحلّس» (٣٢٩/ ٧)، «عمدة القاري» (٣٧/ ١٥)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٤٣٨/ ٢)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٥)، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٠). وهو مذهب أبي سليمان الخطابي، وإسحاق بن راهويه، والنسائي، وأبو قولي، أبي يوسف، وجمهور أصحاب الحديث، كما نقل ذلك عنهم ابن حزم.

(١) في «الاستذكار» (١٨٦/ ١٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) (رقم ٣١٤٠)، وفي كتاب المناقب (باب مناقب قريش) (رقم ٣٥٠٢)، وفي كتاب المغازي (باب غزوة خيبر) (رقم ٤٢٢٩)، وقد نُقِصَ.

(٣) انظر في مذهب الشافعية: «الأم» (١٥٤/ ٤)، «المجموع» (١٥١/ ١٨)، «الحاوي الكبير» (٤٨٨/ ١٠)، «معركة السنن والآثار» (٢٧٠/ ٩) رقم ١٣١١٩. ورد فيه البيهقي على من خالف مذهب الشافعي بكلام قوي، فيه تدقيق وتحري، وانتصر لهذا القول ابن حجر في «الفتح» (٢٤٥/ ٦).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٢٩٢/ ٩)، «شرح الزركشي» (٢٧٨٨/ ٦)، «المنقح» (٨٦٣-٨٦٤)، «الواضح شرح مختصر الخري» (٨، ٧، ٩)، «شرح الزركشي» (٢٧٨٨/ ٦)، «الواضع» (٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٨٠١، ٢٨٠٣)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٧٧/ ٢)، «الواضع» (٢٧٨، ١٢٢/ ٣) -رواية صالح، ٥٢/ ٢- رواية ابن هانئ، ٨٢٠-٨٢١ -رواية عبالله، «أحكام السلطنة» لأبي يعلى (ص ١٢١).

وانظر: «الأوسط» (١٠٠/ ١١) -وما بعدها، «المحلّس» (٣٢٧/ ٧)، «الجامع لأحكام القرآن» (١٢/ ٨)، «أحكام القرآن» للجصاص (٦٣/ ٣)، «فتح الباري» (٢٤٥/ ٦)، «أضواء البيان» (٣١٢/ ٢)، «الفيء والغنيمة» (٨٧-٨٨).

=

خرّجه البخاري بالسند المذكور إلى جبير بن مطعم، قال: مثيبتُ أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله: أعطيتُ بني المطلب، وتركنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟! فقال رسول الله ﷺ: «إنما بنو المطلب، وبنو هاشم؛ شيء واحد». وفيه عن جبير: ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس، ولا لبني نوفل. قال ابن إسحاق: عبد شمس، وهاشم، والمطلب؛ إخوة لأم، وأهمهم عاتكة بنت مرة، وكان نوفل أخاهم لأبيهم، كذلك ذكره البخاري<sup>(١)</sup>. وقال سائر الفقهاء: مالك، والثوري، والأوزاعي: هو خاصُّ ببني هاشم<sup>(٢)</sup>،

= وهذا قول مجاهد، وقتادة، وابن جريج، ومسلم بن خالد. وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (٥/ ٢٢٨ رقم ٩٤٨١)، «الأوسط» (١٠١/١١)، «الاستذكار» (١٤٧/١٤).

(١) في «صحيحه» (رقم ٣١٤٠)، وقال ابن حجر في «الفتح» (٢٤٥/٦): ولهذا لما كتبت فريش الصحيفة بينهم، وبين بني هاشم، وحسبهم في الشعب، دخل بنو المطلب مع بني هاشم، ولم تدخل بنو نوفل بنو عبد شمس.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٤٦/٦) في شرح هذا الحديث: «والحديث ظاهر في أنه أعطاهم بسبب النصرة، وما أصابهم بسبب الإسلام من بقية قومهم الذين لم يسلموا، والملخص أن الآية نصت على استحقاق فريش النبي ﷺ، وهي متحققة في بني عبد شمس لأنه شقيق، وفي بني نوفل إذا لم تعتبر قرابة الأم. واختلف الشافعية في سبب إخراجهم، قيل: العلة القرابية مع النصرة، فلذلك دخل بنو هاشم وبنو عبد المطلب، ولم يدخل بنو عبد شمس وبنو نوفل لفقدان جزء العلة، أو شرطها، وقيل: الاستحقاق بالقرابة، ووجد بني عبد شمس ونوفل مانع؛ لكونهم انحازوا عن بني هاشم، وحاربهم. والثالث: أن الفريش عام مخصوص ويؤتى السنة.

وانظر: «أضواء البيان» (٢/ ٣٦٢، ٣٦٣)، «الفيء والغنيمة» (ص ٨٩).

(٢) على اعتبار أن الخمس إلى الإمام، يعطى أقرباء رسول الله ﷺ على ما يرى وجهته، وقد مضى أن هذا مذهب مالك، وهو مذهب سفيان الثوري، والأوزاعي، كما نقل ذلك عنهم ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٣/١١).

وانظر: «المدونة» (٥١٤/١-٥-ط. دار الكتب العلمية)، «التلخيص» (٢٤٦/١)، «المعونة» (١/ ٦١٨)، «المحلى» (٩٢٩/٧)، «المغني» (٤٠٦/١)، «أحكام القرآن» للجهصاص (٦٢/٣)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (ص ٦٧٥)، «الفيء والغنيمة ومصارفهما» (ص ٨٦- وما بعدها). ومذهب سفيان في الخمس، أخرجه عبدالرزاق (٣١٠/٥)، وقد مضى تخريجه.

وروي ذلك عن ابن عباس، ومحمد ابن الحنفية: قال ابن عباس: وقد خالفنا في ذلك قوماً -يعني: قريشاً-<sup>(١)</sup>، وإلى ذلك ذهب عمر بن عبدالعزيز<sup>(٢)</sup>: أنهم بنو هاشم خاصة. وقد قيل: إن قريشاً كلها قُري، رُوي ذلك عن أصبغ بن الفرج<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب النساء الغازيات يُرضخ لهن ولا يُسهم، والنهي عن قتل الصبيان أهل الحرب). (١٨١٢) (١٣٧)، بسنده إلى يزيد بن هرم، أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله، عن خمس غلال، فقتل ابن عباس: لولا أن أكتب علماً ما كتبت إليه، كتب إليه نجدة: أما بعد، فأخبرني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن؟ يسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ متى يتفسي يُمّ اليتيم؟ وعن الخمس لمن هو؟ فكتب إليه ابن عباس: كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهنَّ، فيداوينَ الجرحى، ويُحلّدين من الغنيمة، وأما يسهم؟ فلم يضرب لهنَّ، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان، وكتبت تسألني متى يتفسي يُمّ اليتيم؟ فلعمري إن الرجل لتُتبت لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليُمّ، وكتبت تسألني، عن الخمس لمن هو؟ ولنا كنا نقر: هو لنا، فأبى علينا قوماً ذاك.

وأخرجه أبو داود في الجهاد (٢٧٢٧ و ٢٧٢٨)، وفي الخراج (٢٩٨٢). والترمذي في الشَّير (١٥٥٦)، والنسائي في الشَّير (٨٦١٧)، وفي قسم الفيء (٤٤٣٥، ٤٤٣٦)، وفي التفسير (١١٥٧٧) -إ- كتاب التفسير (٥٩٧)-، وابن المنذر في «الأوسط» (١٠١/١١)، وعبدالرزاق (٢٣٨/٥)، والبيهقي (٦/ ٣٤٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٣٥)، وابن حزم في «المحلى» (٣٣٩/٧)، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه؛ في «تفسيرهم»، وغيرهم. وانظر: «الدر المنثور» (٦٨/٤). وانظر -أيضاً-: «المغني» (٤٠٧/٦، ٤١٠)، «معركة السنن والآثار» (١٣١٤٢/٩)، «كشف الغمة» (١٦٨/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٧٢/١٢) رقم ١٥٢٩٩، من طريق عطاء بن السائب، عنه.

وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠١/١١)، «الاستذكار» (١٤٧/١٤).

وبه قال زيد بن أرقم، وطائفة من الكوفيين. انظر: «الفتح» (٢٤٥/٦).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٢٤٦/٦) -عند الحديث المذكور-: وقيل: هم قريش كلها، لكن يعطي الإمام منهم من براء، وبهذا قال أصبغ، وهذا الحديث حجة عليه.



**وقولُ ثانٍ:** سهم ذي القربى، هو بعد النبي ﷺ لقراءة الإمام، رُوي ذلك عن الحسن البصري، وقادة<sup>(١)</sup>، ولا مستند لهذا القول إلا ما لعلّه أن يُتوهم في قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِي الْقَرَبَى﴾ [الأَنْفَال: ٤١]، أن ذلك يجري في كل من له الأمر على المسلمين، لا يختص بقراءة النبي ﷺ، وذلك بعيد.

وذكر ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> في هذا الموضوع الحديث المتقدم: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أطعم الله نبياً طعمته، فهي للذي يقوم من بعده»<sup>(٣)</sup>. قال: «إنهم استدلوا به على ذلك»، وضُغف الحديث، وهو مع ذلك لو لم يكن كذلك، فليس فيه من معنى ما ذهبوا إليه من القراءة شيء. بلى! إنما كان يدل إذا كان صحيحاً على مذهب من رأى سهم النبي ﷺ للإمام بعده، وأما<sup>(٤)</sup> في هذا؛ فبعيد.

**وقولُ ثالث:** إن سهم ذي القربى، وسهم النبي ﷺ، كلاهما يجعل في الخيل، والسلاح، والعدّة في سبيل الله، ذهبت إلى ذلك طائفة، وزعموا أنه كذلك كان الأمر فيهما في خلافة أبي بكر، وعمر، لما اختلفوا فيهما بعد موت النبي ﷺ، اجتمع رأيهم على ذلك<sup>(٥)</sup>.

**وقولُ رابع -وهو ما قد ذكر من مذهب أبي حنيفة-:** أن يُردّ سهمُ النبي ﷺ،

(١) ذكر ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٨٩/١٤)، أن هذا قول الحسن البصري. وذكر أن مذهب قتادة كذهب الشافعي أنه ليني هاشم وبني المطلب خاصة، دون سائر قرابة النبي ﷺ. وقد مضى ذكره.

(٢) في «الاستذكار» (١٨٩/١٤-١٩٠). وقد نقل عنه المصنف جميع أقوال العلماء المتقدمة، واختلافهم في ذلك.

(٣) مضى تخريجه، وهو صحيح، لا كما قال ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-.

وذكرنا هناك أن سهم النبي ﷺ للإمام بعده، من حيث التصرف به، فينفقه كما كائ النبي ﷺ ينفقه في مصالح المسلمين، ولا يدخل فيه سهم ذوي القربى.

(٤) كتب الناسخ في هامش نسخته: «في الأصل: ورأى».

(٥) وقد مضى ذكر من ذهب إلى هذا القول في قسم سهم النبي ﷺ بعد وفاته، وأن مذهب المالكية أن ذلك إلى الإمام، يصرفه إلى المصالح، ويعطي القرابة بحسب اجتهاده.

وسهمُ ذي القربى على الأصناف الثلاثة الباقيين، فيقسم الخمس على ثلاثة، وهو بعيدٌ لا دليل عليه<sup>(١)</sup>.

(١) قال أبو بكر بن المنذر في «الأوسط» (١٠٣/١١-١٠٤):

«أعلى ما يحتج به أصحاب الرأي، في دفعهم ما قد ثبت بكتاب الله، وسنة رسوله: دعوى ادعوا على أبي بكر، وعمر، وعثمان: أنهم قسموا الخمس على ثلاثة أسهم، وهذا لا يثبت عنهم، وغير جائز أن يتوهم على مثلهم أنهم خالفوا كتاب الله وسنة رسوله، وقد بلغني أنهم احتجوا في ذلك بشيء». رواه محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

ومحمد بن مروان عندهم ضعيف، والكلبي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال الكلبي: قال لي أبو صالح: كل شيء حدثك فهو كذب. وقال معتمر بن سليمان: بالكوفة كتابان: السدي، والكلبي، ولا يجوز أن يثبت على الخلفاء الراشدين المحدثين يقول كذاب، أو كذابين: أنهم خالفوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولو روى عنهم من يصدق في الحديث ما ذكره، لم يجر ترك ما ثبت بكتاب الله وسنة رسوله، يقول أحد من الخلق، فكيف وذلك بحمد الله غير ثابت عنهم، وكل ما رويته عنهم في هذا الباب أخبارٌ منقطعةٌ غير ثابتة، وليس تقوم الحجج بشيء منها، وقد ذكرت تلك الأخبار في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب، وقد ذكر الشافعي كلاماً طويلاً جرى بينه وبين بعض الناس في هذا الباب، وقد أثبت ذلك الكلام في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب<sup>(١)</sup> هـ. كلامه -رحمه الله-.

قلت: ورد في كتاب «الهداية» (٤٤٠/٢): «ولمّا أن الخلفاء الأربعة الراشدين -رضي الله عنهم- قسموه [أي: الخمس] على ثلاثة أسهم على نحو ما قلنا، [أي: سهم للنبأ، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل] وكفى بهم قدوة». اهـ.

وقال الزبلي في فقه الرابة (٤٢٤/٣) في تخريجه: «روى أبو سفيان عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، أن الخمس الذي كان يقسم على عهد -عليه السلام- على خمسة أسهم: للرسول سهم، وللذي القربى والنبأ سهم، وللمساكين سهم، ولابن السبيل سهم، ثم قسم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، على ثلاثة أسهم: سهم للنبأ، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل»<sup>(١)</sup> هـ.

ومحمد بن مروان السدي: تركوه، وإنهم بعضهم بالكذب، وهو صاحب الكلبي. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣٣-٣٢/٤) رقم ٨١٥٤، و«تهذيب الكمال» (٣٩٢-٣٩٣/٢٦) رقم ٥٥٩٧.

والكلبي: هو محمد بن السائب الكلبي، قال الجوزجاني، وغيره: كذاب، انظر: «ميزان الاعتدال» (٣٣-٥٥٩/٧٥٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٤٦-٢٥٣/٢٥) رقم ٥٢٣٤.

## \* مسألة:

اختلف المُتَبَيِّنون لسهم ذي القربى في قسمة فيهم على الذكر والأنثى؛ فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: يُعطى الرجل سهمين، والمرأة سهماً، وخالفه في التفضيل بين الذكر والأنثى أصحابه: أبو ثور، والمزني، وغيرهما<sup>(٢)</sup>، فقالوا: الذكر والأنثى في ذلك

(١) انظر: «الأُم» (١٥٤/٤)، «روضة الطالبين» (٣٥٦/٦)، «الحاوي الكبير» (٤٩٠/١٠) - (٤٩١)، «المهذب» (٢٤٨/٢)، «المجموع» (٢٥٤/٢١)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧). وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المغني» (٢٩٤/٩) - ط. هجر، «الإيضاح» (١٦٧/٤)، «المقنع» لابن قدامة (٥٠٤/١) مع حاشيته، «المقنع» لابن البنا (٨٦٤/٢)، «الواضح» (٩، ٨، ٧/٢)، «شرح الزركشي» (٢٧٨٨/٦)، «مسائل أحمد» (٢٧٧/٢)، «مسائل أحمد» (٢٨٠٣، ٢٨٠١، ٢٧٩٦)، «رواية ابن هانئ» (٨٢٠/٢) - «رواية عبد الله»، «دروس المسائل الخلفية» (٧٨٤/٥).

وقالوا: لأنه مستحب بالقرابة شرعاً، فوجب تفضيل الذكر فيه على الأنثى، كميراث الإخوة والأخوات، ولا يلزم عليهم سهم البنات؛ لأنه غير مستحب بالقرابة، ولا يلزم عليه إذا أوصى لقرابة فلان يثله أنها سواء؛ لأن ذلك استحقاق بغير الشرع، وإنما هو بالرحم.

(٢) انظر: «مختصر المزني» (١٥٠)، «المهذب» (٢٤٨/٢)، «المجموع» (٢٥٤/٢١)، «المغني» (٢٩٤/٩) - ط. هجر، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (١٢١)، «عيون المجالس» (٢/٢٧٤٧)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧)، «أضواء البيان» (٣٦٤/٢)، «الفيء والخيمة» (ص ٩١).

وقال -أي: المزني وأبو ثور-: يسوى بين الذكور والإناث، كالوصايا للقرابة، يسوى فيها بين الذكور والإناث.

ونقله -أيضاً- عنهما: الماوردي في «الحاوي الكبير» (٤٨٩/١٠)، وردّه بقوله: «وهذا خطأ؛ لأن اعتبار سهمهم بالميراث أولى من اعتباره بالوصايا، من وجهين:

أحدهما: أن الميراث، وسهم ذي القربى، عطيتان من الله -تعالى-، والوصايا عطية من آدمي، تنقل على خياره.

والثاني: أن ذي القربى نصرته، هي بالذكور أخص، فجاز أن يكونوا بها أفضل، وليس كذلك في الوصايا. ثم لاحظ لأولاد الإناث فيه. إذا لم يكن أبائهم من ذوي القربى؛ لأنهم يرجعون في النسب إلى الآباء الذين ليسوا من ذوي القربى.

ونقل مذهب الشافعي، ومذهب المزني، وأبي ثور: إسن قدامة في «المغني» (٢٩٤/٩) - ط. هجر، وابن المنذر في «الأوسط» (١٠٥/١١)، ورجع مذهب المزني، وأبي ثور، فقال: وكذلك كل =

سواء؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة، فهو يدخل في ذلك الأب مع ابنه والجد، فليس ذلك من باب الموارث في شيء.

وكذلك اختلفوا في إعطاء الغني منهم، فكان الشافعي يقول: لا يُفَضَّل مُقْتَرٌ على غني؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة، وبه قال أبو ثور، وغيره<sup>(١)</sup>. ورؤي عن

= شيء، صبر لقرم فهم فيه سواء، وقال: ... لأنه إذا جاز أن يسوى بين الذكر والأنثى، لأنهم أعطوا باسم المسكنة، فلذلك جاز أن يسوى بين ذكران القرابة وإناثهم؛ لأنهم أعطوا باسم القرابة.

وهو الذي رجحه المصنف، وهو الصواب، والله الموفق وإليه المآب. وخالف أبو حنيفة ومالك في ذلك، فالأصل عند أبي حنيفة أن سهم النبي ﷺ، وسهم ذوي القربى سقط بموت النبي ﷺ، وترد سهمانها على باقي المذكورين في آية الخمس، أما في حياته ﷺ، فيعطى قراء القرابة دون أخيناهم، وقال بعضهم: وإلى القراء والأغنياء. وانظر: «تحفة الفقهاء» (٣٠٣/٢)، «حاشية ابن عابدين» (٣٢٧/٣).

وأما الأصل عند مالك، أن ذلك موكل إلى الإمام، يصرفه إلى القرابة، وإلى غيرهم بالاجتهاد، ولا يُخَصُّ المذكورين بالأية، فيعطى حسب المصلحة العامة.

وقد تقدم شيء من التفصيل في هذه المسألة.

(١) انظر: «الأُم» (١٥٤/٤)، «المجموع» (٢٥٨/٢١)، «حلية العلماء» (٦٨٨/٧)، «الأوسط» (١٠٥/١١).

وهو مذهب الحنابلة -أيضاً-، انظر: «المقنع» (٥٠٤/١) لابن قدامة، «المغني» (٢٩٥/٩) - ط. هجر، «دروس المسائل الخلفية» (٨٧٣/٥).

قلت: وقد ردّ ابن بطال، كما في «فتح الباري» (٢٤٦/٦)؛ مذهب الشافعي في قسم الخمس بين ذوي القربى، ولا يفضل غني على فقير، وأنه يقسم بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، وقد ردّ عليه الحافظ بقوله:

«قلت: ولا حجة فيه لما ذكر، لا إيجاباً، ولا نفيًا، أما الأول: فليس في الحديث إلا أنه قسم الخمس بين بني هاشم والمطلب، ولم يتعرض لتفضيل ولا عدمه، وإذا لم تعرض فالأصل في القسمة إذا أطلقت: التسوية والتعميم، فالحديث إذا حجة للشافعي لا عليه. ويمكن التوصل إلى التعميم بأن يأمر الإمام نبيه في كل إقليم بضغط من فيه، ويجوز النقل من مكان إلى مكان للحاجة، وقيل: لا، بل يخص كل ناحية من فيها. وأما الثاني: فليس فيه تعرض لكيفية القسم، لكن ظاهره التسوية، وبها قال المزني وطائفة، فيحتاج من جعل سبيله سبيل الميراث إلى دليل، والله أعلم. وذعب الأكثر إلى تعميم ذوي =

مكحول أنه قال: الخمس بمنزلة الغني، يُعطى منه الفقير والغني<sup>(١)</sup>. وقال بعض أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup>: لا حظ فيه لغني.

= القري في قصة سهمهم عليهم، بخلاف اليتامى، فيخص الفقراء منهم عند الشافعي، وأحمد، وعن مالك: يجمعهم في الإعطاء، وعن أبي حنيفة: يخص الفقراء من الصغين، وحجة الشافعي: أنهم لما نُكِّسوا الزكاة، عُشُّوا بالسهم، ولأنهم أعطوا بجهة القرابة إكراماً لهم، بخلاف اليتامى؛ فإنهم أعطوا لسهة الخلقة.

(١) رواه أبو عبيد في «الأموال» (٤٠٢) رقم (٨١٧) من طريق محمد بن راشد، عنه.

ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٦/١١).

وانظر: «أحكام القرآن» للجهضم (٦٤/٣)، «الغني» والغنيمة» (ص ٩٣).

(٢) وهم العراقيون من أصحاب الشافعي - رحمه الله - نقل ذلك ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٦/١١)، ونص عبارته:

وقال بعض أصحابه من أهل العراق: الغني لمن سقى الله في كتابه لرسوله، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، ولم يجعل فيه حظاً لغني لقوله: ﴿فَمَا يَكُونُ ذُوْلَهُ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الحشر: ٧]، ولقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿الصَّادِقُونَ﴾ الآية [الحشر: ٨]، فكان بنو هاشم، وبنو المطلب قرابة رسول الله ﷺ، الذين نصروا رسول الله ﷺ، جعل لهم هذا الغني الذي خصهم به مطعماً، ومنعهم الصدقة التي هي أوساخ الناس، فجعل لهم الغني الذي رغبه لنيه وأكرمه به، ومنعه الصدقة التي هي ذلة ومسكنة، يضرع لها المسائل، ويعلو بها المعطي.

قال: «وقال الشافعي: سهم ذي القربى: الغني منهم والفقير، ولم يزعم ذلك إلى الأصناف الباقية من اليتامى، وابن السبيل، فزعم أبو عبدالله أن القرآن على ظاهره يحكم لقري رسول الله ﷺ، لغنيهم، ولفقيرهم بخمس الخمس، وقال: ولهم بظاهر الآية، ثم قال: ليس لليتامى، ولا لابن السبيل فيها حق، إلا أن يكونوا فقراء، مساكين، فقض أصله، وترك مذهبه».

ثم قال ابن المنذر: «وهذا غير لازم للشافعي؛ لأن الشافعي حكم لذي القربى، لغنيهم، وفقيرهم، بظاهر الآية. وبأن العباس بن عبدالمطلب أعطي منه وهو كثير المال، ومنع عثمان، وجبير، حيث طلبا أن يعطيا من الخمس، ليس من جهة غناهما، إذ لو كان منعهما من جهة غناهما لأشبهه أن يقول: لا يحل لكما ذلك لأنكما غنيان، إذ لا حظ فيها لغني، كما قال للرجلين اللذين سألاه الصدقة، ولو اختلف أهل العلم في اليتيم الغني، وابن السبيل الغني، لأجاب فيما يعطي كل واحد منهما بما أوجب به في سهم ذي القربى، ولكن الإجماع لما منع من إعطاء اليتيم الغني، وابن السبيل الغني، منع أن يعطيان لسعة الإجماع منه. ولم يمنع الإجماع من إعطاء أغنياء القرابة، فمنعهم لعة الإجماع، ولكنه =

وقول الشافعي هنا أظهر، فإن الله - تعالى - لم يخص بذلك فقيراً من غني، إنما خص القرابة، وقول من خالف الشافعي في التفضيل بين الذكر والأنثى أظهر؛ لأنه لم يأت فيه نص، وليس ميراثاً، والله أعلم.

\*\*\*\*\*

= لما اختلف في الغني من القرابة، رد أمره إلى ظاهر الكتاب، ومنع اليتيم الغني، وابن السبيل الغني، لأن الإجماع منع أن يعطيا إذا كانا غنيين.

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب التاسع

في الجزية، وشرط قبولها، وممن  
يحق أن تقبل منه أصناف التقى،  
ومقاديرها، وما لأهلها وعليهم

### الباب التاسع

في الجزية، وشرط قبولها، وممن يحق أن تقبل من اصناف الكفر، ومقاديرها، وما لأهلها وعليهم

قال الله - عز وجل -: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ بَيْنَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال - تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذَلُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ وَأَقْلَبُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

فأمر الله - تعالى - بقتال المشركين وقتلهم بكل سبيل، وحضرهم والتضييق عليهم، ولم يجعل لذلك غاية إلا أن يسلموا، وجعل في أهل الكتاب حداً آخر إن كانوا لم يسلموا: وهو إعطاء الجزية.

وفي كتاب مسلم<sup>(١)</sup> عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «اغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو: خلال -، فإيتهم ما أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم...» الحديث. فذكر فيه: الإسلام، ثم الهجرة، ثم قال: «فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، فإن هم أبوا، فاستعن بالله وقتلهم...»

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها) (رقم ١٧٣٠). وقد مضى، كما قال المصنف.

إلى آخر الحديث، وقد تقدم بكماله في باب: (الدعوة قبل القتال).

فثبت أن الواجب على ذلك في قتال الكفار أن من بذل منهم الجزية -إمّا عموماً في أصناف الكفر، أو خصوصاً في أهل الكتاب، على الخلاف بين أهل العلم الذي تذكره إن شاء الله تعالى- فإنه يحرم بذلك قتالهم، ويجب الكف عنهم والقبول منهم؛ بما ثبت من أمر رسول الله ﷺ؛ ولأنها إحدى الغايتين اللتين وردت في القرآن الانتهاء إليهما<sup>(١)</sup>.

والنظر في هذا الباب يتعلق بأربعة أشياء:

الأول: من تقبل منهم الجزية؟ وهل ذلك عام في أصناف الكفر من أهل الكتاب وعبد الأوثان، ومن لا يدين بشيء أصلاً، أو هو خاص بأهل الكتاب؟.

الثاني: في المقدار المأخوذ منهم في ذلك، وعلى من يفرض فيهم.

الثالث: في حكم من أسلم منهم بعد الجزية أو مات.

الرابع: في شروط الجزية، وحقوقها الواجبة لهم وعليهم.

**فصل: في معرفة من تقبل منهم الجزية من أصناف الكفار**

اختلف العلماء فيمن تقبل الجزية منهم على ثلاثة أقوال:

قول: إنها تقبل من جميع الكفار، سواء في ذلك أهل الكتاب وغيرهم من عبدة الأوثان، وكل جاحل مكذب بالربوبية، لا يدين بشيء أصلاً، وسواء في ذلك العرب والعجم، وكل من دان بغير الإسلام من كافة الأمم، وإليه ذهب مالك وجمهور أصحابه، والأوزاعي وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» ١٤٥٣/٣ - وما بعدها.

(٢) كسعيد بن عبدالعزيز -رحمه الله-.

انظر: «المدونة» ٥٢٩/١ - ط. دار الكتب العلمية، «التفريع» ٣٦٣/١، «عقد الجواهر» ٤٨٦/١، «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «الكافي» (٤٧٩/١)، «الترغيب والترغيب» (٤٣/٣)، «الذخيرة» =

قال ابن الجهم<sup>(١)</sup>: إلا ما أجمع عليه من كفار قريش، فلا يجوز أن يجبري عليهم ذل ولا صغار، وهو إما الإسلام أو السيف، ولا يرخص لهم في المقام على كفرهم بأداء الجزية.

وقال غيره في توجيه ذلك: إن قريشاً أسلمت كلها يوم الفتح، فإذا وجد كافر منهم كان مرتدّاً، والمرد لا تؤخذ منه الجزية؛ لأنه لا يُقرُّ على كفره.

وقول ثان: إن الجزية لا تقبل إلا من اليهود والنصارى، عرباً كانوا أو عجماً، والمجوس كذلك -أيضاً- فقط، وإليه ذهب الشافعي، وأبو ثور، وأحمد، وداد، وجماعة من أهل العلم سواهم<sup>(٢)</sup>، وينحصر يقول عبدالله بن وهب من أصحاب

= (٣/٤٥١)، «الاستبصار» (٩/٢٩٣، ٢٩٤)، «قوانين الأحكام الفقهية» (ص ١٧٥)، «الشرح الكبير» (٢/٢٠١ - مع «حاشية المدققي»، «فتح الجليل» (٣/٢١٣ - ٢١٤)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٣٩)، «تفسير القرطبي» (٨/١١٠)، «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢٠٠)، «تنبيل وانظر: «عمدة القاري» (١٥/٧٣)، «فتح الباري» (١٦/٢٥٩)، «المغني» (١٠/٥٧١-٥٧٣)، «تنبيل الأوطار» (٧/٢٤٥)، «السيوطي» (٤/٥٧٠-٥٧١)، «مسيل السلام» (٤/٤٧)، «فتح الأحوذني» (٢/٣٩٣)، «الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (٣/١٤٦)، «آثار الحرب» (١١/٧٠٢-٧٠١) للدكتور وهبة الزحيلي.

وقد نصر مذهب مالك: الإمام ابن القيم، كما في «إزاد المعاد» له (٥/٩١ - ٩٢).

وقال في «أحكام أهل الذمة» (١/١٠٩): «وسر المسألة أن الجزية من باب العقوبات، لا أنها كرامة لأهل الكتاب، فلا يستحقها سواهم».

(١) نقل كلامه ابن شاس في «عقد الجواهر» (١/٤٨٦)، والقرافي في «الذخيرة» (٣/٤٥١).

وحكى ابن القاسم عن مالك أنها لا تقبل من قريش. حكاه الحافظ في «الفتح» (٦/٢٥٩).

(٢) المشهور في كتب الشافعية أخذها من المجوس، وعبارة «الأم» فيها ما يدل على خلاف ذلك، وما عند المصنف ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/١١٨)، إلا أن عنده «أبو حنيفة» بذل «الشافعي».

وقال ابن كثير في كتابه: «المسائل الفقهية التي انفرد بها الإمام الشافعي...» (ص ١٩٣): «وله قول في المجوس أنهم أهل كتاب، والقول الآخر: أن لهم شيفه كتاب، كقول الثلاثة».

وانظر في مذهب الشافعية: «الأم» (٤/١٨٤)، «مختصر المزني» (٢٧٦-٢٧٧)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٢٨)، «البيان» للعمري (١٢/٢٥٠)، «شرح صحيح مسلم» (٧/٣١٣)، «المهذب» (٢/٢٥١)، =

مالك<sup>(١)</sup>، وروي مثله عن ابن حبيب.

**وقول ثالث:** إن الجزية تقبل من كل كافر من العجم، ولا تقبل من العرب، إلا من كنائي، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>، وحكي ذلك عن أبي

= «المجموع» (٢٩٠/٢١)، «الإقناع» للمارودي (ص ١٧٩)، «الإقناع» لابن المنذر (٤٧٠/٢)، «الإقناع» في حل الفاظ أبي شجاع» (٢٦٢/٢) - ط. دار الفكر، «حاشية الجبري على الإقناع» (٢٥٠-٢٤٩/٤)، «روضة الطالبين» (٣٠٤/١٠)، «حلية العلماء» (٦٩٥/٧)، «معني المحتاج» (٢٤٣/٤). وفي مذهب الحنابلة: «المعني» (٣١/١٣) - ط. دار هجر، «الإصناف» (٢١٧/٤)، «المبدع» (٤٠٤/٣)، «المفتح» لابن البنا (١١٩١/٣)، «شرح الزركشي» (٥٦٧/٦)، «رؤوس المسائل الخلافة» (٧٨٥/٥).

وانظر في مذهب أبي ثور، وداود وغيرهم: «التمهيد» (١١٨/٢)، «الاستذكار» (٢٩٤/٩) المسألة رقم ١٣٣٦٨، «تفسير ابن كثير» (٩١/٤) - ط. المكتبة التوفيقية، «فتح الباري» (٢٥٩/٦)، «اختلاف الفقهاء» للطبري (٢٠٣ - تحقيق يوسف شخت)، «بداية المجتهد» (٤٧٦/٢)، «المجلد» (٧/٣٤٥)، «فقه الإمام أبي ثور» (٧٩٤).

وحكى ابن التين عن عبد الملك بن حبيب أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط. كما في «الفتح» (٢٥٩/٦).

وفي «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي - اختصار الجصاص (٤٨٦/٣) - قال: «وذكر الشافعي عن أبي يوسف أنه قال: لا تؤخذ الجزية من العرب». قال: «وهذا شيء لم يذكره عن أبي يوسف غير الشافعي». وانظر: «مختصر المزني» (ص ٢٢٧).

وذكر العكبري في «رؤوس المسائل» - أيضاً - رواية ثالثة عن أحمد: أنها تؤخذ من عبدة الأوثان من العجم دون العرب. وانظر كتاب: «الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى (٣٨٠/٢).

(١) فهو يستثنى منهم مجوس العرب، نقل ذلك عنه ابن شاس في «فقد الجواهر» (٤٨٦/١)، وعنه القرافي في «الذخيرة» (٤٥١/٣).

ومذهبه أقرب إلى مذهب أبي حنيفة، وهو القول الثالث الذي سيذكره المصنف - رحمه الله - وانظر: «التمهيد» (١١٨/٢)، «الاستذكار» (٢٩٤/٩) - ونقل المصنف مذاهب العلماء كعادته منه - كلاهما لابن عبد البر.

(٢) انظر: «التهذيب» (٤٥٣/٢)، «اللباب» (١٤٤/٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٧/٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٨٤/٣) رقم ١٦٥٣، «إنبات الصنائع» (١١٠-١١١/٧)، «إعلاء السنن» (١٢/٤٣٦ - ٤٣٧)، «البنية» (٨٢٠/٥)، «فتح القدير» (٤٨/٦)، «حاشية ابن عابدين» (٤١٤/٣). =

عبيد<sup>(٣)</sup>، ومثله عن بعض أصحاب مذهب مالك<sup>(٤)</sup>.

فأما حجة من قَصَر ذلك على اليهود والنصارى والمجوس: فالكتاب والسنة.

أما الكتاب: فإنه لم يؤذن في آية الجزية إلا في أهل الكتاب فقط، وهم اليهود والنصارى باتفاق. والمجوس، قيل: إنهم أهل كتاب<sup>(٥)</sup>، وقيل: ليسوا أهل كتاب<sup>(٦)</sup>،

= وانظر: «فتح الباري» (٢٥٩/٦).

وذكر ابن حزم في «المجلد» (٣٤٥/٧) المسألة رقم ٩٥٨، مذهب أبي حنيفة هذا، وعزاه له وإمام مالك - رحمه الله -، وقد عرفت أن في مذهب أبي حنيفة فقط التفريق بين العرب والعجم. ورؤه - رحمه الله - وهو الأرجح؛ لأن الله - تعالى - لم يخص عربياً من عجمي في كلا الحكيمين: الإسلام أو الجزية. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢١٩ - ٢٢٠).

(١) في كتابه «الأموال» (ص ٣٩)، ونقله عنه - مختصراً - الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٦٠)، قال أبو عبيد: «فعل هذا تابعت الآثار عن رسول الله ﷺ، والخلفاء بعده في العرب من أهل الشرك: أن من كان منهم ليس من أهل الكتاب، فإنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل، كما قال الحسن. وأما العجم فتقبل منهم الجزية، وإن لم يكونوا أهل كتاب؛ للسنة التي جاءت عن رسول الله ﷺ في المجوس، وليسوا بأهل كتاب، وقبلت بعده من الصابئين، فأمر المسلمين على هذين الحكيمين من العرب والعجم، وبذلك جاء التأويل - أيضاً - مع السنة». انتهى كلامه رحمه الله.

وقول الحسن الذي أشار إليه أبو عبيد، رواه قبل كلامه هذا بقليل.

فقد أخرج برقم (٦٢) بسنده إلى الحسن قال: أمر رسول الله ﷺ أن يقاتل العرب على الإسلام، ولا يقبل منهم غيره، وأمر أن يقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يلو وهم صاغرون. ثم قال أبو عبيد: وإنما نرى الحسن أراد بالعرب ههنا أهل الأوثان منهم، الذين ليسوا بأهل كتاب، فأما من كان من أهل الكتاب فقد قبلها رسول الله ﷺ، وذلك بين في أحاديث، ثم ذكر جملة منها.

(٢) لعله ابن وهب كما أشرنا إليه آنفاً، بل صرح يذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٣/٢). وانظر: «التوادر والزيادات» (٤٤/٣).

(٣) وإليه ذهب ابن حزم في «المجلد» (٣١٦/٧)، والشافعي في قول، كما في «المهذب» (٢٥٠/٢)، «المسائل الفقهاء» التي انفرد بها الشافعي لابن كثير (ص ١٩٣).

(٤) وهو قول جمهور العلماء، والشافعي في قول آخر، وهو أن لهم شبهة كتاب.

وكلا المذهبين يَتَرَعَّى الدَّلَالَةُ على ما صار إليه من حديث عبدالرحمن بن عوف في المجوس، قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُتُوا بهم سُنَّةُ أهل الكتاب»، خرَّجه مالك في «الموطأ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه في «الموطأ» (١٢٩) رقم ٣٠٤ - ط. دار إحياء التراث) عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس، فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم! فقال عبدالرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُتُوا بهم سنة أهل الكتاب». قال عنه ابن عبدالبر - كما في فتاوى الحوالك للسيرطي (٢٠٧/١) -: منقطع، لأن محمد بن علي لم يُثْبِتْ عمر، ولا عبدالرحمن بن عوف. وكلامه هذا في «التهذيب» (١١٤/٢)، وفي «الاستذكار» (٢٩٢/٩). ونقل الملاي في «جامع التحصيل» (٢١٧ رقم ٧٠٠) عن الذهبي، أن محمد بن علي أرسل عن عمر.

وتعقبه ولي الدين أبو زهرة العراقي في «تحفة التحصيل» (٢٨٢)، أن هذا قصور من العلالي حيث نقل ذلك عن الذهبي، ولم يراجع في هذا الموضع كتاب ابن أبي حاتم، وهو الأم في هذا الباب. قلت: هو في كتاب ابن أبي حاتم: «المراسيل» (١٨٥) رقم (٦٧٤) قال: قال أبو زهرة - أي: الرازي -: «محمد بن علي بن الحسين، عن عمر: مرسل».

وانظر: «الفتاوى» لابن حبان (٣٤٨/٥)، «تاريخ بغداد» (٥٤/٣)، «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٠١)، «تهذيب الكمال» (١٣٧/٢٦).

وعن مالك أخرجه: الشافعي في «المسند» (٤٣٠/٢) - ترتيبه، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٨٩/٩ - ١٩٠)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٣١٣).

وأخرجه: عبدالرزاق في «المصنف» (٦٨/٦) رقم ١٠٠٢٥ و ٣٢٥/١٠ و ٣٢٥/١٠٢٥٣، وابن أبي شيبة (٤٣٥/٢) رقم ١٠٧٦٥ [عن المجوس] و ٤٣٠/٦ رقم ٣٢٦٥٠، و ٣٢٦٥١، وأبو عبيد في «الأموال» (رقم ٧٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٩١/١١)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٥٤/٢٦٩)، من طرق عن جعفر بن محمد، به.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٦١/٦): «وهذا منقطع مع ثقة رجاله».

وأخرجه ابن عبدالبر في «التهذيب» (١١٥/٢)، من طريق أبي علي الحنفي، عن مالك، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، فذكره - وفي بعض طرق: قال مالك: في الجزية، أي: سُتُوا بهم سنة أهل الكتاب في الجزية -، فزاد في إسناده: عن جده. وقال ابن عبدالبر: «قال أبو الحسن علي بن عمر [أي: الدارقطني]: لم يقل في هذا الإسناد: =

فقال الذين نفوا: لو كانوا أهل كتاب لصرَّح بكتابتهم، ولم يقل: سُتُوا بهم سُنَّةُ أهل الكتاب.

وقال الذين أثبتوا: بل أمره ﷺ في المجوس خاصة دون سائر أهل الكفر أن يُحملوا على سُنَّةِ أهل الكتاب دليلًا ظاهرًا أنهم أهل كتاب، ولمَّا لم يكن أمرهم في ذلك مستفيضًا كاستفاضة أمر اليهود والنصارى أنهم أهل كتاب، عرَّفه بالإضافة إليهم.

وبالجملة، فعلى كلا القولين لم يختلف فيهم أحدٌ من أهل العلم: أنهم ممن تُقْبَلُ منهم الجزية<sup>(١)</sup> كاليهود والنصارى، إمَّا بالسُنَّةِ إن لم يكونوا أهل كتاب، أو

= (عن جده) يثبُن حدث به عن مالك غير أبي علي الحنفي، وكان ثقة، وهو في «الموطأ»: جعفر عن أبيه، أن عمر.

ثم قال ابن عبدالبر: «وهو مع هذا كله منقطع، ولكن معناه متصل من وجوه حسان». وانظر: «الاستذكار» (٢٩١/٩ - ٢٩٢).

قلت: وأبو علي الحنفي هو: عبدالله بن عبدالمجيد الحنفي، أبو علي البصري، قال الحافظ في «التقريب» (٤٣١٧): «صدوق».

وقد ضعفه شيخنا الألباني - رحمه الله - انظر: «إرواء الغليل» (١٢٤٨، ٢٢٥٣)، «فقيه المرام» (٤٣).

ويغني عنه حديث: أنه ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، رواه البخاري.

ورواه ابن المنذر، والدارقطني في «الغرائب» - كما في «الفتح» (٢٦١/٦) - من طريق أبي علي الحنفي به. وقال الحافظ: «فإن كان الضمير في قوله: «عن جده» يعود على محمد بن علي، فيكون متصلًا لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب، ومن عبدالرحمن بن عوف».

وأخرج الطبراني في «الكبير» (٤٣٧/١٩) رقم ١٠٥٩، من حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي قال: شهدت رسول الله ﷺ فيما عهد إلى العلاء حيث وجهه إلى البحرين، قال: «ولا يحل لأحد جهيل الفرض والسنن، ويحل له ما سوى ذلك»، وكتب للعلاء: «أن سُتُوا بالمجوس سنة أهل الكتاب».

وعزاه الحافظ في «الإصابة» إلى ابن منده، وأبي سليمان بن زبير.

قلت: مدار هذا الحديث على رجل يُدعى: عمر بن إبراهيم. قال الحافظ في «الإصابة» (٣/٤١٦): «هو ساقط».

(١) جل الكلام السابق نقله المصنف - رحمه الله - بتصريف، من ابن عبدالبر في كتابه: «الاستذكار» (٢٩٧/٩).



بالقرآن والسنة إن كانوا أهل كتاب، ووردت في ذلك آثار: أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر<sup>(١)</sup>، ومن مجوس البحرين<sup>(٢)</sup>، وفعله الخلفاء الأربعة بعده<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» في كتاب الجزية والموادعة (باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب) (رقم ٣١٥٦، ٣١٥٧) بسنده إلى عمرو بن دينار، قال: كنت جالساً مع جابر بن زيد وعمرو بن أوس، فحدثهما ببجالة -سنة سبعين-، عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة -عند هرج زمر- قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية -عم الأحف- فأثنا كتاب عمر بن الخطاب -قبل موته بسنة-: فرقوا بين كل ذي شئ من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبدالرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس خيبر.

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٣١٥٨، ٤٠١٥، ٤٤٢٥)، ومسلم (٢٩٦١) من حديث عمرو بن عوف الأنصاري، وذكر فيه بعث النبي ﷺ أبا عبيدة إلى البحرين يأخيه بجزيته.

والبحرين: البلد المشهور بالعراق، وهي بين البصرة وخبز.

قال الحافظ في «الفتح» (٢٦٢/٦): وكان غالب أهلها إذ ذاك المجوس.

وترجم عليه النسائي: «أخذ الجزية من المجوس».

وذكر ابن سعد -فيما ذكره الحافظ في «الفتح» (٢٦٢/٦)-: أن النبي ﷺ بعد قصة الغنائم بالبحرانة، أرسل العلاء إلى المنذر بن ساءل عامل البحرين يدعوه إلى الإسلام فأسلم، وصالح مجوس تلك البلاد على الجزية.

(٣) انظر: «الاستبصار» (٢٩٣/٩)، لابن عبدالبز. وقال في «التبصرة» (١١٧/٢) مفصلاً في أخذ الخلفاء الأربعة الجزية من المجوس:

«وفعله بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي. وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس السواد، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر. هكذا رواه ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب. وأما مالك ومعه فأنهما جعلاه عن ابن شهاب، ولم يذكرهما سعيداً. ورواه ابن مهدي عن مالك، عن الزهري، عن السائب بن يزيد. وقد ذكرناه في مراسيل ابن شهاب. قلت: رواية ابن وهب عن يونس بن يزيد، أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٩٠/٩)، من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن ابن وهب، به.

ورواية مالك في «الموطأ» (ص ١٩٢ - ط. دار إحياء التراث)، وعنه الشافعي في «الأم» (٤/ ١٨٣-١٨٤)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٠/٩). وقال: «وابن شهاب إنما أخذ حديثه هذا عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل» أ.هـ.

وأخرج الترمذي<sup>(١)</sup>، عن عبدالرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر. قال فيه: حسن صحيح.

وفي «الموطأ»<sup>(٢)</sup> عن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين.

وإنما اختلف أهل العلم في أكل ذبائح المجوس وتزوج بناتهم؛ فمن قال: إنهم ليسوا أهل كتاب، وإنما قبلت الجزية منهم بالإذن الموعين في ذلك، على أن غير الجزية باقٍ على التحريم، لم يتناولوا الإذن بحال، فمَنع من مَنَاحهم وأكل ذبائحهم.

ومن قال: إنهم أهل كتاب حقيقة، لزمه -لا محالة- القول بجواز ذلك، وبه قال أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>، وروى نحوه عن سعيد بن المسيب، أنه لم ير ذبائح المجوس

= ورواية معمر، أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٦٩/٦) رقم ١٠٢٦.

ورواية ابن مهدي، عن مالك عنده في «الموطأ» (ص ١٩٣ - رواية يحيى الليثي)، من طريق السائب بن يزيد أنه قال: كنت غلاماً عاملاً مع عبدالله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب، فكأننا تأخذ من البيط العُشُر.

(١) في «جامعه» في أبواب السير (باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس) (رقم ١٥٨٧). وقد مضى الحديث، وأصله في البخاري.

(٢) «الموطأ» (١٩٢ - ط. دار إحياء التراث)، وتنته: وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس، وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر.

(٣) كداود الظاهري وأبي ثور فيما نقله عنهما غير واحد من أهل العلم، وكابن حزم في «المحلّى» (٤٥٤/٧) المسألة رقم ١٠٥٨.

وانظر: «المغني» (٢٦٩/١٣)، «حلية العلماء» (٣٨٧/٦)، «تفسير ابن كثير» (٣٧/٣)، «البحر الزخائر» للبرقي (٤١/٤)، «فتح الباري» (٢٥٩/٦)، «تيل الأوطار» (٣١٠/٩)، «دقة الإمام أبي ثور» (٤٦٨-٤٦٩)، وما ذهبوا إليه هو مذهب سعيد بن المسيب -في قول، وهو الذي ذكره عنه المصنف-، وكادته وعطاء، ومجاهد، وطائوس، وعمرو بن دينار، والمروزي، وهو مخالف لما ذهب إليه جمهور العلماء الأئمة الأربعة.

وحكي ابن التين -فيما ذكره عنه الحافظ في «الفتح» (٢٥٩/٦)- الاتفاق على أنه لا يحل نكاح نسائهم، ولا أكل ذبائحهم.

=

باساً<sup>(١)</sup>، وأبى الشافعي وجهه أهل العلم<sup>(٢)</sup>، ميّس صار إلى أنهم أهل كتاب، أو

= وعد ابن قدامة في «المغني» مذهب أبي ثور أنه شاذ وخلاف إجماع من تقدمه، وتعقبه الحافظ ابن حجر بذكر مذهب سعيد، كما سيذكره المصنف بعد قليل.

واحتج ابن حزم لما ذهب إليه: أنهم أهل كتاب - كما مضى ذكر ذلك عنه - بآثار سعيد، فتحكمهم كحكم أهل الكتاب في كل ذلك.

وقال: لم يضح الله - تعالى - في أخذ الجزية من غير كتابي، وأخذها النبي ﷺ من المجوس، وما كان ليخالف أمر ربه - تعالى -.

ورؤ قول من استدل بقول الله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَلِيقَ إِلَيْنَا الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ عَهْدِكُمْ فَلَعَلَّيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، بأن هذا بنص الآية نهى عن هذا القول لا تصحيحاً له، وقد قال - تعالى -: ﴿وَرُسُلًا لَمْ تَقْضِهِمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، والله أعلم.

وقال ابن حجر في «الفتح» (٤١٧/٩): «ذهب الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات، وجاء عن حليفة أنه تسرى بمجوسية، أخرجه ابن أبي شيبة، وأورده - أيضاً - عن سعيد بن المسيب وطائفة، وبه قال أبو ثور».

قلت: وقوله: «وطائفة» تحريف عن «طاوس»؛ فلتصح.

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٩٥/٣) جواز وطء المجوسيات بملك اليمين، وهذا مذهب المتقول عنهم الجواز آنفاً، قال القرطبي في «تفسيره» (١٤٠/٥): «وقد روي عن طاوس ومجاهد وعطام وعمر بن دينار أنهم قالوا: لا بأس بتكاح الأمة المجوسية بملك اليمين»، قال: «وهو قول شاذ مهجور، ولم يلتفت إليه أحد من فقهاء الأمصار، وقالوا: لا يحل أن يطأها حتى تسلم».

وانظر: «الجامع للاختيارات الفقهية» (٥٧٩/٢-٥٨١).

(١) رواه ابن حزم في «المحلى» (٤٥٦/٧)، بإسناده إلى سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، وذكره عنه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٩٢/٩)، وقال: «والناس على خلافه»، وانظر الهامش السابق.

(٢) انظر في فقه الحنفية: «مختصر الطحاوي» (٢٩٧)، «الهداية» (٣٩٣/٤)، «اللباب» (٢٢٣/٣)، «الاختيار» (١٣/٥)، «البناية» (١٢/٩)، «ج الفهر» (٤٨٨/٩)، «التلف في الفتاوى» (٢٢٨/١).

وفي فقه المالكية: «المعونة» (٧٠، ٨٠)، «النفرة» (٤٠٦/١)، «جامع الأمهات» (٢٢٣).

(٢٦٨)، «الكافي» (٤٢٩/١)، «فصول الأحكام» (٢٣٠)، «الإذابة» (٣٢٨/٣) رقم ١١٦٤ - بتحقيق،

«تفسير القرطبي» (٥/ ١)، «الاستذكار» (٢٩٣/٩)، «الرد لآلة» (١٨٧)، «قوانين الأحكام» (١٩١)،

«التلخيص» (٢٧٠/١)، ذخيرة (٤٥١/٣).

=

لم يَصِرْ من ذلك، ورأوا أن إباحت ذبائح أهل الكتاب ونكاح نسائهم خاصة في اليهود والنصارى.

. وأما مستند من عمّ أصناف الكفر في قبول الجزية، فمن طريق الإلحاق بجامع الكفر؛ قالوا: وإذا كان في الجزية صغاراً لهم، وإذلاًّ موجباً للكفر، مع كونهم أهل كتاب، وهم أرجى في القرب إلى الحق، فسائر أهل الكفر بذلك أولى، ألا أن هذا المعنى قد ينعكس عليهم. فيقال: إنما استحووا وقبلت منهم الجزية إبقاءً عليهم لموضع احترامهم بالكتاب، ويكونهم على بقايا شرع تقدم، كما أجاز نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم؛ بخاصة حرمة الكتاب، وذلك لا يشركهم فيه أهل الكفر من غيرهم<sup>(١)</sup>، فوجب أن لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف بنص القرآن، وهذا على مذهب القياس أسد وأوضح، والقول بقصر الجزية على من عيّن في ذلك أرجح.

وأما ما ذهب إليه من فرق في الجزية بين العرب والعجم، فأجاز في كفار العجم مطلقاً، ولم يُجز في كفار العرب، إلا أن يكونوا على دين أهل الكتاب: فشيء لا أعرف له مستنداً، إلا شيئاً ذكره ابن عبد البر من طريق عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية، إلا من

= وفي فقه الشافعية: «الأم» (٢٦٣/٢) وما بعدها، «المهذب» (٤٥/٢)، «روضة الطالبين» (٧/ ٤٩٤)، «الإقناع» للماوردي (ص ١٨٤)، «الوسيط» (١٠١/٧)، «مغني المحتاج» (٢٦٦/٤)، «البيان للمعاني» (٥٢٦/٤)، «توقيف الحكام على غوامض الأحكام» للأفندي (ق ١/٧).

وفي فقه الحنابلة: «المغني» (٢٩٦/١٣)، «مغني ذوي الألفهام» ليوسف بن عبد الهادي (٢٢١)،

«رؤوس المسائل الخلافية» للمكبري (٧٨٦/٥)، «الواضح» (٢٩٢/٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى

(٢٢٣/٢)، «شرح الزركشي» (٦٤٤/٦)، «مسائل الإمام أحمد» (٣٩٣/١) - رواية الكوسج، ١٤١ -

رواية ابن ماجة، ٨٦٧-٨٧١ - رواية عبدالله.

(١) جلّ الكلام السابق من كلام ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٩٢-٢٩٣)، و«التمهيد»

(١١٦-١١٧).

كان منهم من العرب<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: هذا يدل على أن مذهب ابن شهاب أن العرب لا تؤخذ منهم الجزية، إلا أن يدينوا بدين أهل الكتاب. قال<sup>(٣)</sup>: «وما أعلم أحداً روى هذا الخبر المرسل عن ابن شهاب إلا معمرًا».

قلت: فأما إن ذهب ذاهب إلى تعليل منع إيجابتهم إلى الجزية إذا كانوا من غير أهل الكتاب، مع كون سائر الكفار غيرهم بيجاب إلى ذلك على أي دين من الكفر كان، بأن ذلك منع منه العرب إكراماً لهم<sup>(٤)</sup>، ودفعاً للصغار عنهم، كما ذهب إلى ذلك بعض المعلقين، فهو ينكسر عليهم بقبول الجزية منهم إذا كانوا من أهل الكتاب.

وقد اختلف العلماء في حكم من كان من العرب على دين أهل الكتاب، فلهم في نصارى بني تغلب ثلاثة أقوال:

قول<sup>(٥)</sup>: إنه لا يحتد بما دانوا به، وحكمهم حكم عبدة الأوثان من العرب، فلا تُقبل منهم الجزية، إنما هو الإسلام أو السيف، وكان وجه هذا المذهب هو حمل الآية في تعيين أهل الكتاب بقبول الجزية، على أن المراد به أهل الكتاب الذين أنزل ذلك عليهم، أو توارثوه عن آبائهم من اليهود والنصارى، لا من دخل

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ٨٦/٦ رقم ١٠٠٩٢، ونقله عنه ابن عبد البر في «التمهيد» ١٢٣/٢، و«الاستذكار» ٣٠٠/٩ وهو مرسل ضعيف.

(٢) في «التمهيد» ١٢٣/٢.

(٣) في «التمهيد» ١٢٣/٢، ونحوه في «الاستذكار» ٣٠٠/٩.

وقال في «الاستذكار» عن الزهري: وقد جعلوه وهماً منه.

(٤) في المنسوخ: «منع من العرب أكثر ما لهم». وكتب فوق (من): كذا.

(٥) ذكر الشافعي - كما في «مختصر الزني» (ص ٢٧٢) - ذلك عن أبي يوسف القاضي. وقال الجصاص في «مختصر اختلاف العلماء» (٤٨٦/٣): «وهذا شيء لم يذكره عن أبي يوسف غير الشافعي». وانظر: «حلية العلماء» ١٩٦/٧.

في ذلك من غيرهم بعد.

وقول<sup>(١)</sup> ثانٍ: إنهم كسائر أهل الكتاب في قبول الجزية وسائر الأحكام، وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>، وجماعة من أهل العلم؛ قالوا: إن الجزية تؤخذ منهم (ومن أحذ ما)<sup>(٣)</sup> تؤخذ من سائر أهل الكتاب في الشروط والصغار وسائر الأحكام، ووجه ذلك حمل الآية على عمومها فيمن دان بدين أهل الكتاب، وقال الله - تعالى -: ﴿لَا تَجِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ

(١) هو قول جمهور العلماء، على خلاف بينهم في مقدار الجزية التي تؤخذ من نصارى بني تغلب - على ما سيذكره المصنف في القول الثالث -، وهل تؤخذ من النساء والصبيان أو لا؟ فذهب مالك والشافعي - على تفصيل سيذكره المصنف فيمن كان منهم على دين أهل الكتاب قبل بعثة النبي ﷺ أو لم يكن -، إلى أنها لا تؤخذ من نسائهم وصبيانهم، وعلى تفصيل عند الحنفية: أنها تؤخذ من المقاتلين من الرجال المغفل، الأحرار، الأصحاء، دون النساء، والصبيان، والمجانين، وقال القدوري في «مختصره» (١٥٣/٤) - مع «اللباب»: «ويؤخذ من نسائهم، ولا يؤخذ من صبيانهم». ومذهب الحنابلة عدم الأخذ من الجميع باسم الجزية: رجالاً، ونساءً، وصبياناً، مع مضاعفة الزكاة عليهم، والمعنى واحد.

والمالكية على أصلهم في عدم التفريق بين العرب وغيرهم من أهل الكتاب، وسيأتي ذكر ملخصهم. انظر في مذهب الحنفية: «تحفة الفقهاء» (٣٠٧/٣)، «اللباب» (١٥٣/٤)، «الهداية» (٤٥٧/٢)، «البيان» (٨٤٥/٥)، «بدائع الصنائع» (١١٠-١١١/٧)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٨٤/٣).

وفي مذهب الشافعية: «الأم» (١٨٢/٤)، «روضة الطالبين» (٣٠٥/١٠)، «الإقناع» للساوري (١٧٨)، «منهاج الطالبين» (٢٨٧/٣)، «التهذيب للبخاري» (٥١٦/٧)، «البيان للعمري» (٢٥٧/١٢)، «الحاوي الكبير» (٣٩٩/١٨)، «المجموع» (٢٩٧/٢١).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٢٢٣/١٣)، «المقنع» لابن أبي شيبة (١١٩٤/٣)، «شرح الزركشي» (٥٨٠/٦)، «الإيضاح» (٤٠٥/١٠)، «كشف القناع» (١١٩/٣)، «رؤوس المسائل الخلافية» (٥/٧٩٤)، «المبدع» (٤٠٦/٣) - ٤٠٧.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/١٩) لابن تيمية.

(٢) انظر: «المغني» (٢٢٤/١٣). وسيذكره المصنف بعمد.

(٣) كتب التامش في هامش نسخته: «ما بين القوسين غير واضح في الأصل، ولعل الصواب: تؤخذ منهم كما تؤخذ... إلخ».

يَتَوَلَّاهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ يَنْهَضُ عَنْهُمْ» [المائدة: ٥١]، فيستوي في ذلك العرب وغيرهم.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: إنما الجزية على الأديان، لا على الأنساب، قال: فكل من دان دين أهل الكتاب، أي كتاب كان، ممن دان بذلك آباؤه أو دان بنفسه، ولم يدن آباؤه، وخالف دين الأوثان، قبل نزول الفرقان، فهو خارج من أهل الأوثان: تقبل منه الجزية، عربياً كان أو عجمياً، وأما من دخل عليه الإسلام، وهو لا يدين بدين أهل الكتاب: لم يقبل منه إلا الإسلام أو الشيف، عربياً كان أو عجمياً، ولا يقر على ما أحدثه من دين أهل الكتاب بعد نزول الفرقان.

وأما مالكٌ وجميع أصحابه<sup>(٢)</sup>، فكل ذلك يرون أخذ الجزية من نصارى العرب على ما تؤخذ من غيرهم، لا من حيث إنهم أهل كتاب فقط، بل ومن حيث هم كفارٌ -أيضاً-، وذلك أصل مذهبيهم في تساوي أصناف الكفر في باب الجزية -كما تقدم-<sup>(٣)</sup>.

وقول ثالث: إنه يؤخذ منهم بدل الجزية فيضع ما يؤخذ من المسلمين في الصدقات في كل نوع من المال الذي تجب فيه الزكاة؛ ما يلزم المسلم فيه العشر، فعليهم عُشْرَان، وفي نصف العُشْر عليهم عشر، وفي ربع العشر عليهم نصف العشر، وكذلك في كل شيء، حتى في الركاز عليهم خمساً. وممَّن ذهب إلى

(١) في «الأم» (١٨٢/٤)، (١٨٤).

وانظر: «أحكام أهل الذمة» (١٨٨/١) وما بعدها.

(٢) انظر: «المنقذ» (٢٤١/١)، «الكافي» (٤٧٩/١)، «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «عقد الجواهر الثمينة» (٤٨٦/١)، «الفرع» (٣٦٣/١)، «الذخيرة» (٤٥١/٣)، «النوادر والزيادات» (٣/٣٥٦)، «العمدة» (٤٤٩/١)، «عيون المجالس» (٧٥١/٢).

وهو قول الأوزاعي -رحمه الله-. انظر: «الأوسط» (لاين المنلر (٢٩/١١)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٥٢٥/٢).

(٣) وخالف من المالكية في ذلك: ابن رشد وابن الجهم، وقالوا: لا تؤخذ الجزية من كفار فريش، وعملوا ذلك: أنه إكرام لهم عن الذلة والصغار، لمكانهم من رسول الله ﷺ. انظر: «عقد الجواهر» (٤٨٦/١)، «الذخيرة» (٤٥١/٣)، وقد مضى الكلام عليه.

هذا: الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم<sup>(١)</sup>، وجاء مثل ذلك عن عمر ابن الخطاب<sup>(٢)</sup>، ومثل هذا لا يُدرك بالاجتهاد والنظر، فإن لم يكن في ذلك

(١) انظر في مذهب الحنيفة: «الأصل» (١٤٣/٢)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨/٣)، «الهداية» (٢/٤٥٧)، «البيان» (٨٤٥/٥)، «اللباب» (١٥٢/٤)، «إعلاء السنن» (١٢/٥٥٥).

وفي مذهب الشافعية: «الإقناع» للماوردي (١٨١)، «البيان» للعراني (٢٥٧/١٢)، «المجموع» (٢٩٧/٢١)، «التلخيص» (٥١٦/٧)، «روضة الطالبين» (٣١٦/١٠)، «الحاوي الكبير» (٣٣٠/١٨)، (٣٣٥).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٢٢٤-٢٢٥/١٣)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٦٠٠-٦٠١)، «الواضح» (٢٨٠/٢)، «المبدع» (٤٠٦-٤٠٧/٣)، «الإتصاف» (٢٢٠٤)، «شرح الزركشي» (٥٨٠، ٥٧٨/١)، «المقنع» لابن البنا (١١٩٤/٣) -ونقل عن الشافعي أنه لا يؤخذ منهم شيء، وهذا خلاف مذهب الشافعي-، «كشف القناع» (١١٩/٣)، «رؤوس المسائل الخلاقية» (٧٩٥-٧٩٥/٥). وقال به من الصحابة: عمر بن الخطاب -كما سيأتي-، وقال به من الفقهاء بعد الصحابة: ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، والزهرى. كما في «المغني» (١٣/٢٢٤).

وانظر: «الخراج» ليعلى بن آدم (ص ٦٥ رقم ٢٠٠، ٢٠١).

وهو مذهب أبي عبيد في كتابه «الأموال» (ص ٣٧). وانظر: «الأوسط» لابن المنلر (٤٤/١١). (٢) قال ابن قدامة في «المغني» (١٣/٢٢٤) -ونحوه الزركشي في «شرح مختصر الخرقى» (٥٧٩/٦) -: ولم يخالف أحد من الصحابة.

وأثر عمر: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٨/٣) -وكذا في «نصب الرابة» (٣٦٣/٢) -عن علي بن مسهر، ويحيى بن آدم في كتاب «الخراج» (رقم ٢٠٦) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢١٦/٩) -، حدثنا أبو بكر بن عياش، وعبد الرزاق (٩٩٧٤) عن ابن جريج، جميعهم عن أبي إسحاق الشيباني، عن السَّحَّاح، عن داود بن كردوس، قال: صالح عمر -رضي الله عنه- بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة، ولا يبنوا أحد منهم أن يسلم، ولا يبنوا أولادهم.

وعند ابن أبي شيبة: وأن لا يبنوا أولادهم.

وأخرجه أبو يوسف في كتاب «الخراج» (ص ١٢٠) قال: حدثني بعض المشايخ، عن السَّحَّاح،

عن داود بن كردوس، عن عبادة بن النعمان الثقفي، أنه قال لعمر بن الخطاب، فذكر نحوه.

وأخرجه البيهقي (٢١٦/٩) من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن السَّحَّاح، بثلث الإسناد والتمن

عند أبي يوسف.

وكأن المذهب من مشايخ أبي يوسف هو أبو إسحاق الشيباني. ونقل عن الشافعي قوله: وهكذا

حفظ أهل المغازي، وساقوه أحسن من هذا السياق، وأن عمر صالحهم على مضاعفة الجزية باسم =

= الصدقة، لا باسم الجزية.

وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (رقم ٧٠) -وعنه ابن زنجويه في «الأموال» (رقم ١١١)-، والبلاذري في «فتوح البلدان» (ص ١٨٦)، عن أبي معاوية، عن أبي إسحاق الشيباني، به.

وفيه قول داود بن كردوس: صالحته عمر بن الخطاب عن بني تغلب.

فالمصالحة وقعت بين عمر وبين داود بن كردوس نيابة عن بني تغلب.

وقال أبو عبيد: وقد كان عبدالسلام بن حرب المُلَاحِي يزيد في إسداد هذا الحديث -بلغني ذلك عنه-: عن الشيباني، عن السَّفَّاح، عن داود بن كردوس، عن عبادة بن النعمان، عن عمر. فوافق طريق أبي يوسف.

وهذه الزيادة وقعت للبلاذري في «فتوح البلدان» (ص ١٨٥) من طريق أبي عوانة، عن المغيرة، عن السَّفَّاح، به، (وص ١٨٧) ولأبي عبيد (رقم ٧١)، من طريق هشيم، عن المغيرة، عن السَّفَّاح، به.

وذكره الزيلعي في: «نصب الرأية» (٣٦٣/٢) وعزاه لابن زنجويه، ولم يسق لفظه.

وداود بن كردوس: مجهول. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٢٩/٣)، «السير والتعديلات» (٤٢٣/٣)، «نقات ابن حبان» (٢١٦/٤)، «المحلي» (٣١٤/٧)، «ضعفاء ابن الجوزي» (٢٦٧/١)، «المغني في الضعفاء» (٢٢٠/١)، «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١٢٨)، «الميزان» (١٩/٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣٧٩/٤)، «تهذيب التهذيب» (٩٤/٤)، «اللسان» (٤١١/٣).

وقال ابن حزم (٣١٤/٧): «والسَّفَّاح، وداود بن كردوس مجهولان».

والسَّفَّاح هذا، وقعت تسميته عند البلاذري وأبي عبيد بأنه ابن المشي، ووقعت تسميته عند ابن أبي شيبه في «المصنف» (١٩٨/٣) -كما في «نصب الرأية» (٣٦٣/٢)- بأنه ابن مطر. ولم أجد من تُرْجِمُهُ سوى ابن حبان؛ فقد ذكره في «نقات» (٤٣٥/٦)، وقال: روى عنه السَّفَّاح بن مَطَر. ونقله عنه: الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩٤/٤)، ولم يعلق عليه.

وقد ورد ذكره في حديث، أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢٥٩/٣) من طريق أبي معاوية، وابن حزم في «المحلي» (٣١٣/٧) -من طريق ابن أبي شيبه- عن علي بن مسهر، كلاهما (علي بن مسهر، وأبو معاوية) عن أبي إسحاق الشيباني، عن السَّفَّاح، عن داود بن كردوس، أن عبادة بن النعمان بن زُرْعَة، أسلمت امرأته التميمية، وأبى أن يسلم، ففُرِّقَ عمر بينهما.

وفي رواية ابن حزم: أنه السَّفَّاح بن مَطَر، والصواب: مطر -كما سيأتي-.

وفي «المحلي» (١١١/٦): ابن مطر. وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه: في «الأصليين»: «السَّفَّاح بن مطر»، وهو خطأ، وصحاحته من كتب الرجال، ومن «خراج يحيى بن آدم» (رقم ٢٠٧ و ٢٠٨)، و«التلخيص» (ص ٣٠٨)، إلّا (٢٣٣/٤ - ط. مؤسسة قرطبة).

قلت: لم يذكر يحيى بن آدم في رواياته الثلاث اسم أبيه، وإنما قال: السَّفَّاح، ولم ينسبه لأحد. =

تو - وهو ما لا يوجد- فالمصير إليه شاق. وقد ذكر بعض أهل العلم<sup>(١)</sup> أن

= وقال ابن حزم (١١١/٦) في مسألة أخذ الزكاة من نصارى بني تغلب في ردة على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، في قولهم: تؤخذ منهم مضاعفة. قال (١١٢/٦): «واحتجوا بخير وأو مضطرب في غاية الاضطراب...». وقد ذكر خير عمر. ثم قال: «هنا كل ما مؤموا به، ولو كان هذا الخير عن رسول الله ﷺ، لما حلَّ الأخذ به؛ لانقطاعه وضعف رواته، فكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ».

وقال في نفس الخبر (١١٣/٦): «وأخذوا ما هنا بأسقط خير، وأشد اضطراباً، لأنه يقول راووه مرة: عن السَّفَّاح بن مطر، ومرة: عن السَّفَّاح بن المشي، ومرة: عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بني تغلب، ومرة عن داود بن كردوس، عن عبادة بن النعمان، أو زُرْعَة بن النعمان، أو النعمان بن زُرْعَة، أنه صالح عمر. ومع شدة هذا الاضطراب المفرط، فإن جميع هؤلاء لا يدري أحد منْهُمْ من خَلَقَ الله -تعالى-!!»

قلت: في رواية يحيى بن آدم (٢٠٦ و ٢٠٨) عن داود، إخباره بأن عمر صالح بني تغلب، وكذلك نقله ابن حجر في «التلخيص» (٢٣٣/٤) عن ابن أبي شيبه [وهو في «المصنف» (١٩٨/٣)]، وكذلك شارح أبي داود (١٣٢/٣). ورواية يحيى (٢٧١) عن داود، عن عبادة بن النعمان: «أنه قال لعمر... -كما سبق في التخریج-، وكذلك نقله الجصاص في «أحكام القرآن» (٩٤/٣) -عن يحيى ابن آدم، إلا أنه قال: عمارة بن النعمان، وذكره ابن حزم (١١٢/٦)-، وكذلك هي رواية أبي يوسف في «الخراج» وهو: «عبادة بن النعمان». وانظر: «نصب الرأية» (٣٩٥/١) (٣٩٦).

ولكن قال الجصاص في أحكام القرآن (٩٤/٣) بعد ذكر رواية داود بن كردوس: «هذا خير مستفيض عند أهل الكوفة».

وقد روي عن عمر أنه قال: «هؤلاء حق، رضوا بالمعنى، وأبوا الاسم». ذكره ابن قدامة في «المغني» (٢٢٥/١٣).

وذكره الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢٣٣/٤) عن الرافعي، لكنه لم يذكر من رواه.

وقد وردت بشأن نصارى بني تغلب الرواية والتَّفَرُّقُ الشائع، انظره في كتاب «الخراج» لأبي يوسف (ص ١٢٠ - وما بعدها)، و«فتح البلدان للبلاذري» (ص ١٨٥ - وما بعدها)، وبه تطعن النفس إلى أن لها أصلاً صحيحاً، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على «المحلي» (١١٢/٦ - ١١٣).

قوله: ولا يمسوا أولادهم أي: لا يصغيوهم. كما وقع في رواية أبي عبيد، وهو ما يعرف عند النصاري بـ: التعميد.

(١) بل وقع ذلك صراحة في بعض طرق الحديث، وهي طريق هشيم وأبي عوانة، عن مغيرة، عن السَّفَّاح. وقد مضى في الهامش السابق الإشارة إلى هذه الرواية دون ذكر المتن، والله الموفق.

عمر - رضي الله عنه - إنما صالح نصارى بني تغلب على ذلك لشأ خُوف من أمرهم، وقيل له: لا تُقوِّ عدوك عليك بهم. وكان نصارى بني تغلب كرهوا اسم الجزية، ولم يجيبوا إلى ذلك، إلا أن يعطوا نحو عطاء الصدقات، فضاغف ذلك عليهم فقبلوه.

وروي عن عمر بن عبدالعزيز أنه أبى على نصارى بني تغلب إلا الجزية، وقال: لا والله إلا الجزية، وإلا فقد آذنتكم بحرب<sup>(١)</sup>.

ولم يختلفوا: أن حكم ما يؤخذ منهم على ذلك بمثابة حكم الجزية، لا حكم الصدقة، ويوضع في مال الفيء.

#### فصل: في مقدار الجزية، وعلى من تُفرض

اختلف أهل العلم في مقدار ما يقبل في الجزية، والمشهور في ذلك ثلاثة أقوال:

قول: رواه مالك في «موطئه»<sup>(٢)</sup> عن عمر بن الخطاب، أنه ضَرَبَ الجزية على

(١) ذكره ابن قدامة في «المغني» (١٣/٢٢٤).

وانظر: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/٢١٠-٢١١-٢١٢ ط. ومادي).

(٢) «الموطأ» في كتاب الزكاة (باب جزية أهل الكتاب والمجوس) (ص ١٩٢ رقم ٣٠٥ ط.

دار إحياء التراث)، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، عن عمر، به.

وأخرجه أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٤٩ رقم ١٠٠، وص ١٩١ رقم ٣٩٣)، من طريق

يحيى بن بكير، والبيهقي في «الكبرى» (٩/١٩٦)، وابن زنجويه في كتاب «الأموال» (رقم ١٥٣،

٥٩٢)، عن ابن أبي أويس، والبلاذري في «فتوح البلدان» (ص ١٣١) عن عمرو بن حماد بن أبي

حنيفة، كلهم عن مالك، به.

وإسناده حديث مالك: رجاله ثقات. وهو صحيح.

وأخرجه عبدالرزاق (٦/٨٧ رقم ١٠٠٩٥)، من طريق موسى بن عتبة، عن نافع، به.

وأخرجه (١٠/٣٢٩ رقم ١٩٢٦٧) من طريق أيوب، عن نافع، به.

وفيه زيادة، وسناني قريباً في هذا الباب في أثناء التخریج.

أهل الذَّهَب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام، وبه أخذ مالك، قال: ولا يُزاد على ذلك ولا يُنقص منه، وعلى ذلك جميع أصحابه، في أنه لا يزاد عليه، وسواء عندهم في ذلك الغني والفقر، إلا أن يكون من الفقر بحيث لا يقدر على شيء، فلا يُكَلَّفُ ما لا يطيق<sup>(١)</sup>.

وقول ثامن: قال الشافعي، وأبو ثور<sup>(٢)</sup>، وغيرهما<sup>(٣)</sup>: إن مقدار الجزية دينار على كل رأس من الأحرار البالغين، سواء في ذلك الغني والفقر، واحتج الشافعي بحديث معاذ.

خرَّج أبو داود<sup>(٤)</sup>، عن أبي وائل، عن معاذ، وعن مسروق -أيضاً-، عن معاذ،

(١) انظر: «التفريع» (١/٣٦٣)، «الكافي» لابن عبدالبير (١/٤٧٩)، «جامع الأمهات» (ص ٢٤٨)، «مقد الجواهر» (١/٤٨٨)، «المتقى» (٣/٢٢١)، «المعونة» (١/٤٥٠)، «الرسالة» (ص ١٦٨)، «الذخيرة» (٣/٤٥٣)، «الترادد والزيادات» (٣/٤٥٩-٤٦٠)، «البيان والتحصيل» (٤/١٧٩-١٨٠)، «الاستدقار» (٩/٢٩٩، ٣٠٢)، «الخرشي» (٣/١٤٥).

وفي رواية أخرى في فقير أهل الذمة: إذا لم يجد، لم يطلب بشيء.

وانظر: «عيون المجالس» (٢/٧٥٤)، «جامع الأمهات» (٢٤٨).

(٢) انظر: «الأم» (٤/١٨٩، ٢١٩)، «مختصر الزنسي» (ص ٢٧٧)، «المهذب» (٢/٢٥٢)،

«الإتجاد» للماوردي (ص ١٨٠)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٤٥)، «تهذيب» للبخاري (٧/٤٩٨)، «البيان»

(١٢/٢٥٥)، «منهاج الطالبين» (٣/٢٩٢)، «روضة الطالبين» (١٠/٣١١)، «المجموع» (٢١/٢٩٥)،

«شرح النووي على صحيح مسلم» (٧/٣١٣)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٧).

وانظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (١١/٢١١) تحقيق المستشرق يوسف شخت، «فقه الإمام أبي

نور» (٧٩٦-٧٩٧).

وهو رواية عن أحمد، كما في «المغني» (١٣/٢٠٩-٢١٠).

(٣) في الأصل: «وغيرهم»، وقد أشار أبو خزيمة إلى ذلك في هامش نسخته.

(٤) في «استنه» في كتاب الجهاد (باب في أخذ الجزية) من طريق أبي وائل (رقم ٣٠٣٨)،

ومن طريق مسروق (رقم ٣٠٣٩)، كلاهما عن معاذ، به.

وأخرجه في كتاب الزكاة (باب في زكاة السائمة) (رقم ١٥٧٦) من طريق أبي وائل، به.

وأخرجه يحيى بن آدم (٣٦٤)، والبيهقي (٩/١٨٧) من طريق عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، به.<sup>٣</sup>



أن رسول الله ﷺ لما وجهه إلى اليمن، أمره أن يأخذ من كل حالٍ -يعني: محتلم- ديناراً، أو عدله من المعاف -ثياب تكون باليمن-.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: وهو المبيّن لنا عن الله -تعالى-، يريد: أن في ذلك بيان ما أريد بالجزية التي ذكر الله -تعالى- أن يعطوا، فيكف عنهم.

قال الشافعي<sup>(٢)</sup>: وإن صولحو على أكثر من ذلك جاز، إذا طابت نفوسهم، قال: وإن صولحو على ضيافة ثلاثة أيام جاز، إذا كانت الضيافة معلومة في الخبر والشعر والتبين<sup>(٣)</sup> والإدام.

وذكر ما على الوسط من ذلك، وما على الموسر، وذكر موضع النزول والكن من البرد والحر.

**وقول ثالث، قال به أبو حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل وغيرهم<sup>(٤)</sup>: إن**

<sup>١</sup> ابن حبان وابن الجارود والحاكم وشيخنا الألباني. انظر: «صحيح سنن أبي داود» (٢٩٧/٥ - ٢٩٨ ط. غراس)، «الإرواء» (٧٩٥)، وانظر: «الفتح» (٢٦٠/٦).

وقوله: «حالم» أي: بالغ، أي: يؤخذ منه في الجزية دينار.

«عدله»: بالفتح، وجوز الكسر، ما يساوي قيمة الشيء.

«معاف»: بروت تنسج في اليمن.

(١) «الأم» (١٨٩/٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) في المنسوخ: «التين»، وفي الهامش: «أو التين، بالياء الموحدة، يعني: للدواب».

(٤) انظر في مذهب الحنفية: تحفة الفقهاء (٣٠٧/٣)، «الهداية» (٨١٦/٥) - مع شرحه «البنية»، «القدوري» (١١٦)، «الإصلاح والإيضاح» (ق ١٣٤/ب - مخطوط)، «فتح القدير» (٤٥/٦).

وفي مذهب الحنابلة: دررؤوس المسائل الخلافية (ص ٥٠٨ المسألة رقم ٣٦٩)، «المتن» لابن البيا (١١٩١/٣)، «شرح الزركشي» (٥٦٨/٦)، «المنها» (٢٠٩/١٣)، «الروايتين والوجهين» (٢/٣٨١)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٩٤/٢)، «كشف القناع» (١٢١/٣)، «الفروع» (٢٦٣/٦ - ٢٦٤/٢)، «الواضع» (٢٧٩/٢)، «مسائل الإسم أحمد» رواية ابنه صالح (٢١٦/١ - ٢١٧/٣ و ٢١٩/٣ - ٢٢٠/٢)، «أحكام أهل الملل» للخلال (٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨ - ٢٥٣)، ولأحمد في المسألة أكثر من رواية.

وانظر: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١٢٤/١ - ١٢٨).

الجزية اثنا عشر درهماً، وأربعة وعشرون درهماً، وثمانية وأربعون درهماً، يريدون: بحسب<sup>(١)</sup> أحوال<sup>(٢)</sup>. فالفقير تقرض عليه اثنا عشر درهماً، والوسط يضاعف ذلك عليه، والغني يضاعف عليه ما ضوعف على الوسط<sup>(٣)</sup>، وقد روي

(١) ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٥٣/١٩ - ٢٥٤):

«والصحيح أنها ليست مقدرة بالشرع، وأثر النبي ﷺ لعماد: «أن يأخذ من كل حالٍ ديناراً، أو عدله معافياً» قضية في عين، لم يجعل ذلك شرعاً عاماً لكل من تؤخذ منه الجزية إلى يوم القيامة، بدليل أنه صالح لأهل البحرين على حالٍ [كذا في المطبوع]، ولم يقدره هذا التقدير، وكان ذلك جزية، وكذلك صالح أهل نجران على أموال غير ذلك، ولا مقدرة بذلك، فعلم أن المرجع فيها إلى ما يراه ولي الأمر مصلحة، وما يرضى به المعاهدون، فيصير ذلك عليهم حقاً بجزوته، أي: يقصدونه ويؤدونه».

(٢) ذكر البخاري في «صحيحه» (٢٥٧/٦) - «الفتح» معلقاً عن ابن عينة، عن ابن أبي نجيح، قال: قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: فعل ذلك من قبل اليسار.

ووصله عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٩٨، ١٠٩٩)، وذكره أبو عبيد في «الأسوال» (ص ٥١ رقم ١٠٧) بإخا عن سفيان بن عيينة.

وأما حديث معاذ المذكور آنفاً لما بعثه النبي ﷺ إلى أهل اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حالٍ ديناراً، فقد قال ابن القيم في «أحكام أهل الذمة» (١٣٤/١ - ١٣٥) - «رد المحتار» قبله ابن قدامة في «المنها» (٢١٢/١٣) - قلت: ولا يخلو حديث معاذ من أحد وجوه ثلاثة:

الأول: أن يكون أثره بذلك لأن الغالب على أهل ذمة اليمن إذ ذاك الفقر، وقد أشار مجاهد

إلى ذلك في قوله: إنما جعل على أهل الشام ثمانية وأربعون درهماً من أجل اليسار.

الوجه الثاني: أنهم كانوا قد أفروا بالجزية، ولم تميز الغني منهم من الفقير، والصحابة إذ ذاك

لم يسكنوا اليمن، بل كانوا مع النبي ﷺ، إذ هو حي بين أظهرهم، فلما لم يفرغوا تمييز غنيهم من فقيرهم، جعل رسول الله ﷺ الجزية كلها طبقة واحدة، فلما مات رسول الله ﷺ، وتفرق الصحابة في

البلاد وسكنوا الشام، تفرغوا تمييز طبقات أهل الذمة، ومعرفة غنيهم وفقيرهم ومتوسطهم، فجعلوهم ثلاث طبقات، وأخذوا من كل طبقة ما لا يشق عليهم إعطاؤه.

الوجه الثالث: أن النبي ﷺ لم يقدرها تقديراً عاماً لا يقبل التغيير، بل ذلك موكل إلى المصلحة واجتهاد الإمام، فكانت المصلحة في زمانه أخذها من أهل اليمن على السواء، وكانت المصلحة في زمن الخلفاء الراشدين أخذها من أهل الشام ومصر والعراق على قدر يسارهم وأموالهم، وهكذا فعل رسول الله ﷺ، فإنه أخذها من أهل نجران حُللاً في قسطنطين: قسطن في صُفر، وقسط في رجب. =



مثل ذلك عن عمر بن الخطاب: أنه فعله بأهل السواد<sup>(١)</sup>. قال سفيان

= قلت: وفي حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على النبي -صَلَّى- النصف في صَفَرٍ، والنصف في رَجَبٍ، يؤدونها إلى المسلمين، وعلى ثلاثين درعاً، وثلاثين فرساً، وثلاثين بعيراً، وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح يقرون بها، والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم، إن كان باليمن كَيْدٌ أو غدر، على ألا يَهْدَمَ لهم بيعة، ولا يُخْرَجَ لهم قس، ولا يفتنون عن دينهم، ما لم يحدثوا حدثاً أو ياكلوا الزُّبَا.

والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (رقم ٣٠٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٩٥/٩) من طريق مصرف بن عمرو البجلي، ثنا يونس بن بكير، ثنا أسباط بن نصر الهمداني، عن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي، عن ابن عباس، به.

وهذا إسناد ضعيف، فإسماعيل بن عبد الرحمن: صدوق بهم، كما في «التقريب». وقال المنذري -كما في «عون المعبود» (٢٩٢/٨)-: «وفي سماع السدي -وهو إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي- عن عبد الله بن عباس نُقِرَ، وإنما قيل: إنه رأى، ورأى ابن عمر، وسمع من أنس بن مالك -رضي الله عنهم-».

وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» (رقم ٣٠٤١) لشيخنا الألباني -رحمه الله-. وقال أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥١): «وهذا عندنا مذهب الجزية والخراج، إنما هما على قدر الطاقة من أهل الذمة، بلا حَسَلٍ عليهم، ولا إضرار بغير المسلمين، ليس فيه حدٌ مؤقت». وانظر: «الخراج» ليجيى بن آدم (رقم ٢٩).

(١) روى أبو عبيد في «الأموال» (ص ٥٠ رقم ١٠٣) من طريق أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن عمر: أنه بعث عثمان بن حنيف بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين، وأثنى عشر.

قلت: يعني على الغني ثمانية وأربعين، وعلى المتوسط أربعة وعشرين، والفقر اثني عشر. كما قال به أبو حنيفة وأحمد.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢٦٠/٦) بعد ذكره رواية أبي عبيد: وهذا على حساب الدينار بآني عشر. وأخرجه ابن زنجويه في «كتاب الأموال» (١ رقم ١٥٨ و ٢٣٠)، ويحيى بن آدم في «كتاب الخراج» (ص ٤٢ رقم ١٠٣) -ومن طريقه البلاذري في «فتوح البلدان» (ص ٢٦٦)-، والبيهقي في «الكبرى» (١٣٤/٩)، من طريق أبي إسحاق -وهو السبيعي-، به.

وزادوا جميعاً -سوى أبي عبيد- في أوله، عن حارثة، أنَّ عمر أراد أن يقسم أهل السواد بين المسلمين، فأمر بهم أن يحصوا، فوجد الرجل يصيبه ثلاثة من الفلاحين، فشاور فيهم. فقال له علي: دعمهم يكونون مادة للمسلمين ... الخ.

الثوري<sup>(١)</sup>: «ذُكرت عن عمر ضرائب مختلفة على أهل الذمة الذين أخذوا عتوة». قال الثوري: «وذلك إلى الوالي، يزيد عليهم بقدر يسره، ويضع عنهم بقدر حاجتهم، فأما من لم يؤخذ عتوة، حتى صولحوا صلحاً، فلا يزداد عليهم شيء على ما صولحوا عليه، فالجزية عليهم على ما صولحوا عليه، من قليل أو كثير، في أرضهم وأعتاقهم<sup>(٢)</sup> يعني -إن شاء الله-: إذا كان أقل ما بذله أهل الصلح، مما يبلغ القدر الذي يقبل مثله في الجزية، وهذا هو فائدة الخلاف في حدِّ أهل الجزية الذي إذا بذلوه قُبِلَ، ووجِبَ الكفُّ عنهم، كما أن فائدة الخلاف في حدِّ الأكثر مراعاة ترك الإجحاف.

وجملة الأمر: أنَّ أهل الذمة في ضرب الجزية عليهم صنفان: أهل صلح وأهل عتوة.

**فأهل الصلح:** هم الذين يبذلون الجزية قبل القدرة عليهم؛ ليحفظوا بذلك دماءهم، ويحرزوا أموالهم، فهؤلاء يُقْرُون على ما صولحوا عليه من قليل أو كثير، ولا يزداد عليهم شيء، إذا كان ما بذلوه يبلغ مبلغ القدر الذي يقبل في الجزية، فإن كان أقل مما يقبل في ذلك -على الخلاف المتقدم في حدّه- لم يجز قبوله منهم، وإذا بذلوا الحد الذي يُقبل فصاعداً، وجب القبول والكف عنهم، وأقروا على أرضهم وأموالهم، يتوارثونها في الموت، ويحرزونها بالإسلام، لا حقٌ للمسلمين

= وأبو إسحاق: مدلس، وقد عتقه. فالإسناد ضعيف.

وأخرجه أبو يوسف في «كتاب الخراج» (ص ٣٦)، عن محمد بن إسحاق، عن حارثة، به.

وَوَقَّرَ محمد بن إسحاق، لعَلَّه خطأ مطبعي -والصواب: أبو إسحاق.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٠/٦ رقم ١٠٠١٢٨) عن معمر، عن قتادة، عن أبي مجلز، عن عمر، نحوه بأطول من هذا.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٠/٦ رقم ١٠١٠٠) عن الثوري، به.

وأخرج الشئباني منه في (٣٣٠/١٠ رقم ١٩٢٧٠).

وذكره عنه الأشجعي والقرطبي. انظر: «الاستبصار» (٣٠٣/٩ رقم ١٣٤١١).

(٢) انظر: «تقد مراتب الإجماع» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٤).

معمهم في شيء من ذلك إلا الجزية المضروبة، ومن شرط ذلك أن يكونوا بحيث تجري عليهم أحكام المسلمين وسلطانهم، وتؤخذ منهم الجزية وهم صاغرون.

وأما أهل العتوة - وهم الذين غلبهم المسلمون، واستولوا على رقابهم وبلادهم - فهؤلاء حكمهم حكم الأسرى، وحكم أراضيتهم حكم غنائم المسلمين، فإذا أقرهم الإمام على الجزية وجب لهم حكمها، وكان الخلاف المتقدم في أخذ أقل ما يضرب عليهم وأكثره، وتفرق من فرق بين الغني والفقير، ومراعاة ما يحملون دون إجحاف.

واختلف أصحاب مذهب مالك: هل يكونون بذلك أحراراً؟ لأن استحياءهم لضرب الجزية من باب المن عليهم، أو هم على أحكام العبيد للمسلمين<sup>(١)</sup>.

وأما أرضهم: فلا حق لهم فيها باتفاق، وهي يسلك للمسلمين: إما للجيش الذين غلبوا عليهم، تقسم فيهم كسائر المغنمات، وإما في موقوفة لمصالح المسلمين، على حسب ما مضى من القول، وذكر الخلاف في ذلك، فإن أقرها الإمام في أيديهم على الخراج - على مذهب من رآها فيثأ - كان لها حكم ذلك. فهذا فرق ما بين الصلح والعتوة.

وقد مضى ذكر الخلاف فيما يؤخذ من نصارى العرب.

والأرجح أنهم في الجزية وسائر الأحكام من أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم سواء مع أهل الكتاب، والله أعلم.

واتفق الجمهور على أن الجزية لا تفرض على النساء والصبيان، ولا على العبيد، إلا على الرجال الأحرار البالغين، روي ذلك عن مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المعونة» (٦٢١/١)، «الكافي» (٤٨٢/١)، «الذخيرة» (٤١٦/٣).

(٢) انظر في مذهب الحنفية: «مختصر الطحاوي» (٢٩٣-٢٩٤)، «اللباب» (١٤٥/٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٧/٣)، «بدائع الصنائع» (١١١/٧)، «إعلاء السنن» (٤٦٢/١٢)، «الهداية» (٤٥٣/٢) =

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup>: لا أحفظ عن غيرهم خلاف قولهم.

وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>: الرجال والنساء والأحرار والعبيد، في كل ذلك سواء. واستدل على ما ذهب إليه من ذلك بعموم قول الله - تعالى -: ﴿فَاتَّبَعُوا النَّبِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وفي الاستدلال بذلك على إدخال النساء في هذا العموم نظر؛ لأن الصيغة موضوعة للمذكر، وإنما يدخل النساء في صيغ الجمع المذكور

= (٤٥٤)، «البيان» (٨٥/٥)، «الاختيار» (٢١٧/٤).

وفي مذهب المالكية: «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «الكافي» (٤٧٩/١)، «عقد الجواهر الثمينة» (١/٤٨٦)، «الترغيع» (٣٦٣/١)، «الذخيرة» (٤٥١/٣)، «النوادر والزيادات» (٣٥٨-٣٥٩)، «المقدمات الممهدة» (٣٧١/١)، «بداية المجتهد» (٤٩٥/٢).

وفي مذهب الشافعية: «مختصر المزني» (٢٧٧)، «الحاوي الكبير» (٣٥٥/١٨)، «الإقناع» للماوردي (١٨٠)، «فروضة الطالبيين» (٣٠٠-٣٠٢)، «التلخيص» (٥٠١/٧)، «البيان» (١٢/٢٦٤-٢٦٦)، «منهاج الطالبين» (٢٨٨/٣)، «المجموع» (٣١٢/٢١)، «مغني المحتاج» (٢٤٥/٤).

وهو مذهب الحنابلة - أيضاً -، انظر: «المغني» (٢١٦/١٣)، «شرح الزركشي» (٦/٥٧٢-٥٧٤)، «شرح مختصر الخراقي» لأبي يعلى (٥٩٥/٢)، «الواضح» (٢٧٩/٢)، «كشف الفناء» (١٢٠/٣).

ونقل مذهب أبي ثور: الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٠٨- تحقيق يوسف شخت)، وابن قدامة في «المغني» (٢١٦/١٣)، وانظر: «فتاوى الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٥).

(١) نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (٢١٦/١٣).

وقال ابن المنذر في «الإجماع» (ص ٥٨): وأجمعوا على أن لا تؤخذ من صبي ولا من امرأة جزية، وأجمعوا أن لا جزية على العبيد.

وانظر: «اختلاف الأمهات» (١٥٦)، «تفسير القرطبي» (١١٢/٨)، «الإقناع» (٢٩٤/٢)، «أحكام أهل اللغة» (١٤٩/١).

وقال ابن عبد البر في «الاستنكار» (٣١٢/٩): «وهنا إجماع من علماء المسلمين، لا خلاف بينهم فيه، أن الجزية إنما تضرب على البالغين من الرجال، دون النساء والصبيان».

قلت: وستأتي مخالفة ابن حزم لهذا الإجماع، والرد عليه.

(٢) في «المحلى» (٣٤٧/٧).

بحكم التبعية وتغليب التذكير، فهو يفترق إلى ما يدلُّ عليه، بل لسو سُلَّم أن الصيغة بأصل الوضع عامة في المذكر والمؤنث، لكان خروج نساء الكفار من القتل والقتال معلوماً من الشرع، فعموم الآية هنا لا يتناول النساء على كل حال<sup>(١)</sup>. وأما العبيد: فالعموم صالح فيهم<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في العبد من أهل الكتاب يُعتق؛ فقال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي<sup>(٣)</sup>: تؤخذ منه الجزية. قال الشافعي: وسواء اعتقه مسلم أو كافر، وقال

(١) أخرج أبو عبيد في «الأمسالة» (رقم ٩٣)، وعبدالرزاق (١٠٠٩٦، ١٩٢٦٧) من طريق أيوب - وهو السخيتاني - وابن أبي شيبة (٥٨٢/٧) في «مصنفيهما»، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٩٥ - ١٩٦) من طريق عبد الله بن عمر، كلاهما عن نافع، عن أسلم مولى عمر، أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد: أن يقتلوا في سبيل الله، ولا يقتلوا إلا من قاتلهم، ولا يقتلوا النساء، ولا الصبيان، ولا يقتلوا إلا من جرّث عليه المواسي... وزاد أبو عبيد في روايته: وكتب إلى أمراء الأجناد: أن يضرّبوها الجزية، ولا يضرّبوها على النساء والصبيان، ولا يضرّبوها إلا على من جرّث عليه المواسي. قال أبو عبيد: يعني: من أثبت.

وهذا أثر صحيح. وقد يؤبّ عليه أبو عبيد (ص ٤٥) - وذكر عدة أحاديث - باباً خاصاً سمّاه (من تجب عليه الجزية، ومن تسقط عنه من الرجال والنساء).

قال أبو عبيد (ص ٤٦)، - وذكره عنه ابن القيم رحمه الله في «أحكام أهل الذمّة» (١/ ١٥١) -: «وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية، ومن لا تجب عليه، ألا تراه إنما جعلها على المذكور المذكورين دون الإناث والأطفال وأسقطها عن من لا يستحق القتل، وهم الذرية؟».

وفي قوله ﷺ لعماد عندما أرسله إلى اليمن: «خذ من كلّ حالم ديناراً» - وهو صحيح، وسبق تخريجه - دلالة على أن الجزية لا تجب على غير بالغ.

(٢) انظر في الرد على ابن حزم: «إعلام السنن» (١٢/ ٤٦٤).

(٣) انظر: «البيان للمعاني» (١٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩)، «روضة الطالبين» (١٠/ ٣٠١)، «الحاوي الكبير» (١٨/ ٣٥٧)، «المجموع» (٢١/ ٣٢٠)، «التهذيب» للبهيوي (٧/ ٥٠٣)، «مختصر الطحاوي» (٢٩٤)، «اللباب» (٤/ ١٤٥).

وهو مذهب عمر بن عبد العزيز، أخرجه عبدالرزاق (٢٣/ ٦) رقم ٩٨٨٤ عن سفيان الثوري، عنه: أنه أخذ الجزية من عتق المسلمين، من اليهود والنصارى. وبه قال سفيان الثوري، والليث بن سعد.

وهو مذهب الإمام أحمد في الصحيح عنه، رواء عنه جماعة.

=

الشعبي<sup>(١)</sup>: لا جزية عليه، ذمته ذمة مواليه.

وأما مالك، فاختلفت الروايات عنه في ذلك؛ فسي رواية: لا جزية عليه. وفي رواية: عليه الجزية. وفي رواية: التفريق بين أن يعتقه مسلم أو كافر<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في فرض الجزية على الفقير المحتاج الذي لا يقدر على شيء؛ فمذهب مالك<sup>(٣)</sup> وجماعة من العلماء أنها توضع عنه، أو يخفف عليه إن كان ممسكاً يقدر على بعض الشيء، ولا يكلف ما لا يطيق، وبه<sup>(٤)</sup> قال أصحاب الرأي<sup>(٥)</sup>. وقال الشافعي: تكون ذمّة عليه، ولا تسقط عنه<sup>(٦)</sup>.

= ررواية أخرى عن أحمد: أنه يؤرّ بغير جزية، وروى اللخال في كتابه «أحكام أهل البيت» (ص ١٠٣) هذه الرواية، وقال: «هذا قول قديم، ثم رجع عنه أحمد. والعمل على ما رواه الجماعة». وانظر: «المغني» (١٣/ ٢٢٣)، «شرح الزركشي» (٦/ ٥٧٧)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٤)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/ ٦٠٠)، «الواضح» (٢/ ٢٨٠)، «البدع» (٣/ ٤٠٩)، «الروايتين والوجهين» (٢/ ٣٨٣).

(١) روى عبدالرزاق في «المصنف» (٢٣/ ٦) رقم ٩٨٨٥، قال: أخبرنا الثوري، عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي، به.

وانظر: «أحكام أهل البيت» للخلال (ص ١٠٣ رقم ٢٨٢).

(٢) انظر: «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «الذخيرة» (٢/ ٤٥٢)، «النوادر والزيادات» (٣/ ٣٥٩)، «المقدمات الممهدة» (١/ ٣٧١).

(٣) انظر: «الترغيع» (١/ ٣٦٣)، «الكافي» (١/ ٤٧٩)، «معدن الجواهر الثمينة» (١/ ٤٨٨)، «الذخيرة» (٣/ ٤٥٢)، «المتقى» (٣/ ٢٢١)، «عيون المجالس» (٢/ ٧٥٦)، «النوادر والزيادات» (٣/ ٣٥٩).

(٤) في منسوخ أبي خزيمة: «ولا يكلف ما لا يطيق، بدونه قال أصحاب الرأي...!!»

(٥) انظر: «تحفة الفقهاء» (٣/ ٣٠٨)، «الهداية» (٢/ ٤٥٣)، «البيان» (٥/ ٨٢٦)، «فتح القدير» (٥/ ٢٩٤)، «اللباب» (٤/ ١٤٥)، «إعلام السنن» (١٢/ ٤٦٢ - ٤٦٣).

وهو مذهب الحنابلة. انظر: «الفتح» لابن البنا (٣/ ١١٩٢)، «شرح الزركشي» (٦/ ٥٧٣)، «المغني» (١٣/ ٢١٩)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٤)، «فؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٧٨٨)، «أحكام أهل البيت» للخلال (ص ٩٠)، «أحكام أهل الذمّة» (١/ ١٥٩، ١٦٠).

(٦) «الأم» (٤/ ٢٩٧ - «سير الواقدي»، «منهاج الطالبين» (٣/ ٢٨٩)، «التهذيب» (٧/ ٤٩٩)، =

وكذلك اختلفوا في الشيخ الفاني: هل تؤخذ منه الجزية أو لا<sup>(١)</sup>؟ وفي

= «المجموع» (٢١/٣٢٠)، «البيان» (١٢/٢٦٩)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٤٧-٣٤٨)، مغنسي المحتاج» (٤/٢٤٦)، «دروسة الطالين» (١٠/٣٠٧-٣٠٨)، «حلية العلماء» (٧/٦٩٨)، «التنبيه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٨).

مع أن الماوردي في «الحاوي» جعل الفقير الذي لا يملك خريان: مُتَّيلاً، وغير مُتَّيَل: لا يقدر على الاكتساب إلا بالسائلة، فذكر قولين في وجوب الجزية عليه: أحدهما: أنها واجبة عليه، وهو المتصوص عليه عند الشافعية. والثاني: لا جزية عليه، ويكون في عقد الذمة تيمناً لأهل المسكنة، كالنساء والعبيد. وقال: نصُّ عليه في «سير الواقدي».

قلت: والذي في «سير الواقدي» من كتاب «الأُم» (٤/٢٩٧) ما نصّه: «... فإِن أعوز أحدكم بجزيته، ففي ذنِّ عليه، يؤخذ منه متى قدر عليها، والمشهور المتصوص عليه عند الشافعية ما ذكره المصنف -رحمه الله-.

واختار ابن المنذر في «الإقناع» (٢/٤٧٢) أن لا جزية على الفقير الذي لا يجد ما يسودي منه الجزية. وهو القول الثاني الذي ذكره الماوردي.

وقد ذهب إلى وجوب الجزية على الفقير الإمام أبو ثور، نقل ذلك عنه الإمام الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٠٨- نشره المستشرق: يوسف شخت).

(١) فمذهب الجمهور أنها لا تؤخذ منه، لأنه ليس من أهل القتال، فلم يكن عليه جزية. انظر في مذهب الحنفية: «النهاية» (٢/٤٥٣)، «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠٧)، «اللباب» (٤/١٤٥)، «البيان» (٥/٨٢٥)، «بدائع الصنائع» (٧/١١١)، «إعلام السنن» (١٢/٤٦٢، ٤٦٨) -وقال: ومقتضى القياس أن تُسْتَرَبَ على الشيخ والزَّيْنِ والمُعَدَّ إذا كان لهم يسار-.

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (١٣/٢١٩)، «شرح الزركشي» (٦/٥٧٥)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥٩٥)، «الواضح» (٢/٢٧٩)، «المقنع» (٣/١١٩٢)، «أحكام أهل الذمة» (١/١٦٦)، «أحكام أهل الملل» (ص ٨٩).

وفي مذهب المالكية: «المبدونة» (١/٣٧٠)، «الكافي» لأبن عبدالبير (١/٤٧٩)، «الموعنة» (١/٦٢٤)، «الرسالة» (ص ١٨٩).

خلافاً للشافعي -في أحد قولي-: أن عليه الجزية، بناءً على جواز قتله هو، والزَّيْنِ، والأعمى، ومن في معناهم، فوجبت الجزية بدلاً عن القتل.

انظر: «الأُم» (٤/١٨٦)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٢)، «الإقناع» للماوردي (ص ١٧٦)، «الإقناع» لأبن المنذر (٢/٤٧٢).

المجنون إذا كان يقيق مرَّةً ويُجَنُّ أخرى<sup>(١)</sup>.

وأما المجنون المُطَبِّق الذي لا يقيق، فلا ينبغي أن يكون فيه خلافاً: أنَّ ذلك لا يلزمه؛ لأنه غير مكَلَّف، ولا يُتَصَفَّ بدينٍ يُمَسِّكُ به في الكفر ولا غيره<sup>(٢)</sup>.

وقد مضى التنبيه على مثل هذا في (الباب الخامس) عند ذكر استباحة أصناف الكُفَّار تنكيلاً وتبلاً.

#### فصل: في حُكْم من أهل الجزية أو مات

خرَّج الترمذي<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح قيلتان

(١) فمذهب الشافعية في المجنون: إنَّ تُقَطَّع جنونه قليلاً، كساعة من شهر لزمته، -تنظراً لغالب حاله-، أو كثيراً كيوم ويومين، فالأصحُّ: تُقَطَّع الإفاقة، فإذا بلغت سنة وجُتِبَتْ.

انظر: «الأُم» (٤/١٨٥)، «منهاج الطالبين» (٣/٢٨٩)، «التهذيب للبيهقي» (٧/٥٠٢)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٥٦)، «الإقناع» للماوردي (١٨٠).

وجزم ابن المنذر في «الإقناع» (٢/٤٧٢) أنه لا جزية على مغلوب على عقله.

وقال أبو حنيفة: يُرَافَقُ فيه أغلب حاله، فإن كان جنونه أكثر، فلا جزية، وإن كان أقل، فعليه الجزية.

انظر: «تحفة الفقهاء» (٣/٣٠٧)، «اللباب» (٤/١٤٥)، «إعلام السنن» (١٢/٤٦٣).

وله عند الحنابلة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون جنونه غير مضبوط، الثاني: مضبوط. الثالث: أن يجن نصف الحول، ويفيق نصفه، على تفصيل عندهم في الحالات الثلاث. انظر: «المغني» (١٣/٢١٨).

وعند المالكية: لا تؤخذ منه، سواء كان مطبقاً أو مغلوباً على عقله غير مطبق. انظر: «الذخيرة» (٣/٤٥)، «عقد الجواهر» (١/٤٨٦)، «جامع الأمهات» (٢٤٨)، «الكافي» (١/٤٧٩).

(٢) حكى صاحب «البيان» (١٢/٢٦٥) من الشافعية عن الخراسانيين: أنها تؤخذ الجزية من المجنون المُطَبِّق. قال: فليس بشيء. ونقله عنه النووي في «الروضة» (١٠/٢٩٩).

(٣) في «جامعه» في أبواب الزكاة (باب ما جاء: ليس على المسلمين جزية) (رقم ٦٣٣) عن يحيى بن أكرم، و(رقم ٦٣٤) عن أبي كريب: كلاهما عن جرير، عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن ابن عباس، به.

وأخرجه أبو داود (٣٠٣٢ و٣٠٥٣)، وابن أبي شبة (٣/١٩٧)، وأحمد (١/٢٢٣، ٢٨٥)، وابن الجارود (١١٠٧)، والطحاوي في «المشكّل» (٤/١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٣٢)، وابن =

= عدي في «الكامل» (١٨٤٥/٥) و/٢٠٧٢، والدارقطني (١٥٧، ١٥٦/٤)، و«البيهقي» (١٩٩/٩) من طرق عن قابوس، به.

وقابوس هذا: ضعيف، وبه أمه ابن القطان، فقال: وقابوس عندهم ضعيف، وربما ترك بعضهم حديثه.

وقال الحافظ في «التقريب» (١١٥/٢): فيه لين.

وقال الذهبي في «الكاشف» (٤٤٩٨): «قال أبو حاتم وغيره: لا يحتج به».

انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٩٤٣)، «ضعيف الترمذي» (٩٣)، «ضعيف سنن أبي داود» (١٠/٤٤٠-٤٤١).

وأبو ظبيان، اسمه: حصين بن جندب، وهو ثقة، كما في «التقريب» (١٣٦٦).

قلت: تابع قابوساً في الرواية عن أبيه: الأعمش في رواية النصف الثاني من الحديث، وهو ذكر الجزية. فقد أخرج الطبراني في «الأوسط» (رقم ٦٦٨٢): حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، ثنا محمد بن عمرو الغزّي، حدثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، به.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا يحيى بن عيسى، نقر به: محمد بن عمرو الغزّي.

قلت: الأعمش -مع جلالة قدره- مدلس، وقد عمن.

ويحيى بن عيسى الرملي: صدوق يخطئ، ورمي بالشيخ. كما في «التقريب» (٧٦١٩).

ومحمد بن عمرو الغزّي: صدوق، كما في «التقريب» -أيضاً-.

وشيوخ الطبراني في هذا الإسناد هو: محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة بن الطفيل، أبو العباس اللخمي السقلاوي، مترجم في: «مكتبة الحفاظ» (٧٦٤/٢)، «تاريخ دمشق» (٣١٧/٥٢)، «سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/٤)، «الغدير» (١٤٧/٢)، «مكتبات الذهب» (٢٦٠/٢).

ثمّ ابن عساکر شيخ صفلان. وقال الذهبي: ثقة.

فهذا الإسناد فيه ضعف من أجل تدليس الأعمش، فأخشى أنه أسقط من روايته قابوساً؛ لضعفه، لا سيما وقد نقل الخلال في «أحكام أهل الملل» (ص ٩٧) عن الإمام أحمد، قال: ليس يرويه غير قابوس، ولا يرويه أحد عن قابوس غير جرير. اهـ.

قلت: يعني الرواية الموصولة، وهناك رواية أخرى مرسله، وسيأتي تنريحها. مع التنويه أنني

لم أفت على من ذكر أن شيخ الطبراني روى عن محمد بن عمرو الغزّي.

ولقرئ: «ليس على مسلم جزية» شاهد من حديث ابن عمر؛ أخرجه الطبراني في «الأوسط» (رقم ٧٧٧٢)، من طريق محارب بن ثائر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من أسلم فلا جزية عليه». وفيه

مجايل. لذا قال الهيثمي في «المجموع» (١٣/٦): «وفيه من لم أعرفهم». فلا يصلح هذا شاهداً. وانظر: «نصب الراية» (٤٥٣/٣).

=

في أرض واحد، وليس على مسلم جزية.

وأجمع أهل العلم أنه لا جزية على مسلم، وأن من أسلم من أهل الذمة فلا جزية عليه لما يستقبل<sup>(١)</sup>، واختلفوا فيه إذا أسلم في بعض الأحوال أو بعد تمامه، وكذلك إن مات.

فقل: إنه إذا أسلم أو مات، فقد سقط عنه كل ما كان لزمه من الجزية لما قضى في حوله أو أحواله، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأبي شيبة<sup>(٢)</sup>.

= وقال الترمذي: حديث ابن عباس، قد روي عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسل. قلت: الرواية المرسله أخرجه: أبو عبيد (١٢١)، وابن زنجويه (١٨٢)، كلاهما في كتابه «الأموال»، والدارقطني (١٥٧/٤) من طريق سفيان الثوري، عن قابوس، به. مرسل. دون ذكر ابن عباس في حديثه.

ولقد أبو حاتم أن الاختلاف في وصله وإرساله من قابوس نفسه. وانظر: «إرواء الغليل» (١٢٥٧). وقال الترمذي: «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم: أن النصراني إذا أسلم، وضعت عنه

جزية رقبته».

(١) انظر: «الإجماع» (ص ٥٩)، «الإقناع» (٤٧٢/٢)، كلاهما لابن المنذر، «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص ١٤١)، «تفسير القرطبي» (١١٤/٨).

(٢) انظر في مذهب الحنفية: «مختصر الطحاوي» (٢٩٤)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨/٣)، «القسندوري» (ص ١١٧)، «الهداية» (٤٥٤/٢)، «البيان» (٨٢٨/٥)، «الآليات» (١٤٦/٤)، «فرووس المسائل» (٥٠٧)، «إعلاء السنن» (٤٦٨/١٢).

وفي مذهب الحنابلة: «المغني» (٢٢١/١٣)، «المقنع» (١٩٣/٣)، «شرح الزركشي» (٥٧٥/٦)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٩٩/٢)، «الواضع» (٢٨٠/٢)، «فرووس المسائل الخلفية» (٧٨٩/٥).

وفي مذهب المالكية: «المملونة» (٢٤٢/١)، «التفريع» (٣٦٣/١)، «الذخيرة» (٤٥٤/٣)، «جامع

الأهيات» (٢٤٨)، «عيون المجالس» (٧٥٧/٢)، «الاستذكار» (٣١١/٩).

وهو مذهب سفيان الثوري، وعبيد الله بن الحسن، وعمر بن عبد العزيز، كما في «المغني» (٢٢١/١٣)، و«الاستذكار» (٣١١/٩).

وروي ذلك عن عمر وعلي -رضي الله عنهما-. انظر: «الأموال» لأبي عبيد (٥٩ - ٦٠).

وظاهر كلام أحمد -فيما ذكره ابن قدامة في «المغني»- التفريق بين الذي يسلم بعد الحول، والذي يموت بعد الحول، فتسقط الجزية عن الأول، ويقتى على الثاني، كما هو مذهب الشافعي. =

قال أبو عبيد<sup>(١)</sup>: لا يجوز أن يطالب مسلم بجزية. وقال مالك: يقول الله -تعالى-: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ما قد مضى قبل الإسلام، من دم أو مال أو شيء<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنه يؤخذ منه كل ما كان ترتب عليه، وتقدم من حول أو أحوال لم يؤدها، وهو قول الشافعي، وأبي ثور<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: ليس للإمام تركه؛ لأنه حق لجماعة المسلمين عليه. يعني: أنه صار ديناً لهم في ذاته، وهذا أوجب؛ لأن قول الله -تعالى-: ﴿إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] راجع إلى ما كان من كفرهم وآثامهم، وما كانوا

= قال ابن قدامة (٢٢٢/١٣): وحكى أبو الخطاب، عن القاضي: أنها تسقط بالموت، كما هو مذهب أبي حنيفة.

وانظر: كتاب «الروايتين والوجهين» (٢/ ٢٨٤)، «المحرر» (٢/ ١٨٤)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٨)، «احكام أهل الملل للخلال (ص ٩٦).

(١) في «الأموال» (ص ٥٩).

(٢) رواه أشهب عن مالك، ذكره ابن العربي في «أحكام القرآن» (٨٥٣/٢) وعلق عليه بقوله: «وهذا هو الصواب، لما قدمنا من عموم قوله: ﴿إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وقوله: «الإسلام يهدم ما قبله»، ونحوه في «الأحكام الصغرى» (٥٣٢/١)، «تفسير القرطبي» (٤٠٢/٧)، «الإسم مالك مفسراً» (ص ٢١٢)، ثم ظفرت به مستنداً من طريق ابن وهب عن مالك نحوه عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٧٠٠/٥)، رقم ٩٠٦٦، ٩٠٦٧.

(٣) انظر: «الأم» ١٨٣/٤ - ط. دار المعرفة، «المهذب» (٢٥٢/٢)، «حلية العلماء» (٧/ ٧٠٢)، «روضة الطالبين» (٣١٢/١٠)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٨)، «معني المحتاج» (٤/ ٢٤٩)، «الإقناع» لابن المنذر (٤٧٢/٢)، وفيه: «وليس على من أسلم قبل أن يحول الحول جزية. فمعنى كلامه أن عليه الجزية إن أسلم بعد الحول، كما هو مذهب الشافعية.

ونقل الطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢١٢) عن أبي ثور: أن الذي إذا أسلم أثناء الحول لم تجب عليه الجزية، أما إن أسلم بعد الحول، فلا تسقط.

وانظر: «المغني» (٥١١/٨) - ط. مكتبة الجمهورية العربية، أو (٢٢١/١٣) - ط. دار هجر، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٩٦).

=

يستحقون من عقاب الله -تعالى- على ذلك، فهو لا يتناول الديون وحقوق المال التي التزموا على وجوب الجزية الشرع، فإن هذا ثابت، وليس مما يغفر؛ لأنه على حد الشرع، وإنما يهدر عنهم ما استباحوه بحال الكفر في أنواع المحرمات من دم أو مال، وغير ذلك من الحدود التي لا يجيزها الشرع، فذلك هو الذي يَظَلُّ عنهم حكمه بإسلامهم، فلا يؤخذون به، عفواً من الله ومغفرة.

وأما قول أبي عبيد: «لا يطالب مسلم بجزية» فصحيح؛ بمعنى أنه لا يكلف الجزية بعد إسلامه، كما كان يكلفها في كفره، وأما ما كان استقر عليه من ذلك في حال الكفر، فمطالب به كسائر الديون، ولا فرق في هذا فيمن أسلم<sup>(١)</sup>.

فأما من مات وعليه حول أو أحوال، فقد كان ينبغي أن يكون ذلك في تركه على كل قول، ومهما توجه الخلاف فيمن أسلم، وعليه حول أو أحوال، فلا يصلح ذلك فيمن مات؛ لأن أمرهما في الكفر والإسلام مختلف<sup>(٢)</sup>، والأدلة التي اعترض بها فيمن أسلم لا تثبت فيمن مات وهو كافر، فلا وجه للقول بسقوط ذلك عمن مات بعد أن عثرت ذمته. وقد زعم من قال بسقوطه عن الميت: أن ذلك ليس بدَيْنٍ عليه، وهذه مكابرة؛ لأن كل حق في المال وجب بوجه شرعي متعلق بالذمة، لا في عين معينة؛ فهو دين، يُعرف ذلك لغةً وشرعاً، والذمي إذا كمل حوله على حد ما شرط له من الوفاء بدمته، فقد وجبت عليه ضريبة ذلك الحول بإجماع، فذلك -ما

(١) الأرجح ما ذهب إليه الجمهور من سقوطها عمن أسلم؛ لعموم الأدلة في ذلك.

قال أبو عبيد في «الأموال» (٦٠) بعد سرد بعض الآثار: أفلا ترى أن هذه الأحاديث قد تباينت عن أمة الهدي بإسقاط الجزية عمن أسلم، ولم ينظروا: في أول السنة كان ذلك، ولا في آخرها، فهو عندنا على أن الإسلام أهمل ما كان قبله منها.

(٢) وملعب الحاتبة -كما مضى- التفريق بين الإسلام والموت، بينما يسقطها المالكية والحنفية عمن مات، ويوجبها الشافعية بعد موته من تركته.

انظر: «المدونة» (٢٤٢/١)، «التفريع» (٣٦٣/١)، «عيون المجالس» (٧٥٧/٢)، «مختصر الطحاوي» (٢٩٤)، «الهداية» (٤٥٤/٢)، «روضة الطالبين» (٣١٢/١٠)، «معني المحتاج» (٢٤٩/٤)، «المحرر» (٢/ ١٨٤)، «الإيضاح» (٤/ ٢٢٨)، «المغني» (١٣/ ٢٢٢).

لم يُعْطَ - ذَيْنَ عليه بلا شك، اللهم إلا أن يعني قائل ذلك: أن الجزية إلزام مالٍ يؤخذ على وجه الصغار والعقوبة بالكفر، فكان من شرطه بقاء المأزوم، كما كان من شرطه البقاء على الكفر.

وأما من مات قبل أن يتم حوله، فسبب الخلاف فيه: هل الجزية موضوعة لتمام الحول كالزكاة مثلاً، فهي لا تجب إلا بتمامه، فإذا مات قبل أن يستكمل الحول فلم تجب الجزية<sup>(١)</sup>، أو هي كالخراج والكراة مُقَسَّطَةٌ على أوقات العام: لكل جزء ما يقابله، فيلزمه بحسب ذلك في تركته؟ وبهذا الاعتبار يتوجه اختلاف القولين في ذلك عند الشافعي<sup>(٢)</sup>، وكذلك فيمن أسلم في بعض الحول: أنه يؤخذ منه ما مُقَسَّ على الحول بحسابه، أو لا يؤخذ منه؟ في ذلك قولان.

#### [فصل: في حكم الأرض إذا أسلم عليها أهل الذمة]<sup>(٣)</sup>

وأما حكم الأرضين، إذا أسلم عليها أهل الذمة: فذلك يختلف في حق أهل الصلح وأهل العنوة، كما أشرنا إليه في الفصل قبل هذا.

وفي «الموطأ»<sup>(٤)</sup> عن مالك، أنه سُئِلَ عن إمام قَبِلَ الجزية من قوم، فكانوا يعطونها: أرايت من أسلم منهم، أن تكون له أرضه، أو تكون للمسلمين، ويكون لهم

(١) كذا في الأصل مجزئة، وفي المتن: «الزكاة» وكلاهما له وجه.

(٢) فمذهب الشافعي وأحمد: إذا دخلت سنة في سنة، لم تسقط جزية السنة الماضية، ووجب عليه جزية سنتين، قالوا: لأنه مال يتكرر بتكرر الحول، أو: مال يجب في كل حوله، فوجب أن لا يتداخل.

انظر: «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٢٨)، «المعني» (١٣/٢٢٣).

خلافاً لأبي حنيفة في قوله: تسقط جزية السنة الماضية، وتجب جزية واحدة.

انظر: «الهداية» (٢/٤٥٤)، «ملفتي الأبحر» (١/٣٧٢)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٤٨٧). ووفق المالكية بين الغني والفقر، فقالوا: إذا اجتمعت عليه سنون، إن كان غنياً أحتلت منه جميع السنوات، وإن كان فقيراً فلا تؤخذ منه؛ لأن الفقير لا جزية عليه. انظر: «الذخيرة» (٢/٤٥٤).

وانظر: «احكام أهل الذمة» (١/١٤٦) - وما بعدها.

(٣) من هامش المتن فقط.

(٤) في كتاب الجهاد (باب إخراج من أسلم من أهل الذمة أرضه) (ص ٢٩٩ - ط. دار إحياء التراث).

ماله؟ فقال مالك: «ذلك يختلف؛ أما أهل الصلح: فمن أسلم منهم فهو أحقُّ بأرضه وماله، وأما أهل العنوة الذين أخذوا عتوة: فمن أسلم منهم، فإن أرضه وماله للمسلمين؛ لأن أهل العنوة قد غلبوا على بلادهم، وصارت فينا للمسلمين، وأما أهل الصلح: فإنهم قومٌ قد مُنَعُوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها، فليس عليهم إلا ما صالحوا عليه».

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: على هذا جمهور العلماء.

وقال ابن حبيب<sup>(٢)</sup> في أهل الصلح: إن كانت جزيتهم مُقَرَّعةً على الجماع، فالحكم فيهم على ذلك على من أسلم منهم أو مات: إخراج أرضه بالإسلام، وورث عنه في الموت، وسقط ما كان عليه من الجزية، وإن كانت مصالحتهم على جزية واحدة مُجْمَلَةً، فالأرض تبقى أبداً موقوفة للجزية لا تُورث، ولا يُخوَّزها بالإسلام، ولا يُحْطَ عن جماعتهم بموت من مات منهم، أو إسلامه شيءٌ من جملة تلك الجزية، ولا يؤخذ من أسلم بشيء منها، ويؤخذ بذلك أهل دينه، وتكون أرضه وفقاً على ذلك.

والأظهر ما ذهب إليه الجمهور، وشهد له الدليل، كما بينه مالك - رحمه الله -.

#### فصل: في شروط الجزية، وما يجب على أهل الذمة وثمهم

قال الله - تعالى -: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٩].

فكان أول ما يجب أن يكون الكفار الذين قُبِلَتْ منهم الجزية في بلب، أو موضع يحيط بهم سلطان المسلمين، وتجري عليهم أحكامهم؛ ليكون إقرارهم على الجزية وأداؤهم لها كما فرض الله - تعالى -؛ لأنه لا يتمكن منهم في ذلك إلا أن يحاط بهم.

(١) في «الاستذكار» (١٤/٣٣١) رقم ٢٠٥٦٠، قال: ما ذكره مالك - رحمه الله - في هذا

الباب عليه جماعة العلماء.

(٢) انظر: «النوادر والزيادات» (٣/٣٦٢)، «البيان والتحصيل» (٤/٢٠٠)، (٢٠١).

فأثماً مصالحة من صلح من العدو على مال يُؤَدُّونه، وإقرارهم هناك على حال مملكتهم ومنعتهم؛ فليس هذا من باب الجزية في شيء، وهي مهادنة، ولا تجوز إلا لضرورة كما قدّمنا في ذلك.

والجزية مشروعة، مأمور بقبولها، والكفّ عنهم إذا بذلوا على شروطها، فأمرها مختلف في الوجوب والحظر.

قال عبد الملك بن حبيب<sup>(١)</sup>: إذا نزل جيش المسلمين على حصن، فحاصروه الأيام، فدعا أهله إلى المصالحة على مال يدفعونه ويُرحل عنهم، فلا يجوز قبوله إن رجأ المسلمون اقتراحه، ولیمضوا على محاصرتهم، وإن يسوا من اقتراحه، بما عسى أن يتيسر ذلك لهم، فلهم أن يقبلوا ذلك، ولهم أن يحاصروا إن كانت بهم قوة على ذلك، قال: وإن دعوا إلى الجزية، فإن كانوا بالموضع الذي يكون عليهم فيه سلطان الإسلام، ويتولاهم من المسلمين وال تتأذى إليه جزيتهم، ويخالطهم المسلمون، وتكون قوتهم شبيطة، كما هي على المعاهدين وأهل الذمة، لقربهم من دار الإسلام، فلازم لوالي الجيش أن يقبل ذلك منهم، وإن لم يكونوا عنده بهذه الصفة، وكانوا في بُعد من دار الإسلام، ويجتنب إن شأوا بعد قفول الجيش عنهم منعوا جزيتهم، وعادوا حرباً فلا يقبل ذلك منهم، حتى ينتقلوا من دارهم تلك إلى دار الإسلام، فإن أجابوا إلى ذلك وإلا فالسيف.

قال: وهكذا سمعت مطرفاً، وابن الماجشون، وابن عبد الحكم، وأصمغ يقولون.

قال عبد الملك: وهذا تفسير قول مالك؛ قد قال مالك محملاً كل قوم من العدو دعوا إلى الجزية حين أحيط بهم، فإنهم إن كانوا بموضع يقدر عليهم المسلمون إن نزعوا، قبل ذلك منهم، وأقرؤا في بلادهم، وإن كانوا بموضع إن

(١) انظر: «النوادر والزيادات» (٣/ ٣٤١).

وانظر: «البيان والتحصيل» (٣/ ٦٤)، فقد ذكر نحو الكلام الآتي عن ابن سقطت من الأصل وزيدت في المنسوخ.

نزعوا لا يُقدَّر عليهم إلا بمؤنة، فإنه لا يُقبل منهم ما دعوا إليه، إلا على الارتحال مع المسلمين، وتخليّة بلادهم.

ومن الشروط على أهل الجزية: أخذهم السنة<sup>(١)</sup> بالمنع والكفّ عن تناول شريعة المسلمين وبطلانهم، وتوقي ما يقدح في شيء من أمور دينهم بشيء من المعايير والطعن والاستخفاف، وذكر النبي ﷺ بغير ما يجزئ له، ولو لم يُقرؤا بصحة ذلك، ومنعتهم<sup>(٢)</sup> من الدعاء لدينهم، والإعلان بمعالم شرعهم في أمصار المسلمين: من ضربوا التواقيس، وبناء الكنائس، ومجتمع الصلوات، وإظهار الصليب ونحو ذلك. ومن ذلك: منعهم من الإفصاح والإعلان بشرعهم، وما يتحلون لله من الصاحبة والولد، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

ومن ذلك: منعهم من إظهار ما يستبيحونه من شرب الخمر، ومواقعة الفجور، وغير ذلك، مما لا يحل للمسلمين - مع الاطلاع عليه - إقراره.

ومن ذلك: أن تجري عليهم أحكام المسلمين متى دعاهم إلى ذلك خصم، أو متى ظهر منهم ظلم.

هذه كلها شروط واجبة لا ينبغي إسقاطها، ولا ترك العمل بشيء منها، ولا تحل إجابة الكفار إلى أن يشترطوا إسقاط ذلك عنهم أو شيء منه، ولا يجب الوفاء لهم به إن التزمه لهم من تعقد على المسلمين، مِمَّنْ لعله يجهل ذلك. والدليل على صحة هذه الجملة: قول الله - عز وجل -: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي خَيْبَتِهَا غَيْرَ أَنْتُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّؤْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله - تعالى -: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨]، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى

(١) فوق كلمة (السنة) علامة استفهام، وكان الناسخ شك في صحة رسمها على هذا الوجه.

(٢) في هامش المنسوخ بعدها: «التبشير». فتصبح العبارة: «ومنعتهم التبشير من الدعاء لدينهم».



الْمُخَيَّرَ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقوله -تعالى-: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]. وفي حديث ابن عباس المتقدم: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح قبلتان في أرض واحدة»<sup>(١)</sup>، فهو يضمن من إظهار دينهم بحضرة المسلمين، وفي أمصارهم.

وأيضاً: فقد أوجب الله -تعالى- قتل الكفار وقتالهم؛ لإعلاء كلمة الله، وحتى يدخلوا في الإسلام، فإنما<sup>(٢)</sup> استثنى -تعالى- في الجزية الكف عن قتالهم على الإسلام، فهم يأداء الجزية يكف عنهم في ذلك خاصة ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٩]، كما قال -تعالى-.

وأما أن يباح لهم الاعتلاء بإظهار كفرهم وباطلهم، والتسبب بما ينافي كتاب الله -تعالى- ودينه الحق، فذلك لم يستثنه الله -تعالى- لهم قط<sup>(٣)</sup>. ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]، وقال -تعالى-: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وقال قوم من أهل العلم<sup>(٤)</sup> في قوله -تعالى-: ﴿... وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]: أن يجزى عليهم حكم الإسلام، وأن لا يُظهروا شيئاً من كفرهم، ولا يمتدحهم في دين الإسلام<sup>(٥)</sup>.

(١) مضى تخريجه.

(٢) كذا، ولعل صوابها: وإنما.

(٣) أثبتنا النسخ: «قط»، ووضع فوقها علامة تشير إلى أنها هكذا في الأصل.

(٤) هو الإمام الشافعي -رحمه الله- فيما نقله عنه البخاري في «معالم التنزيل» (٣/٣٣)، وقبله السمعاني في «تفسيره» (٢/٣٠١-٣٠٢-٣٠٣ ط. دار الوطن)، وقال: وهذا معنى حسن، وذكر هذا القول -ضمن عدة أقوال-: ابن الجوزي في تفسيره «زاد المسير» (٣/٢٨٦)، ولم ينسبه، ثم وجدته في «الأم» للشافعي -رحمه الله- (٤/٢١٩).

(٥) وسيأتي -قريباً- الاختلاف في معنى الضغار.

وفي كتاب عمر -رضي الله عنه- الذي كتبه له عبدالرحمن بن غنم، حين صالح نصارى الشام، وشرط عليهم فيه: أن لا يُحدثوا في مدينتهم، ولا ما حولها ذنباً، ولا كنيسة، ولا صومعة راهب، ولا يُحْدِثُوا ما حُرِبَ منها، ولا يُعْلَمُوا أولادهم القرآن، ولا يُظهروا شريكاً، ولا يمنعوا ذوي قرايبهم من الإسلام إن أرادوه، وأن لا يُظهروا صليبا، ولا شيئاً من كتبهم في شيء من طرق المسلمين، ولا يضربوا بالناقوس إلا ضرباً خفياً، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في شيء من حضرة المسلمين، ولا يبيعوا الخمر، في أشياء غير هذه، مما شرط عليهم في كتابه ذلك، وقال في آخرها: فإن خالفوا شيئاً مما شرطوه؛ فلا ذمة لهم، وقد حل للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاهدة والشقاق<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الخلال في «الجامع» (رقم ١٠٠٠) بإسناد ضعيف.

ولكن للشروط المعروفة طرق كثيرة مشهورة، جمعها القاضي أبو محمد بن زُرِّي في «جزء» جمعه في هذه الشروط. وقد نقلها عنه الحافظ ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/٤٨٨- وما بعدها) بأسانيد صحيحة. وأخرجه ابن حزم في «المحل» (٧/٣٤٦) من طريق مفيان الثوري، عن طلحة بن مصرف، عن مسروق، عن عبدالرحمن بن غنم، به.

وقال الوثائقي في «المعيار المعرب» (٢/٢٣٨): «وقد ذكر -أيضاً- هذه القضية من أئمة الحديث أبو عبيد، واعتد عليها الفقهاء من أهل كل مذهب في الأحكام المتعلقة بأهل الذمة؛ فقد ذكرها من المالكية شيخ الإسلام أبو بكر الطرطوشي في «سراج الملوك»، والشيخ الإمام أبو عبدالله بن المناصف في كتابه «الإيجاد»، والحافظ ابن خلف الفرائدي في «تنبيه ذوي الألباب على أحكام خبطة الاحتساب»، وذكر بعضها المحدث أبو الربيع بن سالم الكلاسي في كتابه «الاكتفاء»، وذكرها من الشافعية: ابن المنذر وابن بدران، ومن الظاهرية ابن حزم، وغيرهم.

قال: «وسبقناها تامة لأئمة العلماء عليها، حيثما تكلموا على فصل من فصولها».

وقال ابن القيم في «أحكام أهل الذمة» (٣/١١٦٤): «إن الأئمة نقلوها بالقبول، وذكرها في كتبهم، واحتجوا بها، ولم يزل ذكر الشروط المعربة على ألسنتهم وفي كتبهم، وقد أنقذها بعدهم الخلفاء، وعملوا بموجبها». وقد فصل -رحمه الله- في شرحها شرحاً وافياً شافياً. فليراجع هناك.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/١٥٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، و«تفسير ابن كثير» (٤/٩١-٩٢ ط. المكتبة التوفيقية).

قال عبد الملك بن حبيب<sup>(١)</sup>: قال لي مطرف وأبى الماجشون وأصبغ: إذا كان أهل ذمة منقطعين عن دار الإسلام وحريمه، ولم يكن المسلمون معهم في موضعهم ذلك، فلهم إحداهن الكنائس، ورُم كنائسهم القديمة، والزيادة فيها، اشترطوا ذلك أو لم يشترطوه، ولا يُمنعوا من إدخال الخمر إليهم، ولا من كسب الخنازير عندهم، وإن كانوا في بلد المسلمين، أو في حريمه وعمله، أو في قرية من قراهم، قد سكنها المسلمون معهم؛ مُثِقُوا من ذلك كله، فإن زعموا أنهم لا يريدون بيع الخمر من مسلم؛ لم يكن لهم إدخالها، لا سراً ولا جهراً، ولا أن يحملوها من قرية إلى قرية، وما ظهر للإمام من خمرهم، فعليه أن يهريقها، ويُضرب حاملها، كان منهم أو من غيرهم، وإن خرج منهم سكران في جماعة المسلمين؛ كان عليه أن يضربه على ذلك، وكذلك إن أظهروا الخنازير في مواضع المسلمين؛ فعلى الإمام أن يأمرهم بعقرها، ويضرب مظهرها، ويُعَبِّب جيفها عنهم إذا عقرها، وكذلك يُمنعون من إظهار صليهم في أعيادهم، أو في استسقاتهم في جماعة المسلمين، فإن أظهروا؛ فعلى الإمام أن يأمر بكسرها، ويضربهم على إظهارها، قالوا: ولو اشترطوا في صلحهم رُم كنائسهم القديمة، وثُقِي لهم به، ومُثِقُوا من الزيادة فيها، كانت ظاهرة أو باطنة. قالوا: ولا ينبغي لإمام المسلمين أن يشترط لهم إحداهن الكنائس، فإن جهل ففعل؛ مُثِقُوا من إحداهن، ولا عهد لأحد في معصية الله - عز وجل -.

قال ابن الماجشون<sup>(٢)</sup>: إنما لهم بالشرط الرُّم فقط. قال: وأما أهل العنوة فلا تترك لهم - عندما تُضْرَب عليهم الجزية - كنيسة قائمة إلا هُدمت، ولا يُتركوا أن يحدنوا كنيسة، وإن كانوا معتزلين عن جماعة الإسلام؛ لأنهم كعبيد المسلمين، ولا شرط لهم يوثق به، وإنما صار لهم عهد خُرمت به دماؤهم حين أخذت منهم الجزية.

(١) انظر: «الأنوار والزيادات» (٣/٣٧٦)، «الذخيرة» (٣/٤٥٨-٤٥٩)، «المعيار العرب» (٢/

٢٤٢-٢٤٣)، وذكر أن المصنف - رحمه الله - أورده في «الإتجاد».

(٢) نحوه في «الأنوار والزيادات» (٣/٣٧٦).

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ينبغي للإمام أن يُحدّد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم؛ فيسمي الجزية، وأن يؤدوها على ما وصفت - يعني: من الصغار - وعلى أن يُجرى عليهم حكم الإسلام إذا طلبهم به طالب، أو أظهروا ظلماً لأحد، وعلى أن لا يُذكر رسول الله ﷺ إلا بما هو أهله، ولا يطعنوا في دين الإسلام، ولا يعيبوا من حكمه شيئاً، فإن فعلوا؛ فلا ذمة لهم، ويأخذ عليهم أن لا يُسجّعوا المسلمين شركهم، وقولهم في عزير وعيسى، فإن وجدهم فعلوا بعد التقدم في عزير وعيسى إليهم، عاقبهم على ذلك عقوبة لا تبلغ حدّاً، وأن لا يُكروهوا أحداً على دينهم، إذا لم يُرَدّه من أبنائهم ولا رقيقهم ولا غيرهم، وعلى أن لا يُحدنوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة، ولا مُجتمعات لصلاتهم، ولا ضرب ناقوس، ولا حمل خمر، ولا إدخال خنزير، ولا يُعَذِّبوا بهيمة، ولا يقتلوا صبراً - يعني: إلا ما كان ذنباً مما يوافق الشرع -، وأن لا يدخلوا مسجداً، ولا يسايغوا مسلماً نبيماً يحرم في الإسلام، ولا يُسقوا مسلماً خمرأ، ولا يطمعوه محرماً: من لحم خنزير ولا غيره، ولا يُظهروا لصلب، ولا الجماعات في أمصار المسلمين». قال: «وإن كانوا في قرية بملكونها منفردين، لم يمنعهما إحداهن كنيسة، ولا يعرض لهم في خنازيرهم وخمرهم وأعيادهم وجماعاتهم».

قلت: وأما ما يشترط بعد ذلك عليهم من تغيير الزي والملبس، والهيئة في المركب، والمنع من التشبه بالمسلمين في مثل ذلك، فقد يكون هذا من المستحب غير الواجب؛ لأن ذلك كله ليس فيه قدح في الدين، ولا تنقص على المسلمين، لكن في أخذهم بذلك زيادة الإعظام، والحرمة لأهل الإسلام.

فكما روي من هذا النوع عن عمر - رضي الله عنه -، أنه كان في شروط كتابه في صلح نصارى الشام، وكتب به إلى أمراء الأجناد، يأمرهم أن يختصوا في

(١) في كتابه «الأم» (٤/٢١٨-٢١٩). ط. دار الفكر، أو ٤٩٣/٥ - ط. دار الوفاء (باب تحديد الإمام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار)، ونقله عنه برنث: ابن المنذر في «الأوسط» (١١/١٨-٢٠).

رقاب أهل الجزيرة بالرياح، ويصلحوا مناطقهم، ويجزؤوا نواصبيهم، ويركبوا على الأَكْفُ عَرْضاً، ولا يدعومهم ينشبهوا بالمسلمين في ركوبهم<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup> في قوله: «مناطقهم»، يعني: الزناتير.

قلت: وإنما يريد: أن يُظهروها، وتَشَكَّلُوا أوساطهم بها؛ ليتبين الذَّمُّ من غيره. وكذلك وقع مفسراً في الكتاب الذي كتبه عبدالرحمن بن غنم: وأن يشدوا الزناتير على أوساطهم<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: «ويركبوا على الأَكْفُ عَرْضاً»، والأَكْفُ جمع إكاف، ويقال: وكأف -أيضاً-، وهو الأداة التي يركب عليها غير الشَّرح<sup>(٤)</sup>.

ومعنى قوله: «عَرْضاً»: هو أن يردَّ وجهه في ركوبه إلى جانب الدَّابَّة، ولا

(١) رواه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٦٦-٦٧ رقم ١٣٧) -سوته ابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٢١٤)- عن عبدالرحمن، والخلال في «جامعه» (رقم ٩٩٢- «أحكام أهل الملل») من طريق يحيى بن السكن: كلاهما عن عبدالله بن عمر، عن نافع، عن أسلم -مولى عمر-، عن عمر -رضي الله عنه-، وسقط من مطبوع «الأموال» لأبي عبيد ذكر (عبدالرحمن).

وأخرجه عبدالرزاق -بإسقاط منه- في «المصنف» ٨٥/٦ رقم ١٠٠٩٠ و ٣٣١/١٠ رقم ١٩٢٧٣ عن عبدالله بن عمر، به.

وأخرجه البيهقي (١٩٥/٩) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبدالله بن عمر (وفي نسخة: عبدالله بن عمر) به، نحوه.

وأخرجه (١٩٨/٩) من طريق عدة بن سليمان، عن عبدالله بن عمر، به، نحوه. ولعل (عبد الله) تصحيف من (عبدالله)، لأن من أخرج أصل الحديث بهذا اللفظ نصَّص على (عبدالله)، وعبدالله ضعيف، انظر: «التقريب».

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٦/١١-١٧) لكن من طريق عبدالله بن قيس، عن عبدالله بن عمرو، عن عمر، نحوه.

(٢) في «الأموال» (ص ٦٧)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧/١١).

(٣) كما عند ابن حزم في «المجلد» (٣٤٦/٧)، وقد مضى تخريجه قريباً.

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (١٧٤/٣) -ط. دار إحياء التراث العربي-، «لسان العرب» (٨/٩).

يستقبلها في جلوسه عليها، فتكون رجلاه كلاهما في شِقِّ، والله أعلم.

وقد روي عن جماعة من أهل العلم<sup>(١)</sup> نحو ما روي عن عمر -رضي الله تعالى عنه-، في أخذهم بما يتميزون به عن المسلمين في الهياكل والأحوال<sup>(٢)</sup>.

(١) روي -أيضاً- عن عمر بن عبدالعزيز. انظر: «الأوسط» (١٧/١١)، «الأموال» لأبي عبيد (ص ٦٧).

(٢) ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين»: (٩٧/١-٩٨ - بتحقيق) (فيما يجب على المفتي عند الجواب) تحت (القاعدة الثامنة عشرة) من عدم إطلاق الجواب إذا كان في المسألة تحصيل، ومثل على ذلك ما وقع في زمانهم، وذكر هذه المسألة، قال -رحمه الله تعالى-:

«فلا إله إلا الله، كم هاهنا من مزلّة أقدام، ومحل أوهاج، وما دعا محقّق إلى حق إلا أخرجه الشيطان على لسان أشيه ووليه من الإنس في قالب تنفر عنه غفافيش البصائر وضمضاء العقول، وهم أكثر الناس، وما حذر أحد من باطل إلا أخرجه الشيطان على لسان وليه من الإنس في قالب مزيف مزخرف يستخفُّ به عقول ذلك الضرب من الناس فيستجيرون له، وأكثر الناس نظرهم قاصر على الصور، لا يتجاوزها إلى الحقائق، فهم محبوسون في سجن الألفاظ، مقلدون بقبول العبارات، كما قال -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَفَعَلُوهُ فَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا لَأَكْثَرُوا فِي الْفِتْنَةِ وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا لَأَكْثَرُوا فِي الْفِتْنَةِ وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا لَأَكْثَرُوا فِي الْفِتْنَةِ وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِوا لَأَكْثَرُوا فِي الْفِتْنَةِ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٣].

وأذكر لك من هذا مثلاً ما وقع في زماننا، وهو أن السلطان أمر أن يلزم أهل الذمة بتغيير عمامتهم، وأن تكون خلاف ألوان عمامة المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعُظِّمَ عليهم، وكان في ذلك من المصالح وإعزاز الإسلام وإدلال الكفرة ما قُرَّت به عيون المسلمين، فألقى الشيطان على ألبانه وإخوانه أن صوّروا فيما يتوصلون بها إلى إزالة هذا الغيار، وهي: ما تقول السادة العلماء في قوم من أهل الذمة أأزموا بلباس غير لباسهم المعتاد، وزي غير زيهم المألوف، فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والقلوات، وتجرأ عليهم بسببه السفهاء والراعي، وأدوهم غاية الأذى، فطمع بذلك في إهانتهم والتعدي عليهم؟ فهل يسرع للإمام ردهم إلى زيهم الأول، وإعادتهم إلى ما كانوا عليه مع حصول التميز بعلامة يُعرفون بها؟ وهل في ذلك مخالفة للشرع أم لا؟ فأجابهم من مُنِع الفتوى، وصنّد عن الطريق بجواز ذلك، وأن للإمام إعادتهم إلى ما كانوا عليه، قال فيحنا: فجامتي الفتوى، فقلت: لا تجوز إعادتهم إلى ما كانوا عليه، ويجب إبقاؤهم على الزي الذي يتميزون به عن المسلمين، فذهبوا، ثم غيروا الفتوى، ثم جاءوا بها في قالب آخر، فقلت: لا تجوز إعادتهم، فذهبوا، ثم أتوا بها في قالب آخر، فقلت: هي المسألة المُتَّيَّة، إن خرجت في عدة قوالب، ثم ذهب إلى السلطان وتكلّم عنده بكلام عجب منه الحاضرون، فأطبق القوم على إبقائهم ولله الحمد.

## مسألة

اختلف أهل العلم في الجزية كيف تُجبى؟ لقوله تعالى: ﴿... عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فروي عن ابن عباس أنه قال: يمشون بها مُلَبَّيْن<sup>(١)</sup>، وقال قتادة: عن يَدٍ: عَنْ قَهْرٍ، وعنه -أيضاً-: يعطونها نقداً، يقول: عن ظهر يده،

= ونظائر هذه الحادثة أكثر من أن تحصى، فقد ألقى الشيطان على ألبسة أوليائه أن صرّوا فتوى فيما يحدث ليلة النصف في الجاهم، وأخرجوها في قالب حسن، حتى استخفوا عقل بعض المفتين فأقنهم بجوازه، وسبحان الله! كم تُوصّل بهذه الطريق إلى إيصال حق وإثبات باطل! وأكثر الناس إنما هم أهل ظواهر في الكلام واللباس والأفعال، وأهل القدر منهم الذين يعمرون من الظاهر إلى حقيقته وباطنه لا يبلغون عشر معشار غيرهم، ولا قريباً من ذلك، فالله المستعان. اهـ كلامه -رحمه الله تعالى-.

وقال ابن كثير في «البدلية والنهاية» (١٦/١٤) أحداث سنة (٧٠٠ هـ) ما نصه: «وفي يوم الإثنين قرئت شروط الذمة على أهل الذمة، وألزموا بها، وانتفتت الكلمة على عزلهم عن الجهات، وأخذوا بالصغار، ونودي بذلك في البلد، وألزم النصارى بالعمائم الزرق، واليهود بالصُّكْر، والسامرة بالحمرة، فحصل بذلك خير كثير، وتميّزوا عن المسلمين»، وانظر: «أحكام أهل الذمة» (٣/ ١٢٩٥ - ١٢٩٩ - ط. الرمادي)، و«تنبيه الخسيس» للذهبي (ص ١٩١ - ضمن مجلة «الحكمة» العدد الرابع - بتحقيقي).

(١) ذكره ابن الجوزي في «تفسيره» (٢٨٦/٣). وقال: رواه أبو صالح، عن ابن عباس. قلت: أخرج روايته: ابن المنذر في «الأوسط» (١٥/١) قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن أبي بكر، عن أبي صالح، عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف، فابو صالح اسمه: ياذم، أو: ياذان. مولى أم هانئ، ضغفه جماهير أهل العلم، وقال الحافظ في «التقريب» (٦٣٤): ضعيف يرسل.

ومروان بن معاوية، مع أنه ثقة حافظ، إلا أنه كان يدلس أسماء الشيوخ. كما في «التقريب» (٦٥٧٥). ولم يثبت لي اسم شيخه.

ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن، الجمّاني -يكسر المهملة، وتشديد الهم- قال الحافظ في «التقريب» (٧٥٩١): حافظ. إلا أنهم اتهموا بسرقة الحديث.

أما شيخ ابن المنذر، فهو موسى بن هارون بن عبد الله الحنّال، أبو عمران البرزاني: ثقة، حافظ كبير، بغدادي. كما في «التقريب» (٧٠٢٢).

فالأثر ضعيف. وأشار إلى ذلك الطبري عند تفسير الآية، قال: «أي: عن أنفسهم بأيديهم، يمشون بها، وهم كارهون»، ثم قال: «وذلك قول روي عن ابن عباس من وجوه فيه نظر».

ليس بنسبة<sup>(١)</sup>. وقال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>: كل من انتطاع لمن قد قهره، فأعطاه عن غير طيب نفس؛ فقد أعطاه عن يده.

. وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: سمعتُ عدداً من أهل العلم يقولون: الصُّغار: أن يُجسَّرَ عليهم حكم الإسلام. وروي عن سعيد بن المسيب أنه كان يعجبه أن يُعَبَّ أهل

(١) تفسير قتادة لمعنى «عَنْ يَدٍ»، أي: قهر. أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٨٠/٦) رقم (١٠٠٣٦) من طريق معمر، عن قتادة.

وعزاء السيوطي في «الدر المنثور» (١٦٨/٤) إلى أبي الشيخ في «تفسيره»، وقال به الشَّذِّي. وقال الزَّجَّاج: عن قهر وذل.

وذكر ابن الجوزي في «تفسيره» (٢٨٦/٣) القول بأنهم يعطونها نقداً عاجلاً، ونسب هذا القول إلى شريك، وعثمان بن مقسم، وذكر أبو عبيد هذا القول، ولم ينسبه.

وانظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣٢/٣)، «تفسير السمعاتي» (٣٠١/٢)، «الأموال» (٦٧-٦٨). (٢) في كتابه «مجاز القرآن» (٢٥٦/١)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٥/١١).

وانظر: «المعيار للمعرب» (٢/ ٢٥٠) فقد ذكر أن المصنف ذكره عن الشافعي -رحمه الله-.

(٣) في كتابه «الأم» (٢١٩/٤) (باب ما يعطيه الإمام من المنع من العبد)، ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (١٥/١١). وذهب إليه ابن حزم في «المحلى» (٣٤٦/٧) المسألة رقم (٩٥٩).

ولما، لما ذكر ابن القيم -رحمه الله- في «أحكام أهل الذمة» (١٢٠/١-١٢١) الاختلاف في معنى الصُّغار الذي يكترون عليه وقت أداء الجزية، وقال عن عكرمة: يدفعها وهو قائم، ويكون الأخذ جالساً، وذكر عن غيره: أنه يأتي بها بنفسه ماشياً لا راكباً، ويطلق وقوفه عند إتيانه بها، ويُجسَّرُ إلى الموضع الذي تؤخذ منه بالعنف، ثم تُجرَّ يده وتُمنَّه.

قال بعد هذا كله: «وهذا كله مما لا دليل عليه، ولا هو مقتضى الآية، ولا نقل عن رسول الله ﷺ، ولا عن الصحابة أنهم فعلوا ذلك».

ثم قال: «والصواب في الآية أن الصُّغار: هو التزامهم بجريان أحكام المِلَّة عليهم، وإعطائه الجزية، فإن التزام ذلك هو الصغار».

قلت: وقد بَوَّبَ أبو عبيد في كتابه «الأموال» (ص ٥٣) لهذه المسألة باباً خاصاً، سمَّاه (باب اجتباة الجزية والخراج، وما يؤمر به من الرِّفق بأهلها، وينهى عنه من العنف عليهم فيها). ثم ساق أحد عشر حديثاً مدلولاً على قوله هذا. انظر الأحاديث (١١٠-١٢٠).

الجزية إذا أخذت منهم<sup>(١)</sup>، قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup>: «لم يُرَدَّ سعيدٌ فيما نرى بالإتباع تَغْذِيَتِهِمْ، وَلَا تَحْمِيلُهُمْ فوق طاقتهم، ولكنه أراد أن لا يعاملوا عند طلبها منهم بالإكرام لهم، ولكن بالاستخفاف بهم»، قال: «وأحسبه تأوّل قول الله -تعالى-: ﴿...حَتَّى يُفْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]».

واتفق أهل العلم على أنه لا ينبغي إرهابهم وجهدهم، وأنّ الرّفق بهم -إذا وفوا بشروط الجزية- أولى. قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

وخرّج مسلم<sup>(٣)</sup>، عن عائشة: قال رسول الله ﷺ: «إن الله رفيق يحبّ الرّفق، ويعطي على الرّفق ما لا يعطي على العُنف، وما لا يعطي على [ما] سواء».

وخرّج أبو داود<sup>(٤)</sup> عن عائشة: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عائشة، ارفقي! فإن الرّفق لم يكن قطّ في شيء إلا زانته، ولا نزع من شيء قطّ إلا شانه».

وفي البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup>، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، أن

(١) أخرجه أبو عبيد في «كتاب الأموال» (ص ٦٧ رقم ١٤٠) عن علي بن معبد، عن عبيدالله ابن عمرو الرّفقي، عن عبدالكريم الجري، عن سعيد، به، ورجاله ثقات.

(٢) في كتابه «الأموال» (ص ٦٧).

(٣) في «صحيحه» في كتاب البر والصلة والآداب (باب فضل الرّفق) (٢٥٩٣) (٧٧).  
(٤) في «سننه» في كتاب الأدب (باب في الرّفق) (رقم ٤٨٠٨)، وفي أوله: أن شريحاً سأل عائشة -رضي الله عنها- عن البداوة؟ فقالت: كان رسول الله ﷺ يبدو إلى هذه التلاع، وإنه أراد البداوة مرّةً، فأرسل إلى ناقةٍ محرّمةٍ من إبل الصدقة، فقال لي: يا عائشة، ... الحديث.

وأخرج الشّئ الثاني منه: مسلم في «صحيحه» (٢٥٩٤) (٧٨).

قال أبو داود: قال ابن الصّياح [وهو أحد رواة الحديث] في حديثه: مُحرّمة: يعني: لم تُركبَ.  
(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب ما يكره من التنازع، والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه) (رقم ٣٠٣٨).

وأخرج نحوه في عدة مواطن (رقم ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٦١٢٤، ٧١٧٢).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير) (١٧٣٣) (٧).

النبي ﷺ بعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، فقال: «يسّروا ولا تعسّروا، ويسّروا ولا تنفّروا، وتطوعاً ولا تخطافاً».

### مسألة

بوّب الترمذي (باب: ما يحل من أموال أهل الذمة)، وأسند إلى عقبة بن عامر قال: قلت: يا رسول الله، إنّنا نمرُّ بقوم، فلا هم مضيفوننا، ولا هم يؤدّون ما لنا عليهم من الحق، ولا نأخذ منهم؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنّ أبوا إلا أن تأخذوا كرهًا فخذوا»<sup>(١)</sup>. قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن.

قال: «وإنما معنى هذا الحديث: أنهم كانوا يخرجون في المغزو، فيمرّون بقوم، ولا يجدون من الطعام ما يشترتون بالثمن، فقال النبي ﷺ: «إنّ أبوا أن يبيعوا، إلا أن تأخذوا كرهًا فخذوا». قال: «وهكذا روي في بعض الحديث مُفسّراً»<sup>(٢)</sup>، وروي عن عمر بن الخطاب، أنه كان يأمر نحر هذا»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» (رقم ١٥٨٩) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، به، بهذا اللفظ.

قلت: في هذا الإسناد ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ. خلّط بعد احتراق كتبه -كما قال الحافظ في «التريب»-، فحديثه ضعيف، لا سيما وقد خالف في سبناه الليث بن سعد -وهو ثقة حافظ-، فقد أخرج حديث البخاري في «صحيحه» في كتاب المظالم والغصب (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) رقم (٢٤٦١)، وفي كتاب الأدب (باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه) (رقم ٦١٢٧)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب اللقطة (باب الضيافة ونحوها) (١٧٢٧) (١٧)، وغيرها.

وفيه قوله ﷺ: «إن نزلتم بقوم، فأمرّ لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حقّ الضيف».

فأصل الحديث صحيح. انظر: «الإرواء» (رقم ٢٥٢٤).

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠٨/٥) كلام الترمذي هذا، وحمله على من طلب الشراء محتاجاً، فامتنع صاحب الطعام، فله أن يأخذه منه كرهًا. ولم يتعقبه.

ولم يذكر من أخرج الرواية التي فيها الاعتناع عن البيع.

(٣) أخرجه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (١/ ٣٧٠ رقم ٥٩٧) من طريق موسى بن عقبة، =

وفي كتاب «الأموال»<sup>(١)</sup> لأبي عبيد، مستنداً إلى ضعفة، قال: سألت ابن عباس فقلت: إنا نسير في أرض أهل الذمة، فنصيب منهم؟ قال: بغير ثمن؟ قلت: نعم، بغير ثمن، قال: فما تقولون؟ قال: قلت: حلال لا بأس به، فقال: انتم تقولون كما قال أهل الكتاب: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ فِي الْأَمِينِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾!! [آل عمران: ٧٥].

ففي قول ابن عباس هذا بيان أنه لم يُرد النبي ﷺ أن يأخذه بغير ثمن، لكن إذا منعهم البيع، وبالناس حاجة إليه، أخذوا ذلك كرهاً بقيمته، والله أعلم.

#### فصل

والواجب لأهل الذمة إذا التزموا ما وجب عليهم من ذلك: الوفاء بالأمان، والحماية ممن أرادهم بقدوان، ولهم بذلك على المسلمين عهدٌ الله وذمُّه؛ لا تحيلُ دماؤهم، ولا أموالهم، ولا أبنائهم، ولا يفتي عليهم في وجه من الوجوه، ما لم يُخْلِنُوا حَدَثًا، ويحملون في مالهم، وعليهم من الحقوق على القسط والعدل الذي كتبه الله -تعالى- على المسلمين. قال الله -تعالى-: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَفْضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، وقال -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْلِيهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ

= عن نافع قال: سمعت أسلم يحدث ابن عمر: أن أهل الذمة من أهل السواد اتوا عمر، فقالوا: إن المسلمين يكلفونا في ضيافتهم؛ إذا نزلوا ذبح الغنم والدجاج! فقال عمر: أطعموهم من طعامكم الذي تأكلون انتم، لا تزيدوهم عليه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وأخرجه -أيضاً- (رقم ١٥٥) من طريق أبيوب، عن نافع به، مطولاً.

وأخرجه عبد الرزاق (٨٨/٦ و ٣٢٩/١٠) مطولاً، وأبو عبيد (رقم ٤٥ - مختصراً)، كلاهما من طريق أبيوب، به.

والنظر: «أنساب الأشراف» (ص ٢٦٥ - ترجمة الشيخين).

(١) «الأموال» (ص ١٩٧ رقم ٤١٥).

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]. وقال -تعالى-: ﴿وَأَقْسِطُوا إِلَى اللَّهِ نُجُوبَ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وقال -تعالى-: ﴿وَأَمَّا الْقَائِمُونَ فَكَأَنَّهُمْ يُجَنَّبُونَ حَقًّا﴾ [الحج: ١٥].

القاسط: الجائر. وقد قَسَطَ يُقْسِطُ: إذا جار. والمُقْسِطُ: العادل. وقد أقسط، يُقْسِطُ: إذا عدل.

وأُسند أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup> إلى عمر بن الخطاب أنه قال<sup>(٢)</sup> في وصيته عند موته: «أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا، وأوصيه بذمة الله -عز وجل-، وذمة رسوله ﷺ خيراً: أن يُقاتل من ورائهم، وأن لا يُكَلَّفُوا فوق طاقتهم».

وذكره البخاري<sup>(٣)</sup> بنحو ذلك، وزاد: أن يوفي لهم بعهدهم.

وخرج أبو داود<sup>(٤)</sup> عن صفوان بن سليم، أخبر عن عبد الله بن أنس أصحاب

(١) في «الأوسط» (باب ذكر ما يجب من حياطة أهل الذمة، ومنعهم مما يجب منه منع المسلمين (١١/٢٤٠ رقم الأثر ٦٦٤٢)، وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (١٦٨ رقم ٣٣٤)، كلاهما من طريق عمرو بن ميمون، عن عمر.

وقوله: «أوصي الخليفة بكذا وكذا»، قد جاء مفسراً في بعض الروايات:

فقد أخرج البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢٦٤ - «أخبار الشيخين») من طريق أخرى، عن عمرو بن ميمون، به، قال: «أوصي الخليفة من بعدي بأهل الأمصار، فإنهم جباة المال، وغيظ العدو، وردة المسلمين، أن يقسم فيهم بالعدل، ولا يحمل من عندهم فضل، إلا أن تطيب به أنفسهم...».

والنظر: «الخارج» ليحيى بن آدم (رقم ٢٣٢، ٢٣٦)، «الخارج» لأبي يوسف (٢١، ٧٢ - ط. بولاق، أو ٤٤، ١٠٥ - ط. سلفية)، «طبقات ابن سعد» (٣٣٩، ٣٣٦/٢)، «تاريخ المدينة» لابن شبة (٣/٩٣٧)، مناقب عمر (٢٢٠).

(٢) في الأصل: كان، وكتب الناسخ فوقها: كذا.

(٣) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب يقال عن أهل الذمة ولا يُستَرَفُونَ) (رقم ٣٠٥٢).

وأخرجه في عدة مواطن (رقم ١٣٩٢، ١٣٧٠، ٤٨٨٨) من حديث عمرو بن ميمون، عن عمر.

(٤) في «سننه» في كتاب الخارج (باب في الذي يسلم في بعض الشئ، هل عليه جزية؟) (رقم ٣٠٥٢) من طريق ابن وهب: حدثني أبو صخر المدني، عن صفوان بن سليم، به.

قلت: أبو صخر المدني، وهو: حميد بن زياد، وهو من رجال مسلم، تكلم فيه، ولا ينزل =

رسول الله ﷺ، عن آبائهم -وَيْتَنَ-<sup>(١)</sup>، عن رسول الله ﷺ قال: «ألا من ظلم معاهداً، أو انتقص، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس؛ فأنا حجيجه يوم القيامة».

#### مسألة

إذا أحدث أهل الذمة حدثاً يخالف شيئاً مما أخذ عليهم في عهدهم من كافة ما ذكرناه، أنهم يؤخذون به، ويُشترط عليهم في العقد؛ فذلك على ضربين: منه ما يُعَدُّ نقضاً لعهدهم، ومنه ما يستوجبون به عقوبة دون نقض العهد. فالذي يُنتقض به عهدهم على وجهين:

منه ما يستباحون به في النفوس والأموال، من غير تقدم في ذلك إليهم، إلا موافقةً واعتيلاً، وذلك مثل أن يبتلوا بقتال، هذا ما لا خلاف فيه، ومنه ما فيه خلاف: هل يخالون؟ أو يُبَدِّل إليهم عهدهم، ويلحقون بمأمنهم، ثم يحاربون؟ وذلك بعد<sup>(٢)</sup> أن يمتنعوا الجزية، أو يمتنعوا عن الأحكام، ويمتنعوا من الإجابة إليها، لا خلاف في هذه الثلاثة: أن لكل واحد منها حكم النقض؛ لأنها تنافي عقد الذمة، فلا يصح مع واحد منها.

= حليته عن مربة الحسن.

وقال شيخنا الألباني -رحمه الله-: «ومذا إسناد حسن، رجاله موثوقون، غير أبناء الصحابة -رضي الله عنهم- فإنهم لم يُسْتَوْ، ولكنهم جميع تنجيز به جهالتهم. كما قال البخاري في «المقاصد الحسنة» (ص ٣٩٢ رقم ١٠٤٤). ولذلك قال: «لا بأس بسنده». وسبقه إلى ذلك الحافظ العراقي، فقال: «وإسناده جيد، وإن كان بهم من لم يُسَمَّ، فإنهم عدل من أبناء الصحابة، يلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة».

نقله ابن عراقي في «تنزيه الشريعة» وأقره. أهد كلام الشيخ -رحمه الله- وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/٢٠٥) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن ابن وهب، به. وفيه: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ .... وقال البخاري: «ولله شواهد أفردتها في «جزء»».

(١) وَيَتَنَ، قال السيوطي: «بكسر الدال المهملة، وسكون التاء، ونفتح الياء المشددة التحتية». والمعنى: لاصقي السَّبَب. وانظر: «عون المعبود» (٨/٣٠٤).

(٢) كتب الناسخ في الهامش: «بالأصل غير واضحة، فلعلها كذلك، أو: دون أن ....».

واختلِفَ إِنْ ذَكَرُوا الله -عز وجل- أو كتابه، أو رسوله، أو دينه بما لا ينبغي؛ فقيل: حكم ذلك في انتقاض العهد به حكم الثلاثة المتقدمة؛ لأنه طعن في الدين، وقيل: حكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين، كما لو زنى بمسلمة، أو أصابها باسم نكاح، أو فتن مسلماً عن دينه، أو قطع عليه الطريق، أو دلَّ على عورات المسلمين، أو أوى عينا لأهل الحرب، أو قتل مسلماً؛ هذه سبعة في كلها خلاف: هل يُنتقضُ به العهدُ أو لا يُنتقضُ؟ فقيل فيمن زنى بمسلمة، أو دلَّ على عورات المسلمين، أو فتن مسلماً عن دينه ودعاه إلى كفره: أنَّ كل واحد من هذه الثلاثة انتقاض عهد؛ لأنه إضرار بالمسلمين، وقيل: لا يُعَدُّ انتقاضاً؛ لأنه لا ينافي عقد الذمة، ولا يَضْمَنُ طعناً في الدين، وهو من الحدث الذي يعاقبون عليه.

وفرق قوم بين أن يكون شرطاً عليهم في العقد الانتقاض بفعل هذا ونحوه، أو أن لا يكون اشتراط وقوعه نقضاً، فلا يلزم، ويُعاقبُ فاعله. وفرق بعضهم في الزنى بين أن يَغْتَصِبَ المسلمة، فيُعَدُّ ذلك نقضاً، أو يكون طوعاً منها، فيُضْرَبُ ضرباً موجعاً.

ووي عن عمر بن الخطاب، أن نصرانياً نَحَسَ بغلامٍ عليه امرأة مسلمة، فوَقَعَتْ، فأنكشفت عورتها، فكَتَبَ: أن يُصَلَّبَ في ذلك الموضع، وقال: إنما عاهدناهم على إعطاء الجزية عن يلو وهم صاغرون<sup>(١)</sup>. وإنما فعل ذلك عمر؛ لأنَّ الدُّهْنِيَّ كان

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/١١٤) رقم ١٠١٦٧ و ٣١٤/١٠ و ١٩٢١٦ رقم ٣٦٣ و ١٩٣٧٨ رقم ١٩٣٧٨، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٢٠١)، وأبو يوسف في «كتاب الخراج» (١٧٨)، وأبو عبيد في «الأموال» (٢٣٥-٢٣٦) رقم ٤٨٦ و ٤٨٧، وابن زنجويه في «كتاب الأموال» (٤٣٥/١) رقم ٧٠٨، والخلال في «أحكام أهل الملل» (٢٦٧) رقم ٧٦٤، من طريق عن مجاهد عن الشعبي، عن عوف بن مالك الأشجعي، أن رجلاً يهودياً أو نصرانياً نَحَسَ بامرأة مسلمة ... وفيه قهقهة.

وفي بعض طرقه ذكر سويد بن غفلة بين الشعبي وعوف بن مالك، وقال البيهقي -وقد أخرجه من طريق مجاهد عن الشعبي- قال: تابعه ابن أشوع عن الشعبي، عن عوف بن مالك.

قلت: ومجاهد وهو ابن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي. قال الحافظ في «التقريب» (٦١٧٨): ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.

=

تعمد إيقاعها والتكشف عليها؛ روي ذلك مفسراً في بعض النسخة. وكذلك قال قوم في قطع الطريق، وفي القتل الموجب مثله للقصاص بين المسلمين: أن كل ذلك يُعدُّ نقضاً من فاعله. وقال قوم<sup>(١)</sup>: لا يُعدُّ نقضاً، وإنما فيه إجراء حكم المسلمين عليه في حدِّ الحرابة والقتل.

وقال الأوزاعي<sup>(٢)</sup> فيمن آوى عيون أهل الحرب، أو خبّر بعورة المسلمين: ذلك نقض، فإن شاء الوالي قتله، وإن شاء صلبه. ونحوه يروى عن بعض المالكية<sup>(٣)</sup>، ولم يره الشافعي وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup> نقضاً، وقال الشافعي<sup>(٥)</sup>: يغرر ويحس عقوبة.

= وابن أشوع، اسمه: سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني.

قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢٣٦٨): نقه، رمي بالتشيع.

ومتابعة ابن أشوع -عنه- من طريق إسماعيل ابن علقمة، عن خالد الحذاء، عنه ذكرها الخلال في «أحكام أهل الملل» (رقم ٧٦٣) عن أحمد.

وأخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٤٣٤/١) رقم ٧٠٧ من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عمر.

وهذا إسناد ضعيف، فالشعبي لم يدرك عمر، فهو منقطع.

وانظر: «أحكام أهل الذمة» (١٣٥١/٣)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «البيان» (٨٤٢/٥).

(١) وهم الحنفية. انظر: «الهداية» (٤٥٦/٢)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «البيان» (٨٤٢/٥).

قال: لأن الغاية التي ينتهي بها القتال: التزام الجزية، لا ألقاها، والالتزام باق.

(٢) نقل مذهبه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٣/١١)، «اللباب» (٢٨٥، ٣٢٨).

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (٥٣٦-٥٣٧/٢)، «النوادر والزيادات» (٣٥٢/٣-٣٥٣)، «أحكام أهل الذمة» (١٣٧٤/٣).

(٤) وذلك على أصول مذهب الحنفية -كما مضى- أن غاية عدم قتالهم إلزامهم الجزية، والالتزام باق.

انظر: «الهداية» (٤٥٦/٢)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «البيان» (٨٤٢/٥).

وانظر: «الأوسط» (٢٨٦/١١).

(٥) في «الأم» في كتاب الحكم في قتال المشركين، ومسألة مال الحرابي (سباب المسلم يبدل المشركين على عودته المسلمين) (٢٦٥-٢٦٥/٤) ط. دار الفكر.

ونقله عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٣/١١)، «اللباب» (٢٨٥، ٣٢٨).

=

وكل ما ذكرنا مما فيه الخلاف، هل يُعدُّ نقضاً أو لا؟ فالخلاف فيه إذا عُدُّ نقضاً: هل يُغتال أو يُرَدُّ إلى مأمته؟

والأرجح -إن شاء الله- في كل ما كان فيه طعن في الدين، وكان مما لا يدينون به في ملتهم؛ أن يُعدَّ ذلك نقضاً يستباح فاعله، قال الله تعالى: ﴿وَكُنُوا أَيْمَانَهُمْ مَنْ يَبْدُو عَنْهُمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

فإنما إن كان مما يدينون باعتقاده، كقولهم في المسيح وعزير ونحو ذلك، فلم يجز مجرى قصد الطعن؛ فلا يدخل في ذلك، والله أعلم.

وكذلك الأرجح فيمن فعل ما يُعدُّ نقضاً أن يُغتال، ولا يجب رده إلى مأمته؛ لأنه بعد نقضه العهد لم يبق له حرمة فيه، ولا شبهة حرمة يتعلّق بها أمان، بخلاف من يتوقع منه خيانة وهو لم يفعل بعد، فذلك هو الذي يُبذّر إليه، ويردُّ إلى مأمته، أو ما كان في معناه، وكذلك فعل عُمر حين أمر بصلب العُلج الذي تعمّد كشف المرأة المسلمة، وروي مثله عن أبي عبيدة بن الجراح، أنه قتل نصرانياً استكره مسلمة على الزنى، ولم يرده إلى مأمته<sup>(١)</sup>. وروي عن رسول الله ﷺ في صلح أهل خيبر على أموالهم، وأن لا يكتنوا منها شيئاً: أن الربيع وكتانة ابني أبي الحقيق<sup>(٢)</sup> كتمان بعض ذلك، قال ابن عباس: قد قدامهما رسول الله ﷺ، فضرب أعناقهما، قال:

= وعنه العمري -عن الشافعية- في «البيان» (٣٢٤/١٢) نقضاً للعهد.

وذكر في موطن آخر (٣٨٧/١٢) الاشتراط في ذلك، فإن لم يُشترط على أهل الذمة ذلك، فلا ينتقض. وانظر: «المجموع» (٤١٣، ٤١٣/٢١).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٥-١١٦/٦) رقم ١٠١٧٠ و ٣٦٤/١٠ رقم ١٩٣٨١ عن ابن جريج، قال: أخبرنا أن أبا عبيدة بن الجراح، قتل كذلك رجلاً أراد امرأة عن نفسها، والإستناد فيه مجهول، وهو الذي أخبر ابن جريج بهذه الحادثة، فهو ضعيف.

وأخرج مثله عن أبي هريرة، وبني عنه أثر عمر، وهو صحيح بطرقه.

وانظر: «أحكام أهل الملل» (٢٦٦) رقم ٧٦٣، و«أحكام أهل الذمة» (١٣٤٩/٣).

(٢) سقطت كلمة (أبي) من نسخ أبي خزيمة.



ثم بحث إلى ذريتهما، وأُتي بصفتيه، ذكره ابن المنذر<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو عبيد في كتابه «الأموال»<sup>(٢)</sup>، عن علي بن سعيد، عن أبي الميخ،

(١) في «الأوسط» (٣٢٩/١١) رقم ٦٦٩٤ من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن وقسم، عن ابن عباس، به، مطولاً، وفيه قصة. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٠٦/٢) - ط. مكتبة الخانجي - من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٥٢/٦ - ١٥٣)، ثم قال: رواه الطبراني. وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ، وبقية رجاله ثقات.

وللهديث أصل صحيح، أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٤٢١٣) وغيرها، مطولاً، ومختصراً من حديث أنس - رضي الله عنه -، وليس فيه ذكر قتل أبي الهيثم. ووقع ذكر قتلها عند أبي داود (رقم ٣٠٠٦)، والبيهقي (١٣٧/٩) بإسناد حسن، من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -.

وانظر: «دلائل النبوة للبيهقي» (٢٢٩/٤)، «سيرة ابن هشام» (٣٣٦/٣) - مؤسسة علوم القرآن، «معاني الوفاة» (٢٠٨/٤، ٦٨٣/٢)، «السيرة النبوة لابن كثير» (٣٧٧/٣)، «شرح المواهب اللدنية» (١٣٩/٢)، «زاد المعاد» (٣٢٥/٣).

(٢) في «الأموال» (ص ٢١٦ رقم ٤٥٨).

وأخرجه عنه: ابن زنجويه في «كتاب الأموال» (٤١٠/١) رقم ٦٧٦، والبلذري في «فتوح البلدان» (ص ٤٠).

وأخرجه البلذري (ص ٣٩) عن أبي عبيد به، مختصراً، مختصراً على الخبر إلى قوله: «ثلاثين ليلة». وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله. فميمون بن مهران مات سنة (١١٧هـ) كما في «التقريب» (٢٩٢/٢). وأخرجه أبو عبيد (ص ٢١٧ رقم ٢٥٩) - روعته ابن زنجويه (٤١١/١) رقم ٦٧٩ -، عن حجاج بن محمد، والبلذري (ص ٤٠)، عن إسحاق بن أبي إسرائيل؛ كلاهما عن ابن جريج، عن رجل من أهل المدينة، أن رسول الله ﷺ صالح إني أبي الحقيق على أن لا يكتنوه، كثر، فكتنوه، فاستحل بذلك دماءهم. قلت: وهذا إسناد ضعيف، ففيه مجهول، ويستبعد كونه صحابياً؛ لأن ابن جريج من أتباع التابعين، ثم إنه مدلس، وقد عنع هنا.

وأخرجه ابن زنجويه (٤١١/١) رقم ٦٧٨ من طريق عبيد الله بن أبي زياد، عن مجاهد، أن النبي ﷺ قال: «اللهم أمكني من بني أبي الحقيق في غير عهد ولا عقد...» وفيه قصة.

وهو مرسل ضعيف. وعبيد الله بن أبي زياد - وهو القداح -، قال الحافظ في «التقريب» =

عن ميمون بن مهران، قال: حاصر رسول الله ﷺ أهل خيبر، ما بين عشرين ليلة إلى ثلاثين ليلة، وإن أهل الحصن أخذوا الأمان على أنفسهم، وعلى ذراريهم، وعلى أن لرسول الله ﷺ كل شيء في الحصن، قال: وكان في الحصن أهل بيت، فيهم شدة على رسول الله ﷺ وفحش، فقال رسول الله ﷺ: «يا بني الحقيق»<sup>(١)</sup>؛ قد عرفتكم عداوتكم لله ولرسوله، ثم لم يمنعني ذلك من أن أعطيكم ما أعطيت أصحابكم، وقد أعطيتوني أنكم إن كنتم شئنا، حلت لنا دماؤكم. ما فعلت آتيتكم: فلان وفلان؟ قالوا: استهلكناها في حربنا. قال: فأمر أصحابه، فأتوا المكان الذي فيه الآنية، فاستناروها. قال: ثم ضربت أعناقهم.

فهذا كله ليس في شيء منه الرؤى إلى المأمَن، فلا يجب ذلك، والله سبحانه أعلم.

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يُعدُّ من أفعال أهل اللُمة نقضاً، وإنما يستوجبون به التعزير والعقوبة، فمثل: إظهار الخمر والتافوس، والإعلان بمعتقدهم في المسيح، وغير ذلك مما لا يباح لهم، وليس من أقسام الضرب الأول، التي هي مُحصرة في ثلاثة معانٍ: ما يرجع إلى منافاة العقد، والطعن في الدين، والإضرار بالمسلمين.

وزعمت الشافعية: أن هذا الضرب الثاني لا يُعدُّ نقضاً، وسواء شُرط عليهم الانتقاضُ بفعله أو لم يُشترط، قالوا: وإنما يُحملُ اشتراطُ النقضِ بمثل هذا على

= (٤٢٩٢): ليس بالقوي.

وأصل القصة صحيحة، ثابتة في «صحيح البخاري» (٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣١)، ومسلم (١٥٥١) مختصرة، وهي مطولة عند ابن حبان (٥١٩٩)، والبيهقي (١١٤/٦)، وفي «الدلائل» (٤/٢٢٩-٢٣١) بإسناد رجاله ثقات، وقاله ابن حجر في «الفتح» (٤٧٩/٧)، وصححه شيخنا الألباني في «تخريج أحاديث فقه السيرة» (٢٧٣).

(١) كذا في الأصل، ووفقها علامة (صح)، وفي هامش المنسوخ: «كذا قال الراوي، وإنما هم: بنو أبي الحقيق». وهو الموافق لما عند أبي عبيد في «الأموال».

(٢) كذا في الأصل والمنسوخ، وفي مطبوع «الأموال»: عُرِفَتْ.

الإرهاب والتخويف، فلا يجب في ذلك على كلِّ حالٍ إلا التعزير<sup>(١)</sup>.

**فأقول:** أما إذا لم يشترط عليهم الانتفاض به فهو ظاهر، وأما إن كان اشترط عليهم في عهدهم أنهم إن أظهروا شيئاً من ذلك؛ فلا ذمّة لهم، وقد عاهدوا بذلك حرباً، فالوجه: أن ذلك على ما شرط، وهو ظاهر ما في كتاب عمر - رضي الله تعالى عنه - في عقوبة الذمة لنصارى الشام؛ لأنه قال في آخره، بعد أن ذكر فيه هذه الشروط المعدودة في الشرط الثاني وغيرها: «فإن خالفوا شيئاً مما شرطوه، فلا ذمّة لهم، وقد حلّ للمسلمين منهم ما يحل من أهل المعاندة والشقاق»<sup>(٢)</sup>.

**ومما يدل على صحة هذا المذهب:** ما فعله رسول الله ﷺ من قتل ابني أبي المُنْظِق، وسبي ذريتهما، حين شرط عليهما استباحة ذلك منهما إن كتماه<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً؛ فإنَّ العهد الذي به حرم ذلك منهم، لم يتناول إلا ما وافق صفته وشرطه، فإذا خالفوا شيئاً من ذلك، وقد كان اشترط عليهم أن لا عهد لهم إذا خالفوا شيئاً من ذلك؛ فلم يبقَ لهم عهدٌ كالحربي، والله أعلم.

#### مسألة

إذا نبذ أهل الذمة العهد إلى المسلمين، فإنهم لا يقتلون، ويلحقون بالمأمن عند الشافعي قولاً واحداً<sup>(٤)</sup>، فإن خرجوا من غير أن يعلموا بذلك، وهربوا إلى بلاد الحرب، فقد قيل: إن كان ذلك من ظلم أو جورٍ ركّبهم مما يُعرفُ عُذْرهم فيه لم يُعدّ ذلك نقضاً، ولم يُستباحوا في نفس ولا مال، وهو إما أن يُخلّى سبيلهم، أو يُعادوا إلى

(١) انظر: «الأم» (١٩٨/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٨٠)، «روضة الطالبين» (١٠/٣٣٠)، «منهاج الطالبين» (٣٠٠/٣)، «الحاوي الكبير» (٤٤٨/١٨)، «البيان» (٢٨٨/١٢)، «المجموع» (٤٤٣/٢١).

(٢) مضي تخريجه.

(٣) مضي تخريجه قريباً.

(٤) انظر: «الأم» (١٩٦/٤)، «مختصر المزني» (ص ٢٨٠)، «روضة الطالبين» (٣٣٨/١٠)، «منهاج الطالبين» (٣٠٦/٣)، «الحاوي الكبير» (٤٤٢/١٨)، «البيان» (٣٢٨/١٢)، «المجموع» (٤٠٦/٢١).

ذمتهم، ويُزال الظلم عنهم، وكذلك لو أشكّل أمرهم، ولم يُعرف صدقهم من كذبهم إذا ادّعوا ذلك؛ فلا يُستباحوا، حتى يتيبُنَ أنهم نقضوا أشرّاً، على غير شيء من تحت إسام عادل.

رُوي ذلك عن ابن القاسم وأصيب<sup>(١)</sup>. قال أبو الوليد بن رشد<sup>(٢)</sup>: وذلك صحيحٌ على مذهب مالك وأصحابه، وقال غيره<sup>(٣)</sup>: بل لا عُذرَ لهم إذا خرجوا إلى بلاد الحرب ونقضوا، وإن كان ذلك من جورٍ أو غيره؛ لأنهم لم يعاهدوا على مثل ذلك، كأنه يعني: أن عليهم أن يرفعوا أمرهم إلى الإمام إن رجوا عنده زوال ذلك، أو ليأذن لهم في التحول. قال اللخمي: لأنهم رَضُوا بطرح ما عُقِدَ لهم، وإسقاط حقهم فيه.

#### مسألة

إذا نقض أهل الذمة العهد وقتلوا، فظفر بهم المسلمون، ففي استباحة نساءهم وذرائعهم بالسبي خلاف، فعن مالك وجميع أصحابه: أن أهل الذمة قد صاروا بذلك حرباً: يسبون ويقتلون، إذا لم يكن عذر من غلاصة أو جورٍ، وخالفهم أشهب؛ فمَنع النساء، قال: لا يعود الحرُّ إلى الرقِّ أبداً، قال أبو الوليد بن رشد في «شرح مسائل العتبية»<sup>(٤)</sup>: «ما اتفق عليه مالك وأصحابه أصبح في النظر؛ لأن الحرية لم تثبت لهم بعناقٍ من رقٍّ متقدم، فلا ينتقض، إنما تركوا على حالهم من الحرية التي كانوا عليها آمينين؛ بما بذلوه من الجزية على شرطها ما بذلوه، فإذا منعوا الجزية، لم يصحَّ لهم العوض، وكان للمسلمين الرجوع فيه، وذلك -أيضاً- كالصلح بين المسلمين وأهل الحرب على شروط، فإذا لم يُفْرأ بها، انتقض

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (١٢/٣، ٦٠٩/٢)، «الترادد والزيادات» (٣٤٧، ٣٤٤/٣).

(٢) في «البيان والتحصيل» (١٢/٣).

(٣) هو أشهب -من أصحاب مالك- كما في «البيان والتحصيل» (١٢/٣).

(٤) «البيان والتحصيل» (٦١٠/٢). والكلام السابق منه -أيضاً-.

الصلح». وذكر احتجاج ابن الماجشون لذلك بما فعل النبي ﷺ في سبي قريظة وغيرهم، فزعم أن لا حجة في ذلك؛ لأن الذي كان بين النبي ﷺ وبني قريظة وغيرهم من اليهود، إنما كان مهادنة وهم في بلادهم، لم يكونوا كأهل الذمة الذين غلبوا، فأقروا تحت ملكة المسلمين على أداء الجزية<sup>(١)</sup>.

فأقول: أمّا ما احتج به أبو الوليد على أشهب في أول كلامه فصحيح، وأما رده على ابن الماجشون فيما احتج به ابن الماجشون من سبي قريظة، فغير مستقيم، بل هو حجة بيّنة كما ذكر ابن الماجشون وغيره.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر، أن يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ، فأجلى رسول الله ﷺ بني النضير، وأقر قريظة، ومَنّ عليهم، حتى حاربتهم قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم، وقَسَم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين.

وإذا ثبت أن أهل الذمة الذين ضربت عليهم الجزية لم يكونوا عبيداً أعتقوا، كما أقر به أبو الوليد<sup>(٣)</sup>، وجعله حجة في الرد على أشهب؛ فأي فرق بينهم وبين كل من له عهد سواهم في (باب: النقص، وما يستحقه الناقض للعهد من العقوبة والقتل والسبي)، وهم سواء في أصل الكفر ونكث العهد؟! ثم هو -أيضاً- قد سوى بينهم في كلامه في (باب: النقص) وقاسمهم على أهل الصلح، حيث قال<sup>(٤)</sup>: «وذلك -أيضاً- كالصلح بين المسلمين وأهل الحرب على شروط، فإذا لم يَفُوا بها، انتقض

(١) إلى هنا انتهى الكلام من «البيان والتحصيل». بتصرف يسير.

وانظر: «المقدمة» (١/٥١٠)، «جامع الأمهات» (٢٥٤)، «الكافي» (١/٤٨٣)، «السوادر والزيادات» (٣/٣٤٣)، وما فعله ﷺ في سبي قريظة يأتي تخريجه -قريباً-.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب إجماع اليهود من الحجاز) (١٧٦٦) (٦٢). وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب حديث بني النضير، ومخرج رسول الله ﷺ إليهم في دية الرجلين، وما أرادوا من الغدر برسول الله ﷺ) (رقم ٤٠٢٨).

(٣) في «البيان والتحصيل» (٢/٦١٠-٦١١).

(٤) نقل كلامه -أيضاً-: ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٢/٦١٠).

الصلح». فكيف يُفَرَّق بينهما في الحكم بعد أن ساء في المعنى وهو النكث؟! هذا ما لا يخفى باستوائهما فيه؛ لأنه بالنكث يعود الجميع خرباً، وإنما يختلفون في حكم الجزية من الأداء المحدود على الشروط المشروعة، كما أن المهادنة -أيضاً- قد تختلف الشروط فيها -أيضاً-، وأصل العهد واحد، وإنما الكلام في حكم النقص الذي هو واحد في جميع ذلك؛ فسبى قريظة في هذا الباب أصل، كما ذهب إليه ابن الماجشون<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

وكان أحمد بن حنبل يقول في ذراري أهل العهد إذا نقضوا: كل من وُلِدَ بعد النقص يُسَبِّح، ومن كان قبل ذلك لا يُسَبِّح<sup>(٣)</sup>. وهذه التفرقة منه وإن أدّى إليها نظرٌ يُستشعرُ صوابه، فالقاضي عليه: ما بُت من فعل رسول الله ﷺ، وسببه جميع ذرية الناقضين، ميمن تقدم منهم على النقص أو تأخر، وكان الذي يظهر من معنى ذلك -والله أعلم-: أن السبب من النساء والذرية لئلا يكن حكمهم القتل، صاروا في باب عقد الأمان تبعاً للرجال كالمال، فإذا استحق دماء رجالهم فقتلوا، سقط الوجه الذي كان وجبت به الحرمة لهم، فاستبيح ما كان تحت أيدي رجالهم من أهل ومال. وقال ابن القاسم في أهل الذمة إذا نقضوا وحاربوا: إن من علم منهم أنه مغلوب على أمره، وأنه لم يُعن، مثل الضعيف والشيخ الكبير

(١) نقل كلام ابن الماجشون -أيضاً-: ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٦/٦١١)، وابن أبي

زيد القيرواني في «التوادر والزيادات» (٣/٣٤٦).

(٢) كالأوزاعي، وأصيح -من أصحاب مالك- نقل ذلك عنهما القيرواني في «التوادر».

(٣) انظر: «المعني» (١٣/١٥٣)، «المعني» لابن البا (٣/١٨٤)، «مشرح المختصر» لأبي يعلى

(٢/٥٧٥)، «مشرح الزركشي» (٦/٥٣٣)، «الواضح شرح مختصر الخرق» (٢/٢٧٢)، «الإيضاح» (٦/٢٥٦)، «المبدع» (٣/٤٣٤)، «الفروع» (٦/٢٨٨)، «المحرر» (٢/١٨٨)، «مسائل الإمام أحمد» (١/٢٥٥).

رواية الكوسج، ٣١١-٣١٢-٣١٣، رواية ابنه صالح، ٣/٨٤٦-٨٤٧، رواية ابنه عبدالله.

وقد نقل المصنف مذهب الإمام أحمد عن ابن المنذر في «الأوسط» (١١/٣٣٠).

وهو مذهب الحسن البصري، فيما نقله عنه ابن قدامة في «المعني».

الزمن، فلا أرى أن يستباحوا بقتل ولا استرقاق، وأما الذرية -يعني ذرية الناقضين منهم- فيسترقون<sup>(١)</sup>.

ففرّق ابن القاسم بين الذرية، وإن كانوا لا يوجد منهم قتال، ولا إغارة في نقض، وبين من علم أنه مغلوب من الرجال، إنما أرى<sup>(٢)</sup> ذلك -والله أعلم- لأن الذرية تبع في الحكم لرجالهم الذين نقضوا كما تقدم، وليس كذلك من له حكم نفسه من الرجال، فإن أحداً لا يؤخذ بحجيرة أحد، وكذلك يجب أن يكون الحكم في ذراري هؤلاء المستضعفين من رجالهم، الذين علم أنهم لم يكن منهم في ذلك النقض عمل ولا رضى، فلا يباح سبي ذراريهم؛ لأنهم تبع في الحكم لهم، وإنما تكلم ابن القاسم على ذراري الناقضين دونهم، وقال غيره من أصحاب مالك، منهم ابن الماجشون<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>: «إن نقض كبارهم يُعدّ نقضاً عليهم، كما أن صلحهم صلح عليهم، فلم يفرقوا بين المستضعفين وغيرهم، وحملوهم في ذلك محمل الذرية. قال أبو الوليد بن رشد<sup>(٥)</sup>: لا ينبغي أن يختلف فيهم إذا علم أنهم مغلوبون ومكروهون غير راضين؛ لقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧]، ويحمل الخلاف على من جهل أمره، وأدعى الإكراه.

وقال الأوزاعي<sup>(٦)</sup>: أهل العهد لا تؤخذ العامة منهم بنقض الخاصة، وقاله

(١) نقله عنه ابن رشد في «البيان والتحصيل» (٦/٦٠٩)، وابن أبي زيد القيرواني في «التوادر والزيادات» (٣/٣٤٦).

(٢) كذا في الأصل والمنسوخ، وفي هامش المنسوخ: «كذا. ولعلها: رأي».

(٣) انظر: «البيان والتحصيل» (٢/٦١١).

(٤) مثل أصبغ، وابن حبيب. كما في «البيان والتحصيل».

(٥) المصدر السابق. وانظر: «التوادر والزيادات» (٣/٣٤٦).

(٦) مقالة الأوزاعي هذه ضمن رسالة طويلة كتبها إلى صالح بن علي، أورد أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٢٢-٢٢٣ رقم ٢٢٣) قطعة منها، فيها هذه العبارة.

أبو عبيد<sup>(١)</sup>، وجماعة من أهل العلم<sup>(٢)</sup>، قال أبو عبيد: «إلا أن يكون ذلك بمسألة منهم، ورضى بما صنعت الخاصة؛ فهناك تحل دماؤهم». وقال سفيان بن عيينة<sup>(٣)</sup>: «الذي انتهى إلينا من العلم أن من نقض شيئاً مما عاهدوا عليه، ثم أجمع القوم على نقضه، فلا دمة لهم». وذكر أهل مكة ونقضهم، وقال: «لا نعلم رسول الله ﷺ عاهد يوماً فنقضوا العهد إلا استحل قتلهم، غير أهل مكة؛ فإنه سئ عليهم، وإنما كان نقضهم الذي استحل به غزوهم: أن قاتلت حلفائهم من بني بكر، حلفاء رسول الله ﷺ من خزاعة، فنصرت أهل مكة بني بكر على حلفائهم؛ فاستحل بذلك غزوهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) في كتابه «الأموال» (ص ٢٢٨).

(٢) وعلى رأسهم علي -رضي الله عنه-.

أخرج أبو عبيد في كتاب «الأموال» (ص ٢٢٨-٢٢٩ رقم ٢٢٨) -واللفظ له-، وابن زنجويه في «الأموال» (رقم ٦٩٢)، والدارقطني في «السنن» (٣/١٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٨٤): حدثنا سليمان التيمي، عن أبي مجاز: أن علياً نهى أصحابه أن يسيطروا على الخوارج حتى يحدثوا حدثاً. قال: فأخذوا عبد الله بن خباب فاطلقوا به، فمروا على ثمرة ساقطة من نخلة فأخذها بعضهم، فألقاها في فيه، فقال له بعضهم: ثمرة معاهد، فم استحللتها؟ فألقاها من فيه، ثم مروا بخنزير، ففحمه أحدهم بسيفه، فقال له بعضهم: خنزير معاهد، فم استحلته؟ فقال لهم عبد الله بن خباب: ألا أدلكم على ما هو أعظم حرمة من هذا؟ قالوا: بلى. قال: فقتلوه. فبلغ ذلك علياً، فأرسل إليهم: أن أقيروا بعبد الله بن خباب. فقالوا: كيف نقيدك بعبد الله، وكنا قتلناه؟ فقال علي: أركبكم قتلناه؟ قالوا: نعم. قال: الله أكبر. ثم أمر أن يسيطروا عليهم. ولسانده صحيح.

قال أبو عبيد: أفلا ترى أن علياً -عليه السلام- لم يستجز قتال عوامهم بما أحدثت الخاصة، حتى انتحلوه جميعاً، وتواطوا عليه؟ فكذلك أمر التكت، وكذلك لو أن بلاداً انتحيت فكان بعضها عنوة، وبعضها صلحاً، لا يعرف هذا من هذا؛ أنقصي كله على الصلح، مخافة التقدم على الشبهة.

(٣) نقله عنه أبو عبيد في «الأموال» (ص ٢٢٤ رقم ٢٢٨).

(٤) انظر قصة غزوة فتح مكة وسببها بالتفصيل في:

«طبقات ابن سعد» (٢/١٣٤)، «سيره ابن هشام» (٤/٣)، «مغازي الواقدي» (٢/٧٨٠)، «أنساب الأشراف» (١/١٧٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/١٢٦)، «تاريخ الطبري» (٣/٤٢)، «معيون الأثر» (٢/٢١٢)، «البدلية والنهاية» (٤/٢٧٨)، «نهاية الأرب» (١٧/٢٨٧)، «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني (٢/٢٨٨)، «السيره الحلبية» (٣/٨١)، «السيره الشامية» (٥/٣٠٤)، «سبل الهدى والرشاد» (٥/٢٠٠).

فإذا تقرر ذلك، فالناقضون على ثلاثة أحوال: إما أن يُعلم تماثلهم ورضاهم به، فهؤلاء يستباح جميعهم بلا خلاف، وإما أن يُعلم من نقض بعينه، وإن من سواه -أو قوماً بأعيانهم- لم يعاون، ولم يرضَ بفعل من نقض؛ فلا ينبغي أن يُستباح من لم يرض منهم بحال. قال الله -تعالى-: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]. وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَكْمِيبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَىٰ نَفْسِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥، فاطر: ١٨، الزمر: ٧].

والثالث: أن يُشكل الأمر: فلا يُعرف من نقض منهم ممن لم يُنقض، فهذا موضع النظر ومحل الخلاف، والله أعلم.

#### مسألة

اختلف أهل العلم في الواجب في حكم من قتل ذمياً ظالماً، فذهب أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق إلى أن المسلم يقتل بالذمي<sup>(١)</sup>، وهو قول الشعبي وإبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup>. وذهب

(١) وهو أحد قولَي أبي يوسف في المشهور عنه. انظر: «المحلى» (٣٤٨/١٠)، «حلية العلماء» (٤٤٩/٧).

وانظر في مذهب الحنفية: «شرح معاني الآثار» (١٩٢/٣)، «مختصر الطحاوي» (٢٣٠)، «الفتاوى» (٨٩)، «اللباب» (١٤٤/٣)، «الجوهر النقي» (٣٤/٨)، «الهداية» (٥٠٤/٤)، «عمدة القاري» (٤٠/٢٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (١٥٧/٥) رقم (٢٢٧)، «الاختيار» (٢٧/٥)، «رد المحتار» (٦/٥٣٤)، «النبيلة» (٢٧، ٢٣/١٠)، «فتح القدير» (٢١٧/١٠)، «تبيين الحقائق» (١٠٣/٦)، «المبسوط» (٢٦/١٣١)، «فروع المسائل» (٤٥٤)، «تحفة الفقهاء» (١٤٥/٣)، «مجمع الأنهر» (٦١٩/٢)، «حاشية ابن عابدين» (٥٢٧/٦)، «البحر الرائق» (٣٣٧/٨)، «أحكام القرآن» للجصاص (١٧٣/١)، «ملتنق الأبحر» (٢٨٦/٢).

(٢) قال: المسلم الحر يقتل باليهودي والنصراني.

وروي عنهما أنه يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي.

انظر: «المحلى» (٣٤٨-٣٤٧/١٠)، «المجموع» (١٩٧/١٧)، «المغني» (٤٦٦/١١)، «صون» =

الأوزاعي<sup>(١)</sup>، ومالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، والليث، والثوري، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وإسحاق = الميموني (٣٠٤/٤)، «تيل الأوطار» (١١/٧).

واعتمد أصحاب هذا القول على أحاديث لم تصح. انظر ذلك بتفصيل في: «بيان الوهم والإيهام» (٢/٢٣٠-٢٣١)، «تهذيب سنن أبي داود» لابن القيم (٣٣٠/٦)، «فتح التحقيق» (٣/٣٣٦-٣٣٥-٢٥٤-٢٥٧)، «تليقي على سنن الدارقطني» (رقم ٣٢١٦-٣٢١٣)، «نصب الراية» (٣/٣٣٦-٣٣٥)، «معالم السنن» (٣٧/٣٨)، «فتح الباري» (١٢/٢٦٢)، «الدراية» (٢/٢٦٢)، «تيل الأوطار» (١١/٧)، «سبل السلا» (٣/٢٨٥)، «أحكام الجنابة» (١٦٠-١٦٥).

وانظر -أيضاً-: «الإشراف» لابن المنذر (رقم ١٢٥٧)، «المغني» (٤٦٩/١١) وما بعدها، «المحلى» (١٠/٣٤٧) وما بعدها، «نوازل الفقهاء» (ص ٢٠٧)، «الإفصاح» (٢/١٩٠).

(١) نقل ذلك عن الأوزاعي والثوري: الجصاص في «مختصر اختلاف العلماء» (١٥٧/٥) رقم (٢٢٧). وانظر: «المغني» (١١/٤٦٦)، «المحلى» (١٠/٣٥٠)، «الاختيار» (١٩٠)، «شرح السنة» (١٠/١٧٥)، «تحفة الأحوني» (٢/٣١٢)، «فقه الأوزاعي» (٢/٢٧١)، «موسوعة فقه سفيان الثوري» (٢٩٥)، «حكمي القرطبي في تفسيره» (٢/٢٤٦) عن الكوفيين وسفيان الثوري: أن المسلم يقتل بالكافر. (٢) انظر: «الموطأ» (٢/٨٧٢)، «المتنقى» (٧/٩٧)، «المنونة» (٤/٤٤٤)، «التفريع» (٢/٢١٦)، «الرسالة» (٢٣٨-٢٣٩)، «الكافي» (٥٨٧)، «مقدمات ابن رشد» (٣/٣٣٧)، «المعونة» (٢/١٣٠٢)، «جامع الأمهات» (ص ٤٩٩)، «عارضة الأحوني» (١٨٠/١٨٣)، «بداية المجتهد» (٢/٣٩٩)، «الإشراف» للقاظمي عبد الوهاب البغدادي (٨١/٤) المسألة رقم ١٤٢٧ - بتحقيق، «أسهل المدارك» (٣/١١٥)، «مواهب الجليل» (٦/٢٣٣)، «حاشية ابن شاط على الفروق» (٤/١٩٠)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٣١)، «المواصفات» (١/٣٠٠، ٣٢٤ - بتحقيق، «شرح الزرقاني على مختصر خليل» (٨/٣)، «أحكام القرآن» لابن العربي (١/٦١).

(٣) انظر: «الأم» (٦/٤٠)، «المهذب» (٢/١٧٤)، «الوجيز» (٢/١٢٥)، «حلية العلماء» (٧/٤٤٩)، «المنهاج» (ص ١١٣)، «معرفة السنن والآثار» (١٢/١٩١) رقم (١٦٤٢٩)، «مختصر الخلافيات» (٤/٣٢٣) المسألة رقم (٢٦٣).

(٤) انظر: «المغني» (١١/٤٦٥-٤٦٧ - ط. هجر)، «شرح الزركشي» (٦/٦٣)، «المقنع» (٣/١٠٥١)، «الواضحة» (٢/١٦٧)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٣٤١)، «مسائل الإمام أحمد» (٨٠، ٨٩-٨٨) رواية الكوسج، ٤٨٣/١، ٨١-٨٠ رواية صالح، ٢٢٧-٢٢٨ رواية أبي داود، ٨٨-٨٧ رواية ابن هانئ، ٣/١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٧-١٢٢٨ رواية عبد الله، «فروع المسائل الخلائية للمكبري» (٥/٤١٧) المسألة رقم (١٦٦٩)، «فروع المسائل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لأبي جعفر الهاشمي (٣/١٠٧٩).

وأبو ثور، وأبو عبيد، وداود<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>، إلى أنه لا يُقتل مؤمن بكافر، إلا أن مالكاً والبيهقي<sup>(٣)</sup>، إن قتله قتلٌ غيلةٌ قتل به، وقتل الغيلة عندهم: أن يقتله على ماله، لا يقتله لناترة<sup>(٤)</sup>، ولا عداوة؛ كأنهم رأوا فعله ذلك كفعل المحارب، فرأوا قتله واجباً كحد الحرابة، ولهذا لم ير مالك<sup>(٥)</sup> لوليٍّ دمٌ من قتل غيلةً أن يعفو عنه، وجعل قتله لازماً على كل حال.

**والصحيح ما ذهب إليه الجمهور: أن لا يقتل المؤمن بالكافر؛ لأن دماء**

(١) انظر مذاهب المذكورين في: «المحلى» (٣٤٩/١٠-٣٥٠)، «حلية العلماء» (٤٤٩/٧)، «المغني» (٤٦٦/١)، «الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي» (ص ٤٦١).

(٢) روي ذلك عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، ومعاوية -رضي الله عنهم-.

وبه قال عمر بن عبدالعزيز وعطاء، والحسن، وعكرمة، والزهري، وابن شبرمة، وابن المنذر. فيما نقل ذلك عنهم: ابن قدامة في «المغني» (٤٦٦/١١).

وانظر: «مختصر اختلاف العلماء» (١٥٧/٥) رقم (٢٢٧)، «معالم السنن» (٣٢٩/٦)، حلية العلماء (٤٤٩/٧)، «المحلى» (٣٤٩/١٠-٣٥٠).

والإمام راجع زفر بن الهذيل -من أصحاب أبي حنيفة- قال ابن حزم (٣٥٠/١٠): روي ذلك من طريق أبي عبيد، عن عبدالرحمن بن مهدي، عنه.

وصحح ابن حزم (٣٤٩/١٠) عن عمر بن عبدالعزيز أنه إن شاء قتله، وإن شاء عفى عنه.

وذكره من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عمرو بن ميمون، عن عمر، وذكر أيضاً عنه خلافة الذي هو مذهب الجمهور.

(٣) نقله عنهم: الجصاص في «مختصر اختلاف العلماء» (١٥٨/٥).

وانظر: «بداية المجتهد» (٥١٤/٢)، «المهذب» (١٧٣/٢)، «مغني ذوي الألفهام» (٢٠٤).

(٤) الناترة هي الشنأة والعداوة.

(٥) انظر: «المبدوءة» (٤٢٨/٤)، «التفريع» (٢٣٣/٢)، «المعونة» (١٣٦٦/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «عقد الجواهر المشينة» (٣٤٥/٣)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (١٨٨/٤) مسألة ١٥٤٥ -بتحقيقي.

وهذه الشافعية -ورواية عند الحنابلة- أن عفو ولي الأمر جائز، انظر: «الأم» (١٦٥/٦)، «المجموع» (٧٨/١٩)، «الأحكام السلطانية» (١٦٤) للماوردي، «الأحكام السلطانية» (ص ٥٩) لأبي يعلى، «سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي» (١٨٨/٣).

المسلمين معصومةً يقيين، فلا يُقدَّم عليها إلا يقيين، ولم يأذن الله -تعالى- في القود من المسلم إلا بمسلم، قال -تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ عَفَى عَنْهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فإببات الأخوة بين القتال والمقتول، أو القاتل والولي -على الخلاف في تأويل عود ذلك- دليل لا يُشكِّل أن كليهما من المسلمين، وكذلك ذكر الفصاح ظاهر في ذلك؛ لأنه يقتضي المساواة في الثمين، فالقود من المسلم لا يستباح بغير المسلم، وقد جاء ذلك -أيضاً- نصاً.

خرَّج أبو داود<sup>(١)</sup> عن عمرو بن شعيب؛ عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمنون تنكافاً دماؤهم، يسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يدٌ على من سواهم، ويردُّ مُشِدُّهم على مُضعفهم، ومُسَرِّعهم على قاعدتهم، لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهدٍ في عهده».

وفي كتاب البخاري<sup>(٢)</sup>، عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم شيءٌ من الوحي إلا ما في كتاب الله -عز وجل-؟ قال: لا، والذي فلق الحبة، وبسراً النسمة، ما أعلمه، إلا فهم يعطيه الله -عز وجل- رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة<sup>(٣)</sup>. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

(١) في «سننه» في كتاب الدييات (باب إيقاد المسلم بالكافر) (رقم ٤٥٣١). وقد مضى تخريجه مطولاً.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الدييات (باب لا يقتل المسلم بكافر) (رقم ١٩١٥). وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الحج (باب فضل المدينة) (رقم ٧٠).

(٣) وقد جمع هذه الصحيفة في جزء مفرد، وما فيها، مع تخريج وتوثيق: سرح: الدكتور: رفعت عبد المطلب -رحمه الله تعالى-، في كتاب مفرد، طبع عن دار السلام بعنوان: «صحيفة علي ابن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ، دراسة توثيقية فقهية» (انظر منها ص ٨١-٨٩).

وانظر: «نصب الرابة» (٣٣٤-٣٣٥)، «التلخيص الكبير» (١٣١/٤)، «نيل الأوطار» (٧/١١-١٠).

فهذا نصٌ في ذلك. ولأبي حنيفة وأصحابه في ذلك تأويلات ليس هذا موضع النظر فيها، وربما تعلّقوا فيما ذهبوا إليه برواية لا تثبت، وأقيسة فاسدة<sup>(١)</sup>.

قال ابن المنذر: لا يصح عن النبي ﷺ خبر يعارض ما ثبت من قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر». وكان مما احتج به الشافعي عليه من طريق النظر: أنه لا خلاف في أن المسلم لا يقتل بالحربي المسمّان، وكذلك الذمي؛ لأنهما في تحريم القتل سواء. وأما قول مالك في أنه يقتل المسلم إذا قتله غيلةً، فيأتي<sup>(٢)</sup> عليه عموم قول النبي ﷺ: «لا يقتل مؤمن بكافر».

**فالأرجح:** أنه لا يقتل؛ للأدلة المتقدمة؛ ولأنه لم يأت في ذلك تخصيصٌ غيلةً ولا غيرها، وليس حملة على حكم المحارب بشيء؛ لأنّ المحارب له شروط لا يستحق اسم الحاربة إلا بوجودها، وهذا لم يوجد ذلك منه، فلم يكن له حكم المحارب، وقد كان يلزم من جعل له حكم المحارب - وكان من مذهبه التخيير في عقوبات المحارب - أن يجيز ذلك منه، وهو ما لا يقول به.

فإن قيل: لا يكون التخيير في محارب قتل في حرايته؛ لأنه يُقتل باتفاق؛ فسقط ما عداه؛ قيل: الساقط بانتحام القتل شيثان: القطع والنسي، فيبقى التخيير بين القتل والصلب، وذلك يلزمهم لا محالة<sup>(٣)</sup>.

(١) ومن جملة تأويلاتهم: استدلالهم بقول الله ﴿وَكَيْفَ كُنْتُمْ فِيهَا أَذً تُنْفَسُ بِأَنْفُسِكُمْ﴾ [المائدة: ٤٥] قالوا: فهذا من غير تفصيل بين المسلم والذمي. ومنها: استدلالهم بما روي عن النبي ﷺ أنه أفاد مسلماً بذمي.

قالوا: هذا نص. قلت: أما الآية، فإن هذا مما كتبه الله - عز وجل - في التوراة، ولا يلزمنا شرائع من قبل نبينا ﷺ. وأما الحديث فضعيف، لا تقوم به حجة. وانظر: نصب الرأية (٤/ ٣٣٥، ٣٣٦).

وقد ذكر ابن حزم - رحمه الله - في «المحلى» (١٠/ ٣٥٠ - وما بعدها) جميع استدلالات الحنفية الثقلية والعقلية، وورّع عليهم بكلام نفيس غايةً. فانظره هناك.

(٢) كذا في الأصل والنسخ، وتحتل: «فيأبى».

(٣) قال ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٣٥٠) في قول المالكية، أنهم يقتلون المسلم بالذمي =

وإذا تقرر أن المسلم لا يقتل بالذمي، فلا خلاف في أن فعله ذلك كبيرة من الكبائر.

خرج البخاري<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «من قتل معاهداً لم يَرَحْ رائحة الجنة، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً».

وأوجب العلماء الذين لم يروا قتل المسلم بالذمي على قاتله المسلم دينته، واختلّف في دينته؛ فقال قوم: دية الكافر المعاهد إذا وجبت كدية المسلم سواء، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه<sup>(٢)</sup>، وقاله الشيعي والنخعي وسفيان<sup>(٣)</sup>، وسواء كان

«للمحاربة. قال: «أنتم لا تقولون بالترتيب في حدّ الحاربة، ولو قلتموه لكتنم متناقضين - أيضاً - لأنه لا خلاف بين أئمتنا قال بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب إن قتل في حاربة من لا يقتل به إن قتله في غير الحاربة، وأنتم لا تقولون المسلم بالذمي في غير الحاربة، فظهر فساد هذا التقسيم يبين.

وأما المشهور من قول المالكيين أنهم يقولون بخير الإمام في قتل المحارب أو صلبه أو قطعه أو نفيه، فمن أين أوجبوا قتل المسلم بالذمي - ولا بُدَّ - في الحاربة، وتركوا قولهم في تخيير الإمام فيه، فوضح فساد قولهم يبين لا إشكال فيه، وأنه لا حجة لهم أصلاً. وبالله تعالى التوفيق. - هـ. كلامه - رحمه الله -.

(١) في «صحيحه» في كتاب الجزية والمواعدة (باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم) (رقم ٣١٦٦)، وإخرجه في كتاب الديات (باب إثم من قتل ذميّاً بغير جرم) (رقم ٦٩١٤).

(٢) انظر: مختصر الطحاوي (٢٤٠)، «الفتاوى» (٩٠)، «اللباب» (٣/ ١٥٤)، مختصر اختلاف العلماء (٥/ ١٥٥ المسألة رقم ٢٢٧٠)، «الهداية» (٤/ ١٧٨)، «المبسوط» (٢٦/ ٨٤)، «بدائع الصنائع» (١٠/ ٤٦٦٤)، «الدرر الحكام» (٢/ ١٠٤)، «الجمهر النقي» (٨/ ١٠٣)، «تحفة الفقهاء» (٣/ ١٥٥)، «دروسة القضاء» (٣/ ١٧٠)، «التف في الفتاوى» (٢/ ٦٧٠-٦٧١)، «آداب القضاء» (ص ٤٢٧)، «مؤوس المسائل» (٤٧٥).

(٣) وهذا مذهب الزهري - كما سيأتي -، وروي عن عليّ وابن مسعود. وذكر ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٥١-٥٢) أنه مذهب علقمة ومجاهد، وروي عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية.

قال: وقال ابن عبدالبر: هو قول سعيد بن المسيب والزهري. انظر: «مصحف عبدالرزاق» (١٠/ ٩٤-٩٨)، «مسند الدارقطني» (٣/ ١٢٩)، «جامع الترمذي» (تحت رقم ١٤١٣ م)، «أحكام القرآن» للجصاص (٢/ ٢٣٨)، «تفسير القرطبي» (٥/ ٣٢٧)، «شرح السنة» (١٠/ ٢٠٤)، «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٦١)، «نيل الأوطار» (٧/ ٢٢٢).

عندهم يهودياً، أو نصرانياً، أو مجوسياً<sup>(١)</sup>. وقال مالك<sup>(٢)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، في اليهودي والنصراني: ديتة نصف دية المسلم. وقال الشافعي وأبو ثور وإسحاق<sup>(٤)</sup>: ديتة ثلث دية المسلم.

واتفق مالك والشافعي وأحمد وإسحاق على أن دية المجوسي ثمان مئة

(١) قد ورد بذلك حديث: «دية ذمي دية مسلم».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٥/١) ٤٦-٤٥٠ رقم (٧٨٠)، والدارقطني (ص ٣٤٣، ٣٤٩-ط. هندية)، والبيهقي (١٠٢/٨) من طريق أبي كرز القرشي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال الدارقطني: «لم يرفعه عن نافع، غير أبي كرز، وهو مترك، واسمه عبدالله بن عبد الملك القهري»، وانظر تمام تخريجه في «السلسلة الضعيفة» (٤٧٩، ٤٧٢/٤)، «الترغيم» (٢١٦/٢)، «بداية المجتهد» (٤١١/٢)، «عقد

المجواهر» (٢٥٨/٣)، «الرسالة» (٢٣٧)، «الكافي» (٥٩٧)، «جامع الأمهات» (ص ٥٠١)، «المتقى» (٩٧/٧)، «الشرح الكبير» (٢٦٨-٢٦٧/٤)، «سهل المدارك» (١٣٢/٣)، «قوانين الأحكام» (٢٩٧)، «الإشراف» (١٢٩/٤) مسألة رقم ١٤٧٥-بتحقيق، «جواهر الإكليل» (٢٦٦/٢)، «الخرشي» (٣١/٨).

(٢) مذهب الحنابلة: أن ديتة مثل دية المسلم في العمد، وإن قتلته خطأ، ففيه روايتان: الصحيح من المذهب أنها على النصف من دية المسلم.

انظر: «المنى» (١٢/٥١)، «الإيضاح» (٦٤-٦٥)، «الفروع» (١٧/٦)، «فتح المختصر» لأبي يعلى (٣٨٥/٢)، «الواضح» (١٨٩/٢)، «المنقح» لابن البنا (١٠٧٣/٣)، «شرح الزركشي» (١٣٨/٦)، «مسائل الإمام أحمد» (١١٦)-رواية الكوسج، ٥٩/٣-١٧٢-رواية صالح، ١٢٤١/٢-رواية عبدالله، «الروايتين والوجهين» (١٨٢-١٨٤)، «دروس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٠٩/٣)، «دروس المسائل الخلافية للعكبري» (٥٠٧-٥٠٨ المسألة رقم ١٧٥١).

(٤) انظر في مذهب الشافعي: «الأم» (١٠٥/٦)، «الإتباع» للماوردي (١٦٤)، «المجموع» (١٧/٢٧٨)، «المهذب» (١٨٨/٢)، «روضة الطالبين» (٢٥٧/٩)، «عمدة السالك» (ص ١٧٥)، «النتيب» (١٣٧)، «حلية العلماء» (٥٤٣/٧)، «مختصر الخلافات» (٣٨١/٤) رقم ٢٧٩، «مسنن البيهقي» (٨/١٠٢-١٠٣)، «الوجيز» (١٤١/٢)، «المنهاج» (١٢٦)، «نهاية المحتاج» (٣٠٣/٧)، «معني المحتاج» (٥٧/٤).

وقال ابن المنذر في «الإشراف» (٩٣/٣): «وقالت فرقة: دية الكتلي ثلث دية المسلم، وروي هذا القول عن عمر وعثمان -رضي الله عنهما-، وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة، وعمرو بن دينار والشافعي، وأبو ثور، وإسحاق». وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٦٩١).

درهم<sup>(١)</sup>. واحتج الزهري على أن دية المعاهد كدية المسلم بقوله -تعالى-: ﴿... وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَنَدَيْتُمْ مُسْلِمًا إِلَى أَهْلِهِ وَتَحرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]<sup>(٢)</sup>.

قال الكوفيون: فذكره بعد ذكر دية المؤمن يجعلهما سواء في الدية والكفارة، واستدلوا على أنه يراد به من كان له عهد من الكفار: أنه لو أريد به المؤمن، لوصفه الله -تعالى- بذلك، كما قال -سبحانه-: ﴿... فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ...﴾ [النساء: ٩٢]<sup>(٣)</sup>.

وخرج الترمذي<sup>(٤)</sup>، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ وذى العامرين بدية المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله ﷺ. قال فيه: حديث غريب.

ومستند من رأى أن دية الكافر على النصف من دية المسلم: ما أخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup> -أيضاً- من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ

(١) انظر: «المراجع في الهامش السابق».

(٢) أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/٩٥ رقم ١٨٤٩١)، والطبري في «التفسير»

(١٢/٥).

(٣) ونعذب ابن حزم في «المحلى» (٣٤٧/١٠) وما بعدها: أن من قتل من المسلمين البالغين ذمياً أو ستامناً، عمداً أو خطأ، فلا قود عليه ولا دية، ولا كفارة، ولكن يؤدب في العمد خاصة، ويسجن حتى يتوب؛ كما لضرره.

(٤) في «جامعه» في أبواب الديات (باب) (رقم ١٤٠٤) من طريق أبي سعد -هو البقال- عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٢٢١/٣) من طريق أبي سعد البقال، سعيد بن المززيان، به. وأبو سعيد: ضعيف مدلس، وانظر: «ضعيف سنن الترمذي» لشيخنا الألباني -رحمه الله-.

(٥) في «جامعه» في أبواب الديات (باب ما جاء في دية الكفار) (رقم ١٤١٣/٤)، (١٨٨٥).

وقال: حديث عبدالله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٧٠)، وابن أبي شيبة (٢٩٤/٩)، وأحمد (١٨٠/٢) و٢٠٥ و٢١٥ و٢١٦، وأبو داود (١٥٩١) و٢٧٥١ و٤٥٣١، وابن ماجه (٢٦٥٩) و٢٦٨٥، وابن =



قال: «دية عقل الكافر نصف دية<sup>(١)</sup> عقل المؤمن»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

رفعه  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الباب العاشر

في المرتبة، والمحاربه، وقتال أهل  
البغي، وتفصيل أحكامهم، وذكر ما يتعلق  
بجنائياتهم، ويلزم من عقوباتهم

= الجارود (١٠٧٣)، وابن خزيمة (٢٢٨٠)، والبيهقي (٢٨/٨).

وهو جزء من حديث خطبة الفتح. وقد ورد الحديث عن جمع من الصحابة مطلقاً. ومنه ما هو في «الصحاحين»، وانظر: «نصب الراية» (٣٤١/٤).

وورد الحديث بالنقل: «دية المعاهد نصف دية المسلم»، وفي لفظ: «أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين»، وانظر: «إرواء الغليل» (٣٠٧/٧) رقم (٢٢٥١).

(١) كلمة (دية) سقطت من الأصل والمنسوخ، وهي مثبتة في «جامع الترمذي».

(٢) قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣٦٤/٤): «حديث حسن، يصحح مثله أكثر أهل الحديث»، وقال في «تهذيب السنن» (٣٧٤/٦): «هذا الحديث صحيح إلى عمرو بن شعيب، والجمهور يحتجون به، وقد احتج به الشافعي في غير موضع، واحتج به الأئمة كلهم في الديات».

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٨٥/٢٠): «وهذا هو أصح الأقوال؛ لأن هذا هو المأثور عن النبي ﷺ، كما رواه أهل «السنن»: أبو داود وغيره عن النبي ﷺ».

وقال الخطابي في «معالم السنن» (٣٧٥/٦) مع «مختصر سنن أبي داود»: «ليس في دية أهل الكتاب شيء أثبت من هذا».

وانظر لرجحان هذا القول: «شرح السنن» (٢٠٤/١٠)، «أحكام أهل الذمة» (٦١/٢)، «تهذيب السنن» (٣٧٤/٦)، «نيل الأوطار» (٦٨/٧) - (٧٠) - وفيه: «والراجح العمل بالحديث الصحيح، وطرح ما يقابله مما لا أصل له في الصحة» - «أحكام الجنائيات على النفس وما دونها» (٢٤٣-٢٤٤).

### الباب العاشر

في المرتدين، والمحاربين، وقتال أهل البغي، وتفصيل  
أحكامهم، وذكر ما يتعلق بجناياتهم، ويلزم من عقوباتهم

قال الله -تبارك وتعالى- في الحد المنتهي إليه من قتل الكفار وقتالهم:  
﴿... فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾  
[التوبة: ٥]، وقال -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾  
[النساء: ٢٩]، وقال -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا  
وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

وخرَّج مسلم<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمر: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل  
الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا  
الزكاة، فإذا فعلوه عصمتوا دماءهم وأموالهم، وحسابهم على الله -عز وجل-». وخرَّج  
وأيضاً<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الزمان قد استدار  
كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض...» الحديث. وفيه قال: «فإن دماءكم

(١) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله،  
محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة...) (رقم ٢٢)، وفيه: «إلا بحقها، وحسابهم على الله».  
وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب: «فإن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا  
الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ») (رقم ٢٥) من حديث ابن عمر -رضي الله عنه-.  
(٢) أي: مسلم، في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاربين (باب تغليب تحريم الدماء  
والأعراض والأموال) (رقم ١٦٧٩).  
وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المغازي (باب حجة الوداع) (رقم ٤٤٠٦).  
وأخرجه في عدة مواطن -مطولاً ومختصراً- (رقم ٦٧، ١٠٥، ١٧٤١، ٣١٩٧، ٤٦٦٢،  
٨٠٧٨، ٧٤٤٧، ٥٥٥٠).

وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم، فلا ترجعوا بعدي كفاراً -أو: ضلالاً- يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا ليبلغ الشاهد الغائب».

فالكتاب والسنة والإجماع على عصمة دم المسلم وتحريمه، لا خلاف في ذلك بين الأمة، إلا أن ياذن الشرع في شيء من ذلك؛ لحق أوجبه؛ فيكون ذلك مستثنى من عموم ما تقدم. وقد جاء من تخصيص ذلك في الكتاب والسنة ما أوجب المصير إليه، والاقتصاص عليه.

قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١، الإسراء: ٣٣].

وخرَّج مسلم<sup>(١)</sup> في حديث جابر عن رسول الله ﷺ: «... فإذا قالوا: لا إله إلا الله؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها». ففي قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، وقوله ﷺ: «إِلَّا بِحَقِّهَا» بيان أن هناك أشياء تبيح ذلك منه، إذا هو ارتكبا بعد الإيمان، وإن كان لفظ الحق هنا مجعلاً؛ فقد جاء مفسراً: منه في القرآن، ومنه في السنة الصحيحة. قال الله -تعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وبين -تعالى- وجه الحكمة، وموقع النعمة في ذلك بقوله -عز وجل-: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقال -تعالى-: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣]. وتواتر عن رسول الله ﷺ إيجاب قتل الزاني المحصن، رجماً بالحجارة<sup>(٢)</sup>، والأمر بقتل من رجع عن الإسلام<sup>(٣)</sup>؛ فكان ذلك كله مبيحاً للحق الذي استثناه الله

(١) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله ...) (٣٥) (٢١).

(٢) انظر -على سبيل المثال-: «صحيح البخاري». كتاب الحدود (باب رجم المحصن).

(٣) إخراج البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب لا يعذب بعذاب الله) (رقم ٣٠١٧) من طريق عكرمة، أن علياً -رضي الله عنه- حرق قوماً، فبلغ ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم =

-عز وجل-.

وخرَّج مسلم<sup>(١)</sup> عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «والذي لا إله غيره! لا يحل دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا ثلاثة نفر: التارك للإسلام، المفارق للجماعة، واليبس الزاني، والنفس بالنفس». ورواه -أيضاً- عن عائشة<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ، بمثله.

فكان ظاهر هذا الحديث حصراً الحق المستثنى في الثلاث، فتعلق بذلك قوم، وألحق آخرون بهذه ما أوجبه نص آخر ودليل يبين، واحتمل أن يكون تعيين هذه الثلاث بالحصص؛ لأنها أمهات، وقواعد في الشرع يثبت في حفظ الدين والدماء والأنساب، وقد تقرر في الشرع تقرر التواتر بيان حكمها، وتمييز أنواعها، فلم يكن إقدام الحاكم في تنفيذ الحكم فيها يفتقر إلى نظر وكشف واستفسار، فكانه قال: الحلُّ البين الذي لا يخفى عليكم، ولا يشكل على نظركم، ونحو هذا مما يقع فيه الفرق بين هذه الثلاث وغيرها، وإلا فقد رويت آثار صحاح بإيجاب القتل في أحداث غير هذه؛ من ذلك: ما خرَّجه مسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بويع لخليفتين؛ فاقتلوا الآخر منهما». وخرَّج -أيضاً-<sup>(٤)</sup> عن عرفة، عن النبي ﷺ: «من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف، كانتا من كان».

وقاتل أبو بكر -رضي الله تعالى عنه- مانعي الزكاة بمحضصر الصحابة ومواقفتهم<sup>(٥)</sup>، فكان كالإجماع.

= أحرفهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله». ولَقَّتْهُمْ كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». وأخرجه في كتاب استتابة المرتدين (باب حكم المرتد والمرتدة) (رقم ٢٩٢٢).

(١) في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاريب (٢٦) (١٦٧٦).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإمامة (باب إذا بويع لخليفتين) (٦١) (١٨٥٣).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإمامة (باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع) (٥٩) (١٨٥٢).

(٤) وهذه القصة معروفة مشهورة، فقد أخرجها البخاري في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب وجوب الزكاة) (رقم ١٣٩٩ و ١٤٠٠)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال =

فذلك ذلك كله على أنه تفسير للحق الذي استثناء الله - تعالى - في كتابه، وعلى لسان رسول الله ﷺ، وحيث ما وجد دليل من الشرع، وجب الانتهاء إليه، ما لم يدل دليل آخر على نسخه وتخصيصه، وما أشبه ذلك من الوجوه التي يجب المصير إليها. وعند تصفح هذه الأحداث الأخرى، التي جاء وجوب القتل فيها - أيضاً - يتبين لك الفرق في الوضوح، والتمييز للناظر بينهما وبين الثلاث التي أوردت عنها في الحديث الذي ظاهره الحصر؛ وذلك: أن قتل الذي يوسع له ثانياً يفتقر إلى نظر وتأمل؛ هل كان قصد بذلك الخلاف على الأول، أو لم يكن علم ببيعة الأول، أو كان هو أحق من الأول، أو كان بينهما من المسافة في الأرض ويُعَدُّ البلاد ما لا يدركه نظر الأول، أو لم يعثر عليه حتى مات الأول؟

وكذلك من خرج على الناس، وأمرهم جميع، يحتمل أن يكون متاولاً، فيجب أن يُبَيَّن له، أو يكون مظلوماً، فيجب أن ترفع ظلامته، وما كان من نحو هذا، وكذلك ما وقع من النظر والاجتهاد في ماضي الزكاة، وكذلك فيمن ترك الصلاة، فكل واحد من هذه يفتقر في تمييز نوعه الذي يجب القتل به، من غيره الذي لا يجب فيه إلى حالات واجتهادات يغمض معها فَرْقُ الفقه باستحلال القتل، فبذلك فارتقت معنى الثلاث الأول، فكان حصر الجليَّة فيها مُشْعِراً بوجوب النظر والتثبت فيما عداها مما أحله الشارع - أيضاً - لا فتراق وجوه التمييز في الاستحلال، والله أعلم.

ولما كان هذا الباب مختصاً بقتال المرتدين، والمحاربين، وأهل البغي، وكلهم إمّا مسلم في الحال، أو قد تقدم له اعتصام بالإسلام، وجب تقديم هذا الأصل، وتهذيب هذه القاعدة، ثم نعود إلى تفصيل القول في ذلك، بحسب ما وضع له هذا الباب، وهو يشتمل على ثلاثة أصناف: المرتدين، والمحاربين، وأهل البغي. فلنقسم القول فيه على ثلاثة فصول:

= الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (رقم ٢٠).

وأخرجه البخاري - أيضاً - في عدة مواطن من «صحيحه» (الأرقام: ١٤٥٦، ٦٩٢٥، ٧٢٨٥).

### الفصل الأول: هي أحكام المرتدين

قال الله - عز وجل -: «وَمَنْ يَرْتَدِدْ بَيْنَكُمْ عَنْ يَمِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ خَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [البقرة: ٢١٧].

ففيه دليل على وجوب قتلهم، ورفع احترام ما كان أوجبه الإيمان لهم. وثبت أن رسول الله ﷺ قال: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(١)</sup>.

خرج البخاري، عن عكرمة، أن علياً حرق قوماً، فبلغ ابن عباس، فقال: لو كنت أنا، لم أحرقتهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله»، ولقتلتهم، كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>.

وخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>، وقال فيه: إن علياً حرق قوماً ارتدوا عن الإسلام ... بمثله<sup>(٤)</sup>. وزاد في آخره: فبلغ ذلك علياً، فقال: صدق ابن عباس.

وهو إجماع المسلمين: أن الرجل البالغ العاقل، إذا كان ممن اتصف بالإيمان، ثم ارتد مختاراً، غير مكره، فاستتيب فلم يتب، واستؤني به فلم يُقْلَع؛ أنه مباح الدم<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب لا يعذب بعذاب الله) (رقم ٣٠١٧). وفي كتاب استتابة المرتدين (باب حكم المرتد والمردة) (رقم ٦٩٢٢). (٢) هو الحديث السابق.

(٣) في «جامعه». أبواب الحدود (باب ما جاء في المرتد) (رقم ١٤٥٨).

وقال فيه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) وفي «صحيح البخاري» (رقم ٦٩٢٢): أبي علي - رضي الله عنه - بزنادقة ... الحديث.

(٥) قال ابن حزم في «مرايب الإجماع» (١٤٦): «واتفقوا أن من كان رجلاً مسلماً، حُرّاً، باختياره، وإسلام أبيه كليهما، أو تهادى على الإسلام بعد بلوغه ذلك، ثم ارتد إلى دين كفره، كتابي أو غيره، وأعلن ردة، واستتيب في ثلاثين يوماً مرة، فتمادى على كفره، وهو عاقل غير سكران، أنه قد حل دمه، إلا شيئاً رويته عن عمر، وعن سفيان، وعن إبراهيم النخعي أنه يستتاب أبداً.

واختلفوا من ذلك في ثلاثة مواضع:

**أحدها:** هل يستتاب المرتد قبل القتل، أو يقتل بنفس الردة؟

**والثاني:** هل حكم المرأة في القتل بالردة حكم الرجل أو لا؟

**والثالث:** في لواحق أحكامه: في ميراثه، وأولاده، وجنباياته حال ارتداده.

### فصل

فأما اختلافهم في استتابة المرتد، فلأهل العلم في ذلك قولان مشهوران:

**قول:** إنه يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل، روي ذلك عن عمر<sup>(١)</sup>،

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٥ رقم ١٨٦٩٦)، من طريق سفيان الثوري، وسعيد بن منصور في «مسند» (٣ رقم ٢٥٧٣) من طريق خالد بن عبدالله، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٧) من طريق علي بن عاصم، جميعهم عن داود، عن الشعبي، عن أنس قال: بعثني أبو موسى يفتح تستر إلى عمر -رضي الله عنه-، فسألني عمر -وكان ستة نفر من بني بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركون- فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قال: فأخذت في حديث آخر لأشغله عنهم، فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قلت: يا أمير المؤمنين! قوم ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركون، ما سبيلهم إلا القتل، فقال عمر: لأن أكون أختلتهم مسلماً أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء، قال: قلت: يا أمير المؤمنين! وما كنت صانعاً بهم لو أختلتهم؟ قال: كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه أن يدخلوا فيه، فإن فعلوا ذلك قُلتُ منهم، وإلا استودعتهم السجن. فعلى هذا، فليس مذهب عمر قتل المرتد إذا لم يتب.

وأخرج مالك في «الموطأ» في كتاب الأقفية (باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام) (ص ٤٥٤ رقم ٧٩٤- ط. دار إحياء التراث) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٧)-، وعبدالرزاق (١٠/١٦٤-١٦٥ رقم ١٨٦٩٥)، وابن أبي شيبة (١٠/١٣٨ رقم ٩٠٣٥) في «مصنفهما»، وابن عبدالبير في «التمهيد» (٥/٣٠٦-٣٠٧) جميعهم عن طريق عبدالرحمن بن عبدالقاري، عن أبيه، أنه قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري، فسأله عن الناس، فأخبره، ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مُرَبِّئٍ خَيْرٌ؟ فقال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قُربناه، ففرضنا عتقه. فقال عمر: أفلا حبستوه ثلاثاً، وألمعتوه كل يوم رغيفاً، واستبشروه، لعله يتوب، ويراجع أمر الله؟ ثم قال عمر: اللهم إني لم أخضر، ولم أمر، ولم أرضَ إذ بلغني.

وهذا لفظ مالك، واسم الرجل الذي خاطبه عمر: معجزة بن ثور. كما عند عبدالرزاق.

وعثمان<sup>(١)</sup>، وعلي<sup>(٢)</sup> -رضي الله عنهم-، وبه قال عطاء والنخعي<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب مالك<sup>(٤)</sup>،

= قال البيهقي في «مختصر الخلائط» (٤/٤٠٥)، و«الكبرى» (٨/٢٠٧): ليس بثبت. ونقل تضعيف الشافعي له. ونقل عنه قوله: لا نعلمه متصلاً.

ورواه معمر -كما في إسناده عبدالرزاق- عن محمد بن عبدالرحمن بن عبدالقاري، عن أبيه.

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٢)، والبيهقي في «السنن» (٨/٢٠٦)، وأبو يوسف في «كتاب الخراج» (ص ١٨٠)، عن سليمان بن موسى، أنه بلغه عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أنه قَتَرَ إنساناً بعد إيمانه، فدعاه إلى الإسلام -ثلاثاً-، فأبى، فقتله.

وهذا لفظ عبدالرزاق، ولفظ البيهقي: عن سليمان بن موسى قال: كان عثمان بن عفان -رضي الله عنه- يدعو المرتد ثلاث مرات، ثم يقتله.

ولفظ أبي يوسف: عن عثمان قال: يستتاب المرتد ثلاثاً، قال: حدثنا أشعث عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: «يستتاب المرتد ثلاثاً، فإن تاب وإلا قتل». وهذا مرسل ضعيف.

وانظر: «المحلى» (١١/١٩٠)، «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٣٨).

(٢) أثر علي: رواه عبدالرزاق (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩١)، وابن أبي شيبة (١٠/١٣٨ رقم ٩٠٣٥) في «مصنفهما»، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٠٧)، من طريقين: الأول: عند عبدالرزاق، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن أبي العلاء، عن أبي عثمان النهدي، عن علي موقوفاً.

والثاني: عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق حفص بن غياث، عن أشعث، عن الشعبي، عن علي موقوفاً. وإسناده صحيح.

(٣) مذهب النخعي، أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٦٦ رقم ١٨٦٩٧) قال: يستتاب أيداً، قال: قال سفيان: هذا الذي تأخذ به.

وكذا أخرج مذهب عطاء في «المصنف» (١٠/١٦٤ رقم ١٨٦٩٠) عن ابن جريج، قال: قال لي عطاء في إنسان يكفر بعد إيمانه: يدعى إلى الإسلام، فإن أبى قُتل، قال: قلت: كم يُدْعَى؟ قال: لا أدري، قلت: عَشْرٌ؟ قال: لا أدري، ولكنك قد سمعنا ذلك.

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٣٨)، «المعني» (١٢/٢٦٨)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٠٣/٨).

(٤) انظر: «الموطأ» (٤٥٩)، «التفريع» (٢/٢٣١)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «الكافي» (١/٤٨٥)، «بداية المجتهد» (٢/٤٥٩)، «المعونة» (٣/١٣٦١)، «مفرد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٨)، «تهذيب المسالك» في نصرة مذهب الإمام مالك» (٥/٦٥٨)، «شرح الزرقاني على مختصر خليل» (٨/٦٥)، «مواهب الجليل» (٦/٢٨١)، «القوانين الفقهية» (ص ٣٥٦)، «الإشراف» (٤/١٧٤ رقم =

والشافعي<sup>(١)</sup>، وأصحاب الرأي<sup>(٢)</sup>، والثوري<sup>(٣)</sup>، والأوزاعي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وإسحاق، وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

= ١٥٢٨ - بتحقيقي، «الخرشي» (٦٥/٨)، «الشرح الكبير» (٣٠٤/٤)، «تفسير القرطبي» (٤٧/٣)، «التوازل الجديدة الكبرى» لأبي عيسى الورداني (ت ١٣٤٢) (١٣٤٢/٣) (٤٥/٣).

(١) واختلف القول عن الشافعي في أن استنباط المرتد على الوجوب أو على الاستحباب، والمعتمد عندهم أنها على الوجوب. انظر: «الأم» (١٤٨/٦)، «مختصر المزني» (ص ٢٥٩)، «الإقناع» للماوردي (١٧٤)، «روضة الطالبين» (٢٩٦/٧)، «المهذب» (٢٢٣/٢)، «منهاج الطالبين» (٢٠١/٣)، «المجموع» (٢٢٦/١٩)، «التهذيب» (٢٨٨/٧)، «البيان» (٤٧/١٢)، «حلية العلماء» (٢٢٤/٧)، «معني المحتاج» (١٣٩/٤) - (١٤٠/٤). وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٣٨/٢).

(٢) المشهور عند الحنفية أن استنباط المرتد ليست على الوجوب. انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٥٨)، «الهداية» (٤٥٨/٢)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «مختصة الفقهاء» (٣٠٨/٣)، «بدائع الصنائع» (١٣٤/٧)، «شرح السير الكبير» (١٦٦/٥)، «الجامع الصغير» (ص ٢٥)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص ٥٠١ رقم (١٦٥١)، «أحكام القرآن» له (٢٨٦/٢)، «مجمع الأنهر» (٦٨٠/١)، «حاشية ابن عابدين» (٢٢٥-٢٢٦).

(٣) رواه عنه عبدالرزاق ١٦٦/١٠ رقم (١٨٦٩٧). ونقله عنه: ابن المنذر في «الإشراف» (٢/٢٣٨)، وابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٦).

(٤) نقله عنه: ابن المنذر في «الإشراف» (٢/٢٣٨)، وابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٦).

(٥) انظر: «المغني» (٢٦٦/١٢)، ط. معي، «المفتي» لابن البا (١١٠٨/٣)، «شرح الزركشي» (٢٤٦/٦)، «الواضع» (٢١٧، ٢١٥/٢)، «رؤوس المسائل الخلاقية» (٥٧٤/٥) رقم (١٨٢٢)، «الإفصاح» (٤٠٠/٢)، «مسائل الإمام أحمد» (٤٦٢، ٤٨٦ - رواية الكومنج، ٤٧٣-٤٧٥/٣/١٣ - رواية صالح، ٢/٢٩٠، ١٢٩١ - رواية عبدالله، «رؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٥/٣)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٦/٢). وهو أصح الروايتين عن أحمد: أنه يجب استنباط المرتد، وعنه قول آخر: أنه لا يجب استنباط المرتد لكن تستحب.

ذكره عنه ابن قدامة في «المغني» (٢٦٦-٢٦٧).

وانظر: «كتاب التماس» لابن أبي يعلى (١٩٩/٢).

(٦) كابن عمر - رضي الله عنه - رواه ابن أبي شيبة (١٣٨/١٠) رقم (٩٠٣٦)، والبيهقي (٨/٢٠٧) من طريق وكيع، عن سفيان، عن عبدالكريم، عن سمع ابن عمر، عن ابن عمر موقوفاً.

وقول: إنه يقتل بنفس الردة، ولا يستتاب، روي ذلك عن طاوس، وعبيد بن عمير، وقاله عبدالعزيز بن أبي سلمة<sup>(١)</sup>، وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>: تضرب عنقه، سواء رجع إلى الإسلام أو لم يرجع، سواء أعلن بالردة أو أسرَّ بها وجعلها، متى قامت عليه بذلك بينة عدل، إلا أنه إن رجع إلى الإسلام، غُسل وكُفِّن وصُلِّي.

= وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة من سمع من ابن عمر. وكذلك أبو موسى الأشعري. رواه البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٩٢٣). وسيذكره عنه المصنف. والزهري - أيضاً - أخرجه عنه عبدالرزاق (١٦٤/١٠) رقم (١٨٦٩٣)، وابن أبي شيبة (٦/٥٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٣/٨). وكذلك هو مذهب الحسن البصري، فيما نقله عنه الشافعي في «حلية العلماء» (٦٢٥/٧).

وقال ابن المنذر: وقد اختلف فيه عن الحسن.

وهو مذهب أهل الظاهر، كما سبقه المصنف عن ابن حزم. انظر: «البيان» (٨٥٠-٨٥٣/٥)، «فتح الباري» (٢٢٧/١٢)، «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» (٧٧٨/٢)، «الحاوي الكبير» (٥٧ - حكم المرتد)، «نوازل الفقهاء» (ص ١٧٣)، «الإفصاح» (٢٢٨/٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٣٨/٢)، «شرح السنة» (٢٣٩/١٠)، «المغني» (٢٦٧/١٢)، «تفسير القرطبي» (٤٧/٣)، «أبيل الأوطار» (٧-٨).

(١) أخرجه مذهب عبيد بن عمير: عبدالرزاق (١٦٤/١٠) رقم (١٨٦٩٤)، وابن أبي شيبة (٦/٥٨٠)، ط. دار الفكر، قال في الرجل يكفر بعد إيمانه: يقتل.

ومذهب طاوس، أخرجه عنه: عبدالرزاق (١٦٦/١٠) رقم (١٨٧٠٠) قال: لا يقتل منه دون دمه، الذي يرجع من دينه.

ونقله عنهما: ابن المنذر في «الإشراف» (٢/٢٣٨)، وابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٧)، وقال: ويُروى ذلك عن الحسن.

ومذهب عبدالعزيز بن أبي سلمة رواه عنه سنحون. ذكر ذلك الباجي في «المغني» (٢٨٢/٥). وقال أبو يوسف: أقتله ولا أستببه، إلا أنه إن بدري بالتوبة غلبت سبيله، ووكلت أمره إلى الله. نقله عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢١٠/٣)، والجصاص في «مختصر اختلاف العلماء» (٥٠١/٣) رقم (١٦٥١).

وانظر: «بدائع الصنائع» (١٣٤-١٣٥/٧)، «أحكام القرآن» للجصاص (٢/٢٨٦)، «مجمع

الأنهر» (١/٦٨٠)، «حاشية ابن عابدين» (٤/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) وقد ذكر هذه المسألة، وسط أدلتها وأقوال أهل العلم فيها في «المحلى» (١١/١٨٨-١٩٧).

عليه المسلمون.

وفيه قول ثالث يعزى إلى عطاء -أيضاً-: أنه إن كان مسلماً ممن ولد في الإسلام ثم ارتد؛ قتل ولم يستتب، وإن كان مشركاً، ثم أسلم، ثم ارتد، استتب<sup>(١)</sup>. فدلل من رأى استتابته، ولم يَر قتلَه بمجرد الردة: قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى يَبْتَئَثَ رَسُولٌ﴾ [الإسراء: ١٥] مع ما دل عليه مفهوم الخير، وإن القتل إنما وجب بحال، فإذا تاب وراجع الإسلام؛ ارتفع حكم القتل، كالكافر الأصلي، وقول الله -تعالى-: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وهو يُعَمُّ كلُّ كافر كان منه إيمان قبل ذلك، أو لم يكن.

ودليل من أوجب القتل بنفس الارتداد: ظاهر الخير في تعليق حكم القتل على وجود الردة، فإذا وجب القتل؛ لم يندفع إلا بحكم الشرع وتوقيفه في ذلك.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن أبي موسى، عن رسول الله ﷺ، فذكر حديثاً طويلاً في كراهية طلب العمل، وقول النبي ﷺ: «لا تستعمل على عملنا من أراد»، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى -أو يا عبدالله بن قيس-، فبعته إلى<sup>(٣)</sup> اليمن، ثم أتبعه معاذ ابن جبل، فلما قدم عليه، قال: إنزل، وألقى له وسادة، وإذا رجل عنده موشق<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن المنذر في «الإشراف» (٢٣٨/٢) بعد ذكره هذا القول عن عطاء، قال: والرواية الأولى عن عطاء أثبت. ونقله عنه الشافعي في «حلية العلماء» (٦٢٥/٧).

قلت: وهو القول الأول الذي ذكره المصنف.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها) (٣/ ١٤٥٦ - ط. عبدالباقى)، أو (١٨٢٤) (١٥).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (كتاب حكم المرتد والمرتدة) (رقم ٦٩٢٣)، وأخرجه في عدة مواطن (٢٦٦١، ٣٠٣٨، ٤٣٤١، ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٦١٢٤، ٧١٤٩، ٧١٥٦، ٧١٥٧، ٧١٧٢).

(٣) في الأصل: المشوخ: «إلى»، وفي مطبوع «صحيح مسلم»: «على».

(٤) في هامش المشوخ: «كنا الأصل، والوجه: موتى». قلت: وهو الموافق لما في «الصحيح».

قال: ما هذا؟ قال: هذا كان يهودياً فأسلم، ثم رجع إلى دينه<sup>(١)</sup> دين السوء فتهدد، قال: لا أجلس حتى يُقتل! فضاء الله ورسوله -ثلاث مرات-، فأمر به فقتل.

فكان ظاهر قوله: «حتى يقتل، فضاء الله ورسوله»، وقول أبي موسى له: «نعم»، ثم أمر به فقتل، ولم يعرض لاستتابته، أنه كذلك قضى رسول الله ﷺ.

وفيه الرد على من فرق بين المرتد الذي كان كافراً ثم أسلم، والمرتد الذي ولد على الإسلام<sup>(٢)</sup>. وكان القول بالاستتابة أرجح؛ لمسموع قوله -تعالى-: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوبُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ولم يفرق بين كافر وكافر، وقوله -تعالى- في المنافقين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. مَا يُفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٦-١٤٧]. والمنافقون: ممن آمن ثم كفر.

وأما حديث أبي موسى فليس بذلك الظهور فيما يُدعى من سقوط الاستتابة<sup>(٣)</sup>. ثم اختلف القائلون بالاستتابة في مدة التريص به، فقيل يستتاب مرة، فإن تاب وإلا قتل مكانه، وإليه ذهب الشافعي والمزني<sup>(٤)</sup>، وقاله أبو بكرين

(١) كذا في الأصل والمنسوخ: «رجع إلى دينه»، وفي مطبوع «صحيح مسلم»: «راجع دينه».

(٢) هو مذهب الحنفية، انظر وجه التفريق عند الكرايسي في كتابه «الفروق» (٢/ ٣٣٦-٣٣٧).

(٣) وذلك أنه ثبت في بعض روايات الحديث أن الرجل استتب فلم يتب. وسباني تخريجه قريباً.

(٤) اختلف قول الشافعي في هذا الباب، فقال في «كتاب المرتد» من «الأم» (١٤٨/٦): يقتل مكانه. وقال في موطن آخر (٢٢٨/١): يحبس ثلاثاً -كما هو القول الثاني الآتي-، ومال المزني إلى القول الأول، وهو الاستتابة مرة واحدة.

فمنعهما أنه لا يُجهل أكثر من أن ينظر، ويكشف عما اشبه عليه.

وانظر: «مختصر المزني» (٢٦٠)، «الحاوي الكبير» (٤١٥/١٦)، «روضة الطالبين» (٧٦-٧٥/١٠)،

«منهاج الطالبين» (٢٠١/٣)، «مغني المحتاج» (١٣٩/٤)، «المجموع» (٢٢٦/١٩)، «حلية العلماء»

(٦٢٥/٧)، «مختصر الخلافيات» (٤٠٤/٤) رقم ٢٨٨، «البيان» (٤٧/١٢)، «التهذيب» (٢٨٨/٧)، «السنن الكبرى» (٢٠٦/٨)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣١)، «رحمة الأمة» (ص ٢٦٩).

المنذر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>، وقيل: يستتاب ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>، فإن تاب وإلا قتل بعدها، روي ذلك عن عمر<sup>(٤)</sup>، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق<sup>(٥)</sup>، واستحسنه مالك<sup>(٦)</sup> وأصحاب الرأي<sup>(٧)</sup>، وقيل: يترتب به شهراً، روي ذلك عن علي<sup>(٨)</sup>، وقد قيل: إنّه

(١) في «الإشهاد» له (٢٣٩/٢).

(٢) كالحسن بن يحيى، فيما ذكره عنه ابن حزم في «المحلى» (١٩١/١١).

(٣) من يوم ثبوت الرقة، لا من الكفر والرقة.

(٤) مضى قريباً - مع تخريجه.

ويروى كذلك عن ابن عمر، فيما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٨٤/٦) - ط. دار الفكر، بإسناد عظيم.

(٥) انظر: «المغني» (٢٦٦/١٢)، «المقنع» لابن أبي شيبة (١١٠٨/٣)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٦/٢)، «شرح الزركشي» (٢٤٨، ٢٣٢/٦)، «الواضح» (٢١٧، ٢١٥/٢)، «درؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٦/٣)، «مسائل أحمد» (٤٨٦، ٤٦٢)، «رواية الكوسج» (٤٧٣/٢، ٤٧٥-١٣١/٣) - رواية صالح، ٣/ ١٢٩٠-١٢٩١ - رواية عبد الله، «درؤوس المسائل الخلاقية» (٥٧٥/٥) رقم (١٨٢٣).

(٦) انظر: «المعونة» (١٣٦١/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «المنقذ» للباي (٥/ ٢٨٤)، «الشرح الكبير» (٣٠٤/٤)، «الإشهاد» (١٧٥/٤) المسألة رقم ١٥٢٩ - بتحقيق، «الخرشي» (٦٥/٨)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٣٠٤/٤)، «القولتين الفقهية» (ص ٣٥٦)، «عيون المجالس» (٢٠٨٤/٥) رقم ١٥٠٥.

وهذه ابن القاسم أن المرتد يستتاب ثلاث مرات، ولو في يوم واحد. انظر: «شرح الزرقاني على مختصر خليل» (٦٥/٨).

وهو مذهب الزهري - أيضاً -، فيما أخرجه عنه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٦٩٣/١٦٤/١٠) عن ابن جريج، أخبرني، جابر، عنه قال: إذا أشرك المسلم؛ دُعي إلى الإسلام ثلاث مرار، فإن أبى فُرمّت عُقه. ونقله عنه: ابن قدامة في «المغني» (٢٦٨/١٢).

(٧) ومذهبهم أنه إن طلب ذلك؛ أُكِلَ ثلاثاً؛ لِيُنْظَرَ في أمره، وإن لم يطلب؛ قتل في الحال.

انظر: «شرح معاني الآثار» (٢١٠/٣)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٨-٣٠٩/٣)، «الهداية» (٤٥٨/٢)، «البيان» (٨٥٠/٥)، «بدائع الصنائع» (١٣٤/٧)، «اللباب» (١٤٨/٤)، «إعلاء السنن» (٥٦٢/١٦).

(٨) مضى تخريجه دون ذكر لفظه، وهو: أن علياً استتاب رجلاً كفر بعد إسلامه شهراً، فأبى فقتله، وذكره عنه ابن المنذر في «الإشهاد» (٢٣٩/٢)، وابن قدامة في «المغني» (٢٦٨/١٢)، وانظر: «المحلى» (١٩١/١١).

يستتاب أبداً، روي ذلك عن النخعي<sup>(١)</sup>، وليس شيء من ذلك دليل بوجود، إلا أن من تربص به، وهـ نَ مَدَّ في أَجَلِ التَّربِصِ فيحسب الإعذار إليه، والاجتهاد في أمره، وما يرجوه من معاودة الإسلام.

وأما من زعم أنه يستتاب أبداً؛ فخطأ ظاهر؛ لأن فيه إبطال حكم الخبر الثابت، والأرجح أن يقتل مكانه إن لم يتب؛ لأن الخير لا يقتضي التربص بظواهر ولا مفهوم، والاستتابة نفسها إنما انتزعت من دليل آخر، فإذا استتبت مرة؛ فإن التربص فرق ذلك لا دليل عليه، فلم يلزم<sup>(٢)</sup>.

### فصل

وأما اختلافهم في المرأة ترتد، ففي ذلك ثلاثة أقوال:

**قول:** إنها كالرجل في ذلك، إن راجعت الإسلام وإلا قُتلت، وإليه ذهب الجمهور: مالك<sup>(٣)</sup>، .....

(١) وقاله سفيان الثوري، وقد مضى تخريجه في المسألة السابقة.

وقال ابن قدامة في «المغني» (٢٦٨/١٢) معلقاً على قول النخعي: «وهذا يفضي إلى أن لا يُقتل أبداً، وهو مخالف للسنن والإجماع». وذكر ابن قدامة عن سفيان: أنه يستتاب ثلاثاً.

وانظر: «الإشهاد» لابن المنذر (٢٢٩/٢).

(٢) هذه الاستتابة تحتاج إلى توقف، والعبارة بالإجمال حتى تزول الشبهة، يدل عليه: ما أخرجه أبو داود في «السنن» (٤٣٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٦/٨) عن أبي بردة - رضي الله عنه - قال: أتى أبو موسى رجل ارتد عن الإسلام، فدعا عشرين ليلة أو قريباً منها، فجاء معاذ فدعاه، فأبى، ففُرم عقه.

قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (١٩٧/٦): «ورواه البخاري في «صحيح» معلقاً عن أبي بردة، ومسلم في «صحيحه» عنه».

وانظر: «المحلى» (٢٣١-٢٢٩/١١)، «أثر الشهادة» (٥٠٩).

(٣) انظر: «التفريع» (٢٣١/٢)، «الكافي» (٤٨٥/١)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٣)، «بداية المجتهد» (٤٥٩/٢)، «المعونة» (١٣٦٢/٣)، «مفرد الجواهر المبيحة» (٢٩٧/٣)، «عيون المجالس» (٥/ ٢٠٨١) رقم ١٥٠٣، «الإشهاد» (١٧٤/٤) المسألة رقم ١٥٢٧ - بتحقيق، «حاشية الدسوقي» (٤/ ٤٠١)، «سهل المنذرك» (١٦٠/٣).



والشافعي<sup>(١)</sup>، والثليث، والأوزاعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، وإسحاق.

ومذهب أهل الظاهر أنها تقتل من غير استابة، كالرجل عندهم<sup>(٤)</sup>.

**وقول:** إنها تجبر على الإسلام ولا تقتل، وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>.

(١) «الأم» (١٥٦/٦)، «مختصر الزني» (ص ٢٧٣)، «الإفحام» للمارودي (ص ١٧٥)، «المذهب» (٢٢٣/٢)، «محتاج الطالبين» (٢٠١/٣)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤١/٢)، «روضة الطالبين» (٧٥/١٠)، «الحاوي الكبير» (١٣/١٥٥ - ط. دار الكتب العلمية)، «مختصر الخلافيات» (٤٠٦/٤)، «مغني المحتاج» (١٤٠-١٣٩/٤)، «البيان للممراني» (٤٤/١٢)، «المذهب» (٢٨٨/٧)، «نهاية المحتاج» (٤١٣/٧).  
(٢) ذكر مذهب الثليث والأوزاعي وإسحاق: ابن المنذر في «الإشراف» (٢٤٠/٢)، وابن قدامة في «المغني» (٢٦٤/١٢).

وهو مذهب الحسن، والزهرى، ومكحول، وجماده، وإبراهيم النخعي.

ووي عن الحسن -أيضاً- أنها تسترق، ولا تقتل.

وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٧٦/١٠)، «شرح السنة» (٢٣٩/١٠)، «الإشراف» (٢٤٠/٢)، «المغني» (٢٦٤/١٢)، «مسند البيهقي» (٢٠٣/٨)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٣٤٢/٢)، «فقه الإمام الثليث بن سعد» (ص ٢٦٤)، «أثر الشهاب في درء الحدود» (ص ٥٢٠-٥٢٣).

(٣) «المنقح» لابن البنا (١١٠٨/٣)، «المغني» (٢٦٤/١٢)، «دروس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٤/٣)، «نتيج التحقيق» (٣٢٩-٣٢٧/٣)، «الإيضاح» (٣٢٨/١٠)، «كشف القناع» (١٧٤/٦)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٤٦/٢)، «مسائل أحمد» (٤٦٢، ٤٨٦ - رواية الكوسج، ١٢٩٠-١٢٩١ - رواية عبدالله، ٤٧٣-٤٧٥، ١٣١/٣ - رواية صالح، «شرح الزركشي» (٦/٢٣٢، ٢٤٨)، «الواضحة» (٢١٧، ٢١٥/٢)، «متهى الإرادات» (٣٩٦/٣).

وهذا القول هو الراجح -إن شاء الله- لعدم قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». نعم الرجال والنساء والعبيد والإماء.

(٤) مضى ذكر كلام ابن حزم في استتابة المرتد. وانظر: «المحلى» (١٩٦/١١) وما بعدها.

(٥) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٥٩)، «الهداية» (٤٥٨/٢)، «البناية» (٨٥٤/٥)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٩/٣)، «المبسوط» (١٠٨/١٠)، «إبدائع الصنائع» (٤٣٨٥/٩)، «الفتاوى» (ص ١١٧)، «الليالي» (١٤٩/٤)، «شرح السير الكبير» (١٦٦/٥)، «فتح القدير» (٧١/٦)، «دروس المسائل» (٣٦١ رقم ٢٤٠)، «ملتنقى الأبحر» (٣٧٦/١)، «الجامع الصغير» (٢٥١)، «الاختيار» (١٤٩/٤)، «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» (١٩٩)، «مختصر اختلاف العلماء» (٤٧١/٣ رقم ١٦٢٤)، «تبيين الحقائق» =

وروي -أيضاً- عن ابن عباس: «تجبر. وفي رواية: أنها تحبس ولا تقتل، ذكر ذلك الدارقطني مستنداً إليه من طرق<sup>(١)</sup>».

= (٢٨٤-٢٨٥)، «البحر الرائق» (١٣٩/٥)، «تحفة الملوك» (ص ١٩٣)، «جمل الأحكام» (٣٠٥)، «إعلاء السنن» (٥٧٣/١٢).

وهو قول سفيان الثوري. انظر: «شرح السنة» (٢٣٩/١٠)، «تفسير القرطبي» (٤٨/٣).

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١١٧/٣ رقم ١١٨) حدثنا عبدالصمد بن علي، حدثنا عبدالله ابن عيسى الجزري، نا عفان، نا شعبة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقتل المرأة إذا ارتدت».

قال الدارقطني: عبدالله بن عيسى هذا كذاب، يضع الحديث على عفان وغيره، وهذا لا يصح عن النبي ﷺ، ولا رواه شعبة.

ثم أسند (رقم ١١٩ و٣٥٤) إلى عبدالرزاق، عن سفيان، عن أبي حنيفة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، عن ابن عباس، في المرأة تترد، قال: «تجبر ولا تقتل».

قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٧٧/١٠ رقم ١٨٧٣) عن سفيان الثوري، عن عاصم، به. وأسند الدارقطني -كذلك- (رقم ١٢٠)، وابن أبي شيبة (٨٥٥/٦ - ط. دار الفكر) إلى عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس قال: «المرتدة عن الإسلام تحبس ولا تقتل».

وأسند الدارقطني -أيضاً- (رقم ٣٥٢، ٣٥٦) إلى ابن عباس في المرأة تترد، قال: «تستحيا». وكل أمانيدها إتيته، ومدارها على عاصم بن أبي النجود المقرئ. قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٥٤): «صدوق له أرواه».

وأسند الدارقطني إلى يحيى بن معين قال: كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً كان يرويه، ولم يروه غير أبي حنيفة، عن عاصم، عن أبي رزين.

وأسند البيهقي إلى الإمام أحمد قال: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، قال: سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة؟ فقال: أما من ثقة فلا.

ونقل البيهقي في «الكبرى» (٢٠٣/٨-٢٠٤) عن الشافعي في قول ابن عباس: «تحبس ولا تقتل». قال الشافعي: فكلمني بعض من يذهب هذا المذهب، ويحضرنا جماعة من أهل العلم بالحديث، فسألناهم عن هذا الحديث؟ فما علمت منهم واحداً شكك، أن قال: هذا خطأ، والذي روى هذا ليس ممن يثبت أهل الحديث حديثه. أ.هـ. وروى الترمذي هذا كله. فانظر: «السنن» (٢٠٣/٨-٢٠٤).

وقدر ابن المنذر قول ابن عباس هذا، وقال: ولا يصح ذلك عنه.

وقول: إنها تُسْتَرْقُّ ولا تُقْتَل. يروى ذلك عن علي<sup>(١)</sup>، وبه قال قتادة والحسن البصري<sup>(٢)</sup>.

فدليل الجمهور في وجوب قتلها كالرجل: عموم الخبر في قتل من بدل دينه، وهو لفظ يعم الرجل والمرأة. ومستند أبي حنيفة في أنها تجبر على الإسلام ولا تقتل: حمله على ما وقع النهي عنه من قتل نساء أهل الحرب بعلّة الكفر، وهذا بعينه هو مستند القول الآخر في استرقاقها؛ لأن نساء أهل الحرب اللاتي نُهي عن قتلهن، أبيع استرقاقهن بعلّة الكفر، فمن ساوى بينهما<sup>(٣)</sup> من غير فرق؛ قال بالاسترقاق، ومن رأى لموقع الإسلام المتقدم أثراً في تعلّق الأحكام بمنع معاودة الكفر؛ قال: تُجبر على الإسلام، ولا تقتل، ولا تسترق.

**والأرجح أن لا فرق في شيء من ذلك بينها وبين الرجل، وإنها تقتل كما يقتل؛ لعموم الخبر، واستوائهما في الكفر بالردة.**

**وأما النهي عن قتل النساء فشيء خاص في نساء أهل الحرب، إذا لم يكن**

(١) ذكره ابن المنذر في «الإشراف» (٢/ ٢٤٠). ونقل ابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٢٦٤) عنه أنه لا فرق بينها وبين الرجل.

وأشار (١٢/ ٢٨٢) إلى أثر علي هذا في أن المرتدة تُسبى. ونقل تضعيف الإمام أحمد له. قلت: أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ١٧١) رقم (١٨٧١٥)، وابن أبي شيبة (٢/ ٢٦٧) في «مصنفيهما»، والبيهقي (٨/ ٢٠٨) من طريق عمار الدهني، عن أبي الطفيل، عن علي، في يَتَوَقَّعُ مَقْلَ السُّلَمِيِّ إِلَى بَنِي نَاجِيَةٍ، فَوَجَدَهُمْ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ ... وفيه: وَصِفَتْ أَسْلَمُوا ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ ... قال: فَقَتَلَ مَقَاتِلَهُمْ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ... إلخ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٧٦) رقم (١٨٧٢٨) عن معمر، عن قتادة قال: تُسبى وتباع، وكذلك فعل أبو بكر بنساء أهل الردة، بأعظم، وذكر قبله قول الحسن في المرتدة: تُسبى وتكفر. وأخرجه -أيضاً- عن الحسن: ابن أبي شيبة (٦/ ٥٨٥ - ط. دار الفكر) قال: لا تقتلوا النساء إذا هُنَّ ارْتَدْنَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ يُدْعَيْنَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ هُنَّ أَيْبَنَ سُبَيْنَ، فَيُجْعَلْنَ إِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يُقْتَلْنَ. وأخرج عنه قوله: لا تقتل، تُحْبَس.

(٣) كذا في الأصل، ومصححة في هامش المنسوخ: «بهن»، والثبت أصوب.

منهن حدثٌ يوجب قتلهن: من قتال، أو قُتِلَ أحدهُ من المسلمين، وغير ذلك مما أثبتته الشرع.

فأما إن تعيّن في مثل ذلك؛ فلا يمنع القتل.

خُرِجَ أبو داود<sup>(١)</sup> عن عائشة قالت: لم يقتل من نسايتهم -يعني بني قريظة- إلا امرأة، إنها لعندي تُحَدِّثُ، تَضْحَكُ ظَهْراً وَيُطْفَأُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ رِجَالَهُمْ بِالسُّوْقِ، إِذْ هَتَفَ هَاتِفٌ بِاسْمِهَا: أَيْنَ فُلَانَةٌ؟ قالت: أنا، قلت: وما شأنك؟ قالت: حَدَّثْتُ أَحَدَهُ. قالت: فَانْطَلَقَ بِهَا فَضَرَبَتْ عَقْفَهَا.

فليس النهي عن قتل النساء يراد به العموم والإطلاق؛ ألا ترى إلى قتل المرأة قوداً بالنفس؛ وحداً في الزنا؟ وكذلك الردّة، والله أعلم.

### فصل

**وأما اختلافهم في ميراث المرتد إذا قُتِلَ أو مات على رِدَّتِهِ، ففي ذلك قولان**

(١) في «مسننه» في كتاب الجهاد (باب في قتل النساء) (رقم ٢٦٧١) من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة.

قلت: وهذا إسناده حسن؛ من أجل محمد بن إسحاق. وفيه رجاله ثقات، رجال الشيخين. وأخرجه أحمد (٦/ ٢٧٧)، والحاكم (٣/ ٣٥-٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٨٢)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٨/ ١٨٠) من طريقين، عن ابن إسحاق، به.

وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٤٢) من حديث ابن إسحاق بهذا الإسناد. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

قلت: لم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق، إنما أخرج له في المتابعات. ونقل البيهقي عن الشافعي قوله: فحدثني أصحابنا أنها كانت دُلْتُ على محمود بن مسلمة رخصي، فقتلته، فقتلت بذلك.

ونقل -أيضاً- قوله: قد جاء الخبر أن رسول الله ﷺ قَتَلَ الْفَرِظِيَّةَ، وَلَمْ يَصْغُخْ خَيْرَ عَلَى أَيِّ مَعْنَى قَتَلَهَا، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَسْلَمَتْ، ثُمَّ ارْتَدَتْ وَلَحِقَتْ بِقَوْمِهَا، فَقَتَلَهَا لِذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرُهُ. وقد مضى ذكر حديث هذه المرأة، وأنها دُلَّت على خلاف بن سويد خبراً فقتلته، وليس على محمد بن مسلمة.

وقولها: «ظَهْراً وَيُطْفَأُ»، أي: تنقلب من كثرة الضحك ظهراً لبطن، ويطفأ لظهور.

وقول: إنها تُسْتَرْقَق ولا تُقتل. يروى ذلك عن علي<sup>(١)</sup>، وبه قال قتادة والحسن البصري<sup>(٢)</sup>.

فدليل الجمهور في وجوب قتلها كالرجل: عموم الخبر في قتل من بدل دينه، وهو لفظ يعم الرجل والمرأة. ومستند أبي حنيفة في أنها تجبر على الإسلام ولا تقتل: حملة على ما وقع النهي عنه من قتل نساء أهل الحرب بعلّة الكفر، وهذا بعينه هو مستند القول الآخر في استرقاقها؛ لأن نساء أهل الحرب اللاتي نُهي عن قتلهن، أبيع استرقاقهن بعلّة الكفر، فمن ساوى بينهما<sup>(٣)</sup> من غير فرق؛ قال بالاسترقاق، ومن رأى لموقع الإسلام المتقدم أثراً في تعلّق الأحكام بمنع معاودة الكفر؛ قال: تُجبر على الإسلام، ولا تقتل، ولا تسترق.

والأرجح أن لا فرق في شيء من ذلك بينها وبين الرجل، وأنها تقتل كما يقتل؛ لعموم الخبر، واستوائهما في الكفر بالردة.

وأما النهي عن قتل النساء فشيء خاص في نساء أهل الحرب، إذا لم يكن

(١) ذكره ابن المنذر في «الإرشاد» (٢/٢٤٠). ونقل ابن قدامة في «المغني» (١٢/٢٦٤) عنه أنه لا فرق بينها وبين الرجل.

وأشار (١٢/٢٨٢) إلى أثر علي هذا في أن المرتدة تُسبى. ونقل تضعيف الإمام أحمد له. قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٠/١٧١ رقم ١٨٧١٥)، وابن أبي شيبة (٢/٢٢٧) في «مصنعيهما»، والبيهقي (٨/٢٠٨) من طريق عماد الدعي، عن أبي الطفيل، عن علي، في يَغْيُ مَعْقِلَ السُّلَمِيِّ إِلَى بَنِي نَاجِيَةٍ، فَوَجَدَهُمْ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ... وفيه: وصيغاً أسلموا ثم رجعوا عن الإسلام إلى النصرانية... قال: فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم... إلخ.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٧٦ رقم ١٨٧٢٨) عن معمر، عن قتادة قال: تُسبى وتباع، وكذلك فعل أبو بكر بنساء أهل الردة، باعهم، وذكر قبله قول الحسن في المرتدة: تُسبى وتكر. وأخرجه -أيضاً- عن الحسن: ابن أبي شيبة (٦/٥٨٥ - ط. دار الفكر) قال: لا تقتلوا النساء إذا هُنَّ ارْتَدْنَ عن الإسلام، ولكن يُدْعَيْن إلى الإسلام، فإن هُنَّ أَيْنَ سُبْن، فيجعلن إماء المسلمين، لا يقتلن. وأخرج عنه قوله: لا تقتل، تُحبس.

(٣) كذا في الأصل، ومصححة في هامش، المنسوخة: «فهي»، «المثبت أصب ب.

منهن حدثٌ يوجب قتلهن: من قتال، أو قتل أحده من المسلمين، وغير ذلك مما أثبتته الشرع.

فأما إن تعلّق في مثل ذلك؛ فلا يمنع القتل.

أخرج أبو داود<sup>(١)</sup> عن عائشة قالت: لم يقتل من نساءهم -يعني بني قريظة- إلا امرأة، إنها لعندي تُحَدِّثُ، تضحك ظهراً وبطناً، ورسول الله ﷺ يقتل رجالهم بالسوق، إذ تُنْفَخَ هانتُ باسمها: أين فلانة؟ قالت: أنا، قلت: وما شأنك؟ قالت: حَدِّثُ أَحَدُثَهُ. قالت: فأنطلق بها فضربت عنقها.

فليس النهي عن قتل النساء يراد به العموم والإطلاق؛ ألا ترى إلى قتل المرأة قوداً بالنفس؛ وحداً في الزنا؛ وكذلك الردة، والله أعلم.

### فصل

وأما اختلافهم في ميراث المرتد إذا قُتل أو مات على رِدَّتِهِ، ففي ذلك قولان

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في قتل النساء) (رقم ٢٦٧١) من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة.

قلت: وهذا إسناده حسن؛ من أجل محمد بن إسحاق. وفيه رجاله ثقات، رجال الشيخين. وأخرجه أحمد (٦/٢٧٧)، والحاكم (٣/٣٦-٣٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/٨٢)، وفي «معركة السنن والآثار» (١٨٠١٨) من طريقين، عن ابن إسحاق، به.

وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/٢٤٢) من حديث ابن إسحاق بهذا الإسناد. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

قلت: لم يخرج مسلم بمحمد بن إسحاق، إنما أخرج له في المتابعات. ونقل البيهقي عن الشافعي قوله: فحدثني أصحابنا أنها كانت دُلّت على محمود بن مسلمة رَحِمَهُ، فقتله، فقتلت بذلك.

ونقل -أيضاً- قوله: قد جاء الخبر أن رسول الله ﷺ قتل القرظية، ولم يصح خبر على أيٍّ معنى قتلها، وقد يحتمل أن تكون أسلمت، ثم ارتدت ولحقن بقومها، فقتلها لذلك، ويحتمل غيره. وقد مضى ذكر حديث هذه المرأة، وأنها دُلّت على خلاف بن سويد بخبراً فقتلته، وليس على محمد بن مسلمة.

وقولها: «ظهراً وبطناً»، أي: تنقلب من كثرة الضحك ظهراً لبطن، وبطناً لظهر.

مشهوران:

ذهبت طائفة إلى أنه يرثه ورثته من المسلمين، روي عن علي<sup>(١)</sup>، والحسن البصري<sup>(٢)</sup>،

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٦/٦) رقم ١٠١٤٣ عن عبدالله بن أبي كثير، عن شعبة، عن الحكم، أن علياً قال: «ميراث المرتد لولده». وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (١٩٧/١١) من طريق دثار بن يزيد عن عبيد بن الأبرص الأسدي، عن علي، مثله.

وقال البيهقي في «مختصر الخلافيات» (٣١/٤): «وروي عن حجاج بن أرطاة، عن الحكم: أن علياً -رضي الله عنه- قضى في ميراث المرتد أنه لأهله من المسلمين». ثم قال: «وهذا منقطع. والحجاج غير محتج به». قال: «ورواه شريك، عن المغيرة، عن علي». وقال: «وهو -أيضاً- منقطع». وانظر: السنن الكبرى (٢٥٤/٦).

وروي عبدالرزاق (١٠٤/٦)، ١٦٩/١٠، ٣٣٩، وابن حزم في «المحلى» (١٩٧/١١) عن أبي عمرو الشيباني، أن علياً -رضي الله عنه- استأب رجلًا مرتدًا، فقال: «أما حتى ألقى المسح فلا»، فأسر به ففصرته عنقه، ودفع يده إلى ولده من المسلمين.

وانظر: مصنف عبدالرزاق (١٠٥/٦)، «شرح معاني الآثار» (٢٦٦/٣)، «الخروج» لأبي يوسف (٢١٦)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢).

ونقل ابن المنذر في «الإشراف» (١٦٤/٣) والبيهقي تضعيف أحمد للحديث علي -رضي الله عنه- روي عنه -رضي الله عنه-، أن مال المرتد لبيت مال المسلمين.

ولا يثبت هذا عن علي، فالأثر ذكره مسنداً: ابن حزم في «المحلى» (٣٠٥/٩) من طريق الحارث الأعور، عن علي. والحارث، قال المغيرة فيه: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث. وانظر: «ميزان الاعتدال» (رقم ١٦٢٧).

وحكي ابن حزم أن مذهب ابن مسعود: أنه لورثته من المسلمين، قال: «ولم يصح». قلت: أخرجه عبدالرزاق (١٠٥/٦) رقم ١٠١٤٠ يستند إلى الحكم بن عتيبة، عن ابن مسعود. وفيه رجل مبهم.

(٢) كان -رحمه الله- يقول: ميراث المرتد للمسلمين، وقد كانوا يطبقونه لورثته. أخرجه عنه: عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٧/٦) رقم ١٠١٤٦ وفيه رجل مجهول. وانظر: «مصف ابن أبي شيبة» (١٨٦/٢)، «شرح معاني الآثار» (٢٦٧/٣)، «سنن سعيد بن منصور» (٨١/٣)، «تفسير القرطبي» (٤٩/٣)، «أحكام القرآن» للجصاص (١٠٢/٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط. الباز، «شرح السنة» (٣٦٥/٨)، «المغني» (١٦٢/٩).

والشعبي<sup>(١)</sup>، وهو قول أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، والليث وإسحاق<sup>(٣)</sup>.

وذهبت طائفة إلى أنه لا حق لورثته في ميراثه، وإنما ماله فسيء لجماعة المسلمين، وهو قول مالك<sup>(٤)</sup>، والشافعي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط. الباز، «المحلى» (١٩٧/١١)، «المغني» (١٦٢/٩).

(٢) مذهب أبي حنيفة أنه إن مات أو قتل على ورثته انتقل ما اكتسبه في إسلامه إلى ورثته المسلمين، وكان ما اكتسبه في حال رده فيأ. وقال أبو يوسف ومحمد: كلاهما لورثته.

وانظر: «الرد على سير الأوزاعي» (ص ١١١)، «الخروج» لأبي يوسف (٢١٦)، «شرح السير الكبير» (١٤٩/٥)، «الأصل» (١٩٧)، «كتاب الولاء» (باب ولأه المرتد) (٢٦٧/٤)، «مختصر الطحاوي» (٢٥٨)، «اللباب» (١٥٠/٤)، «الهداية» (٤٥٩/٢)، «اليسوط» (١٠٤/١٠)، «بدائع الصنائع» (١٣٨/٧)، «الاختار» (٢٣٣-٢٣٢/٤)، «عمدة القاري» (٢٦٠/٢٣)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٣) ٤٧٢ رقم ١٦٢٥ و٤٤٠/٤ رقم ٢١٣١، «أحكام القرآن» للجصاص (١٢٣/٢)، «ملئق الأبحر» (٣٧٥/١)، «تنقيح الملوكة» (١٩٣)، «إعلاء السنن» (٥٨٥/١٢)، «جمل الأحكام» (٣٠٧). (٣) وهو مذهب الحكم بن عتيبة. حكاه ابن المنذر عنه وعن الليث وإسحاق في «الإشراف» (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط. الباز.

وفرق الأوزاعي بين ما إذا كان المرتد في دار الإسلام أو لا، قال: إذا كان في دار الإسلام، قُتل وقسم ماله بين ورثته؛ حكاه ابن المنذر في «الإشراف» (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط. الباز، وحكى غيره أنه مذهب التورث مطلقاً.

وانظر: «المحلى» (١٩٧/١١)، «مختصر اختلاف العلماء» للجصاص (٤٤٠/٤) رقم ٢١٣١، «فقه الإمام الأوزاعي» (٥١٠/٢).

(٤) انظر: «المعلوثة» (٨٧/٣)، «التفريع» (٢٣٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «الكناني» (٥٨٢)، «مقدم ابن رشد» (٢٢١/٣)، «الإشراف» (١٧٩/٤) رقم ١٥٣٥ - بتحقيق، «جامع الأهماء» (ص ٥١٣)، «عيون المجالس» (١٩٠٢/٤) رقم ٣٤٧، «تفسير القرطبي» (٤٩/٣)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٣٠٦/٤)، «الخرشي» (٦٦/٨)، «الشامل» (٢/٢) ق ١٧١ ليهرام.

(٥) انظر: «الآدم» (٨٧-٨٨/٤)، «٣١٠ و١٧٤/٦»، «مختصر المزني» (ص ١٤٠)، «الإقناع» للماوردي (ص ١٢٨، ١٧٥)، «مختصر الخلافيات» (٢٩/٤)، «مغني المحتاج» (٢٥/٣)، «منهاج الطالبين» (٣٤٤/٢)، «روضة الطالبين» (٢٠/٦)، «البيان» للعمري (١٨/٩) و (٥٣/١٢)، «المجموع» (١٩/٢٣)، «التعليق للبخاري» (٢٨٩-٢٩٠)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٩/٢) أو ١٦٣/٣ ط. الباز.

وأبي ثور<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وهو الأرجح، لما خرّجه مسلم<sup>(٣)</sup> عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر». وهذا نص في ذلك.

وفي المسألة قول ثالث: قال أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>: كل ما ظفر به من مال المرتد، فسواء رجع إلى الإسلام أو لم يرجع؛ هو لجماعة المسلمين، وأما ما لم يظفر به من ماله قبل قتله؛ فهو باقٍ على ملكه: إن رجع إلى الإسلام؛ ورثه ورثته من المسلمين، وإن لم يرجع؛ ورثه ورثته من الكفار، إن كان له ورثة كفار، فإن لم يكونوا<sup>(٥)</sup> له؛ فهو لجماعة المسلمين.

#### مسألة

واختلفوا في حكم ولد المرتد، فقال الشافعي<sup>(٦)</sup>: ولد المرتد على حكم

(١) واختاره ابن المنذر، ونقله عن أبي ثور في «الإشراف» (٢٤٩/٢)، وابن قدامة في «المغني» (١٦٢/٩).

(٢) كريمة شيخ مالك، وابن أبي ليلى. انظر: «الإشراف» (٢٤٩/٢)، «المحلى» (١٩٧/١١)، «المغني» (١٦٢/٩)، «عيون المجالس» (١٩٠٢/٤).

واختلف فيه عن أحمد: فحكى إسحاق بن منصور عنه أنه قال: ماله للمسلمين. وهو مشهور المذهب. وحكى الأثر عن أنه قال: كنت أقول به، ثم جئت عنه، قال: هو كما ترى، فُتِل على الكفر، فكيف يرثه المسلمون؟ وقال: هو في بيت الماله أفاده ابن المنذر.

وانظر: «المغني» (١٦٢/٩ و ١٦٢/١٢)، «ردوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٧/٣)، «الواضح شرح مختصر الخري» (٢١٨/١)، «الإصناف» (٣٥٢/٧ و ٣٣٩/١٠)، «شرح الزركشي» (٦/٢٧٢)، «المقنع» لابن البنا (٨٤٧/٢)، «ردوس المسائل الخلائية» (٥٧٧/٥)، «كشف القناع» (٦/١٨٢-١٨٣)، «الإقناع» (٣٠٥/٤)، «الكافي» (١٦١/٣)، «منتهى الإرادات» (٥٠٣/٢).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الفرائض (رقم ١٦١٤).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الفرائض (باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم) (رقم ١٦١٤).

(٤) في «المحلى» (٣٠٤/٩) المسألة رقم ١٧٤٤.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «يكن».

(٦) فرق الشافعية بين أن يكون الولد انعقد بين الزوجين قبل الردة أو بعدهما، فإن انعقد قبل =

الإسلام، فإن بلغوا فأبوا من الإسلام؛ قتلوا بعد أن يستأبوا، ولا تُسبى للمرتد ذرية، وقال الأوزاعي<sup>(١)</sup>: «إن كان تزوج في دار الحرب، وُلِدَ له، ثم راجع الإسلام؛ ألحقته به ذريته، ووُضِعَت امرأته في المقاسم، [وإن أبى أن يُسلم؛ وضعت امرأته وولدها في المقاسم]». وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: «إن ارتد رجل وامرأته عن الإسلام معاً؛ فهما على الكناح، فإن لحقاً بدار الحرب، فحملت في دار الحرب فولدت، ثم ظهر على ولدها؛ فهو في<sup>(٣)</sup>»، ويجبر على الإسلام إذا سُبِيَ صغيراً، وإن وُلِدَ لولدهما ولد، ثم ظهر على ولد الولد؛ كان فيتأ، ولم يجبر على

= الردة؛ فسلم، حتى لو ارتدت حامل؛ فلا يحكم بردة الولد، فإن بلغ وأعرب بالكفر؛ كان مرتداً بنفسه، وإن حدث الولد بعد الردة، وكانا مرتدين؛ فهو كافر تبع لهما. وهو المشهور الصحيح من المذهب.

فعلى القول بإسلامه؛ فلا يُسْتَرْق بجماله، وإن بلغ وأعرب بالكفر؛ فمرتد.

انظر: «الأم» (١٧٢/٦)، «مختصر المزني» (٢٦٠)، «الإقناع» للساوري (ص ١٧٥)، «الحاوي الكبير» (٤٢٥/١٦)، «حلية العلماء» (١٣٠/٧)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٢/٢)، «مغني المحتاج» (٤/١٣٥، ١٣٦، ١٤١)، «معالم السنن» (٢٠٢/٢)، «البيان للمبراني» (٥٩/١٢)، «روضة الطالبين» (١٠/٧٧)، «المجموع» (٧٦/٢١)، «فتح الباري» (٢٨٠/١٢)، «السراج الوهاج» (٥١٩)، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣١).

قال الخطابي: «لم يفرض العصر -أي: عصر الصحابة- حتى أجمعوا أنه لا يُسبى ولد المرتد. (١) ذكره عنه ابن المنذر في «الإشراف» (٢٥٢/٢)، وما بين المعقوفين منه، وعليه في الأصل إلحاق، ولم يظهر في الصورة، وأثبت في المنسوخ إلا أن فيه: «أبى أن يُسبى».

(٢) نقل صاحب «الهداية» عن أبي حنيفة: أن ولد الولد يبيع على الإسلام تبعاً للجد، وأصله النبعة في الإسلام.

قال: وهي رابعة أربع مسائل كلها على الروايتين -أي: عن أبي حنيفة-، والثانية: صدقة القطر، والثالثة: جزّ الولاء، والأخرى: الوصية للقرابة.

انظر: «شرح السير الكبير» (١٩٧/٥)، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٥٩)، «الهداية» (٤٦٣/٢)، «تحفة الفقهاء» (٣٠٩/٣)، «بدائع الصنائع» (١٣٩/٧-١٤٠)، «البيان» (٨٨٢/٥).

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٢/٢).

(٣) في فتاوى البرزلي (٢٩/٢): «ولد المرتد في دار الحرب من مرتد أو حربي في مطلقاً؛

للحكم لهم بالدار، كأولاد أهل الحرب، ومثله أولاد الحربية من حربي أو مرتد، والعبارة المنقولة عند المصنف عن أبي حنيفة هي عبارة ابن المنذر في «الإشراف» (١٦٦/٣)، وعنده: «فإنه في».

الإسلام، إنما يجبر على الإسلام المرتدون وأبناؤهم<sup>(١)</sup> لأصلاهم، وأما ولد ولدهم الذين ولدوا في دار الحرب، فهم فيء لا يجبرون على الإسلام».

قال أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>: «كل من نالته ولادة مسلم أو مسلمة، بأي وجه كان، لم يقبل منه إلا الإسلام أو السيف، وإن بُعِدَ إلى ألف أم، أو ألف أب وأكثر، وسواء بأن المرتدون بدارهم أو لم يبينوا، دافعوا عن أنفسهم أو لم يدافعوا؛ لحقوا بأرض الحرب أو لم يلحقوا؛ حكمهم في كل شيء كما ذكرنا». يعني ما تقدم من قوله في وجوب القتل وأحكام الورثة وغير ذلك. قال: «إلا أنهم إن دافعوا، غُيِّمَت أموالهم وقسمت، كأموال أهل الحرب ولا فرق، والمرأة المرتدة في كل ما ذكرنا من قتل وغيره كالرجل، والعبد والأمة كذلك فلم يُجْزَ سبأؤهم، ولا استحياءهم، إلا أن يكونوا أصغر فيستحيون حتى يبلغوا؛ فإن أسلموا؛ وإلا قتلوا».

**والأرجح ما توافق عليه قوله وقول الشافعي، ونحوه من مذهب مالك في إيجاب ولد المرتد على الإسلام<sup>(٣)</sup>، فإن كانوا أصغر قبلوا فأبوا دين الإسلام قتلوا، ولا تسبى للمرتد ذرية، وقد تقدم من القول في وجه الدليل على صحة**

(١) عبارة ابن المنذر: «وأولادهم».

(٢) أسهب القول في ميراث المرتد: لمن هو بعده؟، في «المحلّي» (١٩٧/١١) وما بعدها، ولم أجد العبارة التي نقلها المصنف هنا.

(٣) انظر: «مقد الجواهر الثمينة» (٣٠٠/٣)، «المفهم» (١٨٦/١) -رقية: «وكان أبو بكر يرى تسبى أولاد المرتدين، وبذلك قال أصح من الفرج من أصحابنا، وكان عمر يرى أنهم لا يسبون، ولذلك رد سبيهم، وبهذا قال جمهور العلماء وأئمة الفتوى»-، «إكمال المعلم» (٢٤٤/١)، «الإشراف» للفاضي عبد الوهاب (١٧٨/٤) رقم ١٥٣٣ - بتحقيقي، «حاشية الدسوقي» (٣٠٥/٤).

قلت: وهو مذهب الحنابلة أنه لا يجري على أولاد المرتدين ممن كانوا قبل الرقة رقاً، بخلاف ما لو ولد حال الرقة، فإنه يسترق.

انظر: «الغني» (٢٨٢/١٢)، «دروس المسائل» (١١٣٧/٣)، «المقتضب» (١١١١/٣)، «شرح الزركشي» (٢٥٦/٦)، «الواضح» (٢١٩/٢)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٤٥٢/٢)، «مسائل الإمام أحمد» (٩٣/٢) - رواية ابن هانئ، «الإيضاح» (٣٤٤/١٠)، «الروايتين والوجهين» (٣١٠/٢).

الأصل الذي يشتمل على هذا وأمثاله في (فصل: المفاداة بأبنائه المشركين)، من (الباب الخامس) ما فيه غنية لمن تأمله.

قال أبو الوليد بن رشد<sup>(١)</sup> في ارتداد أهل بلد أو حصن: «الذي ذهب إليه جمهور العلماء وأئمة السلف: أن يُقتلوا؛ فيقتل رجالهم، ولا تسبى ذراريهم، وأما أموالهم فهي فيء للمسلمين. قال: وقال أصح: تسبى ذراريهم ونسأؤهم، وتقسم أموالهم، ويقتل كبارهم على حكم الناقضين من أهل الذمة؛ لأنهم جماعة، وإنما يكون الارتداد في الواحد وشبهه، وهو الذي خالفت فيه سيرة عمر بن الخطاب سيرة أبي بكر الصديق -رضي الله تعالى عنهما- في الذين ارتدوا من العرب بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ سار فيهم أبو بكر سيرة الناقضين، فقتل الكبار، وسبى النساء والصغار، وجرت فيهم المقاسم وفي أموالهم، فلما ولي عمر بعده نقض ذلك، وسار فيهم سيرة المرتدين: ردّ نساءهم وصبيانهم إلى عشائرتهم وإلى الحرية، وأخرجهم من الرقّ والسبأ، وحملهم محمل ذرية المرتدين: أنهم على الإسلام، إلا من أباه منهم بعد بلوغه، وما أباه<sup>(٢)</sup> أحد منهم على عمر، ولا قبل ذلك، بل أقرّ كلهم بالإسلام ساعة سبوا».

قلت: فذهب أصح في سبأ ذرية المرتدين إذا كانوا جماعة مذهباً شاذاً؛ حيث فرّق بين حكم الجماعة والأحاد من غير دليل، كما ذهب أشهب في أهل الذمة إذا تقضوا مذهباً شاذاً: أن لا يسبوا، وكلا القولين غير سليم، وقد تقدم الردّ على أشهب.

#### مسألة

واختلفوا في حكم ما أصاب المرتد حال ارتداده من دم ومال، فقيل: حالهم في ذلك كله، والحكم عليهم بما أصابوه كحال المسلمين، لا يختلف في

(١) في «البيان والتحصيل» (٥٨/٣).

(٢) في منسوخ أبي خزيمة: «أباهم».

المقل والقود والضمان، وإليه ذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، قال: وسواءً قبل يقيرون<sup>(٢)</sup> وبعدما قهروا، فتأبوا أو لم يتوبوا، لا يختلف ذلك.

وقيل: إنهم إذا حاربوا أو نابذوا المسلمين، لم يؤخذوا بشيء من ذلك، وهم فيه كالمشركين، روي ذلك في قول عن الشافعي -أيضاً-<sup>(٣)</sup>. وحكى أبو الوليد بن رشد<sup>(٤)</sup>: أنه لا اختلاف -يعني: بين المالكية- في أن المرتد إذا لحق بدار الشرك فتتصر، وأصاب الدماء والأموال، ثم أخذ فأسلم؛ أنه يُهدر عنه جميع ما أصاب<sup>(٥)</sup>، كالحربي إذا أسلم سواء، وهذا إذا صح ارتداده بكونه على بصيرة منه في الكفر، وأنه لم يفعل ذلك مجبوراً وفسقاً. قال: «ولو ارتد وأصاب الدماء في بلد الإسلام، ثم أسلم»؛ فذكر ما ظاهره: أن لا خلاف بين المالكية في أن الارتداد لا يُسقط عن المرتد شيئاً من حقوق الناس، في الدماء والأموال والجراح.

واختلف في حقوق الله -تعالى- من الزنى، والسرقة، وحد الحرابية؛ فعن ابن القاسم: أن ذلك يُهدر عنه، وحكى ابن حبيب عن أصيب، واختاره<sup>(٦)</sup> هو: أن

(١) انظر: «الأم» (٣٩/٦) ط. دار الفكر، «مختصر المزني» (٢٥٩، ٢٦٧)، «الإقناع» (١٧٤)، «المهذب» (٢٢١/٢)، «روضة الطالبين» (٨١/١٠)، «المنهاج» (١٣١)، «حلية العلماء» (٦٢٩/٧)، «البيان» للمعري (٦٢/١٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٤-٢٥٥)، «المجموع» (٢٣٩/١٩).

(٢) كذا في الأصل والمنسوخ، ومطبوع «الأم»، ولعل الصواب: قبل أن يقيروا. انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٥٥/٢).

(٣) انظر: «الأم» (٢٢٨-٢٢٩ و ١٧٦/٦).

وفرق الشافعية بين أن يكون المرتد أُلّف شيئاً في غير القتال، أو في القتال. ففي غير القتال: يضمن، وفي القتال: لا يضمن. انظر: «روضة الطالبين» (٨١/١٠، ٨١).

(٤) في «البيان والتحصيل» (٦٠١/٢).

(٥) انظر في مذهب المالكية: «التفريع» (٢٣٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «مقدمات ابن رشد» (٢٢١/٣)، «الموتة» (١٣٦١/٣)، «القوانين الفقهية» (ص ٣٥٥)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٣٠٠)، «جامع الأمهات» (ص ٢٥٤)، «الإشراف» (١٧٧/٤) رقم ١٥٣٢ -بحقني، «عيون المجالس» (٩٢١/٢) رقم ٦٤١، وذكر ابن عبد البر في «الكافي» (٤٨٥/١) أنهم يطالبون بذلك كله.

(٦) كذا في الأصل، وفي مطبوع «البيان والتحصيل» (٦٠١/٢)، وفي المنسوخ: «واختاره»!!

الرّدة لا تُسقط شيئاً من ذلك؛ لأنه ينهم أن<sup>(١)</sup> يرتد في الظاهر؛ يُسقط ذلك عن نفسه، وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: ما جئني في ردة؛ فهو عليه في ماله<sup>(٣)</sup>.

#### فصل: في الردّ

اختلفوا في الردّ يُعثر عليه: هل تقبل توبته، وما يُظهر من الإسلام أو

(١) كذا في الأصل، وفي مطبوع «البيان والتحصيل»، وفي المنسوخ: (من) بدل (أن).

(٢) قال محمد بن الحسن الشيباني في «السير الكبير» (٢١٢/٥-٢١٣) في المرتد:

«ولو أصاب ذلك بعدما لحق بدار الحرب مرتدًا، ثم أسلم؛ فذلك كله موضوع عنه، وما أصاب المسلم من حدّ لله في زنى أو سرقة أو قطع طريق، ثم ارتدّ، أو أصابه بعد الردّة، ثم لحق بدار الحرب، ثم جاء تائبًا، فذلك كله موضوع عنه، وإن أصاب دماً في قطع الطريق؛ فعليه القصاص».

وقال الكاساني في «بدائع الصنائع» (١٣٧/٧): «ولو جنى المرتد جناية، ثم لحق بدار الحرب، ثم عاد إلينا تائبًا، فما كان من حقوق العباد كالقتل والغصب والقتل يؤخذ به، وما كان من حقوق الله -تبارك وتعالى- كالزنى والسرقة وشرب الخمر يسقط عنه».

ففرق الحنفية بين الجناية في حق الله، وفي حقوق العباد، كما حكى ابن رشد الخلاف المذكور من كلام ابن القاسم وأصيح.

وانظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٦١)، «الهداية» (٤٦٠/٢)، «اللباب» (١٥٠/٤)، «البيان» (٨٦٥، ٨٦٧)، «مختصر اختلاف العلماء» (٥٠٨/٣) رقم ١٦٥٥.

(٣) وذهب الحنابلة -أيضاً- إلى أنهم يؤخذون بذلك، إن أفلتوا نفوساً أو أموالاً. وهو أحد قولي الشافعي الماضي ذكرهما، قالوا: لأنه كفر بعد إيمان، فلا يسقط الفساق في الأتقى والأموال.

انظر: «المعني» (٢٨٤/١٢)، «دروس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٩/٣)، «الإنصاف» (٣٤٢/١٠)، «الميلع» (١٨٥/٩)، «الفروع» (١٧٥/٦)، «دروس المسائل الخلايفية» (٥٨٢/٥) رقم ١٨٣٤، «المحرر» (١٦٨-١٦٩)، «كتاب النمام» (٢٠١/٢).

والراجع من هنا كله -والله أعلم- قول من قال: إنهم لا يؤخذون بشيء من ذلك كله؛ وذلك بما ثبت أن أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- والصحابه لم يؤخذوا من رجوع من أهل الردّة بشيء مما قتلوا أو أفلتوا؛ لأنهم فئة متمتعة، فأنزلت على تأويلي بدني كأهل الحرب.

وانظر حول خير المرتدين: «تاريخ ابن جرير» (٢٥٠-٢٥١، ٢٦٠-٢٦١)، «الردة» للواقدي (٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١)، «الفتوح» (١٥/١) لابن أعمش، «فتوح البلدان» للبلاذري (١١٣-١١٤ ط. المنجد)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٠٦/٨).

(٤) الزنديق: هذا اللفظ ليس من كلام العرب، وهو فارسي معرّب، معناه: من يقول بدوام =

يُقتل<sup>(١)</sup> على كل حال؟ فقالت طائفة: يُكفَّ عنه إذا أظهر الإسلام؛ لأن ما أظهره من ذلك عصمةٌ لدمه، وإليه ذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>، وقالت طائفة: يقتل أبداً ولا يستتاب، ولا يقل منه ما أظهره من الإسلام، وهو قول مالك<sup>(٣)</sup>، والليث،

= الدهر. وإذا أراد العرب معنى ما قوله العامة قالوا: ملحد، وقهري (يفتح النبال)، وإذا أرادوا معنى السن قالوا: دُهرى (بضم النال).

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢٧٠-٢٧١):

«وأصل الزنادقة أتباع ديسان ثم ماني ثم مُزْدَك، وحاصل مقالهم: إن النور والظلمة قديمان، وإنهما امتزجا. فحدث العالم كله منهما. فمن كان من أهل الشر فهو من أهل الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور. وكان بهرام جد كسرى قد قتل ماني وأصحابه، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مُزْدَك. وقام الإسلام والزنديق يُطْلَقُ على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن ثم أُطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام، وعلى من لا يؤمن بالآخرة، أو لا يؤمن بوحداية الخالق.

حتى قال مالك: الزندقة ما كان عليه المنافقون، وكذا أطلق الشافعية وغيرهم لفظ (الزنديق) على كل من يُظهر الإسلام ويُخفي الكفر، فإن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك، وإلا فاصلهم ما ذكرت. انتهى بتصريف.

وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤٠٠/٩)، «المغرب» للجوابيقي (١٦٦)، «المغرب» (١/٢٣٥)، «قاموس المحيط» (٢٣٥/٣)، «مشارك الأنوار» للقاضي عياض (٣١١/١)، «الأم» (١٥٦/٦).

(١) في منسوخ أبي خزيمة: «تَقِيلُ»، وكتب فوقها: «كذا». أي: كذا هي. (٢) انظر: «الأم» (٣٩/٦)، «مختصر المزني» (٢٥٩)، «الحاوي الكبير» (٤٠٨/١٦)، «فروضة الطالبين» (٧٥-٧٦/١٠)، «المهذب» (٢٢٣/٢)، «معني المحتاج» (١٤٠-١٤١/٤)، «السراج الوهاج» (٥٢٠)، «نهاية المحتاج» (٣٩٩/٧)، «المجموع» (٢٣٢/١٩).

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٨/٢)، «حلية العلماء» (٦٢٦/٧)، «فتح الباري» (١٢/٢٧٢، ٢٧٣)، «إرشاد الساري» (٧٥/١٠).

وهو مذهب الحنفية في إحدى الروايتين، والثاني: لا تقبل نويته.

انظر: «أحكام القرآن» (٢٧٤/٣) - ط. إحياء التراث للخصاص، «شرح معاني الآثار» (٣/٢١٠ - ط. دار الكتب العلمية)، «شرح فتح القدير» (٩٨/١)، «حاشية ابن عابدين» (٢٩٦/٣).

(٣) انظر: «المعونة» (١٣٦٣/٣)، «التفريع» (٢٣١/٢)، «الرسالة» (٢٤٠)، «الكافي» (٥٨٥)، «عقد الجواهر الثمينة» (٢٩٨/٣)، «الإشراف» (١٧٢/٤) رقم ١٥٢٦ - بتحقيق، «الخرشي» (٦٧/٨) =

وأحمد<sup>(١)</sup>، وإسحاق<sup>(٢)</sup>، وكذلك أهل الظاهر<sup>(٣)</sup>، يرون قتله من حيث أصلهم في المرتد: أنه لا تعتبر مراجعته الإسلام في إسقاط ما ثبت عليه من القتل، وليس هذا هو مسلكت مالك ومن ذكر معه في قتل الزنديق من غير استتابة؛ لأنهم يرون استتابة المرتد دون الزنديق، وإنما فرقوا بينهما في ذلك من حيث أن الزنديق ليس على دين يعتقد، فيرى التزامه وإظهاره عبادة، حتى لا يسمح بالرجوع عنه إلا بعد أن ينتقل عن ذلك الاعتقاد، ويعتقد ما يظهره من الإسلام، وإنما الزنديق جاحدٌ مبطّل لا يعتقد شيئاً ديناً، فتظاهره بالإسلام خداعٌ ودفاع، وليس مَبْنِيّاً على صحة اعتقاد، هذا وجه ما ذهبوا إليه.

قال مالك في «الموطأ»<sup>(٤)</sup>: «معنى قول النبي ﷺ -فيما نرى والله أعلم-:

= «الشرح الكبير» (٣٠٦/٤)، «جواهر الإكليل» (٢٨١/٢)، «حاشية الدوسقي» (٣٠٢/٤)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب الإمام مالك» (٦٤٧/٥).

وهو مذهب الليث بن سعد -كما ذكر ذلك المصنف-

انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٧/٢)، «المغني» لابن قدامة (٢٦٩/١٢)، «إعلام الموقعين» (٥٤٩/٤) - بتحقيق.

(١) في إحدى الروايات عنه، ونصرها كثير من أصحابه، بل هي انصُرُ الروايات عنه. قاله ابن القيم في «الإعلام» (٥٤٩/٤) - بتحقيق.

انظر: «المنقح» لابن قدامة (ص ٣٠٧)، «الأصناف» (٢٣٣-٢٣٢/١٠)، «المغني» (٢٦٩/١٢)، «شرح الزركشي» (٢٣٦/٦)، «الهداية» لأبي الخطاب (١٠٩/٢)، «درؤوس المسائل الخلافية» (٥٧٦/٥) رقم (١٨٢٤)، «المحسرة» (١٦٨/٢)، «الروايتين والوجهين» (٣٠٥/٢)، «الفروع» (١٧٠/٦)، «كتاب التمام» (٢٠٠/٢)، «كشف القناع» (١٨٠/٦)، «درؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٦/٣)، «الإصباح» لابن هبيرة (٢٢٩/٢).

وانظر: «الصارم السلولي» (ص ٣٤٠ - وما بعدها أو ٦٥١/٣ - ط. ابن حزم، «عمدة القاري» (٧٧/٢٤)، «أدب القضاء» (٤٢٥)، «نيل الأوطار» (٢٠٤/٧) - ٢٠٥.

(٢) ملهيه في «الإشراف» لابن المنذر (٢٤٧/٢) - ط. محمد نجيب، و«الصارم السلولي» (١٦/٢) - ط. رمادي، و«إعلام الموقعين» (٥٤٩/٤) - بتحقيق.

(٣) انظر في مسألة المرتد واستتابة في مذهب الظاهرية: «المحلّي» (١٨٨/١١) - وما بعدها.

(٤) في كتاب الأفضية (باب القضاء فيمن ارتد عن الإسلام) (بعد رقم ٦٠٣ - ط. دار إحياء التراث).



«من غيّر دينه فاصربوا عنقه»<sup>(١)</sup>: أنه من خرج من الإسلام إلى غيره: مثل الزنادقة وأشباههم، فأولئك إذا ظهر عليهم قتلوا ولم يُستأثروا؛ لأنه لا تعرف توبتهم، وأنهم كانوا يُبرؤون الكفر، ويعلمون الإسلام، فلا يرى أن يستأب هؤلاء، ولا يقبل منهم قولهم. وأما من خرج من الإسلام إلى غيره، وأظهر ذلك فإنه يستأب، فإن تاب وإلا قتل».

ودليل ما ذهب إليه الشافعي: ما خرّجه مسلم<sup>(٢)</sup>، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا: لا إله إلا الله؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله». ثم قرأ: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُذَكَّرٌ ۖ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

وخرّج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أسامة بن زيد قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصبّحنا الحرقات من جهينة، فادركت رجلاً فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ فقال: «أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟» قال: «قلت»<sup>(٤)</sup>: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح! قال: «أفلا حَقَّقْتَ عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟» فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ.

واحتج الشافعي بقوله -تعالى- في المنافقين: ﴿اتَّخَذُوا إِيمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦، المنافقون: ٢]. قال<sup>(٥)</sup>: «فهذا يدل على أن إظهار الإيمان جنة من

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (رقم ٦٠٣) بهذا اللفظ مرسلًا. من حديث زيد بن أسلم، عن النبي ﷺ.

والحديث وصله البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد (باب لا يعذب بعداب الله) (رقم ٣٠١٧) من طريق أيوب عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا ...) (رقم ٢١). وقد مضى.

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله) (رقم ٩٦).

(٤) ساقطة من النسوخ.

(٥) في «الأم» (باب ما يحرم به الدم في الإسلام) (١٥٦، ١٥٨)، وانظر: «الإشراق» لابن المنذر (٢/٢٤٨)، «الإقناع» له -أيضاً- (٥٨٦/٢).

القتل». وهذه كلها أدلة واضحة، وحجج قوية فيما ذهب إليه الشافعي، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### فصل: فيمن سب النبي ﷺ

الذي عليه الجماعة من أهل العلم: أن من سب النبي ﷺ وجب قتله، وممن قال بذلك: مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، والليث بن سعد<sup>(٤)</sup>،

(١) الخلاف بين الأئمة في قبول توبة الزنديق في الظاهر من أحكام الدنيا من ترك قتلهم وثبوت أحكام الإسلام في حقهم، وأما قول الله -تعالى- لها في الباطن وغفران الله -تعالى- لمن تاب وأتبع ظاهراً وباطناً، فلا خلاف فيه. أفاده ابن قدامة في «المغني» (١٠/٨٠).

نعم، لو أنه قبل رفته إلى السلطان ظهر منه من الأقوال والأعمال ما يدل على حسن الإسلام، وعلى التوبة النصوح، وتكرر ذلك منه، لم يقتل كما قاله أبو يوسف وأحمد في إحدى الروايات عنه، وهذا التفصيل أحسن الأقوال في المسألة. قاله بحروقه ابن القيم في «الإعلام» (٤/٥٥٠ - بتحقيق).

وانظر في بسط المسألة مع أدلتها: «الحدود والتعزيرات عند ابن القيم» (ص ٤٤٤ - ٤٥٤)، «الحكام المرتد في الشريعة» (ص ٢٠٦ - ٢٠٧)، «أثر الشهادة في درء الحدود» (ص ٥١٣ - ٥١٩).

(٢) انظر: «الفرع» (٢٢٢/٢)، «الإشراق» (٤/٢٥٧) المسألة رقم ١٦٠١ - بتحقيق، «الرسالة» (٢٤٠)، «الكانني» (٥٨٥)، «البيان والتحصيل» (١٦/٣٩٦ - ٤١٣ - ٤١٤)، «الذخيرة» (١٨/١٢) -

(٢٧)، «شرح زروق على الرسالة» (٢/٢٥٣)، «حاشية الدسوقي» (٤/٣٠٩)، «القوانين الفقهية» (ص ٣٩٥)، «منهج الجليل» (٤/٤٧٦)، «تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك» (٥/٦٥٤).

وانظر: «الشفاء للقاضي عياض» (٢/٢١٥ - ط. دار الكتب العلمية)، «نهاية السؤل في خصائص الرسول» لابن دحية (ص ٢٦١)، «المعيار المعرب» للونشريسي (٢/٣٢٦ - ٣٢٧).

وقد استوعب شيخ الإسلام في «الصارم السلوك» (٣/٥٧٣ - ٥٧٥) الأقوال والتصورات عن مالك.

(٣) «الأم» (٤/٢٠٨)، «مختصر الدرر» (٢٧٧)، «دعوة الطالبين» (١٠/٣٣٢)، «معالم السنن» (٦/١٩٩ - ٢٠٠) مع «مختصر المتلوي»، «النتبه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٩)، «الحاوي الكبير» (١٨/٣٦٧)، «مغني المحتاج» (٤/١٤١) للشريفي، «الأوسط»، كتاب الحدود (٢/٦٨٢ رقم ٢٨٥) رسالة علمية، «الإجماع» (ص ١٥٣ رقم ٧٢٢)، «الإشراق» (٢/٢٤٤)، «الإقناع» (٢/٥٨٤)، جميعها لابن المنذر، فزاد المحتاج (٤/٣٥٨)، «حواشي الشرواني وابن القاسم» (٩/٣٠٢)، «الإعلام بقواطع الإسلام» (١٤٤).

(٤) انظر في مذهب الليث بن سعد: «الشفاء للقاضي عياض» (٢/٣٩٣) مع شرحه لعلي القاري. ط. دار الكتب العلمية، «المحلى» لابن حزم. مسائل التعزير وما لا حدّ فيه (١١/٤١٥) المسألة -

وأحمد<sup>(١)</sup>، وإسحاق<sup>(٢)</sup>، وأهل الظاهر.

قال أبو محمد بن حزم<sup>(٣)</sup>: كل من سبَّ الله -عز وجل-، أو ملكاً من الملائكة، أو نبياً من الأنبياء، وهو يدري أنه مَلَكٌ أو نبيٌّ، أو سبَّ القرآن، أو سورة منه، أو آية، أو شيئاً من شرائع الإسلام، أو استهزأ بشيء مما ذكرنا، أو استخفَّ به، فإن كان مسلماً قتل على الرُّكَّة على ما قدمنا -يعني في أنه لا تقبل توبته، وفي غير ذلك من أحكام ماله ووراثته ومسائر أحواله-. قال: وإن كان ذمياً قتل، وأخذ ماله، إلا أن يُبادر فيسلم؛ فلا شيء عليه، وماله الذي لم يؤخذ يُعَدُّ لَهُ، وأما الذي أخذ فلجماعة المسلمين.

= رقم ٢٣٠٨، «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٤٤).

(١) انظر: «المغني» (٤٠٥/١٢)، «شرح الزركشي» (١٢-٧/٤)، «الفرع» (٢٨٧/٦)، «المبدع» (٩٧/٩)، «الإيضاح» (٣٣٢/١٠)، «مسائل أحمد» لأبي داود (ص ٢٢٦)، «السنن» له بعد حديث رقم (٤٣٦٣)، «مسائل أحمد» (١٢٩٢/٣) -رواية عبدالله، «الهداية» لأبي الخطاب (١١٠/٢)، «أحكام أهل الملل» للخلال (ص ٢٥٦-٢٥٨ رقم ٧٢٤)، «كشف القناع» (١٦٨/٦)، «السناني» لعلام الخلال -كما في «الصارم السلولي» (١٨-١٩/٢)، «معونة أولي النهى» لابن النجار (٨/٨٠-٥٤٤)، «المعتمد» للقاضي أبي يعلى -كما في «الصارم السلولي» (٩٥٧/٣) -ط. رمادي والمؤتمن، «مسائل أحمد» -رواية حرب الكرماني -كما في «السيف السلولي» للسبكي (ص ٢٨٥) -ط. دار الفتح، «الإيضاح» (٢٥٧/٤)، «الأحكام السلطانية» للقاضي أبي يعلى (ص ١٥٩)، «المحرر» (١٨٨/٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم السلولي» (٦٢٠/٢) -في المجلد إذا سبَّ النبي ﷺ -: «فيه ثلاثة أقوال: أحدها يقتل بكل حال، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد، ومذهب مالك إذا تاب بعد أخذه، وهو وجه لأصحاب الإمام الشافعي...».

(٢) قال: «أجمع المسلمون أن من سبَّ الله، أو سبَّ رسوله ﷺ، أو دفع شيئاً مما أنزل الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله -عز وجل- أنه كافرٌ بذلك، وإن كان مفرّاً بكل ما أنزل الله. نقله عنه: ابن عبد البر في «التنبيه» (٢٢٦/٤)، وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٢٤٤)، «الصارم السلولي» (ص ٢٥٢) -ط. رئاسة الأفتاء بالرياض).

وروى ابن سعد في «الطبقات» (٣٧٩/٥) بسنده إلى عمر بن عبدالعزيز قوله: «لا يقتل أحد في سبِّ أحد، إلا في سبِّ نبيٍّ». وانظر: «السيف السلولي» للسبكي (١١٩) -وما بعدها. (٣) في «المجلد» (٤١٣/١١).

وحكي عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> أنه قال: لا يقتل من سبَّ النبي ﷺ من أهل الذمَّة، ما هم عليه من الشرك أعظم.

والدليل على وجوب قتل من سبَّ النبي ﷺ: أنه بذلك منتقص له، مستهينٌ بحرمته، وفي ذلك تكذيب بما ورد في القرآن، وثبت بالتواتر والإجماع من علو قدره ﷺ، وكرمه<sup>(٢)</sup>، وما فضله الله -تعالى- به، وكذلك القول في جميع الأنبياء -عليهم السلام- وملائكة الله الكرام، وفي القرآن، وشرائع الإسلام كما ذكر أبو محمد؛ لأن كل ذلك مما جاء بالشرع المتواتر: أن الله -تعالى- اصطفاه

(١) فرق الحنفية بين الساب المسلم، والذي، فقالوا يقول الجمهور في ردة المسلم ووجوب قتله، وأما الذي فلا ينتقض عهده بسبِّ النبي ﷺ.

انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٦٢)، «القدوري» (ص ١١٧)، «اللباب» (١٤٧/٤-١٤٨)، «الخراج» لأبي يوسف (ص ٢١٧)، «مختصر اختلاف العلماء» (٣/٥٠٤ رقم ١٦٥٢)، «أحكام القرآن» (٤٢٧/٣)، «كلاهما للجصاص»، «الهداية» (٤٥٦/٢)، «البينة» (٨٤٢/٥)، «التف في الفتاوى» للسفدي (٢/٦٩٤)، «إعلاء السنن» (١٢/٦٠٤).

(٢) من توابع الأحكام في الإسلام أن من سبَّ النبي ﷺ، فهو كافر مرتدٌ، وعقوبته القتل. وقد حكى ابن القيم -رحمه الله- في «الزاد» (٢١٤/٣) إجماع المسلمين من الصحابة -رضي الله عنهم- فمن بعدهم.

وهذا إجماع محكي لدى عامة أهل العلم، ومن حكاها: الخطابي في «معالم السنن» (٦/١٩٩)، وشيخ الإسلام في «الصارم السلولي» (٦٩٥-٧٠١)، والسبكي في «فتاويه» (٥٧٣/٢). بل قرر ابن سحنون من علماء المالكية: أن من شلَّ في كفر ساب النبي ﷺ وعذابه فهو كافر. (٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «الصارم السلولي» (١٦/٢) -ط. رمادي: «وتحرير القول فيها (أي في مسألة سب النبي ﷺ): أن الساب إن كان مسلماً، فإنه يكفر ويقتل بغير خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد تقدم من حكي الإجماع على ذلك من الأئمة، مثل: إسحاق بن راهويه وغيره، وإن كان ذمياً فإنه يقتل -أيضاً- في مذهب مالك وأهل المدينة.. وهو مذهب أحمد، وفقهاء الحديث...».

وانظر: «السيف السلولي» للسبكي (ص ١١٩) -وما بعدها.

وقد أفقت الكلام على هذه المسألة في تحقيقي لكتاب «الإشراف» للشافعي عبدالوهاب البغدادي المالكي (٤/٢٥٨-٢٦٢)، فانظره غير مأمور.

واختاره وفضّله، فمن وصف شيئاً من ذلك بعدُ بغير ما وصفه الله -عز وجل- مما ينافيه ويضاده؛ فقد كذب بما أعلم به الله من ذلك في كتابه وتواتر عن رسوله ﷺ، وعلم من دين الأمة ضرورة، وذلك هو نفس الكفر وصریحه، وهذا ما أخذ في الاستدلال على هذا المعنى، وإن لم أقف عليه نصاً على هذا المسلك لأحد، فهو نظر صحيح لا يعترض، بل إن لم يكن هذا هو المستند، فلا يوجد على القتل دليل يُرضى.

ومما يزيد -عندي- هذا المأخذ -الذي أنا من صحته على يقين- وضوحاً في ذلك: قول الله -عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾ [الأحزاب: ٥٧]، فجعل -تعالى- اللعنة والوعيد لمن آذى نيته ﷺ، مأخذةً، مع اللعنة والوعيد لمن آذى الله سبحانه وتزّره، إذا هو وصفه بغير صفته، أو نسب إليه ما لا ينبغي في جلاله وعظمته وربوبيته، تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً، وهو الكفر الصريح لا محالة.

فلما سوى الله -تعالى- في ذلك مؤذيه يؤذي رسوله ﷺ، وفرق بينه وبين غيره من كافة المسلمين؛ فقال -تعالى- في الآية بعده: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وشتان بين هذا الوعيد الأول؛ كان ذلك أدل دليل على أن سب النبي ﷺ وتنقصه وغير ذلك، مما يقضي إلى الاستهزاء والأذى: كفر بما أنزل الله -عز وجل-، وهذا كله دليل صحيح واضح، والحمد لله.

وإذا تقرر هذا؛ فكان يجب أنه متى تاب فاعل ذلك، وراجع الحق: أُقِيل، على مذهب من يرى قبول توبة المرتد، وهم أكثر أهل العلم، إلا أنني لا أعلم قالوا ذلك فيمن كان مسلماً قبل؛ إنما هو القتل بكل حال؟ فلعل ذلك محمول عندهم محمل إقامة الحدود: إذا وجبت أقيمت، ولا تغني التوبة في دفعها شيئاً، لكنه يلزمهم مثل ذلك في القضاء بقتل المرتد على كل حال، كما ذهب إليه أهل الظاهر وغيرهم ممن يقول به، ولذلك لم يلزمهم هنا هذا الاعتراض ولا الانتقاض.

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup>: ومما يمتنع به في هذا الباب - يعني قتل من سب النبي ﷺ -: قصة كعب بن الأشرف، وأل النبي ﷺ قال: «من لكعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله؟» فانتدب له جماعة بإذن النبي ﷺ، فقتلوه<sup>(٢)</sup>.

#### الفصل الثاني: في أحكام المحاربين

قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْكُفْرَ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣-٣٤].

واختلف أهل العلم في المحارب المراد بالآية وأحكامه في ثلاثة مواضع:

الأول: هل المراد بالآية الكفار أو المسلمون؟

والثاني: في وضع العقوبات المحدودة في الآية عليه: هل ذلك على التخيير أو على الترتيب؟

والثالث: في حكم توبته، وما الذي يُهدر عنه إذا جاء تائباً من جنائياته؟

#### فصل

فأما اختلافهم في المحارب المراد بالآية، ففي ذلك أقوال:

(١) في «الإشراف» (١٦٠/٣)، وانظر: «الإقناع» له (٢/٥٨٤).

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواطن (رقم ٢٥١٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٤٠٣٧)، ومسلم (١٨٠١) وغيرهما. وقد مضى تحريجه.

وانظر في قصة قتل كعب بن الأشرف: «السيرة المغازي» لابن إسحاق (ص ٣١٦-٣٢١)، «مغازي الواقدي» (١/١٨٤-١٩٣)، «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/٥١-٥٨)، «طبقات ابن سعد» (٢/٣١)، «تاريخ الطبري» (٤٨٨/٢)، «تفسير الطبري» (١٣٢/٥) وما بعدها.

قالت طائفة: لا يطلق على المسلم أنه محارب الله ورسوله، إنما ذلك في الكفار المعاندين لدين الله - عز وجل -، وأما المسلم الذي يخرج متلصصاً، فلا يُسَمَّى بذلك. رُوي هذا القول عن ابن عباس<sup>(١)</sup>، ويُعزى كذلك إلى الحسن البصري وعطاء وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

واحتج بعض من ذهب إلى هذا بخبر العُرَيْنَيْنِ<sup>(٣)</sup>، بما وقع في بعض طرقه:

(١) أخرجه عنه أبو داود في مسنده (٤٣٧٢)، والنسائي في «المجتبى» (رقم ٤٠٤٦)، قال ابن عباس: نزلت هذه الآية في المشركين، فمن تاب منهم قبل أن يُقَدَّرَ عليه؛ لم يكن عليه سبيل، وليست هذه الآية للرجل المسلم، فمن قُتِلَ، وأُنفِدَ في الأرض، وحارب الله ورسوله، ثم لحق بالكفار قبل أن يُقَدَّرَ عليه؛ لم يمنعه ذلك أن يقاتل فيه الحد الذي أصابه.

قال المنذري: في إسناده علي بن الحسين بن واقد، وفيه مقال.

وقال الحافظ في «التفريب» (٤٧١٧): صدوق بهم.

فحديثه قابل للتحسين، ولذا حُسِّنَ شيخنا الألباني - رحمه الله تعالى - في «صحيح أبي داود». وعزاه لابن عباس: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٢٩/١)، وابن حزم في «المجلد» (٣٠٠/١١). وانظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٩٢/٢)، «تفسير القرآن» لابن كثير (٥٠/٢)، «لباب القول في أسباب النزول» للسيوطي (ص ٩١)، «فيل الأوطار» (١٧٦/٧).

(٢) روى أثر الحسن: ابن جرير في «التفسير» (٢٠٦/٦)، رواه عن عكرمة وعبدالكريم بن مالك الحزري، مولى بني أمية، عنه.

ورواه ابن حزم (٣٠٠/١١) من طريق أشعث، عن الحسن، به.

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٥٢٩/١)، «المجلد» (٣٠١/١١)، «فتح الباري» (١٠٩/١٢). وعن سعيد بن جبير والحسن، قالوا: المحاربة لله: الكفر به. نقله عنهما البخاري، ولم يعمد لأحد. انظر: «الفتح» (٢٧٣/٨) - (٢٧٤).

والأثر عن عطاء، رواه ابن حزم في «المجلد» (٣٠١/١١) من طريق معمر، عنه وعن قتادة. وهو مذهب الضحاك بن مزاحم، وابن جريج، كما في «المجلد» - أيضاً -.

وقد رُوِيَ ابن حزم هذا القول. انظر: «المجلد» (٣٠٣/١١) - وما بعدهما.

(٣) الخبر: رواه البخاري في «صحيحه» فني عدة مواطن. بالأرقام (٢٣٣، ١٥٠١، ٣٠١٨، ٤١٩٢، ٤١٩٣، ٤٦١٠، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٧٢٧، ٦٨٠٢، ٦٨٠٣، ٦٨٠٤، ٦٨٠٥، ٦٨٩٩).

ومسلم في «صحيحه» في كتاب القسامة والمحاربين (باب حكم المحاربين والمتردين) (رقم ١٦٧١) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

«أنهم كفروا بعد إسلامهم»، وفيهم نزلت الآية.

وقال أكثر الفقهاء<sup>(١)</sup>: إن كل من خرج من المسلمين فسوقاً، فشهَر السلاح، وحارب المسلمين وأخافهم؛ فيصح عليه أنه حارب الله ورسوله، أي: أهل دين الله؛ فيكون حكمه ما ذكر الله في الآية.

خرَّجَ مسلم<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا».

وبه قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو ثور، وأحمد، وأهل الظاهر، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

واحتج المستدلُّ على صحة هذا المذهب، ردًّا على من زعم أن الآية في المشركين بأشياء راجحة، منها:

إجماع العلماء على أن المشرك إذا فعل هذه الأشياء، ثم أسلم قبل أن يتوب منها؛ أنه لا يقاتل عليه شيء من حدودها؛ لقول الله - تعالى -: «فَقُلْ لِلَّذِينَ

(١) ويعزى كذلك للحسن البصري، وقاتدة، وعطاء، والكلبي. انظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٠٨/١٠، ١١١)، «المجلد» (٣٠٢/١١)، «تفسير ابن جرير» (٢١١-٢١٠/١).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا» (رقم ١٦٦١) من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً، وفي الأصل: «السلاح علينا»، والمثبت من المنسوخ و«صحيح مسلم».

وأخرجه من حديث ابن عمر: البخاري في «موطئ» من «صحيحه» (رقم ٦٨٧٤، ٧٠٧٠). وأخرجه البخاري (رقم ٧٠٧١)، ومسلم (رقم ١٦٦٣) من حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -.

وأخرجه مسلم (رقم ١٦٦٢) من حديث إياس بن سلمة، عن أبيه، مرفوعاً بلفظ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السلاح فليس منا».

(٣) واختاره ابن جرير في «تفسيره» (٢٠٨/٦).

انظر: «اختلاف الفقهاء» (٢٤٣) للطبري، «مختصر الطحاوي» (ص ٢٧٥)، «الأم» (١٦٤/٦) - ط. دار الفكر، «معني المحتاج» (١٨٠/٤)، «الإصناف» (٢٩١/١٠)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٩٢/٢)، «عيون المجالس» (٢١٤٢/٥)، «بناية المجهت» (٥٨٤/٢) - ط. دار الكتب الحديفة - القاهرة، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤١-٧٤٢)، وفي المنسوخ: «وقال به مالك ...».

كَرُّوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وأيضاً؛ فلو كانت في المشركين؛ لوجب أن يقام ذلك على كل من قُدر عليه منهم قبل أن يتوب، فكان يكون ذلك حكم الأسرى، وهو مما لم يقله أحدٌ بإجماع<sup>(١)</sup>.

#### فصل

وأما اختلافهم في وضع العقوبات التي ذكر الله -تعالى- في المحارب: هل ذلك على التخيير أو هو مرتب على قدر جنائياته؟.

فالذي ذهب إليه مالك<sup>(٢)</sup>، وأبو ثور<sup>(٣)</sup>، وقاله أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup>: أن الأمر في ذلك إلى الإمام، يجتهد فيه، وينظر على حسب الحال والمصلحة، وموقع الكف والنكال، وروي التخيير كذلك عن ابن عباس<sup>(٥)</sup>، وقاله سعيد بن

(١) قال ابن كثير في «التفسير» -عن هذه الآية-: والصحيح أن هذه الآية عامة في المشركين وغيرهم، ممن ارتكب هذه الصفات. ثم ذكر -رحمه الله- حديث المُرَبِّين مستدلاً به على صحة هذا المذهب. وانظر: «تفسير الطبري» (٢٠٨-٢٠٩).

(٢) «المكونة» (٤٢٨/٤)، «التفريع» (٢٣٢/٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «الكافي» (١/٤٨٧)، «المنتقى» (١٧١/٧)، «مقدمات ابن رشد» (٢٢٧/٣)، «المعونة» (١٣٦٦/٣)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (١٨٣/٤) رقم ١٥٣٩ - قتي، «التوابع والزوايا» (٤٦٢/١٤)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣٤٢)، «تيسرة الحكام» (١٨٨-١٨٩)، «تفسير القرطبي» (١٥٢/٦)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢)، «بداية المجتهد» (٥٢٦/٢) - ط. دار الحمامي بمصر، «المنتقى» (١٧١/٧) للبايجي.

(٣) نقل ذلك عنه الطبري وغيره.

انظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢٤٦، ٢٤٧ - تحقيق يوسف شخت)، «فتح القدير» (٥/٤٢٣)، «المغني» (٢٨٩/٨)، «إرشاد السالك» (١٥٦/٣)، «تفسير القرطبي» (١٥٢/٦)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٢/١)، «الإشراف» للقاتي عبد الوهاب (١٨٣/٤) رقم ١٥٣٩ - بتحقيقي، «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤٣).

(٤) في «المجلد» (٣١٨-٣١٩). وانظر: «التشريع الجنائي» (٦٤٧/٢).

(٥) أخرجه عنه: الطبري في «تفسيره» (٢١٤/٦).

=

المسيب<sup>(١)</sup>، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup>، ومجاهد<sup>(٣)</sup>، والضحاك<sup>(٤)</sup>.

وذهب الشافعي<sup>(٥)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(٦)</sup>، والأوزاعي<sup>(٧)</sup>، وسفيان الثوري، وأبو

= وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٢/١)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢)، «تفسير الرازي» (٢١٥/١١).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١٤/٦)، وابن أبي شيبة (٢٨٦/١٢) رقم ١٢٨٤٦. وهو مذهب الحسن البصري، وعطاء، وإبراهيم النخعي، وقادة، وأبي مجلز، كما رواه عنهم: عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٨/١٠) رقم ١٨٥٤٢، والطبري في «التفسير» (٢١٤/٦)، وإفاده القرطبي في «تفسيره» (١٥١/٦).

وانظر: «مصحف ابن أبي شيبة» (٢٨٥/٧) رقم ٢٨٤٤، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣١/١). مذهبه في «الموطأ» (١٧١/٧) مع «المنتقى»، ونقله عنه القرطبي في «تفسيره» (١٥٢/٦). (٣) رواه عنه الطبري -أيضاً- (٢١٤/٦)، وعبد الرزاق (١١٠/١٠)، ١١١، رقم ١٨٥٤٩، ١٨٥٥٠.

(٤) وابن أبي شيبة (٢٨٥/١٢) رقم ١٢٨٤٤ في «مصحفها».

وانظر: «الإشراف» (٥٣٢/١).

(٥) الضحاك: هو ابن مزاحم.

وانظر: «مصحف عبد الرزاق» (١٠٨-١٠٩)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣٢/١)، «شرح السنة» للبيهقي (٢٦١/١٠)، «المجلد» (٣٠٠-٣٠١ وما بعده)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٨٣/٨)، «الدر المنثور» (٦٩/٣).

(٥) «الأم». كتاب الحدود وصفة النفي (حد قاطع الطريق) (١٦٤/١)، «مختصر الزني» (٢٦٥)، «روضة الطالبين» (٣٦٦/٧)، «الحاوي الكبير» (٢٣٤/١٧)، «المهذب» (٣٠١-٣٠٢-٣٠٣). مصطفى الحلبي، «مغني المحتاج» (١٨٢/٤)، «حلية العلماء» (٨٠/٨)، «الإقناع» للماوردي (١٧٣)، «الإقناع» لابن المنذر (٣٣٤/١)، «الإشراف» له أيضاً (٥٣١/١).

(٦) قال أبو حنيفة: الإمام مخير، إن شاء جمع القتل والقطع، وإن شاء جمع القطع والصلب، ثم قتل بعد الصلب. انظر: «الجامع الصغير» (٥٨)، «مختصر الطحاوي» (٢٧٦، ٢٧٥)، «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «الهداية» (٤٢٣/٢)، «المبسوط» (١٩٥/٩)، «بدائع الصنائع» (٩٣/٧)، «اللباب» (٢١٢/٣)، «أحكام القرآن» للجصاص (٤٩٧/٢) - ط. المطبعة البهية.

(٧) عن الأوزاعي -رحمه الله- روايتان:

الرواية الأولى: هي التي عزاها له المصنف -رحمه الله-.

=

يوسف، وأحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، إلى أن العقوبات مرتبة على مقادير الجنايات، بحسب ما عرف من الشرع في جزاء أمثالها، وليس في شيء من ذلك للإمام اختيار، ورؤي أيضاً - هذا القول الثاني عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>، إلا أنهم اختلفوا في ترتيب ذلك اختلافاً، نشير منه إلى أشهره - إن شاء الله تعالى -.

فأما مستند من ذهب إلى أن الإمام مخير<sup>(٣)</sup> في عقوبات المحاربين بحسب

= والرواية الثانية: أن الإمام مخير حسب رايه واجتهاده في إيقاع العقوبة المناسبة به مما ذكر في الآية، كذهب مالك وأبي ثور المذكور.

انظر: «اختلاف الفقهاء للطبري» (٢٤٤-٢٤٥-٢٤٥) تحقيق يوسف شخت، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣١/١)، فشرح السنة (١٠٠/٢٦١)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٣٣٧/٢).

(١) انظر: «المغني» (٤٧٦/١٢)، «المقنع» لابن ألبا (١١٣٧/٣-١١٣٨)، «شرح الزركشي» (٣٦٥-٣٦٦)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥١٥/٢)، «الواضح» (٢٣٩/٢)، «مسائل أحمد» (٢٧٨-رواية الكوج)، «رؤوس المسائل الخلافية» للمكبري (٦٦٧/٥) رقم (١٩٢٣)، «الرعاية الصغرى» (٣٥٣/٢).

(٢) أخرجه عنه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٩/١٠٩ رقم ١٨٥٤٤) عن إبراهيم [هو ابن محمد ابن أبي يحيى]، عن داود [هو ابن الحصين القرشي الأموي]، عن عكرمة، والطبري في «التفسير» (٢١٣/٦) من طريق حجاج، عن عطية العوفي، كلاهما عن ابن عباس.

وحجاج: هو ابن أرفط، كثير الخطأ والتدليس. وعطية العوفي: ضعيف. وأخرجه الشافعي في «الأم» (١٦٤/٦) ط. دار الفكر، ومن طريقه البيهقي في «مشرح السنة» (١٠٠/٢٦١ رقم ٢٥٧٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٨٣/٨)، عن إبراهيم، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس.

وابراهيم: هو ابن محمد بن أبي يحيى: وهو متروك. وداود بن الحصين: ثقة إلا في عكرمة. قال علي بن المديني: ما روى عن عكرمة، فمتكر الحديث. وضعفه ابن عدي بإبراهيم بن أبي يحيى. انظر: «تهذيب الكمال» (٤١٢/٢) - ط. الرسالة. وصالح مولى التوأمة: اختلط بأخوه.

وانظر: «أحكام القرآن» للجهصاص (٤٩٦/٢)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢)، «تفسير القرطبي» (١٥١-١٥٢)، «التلخيص الحبير» (١٣٤-١٣٥) - ط. مؤسسة قرطبة.

واختار هذا القول: ابن جرير في «التفسير» (٢١٥/٦).

(٣) بعدلها في الأصل والمنسوخ: «تخير»، وفي هامش المنسوخ: «تخير»، وحذفها هو الأقرب بالسياق.

المصلحة<sup>(١)</sup>، فذلك ظاهر الآية؛ لأن عرف اللغة في سياق (أو) على مثل ذلك: أن يكون بمعنى التخيير، كآية كفارة اليمين، وآية فدية الأذى، لا اختلاف في ذلك أنه تخيير، فكذلك ها هنا، ولله - تعالى - أن يعاقب من شاء كيف شاء.

ومستند من ذهب إلى وضع العقوبات مرتبة على الجنايات بحسب ما عهد من إجرائها في الشرع: ما تقرر ووجب من حفظ الدماء والأبشار إجماعاً؛ فلم يكن التصرف في واحد منها إلا بيقين. ولما شرع في عقوبات المحارب أشياء تختلف، وكانت جناياتها كذلك تختلف؛ كان الوجه: وضع كل عقوبة منها على ما يقابلها مما تقرر في مثله، أو جنسه بنص الشرع؛ لأن التخيير هنا ليس نصاً مقطوعاً عليه، ولا ظاهراً - أيضاً -؛ ألا ترى أن (أو) قد تقع في اللغة هذا الموقع، ثم لا يُراد بها التخيير، وتكون للتفصيل<sup>(٢)</sup>: ترد كل قسم إلى ما يليق به مما عرف قبل ذلك أو معه، بنص أو قرينة، وذلك مثل قول القائل: حد الزاني: جلد أو رجم، لا يُراد بها التخيير في عقوبة كل زان، بل معناه تفصيل العقوبة وتنويعها، بحسب أنواع الزناة، فالزاني البكر يجلد، والثيب يرجم، فليست (أو) في نحو هذا من التخيير في شيء.

ومن ذلك قول جعفر بن عُلَيْة الحارثي:

أَلْهَيْ بِقُرَى سَحْلٍ حِينَ أَجْلَيْتَ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعُدُوَّ الْمَبَايِلُ

(١) مذهب المالكية أن له قتله وإن لم يكن قتل. انظر: «المدونة» (٤٢٨/٤)، «التفريع» (٢/٢٣٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «المقنن» (١٧٤/٧)، «الكافي» (٥٨٢-٥٨٤)، «مقدم ابن رشد» (٣/٢٢٧)، «المعونة» (١٣٦٦/٣)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «عقد الجواهر» (٣٤٢/٣)، «تبصرة الحكام» (١٨٨-١٨٩)، «الإشراف» (١٨٣/٤) - بتحقيق، «تفسير القرطبي» (١٥٢/٦).

(٢) وللتنوع. ورجح الطبري هذا المعنى. انظر: «تفسير الطبري» (٢١٤-٢١٥)، «بداية المجتهد» (٥٢٦/٢) - ط. دار الحماشي، «فتح الباري» (١١٠/١٢).

وقال ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٣/١): وقد رويتنا عن ابن عباس أنه قال: ما كان في القرآن أو، أو؛ فصاحبه بالخيار.

فقالوا: لئنا نثشان لا يُبَدُّ منهما صُدُورُ رماحٍ أشرعت أو سَلَامِيلٌ<sup>(٣)</sup> لم يرد أنا تنخير في ذلك واحدة، وإنما أراد أن كليهما مفعول، يتنوع بحسب ما يكون منكم، فمن قاتل، أصابته رماحنا، ومن ألقى بيده، أسْرَنَاهُ في السلاسل. فيكون على هذا معنى الآية: إن لكل حالة نوعاً من هذه العقوبات على ترتيب أوضاعها بالشَّرع.

**وبالجملة؛ فلكل مذهب مُستند قوي، إلا أن الأولى أن لا يُقدَّم على دم مسلم إلا يقين، والخطأ في استحياؤه أقرب من الخطأ في قتله، والله أعلم.**

واتفق القائلون بترتيب العقوبات على أنه لا يُقتلُ المحارب إلا إن قُتل، وأنه إن قُتل يُقتل على كل حال، وليس لولي دم المقتول مدخل في العقوبات؛ لأن قتل واقع موقع الحد في الحاربة.

ثم اختلفوا في أشياء؛ فقال قوم: إذا شُهر السلاح وقُتل؛ قُتل، فإن أخذ المال ولم يُقتل؛ قُطِع من خلاف، وإن قُتل وأخذ المال؛ قُتل وصُلِب، وروي ذلك عن قتادة وعطاء الخراساني<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب الأوزاعي<sup>(٢)</sup>، إلا أنه قال في الذي يُقتل

(٣) البيهقي - كما قال المصنف - لجعفر بن علي الحارثي.

انظر: «لسان العرب» (٣٣١/١) - سَجَل، «تاج العروس» (٣٩٨/١٣) - قَر، سَجَل، «المختصر» لابن سيده (٣٥/١٤)، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص ٤٥)، «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٣٠٣/١)، «شرح الأشموني» (٤٦٤/٢)، «مغني اللبيب» لابن هشام (٦٥/١)، «معجم الهوامع» (١٣٤/٢)، «الدرر اللوامع» (١١٩/١).

(١) روى عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٨/١٠) رقم ١٨٥٤٢، وزاد معهما: الكلبي، ومن طريقه الطبري في «التفسير» (٢١٢/٦)، ولم يسمِ الكلبي. قالوا في الآية: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...» هذه في اللص الذي يقطع الطريق... وقالوا: فإن أُخذ قبل أن يفعل شيئاً من ذلك نُفي. وروى نحوه: البيهقي في «الكبرى» (٢٨٣/٨).

ونقله عن عطاء وقاتدة وأبي مجاز وإبراهيم النخعي: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣١/١).

(٢) نقله عنه ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣١/١)، والطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦ ط. يوسف شخت)، وابن حزم في «المحلى» (٣١٥/١١)، وانظر: «فقه الأوزاعي» (٢/٣٣٩-٣٤٠).

ويأخذ المال: يُصَلَّبُ أولاً ثم يقتل مصلوباً. وروي عن بعضهم: فيمن قُتل وأخذ المال: أنه يُقَطع من خلاف، ثم يصلب، فجَمَعَ عليه عقوبتين.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: «إذا قُتل قُتل، وإذا أخذ المال ولم يُقتل، قُطعت يده ورجله من خلاف، وإذا أخذ المال وقُتل؛ فالسلطان مخير فيه: إن شاء قطع يده ورجله وقتله، وإن شاء لم يَقْطع يده ورجله، وقتله وصلبه».

وهذا أبعد من الأول؛ لأنه جعل الخيرة إلى الإمام بغير دليل، وهو لا يرى الآية على التخيير، وجمع عليه عقوبتين.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «إذا أخذ المال؛ قُطعت يده اليمنى وحُسمت، ثم قُطعت رجله اليسرى وحُسمت في مكان واحد وشُكِّي، وإذا قُتل ودُفع إلى أوليائه يدفونه، وإذا أخذ المال وقُتل؛ قُتل وصُلِب، وروي عنه أنه يُصَلَّب ثلاثة أيام». قال<sup>(٣)</sup>: «وإن حضر وكثر وهُبب، وكان رِذءاً للعدو؛ عُرِّر وحُجِس».

قال أبو محمد بن حزم<sup>(٤)</sup> فيما ذهب إليه، من أن العقوبات في ذلك على التخيير، كما ذهب إليه مالك<sup>(٥)</sup> ومن ذكر معه: «الإمام مخير فيه، إن شاء ضرب

(١) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٧٥، ٢٧٦)، «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «التهذيب» (٢/٤٢٣)، «النباتة» (٦٢٥-٦٢٦/٥)، «الجامع الصغير» (٥٨)، «اللباب» (٢١١-٢١٢/٣)، «بدائع الصنائع» (٩٥/٧)، «البيسوط» (١٩٥/٩)، «مغني الأبحر» (٣٥٢/١).

وقال أبو يوسف في اللَّي قُتل وأخذ المال: «يُصَلَّب وهو حي، ثم يقتل على الخشبة».

وهو قول الكرخي. وقال الطحاوي: يصلب مقتولاً.

انظر: «تحفة الفقهاء» (١٥٦/٣)، «البيسوط» (١٩٥/٩-١٩٦).

(٢) انظر: «الأم» (١٦٤/٦)، «مختصر المزني» (ص ٢٦٥)، «التهذيب» (٢/٢٨٥)، «الحاوي الكبير» (٢٤١/١٧)، «روضة الطالبين» (١٥٦/١٠-١٥٧)، «الأحكام السلطانية» (ص ٢٣٩)، «مغني المحتاج» (١٨١/٤-١٨٢)، «الإشراف» لابن المنذر (٥٣١/١)، «حلية العلماء» (٨٣/٨-٨٤).

(٣) «الموطن السابق من الأم».

(٤) في «المحلى» (٣١٥/١١-٣١٧-٣١٨).

(٥) أي ليس على هوى، وإنما هو مخير في العقوبات المذكورة في الآية على قدر جرمهم. =

عقه، وأمر بغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه، وجائز للإمام أن يصلي عليه، وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف: اليمنى من جهة، وإثماً من يده، وإثماً من رجل، واليسرى من جهة كذلك، ثم يكويه؛ ليرقا الدم، ويُطْلَقُ، ولا يحلُّ له أن يسجنه، ولا أن يضربه، وإن شاء صلبه حيًّا، وتركه حتى يموت، وَيَجُفُّ وَيَبْسُ، فإذا بيس جلده، وسأل ودكّه؛ أمر بإثرائه، وغسله، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه. وللإمام أن يصلي عليه، ولا يحلُّ أن يُنَحَّرَ برمح، ولا أن يُرمَى ببئيل ولا حجارة، ولا أن تضرب عقه ثم يصلبه، ولا أن تُنْقَطَ له يَدٌ ورجل، ثم يُقْتَلَ أو يصلب، ولا أن يضرب.

= انظر: «المدونة» (٤/٤٢٨)، «الترغيع» (٢/٢٣٢)، «الرسالة» (٢٤٠-٢٤١)، «المتقى» (٧/١٧٤)، «مقدمات ابن رشد» (٣/٢٢٧)، «تفسير القرطبي» (٦/١٥٢)، «المدونة» (٣/١٣٦)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «الكافي» (١/٤٨٧)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٣٤٢)، «تبصرة الحكام» (٢/١٨٧)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٤/١٨٣ رقم ١٥٣٩ - بتحقيقي).

وإن أخذ المال ولم يقتل، قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد، ثم حُسمَا وخُصِي، وإذا لم يقتل، ولم يأخذ المال نُفِي.

ومذهب الحنابلة أنه إذا أخذ المال وقُتِلَ، قُتِلَ، وصُلب، ولم يُقطع، والصلب يكون بعد القتل. انظر: «المقنع» لابن البا (٣/١٣٧-١١٣٨)، «المعني» (١٢/٤٧٧)، «شرح الزركشي» (٦/٣٦٥)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٧٨-رواية الكوسج)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٥١٥)، «الواضح» (٢/٢٣٩).

وما قرره مالك، وأيده ابن حزم قوي ووجيه.

وقال ابن حزم: «للإمام أن يصلب المحارب حيًّا، ويترك حتى يبس ويجف كله؛ لأن الصلب في كلام العرب يقع على معنيين:

أحدهما: من الأيدي، والربط على الخشبة، قال - تعالى - حاكياً عن فرعون: ﴿وَلَا تُصَلِّبْهُمْ فِي سَلَاحِهِمْ﴾ [طه: ٧١].

والوجه الآخر: التثبيت، قال الشاعر عن فلاة مفضلة:

بها جيسفُ الحسرى فأسا عظامها فيبسن وأسا جلدُها فصليبُ  
يريد: أن جلدها يابس، فوجب جمع الأمرين معاً حتى إذا أُنْقِذَ أمر الله - تعالى - فيه، وجب

به ما افترضه الله - تعالى - للمسلم على المسلم، من الغسل والتكفين والصلاة والدفن.

وانظر: «الفقه الإسلامي وأدلته» (١٣٨/٦)، «حد الحراية» (٧٣-٧٦).

وإن شاء نفاه. وصيغة نفيه أنه كلما حَصَلَ في بلد نُفِي عنه أبداً، هكذا حتى يموت، وسواء قُتِل وأخذ المال، أو لم يفعل شيئاً من ذلك، يعني: إذا كان قد أخاف الطريق، وحارب أهله على أموالهم؛ فهو عنده محارب، سواء كان في المصر أو خارج المصر، ليلاً أو نهاراً. هكذا نصُّ قوله.

وكان مما اختلفوا فيه من هذا الفصل: صفة النفي الذي ذكره الله - تعالى -، فقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: لما قال الله - عز وجل -: ﴿أَرْبَعُونَ مِثْقَالاً مِنْ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] عليم أنهم لا بد لهم أن يستقروا في الأرض؛ لم يكن شيء أولى بهم من الحبس؛ لأنه إذا حُبِسَ فقد نُفِي من الأرض، من موضع استقراره. وقال مالك<sup>(٢)</sup>: «ينفى من البلد الذي أُحْدِثَ فيه هذا إلى غيره، ثم يحبس فيه»، حَسَباً على قولهم في نفي الزاني. وقال الزهري<sup>(٣)</sup>: نفيه: أن يُطْلَبَ فلا يُقَدَّر عليه، كلما سُمِعَ به في أرض طُلب. وعلى نحو ذلك يجيء ما روي عن الشافعي: أن نفيهم: أن يُطْلَبُوا حتى يؤخذوا، فتقام عليهم الحدود<sup>(٤)</sup>.

(١) أي الحنفية. انظر: «مختصر الطحاوي» (ص ٢٧٥)، «الهداية» (٢/٤٢٣)، «النباية» (٥/٦٢٨)، «تحفة الفقهاء» (٣/١٥٦)، «بدائع الصنائع» (٧/٩٥-٩٤)، «البيسوط» (٩/١٩٩)، «أحكام القرآن» للجصاص (٢/٢١٤)، «حاشية رد المحتار» (٤/١١٣-١١٤)، «ملفتي الأبحر» (١/٣٥٢).

(٢) «المدونة» (٦/٢٣٧ - ط. دار صادر)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «الذخيرة» (١٢/١٢٧)، «قوانين الأحكام» (٣١١)، «الكافي» (١/٤٨٧)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/٥٩٨)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٤/١٨٤ رقم ١٥٤٠ - بتحقيقي)، «بداية المجتهد» (٢/٤٩٠)، «ميسون المجالس» (٥/٢١٤٥ رقم ١٥٥٦)، «تبصرة الحكام» (٢/١٨٨)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٣٤٣)، «الشرح الكبير» (٤/٣٤٩)، «تفسير القرطبي» (٦/١٥٣)، «المتقى» للبياجي (٧/١٧٣)، «ألفية النسي» لابن فرج (١٢).

وانتار ابن العربي الحبس؛ كالحنفية، وانتار لمذهب المالكية: ابن جرير في «تفسيره» (٦/٢١٨).

(٣) نقله عنه: ابن المنذر في «الإشراف» (١/٥٣٥).

(٤) انظر: «الأم» (٦/١٦٤-١٦٥)، «مختصر الزني» (٢٦٥)، «السنن الكبرى» (٨/٢٨٣)، «الحاوي الكبير» (١٧/٢٣٩)، «التبيين في الفقه الشافعي» (ص ٢٤٧)، «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص ٦٢)، «المهذب» (٢/٢٨٤)، «الإشراف» لابن المنذر (١/٥٣٥)، «أسنى المطالب» (٤/١٥٤)، =



## فصل

وأما اختلافهم في المحارب ينجي ثانياً من قبل أن يُقَدَّر عليه: ما الذي يُهْدَرُ<sup>(١)</sup> عنه بالتوبة؟ فقال قتادة والزهري في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْبُزُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]: ذلك لأهل الشرك<sup>(٢)</sup>.

فظاهر هذا القول أن المحارب المسلم لا يُهدر عنه شيء من جنائياته، والله أعلم. وقال أكثر أهل العلم: إنه<sup>(٣)</sup> يتناول المحارب المسلم، فإذا تاب قبل أن يُقَدَّر عليه، وكان جنحاً في حربه جنائيات، سقط عنه ما كان من حدّ لله، وأخذ بحقوق الأديين، فاقترض منه في النفس والجراح، وضمن ما استهلك من الأموال، وأخذ ما وجد من

= «حلية العلماء» (٨/ ٨٠-٨١).

والى هذا ذهب الإمام أبو ثور. انظر: «اختلاف الفقهاء» للطبري (٢٥٥).

ومذهب الحنابلة: أن النبي معناه: أن يُشْرِكُوا؛ فلا يتركوا يادون في بلد.

وحكي عن أحمد رواية أخرى معناه: أن يُهْجَرُوا؛ طلب الإمام لهم، فإذا ظفر بهم عزهم بما يردعهم. انظر: «المغني» (٢٢/ ٤٨٢-٤٨٣، ط. دار هجر)، «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص ٢٦٣)، «الإيضاح» (١٠/ ٢٩٨)، «المقنع» لابن البنا (٣/ ١٣٩-١٤٠)، «شرح الزركشي» (٦/ ٣٧٠) مشرح المختصر لأبي يعلى (٢/ ٥٢٠)، «الواضح» (٢/ ٢٤٠)، «درؤوس المسائل الخلافية» (٥/ ٦٦٩ رقم ١٩٢٧).

والراجح في هذه المسألة -والله أعلم- ما ذهب إليه مالك، وتبعه ابن حزم: أن نفي المحارب من الأرض يكون بحسب ما يراه الإمام، إما بطرده بحيث لا يأري في بلد، وإما بحجسه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٣١٠): «وهذا أهل وأحسن».

وانظر: «مصنف عبدالرزاق» (١٠/ ١٠٩)، «المحلى» (١١/ ٣١٨-٣١٩)، «تفسير الألوسي» (٦/ ١٢٠)، «المقنعة في الفقه الإسلامي» لأحمد بهنسي (ص ١٧٤)، «حد الحاربة» (ص ٨١-٨٣)، «التبصير الجنائي» (٢/ ٦٤٩)، «أحكام السجن ومعاملة السجناء» (ص ٤٣-٤٤).

(١) كذا في المنسوخ، وفي هامشه: «أو: يهدر»، والمثبت من الأصل.

(٢) قول قتادة أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٠٨) رقم ١٨٥٤٢، ومن طريق الطبري في «التفسير» (٦/ ٢١٢). وهو قول عطاء -أيضاً-.

ونقله عن قتادة والزهري: ابن المنذر في «الإشراق» (١/ ٥٣٦).

(٣) في منسوخ أبي خزيمة: «أن».

ذلك عنده، وهذا مذهب مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، وأبي ثور<sup>(٣)</sup>، وأصحاب الرأي<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة -رحمه الله- إن تاب المحارب قبل أن يُقَدَّر عليه، سقط عنه كل ما ذكرنا -يعني: حد الحاربة-، المختص القيام فيها إلى السلطان. قال: ولا شيء عليه إلا ضمان ما أتلّف من مال، والخيار للوليّ المقتول إن كان قتل أحداً، والقصاص في الأعضاء إلى المجني عليه.

ونقل عن بعض السلف أنهم ذهبوا إلى أن كل ذلك يُهدَرُ عنه، إلا ما لا قد وجد بعينه، فهو مردود، وقد يُعزى إلى مالك بعض ذلك في رواية عنه.

فأقول: لما كان حكم الله -عز وجل- فيمن أصاب حداً من حدود الله أو حقاً لذي حق، أن يقام ذلك عليه، ولا يسقط شيء من ذلك إلا بيقين، وكان المحارب استحق على حربه العقوبة التي سَمَّى الله -تعالى- في قوله: ﴿وَأَنصَرُوا

(١) «الرسالة» (٢٤١)، «التفريع» (٢/ ٢٣٣)، «الترداد والزيادات» (١٤/ ٤٨١)، «عقد الجواهر الثمين» (٣/ ٣٤٤)، «المعونة» (٣/ ١٣٦٧)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «الذخيرة» (١٢/ ١٣٣)، «أسهل المدارك» (٣/ ١٥٦-١٥٧)، «الإشراف» للقاضي عبدالوهاب (٤/ ١٨٧ رقم ١٥٤٣- بتحقيقي)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٦٠٠)، «بداية المجتهد» (٢/ ٣٨٢)، «تفسير القرطبي» (٦/ ١٥٥)، «المتن» (٧/ ١٧٤).

(٢) «الأم» (٦/ ١٥٢)، «مختصر الزمعي» (٢٦٥)، «المهذب» (٢/ ٢٨٥)، «الحاوي الكبير» (١٧/ ٢٥٥-٢٦٠)، «معني المحتاج» (٤/ ١٨٤)، «حلية العلماء» (٧/ ٨٨)، «الإشراف» لابن المنذر (١/ ٥٣٦). وانظر: «سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي» (٣/ ٢١٧-٢١٨).

(٣) نقل مذهب أبي ثور: ابن المنذر في «الإشراف» (١/ ٥٣٦)، والطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٥٣)، وابن قدامة في «المغني» (١٢/ ٤٨٣). وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤٤).

(٤) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٧٦)، «تحفة الفقهاء» (٣/ ١٥٦)، «الهداية» (٢/ ٤٢٤)، «اللباب» (٣/ ٢١٣)، «المبسوط» (٩/ ١٩٨)، «النباية» (٥/ ٦٣٦).

وهو مذهب الحنابلة، انظر: «المقنع» لابن البنا (٣/ ١٤٠)، «المغني» (١٢/ ٤٨٣)، «شرح الزركشي» (٦/ ٣٧١)، «الفرع» (٦/ ١٤٠-١٤٢)، «البدع» (٩/ ١٥١)، «الإيضاح» (١٠/ ٢٩٧-٢٩٩)، «المحرر» (٢/ ١٦١)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٧٧-٢٧٨- رواية الكوسج).

(٥) في «المحلى» (١١/ ١٣٠-١٣١).

جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]؛ وجب أن يكون الاستثناء في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْرُبُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤] عائداً على ما سُئِيَ من عقوبات الحرابة التي لم يُجَرَّ إلا ذكرها، واستحال أن يرجع ذلك على ما لم يُجَرَّ في الخطاب، لا بصيغة ولا بمفهوم؛ فكان كلُّ جنابة جناها المحارب سوى نفس الحرابة باقياً على ما ثبت لها من أحكام الشرع، فوجب بيقين أن يقسم على المحارب بعد توبته كلُّ حدٍّ له أصابه في حرايته، أو قبلها: من زنى، وسرق، وشرب، وغير ذلك، وكذلك حقوق الناس في الأموال، والأبدان، والأعراض ولا بُدَّ، إلا أن يُسَقِّط شيئاً من ذلك عنه أخذٌ مِمَّنْ وجب له ذلك، ولا يندفع عنه بالتوبة إلا حدُّ الحرابة فقط -والله الموفق-.

## مسألة

اختلفوا فيمن شهر السلاح، وقطع الطريق في مصر من الأمصار، أو قرية من القرى، فقتل وأخذ المال:

فقال قوم: لا تكون المحاربة في مصر، إنما تكون خارجاً من مصر، قاله أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، والثوري، وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

وقال قوم: حكم ذلك في الصحراء والطرق والمنازل والأمصار واحد، فحدودهم واحدة، قاله الشافعي<sup>(٣)</sup>، .....

(١) «مختصر الطحاوي» (٢٧٦)، «المبسوط» (٢٠١/٩)، «الاختيار» (٧٢/٣)، «تحفة الفقهاء» (٢٤٧/٣)، «مبدائع الصنائع» (٩١-٩٠/٧)، «البنية» (٦٤٠/٥)، «حاشية رد المحتار» (١١٣/٤)، «مجمع الأنهر» (٦٢٩/١)، «رؤوس المسائل» (ص ٤٩٩)، «أحكام القرآن» للجصاص (٥٠٩/٢).

(٢) نقل مذهب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٧/١). وانظر: «المجلد» (٣٠٣/١١).

(٣) «الألم» (١٤٠/٦) ط. بولاق، «مختصر المزني» (ص ٢٦٥)، «التبيين» (١٥٠)، «المهذب» (٢٨٥/٢)، «الرجز» (١٧٩/٢)، «روضة الطالبين» (١٥٥/١٠)، «المنهاج» (ص ١٣٤- ط. مصطفى =

وأبو ثور<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>. قال أبو محمد بن حزم<sup>(٣)</sup>: سواء ذلك في مصر وخارج مصر، ليلاً أو نهاراً، كل ذلك إذا أخاف الطريق، وحارب أهله على أموالهم؛ فهو المحارب.

واختلف في ذلك عن مالك، فمرة أثبت له حكم المحاربة، ومرة نفى<sup>(٤)</sup>، والأرجح الإثبات<sup>(٥)</sup> إذا كان منه من المحاربة والفساد الذي ذكره الله -تعالى- ما يكون من فاعل ذلك في الطرق والبراري وغيرها؛ لأن الآية عامة، لا تخص موضعاً دون موضع، ولا وقتاً دون وقت.

قال بعض أهل العلم: وربما كان ذلك في مصر أعظم جرماً<sup>(٦)</sup>.

= (الحلي)، «أسنى المطالب» (١٥٤/٤)، «حلية العلماء» (٨٥/٨)، «مغني المحتاج» (١٨١/٤).  
(١) نقل مذهب أبي ثور: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٣٧/١)، والطبري في «اختلاف الفقهاء» (٢٥١)، وابن قدامة في «المغني» (٣٠٣/١٠)، والشوكاني في «النبيل» (١٣٠/٧)، وانظر: «فقه الإمام أبي ثور» (ص ٧٤٢).

(٢) وهو الأرجح في مذهب المالكية. انظر: «الكافي» (١٠٨٩/٢).  
وهو -كذلك- مذهب الأوزاعي. انظر: «المغني» (٣٠٣/١٠)، «نيل الأوطار» (١٣٠/٧)، «فقه الإمام الأوزاعي» (٣٣٨/٢-٣٣٩).

(٣) انظر: «المجلد» (٣٠٧/١١).  
(٤) نسب ابن رشد في «بداية المجتهد» (٢٨٠/٢) إلى مالك القول بشيوع المحاربة في مصر، ونسب الباقي في «المنقذ» (١٦٩/٧) نفي المحاربة في مصر لعبد الملك بن الماجشون. وانظر: «النوادر والزيادات» (٤٧٨/٤).

(٥) انظر: «الملونة» (٤٣٠/٤)، «مقد الجواهر الثمينة» (٣٤١/٣)، «الذخيرة» (١٢٣/١٢)، «النوادر والزيادات» (٤٧٨/١٤)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٣)، «توازين الأحكام» (٣١١)، «الشرح الكبير» (٣٤٨/٤)، «الخرشي» (١٠٤/٨)، «أحكام القرآن» لابن العربي (٥٩٦/٢-٥٩٧)، «تفسير القرطبي» (١٥١/٦).

(٦) المرجح أن شهر السلاح في البنيان لأخذ المال: حرابة، ومن فعل ذلك بأي نوع من أنواع القتال؛ فهو محارب قاطع، يحد بحده الحرابة. قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣١٥/٢٨)، (٣١٦)، وعُلِّل ذلك بمعنى قوي، قال: «وهذا هو الصواب، بل هم في البنيان أحق بالمقوية منهم في الصحراء؛ لأن البنيان محل الأمن والطمأنينة، ولأنه محل تناصر الناس وتعاونهم، فإقدامهم عليه =

= يقتضي شدة المحاربة والمغالبة، ولأنهم يسلبون الرجل في داره جميع ماله، والمسافر لا يكون معه غالباً إلا بعض ماله، قال: «ولو حاربوا بالعصي والحجارة المقذوفة بالأيدي أو المقاليح ونحوها؛ فهم محاربون -أيضاً-».

وفي هذه المسألة صدر قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (رقم ٨٥) بتاريخ ١١/١١/١٤٠١هـ، المبلغ للمحاكم الشرعية برقم (١٢٢/١٢) في (١١/١٠/١٤٠٢هـ) وخلاصته: أولاً: إن جرائم الخطف والسطو لانتهاك حرمان المسلمين على مسييل المكابرة والمجاهرة من ضروب المحاربة، والسعي في الأرض فساداً، المستحقة للعقاب الذي ذكره الله -سبحانه- في آية المائدة، سواء وقع ذلك على النفس أو المال أو العرض، أو أحدث إعاقة السبيل وقطع الطريق، ولا فرق في ذلك بين وقوعه في المدن والقرى أو في الصحارى والقفار.

ثانياً: أن «أو» الواردة في آية المائدة للتخيير، وهذا رأي الأقلية، وعليه العمل، وأكثر أعضاء

الهيئة يرونها للترتيب.

ثالثاً: وهذا محل خلاف، والعمل على هذا النص: أن الخيار المقصود في الآية معني به الإمام (ولي الأمر)، وليس القاضي، وأن الإمام مختير في إيقاع أي العقوبات الأربع شاء: من قتل، أو صلب حتى الموت، أو تقطع الأيدي والأرجل من خلاف، أو نفي من الأرض: بأن يحبس المحارب حتى يموت في السجن، وإستاد الاختيار إلى القضاء سوف يكون له آثار لا تخدم مصلحة الأمة، ولا يحصل معها زجر المفسدين، وأن هذا الاختيار للإمام في أنواع الحرية كافة، والفساد المنصوص على حكمه في آية المائدة، ولا يستثنى من ذلك كون المحارب قتل أحداً في أثناء حرايته، فإذا تحقق للإمام أن عدم قتله أعظم دفعاً للمفساد وأكبر جلياً للمصالح؛ نله أن يختار عقوبة غير القتل من العقوبات المنصوص عليها في الآية.

وابعاً: يتولى نواب الإمام القضاء إثبات نوع الجريمة والحكم فيها، فإذا ثبت لديهم أنها من المحاربة لله ورسوله ﷺ والسعي في الأرض فساداً؛ فعليه أن يقتضوا العقوبة التي يرونها متناسبة حسب اجتباهاهم، مراعين واقع الجرم، وظروف الجريمة، وأثرها في المجتمع، وما يحقق المصلحة العامة للإسلام والمسلمين، وللإمام ولي الأمر أن يوافق على العقوبة التي اقترحها القضاء أو يختار عقوبة غيرها من العقوبات المنصوص عليها في آية المائدة.

خامساً: نظراً إلى أن جرائم الخطف والسطو من القضايب المهمة؛ فتخصص بنظرها المحاكم العامة من قبل ثلاثة قضاة، كما هو الحال في قضايا القتل والرجم، وترفع للتمييز، ثم لمجلس القضاء الأعلى لمراجعة الأحكام الصادرة بخصوصها براءة للذمة، واحتياطاً لسفك الدماء.

انظر: «التصنيف الموضوعي لتساميم وزارة العدل» (٦٥٧-٦٥٩) بواسطة التعليق على «مختصر الخلفيات» (٤٦٦-٤٦٧).

### فصل: في دفاع الرجل عن نفسه وماله

خُرج مسلم<sup>(١)</sup> عن عبدالله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

وخرجه<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تمطه مالك»، قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: «قاتله»، قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فانت شهيد»، قال: أرايت<sup>(٣)</sup> إن قُتِلْتُ؟ قال: «هو في النار».

والمحمفوظ عن جماعة أهل العلم<sup>(٤)</sup>: أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إذا أريد ظملاً، وممن قال بذلك: مالك<sup>(٥)</sup>، والشافعي<sup>(٦)</sup>،

(١) في «صحبه» في كتاب الإيمان (باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهتر الدم في حقه) (٢٢٦/١٤١).

وأخرجه البخاري في «صحبه» في كتاب المظالم (باب من قاتل دون ماله) (رقم ٢٤٨٠).

(٢) الكتاب والباب السابقان (٢٢٥/١٤٠).

(٣) في الأصل: «إن رأيت». وهو خطأ.

(٤) نقله المصنف من «الإشراف» لابن المنذر (١/٥٤٠).

(٥) في المسألة قولان عند المالكية، وهو أن دفع الصائل عن النفس واجب -وهو أصح القولين في المذهب-.

والقول الثاني: أن الدفع جائز لا واجب؛ فإن شاء أسلم نفسه، وإن شاء دفع عنها.

انظر: «التفريع» (٢٣٣/٢)، «الكافي» (١٠٨٩/٢)، «جامع الأمهات» (ص ٥٢٥)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣٥٣/٣)، «الذخيرة» (٢٦٢/١٢)، «حاشية المسوقي على الشرح الكبير» (٤/٣٥٧)، «منع الجليل» (٥٦١/٤)، «الخرشي» (٣٥٤/٥)، «المتقى للباي» (١٧٠/٧).

(٦) ملهيب الشافعية: أنه يجب الدفع إذا كان المعتدي كافراً، أو يهيم، أو مسلماً مهتر الدم، فإن كان المعتدي مسلماً محزون الدم، فيجوز الدفاع عن النفس ولا يجب.

وذكر الروياني من الشافعية أنه لا يجب دفع الكافر ولا البهيمة أو المسلم مهتر الدم، بل يستحب. وقال النووي في «الروضة» (١٨٨/١٠) متفقاً كلام الروياني: «هو غلط».

انظر: «الأم» (٢٦٦/٦-٢٧-٢٧)، «منهاج الطالبين» (٢٤٨-٢٤٩)، «تحفة المحتاج» (٩/٩).

وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وإسحاق<sup>(٣)</sup>، وعوام أهل العلم<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر بن المنذر<sup>(٥)</sup>: «إلا السلطان، فإن جماعة أهل الحديث كالمجتمعين<sup>(٦)</sup>، على أن من لم يُمكنه أن يمنع نفسه وماله إلا بالخروج على السلطان ومحاربه: أنه لا يحاربه، ولا يخرج عليه؛ للأخبار الدالة على ذلك عن رسول الله ﷺ، التي فيها الأمر بالصبر على ما يكون منهم من الجور والظلم،

= (١٨١)، «أسنى المطالب» (١٦٨/٤)، «روضة الطالبين» (١٨٨/١٠)، «شرح النووي على صحيح مسلم» (٥١٣/١) - «المطبوع بهامش إرشاد الساري»، «حاشية القليوبي وعميرة» (٢٠٦/٤)، «معنى المحتاج» (٤/١٩٤)، «حاشية العبادي على تحفة المحتاج» (١٨٢/٩)، «حاشية الرملي» (١٦٦/٤)، (١٦٨).

(١) مذهب الحنفية: أنه يجب على المعتزلي دفع الاعتداء عن نفسه مطلقاً.

انظر: «الهداية» (١٦٥/٤) - ط. الباني الحلبي، «بدائع الصنائع» (٩٣/٧)، «حاشية ابن عابدين» (٤٨١/٥)، «البحر الرائق» (٣٤٤/٨)، «الفتاوى البرازية» (٤٣٣/٦)، «تبيين الحقائق» (١١٠/٦).

(٢) مذهب الحنابلة: أنه يجب عليه الدفع عن نفسه - في أصح الروايتين - في غير الفتنة، أما في وقت الفتنة فلا يجب عليه الدفع عن نفسه. انظر: «المعني» (٥٣١/١٢) - ط. دار هجر، «كشف القناع» (٩٢/٤ و ١٥٥/٦)، «البدیع» (١٥٥/٩)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٥٤١/٢)، «شرح الزركشي» (٤١٢، ٤١٣، ٤١٤)، «الواضح» (٢٤٥/٢)، «مسائل الإمام أحمد» (٢٦٣ - رواية الكومج - رسالة ماجستير/تحقيق سليمان بن محمد البلوشي)، «المقنع» لابن البنا (١١٤٩/٣).

(٣) نقل مذهبه: ابن المنذر في «الإشراف» (٥٤٠/١).

(٤) وهو مذهب ابن عمر، والحسن البصري، وإبراهيم التيمي، وقادة، وغيرهم.

انظر: «مصنف عبدالرزاق» (١١٢-١١٧)، «الإشراف» (٥٤٠/١)، «المحلى» (٣٠٨/١١).

(٥) «مراتب الإجماع» (ص ١٤٤)، «شرح النووي» (٥١٣/١) - بهامش «إرشاد الساري»، «المعني» (٥٣١/١٢)، «تهذيب الآثار» (٣٦/١) - مستند ابن عباس، «نظرية الدفاع الشرعي» للدكتور يوسف قاسم (ص ٧٨)، «التدابير الواقية من القتل في الإسلام» لعثمان دوكوري (ص ٢٢٣ - وما بعدها)، «الجريرة لأي زهرة» (٥٣٠/١)، «الدفاع الشرعي في الشريعة الإسلامية» للسرطاوي (ص ٦٣).

واختلف العلماء في وجوب الدفاع عن المال وعدمه، وكذلك في الدفاع عن الغير.

انظر: «الدفاع الشرعي في الشريعة الإسلامية» (ص ٧٦-٨٢)، «التدابير الواقية من القتل في الإسلام» (ص ٢٢٧)، «التشريع الجنائي» (٥٧٦/١-٥٨١).

(٥) في «الإشراف» (٥٤٠/١).

(٦) في «الإشراف»: كالمجتمعين.

وترك قتالهم والخروج عليهم، ما أقاموا الصلاة<sup>(١)</sup>.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup>، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه؛ فليصبر، فإنه من يفارق الجماعة شبراً فمات؛ فميتته جاهلية».

وخرج - أيضاً -<sup>(٣)</sup> عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه قال: «يستعمل عليكم أمراء، فتعرفون وتتكرون، فمن كره فقد برئ؛ ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع»، قالوا: يا رسول الله: أفلا نقاتلهم؟! قال: «لا! ما صلوا». (أي: من كره بقلبه، وأنكر بقلبه)، كذا في كتاب مسلم متصلاً بالحديث.

وخرج - أيضاً -<sup>(٤)</sup> عن عوف بن مالك الأشجعي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أئمتكم: الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم: الذين ي بغضونهم ويغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا نبايذهم عند ذلك؟! قال: «لا! ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا ترون ولياً عليه وال؛ فرأه يأتي شيئاً من معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة».

(١) رد ابن حزم في «المحلى» (٩٩/١١) هذا القول، فقال: «لم نجد الله - تعالى - فرق في

قتال الفئة الباغية على الأخرى بين سلطان وغيره، بل أمر - تعالى - بقتال من بغى على أخيه المسلم عموماً، حتى يغي إلى أمر الله - تعالى -، وما كان ريك نسياً.

وكذلك قوله - عليه السلام -: «من قتل دون ماله فهو شهيد» عموم، لم يخص معه سلطاناً من غيره، ولا فرق في قرآن ولا حديث ولا إجماع ولا قياس بين من أريد ماله، أو أريد دمه، أو أريد فرج امرأته، أو أريد ذلك من جميع المسلمين، وفي الإطلاق على هذا هلاك الدين وأهله، وهذا لا يحل بلا خلاف. وانظر: «تفسير القرطبي» (١٥٦/١).

(٢) في «صححه» في كتاب الإمارة (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن) (رقم ١٨٤٩).

(٣) في «صححه» في كتاب الإمارة (باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف للشرع، وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك) (١٨٥٤) (١٦٣).

(٤) في كتاب الإمارة (باب خيار الأمة وشرارهم) (١٨٥٥) (٦٦).

## الفصل الثالث: في حكم قتال أهل البغي

قال الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

خرج مسلم<sup>(١)</sup>، عن أنس بن مالك قال: قيل للنبي ﷺ: لو أتيت عبدالله بن أبي؟ قال: فانطلق<sup>(٢)</sup>، إليه، وركب حماراً، وانطلق المسلمون، وهي أرض سبخة<sup>(٣)</sup>، فلما أتاه النبي ﷺ قال: إليك عني، فوالله لقد آذاني بتن حمارك. قال: فقال رجل من الأنصار: والله! لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك. قال: فغضب لعبدالله رجل من قومه، فغضب لكل واحد منهما أصحابه. قال: فكان بينهم ضرب بالجريد وبالأيدي وبالنعال، فبلغنا أنها أنزلت فيهم: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا﴾ [الحجرات: ٩].

قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: فأمر الله سبحانه النبي ﷺ والمؤمنين، إذا اقتتل طائفتان من المؤمنين: أن يدعوهما إلى حكم الله، ويصف بعضهما من بعض، فمن أبى منهم فهو باغ، وحق على الإمام والمؤمنين أن يجاهدوه؛ حتى يثبتوا إلى أمر الله.

وخرج مسلم<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ، واستخلف

(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب في دعاء النبي ﷺ، ومسيره على أذى المنافقين) (١٧٩٩) (١١٧). وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الصلح (باب ما جاء في الإصلاح بين الناس) (رقم ٢٦٩١).

(٢) في منسوخ أبي خزيمة: «انطلق».

(٣) السبخة: بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة بعدها أي: ذات سباح، وهي الأرض التي لا تثبت. انظر: «فتح الباري» (٢٩٨).

(٤) في «الإشراف» (٣٨٥/٢) نحوه.

(٥) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ..) (٢٢٠). وأخرجه البخاري (١٣٩٩، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٦٩٢٤، ١٦٩٢٥، ٧٢٨٤، ٧٢٨٥).

أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بقره، وحسابه على الله»؟! فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرع صدر أبي بكر للقتال؛ فعرفت أنه الحق.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: «يقال: إن أبا بكر قاتل الذين منعوا الصدقة، وقاتل قوماً كفروا بعد إسلامهم، ولم يختلف الناس أن قتال الكفار يجب، ولا يجوز أن يظن بعمر بن الخطاب أنه شك في قتال أهل الكفر، وإنما وقف عن قتال من منع الزكاة، إلى أن شرح الله صدره للذي شرح صدر أبي بكر له. وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: أهل الردة بعد رسول الله ﷺ ضربان: ضرب منهم كفروا بعد إسلامهم، وقوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات»<sup>(٣)</sup>.

فقوم ارتدوا بالكفر، وقوم قيل لهم ذلك بمنع الحق، قال<sup>(٤)</sup>: «ومن رجع عن شيء جاز أن يقال: ارتد عن كذا»، يعني: فلذلك جاز أن يطلق عليهم اسم الردة، وإن كان منهم مسلمون. قال ابن المنذر<sup>(٥)</sup>: «فقاتل أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - جميع هؤلاء، ولم يعلم أحد في الوقت الذي رأى عمر مثل ما رأى أبو بكر - رضي الله عنهما - من أصحاب رسول الله ﷺ امتنع من قتالهم، ولا رأى خلافة، فكان هذا - مع دلائل سنن رسول الله ﷺ - بالإجماع من المهاجرين والأنصار

(١) في «الإشراف» (٣٨٧/٢). وانظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١٧٠٩/٤).

(٢) في «الأم» (٢٢٧/٤) - ط. دار الفكر.

(٣) إلى هنا انتهى كلام ابن المنذر.

(٤) أي الشافعي في «الأم» (٢٢٧/٤).

(٥) في «الإشراف» (٣٨٨/٢).

على أن ذلك بحق وجب عليه القيام به.

فإذا ثبت ذلك، فمعنى قول أهل العلم: إنه يجب على من اعتزل جماعة المسلمين وإمامهم، ومنعوا حقاً من الحقوق الواجبة عليهم، وأداء الطاعة فيما افترضه الله له قبلهم، من غير علة يحق على الإمام رفعها عنهم، ثم دعاهم مع ذلك الإمام إلى الإنابة والإقلاع فلم يقبلوا منه، فواجب عليه حربهم وقتالهم، وحق عليهم وعلى المسلمين القيام في ذلك معه، والنصرة على الحق؛ لقيام الأدلة على ذلك، وقال الله -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وفي حديث عبدالله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ: «... إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن...» الحديث، وقد تقدم بكماله، خرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

وكان من خاص ما ورد في هذا الباب: الآثار الثابتة في أمر الخوارج، ووجوب قتالهم وقتلهم.

خرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن علي -رضي الله عنه-: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج في آخر الزمان قوم: أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيامة».

وخرج -أيضاً-<sup>(٣)</sup> عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ ذكر قوماً يكونون في أمته، يخرجون في فرقة من الناس، سيماهم التحالُّق، قال: «هم شر الخلق -أو: تمن شر»

(١) في «صحيحه» في كتاب الإيمان (باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان) (٨٠) (٥٠).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب التحريض على قتل الخوارج) (١٠٦٦) (١٥٤).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب ذكر الخوارج وصفاتهم) (١٠٦٤) (١٤٩).

الخلق، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق.

وفي الباب عن أبي ذر<sup>(١)</sup>، وجابر<sup>(٢)</sup>، وسهل بن حنيف<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

والنظر في هذا الفصل يتعلق بثلاثة أشياء:

الأول: في تقسيم أهل البغي وأحوالهم، ومتى يجب التعاون على قتالهم أو يحرم؛ لاختلاط الفتن؟

الثاني: معرفة الحد الواجب في قتالهم، ومتى يجب الكف عنهم؟

الثالث: معرفة الحكم في جنائياتهم، وما يُستأوى عليه من أموالهم.

(١) حديث أبي ذر، أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الزكاة (باب الخوارج شر الخلق والخليقة) (١٠٦٧) (١٥٨) من حديث عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بعدي من أمتي (أو سيكون بعدي من أمتي) قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، هم شر الخلق والخليقة». فقال ابن الصامت: فلفيت رافع بن عمرو الغفاري، إنا الحكم الغفاري، قلت: ما حديث سمعته من أبي ذر: كذا وكذا؟ فذكرت له هذا الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ.

(٢) حديث جابر، أخرجه مسلم في كتاب الزكاة (باب ذكر الخوارج وصفاتهم) (١٠٦٣) (١٤٢)، من حديث أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله، قال: أتى رجل رسول الله ﷺ بالجعرانة، مُصَرَّفة من خين، وفي ثوب بلال فضة، ورسول الله ﷺ يقبض منها، يعطي الناس، قال: يا محمداً! أعد، قال: «ويلك! ومن يعدل إذا لم أكن أعد؟ لقد غبت وخسرت إن لم أكن أعد». فقال عمر بن الخطاب: دعني يا رسول الله! فأقتل هذا المنافق، فقال: «معاذ الله! أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي، إذا هذا وأصحابه يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية». وفيه عن عنة أبي الزبير عن جابر، لكنه صرح بالسماع عند مسلم، في الرواية التي بعدها.

وأخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس (باب ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين) (رقم ٣١٣٨) من حديث عمرو بن دينار، عن جابر، مختصراً.

(٣) حديث سهل بن حنيف، أخرجه البخاري في كتاب استئابة المرتدين (باب من ترك قتال الخوارج للثأفة، وأن لا ينفر الناس عنه) (رقم ٦٩٣٤)، ومسلم في كتاب الزكاة (باب الخوارج شر الخلق والخليقة) (١٠٦٨) (١٥٩)، من حديث يُسَيْر بن عمرو، قال: سألت سهل بن حنيف: هل سمعت النبي ﷺ يذكر الخوارج؟ فقال: سمعته -وأشار بيده نحو المشرق-: «قوم يقرؤون القرآن بالسكتهم، لا يعدو تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية».

## النظر الأول: في تقسيم أهل البغي وأحوالهم

## المخالفون على الجماعة ضربان:

\* ضرب امتنعوا عن أداء الحقوق، ونزعوا أيديهم من الطاعة؛ فسقاءً ومجنوناً، واجترأوا على حدود الله، من غير أن يُضَيَّبُوا إماماً، ولا يعتقدوا طاعة، فهو لاء أهل كبيرة، ومنكر ظاهرٍ يجب تغييره، (فإن لم<sup>(١)</sup>) تنفع في ذلك موعظتهم وتذكيرهم بالله - تعالى -، وتخويفهم من عقابه، ولم يمكن حملهم على منهج الشرع إلا بقتالهم، ولم يكن قتالهم يؤول إلى فتنة يُتَّقَى فيها من تفاقم الأمر، والانجرار إلى ما هو أفجر وأكبر من الأول؛ فواجب مقاتلتهم على ذلك؛ حتى يفتوا إلى أمر الله: يرجعوا إلى الحق، وأداء ما لزمهم، وينزعوا عن باطلهم. والدليل على ذلك ما تقدم من الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقله - تعالى -: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيءٍ حَتَّى يُفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وأما السنة: فقله ﷺ: «... فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن»<sup>(٢)</sup>، وأما الإجماع: ففي قتال<sup>(٣)</sup> مانعي الزكاة<sup>(٤)</sup>.

\* والضرب الثاني: من خالف على إمام المسلمين، فاعتقدوا البيعة لآخر، يزعمون أنه أحق، وهذا الضرب له حالتان:

فالواحدة: أن تكون الإمامة قد صَحَّتْ واعتقدت بتسام البيعة لرجل عدل، مستوفٍ شروط الإمامة، فيخرج عليه بعض من بايعه.

(١) في منسوخ أبي خزيمة (من لم)، وكتب في هامش النسخة: «ولعلها: ولم».

(٢) أخرجه مسلم (٨٠) (٥٠) وقد مضى.

(٣) في المنسوخ قبلها علامة إلحاق في الهامش، ولكن الكلمة في الهامش غير واضحة.

(٤) فماتوا الزكاة يقاتلون باتفاق الصحابة، حتى يؤدوا حق الله فيها.

انظر: «المعني» (٤٧٦/٢) - ط. هراس، «المجموع» (٣٠٤/٥)، «الاستبصار» (رقم ١٣٠٨٠ - ط. قلنجي).

والأخرى: أن يفترق الناس فرقتين، فيعتد كل فريق الإمامة لرجلٍ منهم، ويدعو كل إلى حزبه.

فأما الحالة الأولى، حيث يخرج على الإمام العدل بعض من بايعه<sup>(١)</sup>، يدعي أنه أحق بالأمر منه، أو يزعم أنه أنكر على الإمام أمراً من الباطل والجور، وما أشبه ذلك من ضروب التأويل التي يدعيها أمثال هؤلاء، أو يكون طالب دنيا فقط، أو متعصباً لباطل، وما أشبه ذلك، فيجب في أهل التأويل على الإمام العادل أن ينظر فيما ذكروا أنهم أنكروا عليه، فإن صح ما زعموه من ظلم وفساد، أو جور، وغير ذلك من شيء أنكروه، مما لعله غفل عنه، أو غلط فيه، ونحو ذلك من وجوه الإمكان التي لا تستحيل على البشر، فما هنا يتعين عليه الرجوع إلى صواب ما أوجبه الشرع من الحق. قال الله - تعالى -: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]. فإذا رجع عن ذلك، ووجب عليهم العود فلم يفعلوا، أو كان ما نسبوه إليه، أو أولوه عليه باطلاً، أو كانوا إنما يطلبون المال، أو تعصباً، أو غير ذلك من أنواع الباطل، ثم وعظهم فلم يتعظوا، وخوفهم فلم ينجروا؛ فواجب عند ذلك قتالهم، وعلى الناس المعونة لإمامهم العدل على هؤلاء، حتى يرجعوا إلى الحق<sup>(٢)</sup>.

فقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: إذا كان لأهل البغي جماعة تكثر، واعتقدوا ونصبوا إماماً، وأظهروا حكماً، وامتنعوا من حكم الإمام العادل، فهذه هي الفتنة الباغية، فينبغي إذا فعلوا هذا أن يسألهم: ما نقوموا؟ فإن ذكروا مظلمةً بيئةً رُدَّتْ، وإن لم يذكروها، قيل لهم: عودوا. فإن فعلوا قيلَ منهم، وإن لم يجيبوا قوتلوا بعد أن يدعوا.

خرج مسلم<sup>(٤)</sup>، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) في الأصل والمنسوخ: «تابعه». ومصححة في هامش المنسوخ إلى: «بايعه».

(٢) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٤٠٢/٢).

(٣) في «الأم» (٤) (٢٣٠) - ط. دار الفكر، أو (٥) (٥٢٤) - ط. دار الوفاء.

(٤) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول) (رقم =

«... ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده، وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإذا جاء آخر فتازعه؛ فاضربوا عنق الآخر».

وخرج -أيضاً-<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بيع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما».

وخرج -أيضاً-<sup>(٢)</sup>، عن عرفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنها ستكون هنأت وهنأت، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف، كانتا من كان».

وخرج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية، بغضب للعصية<sup>(٤)</sup>، ويقاتل للعصية؛ فليس من أمي، ومن خرج من أمي على أمي، يضرب برّها وفاجرها، لا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهدها؛ فليس مني».

قوله: «تحت راية عمية»، أي: فتنة وجهالة، كأنه مأخوذ من العمى، قال في «مختصر العين»<sup>(٥)</sup>: «العمية والعمية: الضلالة، يقال: قتل فلان عمياً، وهي فعيلة وفيه: من العمى».

### فصل

وأما الحالة الثانية: حيث يفترق الناس على إمامين، ويكثر العدد في كل فريق

= ١٨٤٤ وهو طرف من حديث طويل.

(١) في «صحيفة» في كتاب الإمارة (باب إذا بيع لخليفتين) (رقم ١٨٥٣).

(٢) في كتاب الإمارة (باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع) (رقم ١٨٥٢).

(٣) كتاب الإمارة (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن...) (رقم ١٨٤٨) (٥٤).

(٤) في المنسوخ: «للعصية»، والتصحيح من «صحيح مسلم».

(٥) الذي في «مختصر العين» (١/١٠٢) للزبيدي: «العمّة: التردد في الضلالة، ورجل عمية، وقد عمية».

من الجهتين، ويشتكل الأمر، ويجلّ الخطب، فذلك حين قبح الفتن؛ فالواجب عند ذلك الكف، والتوقف عن كل فريق، وطلب السلامة لدينه، بالاعتزال والفرار عن الفتنة، والاستسلام لأمر الله -عز وجل-<sup>(١)</sup>، كما صرح في مثل ذلك عن رسول الله ﷺ، أنه أمر وأوصى، وكما فعل السلف الصالح، وفي مثل ذلك وشبهه يكون موقع قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَهْمِكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَضَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ...﴾ [المائدة: ١٠٥].

خرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار»، قال: قلت -أو قيل-: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه قد أراد قتل صاحبه».

وخرج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تشترق، ومن وجد فيها ملجأ فليجأ به».

وخرج -أيضاً-<sup>(٤)</sup>، عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتن، القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا، فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إيل فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٤٠٣/٢).

(٢) في كتاب الفتن (باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما) (١٤) (٢٨٨٨).

وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان (باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَمْحَاكُمَا﴾) (رقم ٣١). وفي كتاب الديات (باب قول الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ أَسْرَحَا﴾) (رقم ٦٨٧٥). وفي كتاب الفتن (باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما) (رقم ٧٠٨٣).

(٣) في «صحيفة» في كتاب الفتن (باب نزول الفتن كمواقع القطر) (رقم ٢٨٨٦).

وأخرجه البخاري في كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام) (رقم ٣١٠١). وفي كتاب الفتن (باب تكون فتن، القاعد فيها خير من القائم) (رقم ٧٠٨١، ٧٠٨٢).

(٤) في «صحيفة» في الكتاب والباب السابقين (رقم ٢٨٨٧).



فيلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلق بأرضه. قال: فقال رجل: يا رسول الله، أرايت من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: «يعمد إلى سيفه، فيدق على حذّه بحجر، ثم يَنْسُجُ إن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟»<sup>(١)</sup> قال: فقال رجل: يا رسول الله، أرايت إن أكرهت حتى يُطَلَّقَ بي إلى أحد الصّفتين، أو إحدى الفئتين، فضررتي رجل بسيفه، أو يجيء سهم فيقتلني؟ قال: «يؤم بأثمه وإثمه، ويكون من أصحاب النار».

وخرّج<sup>(٢)</sup> عن حذيفة بن اليمان قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشرّ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشرّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شرّ؟ قال: «نعم»، فقلت: هل بعد ذلك الشرّ من خير؟ قال: «نعم، وفيه دُخْنٌ»! قال: قلت: وما دخنه؟ قال: «قوم يُسْتَتُونَ بغيرِ سُنَّتِي، ويهتدون بغيرِ هُدًىي، تعرف منهم وتكره»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شرّ؟ قال: «نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، فقلت: يا رسول الله، صفههم لنا، قال: «نعم، قوم من جلدتنا ويتكلمون باللسنة»، قلت: يا رسول الله، فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «تلازم جماعة المسلمين وإمامهم»، فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعصّ على أصل شجرة، حتى يدركك الموت، وأنت على ذلك».

وخرّج -أيضاً-<sup>(٣)</sup>، عن أبي سعيد قال: قال رجل: أي الناس أفضل يا

(١) في مطبوع «صحيح مسلم» مكررة ثلاث مرات.

(٢) أي: مسلم في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ...) (رقم ١٨٤٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب المناقب (باب علامات النبوة في الإسلام) (رقم ٣٦٠٦، ٣٦٠٧ - مختصراً). وفي كتاب الفتن (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة) (رقم ٧٠٨٤).

(٣) في «صحيحه» في كتاب الإمارة (باب فضل الجهاد والرياط) (١٢٣) (١٨٨٨). وأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب أفضل الناس مؤمن يجاهد =

رسول الله؟ قال: «مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله»، قال: ثم من؟ قال: «رجل معتزل في شعب من الشعاب، يعبد ربه، ويدع الناس من شره».

وروى أبو بكر بن المنذر<sup>(١)</sup> مستنداً إلى أيوب بن عبد الله اللخمي قال: كنت عند عبد الله بن عمر، وهو يخلط لبعيره علفاً، فجاءه نفر، فقالوا: ما تأمرنا يا أبا عبد الرحمن؟ هذا ابن الزبير، وابن مروان، ونجدة، كل واحد منهم يدعوا إلى نفسه! فقال رجل منهم: يقول الله ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. فقال ابن عمر: قد قاتلت أنا وأصحابي حتى كان الدّين كله لله، وذهب الشرّك، ولكنك وأصحابك تقاتلون حتى تكون فتنه، ويكون الدين لغير الله! فقال رجل: لو فعل الناس مثل ما فعلت؟ ما قام لله دين! فقال ابن عمر: لو فعل الناس مثل ما فعلت؟ ما أغلقت أئمة عليها بابها، ولا أنكأت في بيتك مضطجعا!

وأستند إلى ابن عباس، أن سائلاً سأله، قال: إنني بايعت ابن الزبير على أن أقاتل أهل الشام! قال: فقال: لا تقاتل أهل القبلة، ولكن ابتع ثغلاً أو بغلين، أو غلاماً أو غلامين، ثم انطلق نحو المشرق، فإنك إن قُلت على ما أنت عليه؛ قُلت

= بنفسه وماله في سبيل الله (٢٧٨٦)، وفي كتاب الرقاق (باب العزلة راحة من غلظ السوء) (رقم ٦٤٩٤)، وخرجه تفصيل في تعليقي على «العزلة والانفراد» (١٩٨) لابن أبي الدنيا.

(١) في كتابه «الأوسط» -الجزء المفقود منه-، وقد أشار في كتابه «الإشراف» (٤٠٣/٢) إلى أنه ذكر الأخبار التي جاءت عن النبي ﷺ في ذلك.

وأصل الحديث في «صحيح البخاري» (رقم ٤٥١٣) من حديث نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، دون الزيادة من قوله: «فقال رجل: لو فعل الناس مثل ما فعلت...». وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٤٩٦/١) إلى أبي الشيخ وابن مردويه في «تفسيريهما». وانظر: «تاريخ دمشق» لابن عساکر (١٨٧/٣١-١٨٨).

وسيلذكر المصنف أخباراً عن السلف في فضل العزلة عند اشتداد الفتنة، ذكرها ابن المنذر في «الأوسط» -الجزء المفقود- مسندة.

وقد أشار إلى ذلك في «الإشراف» (٤٠٥/٢) حيث قال: وقد ذكرت أخباراً تدل على فضل العزلة في الفتنة، ومساوئ الأوقات، التي تركت ذكرها ههنا.

إن شاء الله شهيداً.

وأستد -أيضاً- إلى عبدالملك بن عمير، قال: رأيت أبا موسى أيام الفتنة يخرج من داره، فيصلي مع الإمام، فإذا قال الإمام: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله؛ وثبّ، فدخل داره، ورأيتُ عليه عمامة سوداء، ويترساً أسوداً<sup>(١)</sup>.

وعن طلحة بن عبيد الله، كان يقول: «أقل العيب على المرأة أن يجلس في داره»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي الدرداء قال: «نعم صومعة المرأة المسلم بيته، يكفُ سمعه ويصره ودينه وعرضه، وإياكم والجلوس في الأسواق، فإنها تلهي وتلغي»<sup>(٣)</sup>.

(١) أسند الخطابي في «الزهد» (ص ٩١) إلى الأزرقى قال: لما انصرف أبو موسى الأشعري من الحكمين نزل مكة، فبقي سقيفة من حجارة على فؤمة شعب أبي الثّوب. وهناك مقبرة، فقال: «أجاور قوماً لا يقدرون»، يعني: أهل القبور. وإسناده واهٍ. وانظر في عزله: «الزهد» لابن أبي الدنيا (رقم ١٨٣ - بتحقيقي)، و«الزهد» لأبي داود (٢٨٥).

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ٢٥٤) -ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الزهد» والآنفراد (رقم ٢٤ - بتحقيقي) - عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن طلحة بن عبيد الله، به. وأخرجه هناد في «الزهد» (رقم ١٣٢)، وأبو داود في «الزهد» (رقم ١١٧، ١١٨)، وابن أبي الدنيا في «الزهد» والآنفراد (رقم ١١٠، ١١١)، وابن سعد في «الطبقات» (٢٢١/٣)، وحبل في «جزءه» (رقم ١٧)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم ٨١، ٩٩)، ونعيم بن حماد في «زيادات الزهد» (رقم ١٢)، والخطابي في «الزهد» (ص ٧٠) -ومن طريقه إسن عربي في «محااضرة الأبرار» (١/ ٣٠٧) -، وابن الأعرابي في «معجمه» (رقم ١٢٤١) - ط. دار ابن الجوزي، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/ ٧٣٥) رقم ٨٠٣، أو رقم ٣٦٦ - متفقاً للسلفي - ومن طريقه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ١٠٤) - ط. دار الفكر -، وابن عبدالبير في «التمهيد» (١٧/ ٤٤٢-٤٤٣)، والبيلاذري في «الأنساب الأشراف» (١٠/ ١١٨ - جمل منه/ ط. دار الفكر)، من طرق عن إسماعيل، به.

وهو في «المطالب العالية» (٥/ ٣) معزّو لمسدّد في «مستند».

وصححه ابن حجر والبوصيري.

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ١٦٠) من طريق آخر عن طلحة.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» والآنفراد (رقم ٢٥ - بتحقيقي)، عن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، عن يحيى بن سعيد، عن ثور بن يزيد، عن سليمان بن عامر، عن: أمّ الداد، به، «استاد صححه» =

وعن أبي ذر الغفاري قال: «الوحدة خير من جليس السوء، والجليس الصالح خير من الوحدة، وإملاء الخير خير من السكوت، والسكوت خير من إملاء الشر»<sup>(١)</sup>.

= وأخرجه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٨٧) عن حفص ويحيى بن سعيد، عن ثور، به. وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/ ٧٣٦) رقم ٨٠٤، أو رقم ٣٦٧ - متفقاً للسلفي: حدثنا عمر بن شيبة، نا يحيى بن سعيد القطان، به.

وأخرجه وكيع في «الزهد» (رقم ٢٥١) -ومن طريقه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٠٩)، أو ٢٦٧/ ٨ - ط. دار الفكر، وأحمد في «الزهد» (رقم ١٣٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «الحدث» (٣/ ١٩٥) -، وابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم ٨٠) -، وهناد في «الزهد» (رقم ١٢٣٥)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ٩١٢) رقم ٢٢٣٤، والبيهقي في «الشعب» (٧/ رقم ١٠٦٥٦) من طريق سفيان، وابن عبدالبير في «التمهيد» (١٧/ ٤٤١-٤٤٢)، والبيهقي في «الزهد» (رقم ١٢٩) من طريق عيسى بن يونس، والخطابي في «الزهد» (ص ٧٠-٧١)، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ٦٤٠) من طريق حفص، كلهم عن ثور، به.

وأخرجه نعيم بن حماد في «زياداته على الزهد» (رقم ٢٥) - بلخي عن ثور، به.

وهو عند النيلي في «الفرودس» (٤ رقم ٦٧٩٢).

وذكره ابن الجوزي في «التبصرة» (٢/ ٢٨٩)، والجاحظ في «البيان والتبيين» (٣/ ١٣٢)، والعالم في «المخلاة» (ص ١٢١)، ومزاه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٠٥) لطاوس، وأسنده ابن البناء في «الرسالة المغنية» (رقم ١٦) بإسناد صالح عن الفضيل بن عياض، وأسنده المعزّي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٢٩) عن الحسن البصري قوله.

(١) أخرجه ابن الدنيا في «الزهد» والآنفراد (رقم ١٥٨ - بتحقيقي)، عن محمد بن عثمان المجلي، حدثنا أبو أسامة، أخبرني سفيان، عن أبي المحجل، عن ابن عمران بن حطان، عن أبيه، قال أبو ذر: «الصاحب الصالح خير من الوحدة، والوحدة خير من صاحب السوء، وعمل الخير خير من الصامت، والصامت خير من عمل الشر، والأمانة خير من الخائن، والخائن خير من ظنّ السوء».

قلت: وهذا إسناد حسن. إلا أني أخشى من علة الانقطاع؛ فعمراً سمع من تأخرت وفاته من الصحابة، مثل أبي موسى، وعائشة، وابن عمر، وابن عباس، ولم أظفر بنص فيه إثبات أو نفي السماع من أبي ذر، وأداة التحمل لا تساعد على ذلك.

وأبو المحجل، اسمه: رديني بن مرة -وقيل: ابن مخلد، وقيل: ابن خالد-، البصري، قال أبو حاتم الرازي: «ما علمتُ إلا خيراً»، وقال ابن معين: «ثقة».

=

= انظر: «الجرح والتعديل» (٥١٦/٣)، و«التاريخ الكبير» (٣٢١/٣)، و«طبقات ابن سعد» (٦/٣٢٣)، و«فتاى ابن حبان» (٢٤٦/٨).

وابن عمران هو معص بن عمران بن حطان السدوسي، سكت عنه البخاري في «تاريخه» (٨/٦٤)، ويقتض له ابن أبي حاتم (٤٣٣/٨)، وذكره ابن حبان في «تقائه» (٥٢٥/٧)، وروى عنه ثلاثة؛ فيحسن حديثه -إن شاء الله-

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤١/١٣) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الزهد» (رقم ٣٩- مقتصر على «السكت خير من قبل الشر»)- و«مقتصر» على «الوحدة خير من صاحب السوء»، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ١٠١): أنا أبو أسامة، به.

وخالف أبا أسامة: عبدالرزاق؛ فرواه عن سفيان، عن أبي المحجل، عن رجل، عن أبي ذر، به؛ إلا أن فيه: «الأمانة خير من الخاتم، والخاتم خير...».

أخرجه الخطابي في «المرزلة» (ص ١٤٦)، وقال المعلق عليه: يعني: إذا كان لك مال، فخنعت عليه حتى لا تسيء الظن بأهلك وخدمك؛ فهو خير أن تتركه غير مختم وتظن بالناس الظنون.

ونقله من المعلق على «صفة الصفوة» (٥٩٦/١) وهو فيه معزو لمصر، وعزي في مطبوع «روضة العقلاء» إلى أبي الدرداء!

\* تنبيه: وقع بدل «سفيان» في «المرزلة» للخطابي (ص ٤٩-ط. غير المحققة): أبو سليمان، وقال محققها الأستاذ ياسين السراس (ص ١٤٦): «وفي الأصل: «أبو سليمان»، ثم شطب على لفظ (أبو) وجعلت «سليمان»: «سفيان».

وخالف سفيان: شريك؛ فرواه عن أبي المحجل، عن صدقة بن أبي عمران بن حطان؛ قال: أثبت أبا ذر، فوجدته في المسجد مُحْتَبَاً بكساء أسود وَخَدَهُ، قُلْتُ: يا أبا ذر ما هذه الوحدة؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الوحدة خير من جليس السوء...».

أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٤٣-٣٤٤) -ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤) وقسم ٤٩٩٣-ط. دار الكتب العلمية، ٩ رقم ٤٦٣٩-ط. الهندية) و«الزهد» (رقم ٢٣٥) عن محمد بن الهيثم القاضي، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٦٧/١) رقم ٤٧٥، و٧٣٩/٢ رقم ٨٠٩، أو رقم ٣٧٢-متنقى السلفي؛ حدثنا سعدان بن يزيد البزار، عن الهيثم بن جميل الأنطاكي، نا شريك، به.

ورهم فيه شريك وهمين:

الأول: قوله: «صدقة بن أبي عمران»، وصوابه ما تقدم.

والآخر: رفعه، والصواب أنه موقوف.

ولعل الوهم من الرواة عن شريك، أو أنه اضطرب فيه؛ إذ رواه عنه عون بن سلام وأوقفه، كما =

### انظر الثاني: في معرفة حدِّ قتال أهل البغي

الفرقة الباغية على الوجه المتقدم، إذا لم ترجع بوعظ ولا استصلاح إلى الإمام العادل، ولم يُرَجَّ إقلاعهم، فإنهم يقاتلون على ذلك، ما داموا على حالهم من الامتناع والخلاف، حتى يفتنوا إلى أمر الله.

واختلف أهل العلم في قتلهم إذا أدبروا منهزمين، أو أخذوا مأسورين، أو أُبْتُوا منثنين، فقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «لا يقتل منهم المُدْبِر ولا الأسير ولا الجريح».

= عند التبيي في «الترغيب» (رقم ١٧١٠)، وسمى ابن عمران: «معص»، وتصحف في المطبوع إلى «معفر» فليصحح.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٣١/١١) تحت رقم ٦٤٩٤-بعد عزوه للأثر للحاكم-: «سنده حسن، ثم قال: لكن المحفوظ أنه موقوف عن أبي ذرٍّ عن أبي الدرداء، وأخرجه ابن أبي عاصم».

قلت: وأخرجه النيلي في «الترغيب» (٤) رقم ٧٢٦٢، والدولابي في «الكنى» (٢/١٠٧)، وأبو الشيخ، والعسكري -كما في «المقاصد الحسنة» (رقم ١٢٦١)- وابن عساكر في «تاريخه» -كما في «فيض القدير» (٦/٣٧٣)-، والقاضي في «الشهاب» (١٢٦٦).

وللموقوف طريق آخر، انظره عند الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٦٨/١) رقم ٤٧٦، و٧٤٠ رقم ٨١٠، وأخرجه ابن وهب في «جامعه» (٤٥٧/١) رقم ٣٤٢، بلأغ إلى أبي ذر.

وورد عن جمع، ومن مرسل الحسن، كما عند ابن وهب في «الجامع» (٢/٦٠١-٦٠٢ رقم ٥٠٤)، وانظر: «التبهي» (٤٤٧/١٧)، «تاريخ دمشق» (١٠ ق ١٧)، «أنساب الأشراف» (٧٢/١٣)، «الدرر المنتزة» (٤٣٢)، و«التبهي» (١٥٦٢)، و«كشف الخفاء» (رقم ٢٨٩٣)، و«السلسلة الضعيفة» (رقم ٢٤٢٢)، و«أسنى المطالب» (رقم ١٦٥٦).

وقد نظم الشاعر معنى هذه المقولة:

وحسنة الإنسان خير من جليس السوء عنده  
وجليس الخبيث خير من تعود المرء وحده  
قال الشهرزدي في «عوارف المعارف» (٤٣٠): «وقد نبه القائل نظماً على حقيقة جامعة لمعاني الصفة والخلة، وفائدتهما وما يحذر فيها بقوله... وذكرهما.

وقد ورد نحوه بإسناد ضعيف، عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-، انظره في «المرزلة» والانفراد (رقم ١٦٢-بتحقيق).

(١) في «الأم» (٢٣١/٤-ط. دار الفكر)، ونقله عنه ابن المنذر في «الإشراف» (٣٨٩/٢)، =

بحال»، وهو المروي عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، أنه قال يوم الجمل: «لا تقتلوا مدبراً، ولا تذقوا على جريح، ولا تقتلوا أحداً صبراً، ولا توطأ أم ولد، ولا النساء على عديتهن، والميراث على كتاب الله»<sup>(١)</sup>.

وروي -أيضاً- أنه قال في يوم الجمل: «لا يذف على جريح، ولا يهتك ستر، ولا يفتح باب، ومن أغلق بابه فهو آمن، ولا يتبع مدبر»<sup>(٢)</sup>. وقد روي نحو ذلك عن عمار بن ياسر<sup>(٣)</sup>.

وقال أصحاب الرأي في الخوارج: إذا هزموا ولهم فئة يلجؤون إليها، فينبغي لأهل الجماعة أن يقتلوا مدبرهم، وأن يجهزوا على جريحهم، وأن يقتلوا من أسروا منهم، فإن انهزموا، ولم تكن لهم فئة يلجؤون إليها؛ لم يقتل مدبرهم،

= وفي مطبوعه ومطبوع «الأم»: «ولا الأسير، ولا الجريح بحال».

وانظر: «المذهب» (٢/٢١٨)، «دروس الطالبيين» (١٠/٥٧، ٥٨)، «المجموع» (١٩/٢٠٠)، «منهاج الطالبيين» (٣/١٩٢)، «البيان» للمعري (١٢/٢٢-٢٣)، «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص ٦٠)، «معني المحتاج» (٤/١٢٧)، «التهذيب» للبيهقي (٧/٢٨١)، «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» لابن جماعة (ص ٢٤٣).

(١) أخرجه نحوه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١ رقم ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٥٠). (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨١)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/١٨١)- من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: أمر علي مناديه، فنادى يوم البصرة: «لا يتبع مدبر...».

وأخرج نحوه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/١٢٣ رقم ١٨٥٩٠)- ومن طريقه ابن حزم في «المحلّى» (١١/١٠١)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/٣٩٠ رقم ٢٩٤٨)، وأبو يوسف في «الخراج» (ص ٢٣٤- ط. المكتبة الأزهرية) من طريق جعفر بن محمد، به. وانظر: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص ٦٠)، «البداية والنهاية» (٧/٢٤٥)، «التلخيص الحبير» (٤/٨٩-٩٠).

وقوله: «ولا يذف على جريح» (بالدال والذال لغتان): أي: لا يجهز عليه.

انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/٧٣)، «الفتاوى» (١١/٤٠٣)، «النهاية» (٢/٦٤).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (١٠/١٢٤ رقم ١٨٥٩١)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/١٨١).

ولم يجهز على جريحهم، ولم يقتل أسراهم، ولكن يصاقبون، ويضرب من أخذ منهم ضرباً وجيعاً، ويُجسبون حتى يُقْلَعوا عما هم عليه، ويحدثوا توبة»<sup>(١)</sup>. وإليه ذهب الأوزاعي في قتل من له فئة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو محمد بن حزم<sup>(٣)</sup>: «ومن انهزم منهم، فإن كانت هزيمته إلى حصن، أو إلى جماعة منهم، أو لينتعدوا عن الطلب، ويقفوا على رأيهم؛ أتبعوا ولا بُدَّ، وإن كانت هزيمتهم افتراقاً، وتركاً لما هم عليه؛ لم يجز أن يُتَّبَعُوا، ولا يُجَهَّزَ على جريح من أحد هذه الطوائف، ولا يقتل منهم أسير، فمن قتل فعليه القسود». فلم يفرق أبو محمد في الجريح والأسير بين أن تكون له فئة أو لا تكون، لا يحل قتلهم بحال.

وروي عن ابن عباس -وقد سُئِلَ عن أناس من الخوارج قاتلوا فانهزموا: أقتلهم؟ قال: «اقتلهم ما كانت لهم فئة يرجعون إليها، فإذا لم تكن لهم فئة؛ فلا تقتلوا مقيلاً ولا مدبراً»<sup>(٤)</sup>. لعله إنما يعني مقيلاً في غير قتال، لا على أن يكون مقيلاً في القتال، فإن كل مقاتل على باطل؛ فلا ينبغي تركه، ولا يجب الكف عنه، والله أعلم.

**والأظهر ما قاله الشافعي**<sup>(٥)</sup> في وجوب الكف عن المدبر والجريح المُتَّخِذِ

(١) انظر: «تحفة الفقهاء» (٣/٣١٣)، «الهداية» (٢/٤٦٤)، «دنايع الصنائع» (٧/١٤٠-١٤١)، «المبسوط» (١٠/١٢٦)، «أحكام القرآن» للجصاص (٣/٢٨٣-٢٨٤).

(٢) قال: «وما تحل هذه البيرة في الفئة إذا اقرت الأمة، ولا في الطائفتين اللتين نزل فيهما وفي أشباههما القرآن، ولا في الخوارج إذا هزمهم المسلمون: قتل أسيرهم، والإجازة على جريحهم». انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٣٩٠).

(٣) في «المحلّى» (١١/١٠١).

(٤) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٢/٣٩٠)، «المعني» (١٢/٢٥٢).

(٥) وهو مذهب المالكية والحنابلة.

انظر في مذهب المالكية: «الذخيرة» (٧/٧)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٤)، «جامع الأمهات» (ص ٥١٢)، «المنتقى» للباي (٧/١٧٠-١٧١)، «حاشية المسوقي على الشرح الكبير» (٤/٣٠٠).

=



التي وجبت عليهم؛ لأنه لم يكن منهم فيما فعلوا قول ولا عمل يخرجهم عن الإسلام، ولا يوجب استحلال أموالهم ولا أحوالهم<sup>(١)</sup> إلا بحقها، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وخرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «... كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه».

وأما ما اختلف أهل العلم في أهل البني الذين يخرجون متأولين: كالخوارج وأضرابهم، ممن عرضت لهم شبهة في النظر، فاعتقد<sup>(٣)</sup> تكثير من خالف مذهبهم، واستباحوا بذلك الدماء والأموال والفروج بالنسبة في المسلمين؛ ففسالت طائفة: ما أصاب هؤلاء أو أصيب منهم، من دم وجراحة فهو حلالٌ، ووي ذلك عن سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup>، وقال ابن القاسم: بلغني عن مالك أنه قال: الدماء موضوعة عنهم، وأما الأموال: فرائي إن وجدوا شيئاً بعينه أخذوه، قال: ولم يتبعوا بشيء، يعني: مما استهلكوه لأنهم إنما استهلكوها على التأويل<sup>(٥)</sup>.

(١) غير واضحة في الأصل والمثبت من المتن.

(٢) في «صحيحه» في كتاب البر والفصلة والآداب (باب تحريم ظلم المسلم وخلده واحتقاره وذمه وعرضه وماله) (٢٥٦٤) (٣٢).

(٣) كذا في الأصل والمسنوخ، والأصوب أن تكتب: «فاقتدوا».

(٤) أخرجه عبد الوزاري في «المصنف» (١٢٢/١٠) رقم ١٨٥٨٧ عن سعيد بن المسيب قال: إذا لقيت الفتان، فما كان بينهما من دم أو جراحة فهو حلالٌ، ألا تسمع إلى قول الله -عز وجل-: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ فلا الآية حتى فرغ منها، قال: فكل واحد من الطائفتين ترى الأخرى باغية.

قال ابن حزم في «المحلى» (١٠٦/١١) في قول سعيد: ليس بشيء، لأن الله -تعالى- لم يكلنا إلى رأي الطائفتين، لكن أمر من صنع عنه بغى إحداها بقتال الباغية، ولو كان ما قاله سعيد -رحمه الله- لما كانت إحداها أولى بالمقاتلة من الأخرى، ولطلت الآية، وهذا لا يجوز.

وانظر: «الإشراف» لابن المنذر (٣٩١-٣٩٠/٢).

(٥) انظر: «المدونة» (٤٠٧/١) ط. المطبعة الخيرية.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «ما أصاب أهل البني في حال الامتناع على وجهين: أحدهما: ما أصابوه من دم ومال [وقرئ] على التأويل، ثم ظهر عليهم بعد؛ لم يبق عليهم منه شيء، إلا أن يوجد مال بعينه فيؤخذ».

والوجه الثاني: ما أصابوه على غير وجه التأويل من حد لله أو للناس، ثم ظهر عليهم؛ رأيت أن يُقام عليهم، كما يُقام على غيرهم، ممن هرب من حد، أو أصابه وهو في بلاد ولا والي لها، ثم جاءها وال.

وقال أهل الرأي<sup>(٢)</sup> نحواً مما قال الشافعي في الدم والمال يصيبه أهل البني

(١) في «الأم» (٢٣١/٤) ط. دار الفكر.

وانظر: «المذهب» (٢٢١/٢)، «منهاج الطالبين» (ص ١٣) ط. مصطفى الحلبي، أو ٣/١٩١- ط. دار البشائر الإسلامية، «النتيجه في الفقه الشافعي» (ص ٢٣٠)، «روضة الطالبين» (٧/٢٧٥) ط. دار الكتب العلمية، «السنن الكبرى» (٨/١٧٥)، «الإشراف» لابن المنذر (٣٩١/٢)، «البيان» للممراتي (٣٠/١٢)، «المجموع» (٢٠٧/١٩) ط. دار الفكر.

وعلم الضمان في النفس والمال هو الراجع من مذهب الشافعية.

والوجه الآخر عند الشافعية -وهو المرجوح- هو رواية عن الإمام أحمد، والأشهر عند الحنابلة -أيضاً- عدم الضمان.

(٢) كتب أبو خزيمة في هامش نسخة عند هذا الموضع: «أكلتها الأرضة».

قلت: وما أثبتاه من مطبوع «الأم» للشافعي.

(٣) انظر: «مختصر الطحاوي» (٢٥٧-٢٥٨)، «تحفة الفقهاء» (٣/٥٣٧)، «المبسوط» (١٠/١٢٧-١٢٨)، «الهداية» (٢/٤٦٥)، «اللباب» (٤/١٥٦)، «بدائع الصنائع» (٧/١٤١)، «ردوس المسائل» للزمخشري (٤٧٩)، «تحفة الملوك» (ص ١٩٧)، «جمل الأحكام» (٣٨٤)، «إعلاء السنن» (١٢/٦٣٣).

وهو مذهب المالكية فيما سبق نقله عن ابن القاسم.

انظر: «المدونة» (٤٠٧/١)، «الفرع» (٢/٢٣٢)، «الرسالة» (٢٤١-٢٤٠)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٤)، «جامع الأمهات» (٥١٢)، «الكافي» (٥٨٢)، «المعونة» (٣/١٣٦٥)، «مقدمات ابن رشد» (٣/٢٢١)، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (٤/١٨١) بتحقيق.

وهو -أيضاً- مذهب الحنابلة.

انظر: «المعني» (١٢/٢٥٠)، «المنع» لابن البنا (٣/١١٠٦)، «شرح الزركشي» (٦/٢٢٩)، =

بالتأويل، قالوا: وكذلك لا يؤخذ<sup>(١)</sup> للخوارج ما أصاب أهل الجماعة منهم، من دم أو جراح، إلا أن يوجد ماله بعينه فيرؤ عليهم.

**فأقول:** يحتمل -إن شاء الله- أن يقال: ما أصابه أهل البيعة من أموال أهل العدل بالتأويل، فهو على وجهين:

\* منه تأويل يشكك مثله، وتكون له شبهة يخفى الخطأ فيه، ومأخذ لا ينبغي أن يؤدى إليه سابق من النظر عند قوم، وإن كان ذلك خطأ عند أهل التحقيق، فما كانت هذه سبيله؛ أمكن أن يقال: إنهم لا يُبعون فيما استهلكوه على ذلك بشيء، وعليه أكثر العلماء، وقد قيل -أيضاً-: إنهم يضمنون.

\*\* وما كان مما لا يُشكل، والخطأ فيه ظاهر، وهو لا يجري على طريقة أخذ العلماء ونظرهم وتأويلهم بوجه من الوجوه وإن بُد، بل يكون وقوعهم فيه بجهل، وخروج عن طرق العلم بكل حال، وتأويلهم باطل باتفاق؛ فسيبيل ما كان هكذا: أن يتبعوا به؛ لأنه -بلا شك- أكل مال بالباطل، وقد حرم الله ذلك، وأمر بالقيام بالقسط، وقال -تعالى- في الفقة الباغية: ﴿فَإِنْ قَاءَتْ فَاصِلُهَا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْبِصُوا﴾ [الحجرات: ٩]، فمن الإصلاح بالعدل: أن تُرد الحقوق والظلمات إلى مستحقها، ويُعدى المظلوم على الظالم، هذا هو العدل والإقسط كما أمر الله -تعالى-، والكلام إنما هو فيما استهلكوه من الأموال، وأما ما وجد؛ فالإتفاق على أنه مردود لصاحبه، وهذا كله تفصيل في الأموال، وأما في الدماء والجراحات؛ فالأظهر أن لا قوة في شيء من ذلك على حال، إذا كان إصابتهم ذلك بتأويل، سواء في ذلك ما كان لهم فيه شبهة، أو كان من الخطأ المتفق عليه. والفرق بين الأموال فيما فصلت وحقوق الأبدان: أن القصاص لا يثبت إلا

= «الواضح» (٢/٢١٤)، «شرح المختصر» لأبي يعلى (٢/٤٤٤)، «رؤوس المسائل» لأبي جعفر الهاشمي (٣/١١٣٢)، «الروايتين والوجهين» (٢/٣٠٦)، «رؤوس المسائل الخلافية للمكبري» (٥/٥٦٩).  
(١) في نسخة أبي خيرة: «يوجد».

بتعمد التعدي والظلم، وتُرمُ المال المتلف ثابت على كل حال من قصد الغصب، أو ظن الاستباحة والحيطة، أو غير ذلك من الأحوال؛ بل يجب ذلك مع الأحوال التي لا يقع عليها التكليف، كالناسي والطفل: جعل الشرع ذلك كله أسباباً للتعبد<sup>(١)</sup> بالغرم، فلم يتوقف إغرام المتلفات من الأموال على قصد التعدي فقط.

وأما أمر القود والقصاص: فمن باب العقوبة والعذاب؛ فلم يثبت إلا على من تعمد ظمناً، لكن قد ينبغي أن يقال: فإذا سقط القود من مثل ذلك؛ لكونه لم يتعمد العدوان؛ فكان يجب أن يعقبه العقل والأرض إذا كان التأويل باتفاق، كالحال في جنابات الخطأ، فيكون ذلك فرق ما بين التأويلين في الدماء، كما كان الغرم فرق ما بين التأويلين في الأموال؛ فهو قول صحيح، ووجه ظاهر مستقيم، وهو الأرجح عندي، والله أعلم.

ونحوه يقول أبو محمد بن حزم<sup>(٢)</sup>، قال في أهل البيعة: إن خرجت طائفة، إما بتأويل خطأ: كالخوارج ومن سلك تلك الطريق، وإما بلا تأويل، لكن طلب رئاسة، أو تعصباً لإنسان بعينه، أو لأهل بيت بعينه، لا لإنكار منكرو؛ فإن هاتين الطائفتين هي الطائفة الباغية، ففرض على أهل العدل قتالهم، إثمًا حتى يفشوا إلى الله، وتركوا طلبهم للرئاسة<sup>(٣)</sup>، وتأويلهم الفاسد، فإذا تركوا ذلك؛ فلا شيء عليهم إلا القود في المتعصبة وطالبة الدنيا فيمن قتلوا، أو اللبّة، يعني: إذا قيل ذلك منهم أولياء المقتول.

قال: وأما المتأولة: فالدية فقط، ولا قوة في ذلك، وكلهم يضمنون ما أتلفوا من الأموال.

وعند الشافعية قولان: أحدهما ما تقدم من قول الشافعي وتفصيله.

(١) كذا في الأصل والمنسوخ، ويمكن أن يقال: «للتعمد بالغرم».

(٢) في «المحلى» (١١/٩٧، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧).

(٣) إنيها أبو خيرة: «اللبّة». وكتب في الهامش: «كذا، وإلغائها للرئاسة».

والثاني: أنه يجب على أهل البغي الضمان على كل حال فيما أنفقوا؛ لأنه بعدوان<sup>(١)</sup>.

ولهم في تأويل هذا القول وجهان:

أحدهما: أنه يراد به الضمان في القصاص وسائر الأحكام.

والثاني: أن ذلك في غير القصاص، وأما القصاص فلا يجب قولاً واحداً؛ لأنه يسقط بالشبهة، وقد كان لأهل البغي شبهة في القتل بشأويلهم، فهذا القول نحو مما ذكرناه.

### فصل

واختلف أهل العلم فيما وجد بعينه من أموال أهل البغي في أيدي فريق العدل؛ فقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «يجب ردّه على صاحبه؛ لأنه مالٌ مسلم، قال: ولا يستمتع من أموالهم بدابة تركب، ولا متاع، ولا سلاح يقاتل به في حربهم، وإن كانت قائمة، ولا بعد تفتيتها، ولا غير ذلك من أموالهم، وذلك أن الأموال في القتال إنما تحل من أهل الشرك الذين يتحولون إذا قدر عليهم؛ فأما من أسلم، فلا يؤخذ ماله». وروي نحو ذلك عن علي<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه -.

وذهبت طائفة<sup>(٤)</sup> في الخوارج إلى أنهم تغنم أموالهم، وحملوهم محمل

(١) انظر: مختصر المزني (٢٥٩)، الإقناع (١٧٤)، حلية العلماء (٦٢٩، ٦١٩/٧).  
(٢) في الأم (٢٣٣/٤)، وانظر: منهاج الطالبين (١٩٢/٣)، التهذيب للبغوي (٢٨١/٧)، البيان للمبراني (٢٨/١٢)، المجموع (٢٠٥/١٩).  
وهو مذهب الحنابلة في المشهور عنهم، انظر: المقنع لابن قدامة (٥١١/٣)، رؤوس المسائل الخلافة (٥٧١/٥)، رؤوس المسائل لأبي جعفر الهاشمي (١١٣٣/٣).  
(٣) انظر: مصنف عبدالرزاق (١٠١/١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، الخراج لأبي يوسف (ص ٢٥٤، ٢٥٥)، المحلى (١٠٠/١١)، الإشراف (٣٩٢/٢)، موسوعة فقه علي بن أبي طالب (ص ١٣١).  
(٤) كاللحسن بن حي، قال: أموال النصوص المحاربين مغنومة مُحْتَسَمَةٌ، ما كان منها في عسكرهم، وذهب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة إلى تخيس سلاح وكراع أهل البغي دون الأموال. =

أهل الكفر، واستدل من ذهب إلى ذلك بما تفتشهُ ظواهر الآثار في شأنهم، وأنهم: «لا يجاوز إيمانهم حناجرهم»، وأنهم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»<sup>(١)</sup>، وأنهم: «شُرُ الخليفة»<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك مما ورد فيهم، مما ظاهره التكفير<sup>(٣)</sup>، وفرقوا بينهم وبين غيرهم من أهل البغي.

= وقد ردّ كلامهما ابن حزم، انظر: المحلى (١٠٢/١١، ١٠٣).  
وقال ابن المنذر في الإشراف (٣٩٢/٢) عن هذا المنع: هذا قول طائفة من أهل الحديث، ولا أعلم أحداً وافقهم على هذه المقالة.  
(١) مضى تخريجه بالتفصيل (ص ٦٥٤).

(٢) أحاديث ذكر الخوارج وصفاتهم كثيرة مشهورة، والصفات المذكورة في «الصححين». انظر -على سبيل المثال-: «صحيح البخاري» (الأرقام ٣١٣٨، ٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٧، ١١٦٣، ١٦٣٠، ٦٩٣٠، ٦٩٣١، ٦٩٣٣، ٦٩٣٤، ٧٤٣٢)، وصحيح مسلم (الأرقام ١٠٦٣-١٠٦٨).  
(٣) وقد فصل تفصيلاً حسناً، وجمع بين النصوص التي فيها ذكر الخوارج، وأنهم شر الخلق والخليفة، والنصوص التي فيها تحريم دم ومال المسلم، وكذا الآيات التي فيها ذكر البغاة: ابن حزم في «المحلى» (١٠٤/١١-١٠٥). فانظر هناك. والله الموفق.

أما بالنسبة إلى تكفيرهم، فالأصل عدمه، ما لم يقر برهان واضح على ذلك. فمن وصل منهم إلى إنكار مُجْتَمَع عليه معلوم من الدين بالضرورة، كمن يقول ببعث نبي، أو ينكر سورة يوسف، فهو كافر، وذهب غير واحد من المحققين إلى هذا، قال الشافعي في «الوقايع» (١٧٥/٥) - بتحقيقه: «ليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعية على خروجهم عن الإسلام، والأصل بقاؤه حتى يدل دليل على خلافه»، وأكدته بمؤيدات، وتعرض للمسألة في كتابه العظيم «الاعتصام» (١٥١/٣، ١٧٩)، وأيده بعمل السلف، قال (١٥١/٣): «وقد اختلفت الأمة في تكفير هؤلاء الفرق أصحاب البدع العظمى، ولكن الذي يقرى في النظر وبحسب الأثر عدم القطع بتكفيرهم، والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم»، ثم ذكر صنع علي في الخوارج، وكونه عاملهم في قتالهم معاملة أهل الإسلام، وكذا هجر السلف لِمَعْتَبَرِي الْقَدَرِي، ولم يقينوا عليه حدّ الردة، وصنع عمر بن عبدالعزيز مع الحرورية.

ثم قال (٢٩٥/٢) - ط. ابن عفا: «ومن جهة النظر: إنا وإن قلنا: إنهم متبعون للهوى ولما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ فإنهم ليسوا بمتبعين للهوى بإطلاق، ولا متبعين لما تشابه من الكتاب من كل وجه، ولو فرضناهم كذلك لكافراً كفراً؛ إذ لا يأتي ذلك من آخزين في الشريعة إلا مع ردّ محكماتها عناداً، وهو كفر، وأما من صدّق بالشريعة ومن جاء بها وبلغ فيها مبلغاً يظن به أنه متبع للدليل، فمثله لا يقال فيه: إنه صاحب هوى بإطلاق، بل هو متبع للشرع في نظره، لكن بحيث يراحمه الهوى في =



وذهب قوم إلى التفريق بين أن يظفر بعسكرهم، ولهم فئة يلجؤون إليها أو لا تكون لهم فئة؛ فمن تاب منهم، رُدَّ إليه ما عُرف أنه له من مالٍ وسلاحٍ وكُراعٍ، دون من كانت له فئة وأصرَّ على أمره، وأظنه قول أصحاب الرأي<sup>(١)</sup>، قال أبو محمد

= مطالبه من جهة إدخال الشبه في المحكمات بسبب اعتبار التشابهات؛ فشارك أهل الهوى في دخول الهوى في نحلته، وشارك أهل الحق في أنه لا يقبل إلا ما دلَّ عليه الدليل على الجملة.

وأيضاً؛ فقد ظهر منهم اتحاد القصد مع أهل السنة على الجملة في مطلب واحد، وهو الانتساب إلى الشريعة، ومن أشد مسائل الخلاف مثلاً مسألة إثبات الصفات، حيث نقاهنا من نقاهة؛ فإنا إذا نظرنا إلى مقاصد الفريقين وجدنا كل واحد منهما حائلاً حول حمى التنزيه ونقي التفاضل وسمات الحدوث، وهو مطلوب الأدلة، وإنما وقع اختلافهم في الطريق، وذلك لا يخل بهذا القصد في الطرفين معاً، فحصل في هذا الخلاف الشبه الواقع بينه وبين الخلاف الواقع في الفروع.

وأيضاً؛ فقد يعرض الدليل على المخالف منهم؛ فيرجع إلى الواقع لظهوره عندهم، كما وجع من الحرورية الخارجين على عليٍّ - رضي الله عنه - القائل، وإن كان الغالب عدم الرجوع، كما تقدم في أن المبتدع ليس له توبة. ١-هـ.

وقر شيخ الإسلام ابن تيمية نحو هذا في امتحان السنة النبوية (١٩/٣) - وما بعدها، وفي الرد على الكوفي (ص ٢٥٦-٢٦٠)، ومجموعة الرسائل والمسائل (١٩٩/٥-٢٠٤)، فانظر كلامه فإنه من التفاضل، وقدما تشر على مثله - بالاستطراد والتأصيل والتعميد - في غيره.

وهذا - أعني: عدم التكفير - ما نُحَى إليه جماهير العلماء والباحثين؛ كما تراه في الاقتصاد في الاعتقادات (الباب الرابع: بيان من يجب تكفيره من المفسر) للقرطبي، «أصول الدين» للشيخ (ص ٣٣٣-٣٣٢)، «فتح الباري» (٢٨٣/١٢-٣٠٢)، وشرح مشكاة المصابيح (١٤٧/١-١٤٨) للشيخ علي القاري، وحديث افتراق الأمة للصنعاني.

(١) مذهب الحنفية في أموال أهل البني من سلاح وكراع، أنه يجوز الاستعانة بها على حربهم، وإذا وضعت الحرب أوزارها؛ رُدَّت إليهم، على ما ذكره المصنف في التفريق بين من كانت لهم فئة يلجؤون إليها، ومن لم تكن لهم.

انظر: «تحفة الفقهاء» (٣١٣/٣)، «اللباب» (١٥٥/٤)، «الهداية» (٤٦٥/٢)، «البيان» (٨٩٦/٥)، «بدائع الصنائع» (١٤١/٧)، «إعلاء السنن» (١٢/١٢-٦٣٢).

وهذا مذهب المالكية، انظر: «جامع الأمهات» (ص ٥١٢)، «عقد الجواهر الثمينة» (٣/٢٩٥)، «الذخيرة» (١٢-١١/١٢)، «حاشية المنوفي على الشرح الكبير» (٣٠٠/٤).

ونقل ابن حزم في «المحلى» (١٠٢/١١) عن مالك أن مذهبه كمنهج الشافعي، وهذا خطأ على مالك.

ابن حزم<sup>(١)</sup>، ولا يخل أخذ شيء من أموالهم، وهي مضمونة على من أخذها إلا ما عُقر في حال القتال من فرس، أو كسر من سلاح، فلا ضمان فيه؛ وكذلك لا شيء فيمن قتل منهم في القتال. وهذا نحو قول الشافعي في ذلك، وقد احتج له الشافعي حسبما ذكرنا عنه، وهو الصحيح: أن لا يستباح منهم مال بحال، إلا ما استهلك في حومة القتال لضرورة دفاعهم، والنظر في استصلاحهم المأمور به شرعاً، لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وهؤلاء إنما أبيح قتالهم لاستصلاح فسادهم، وردعهم عن الإقبال على باطلهم، حتى يفيثوا إلى أمر الله، فلم يؤذن في أموالهم؛ ولا في مياثمهم بالوجه الذي أذن به في الكفار، بل كل ذلك منهم معصوم بحرمته الإسلام، إلا المقدار الذي شرع من قتالهم فقط، وليس كل من وجب قتله أو قتاله يستباح لذلك ماله، وفيما نبه عليه الشافعي - رحمه الله - من ذلك مُنْتَفِعٌ، والحمد لله. قال الله ربنا - جل جلاله -: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَعِينُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨].

باب: من الدماء والذكور المروي عن رسول الله ﷺ مما

يختتم به هذا المجموع بحول الله - تعالى -

مسلم<sup>(١)</sup>، عن زيد بن أرقم، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، والهرم وعذاب القبر، اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكها، أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من علمٍ لا ينفع، ومن قلبٍ لا يخشع، ومن نفسٍ لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها».

(١) انظر: «المحلى» (١٠٣/١١-١٠٤).

(٢) في «صحيحه» في كتاب الذكر والدعاء (باب التعوذ من شر ما عُمل، ومن شر ما لم

يُعمل) (٢٧٢٢).

## ما يقال إذا خرج من بيته، أو شرع في سفره

الترمذي<sup>(١)</sup>، عن أم سلمة، أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: «بسم الله، توكلت على الله، اللهم إني أعوذ بك من أن نزل، أو نضيل، أو نطليم، أو نطلم، أو نجهل، أو يُجهل علينا».

أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ

(١) في «جامعه» في أبواب الدعوات (باب رقم ٣٥).

وأخرجه الحميدي (٣٠٣)، وأحمد (٣٠٦/٦، ٣٢١)، وعبد بن حميد (١٥٣٦)، وأبو داود (٥٠٩٤)، وابن ماجه (٣٨٨٤)، والنسائي في «المعجم» (٢٦٨/٨، ٢٨٥)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٨٦، ٨٧)، والحاكم (٥١٩/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦٥/٧)، والبيهقي (٢٥١/٥)، والخطيب في «التاريخ» (١٤١/١١)، وهو صحيح.

وانظر: «صحيح الترمذي» (٢٧٢٥) لشيخنا الألباني - رحمه الله -.

(٢) كذا في الأصل والمنسوخ: «إنما نعوذ ...».

(٣) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب ما يقول الرجل إذا سافر) (رقم ٢٥٩٨).

وأخرجه أحمد (٤٣٣/٢)، والنسائي في «المعجم» (٢٧٣/٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٥٠٠)، والطبراني في «الدعاء» (٨٠٨)، والبيهقي في «الدعوات الكبيرة» (٧٩٩)، والمحاملي في «كتاب الدعاء» (رقم ٢٧) من حديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وقال شيخنا الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٤٩/٧) - ٣٥٠ - ط. غراس) ما نصه: وله طريق أخرى، يرويها شعبة، عن عبدالله بن يثّر الخثعمي، عن أبي زرع، عن أبي هريرة ... به، وزاد في رواية: «اللهم! اصْنَحْثَنَا بِنُصْرِكَ، واقْتُلْنَا بِدُكِّكَ».

أخرجه الترمذي (٣٤٣٤)، والنسائي في «الاستعاذه» (٤٠١/٢)، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»، وهو كما قال أو أعلى؛ فإن رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الخثعمي، وقد وثقه ابن حبان. وقال أبو حاتم: «شيع» وروى عنه جمع من الثقات - غير شعبة - منهم سفيان الثوري.

وله شايخ عند الحاكم (٩٩/٢)، وله شاهد من حديث ابن عباس ... أتم منه: أخرجه ابن حبان (٩٦٩)، وأحمد (٢٥٦/١) و٢٩٩-٣٠٠، وإبنة - أيضاً - من طريق أبي الأحوص عن سيمك بن حرب، عنه، ومسنده جيد.

ومن حديث عبدالله بن سرجس: أخرجه مسلم (١٠٥/٤)، والترمذي (٣٤٣٥)، والنسائي في «الاستعاذه»، وابن ماجه (٣٨٨٨)، والدارمي (٢٨٧/٢)، والطبراني (١١٨٠)، وأحمد (٨٢/٥). وقال =

أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمَقْلَبِ، وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ، اللَّهُمَّ اطْوِ لَنَا الْأَرْضَ، وَهَوِّنْ عَلَيْنَا السَّفَرَ».

وفيه<sup>(١)</sup>، عن ابن عمر، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُفْرِينَ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَرِبُونَ» [الزخرف: ١٣]، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالْقَوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، اللَّهُمَّ اطْوِ لَنَا الْبُعْدَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِ: «أَيُّوْنَ، ثَابِتُونَ، غَابِدُونَ، لِرَبِّنَا خَامِدُونَ».

## ما يقال إذا ودّع مسافراً أو جيشاً

أبو داود<sup>(٢)</sup>، عن عبدالله الخطمي قال: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يستودع

= الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وليس عندهم الفقرة الأخيرة في طي الأرض.. وزادوا: «ومن الخوارج بعد الكوفة، ومن دعوة المظلوم»، وزاد مسلم وابن ماجه وأحمد: «وإذا رجع، قال مثلها». ورواه البيهقي (٢٥٠/٥)، انتهى.

(١) أي «سنن أبي داود» في كتاب الجهاد (الباب السابق) (رقم ٢٥٩٩).

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الحج (باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره) (رقم ١٣٤٢).

ورقت زيادة عند أبي داود - بعد هذا - وهي: «وكان النبي ﷺ وجيوشه إذا علوا الشايخ، كثروا، وإذا هبطوا، سبّحوا، فوضعت الصلاة على ذلك».

ورواه عبد الرزاق (٩٢٣٢)، والترمذي (٣٤٤٤)، والنسائي في «التفسير»، وعمل اليوم والليلة، من «الكبرى» - كما في «التحفة» (١٦/٦) -، وابن خزيمة (٢٥٤٢)، وأحمد (١٥٠، ١٤٤/٢)، والطبراني (١٩٣١)، والدارمي (٢٨٧/٢) دون هذه الزيادة.

وبعد الزيادة لا تصح في الحديث العرفي، فهي مدرجة في الحديث، وسيذكرها المصنف قريباً. وإيضاً فإن قوله: «فوضعت الصلاة على ذلك» شاذة.

وانظر تفصيل الكلام عليها: «صحيح سنن أبي داود» (٣٥١/٧) - ٣٥٣ - ط. غراس).

(٢) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب في الدعاء عند الوداع) (رقم ٢٦٠١).

الجيش قال: «أستودع الله دينكم، وأمانتكم، وخواتم أعمالكم».

ما يقال إذا صعد في سفره أو صوب

أبو داود<sup>(١)</sup>، من حديث ابن عمر: ... وكان النبي ﷺ وجيوشه إذا علوا الثنايا، كبروا، وإذا هبطوا، سبّحوا، فوضعت الصلاة على ذلك.

البخاري<sup>(٢)</sup>، عن أبي موسى الأشعري: قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فكُنَّا إذا أشرَفنا على وادٍ، هلَلْنَا وكَبَّرْنَا، وارتفعت أصواتنا، فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس! اربِعُوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً، إنه معكم، إنه سميع قريب».

مسلم<sup>(٣)</sup>، عن أبي موسى، أنَّهم كانوا مع رسول الله ﷺ، وهم يصعدون في ثِيَابٍ، قال: فَجَعَلَ رَجُلٌ كُلَّمَا عَلَا ثِيَابُهُ نَادَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: فَقَالَ

= والذي في مطبوع «السنن»: «وخواتيم».

وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٥).

وأخرجه النسائي (٥٠٧)، وابن السني (٤٩٨)، كلاهما في «عمل اليوم والليلة»، وابن أبي شيبة في «مسنده» - كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٠٢/٦) رقم ٥٩٤٩-، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١١٤/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٩٦/١٥) رقم ٥٩٤٢، والمحاملي في «الدعاء» (٩٠-٩١)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (١٨٠٤/٤) رقم ٤٥٦٢، والحاكم (٩٨-٩٧)، والبيهقي (٢٨٢/٧)، وهو صحيح، كما في «الأذكار» (٥٥٣/١).

(١) في «سننه» (رقم ٢٥٩٩)، وقد سبق قريباً الكلام على هذه اللفظة، وأنها مدرجة في الحديث.

(٢) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير) (رقم ٢٩٩٢). وتضمنت: «تبارك اسمه، وتعالى جده».

وأخرجه البخاري نحوه (رقم ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٦٦١٠، ٧٣٨٦) وفيه زيادة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الذكر والدعاء (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) (رقم ٢٧٠٤) بالزيادة، وسنن أبي في الحديث الذي بعده.

(٣) في «صحيحه» في كتاب الذكر والدعاء (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) (٤٥) (٢٧٠٤).

وأخرجه البخاري (رقم ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٧٣٨٦).

نبي الله ﷺ: «إِنكُمْ لَا تَتَأَوَّنُونَ أَصَمَّ، وَلَا غَائِبًا»، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا مُوسَى -أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ- أَلَا أَذْلُكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَثَرِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

ما يقال في السفر إذا أقبل الليل، أو نزل منزلاً

أبو داود<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمر قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، فَأَقْبَلَ

(١) في «سننه» في كتاب الجهاد (باب ما يقول الرجل إذا نزل المنزل) (رقم ٢٦٠٣) من حديث الزبير بن الوليد، عن عبدالله بن عمر، به.

وإسناده ضعيف؛ لأجل الزبير بن الوليد هذا، فهو مجهول.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧٦/٣) على قاعدته في توثيق المجاهيل.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٣٩٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٥٦٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٥٧٢)، والحاكم في «المستدرک» (٤٤١/١)، وأحمد (١٢٤/٣، ١٢٢/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٥٣/٥).

وانظر: «ضعيف سنن أبي داود» (٣٢٣/١٠) - ط. غراس.

قوله: «يَا رِضَى، وَيَا وَرَثَةَ اللَّهِ» بكسر الكاف؛ لأن الخطاب للارض، قيل: فيه إشعار بأن للارض شعور بكلام الجاهل، وقيل: خاطب الارض اتساعاً، والأول هو الصواب بالنسبة إليه ﷺ، فقد كَلَّمَهُ وخاطبه الجاهل.

ثم شر الارض نفسها هو الشر الذي لا دخل فيه لشيء معين من صفاتها.

وشر ما فيها من صفاتها كالبيوسة والبرودة وضدهما، هو الشر الذي فيه دخل لغلبة صفاته، وشر ما خلق فيها هو شر ما استقر فيها من الحشرات والبهائم. وشر ما يدب عليها، أي: يتحرك عليها من المؤذيات وإن كان مندرجاً فيه، لكن مَرَّحٌ به اعتناء بالاستعانة منه لعظم شره. وكذا تخصيص الأسود كالأفعى، وهو الحية العظيمة التي فيها سواد، وهو حيث الحيات للذكر.

قال الخطابي: ساكن البلد هم الجن الذين هم سكان الارض، فالبلد ما كان مأوى للحيوان، وإن لم يكن فيه بناء ومنزل، وقال: يحتل أن المراد بالوالد: إبليس، وما كُتِبَ: الشياطين، قلت: ويحتل أن المراد كل والد ومولود على عموم التكرار في الإثبات، كما في قوله -تعالى-: ﴿عَلَيْكَ نَفْسٌ...﴾، والله -تعالى- أعلم.

قال ابن علان في «الفتوحات الربانية» (١٦٧/٣) تعليقاً على قول الخطابي: «ساكن البلد» =

اللَّيْلُ قَال: يَا أَرْضُ، رَبِّي وَذِيكَ اللَّهُ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ، وَمِنْ شَرِّكَ مَا فِيكَ، وَمِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ فِيكَ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَدْبُ عَلَيْكَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدَ، وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ، وَمِنْ مَنَافِكِ اللَّيْلِ، وَمِنْ وَابِدٍ وَمَا وَلَدَهُ.

مسلم<sup>(١)</sup>، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَانَةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَجِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ».

#### ما يقال في الانتصار بالله إذا غزا، وعند خوف العدو

أبو داود<sup>(٢)</sup>، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَظْمَايُ وَنَصِيرِي، بِكَ أُحْشِلُ، وَبِكَ أُصَلِّ، وَبِكَ أَقَاتِلُ».

وأُسند ابن المنذر<sup>(٣)</sup> إلى أبي موسى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَافَ قَوْمًا

= «الجن»، أي: بناء على أَنَّ المَرَادَ بِاللِّدِّ الْأَرْضَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: «وَأَتَيْنَاكَ الْعُتْبَىٰ بِخُرُوجِ ثِيَابِهِ يَأْذَنُ وَيُؤَيِّدُ»، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَالَهُ فِي الْبَرَارِ لَا فِي الْأَبْنَاءِ، أَمَّا إِذَا أُريدَ بِاللِّدِّ مَا هُوَ الْمُبَادِرُ مِنْهُ مِنَ الْأَبْنَاءِ، فَسُرَّ الْبَلَدُ بِمَا يُوَلَّى الْحَيَوَانَ مِنَ الْأَرْضِ الشَّامِلِ لِلْأَبْنَاءِ وَغَيْرِهَا، وَفُسِّرَ السَّاكِنُ بِالْجَنِّ.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الذِّكْرِ وَالِدَعَاءِ (بَابُ فِي التَّوَهُّدِ مِنْ سِوَةِ الْقَضَاءِ، وَذِكْرُ الشَّقَاءِ) (٥٤) (٢٧٠٨).

(٢) فِي «سَنَنِ» فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (بَابُ مَا يُذْكَرُ عِنْدَ الْفَتْحِ) (رَقْمُ ٢٦٣٢).

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٧٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ (٨٦/٤)، وَاحْمَدُ (١٨٤/٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٦٠٤)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٦٦١)، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ (ص ٩١)، وَفِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى» (٤٢٥)، وَالضَّيَّاءُ فِي «الْمُخْتَارَةِ» (٢٣٨/٦)، ٢٣٩ رَقْمُ ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٥٢/٩) مِنْ طَرَفِ عَنِ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَوَقَعَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ زِيَادَةٌ فِي أَوَّلِهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وَانْظُرْ: «صَحِيحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٣٨٣/٧) -ط. غُرَاسٍ- لِشَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

(٣) فِي «الْأَوْسَطِ» (الْقِسْمُ الْمَفْقُودُ).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ (١٥٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبْرَى» (٨٦٣/١)، ١٠٤٣٧، وَفِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٦٠١)، وَاحْمَدُ (٤١٤/٤-٤١٥)، وَالتَّيَالِسِيُّ (٥٢٤)، وَالرَّوْيَانِيُّ (٤٦١)، وَابْنُ مَرْزُوقٍ =

قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَجْعَلُكَ فِي نَحْوِهِمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِهِمْ».

مسلم<sup>(١)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلُ الْكِتَابِ، سَرِيعُ الْحِسَابِ، هَازِمُ الْأَحْزَابِ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ». وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ<sup>(٢)</sup>: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلُ الْكِتَابِ، وَمُجْزِي السَّخَابِ، وَهَازِمُ الْأَحْزَابِ؛ اهْزِمْهُمْ، وَأَنْصُرْنَا عَلَيْهِمْ».

#### ما يقال إذا رأى قرية يريد دخولها، أو بلدًا

أُسند ابن المنذر<sup>(٣)</sup> إلى صهيب؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا يَرَى قَرْيَةً قَطُرُ يَرِيدِ

= (٣١٣٦) فِي «مُسَانِدِهِمْ»، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١٤٢/٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٧٦٥)، وَالْقُضَائِيُّ (١٤٨٢)، وَابْنُ الْقُرَيْشِ فِي «مَعْجَمِهِ» (١٣٥٨)، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٥٣١)، وَابْنُ السَّيْنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٣٢٨)، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ فِي «السَّنَنِ» (٢٥٣/٥)، وَفِي «الدَّعَوَاتِ» (٤٢٠)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ» (ص ١٢٧)، مِنْ طَرَفِ عَنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ بِهِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا»، وَوَقَّعَهُ النَّحْيِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْعِرَاقِيُّ (٢٩٥/١)، وَالتَّوْرِيُّ فِي «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ» (رَقْمُ ٩٩٣ -تَحْقِيقُ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ-) وَحَسَنَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ، كَمَا فِي «الْفَتْوحَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ» (١٦/٤).

وَانْظُرْ: «صَحِيحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢٦٣/٥) -ط. غُرَاسٍ-.

(١) فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ (بَابُ اسْتِحْبَابِ الدَّعَاءِ بِالنَّصْرِ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ)

(٢٢) (١٧٤٢).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٣٣)، ٤١١٥، ٦٣٩٢، ٧٤٨٩، ٧٤٩١.

(٢) فِي بَابِ كِرَاهَةِ تَعْنِي لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَالْأَمْرُ بِالنَّصْرِ عِنْدَ الْفَتْحِ (٢٠) (١٧٤٢). وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ

حَدِيثٍ قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَتَّعُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ...».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨١٨)، ٢٨٣٣، ٢٩٦٥، ٣٠٢٤، ٧٢٣٧.

(٣) فِي الْقِسْمِ الْمَفْقُودِ مِنَ «الْأَوْسَطِ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٤٧١/٦-٤٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٧٣/٣)،

وَالسَّنَنِ الْكَبِيرِ (١/١) رَقْمُ ١٢٦٩، ٢٥٦/٥، ٨٨٢٧، وَفِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٥٤٣)،

٥٤٤، ٥٤٥، وَابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٦٥)، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي «الشَّكْلِ» (٢١٥/٣)، وَأَبُو يَعْلَى

فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» -وَمِنْ طَرَفِهِ الضَّيَّاءُ فِي «الْمُخْتَارَةِ» (٧١/٨-٧٢ رَقْمُ ٦٧-)، وَالتَّحْرَاثِيُّ فِي =

دخولها، إلا قال حين يراها: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أظللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما أذرين، أسألك خير هذه القرية، وخير أهلها، وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرها، وشر أهلها، وشر ما فيها».

#### ما يقال إذا قفل من غزو أو سفر

مسلم<sup>(١)</sup>، عن عبدالله بن عمرو: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجِيوشِ أَوْ السَّرْيَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِذَا أَوْفَى عَلَى نَيْبَةٍ أَوْ قَدَفَوْا كَبْرَ نَلَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْخَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آمِينَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ».

= «مكارم الأخلاق» ٧٩٢/٢ رقم ٨٧٨، والمحامي في «الدعاء» (٤٩، ٥٠)، والحاكم في «المستدرک» (٤٤٦/١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٢٥)، والطبراني في «الدعاء» (٨٣٨)، وفي «المعجم الكبير» (٧٢٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٥/٦) - ٥٢٦ رقم ٢٧٠٩ - «الإحسان»، وأبو نعيم (٤٦/٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٥٢/٥) من طرق عن موسى بن عتبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن كعب الأحبار، عن صهيب بن سنان، به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد». وقال الهيثمي في «المجمع» (١٣٥/١٠): «رجال رجال الصحيح، غير عطاء بن أبي مروان وأبيه، وكلاهما ثقة».

وأبو مروان، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦٥٩/٧)، وروى عنه جمع؛ فإسناده حسن. وحسن إسناده الحافظ ابن حجر، فيما نقله عنه صاحب «الفتحات الربانية».

وله طريق آخر إسناده صحيح عند النسائي في «الكبرى» (٢٥٦/٥) رقم ٨٨٢٦، وعمل اليوم والليلة (٥٤٣)، ومن طريقه الطحاوي في «المشكوك» (٢١٥/٣).

(١) في «صحيحه» في كتاب الحج (باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره) (٤٢٨) (١٣٤٤).

وأخرجه البخاري (١٧٩٧، ٢٩٩٥، ٣٠٨٤، ٦٣٨٥، ٤١١٦).

البخاري<sup>(١)</sup>، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقْفُلُهُ مِنْ عُشْمَانَ .. الحديث، وفيه: فَلَمَّا أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ». فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

تم كتاب (الإنجاد)، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً.

وهذه النسخة المباركة أمر بنسخها سيدنا ومولانا: الخليفة الإمام، الوائس بالله - تعالى -، المعتمد عليه، أمير المؤمنين أبو العلي، ابن سيدنا ومولانا، الأمير المجاهد في سبيل الله: أبي عبدالله، ابن سيدنا ومولانا المجاهد في سبيل الله: أبي حفص، ابن سيدنا ومولانا الخليفة الإمام أمير المؤمنين، آدام الله - تعالى - أيامهم، وشكر اعتناءهم بالعلم واهتمامهم، وجعل ...<sup>(٢)</sup> إليهم، في وقت تتكامل سعوده، وتتابع المسرة وفوذه بمنه.

وكان كمالها في عشر جمادى الأولى سنة ...

نقلت هذه النسخة المباركة من الأصل العتيق الذي ... هو أصل المؤلف الذي بخطه... وذلك على يد عبدالله (وهنا اسم الناسخ داخل شكل عدلي غير واضح)<sup>(٣)</sup>.

انتهت بحمد الله وتوفيقه.



(١) في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب ما يقول إذا رجع من الغزو) (رقم ٣٠٨٥).

(٢) كتب الناسخ في الهامش بعدها: «مأكولة».

(٣) من كلام أبي خيزة.

## الفهارس

- فهرس الآيات ٦٨٩
- فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على حروف الهجاء ٧٠٢
- فهرس الآثار مرتبة على قائلها ٧٤٠
- فهرس الأعلام مرتبة على حروف الهجاء ٧٥٣
- فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب مرتبة على حرف الهجاء ٧٦٥
- فهرس المصطلحات الواردة في متن الكتاب ٧٦٦
- فهرس المذاهب الواردة في متن الكتاب ٧٧٠
- فهرس قوافي الشعر والرجز مرتبة على حروف الهجاء ٧٧١
- الموضوعات والمحتويات ٧٧٣

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
		<b>سورة البقرة</b>
٢٨٢	[٨٥]	﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أَهْلُكُمْ فَأَقْرِضُوهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْتِيهِمْ مِنْكُمْ إِبْرَاجَهُمْ...﴾
٢٨٧-٢٨٦	[١٠٥]	﴿مَنْ يَزِدْهُ اللَّهُ يُزِدْهُ عَزْماً وَمَنْ يُؤْتِ اللَّهُ شَيْئاً فَلَا يُغْنِي عَنْهُ شَيْئاً وَلَا يَأْتِيهِ إِلَّا الْيُسْرَى﴾
٢٠	[١٠٩]	﴿فَاعْتَصِرُوا وَاصْبِرُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾
٦٠٢، ٥٩٣، ٣١	[١٧٨]	﴿يُجِيبُ عَلَيْكُمُ الْفُتُوحَ فِي الْقَتْلِ﴾
٦٠٢	[١٧٩]	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾
٣١	[١٨٣]	﴿يُجِيبُ عَلَيْكُمُ الصَّيَامَ﴾
٦٧٠، ٣٦٣، ٣٦٢	[١٨٨]	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾
٦٧٧		
٢٢٤، ٢٣، ٢٢	[١٩٠]	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾
٢٢٤، ٢٢٦، ١٨٩، ٢٢٥، ٢٢٨		
٢٣٦٧	[١٩١]	﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾
٣٥، ٢٣	[١٩١]	﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ...﴾
١٨٩، ٣٠، ١٩٣	[١٩٣]	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ...﴾
١٩٥	[١٩٥]	
١٨٩، ٣٦٨، ٣٦٩	[١٩٤]	﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ...﴾
٨٣، ٨٢، ٨٣، ٨٣	[١٩٥]	﴿وَأَنْفَعُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
١٨٨، ٨٣		
١٨٨، ١٩٠، ١٩٥		

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْغَاةٍ أَلَمْ يَكُنْ لَّيَوْمَ أَنْ يُبْعَثْ قُلٌّ مَّا الْفَتْحُ مِنْ خَيْرٍ ...﴾	[٢٠٧]	٢١٤، ١٩٦، ٢١٤ ت
﴿حَبِيبٌ عَلَيْكُمُ الْقِيَامُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ...﴾	[٢١٥]	٤٩٨
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾	[٢١٦]	٢٧، ٣١، ٤٠ ت
﴿وَلَا يُزَالُونَ يُبْعَثُونَكُمْ حَتَّى يَكُونُوا فِيكُمْ ...﴾	[٢١٧]	٣٦، ٣٦، ٣٥ ت
﴿وَلَا تُكْرِمُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَكُونُوا فِيكُمْ ...﴾	[٢٢١]	٢٨٦
﴿وَاللَّهُ خَلَّدَهُ اللَّهُ فَلَا تَقْتُلُوهُمَا ...﴾	[٢٢٩]	٦٦٩
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَغْرِضُ اللَّهَ قَرْصًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ﴾	[٢٤٥]	١٠٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْيَقُولُوا مِنْ طِبَابَاتٍ مَا كُنْتُمْ ...﴾	[٢٦٧]	٩٧
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْطَهَا﴾	[٢٨٦]	٧٠ ت

## سورة آل عمران

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةٍ﴾	[٤]	٢٦٠ ت
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾	[٥]	٣٠٦ ت
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمُ الْقِيَامُ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذُوبُ ...﴾	[٧٥]	٥٧٦
﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾	[١٠٤]	١٥، ٥٦٥، ٥٦٦ ت
﴿وَلَا عُدْوَةَ مِنْ أَهْلِكُمُ يُبْرَأُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا عَمِلُوا لِلْيَقَالِ﴾	[١٢١]	١٥٤
﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ نَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾	[١٤٥]	١٨٢
﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ شَيْءٍ لَتَرَوُنَّ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ ...﴾	[١٥٤]	١٨٢
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ بَعَثُوا فِيكُمْ بِرَأْسِ الْيَوْمِ النَّفَى الْجَمْعَانِ ...﴾	[١٥٥]	١٨١، ٢٠٦، ٢٠٦ ت
﴿وَلَقَدْ عَمَّا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾	[١٥٥]	٢٠٦
﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فَطَّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَافْتَضُوا مِنْ حَوْلِكُمْ ...﴾	[١٥٩]	١٣٨
﴿وَتَتَابَعُوا فِي الْأَمْرِ﴾	[١٥٩]	١٤٠ ت
﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ يَبْغُلَ وَنَ بَغْلًا بِأَمْرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	[١٦١]	٤٣٩
﴿وَقِيلَ لَهُمْ نَعَارُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾	[١٦٧]	٣٨٢، ٣٩٠ ت
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ . فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾	[١٦٩]	١٠٥
	[١٧٠]	

﴿وَلَتَكُنَّ مِنَ الَّذِينَ أَوْفُوا بِوَعْدِهِمْ مِنْكُمْ ...﴾	[١٨٦]	٢٨٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاطِبُوا ...﴾	[٢٠٠]	١٧٩، ١٩٠
<b>سورة النساء</b>		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ...﴾	[١٠]	٢٠٦ ت
﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ آبَاءِهِ فَلَهُمُ الْقُلُوبُ﴾	[١١]	٣٧٠
﴿وَسَرَّيْنِ عَلَيْكُمْ مِنْهُمَا كُفْرٌ﴾	[٢٣]	٣١
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	[٢٤]	٢٨٨، ٢٨٨ ت
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾	[٢٩]	٦٠١
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ...﴾	[٤٨]	٢٠٦
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ...﴾	[٥٨]	٥٧٦-٥٧٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ ...﴾	[٥٩]	١٣٥، ١٣٥ ت
﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ ...﴾	[٧٥]	٢٨٢، ٤٤٨ ت
﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾	[٧٨]	١٨٢
﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾	[٨٤]	٢١٤ ت
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾	[٨٨]	٢٤٨
﴿وَلَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَلَا لِلشَّجَرِ﴾	[٨٩]	١٥٧
﴿فَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يَقَاتِلْكُمْ وَالْقَرَى إِلَيْكُمْ السَّلَامُ ...﴾	[٩٠]	٢٣
﴿فَإِنْ لَمْ يَشْرِكْكُمْ وَتَقَاتِلُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامُ ...﴾	[٩١]	٢٣
﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَيَّنٌ ...﴾	[٩٢]	٢٤٢ ت
﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مِنْكُمْ ...﴾	[٩٢]	٢٤٣، ٥٩٧ ت
﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ شِيقَاقٌ ...﴾	[٩٢]	٥٩٧
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ...﴾	[٩٣]	٢٩٤، ٦٠١ ت
﴿وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ...﴾	[٩٥]	٢٧، ٥٠٠، ٧٩٠ ت
﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِلِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ﴾	[٩٥]	٣٢



٥٠	[٩٥]	﴿وَنُفِثَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْفَاقِعِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
٥٠	[٩٥]	﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾
٧٢، ٧٣-٧٢	[٩٧]	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِ أَنْفُسِهِمْ...﴾
٦٢	[٩٨-٩٩]	﴿إِلَّا الَّذِينَ اسْتَنْصَفُوا مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...﴾
٣٩٦-٣٩٥، ١٠٥	[١٠٠]	﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾
٣٩٦-٣٩٥	[١٠٠]	﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾
٢٠٦	[١١٦]	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ...﴾
١٤	[١٣٥]	﴿وَكُنُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾
٥٦٥، ٦٥	[١٤٠]	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ...﴾
٢٠٠، ٦٥، ٤٥	[١٤١]	﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾
٢٣٤، ٣٦٨، ٢٤٠		
٤٣٣، ٣٧٠-٣٦٩		
٥٦٦، ٤٣٥		
٦١١	[١٤٦-١٤٧]	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ...﴾
٥٣٦	[١٦٤]	﴿وَرَسُولًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾
<b>سورة المائدة</b>		
٣٢١	[١]	﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾
٢٠٠، ١٣٧، ٤٥	[٢]	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾
٦٥٤		
٢٨٦	[٥]	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
٦٦٩، ٥٦٥	[٨]	﴿فَكُنُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾
٦٥٩	[٣٢]	﴿وَمَنْ أَحْبَبَهَا﴾
٦٤٣	[٣٣]	﴿أَوْ يُخْرِجُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾
٦٣٣، ٦٠٢	[٣٣-٣٤]	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾
٦٤٤، ٦٤٠		
٦٤٦-٦٤٥		

٦٤٦، ٦٤٤	[٣٤]	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْبُرُوا عَلَيْهِمْ﴾
٥٩٤	[٤٥]	﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾
٦٦٩	[٤٧]	﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾
٥٦٦	[٤٩]	﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾
٥٤٠-٥٣٩	[٥١]	﴿لَا تَتَّبِعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ...﴾
٦٥	[٥١]	﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَمَا لَهُ مِنْهُمْ﴾
١٥٧	[٥٧]	﴿فِيهَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا فِيكُمْ مَرْثًا...﴾
٧٦	[٦٤]	﴿كُلَّمَا أَوْفَدُوا نَارًا لِلْخَرْبِ اطْفَأَهَا اللَّهُ﴾
١٦	[٩٩]	﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
٦٥٩	[١٠٥]	﴿فِيهَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ...﴾
<b>سورة الأنعام</b>		
٣١، ١٩	[١٩]	﴿قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ...﴾
٦٥	[٦٨]	﴿وَرَأَى الَّذِينَ يَخْشَوْنَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾
٥٧١	[١١٣-١١٢]	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ...﴾
٢٨٥	[١١٩]	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ عَلَيْهِ﴾
٦٠٢	[١٥١]	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
٥٣٦	[١٥٦]	﴿وَأَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ النَّبِيُّ عَلَيْنَا مِنْ قَبْلُ...﴾
٥٩٠، ٥٨٨	[١٦٤]	﴿وَلَا تَقْرَأُوا آيَةَ الْكِتَابِ وَرُزُّوا أُخْرَى﴾
٥٩٠	[١٦٤]	﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾
<b>سورة الأعراف</b>		
٦٨٢	[٥٨]	﴿وَالَّذِينَ طُبِّحُوا بَتَّانِهِمْ يَأْذَنُ رُؤُوسُهُمْ﴾
١٤٩	[١٣٠]	﴿وَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيْنِ وَنَقَصْنَا مِنْ الْقُرْآنِ﴾
٧٢	[١٤٥]	﴿سَائِرَكُمْ خَارِ الْفَاسِقِينَ﴾
١٩	[١٥٨]	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾
٢٧٣	[١٧٢-١٧٣]	﴿وَرَأَى أَخَذَ رُؤُوسَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾
١٤	[١٩٩]	﴿عَلُو الْعُقُودِ وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

## سورة الأنفال

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	[١]	٤٥٧-٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زُحْفًا...﴾	[١٥-١٦]	٢٠١-٢٠٢
﴿فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَنَازِلَ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾	[١٦]	٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩
﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ تَعْلَمُونَ﴾	[٢٧]	٢٩٣، ٢٩٢، ٤٣٢
﴿قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾	[٣٨]	٥٦٠، ٥٦٠، ٥٦٠
﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾	[٣٩]	٦١٠، ٦١١، ٦٣٥-٦٣٦
﴿وَاغْلُظْ أَلْمَا غَيْبَتُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لِلَّهِ خُسْفَةٌ﴾	[٤١]	٦٦٦، ٥٠٦، ٣٤٤، ٣٤١
		٣٤٧-٣٤٨، ٣٥٠، ٣٧٠، ٣٨٠، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٩٧، ٥٠٩، ٥١٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا...﴾	[٤٥-٤٦]	١٧٩
﴿فَلَمَّا تَفَقَّهْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَضَرَدْتُمْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾	[٥٧]	٢٥٨، ٢٦٥
﴿وَلَمَّا تَخَفَقْتُمْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَرَّاءٍ...﴾	[٥٨]	٢٩٣، ٢٩٥، ٣١٠
﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ...﴾	[٦٠]	٦٧، ٩٥، ٢٤٨
﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾	[٦١]	٣٢٥، ٣٢٦، ٤١٦، ٤٢٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ حُرُوسَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ...﴾	[٦٥-٦٦]	٢٠٢، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ...﴾	[٦٥]	٢٠٢
﴿وَالَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ حَسَنًا﴾	[٦٦]	١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٩
﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾	[٦٦]	٢١٣
﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخِرَ فِي الْأَرْضِ﴾	[٦٧]	٢٦٣، ٢٦٥
﴿وَعُكُلُوا بِمَا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾	[٦٩]	٣٤١، ٣٨٠، ٣٨٩
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾	[٧٢]	٦١
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأَوْسِدْ لَكُمْ مِنْكُمْ﴾	[٧٥]	٧٢
سورة التوبة		
﴿فِرَاقَةً مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ...﴾	[٢-١]	٤٠
﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾	[٢]	٣٨، ٣٣١
﴿فَإِذَا اسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ...﴾	[٥]	٢٣، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٥٨، ٣٢٦، ٥٢٧
﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ...﴾	[٥]	٦٠١، ٦٠١، ٦٠١، ٦٠١
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...﴾	[٦]	٢٩٣
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ أَيْمَانُهُمْ مِنْ يَدَيْهِمْ...﴾	[١٢]	٥٨١
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾	[٢٠]	٧٩
﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾	[٢٥]	٤٧٤
﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾	[٢٩]	٤٢-٤٣، ٤٢٧، ٥٢٣

﴿حَتَّىٰ يَمُوتُوا الْجَزِئَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	[٢٩]	٥٧٢، ٥٦٦
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ...﴾	[٣٦]	٥٧٤، ٥٧٣
﴿وَنُفَاثِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً حَتَّىٰ يَمُوتُوا كَافَّةً...﴾	[٣٦]	٣٧، ٣٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا اللَّهَ...﴾	[٣٨-٣٩]	٢٥، ٢٤
﴿إِلَّا تَتَّقُوا يَمُوتْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	[٣٩]	٤٠
﴿حَتَّىٰ يَمُوتُوا الْجَزِئَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾	[٣٩]	٣١، ٢٨، ٢٥
﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	[٤٠]	٥٦٦، ٥٦٣
﴿اتَّقُوا اللَّهَ عِظَافًا وَيَقَالُوا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ...﴾	[٤١]	٥٦٥، ٣٦٩
﴿فَقُلْ لَّنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا...﴾	[٥١-٥٢]	٤٠، ٢٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾	[٧٣]	١٨٢، ١١٠
﴿إِلَّا يَكُنْ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ...﴾	[٩١]	١٧٠، ١٧٠
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	[١٠٣]	٥٠
﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ...﴾	[١١١]	٤٩٠، ٣٩
﴿وَوَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا﴾	[١١٨]	١٩٦، ٧٩
﴿فَمَا كَانَ لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ مِمَّنْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾	[١٢٠]	٣١١
﴿وَلَا يَطْعُونُ مَرْطَبًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَأْتِلُونَ مِنْ عُلُوِّ كَيْلٍ...﴾	[١٢٠]	٢٥٠، ٢٥
﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْغَيَّرُوا كَافَّةً...﴾	[١٢٢]	٢٥٢، ٢٢٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	[١٢٣]	٢٨، ٢٥، ٢٥
﴿فَأُولَٰئِكَ يَرْوَنَ اللَّهُ بِقَتْلِهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ...﴾	[١٢٦]	٣٢، ٢٩
﴿وَتَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى السَّمَاءِ﴾	[٧]	٢٣
﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا مَتَاعٌ وَفِيهَا مَنَافِعٌ...﴾	[٨-١١]	٤٣
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾	[٩٠]	٤٣

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ...﴾	[٩١]	٥٧٦، ٣٢١، ٢٩٣
﴿فَلَمَّا إِذَا مِنْكُمْ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ يَدِهِ مَا فَبِتُوا...﴾	[١١٠]	٧٢
﴿وَضَرْبَ اللَّهِ مَثَلًا فَمِثْلًا خَيْرٌ كَانَتْ آيَةً مُطَهِّتَةً﴾	[١١٢]	٧١
سورة الإسراء		
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	[١٥]	٥٩٠، ٥٨٨
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبَيِّنَ رَسُولًا﴾	[١٥]	٦١٠، ١٦٧
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	[٣٣]	٦٠٢
سورة الكهف		
﴿فَعَسَىٰ سَمْعُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِنُونَ...﴾	[١٠٤]	٧٣
سورة طه		
﴿وَلَا صَلَّيْكُمْ فِي جُلُودِ النَّحْلِ﴾	[٧١]	٦٤٢
سورة الحج		
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ جِهَادُهُ﴾	[٧]	١٢
﴿وَعِدَانِ عَصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَيْبِهِمْ﴾	[١٩]	١٩٦، ١٩٦
﴿فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي اللَّهِ عَالِمِينَ...﴾	[٣٩]	٤٦٠، ٢٢
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَتَّىٰ جِهَادُهُ﴾	[٧٨]	١٠
﴿فَاصْنَعِ يَمَّا تَزْمُرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾	[٩٤]	٢٠
سورة المؤمنون		
﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْوَاهُمْ خَالِفُونَ . إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ...﴾	[٥-٦]	٢٨٦
سورة النور		
﴿يُزْجِي سَحَابًا﴾	[٤٣]	١٤٠
سورة المائدة		
﴿وَمَنْ جَاهَدْنَا فَآوِنَا يُجَاهِدْ لِنَسْرِ...﴾	[٦]	١٢، ١٠
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْبِرِّ حَسَنًا...﴾	[٨]	٥٣-٥٢

١٩٨	[ ٦٩ ]	﴿وَالَّذِينَ جَاهَلُوا فِيمَا تَعْلَمُهُمْ سَلْنَا﴾
٢٧٣	[ ٣٠ ]	<b>سورة الروم</b>
		﴿فَقَامُوا وَجْهَهُمْ لِلدِّينِ حَتْفًا ...﴾
١٤	[ ١٧ ]	<b>سورة لقمان</b>
		﴿وَأَمَّا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُتَكَبِّرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ ...﴾
١٦٧	[ ٤٦-٤٥ ]	<b>سورة الأحزاب</b>
١٦٢	[ ٥٧ ]	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُنِيرًا . وَقَالُوا إِلَى اللَّهِ يَأْتِيهِ ...﴾
١٦٢	[ ٥٨ ]	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ...﴾
١٦٢	[ ٥٨ ]	﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا ...﴾
١٩	[ ٢٨ ]	<b>سورة سبأ</b>
		﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ نَبِيرًا وَنَذِيرًا ...﴾
٥٩٠، ٥٨٨	[ ١٨ ]	<b>سورة فاطر</b>
		﴿وَلَا تَرَوْا زَوَاجِرَ ذُرٍّ أُخْرَى﴾
٧٤	[ ٣٦ ]	<b>سورة الصافات</b>
		﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾
٦٥٧	[ ٢٦ ]	<b>سورة ص</b>
		﴿فَمَا كَاوُؤُا إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ...﴾
١٣٣	[ ٣-٢ ]	<b>سورة الزمر</b>
٥٩٠، ٥٨٨	[ ٧ ]	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْلَمِ اللَّهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ .
٦٧٧	[ ١٨-١٧ ]	﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾
٣٠٦	[ ٢٠-١٩ ]	﴿وَلَا تَرَوْا زَوَاجِرَ ذُرٍّ أُخْرَى﴾
		﴿فَتَشْتَبِهُوا حَبَاد . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ...﴾
		﴿وَيَعْلَمُ خَائِفَةَ الْأَعَشَى وَمَا تَخْضَى الصُّدُورُ . وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾

٤	[ ٣٣ ]	<b>سورة فصلت</b>
٣	[ ٣٥ ]	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ﴿وَمَا يُقَالُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُقَالُهَا إِلَّا ذُو حُظٍّ عَظِيمٍ﴾
٦٧٩	[ ١٣ ]	<b>سورة الزخرف</b>
		﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ...﴾
٢٠	[ ٣٥ ]	<b>سورة الأحقاف</b>
		﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَاؤُا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ﴾
٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١		

٥٧٧	[٩]	﴿وَأَقْبِطُوا إِلَى اللَّهِ جُحِبَ الْمُقْبِطِينَ﴾
		<u>سورة الطور</u>
٥٩٠	[٢١]	﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ وَعِزٌّ﴾
		<u>سورة النجم</u>
٢٦٨	[٢٨]	﴿وَأَنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾
		<u>سورة الواقعة</u>
١٦١	[٧٩-٨١]	﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابِهِ مَكْرُونٌ . لَا يَنْسِي إِلَّا الْإِذَا مَعُودُونَ﴾
		<u>سورة الحديد</u>
٣٦٧	[٢٥]	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ ...﴾
		<u>سورة المجادلة</u>
٦٢٨	[١٦]	﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾
		<u>سورة الحشر</u>
٤٦٤	[٢]	﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ...﴾
٢٣٣، ٢٣١، ٢٣٢	[٥]	﴿وَمَا فَضَحْتُمْ مِنْ لَيْتٍ أَوْ تَرَكْتُمْهَا قَائِمَةً عَلَى أَوْدَانِهَا ...﴾
٢٥٣		
٤٥٥، ٣٤٩	[٦]	﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْخَفْتُمْ بِهِ عَلَى عَيْنِكَ﴾
٤٩٦، ٤٩٠، ٤٩٢		﴿وَلَا تَكْبَرِ﴾
٤٩٨		
٤٢٢	[٧]	﴿وَعَلَى أَنْ يَكُونَ دُولَةُ بَيْنِ الْأَعْيَانِ بَيْنَهُمْ﴾
٤٢٢، ٤٥٦، ٣٤٢	[٧]	﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلْيَلِذْ لِلْمُرْسَلِ ...﴾
٤٩١، ٤٦٤		
٤٩٧، ٤٩٦		
٥٢٢، ٣٤٩	[٨]	﴿الْمُفْعَلَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾
١٣٧	[٩]	﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ...﴾
٤٩٨، ٣٤٩	[١٠]	﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾

٦٥	[١]	<u>سورة الممتحنة</u> ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْذَرُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ وَلِلَّاهِ﴾
١٥٤	[٤]	<u>سورة الصف</u> ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا...﴾
٩	[١٠-١٣]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خَلْ أَدْلُكُمْ عَلَى بَيْعَارِهِمْ تَسْحِكُمْ...﴾
٦٢٨	[٢]	<u>سورة المنافقون</u> ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾
٧٠	[١٦]	<u>سورة التغابن</u> ﴿نَاقُصُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾
٧٤	[٣٦]	<u>سورة القلم</u> ﴿عَالِكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾
٥٧٧	[١٥]	<u>سورة الجن</u> ﴿وَأَمَّا الْقَائِمُونَ فَكَانُوا يُجَنَّبُ عَنِهَا﴾
٣٨٧-٣٨٦	[٢٠]	<u>سورة الزمّل</u> ﴿وَأَعْرَضُوا بِأَعْيُنِهِمْ مِنَ الْأَرْضِ لِيَنظُرُوا مِنْ فَضْلِ الْوَلَدِ...﴾
٣٧	[٢٢]	<u>سورة القيامة</u> ﴿رُجُوعُهُمْ يُرْجَى أَفُورَةً . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾
١٢	[٤٠]	<u>سورة النازعات</u> ﴿وَنَفْسٍ نَاقُصَةٍ عَنِ الْهَوَى﴾
٦٢٨	[٢٢]	<u>سورة الغاشية</u> ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَوِّرٍ﴾
٢٨٧	[١]	<u>سورة البينة</u> ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ...﴾
١٣٣	[٥]	﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خَفَاءً﴾

فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على حروف الهجاء<sup>(١)</sup>

طرف الحديث أو الأثر	الراوي أو القائل	الصفحة
أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء	-	٧١ ت
أذن رسول الله ﷺ بالغزو وأنا شيخ كبير	يعلى بن منية	٣٨٦ ت
أيون تائبون عابدون لربنا حامدون	أنس	٦٨٥
أذن لي لأفعل (ث)	محمد بن مسلمة	٣١٥
اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه (ث)	أم سليم	٨٦ ت
أُذِنَ هذا الذي يعذب بعذاب الله؟ (ث)	عمر	٢٤٨ ت
اتقوا الله في هذه البهائم المعجزة ...	سهل بن الحنظلية	١٤٧
أني أبو موسى يرجل أرتد عن الإسلام (ث)	أبو برة	٦١٣ ت
أني بهم رسول الله ﷺ يوم أحد، فجعل يصلي على عشرة عشرة، وحمزة كما هو ...	ابن عباس	١١٨ ت
أني علي بن زنادقة	-	٦٠٥ ت
أثبت أحد، فإنما عليك نبي ...	أنس	١١٣ ت
أجاور قوما لا يغدرون (ث)	أبو موسى	٦٦٢ ت
اجتنبوا السبع الموفيات ...	أبو هريرة	٢٠٦
إحرص على الموت، تذهب لك الحياة (ث)	أبو بكر	١٨٧
أحسنوا إلى محسنهم	أبو بكر	١٤٢
أحسن والله، لأن أكون أفتيته بها ... (ث)	معاوية	٤٤٦ ت
أحلت لي الغنائم ...	عبدالله بن عمرو بن العاص	٣٨٠، ٣٨٠ ت
أحلت لي الغنائم ...	جابر بن عبد الله	٤٥٧

(١) رمزنا للأثر بحرف (ث)، وما كان من الأحاديث والآثار في التعليق رمزنا له بالحرف (ت) بعد رقم الصفحة.

أحيي والدك؟	عبدالله بن عمرو بن العاص	٥٣
أخرجوا نبيهم، إنا لله وإنا إليه راجعون (ث)	أبو بكر	٢١-٢٢
أدوا الخاطئ والمخيط	-	٤٤٣-٤٤٤
إدفوني في ثيابي، فإني مخاصم (ث)	عمار بن ياسر	١٢١ ت
إدفونهم في دماهم	جابر بن عبدالله	١١٣ ت
إذا أردتم التعمير، فتسكبوا عن الطريق	أبو هريرة	١٥٣
إذا استفرتم فالتفروا	ابن عباس	٤٧ ت
إذا أطعم الله نبياً طعمه، فهي للذي يقوم من بعده	-	٥١٨
إذا أغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار	أبو عيسى	٨٠-٨١
إذا كثبوكم - يعني : غشوكم - فعليكم بالنيل	أبو أسيد	١٥٤
إذا كثبوكم فعليكم بالنيل	أبو أسيد	١٥٤
إذا بلغت وادي القرى فشأنك به (ث)	ابن عمر	١٢٣ ت
إذا بويح لختيقتين، فاقتلوا الآخر منهما	أبو سعيد الخدري	٦٠٣، ٦٥٨ ت
إذا تواجه المسلمان بسيقيهما ...	أبو بكر	٦٥٩
إذا جاوزت وادي القرى ... (ث)	ابن عمر	١٢٣ ت
إذا سافرتكم في الجذب ...	-	١٤٩
إذا سافرتكم في الخصب فاعطوا الإبل حظها من الأرض	أبو هريرة	١٤٩
إذا لقي الرجل الرجل، فقال: مَرَّسَ فقد أمَّته ... (ث)	عمر بن الخطاب	٣٠٦
إذا وجدتم الرجل قد غلَّ، فاحرقوا متاعه ...	عمر	٤٤٩
ارجع إليهما، فأضحكهما كما أبكينهما	عبدالله بن عمرو	٥٥
ارجع فاستأذنها ...	أبو سعيد الخدري	٥٦
ارجع، فلن أستمعن بمشرك	-	٣٨٨ ت
ارجع فلن أستمعن بمشرك	عائشة	١٥٨
أردفني رسول الله ﷺ ذات يوم خلفه	عبدالله بن جعفر	١٤٧ ت
أردفني رسول الله ﷺ ذات يوم، فأسرَّ إلي حديثاً ...	عبدالله بن جعفر	١٤٧
أرسل رسول الله ﷺ إلى عينة والحارث بن عوف ...	-	٣٣٣ ت

أرواحهم في جوف طير خضر ...	عبدالله بن مسعود	١٠٥
استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع...	ابن عباس	٣٨٨
استودع الله دينكم وأمانتكم ...	عبدالله الخطمي	٦٨٠
أسلم	أنس	٢٧٥
أسهم لمن أتاك قيل أن يتفقا قتلى فارس (ث)	عمر	٤٠٢
أشيع الناس في بيوتهم... (ث)	أبو بكر	١٤٣
أشترى منهم سابقتهم ١؟ (ث)	أبو بكر	٥٠٣
أشهد بالله (ث)	أبو هريرة	١٠٢
أصبنا طعاما يوم خيبر ...	عبدالله بن أبي أوفى	٣٥٤
أصبنا غنما للعدو ... فمر النبي بالقنود ...	ثعلبة بن الحكم	٣٥٦
أصبحت جرابا من شحم يوم خيبر ...	عبدالله بن مغفل	٣٥٤-٣٥٣
اصطلحوا في صلح الحديبية على وضع الحرب	المسور بن مخرمة	
عشر سنين	ومروان بن الحكم	٣٣٠
أطعموهم من طعامكم الذي تأكلون أتم ... (ث)	عمر	٥٧٦
أعطى رسول الله ﷺ صفوان بن أمية مئة من الغنم	الزهري	٣٨٧
أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ...	جابر	٨٩، ١٩
		٤٥٧، ٣٤١
أعفى الناس قتلة أهل الإيمان	عبدالله بن مسعود	٢٤٤
اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف	عبدالله بن أبي أوفى	١٨٠
اعلموا أن كل أسير من أسارى المسلمين... (ث)	عمر بن الخطاب	٢٨٢
اعلم يا عمرو، أن أطوع الناس لله عز وجل		
أشداهم بغضا للمعصية... (ث)	أبو بكر	١٤٢
أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون ...	ابن عمر	٢٢٣
أغر على أبنى صباحا وحرق	أسامة بن زيد	٢٥٤
اغزوا باسم الله، في سبيل الله ...	بريدة	٢٢٦، ١٧٥
		٥٢٧
اغزوا ولا تغلوا...	بريدة	١٧٥

أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم؟	أبو هريرة	٣٩٨
أفلا تنقي الله في هذه البهيمة ...	عبدالله بن جعفر	١٤٨
أفلا حيسمونه ثلاثا؟! (ث)	عمر	٦٠٦
أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟ ١؟	أسامة بن زيد	٦٢٨
أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟!	أسامة بن زيد	٦٢٨
أقتلهم ما كانت لهم فتق يرجعون إليها... (ث)	ابن عباس	٦٦٧
أقتلوا شيوخ المشركين، واستبقوا شرخهم	سمرة بن جندب	٢٢٦
أقتلوا شيوخ المشركين، واستحيوا شرخهم	سمرة بن جندب	٢٢٦
أقتلوه	أنس	٣٥
أقل العيب على المرء أن يجلس في داره (ث)	طلحة بن عبيدالله	٦٦٢
أقروا حتى يذرو منها جبل الحلبة (ث)	عمر بن الخطاب	٣٤٧
أقيدونا بعبدالله بن خباب (ث)	علي	٥٨٩
ألا أدلكم على ما هو أعظم حرمة من هذا؟! (ث)	عبدالله بن خباب	٥٨٩
ألا إن القوة الرمي ...	عقبة بن عامر	٩٥
ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه ...	صفوان بن سليم عن عبدل من أبناء أصحاب النبي ﷺ	
	عن آبائهم	٥٧٨
ألا من ولي عليه وال...	عوف بن مالك	
	الأشجعي	٦٥١
ألقها فإنها لا تحمل لرسول الله ولا لأحد من أهل بيته	الحسن بن علي	٤٩٥
الله أعلم بما كانوا عاملين	عائشة	٢٧٦
الله أعلم بما كانوا عاملين	أبو هريرة	٢٧٦، ٢٧٣
الله أكبر، الله أكبر، وفاء لا غدر ... (ث)	عمرو بن عيسى	٢٩٤
الله أكبر (ث)	علي بن أبي طالب	٥٨٩
الله الله يا عمرو فيما أوصيتك به (ث)	أبو بكر	١٤٣
اللهم استجبنا بنصحك	أبو هريرة	٦٧٨

٥٨٢	مجاهد	اللهم أمكني من أبي الحقيق
٦٧٨	أبو هريرة	اللهم أنت الصاحب في السفر
٦٨٢	أنس	اللهم أنت عضدي ونصيري
٦٨٣	أبو موسى	اللهم إني أجعلك في نحورهم
٦٧٩	ابن عمر	اللهم إني أسألك في سفرنا هذا البر والتقوى
١٨٣	أنس	اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل
٦٧٧	زيد بن أرقم	اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل
٣٣٤	سعيد بن المسيب	اللهم إني أنشدك عهدك ووعدك
٦٠٦	عمر	اللهم إني لم أحضر ولم آمر ... (ث)
٤٩٦	الحسن بن علي	اللهم اهديني فيمن هديت
١٥١-١٥٠	صخر الغامدي	اللهم بارك لأمتي في بكورها
٦٨٤	صهيب	اللهم رب السماوات السبع وما أظللن
٦٨٣	عبدالله بن أبي أوفى	الله منزل الكتاب، سريع الحساب ...
٦٨٣	عبدالله بن أبي أوفى	اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب ...
١٣٨-١٣٩	عائشة	اللهم من دلي من أمر أمتي شيئاً ...
١٢٣	ابن عمر	أما إن الحج من سبيل الله (ث)
٣٠٧	عمر	أما بعد، فإن أشرار رجل إلى عدوه بيده إلى السماء ... (ث)
١٤٢	أبو بكر	أما بعد، فقد جاءنا كتابك ... (ث)
٦٦٤	أبو ذر	الأمانة خير من الخاتم ... (ث)
٣٤٨	عمر	أما والذي نفسي بيده، لولا أن أترك آخر الناس
٦٠١	ابن عمر	بياناً ... (ث)
٦٢٨	جابر	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ...
٦٥٣، ٢٢٦	أبو هريرة	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ...
٢٥٤	عروة بن الزبير	أمر رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ...
١١٦	أبو مالك الغفاري	أمر رسول الله ﷺ بحمزة ...

١١٣	ابن عباس	أمر رسول الله ﷺ يقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود ...
٤١٤	-	أمر رسول الله ﷺ زيد بن ثابت بإحصاء الناس والغنائم
٣٧٤	عمير مولى أبي اللحم	أمر لي -أي النبي ﷺ- بشيء من خزني المتاع
٥٤٦	معاذ	أمرني -أي النبي ﷺ- فيما سقت السماء العشر ...
٩٠	الحسن	أمرهم أن يصبروا على دينهم ... (ث)
٥٠٤	عمر	أم سليط أحمق، وأم سليط من نساء الأنصار ... (ث)
٢٥٤	عروة بن الزبير	أمر رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ...
٥٧٥	عقبة بن عامر	إن أبوا إلا أن تأخذوا كرها فخذوا
٥٧٥	عقبة بن عامر	إن أبوا أن يبيعوا إلا أن تأخذوا كرها فخذوا
٤٠٢	عمر	أن أسهم لمن أتاك ... (ث)
٣٤٩	عمر	إن أعش -إن شاء الله- لم يبق أحد من المسلمين ... (ث)
٤٥٨	عبادة بن الصامت	أنا أعلم الناس بالنفل ... (ث)
١٣٧	أم الحصين	إن أمر عليكم عبد مجلج يقرؤكم بكتاب الله
٤٩٩	أبو هريرة	أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله
١٩٦	علي بن أبي طالب	أنا أول من يجتو بين يدي الرحمن للخصومة ... (ث)
٧٢، ٦٦	جرير بن عبدالله	أنا بريء من كل مسلم يقسم بين أظهر المشركين
٢٤٢، ٢٤١	جابر بن عبد الله	أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة
١١٤، ١١٥	ابن عمر	أنا فتكم
٢٠٨	عمر	أنا فة كل مسلم (ث)
٢٠٩	عمر	أنا فة المسلمين
٢٠٨	ابن عمر	أنا فة من تحب إلي (ث)
٢١٠	عمر	أنا فة من تحب إلي (ث)
٤٠٢	عمر	أن أسهم لمن أتاك قبل أن يتفقا قتل فارس (ث)
٥٨٤، ٥٦٧	عمر	إن خالفوا شيئاً مما شرطوه فلا ذمة لهم ... (ث)
٣٤٩	عمر	أن دعها -أي مصر- حتى يغزو منها جبل الجبل (ث)



١٥٧-١٥٦	البراء بن عازب	إن رأيتونا تخطفنا الطير فلا ترحوا مكناكم ...
٥٣٣	العلاء بن الحضرمي	أن سئوا بالمجوس سنة أهل الكتاب
٥١٣	فاطمة	أنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم (ث)
٥٧٦	ابن عباس	أنتم تقولون كما قال أهل الكتاب (ث)
٣١٧	حذيفة	انصرفا، نفي لهم بمهدهم
١٦٨	سهل/ علي	انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم
٢١٢	ابن عباس	إن فر رجل من رجلين فقد فر ... (ث)
٢٢٩	ربيع بن ربيع	انظر، علام اجتمع هؤلاء ؟
٢٩٩-٢٩٨	عائشة	إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين (ث)
٣٩٠	-	إن كان في الساقة كان فيها
٨٣	ابن عباس	إن لم يجد إلا مشقة فليجهز به (ث)
٥٧٥	عقبة بن عامر	إن نزلتم يقوم فامر لكم ...
٥٧٩	عمر	إننا عاهدناهم على إعطاء الجزية ... (ث)
٤٧٧	عمر	إننا كنا لا نخمس السلب ... (ث)
٤٩٦	-	إننا وبنا المطلب لم نفتق في جاهلية ولا إسلام
٥٨١	أبو عبيدة	أن أبا عبيدة بن الجراح قتل نصرانياً استكره
٥٨١	أبو عبيدة	مسلمة على الزنا ... (ث)
٤٢٩	-	إن أبا عبيدة قتل رجلاً أراد امرأة عن نفسها ... (ث)
٧٢	سلمان الفارسي	إن ابني سعية القرظيان أسلما ورسول الله ﷺ
٢٤٤	ابن مسعود	محاصر بني قريظة
٥١٤	أبو بكر	إن الأرض لا تقدر أحداً ... (ث)
٥٧٤	عائشة	إن أعف الناس قتلة: أهل الإيمان (ث)
٢٤٣	شداد بن أوس	إن الله - عز وجل - إذا أطعم نبياً طعمة، فهي
٣٩٧	ابن عباس	للذي يقوم بعده
		إن الله - عز وجل - رفيق يحب الرفق
		إن الله كتب الإحسان على كل شيء
		إن الله كتب الحسنات والسيئات

١٣٤	أبو أمامة	إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً له
٩٦-٩٥	عقبة بن عامر	إن الله يدخل بالسلم الواحد ثلاثة نفر في الجنة .
١٣٨-١٣٧	أبو موسى	إن الأشعرين إذا أملوا في الغزو ...
٨٦	أنس	إن أم سليم اتخذت يوم حنين خنجراً (ث)
١٣٤	أبو هريرة	إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه
٦٥٥	أبو ذر	إن بعدي من أمي قوم يقرؤون القرآن ...
١٥٣	أبو ثعلبة الخشني	إن تفرقكم في هذه الشعاب والأودية ...
٦٠١	أبو بكرة	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم ...
٥٨١	ابن عباس	إن الربيع وكتانة ابني أبي الحقيق كتما رسول
٥٧٩	عوف بن مالك الأشجعي	الله ﷻ أموالهم ...
٥٣٥	الزهرى	إن رجلاً يهودياً أو نصرانياً نخس بامرأة مسلمة ... (ث)
٥٣٥، ٥٣٤	عبد الرحمن بن عوف	أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين
٣٨٨	الزهرى	أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود
٤١١	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ أسهم الرجل ولقرسه ثلاثة أسهم
٤٦١	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبدالله بن
٦٦	خالد بن الوليد	عمر قبل نجد
٤١١	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ بعثه إلى ناس من خثعم ...
٢٢٣-٢٢٤	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين
٢٥٣		أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير ...
١١٨	عقبة بن عامر	أن رسول الله ﷺ خرج يوماً، فصلّى على أهل
٣٥	أنس	أحلو صلواته على الميت
٣٤٥	عروة بن الزبير	إن رسول الله ﷺ دخل مكة عمام الفتح وعلى
١٠٣	يحيى بن سعيد	رأسه المغفر
		أن رسول الله ﷺ رد ستة آلاف من سبي هوازن
		أن رسول الله ﷺ رغب في الجهاد، وذكر الجنة ...

١٣٩	أن رسول الله ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان	أنس	٤٧٠-٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٢
٥٨٢	أن رسول الله ﷺ صالح ابني أبي الحقيق على أن لا يكتنوه كثيراً ...	-	٤٧٣، ٤٧٢
١١٥	أن رسول الله ﷺ صلى على شهداء أحد ...	-	٥٨٢
٨٤	أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة	زيد بن أرقم	١١٥
٣٣٣	أن رسول الله ﷺ فدى رجلاً من المسلمين أسرهما العدو برجلين من المشركين ...	-	٨٤
٢٦٦	أن رسول الله ﷺ قتل يوم بدر ثلاثة صبراً	سعيد بن جبيرة	٣٣٣
٤٠٦	أن رسول الله ﷺ قسم غنائم حنين بالجمعة	-	٢٦٦
٤١١	أن رسول الله ﷺ قسم للفرس سهمين، وللرجل سهماً	ابن عمر	٤٠٦
٤٧٦	أن رسول الله ﷺ قضى في السلب للقاتل ...	عوف بن مالك الأشجعي	٤١١
٤٧٦	أن رسول الله ﷺ قطع نخيل بني النضير وحرقها	-	٤٧٦
٥٠٠-٤٩٩	أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه النبي، قسمه في يومه ...	عوف بن مالك الأشجعي	٤٧٦
٣١١	أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد غزوة ورى غيرها	كعب بن مالك	٥٠٠-٤٩٩
٦٧٩	أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره	ابن عمر	٣١١
٦٨٢	أن رسول الله ﷺ كان إذا خاف قوماً قال: ...	ابن عمر	٦٧٩
٤١٥	أن رسول الله ﷺ كان يسهم للنخيل ...	أبو موسى الأشعري	٦٨٢
٢٥٤-٢٥٣	أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه -أي: أسامة-	الأوزاعي	٤١٥
٢٥٠١	ابن زيد-... كان يعدل بيننا، فعدل بينهن	أسامة بن زيد	٢٥٤-٢٥٣
٣٧٦	عمر (ث) أن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا، فعدل بينهن	عائشة	٢٥٠١
٤٧٠، ٤٦١	أن رسول الله ﷺ كان يغزو بهن -يعني: النساء- فيداوين الجرحى ...	ابن عباس	٣٧٦
	أن رسول الله ﷺ كان يتنقل ببعض من يبعث من سرايا لأنفسهم خاصة ...	ابن عمر	٤٧٠، ٤٦١

٤٧٠-٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٢	أن رسول الله ﷺ كان يتنقل الربع بعد الخمس ...	حبيب بن مسلمة	٤٧٠-٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٢
٥٤٨	أن رسول الله ﷺ لثما وجهه -أي: معاذ-	معاذ بن جبل	٥٤٨
٦٨٤-٦٨٣	أن رسول الله ﷺ لم ير قرية قط يريد دخولها إلا قال حين يراها: ...	صهيب	٦٨٤-٦٨٣
٤٧٥	أن رسول الله ﷺ نقل في البدء والرجعة	-	٤٧٥
٤٤٩	أن رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر حرقوا مشاع الغلال وضربوه	عبدالله بن عمرو بن العاص	٤٤٩
٥٩٧	أن رسول الله ﷺ وقى العامرين بديعة المسلمين	ابن عباس	٥٩٧
٢٨٨	أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشاً إلى أوطاس	أبو سعيد الخدري	٢٨٨
١١٥، ١٣	إن شهداء أحد لم يغسلوا، ودفنوا بدمائهم	أنس بن مالك	١١٥، ١٣
١١١٧	أن عثمان دعا مرتداً إلى الإسلام ثلاثاً... (ث)	سليمان بن موسى	١١١٧
٦٠٧	أن علياً استتاب رجلاً كفر بعد إسلامه شهراً (ث)	-	٦٠٧
٦١٢	أن علياً استتاب رجلاً مرتداً (ث)	-	٦١٢
٦١٨	أن علياً -رضي الله عنه- حرق قوماً... (ث)	-	٦١٨
٦٠٢	أن عمر -رضي الله عنه- أمر بصلب العلج الذي تعمد كشف المرأة المسلمة (ث)	عكرمة	٦٠٢
٥٨١	أن عمر -رضي الله عنه- فعله -أي: الزيادة في الجزية- بأهل السواد (ث)	-	٥٨١
٥٥٠	أن عمر -رضي الله عنه- كتب إلى أمراء الأجناد... (ث)	-	٥٥٠
٥٥٤	أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر -رضي الله عنه- يلتصقان ميراثهما من رسول الله ﷺ ...	أسلم -مولى عمر-	٥٥٤
٥١٣	إن فرس المجاهد يستن في طوله... (ث)	-	٥١٣
٧٩	إن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ ...	أبو هريرة	٧٩
٣٩٨		أبو هريرة	٣٩٨

١٠٩	عائشة	إن فناء أمي بالظعن والطاعون ...
٣٣	أبو هريرة	إن في الجنة مئة درجة ...
٣٢٧	-	إن قريشاً قد نهكتهم الحرب ...
		إن قريشاً هادنت رسول الله ﷺ وصالحته على
٣٣٠، ٣٢٩	عروة بن الزبير	أربع سنين
٢٣٠	أبو بكر	إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله... (ث)
٦٨١	أبو موسى الأشعري	إنكم لا تبادون أحمم ولا غائباً ...
٢٣٤	-	إن له أجر شهيد
١٣٣	عمر بن الخطاب	إنما الأعمال بالنية ...
١٣٦	أبو هريرة	إنما الإمام جنة، يقاتل من ورائه ...
١٩٠	أبو أيوب الأنصاري	إنما أنزلت هذه الآية بيننا معشر الأنصار... (ث)
٥١٦، ٤٩٦	جبير بن مطعم	إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد
٤٩٦	عثمان بن عفان	إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد
٥١٥	جبير بن مطعم	إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد
٥٠٣	أبو بكر	إنما الدنيا بلاغ، وغير البلاغ أوسع (ث)
٢٤٧	أنس	إنما سئل النبي ﷺ أين أولئك
٢٩٩	أبو هريرة	أن المرأة لتأخذ للقوم ... (ث)
٢٩٤	عمرو بن عبسة	إن معاوية كان يسير بأرض الروم ... (ث)
١٤٢	أبو بكر	إن المغبون من حرم طاعة الله... (ث)
١٤٠، ١٤١	أبو سعيد الخدري	إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر
١٥٤	معاذ الجهنمي	إن من ضيق منزل، أو قطع طريقاً فلا جهاد له
٦٢	ابن عباس	إن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين... (ث)
		أن النبي ﷺ استوهب من سلمة بن الأكوع
٢٧١	سلمة	امراة من السبي ...
		أن النبي ﷺ أرسل العلاء إلى المنذر بن ساوى
٥٣٤	-	عامل البحرين ...
٣٧٨، ١٥٨	الزهرى	إن النبي ﷺ أسهم لقرم من اليهود قاتلوا معه

		أن النبي ﷺ أمر بالشهداء من أحد أن يدفوا من غير
١١٩	جابر	صلاة عليهم
١٧٣	عبدالله بن أنيس	أن النبي ﷺ بعثه سرية وحده
		أن النبي ﷺ بعدما فتح مكة عتوة ترك لمن معه من
٤٢٩	-	المسلمين أهلهم ...
		أن النبي ﷺ رخص لمبدا الرحمن بن عوف والزبير
١٦٤	أنس	في قميص من حرير ...
٥٣٧	الزهرى	أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية ...
٢٧١	-	أن النبي ﷺ قبل فدية المال من أسارى بدر
١١٧	ابن عباس	أن النبي ﷺ قدم حمزة، فكير عليه عشر ...
٤٠٦	-	أن النبي ﷺ قسم يوم خيبر: للفرس سهمين ...
		أن النبي ﷺ قضى بأن عقيل أهلك الكتاب نصف
٥٩٨	-	عقل المسلمين
٦٧٨	أم سلمة	أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: ...
		أن النبي ﷺ لما أقبل بالأسارى، حتى إذا كان
٢٦٦	سهل بن أبي حنيفة	يعرق الظبية ...
		أن النبي ﷺ لم يسهم إلا لفرس واحد في
٤١٤	-	خروبه كلها ...
٢٣٢	ابن عباس	أن النبي ﷺ مر بأمرأة مقتولة يوم الخندق
		أن النبي ﷺ مر بحمزة وقد مثل به، ولم يصل
١١٧	أنس	على أحد من الشهداء غيره
		أن النبي ﷺ نفلهم -أي السرية التي أرسلها-
٤٧٢	ابن عمر	بعبيراً بعبيراً
٥٧٩	عمر	إن نصرانياً نخس بفلاً عليه امرأة مسلمة... (ث)
٣٥٦	ثعلبة بن الحكم	إن النهاية لا تحل
٣٥٥	رجل من الأنصار	إن النهاية ليست بأهل من الميتة
٦٥٤	عبدالله بن مسعود	إنها تخلف من بعدهم خلوف ...

٦٥٩	أبو بكر	إنها ستكون قن، إلا ثم تكون فتنة ...
٦٥٨	عرقجة	إنها ستكون هتات وهتات ...
٢٩	نافع	إنه إنما ترك الزو - يعني ابن عمر - لوصايا عمر (ث)
		إنه - أي النبي ﷺ - أمره - أي معاذ - أن يأخذ
		من اليقر ...
٥٤٦	معاذ	إنه - أي عمر - أول من دَوَّن الدواوين ... (ث)
٥٠١	عمر	إنه - أي عمر - بعث عثمان بن حنيف بوضع
		الجزية ... (ث)
٥٥٠	حارثة بن مضرب	إنه - أي عمر - ضرب الجزية على أهل
		الذهب أربعة دنانير ... (ث)
٥٤٤-٥٤٥	عمر	إنه - أي أبو عبيدة - قتل نصرانياً استكروه
		مسلمة على الزنى ...
٥٨١	-	إنه - أي النبي ﷺ - لم يعط الزبير إلا لقرس واحد ...
٤١٤-٤١٥	-	إنه - أي عمر - لما دَوَّن الدواوين قال: بمن
		تروى أبداً؟ (ث)
٥٠١	عمر	إنه - أي النبي ﷺ - نهى عن السفر بالقرآن
١٦٣	ابن عمر	إن هذا اخترط سيفي ...
١٨٥	جابر بن عبد الله	إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوهما بالنار
٢٤٣	أبو هريرة	إن وجدته في المعتم فخذّه (ث)
٣٦٦	ابن عباس	إني أحب أن أهيئك بطائفة من مالي (ث)
١٢٧	ابن عمر	إني أريد أن أضع هذا الفيء موضعه (ث)
٣٤٩	عمر	إني أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً .
٢٤٣	أبو هريرة	إني سأؤذون بأزواج النبي ﷺ ثم المهاجرين
		الأولين ... (ث)
٥٠٠	عمر	إني بين أيديكم فرط، وأنا عليكم شهيد
١١٥	عقبة بن عامر	إني عوتيت الليلة في الخيل
١٤٣	يحيى بن سعيد	إني لأرجو أن تكون منهم
٩٨	أبو هريرة	

		إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ
		منهن ... (ث)
١٩٦، ١٠٣	رجل من الأنصار	إني موصيك بعشر ... (ث)
٢٥١	أبو بكر	إني نظرت في كتاب الله - عز وجل - ... (ث)
٥٠٤	علي	إني والله لا ألع أسماً رأيت رسول الله ﷺ
		يصنعه إلا صنعته (ث)
٥١٣	أبو بكر	إني وجدت آية في كتاب الله ... (ث)
٣٤٩	عمر	إن يهود بني النضير وقرينة حاربوا رسول الله ﷺ
٥٨٦	ابن عمر	أوصي الخليفة من بعدي بأهل الأمصار (ث)
٥٧٧	عمر	أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا ... (ث)
٥٧٧	عمر	أوتلكم قتلته؟ (ث)
٥٨٩	علي	إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر ...
١٤٨	أبو هريرة	إياكم والغلول ...
٥١١	-	إيا امرأة ماتت يجتمع لم تظمت دخلت الجنة
١٠٩	-	إياها سرية خرجت فرجعت وقد أخفقت
٨٩	عروة اللخمي	إياها سرية غزت فأخفقت كان لها أجرها مرتين
٨٤	أبو هريرة	إيماناً بالله
١١٥	جابر بن عبد الله	أيها أكثر أخذاً للقرآن؟
١٨٠	عبد الله بن أبي أوفى	أيها الناس، لا تتمنوا لقاء العدو
٣١٥	محمد بن مسلمة	إينك لي فلائيل (ث)
١٩٨	أبو قتادة	بارزت رجلاً يوم حنين فقتلته ... (ث)
١٣٦	عبادة بن الصامت	بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة
٦٧٨	أم سلمة	بسم الله، توكلت على الله ...
		بعث رسول الله ﷺ بذلك علياً فقرأ عليهم سورة
		(براءة) ...
٣٨	-	بعث رسول الله ﷺ عام الحديبية بين يديه
	المسور بن مخزومة	عينا من خراعة ...
١٤١	ومروان بن الحكم	

١٧٣	عروة بن الزبير	بعث رسول الله ﷺ عبدالله بن أنيس
٤٠٢	ابن عمر	بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد ...
٥٤٧	مسروق	بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن
٣٨	أبو هريرة	بعثني أبو بكر - رضي الله عنه - في تلك الحجة، في مؤذنين بعثهم يوم النحر ... (ث)
٢٩٥	أبو هريرة	بعثني أبو بكر - رضي الله عنه - فيمن يؤذن يوم النحر يعني ... (ث)
٦٠٦	أنس	بعثني أبو موسى بفتح تستر إلى عمر ... (ث)
٥٠٢	عمر	بل أبداً بالأقرب فالأقرب برسول الله ﷺ (ث)
٢٠٨	ابن عمر	بل أنتم العكارون
٥٠١	عمر	بين ثرون أبداً ؟ (ث)
٢٩	ابن عمر	بني الإسلام على خمس
٤٠٦	جابر	بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة بالجرعانة إذ قال له رجل : ...
٦٣	-	بيننا وبينك كفار مضر
١٥٨	عائشة	تؤمن بالله ورسوله؟
٦١٥	ابن عباس	تجبر - أي المرتدة - على الإسلام ... (ث)
٦١٥	ابن عباس	تجبر ولا تقتل - أي المرتدة - (ث)
٦١٥، ٦١٥	ابن عباس	تحبس ولا تقتل - أي المرتدة - (ث)
٣٩٨	أبو هريرة	تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ...
٦١٥	ابن عباس	تستحيا - أي المرتدة - (ث)
٦١٦	علي بن أبي طالب	تسرق ولا تقتل (ث)
١٤٤	أبو وهب الجشمي	تسموا بأسماء الأنبياء
٨٢	أبو هريرة	تضمن الله لمن خرج في سبيله ...
١٩٦-١٩٧	علي بن أبي طالب	تقدم - يعني عتبة بن ربيعة - ونادى : من يبارز (ث)
٦٦٠	حذيفة	تأزم جماعة المسلمين وإمامهم
٢٥	ابن عباس	تنفر طائفة وتمكث طائفة مع النبي ﷺ (ث)
٤٦٤	ابن عباس	التوبة هي الفاضحة (ث)
٨٨	أبو أمامة الباهلي	ثلاثة كلهم ضامن على الله - عز وجل - : ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين، سهم الفارس وسهم الراجل
٣٨٤	سلمة بن الأكوع	ثم قسم - أي النبي ﷺ - فعدل عشرة من الغنم بيعير
٤٠٨	رافع بن خديج	ثم فعد له بطريق الجهاد ...
١١	سيرة بن أبي فاكه	جئت رسول الله ﷺ (ث)
٥٤	السلمي	جاءت فاطمة إلى أبي بكر تطلب ميراثها من النبي ﷺ
٥١٢ - ٥١٤	أبو الطفيل	جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ...
٥٨-٥٧	أبو قتادة	جاهد الكفار بالسيف والمنافقين باللسان (ث)
١٧-١٨	ابن عباس	جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم
٤١٩	أنس	جاهدوا المشركين بأيديكم
٩	أنس	جعل علي المسلمين على الرجل عشرة من الكفار (ث)
٢١٣	ابن عباس	جعل النبي ﷺ على الرجال يوم أحد - وكانوا خمسين رجلاً -
١٥٦	البراء بن عازب	الجهاد في سبيل ... حج ميرور
٨٤	أبو هريرة	جهاد كنّ الحج
٨٥	عائشة	الجهاد واجب عليكم مع كل أمير ...
١٣٧	أبو هريرة	حاصر رسول الله ﷺ خيبر ما بين عشرين ليلة إلى ثلاثين ليلة ...
٥٨٣	ميمون بن مهران	الحرب خدعة
١٧٤، ٣١١	جابر بن عبد الله	الحرب خدعة
٣١١	كعب بن مالك	حرمة نساء المجاهدين على اللقاعدين كحرمة أمهاتهم
٨٣	بريدة	حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمي
١٦٤	أبو موسى الأشعري	الحسب المال، والكرم التقوى
١٨٧	أبو هريرة	حسب المرأة ماله، وكرمه تقواه
١٨٧	أبو هريرة	

١٧٣	عروة بن الزبير	بعث رسول الله ﷺ عبدالله بن أنيس
٤٠٢	ابن عمر	بعثنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد ...
٥٤٧	مسروق	بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن
٣٨	أبو هريرة	بعثني أبو بكر - رضي الله عنه - في تلك الحجة، في مؤذنين بعثهم يوم النحر ... (ث)
٢٩٥	أبو هريرة	بعثني أبو بكر - رضي الله عنه - فيمن يؤذن يوم النحر يعني ... (ث)
٦٠٦	أنس	بعثني أبو موسى بفتح تستر إلى عمر ... (ث)
٥٠٢	عمر	بل أبداً بالأقرب فالأقرب برسول الله ﷺ (ث)
٢٠٨	ابن عمر	بل أنتم العكارون
٥٠١	عمر	بين ثرون أبداً ؟ (ث)
٢٩	ابن عمر	بني الإسلام على خمس
٤٠٦	جابر	بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة بالجرعانة إذ قال له رجل : ...
٦٣	-	بيننا وبينك كفار مضر
١٥٨	عائشة	تؤمن بالله ورسوله؟
٦١٥	ابن عباس	تجبر - أي المرتدة - على الإسلام ... (ث)
٦١٥	ابن عباس	تجبر ولا تقتل - أي المرتدة - (ث)
٦١٥، ٦١٥	ابن عباس	تحبس ولا تقتل - أي المرتدة - (ث)
٣٩٨	أبو هريرة	تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ...
٦١٥	ابن عباس	تستحيا - أي المرتدة - (ث)
٦١٦	علي بن أبي طالب	تسرق ولا تقتل (ث)
١٤٤	أبو وهب الجشمي	تسموا بأسماء الأنبياء
٨٢	أبو هريرة	تضمن الله لمن خرج في سبيله ...
١٩٦-١٩٧	علي بن أبي طالب	تقدم - يعني عتبة بن ربيعة - ونادى : من يبارز (ث)
٦٦٠	حذيفة	تأزم جماعة المسلمين وإمامهم
٢٥	ابن عباس	تنفر طائفة وتمكث طائفة مع النبي ﷺ (ث)

الحمد لله الذي أنقذه من النار	أنس بن مالك	٢٧٥ ت
حملت على فرس في سبيل الله... (ث)	عمر بن الخطاب	١٢٥
خذ من كل حالم ديناراً	معاذ بن جبل	٥٥٤ ت
خرجت مع رسول الله ﷺ في غزاة خيبر	أم زيادة الأشجعية (جدة)	٣٧٥ ت
خرج رسول الله ﷺ قبل نجد ...	حشر بن زياد المشرقي	١٥٧ - ١٥٨
خطبنا النبي ﷺ على منبر صغير، فحشا على الصدقة	عائشة	٢٤٦ ت
خيار المتكلم الذين نحبونهم ويحبونكم	جرير بن عبدالله	٦٥١ ت
خير الخيل الأدهم	عوف بن مالك الأشجعي	١٤٦ - ١٤٥
خير السرايا أربع مئة	أبو قتادة	٣٣
خير الصحابة أربعة	ابن عباس	٢١٦، ٣٣٤ ت
الخيول لثلاثة: هي لرجل أجر	ابن عباس	٩٥
الخيول معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	أبو هريرة	٣٢
الخيول معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	ابن عمر	٣٤٢ - ٣٤١، ٣٢٢ ت
الخيول معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	عروة البارقي	٩٥
دخلت على عمر حين طعن، فسمعتة يقول: (ث)	أبو هريرة	٢٨٣ ت
دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب ...	ابن عباس	٦٨٣
دع ما يريك إلى ما لا يريك	عبدالله بن أبي أوفى	٤٩٦ ت
دبة عقل الكافر نصف دبة عقل المؤمن	الحسن بن علي بن	٥٩٨
دبة ذمي دبة مسلم	أبي طالب	٥٩٦ ت
دبة المعاهد نصف دبة المسلم	عبدالله بن عمرو بن	٥٩٨ ت
ذلك اشترى الآخرة بالدنيا (ث)	العاص	١٩٥ ت
ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء	عمر	٣٩٨
ذلك يوم بدر، والمسلمون يومئذ قليل... (ث)	ابن عباس	٢٦٣ ت

ذمة المسلمين واحدة	علي بن أبي طالب	٢٩٨
ذمة المسلمين واحدة	-	٣٠٢، ٣٠٠
ذمة المسلمين واحدة	-	٣٠٣ ت، ٣٠٤
ذهب فرس لابن عمر، فأخذه العدو	-	٣٦٤
رايت أبا موسى أيسام الفتنه يخرج من داره،	عبدالله بن عمر	٦٦٢
فصلي مع الإمام... (ث)	عبدالله بن عمر	١٤٢
رايت رسول الله ﷺ يشاور أصحابه فسي	أبو بكر	٩١ ت، ٧١
الحرب (ث)	عثمان بن عفان	٩١
رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما	سهل بن سعد	٩٢ - ٩١
سواء من المنازل	سلمان	٧١ ت
رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها	-	٦٦١
رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه	أبو سعيد الخدري	٤٤٠ ت
رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام	عبدالله بن عمرو بن	٣٠٩
شهر وقيامه	العاص	١١٣ - ١١٤
رجل معزل في شعب من الشعاب	جابر بن عبدالله	٨٤
ردوا الخياط والمخيط	أبو هريرة	٢٣٨، ١٧٢
رضخ رسول الله ﷺ رأس يهودي بين حجرين	الصعب بن جثامة	٣٧٣
رمي رجل بسهم في صدره فمات ونحن مع	ابن عباس	٣٦٣ - ٣٦٤
رسول الله ﷺ	عمران بن الحصين	١٢٦ - ١٢٧
سئل رسول الله ﷺ: أي الأعمال أفضل؟	أبو أيوب الأنصاري	
سئل النبي ﷺ عن الدار من المشركين يبيتون		
سألت عن المرأة والعبد، هل كان لهم سهم		
معلوم؟ (ث)		
سبحان الله؟ يتس ما جزتها		
سفتح عليكم الأمصار، وستكون جنود مجتدة		

٦٥٩	أبو هريرة	سكنون فتن، القاعد فيها خير من القائم ...
٤٦٠ ت	ابن عباس	السلب من النفل، والنفل فيه الخمس (ث)
١٣٦	ابن عمر	السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية ...
	مسلم بن العلاء بن الحضرمي	سُتُوا بالمجوس سنة أهل الكتاب
٥٣٣ ت	عبد الرحمن بن عوف	سُتُوا بهم سنة أهل الكتاب
٥٣٢	علي بن أبي طالب	سيخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان . .
٦٥٤	-	شر الخليقة
٦٧٥	أبو هريرة	شُرِّ ما في الرجل: شُخِّ هالغ ...
١٨٣	عمر بن الخطاب	الشهداء أربعة: رجل مؤمن جيد الإيمان
١٠٨-١٠٧	أبو هريرة	الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، ...
١٠٨	جابر بن عتيك	الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله ...
١٠٩-١٠٨	-	شراك - أو شركان - من نار
٤٤٤	أبو هريرة	شراك من نار
٤٥٠ ت	جابر	شقيت إن لم أعدل
٤٠٦ ت	عمير مولى أبي اللحم	شهدت خير مع ساذني، فكلموا في رسول الله ...
٣٧٤-٣٧٣	النعمان بن مقرن	شهدت مع رسول الله ﷺ فكان إذا لم يقاتل أول النهار
١٥٢	قتادة	صابروا المشركين، ورابطوا في سبيل الله (ث)
٩٠ ت	أبو ذر	الصاحب الصالح خير من الوحدة . (ث)
٦٦٣ ت	ابن عباس	صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على الفتي حلة
٥٥٠ ت	داود بن كردوس	صالح عمر - رضي الله عنه - بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة (ث)
٥٤٤	-	صالح عمر - رضي الله عنه - النصاري ببني تغلب لما خوف من أمرهم (ث)
٩٧ ت	عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي الحسين	صائغ يحتسب في صنعه الخير ...

٦٠٥	علي بن أبي طالب	صدق ابن عباس (ث)
١٣٧ ت	أبو هريرة	الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم ...
	الشعبي	صلى رسول الله ﷺ على حمزة يوم أحد
١١٨ ت	عقبة بن عامر	سبعين صلاة
١١٥ ت، ١١٨	-	صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد بعد ثمان سنين
١١٥	الشعبي	صلى رسول الله ﷺ على حمزة سبعين صلاة
١٢١ ت	زيد بن خالد الجهني	صلي علي على عمار بن ياسر وهاشم بن عتبة (ث)
٤٥١ ت	عمر	صلوا على صاحبكم
٥٤٤-٥٤٥	عبد الله بن مسعود	ضرب عمر الجزية على أهل الذهب أربعة
١٩٣	عبد الله بن مسعود	ذنانير (ث)
	عبد الله بن مسعود	عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله ...
١٩٢ ت	عبد الله بن مسعود	عجب ربنا من رجلين : رجل شار من فراشه ولحافه ...
٣٧٧	ابن عمر	عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال ... (ث)
٤٩٦ ت	الحسين بن علي	عقلت منه - أي النبي ﷺ - الصلوات الخمس (ث)
٥٩٣	علي	العقل، وفكك الأسير، وإن لا يقتل مسلم بكافر (ث)
١٤٥	أبو وهب الجشمي	عليكم بكل كميته أغر محجل ...
١٠٩	عائشة	غدة كغدة البعير، تخرج من المرائ والأباط
١٠٩ ت	عائشة	غدة كغدة الجمل، المقيم فيها كالشهيد ...
٤٣	بريدة	غزا رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة
٤٣	زيد بن أرقم	غزا رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة
٤٤ ت	البراء بن عازب	غزا رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة
١٥٣	معاذ الجهني	غزوت مع رسول الله غزوة كذا وكذا ...
	النعمان بن مقرن	غزوت مع النبي ﷺ فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس
١٥٢	معاذ بن جبل	الغزو غزوان
١٣٥-١٣٤	داود بن أبي عاصم	الغزو واجب على الناس أجمعين (ث)
٢٨		

غسلت أسماء بنت أبي بكر عبدالله بن الزبير	-	١٢١ ت
بعدما قطعت أوصاله		
الغنائم كانت لرسول الله ﷺ خالصة (ث)	ابن عباس	٤٥٧ ت
الغنيمة لمن شهد الوقعة (ث)	عمر	٤٠١ ت
فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه	أبو هريرة	٢٧٦ ت
فإذا سألتهم الله فاسألوه الفردوس	أبو هريرة	٣٣ ت
فإذا قالوا : لا إله إلا الله	جابر	٦٠٢ ت
فأذن معنا علي يوم النحر... (ث)	أبو هريرة	٣٨ ت
فاعتزل تلك الفرق كلها ...	حذيفة	٦٦٠ ت
فأما من ابني وجهه الله وأطاع الإمام	معاذ بن جبل	١٣٧ ت
فإن أعش - إن شاء الله - لم يبق أحد من		
المسلمين إلا سيأتيه حقه (ث)	عمر	٣٤٩ ت
فإن الله ناصركم، ويمكن لكم حتى تتخذوا فيها		
مساجد (ث)	أبو بكر	٢٥٢ ت
فأنت شهيد	أبو هريرة	٦٤٩ ت
فأنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم (ث)	فاطمة	٥١٣ ت
فإني لا آمن أن يناله العدو	ابن عمر	١٦٣ ت
القتاء منسوخ (ث)	ابن عباس	٢٦٤ ت
فرايت أن أُرده على المسلمين (ث)	أبو بكر	٥١٣ ت
الفرس من النفل، والسلب من النفل (ث)	ابن عباس	٤٦٠ ت
فرض الجهاد لسفك دماء المشركين (ث)	ابن عمر	٩٣ ت
فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس (ث)	عمر	٥٣٤ ت
فرقوا عن المنية، واجعلوا الرأس رأسين (ث)	عمر	٨٧ ت
فضالهم عند الله، فأما هذا المعاش... (ث)	أبو بكر	٥٠٣ ت
ففضل المهاجرين الأولين وأهل السابقة ! (ث)	عمر	٥٠٣ ت
فطفق رسول الله ﷺ يركض بقلته قبل الكفار ...	العباس بن عبد المطلب	١٨٣ ت
فعرفت أنه سيكون قتال (ث)	أبو بكر	٢٢ ت

ففيهما مجاهد	عبدالله بن عمرو بن	
	العباس	٥٣ ت
فقد رسول الله حمزة ...	جابر بن عبدالله	١١٦ ت
فقدّمها -أي الربيع وكنانة- رسول الله ﷺ		
فضرب اعتاقهما	ابن عباس	٥٨١ ت
فكروا العاني	أبو موسى الأشعري	٢٨٢، ٤٨ ت
فلا تُعطوا مالك	أبو هريرة	٦٤٩ ت
فليس في الأرض مسلم إلا له في هذا المال (ث)	عمر	٣٤٩ ت
فما عملت فيها ؟ ... كذبت ...	أبو هريرة	١٣٤ ت
فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن	عبدالله بن مسعود	٦٥٦ ت
فناء أمي بالطعن والطاعون	عائشة	١٠٩ ت
فهو أول آية نزلت في القتال (ث)	ابن عباس	٢٢ ت
فهذه استوعبت الناس... (ث)	عمر	٣٤٩ ت
فيما مشر أصحاب رسول الله ﷺ نزلت حين		
اختلفنا... (ث)	عبادة بن الصامت	٤٥٨ ت
قتل -أي علي رضي الله عنه- مقاتلتهم... (ث)	أبو الطفيل	٦١٦ ت
قتل النبي ﷺ امرأة من بني قريظة لحدث أحدثته ...	عائشة	٢٣٣ ت
قتلوا وسرقوا وحاربوا الله ورسوله (ث)	أبو قلابة	٢٤٧ ت
قد أجرنا من أجرت، وأمتنا من أمت	ابن عباس	٢٩٨ ت
قد أجرنا من أجرت، وأمتنا من أمت	أم هانئ بنت أبي طالب	٢٩٩، ٢٩٨ ت
قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق		
وهم غارون	عبدالله بن عمر	١٦٨ ت
قد خالفنا في ذلك قومنا -يعني قريشاً- (ث)	ابن عباس	٥١٧ ت
قد عُسل عمر... (ث)	ابن عمر	١١٢ ت
قد قاتلت أنا وأصحابي حتى كان الدين كله لله (ث)	ابن عمر	٦٦١ ت
قسم رسول الله ﷺ سهم ذي القربى لبني هاشم	جبير بن مطعم	٥١٥ ت
قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين ...	ابن عمر	٤١١ ت



٢٢٩	ربيع بن ربيع	قل لخالد: لا تقتل امرأة ولا عسيفا
١٨٦ ت	سمرة	قلما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى عن المثلة
٣٧٥ ت	أم زياد الأشجعية	قم فأنصرفن
١٩٧	علي بن أبي طالب	قم يا حمزة، قم يا علي، قم يا عبيدة بن الحارث
٤٣٩	عمر	قم يا عمر فناد: أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون
٦٦٠	حذيفة	قوم يستنون بغير مستي
٦٥٥ ت	سهل بن حنيف	قوم يقرؤون القرآن بالسنتهم
٦٥٢	أنس	قيل للنبي ﷺ لو أتيت عبدالله بن أبي؟
٥١٣ ت	سعد بن تميم السكوني	قيل: يا رسول الله، ما للخليفة من بعدك؟
١٥٥	قيس بن عباد	كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصوت عند القتال (ث)
		كانت الهدنة بين النبي ﷺ وأهل مكة عام
٣٣٠ ت	ابن عمر	الحديبية أربع سنين
١٨٢	أنس	كان رسول الله ﷺ أحسن الناس
١٧٥، ١٤١		كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أو صاه ...
٥٢٧	بريدة	كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية - أو جيشاً - بعثهم من أول النهار
١٥١	صخر الغامدي	كان رسول الله ﷺ إذا سافر فأقبل الليل قال: ...
٦٨٢-٦٨١	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ إذا سافر قال: ...
٦٧٩-٦٧٨	أبو هريرة	كان رسول الله ﷺ إذا سافر قال: ...
٦٨٤	ابن عمر	كان رسول الله ﷺ إذا قتل من الجيوش أو السرايا
		كان رسول الله ﷺ قلما يريد غزوة يغزوها إلا ورى بغيرها
٣١١، ١٧٤	كعب بن مالك	كان رسول الله ﷺ لا يقاتل في الشهر الحرام إلا أن يغزى
٣٦ ت	جابر بن عبد الله	كان رسول الله ﷺ يبدو إلى هذه التلاع
٦٨٠ ت	عائشة	

١٤٠	جابر بن عبدالله	كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير، فيزجي الضعيف
٢٤٥	سمرة بن جندب	كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة
٢٤٥	عمران بن الحصين	كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة
٣٧٨ ت	سمرة بن جندب	كان رسول الله ﷺ يعرض عليه صبيان المدينة من الأنصار
٨٧	أنس	كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم
		كان رسول الله ﷺ يقسم ما افتتح على خمسة أخماس
٥٠٥ ت	ابن عباس	كان رسول الله ﷺ يكره الشكك من الخيل
١٤٦	أبو هريرة	كانت أموال بني النضير مما آفاه الله على رسوله كانت صفة من الصفي (ث)
٤٦٥	عمر	كان الجيش ألفا وخمسمئة، فيهم ثلاث مئة فارس
٥١٠	عائشة	كان السلب لا يخمس، وكان أول سلب خمس
٤١٢ ت	الأنصاري	في الإسلام سلب البراءة من مالك (ث)
٤٧٧ ت	أنس	كان عثمان يدعو المرتد ثلاث مرات، ثم يقتله (ث)
٦٠٧ ت	سليمان بن موسى	كان عمر - رضي الله عنه - إذا كان في السفر كان في آخر الناس ... (ث)
١٤٠	الإمام مالك بن أنس	كان عهد بين رسول الله ﷺ وبين قريش أربعة أشهر
٣٨	-	كان فرض الجهاد في أول الأمر على جميع المسلمين كافة (ث)
٢٥	ابن عباس	كان الناس إذا نزلوا منزلا تفرقوا في الشعاب
١٥٣	أبو ثعلبة الخشني	كان الناس في الغزو إذا اقتسموا غنائمهم ... (ث)
٤٠٧	سعيد بن المسيب	كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير (ث)
٦٦٠	حذيفة	

٤٦٨ ت	سعيد بن المسيب	كان الناس يعطون من الخمس (ث)
٣٣٤	الزهري	كانت وقعة الأحزاب بعد أحد بستين (ث)
٦٧٩	عبدالله الخطمي	كان النبي ﷺ إذا أراد أن يستوعب الجيش قال : كان النبي ﷺ إذا صلى على جنازة كثر عليها أربعاً
١١٨ ت	أنس	كان النبي ﷺ إذا غزا قال :
٦٨٢	أنس	كان النبي ﷺ وجيوشه إذا علو الثأيا كبروا
٦٧٩ ت، ٦٨٠	ابن عمر	كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد
١١٤-١١٥	جابر بن عبد الله	كان النبي ﷺ يحب أن يخرج يوم الخميس
١٥٠	كعب بن مالك	كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة
٢٤٥ ت	سمرة بن جندب	كان الواحد لعشرة... (ث)
٢٠٢ ت	عطاء	كان بجاء يقتل أحده تسعة وحمة عاشهم
١١٥ ت	أبو مالك الغفاري	كتب تسألني : هل كان رسول الله يغزو بالنساء؟ (ث)
٥١٧	ابن عباس	كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل وهو
٥٤٧ ت	الحكم	باليمن أن يأخذ من كل حاكم دينار أ...
٣٠٩	-	كتب رسول الله ﷺ إلى ملوك الكفر يدعوهم إلى الإسلام
٤١٥ ت	-	كتب عمر -رضي الله عنه- إلى أبي عبيدة أن
٥٥٤ ت	أسلم مولى عمر	أسهم للفرس سهمين (ث)
٥٦٧	-	كتب عمر إلى أمراء الجناد (ث)
		كتب عمر إلى عبدالرحمن بن غنم حين صالح
		نصارى الشام (ث)
		كذب أولئك، ولكنه من الذين اشتروا الأخرة
		بالدنيا (ث)
١٩١٠	عمر	كرم الرجل دينه، ومروءته عقله
١٨٦ ت	أبو هريرة	كرم المؤمن تقواه، ودينه حسبه... (ث)
١٨٧	عمر	كرم المؤمن تقواه، ومروءته خلقه
١٨٧ ت	أبو هريرة	كرم المؤمن تقواه، ومروءته عقله
١٨٧ ت	أبو هريرة	

١١٢ ت	كفر عمر وحط وغسل، وكان من أفضل الشهداء (ث)	ابن عمر
٤٣٩	كلا ! قد رأيته في النار بعبادة قد غلبها	عمر بن الخطاب
٤٥٠ ت	كلا ! والذي نفسي بيده، إن الشملة التي أخذها	أبو هريرة
٢٨٨ ت	كل ذات زوج إتيانها زنى إلا ما سببت (ث)	ابن عباس
	كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل	عبدالله بن عبدالرحمن
٩٧ ت	كل المسلم على المسلم حرام	ابن أبي الحسين
٦٧٠	كل الميت يختم على عمله، إلا المرابط	أبو هريرة
٩٢	كلوا الشاة وردوا بها إلى المغنم (ث)	فضالة بن عبيد
٣٥٥ ت	كم لبث النبي ﷺ بمكة ؟ (ث)	معاذ بن جبل
٢٠ ت، ٢١	كنا إذا احمر البأس انتقينا برسول الله ﷺ	عمرو بن دينار
١٨٥-١٨٤	كنا إذا نزلنا منزلاً، لا نسيح حتى نحل الرحال (ث)	علي بن أبي طالب
١٤٨	كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح	أنس
١٥٦-١٥٥	كنا ننزوع مع النبي ﷺ، فنسقي القوم ونخدمهم	أبو هريرة
٨٦ ت	كنا والله إذا احمر البأس، تنقي به -يعني النبي ﷺ-	الربيع بنت معوذ
١٨٣	كنا نصيب في مغازينا العسل والخبث (ث)	البراء بن مالك
٣٥٣	كنت تبيعاً لطلحة بن عبيد الله أسقي فرسه (ث)	ابن عمر
٣٨٤ ت	كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه (ث)	سلمة بن الأكوع
٦٠٦ ت	كنت في جيش، فخاص الناس حصة... (ث)	عمر
٢٠٨	لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه	ابن عمر
١٦٨	لأفضلهم على من بعدهم (ث)	سهل بن سعد
٥٠٤ ت	لأن أرباط ليلة في سبيل الله، أحب إلي ...	عمر
٧٢	لأن أكون أحب إلي مما طلعت (ث)	أبو هريرة
٦٠٦ ت	لبث بضع عشرة حجة	عمر
٢٠ ت	لتأخذوا مناسككم	ابن عباس
١٣٦ ت	لغدوة في سبيل الله أو روضة خير من الدنيا وما فيها	أم الحصين
٨٠	لقد أذكرني أمراً كنت قد أنسيته (ث)	أنس
٤١٩ ت		عمر

لقد حكمت فيهم بحكم الملك	أبو سعيد الخدري	٢٦٦
لقد رأيت عائشة وأم سليم تنفزان الغرب (ث)	أنس	٨٦
لقد رأيتنا يوم بدر ونحن نلوذ برسول الله ﷺ (ث)	علي بن أبي طالب	١٨٤
لقلما كان رسول الله ﷺ إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس (ث)	كعب بن مالك	١٤٩
لكل غادر لواء يوم القيامة	أبو سعيد الخدري	٢٩٣
لكن أفضل الجهاد: حج مبرور	عائشة	٨٥
للهيود عند الله ست خصال ...	المقدام بن معدي كرب	١٠٣-١٠٢
للغازي أجره، وللجاعل أجره وأجر الغازي	عبدالله بن عمرو	١٢٩، ١٢٧
لما خرج النبي ﷺ من مكة قال أبو بكر: ... (ث)	ابن عباس	٢١-٢٢
لما كان يوم أحد، انهزم الناس عن النبي ﷺ	-	٨٦
لم تُراعوا، لم تُراعوا	أنس	١٨٢
لم يقتل -أي: النبي ﷺ- من نساينهم -يعني: بني قريظة- إلا امرأة... (ث)	عائشة	٢٣٣، ٦١٧
لم يقتل رسول الله ﷺ يوم بدر صبراً إلا عقبة بن أبي معيط (ث)	الحكم	٢٦٦
لم يقسم النبي ﷺ لبيني عبد شمس ولا لبيني نوفل	جبير بن مطعم	٤٩٦، ٥١٦
لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل (ث)	أنس	١٤٣
لن يرح هذا الدين قائماً، يقاتل عليه عصاة	جابر بن سمرة	٣٢
لن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة	ابن عباس	٢١٧، ٢١٦
له سلبه أجمع	سلمة بن الأكوع	٤٨٤
لو أمرت بشيء لم أمتأبركماً فيه	سعيد بن المسيب	٣٣٤
لو فعل الناس مثل ما فعلت، ما أغلقت أملك عليها بابها (ث)	ابن عمر	٦٦١
لو كان المطعم بن عدي حياً، ثم كلمني في هؤلاء التثني ...	جبير بن مطعم	٣٤٦-٣٤٧

لو كنت أنا، لم أحرقهم (ث)	ابن عباس	٦٠٢-٦٠٣، ٦٠٥
لولا أن أشق على أمتي، لأحببت أن لا أتخلف عن سرية	أبو هريرة	٣٢-٣٣
لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه (ث)	ابن عباس	٥١٧
لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول	أبو هريرة	١٠٨
ليخرج من كل رجلين رجل	-	٢٧
ليس بهذا أمرنا (ث)	ابن عمر	٢٦٢
ليس على مسلم جزية	ابن عباس	٥٥٨
ليس لعرق ظالم حق	سعيد بن زيد	٤٢٧، ٤٢٨
ليس لك ذلك، هذا وقد أمنتته (ث)	أنس	٣٠٦
مؤمن في شعب من الشعاب، يتقي الله	أبو سعيد الخدري	٨٠
المؤمنون تنكافأ دماؤهم	عبدالله بن عمرو بن العاص	٤٠٢، ٤٠٦، ٥٩٣
المؤمنون يدّ على من سواهم	عبدالله بن عمرو بن العاص	٢٠١
مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله	أبو سعيد الخدري	٦٦١
مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله	أبو سعيد الخدري	٨٠
ما أجد له في غزوته هذه في الدنيا	يعلى ابن منية	٣٨٦
ما أخذ إلا وله في هذا المال (ث)	عمر بن الخطاب	٣٤٩
ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا	أنس	١٠٢
ما أخرجكن؟ وبأمر من خرجن؟	أم زياد الأشجعية	٣٧٥
ما أراكم تنتهون يا معشر قريش ...	علي بن أبي طالب	٤٣٤
ما أصاب المشركون من مال المسلمين... (ث)	عمر	٣٦٧
ما اغبرت قدماً عيلو ...	أبو عبيس	٨٠
ما تعدّون الشهيد فيكم؟	أبو هريرة	٣٩٧

ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من	أبو هريرة	
رسول الله ﷺ (ث)		١٣٩-١٤٠ ت
ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من	عائشة	١٣٩ ت
رسول الله ﷺ (ث)		
ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه	جابر	٥٩
ما عليكم أن لا تفعلوا	أبو سعيد الخدري	٢٧٢
ما ظهر الغلول في قوم قط (ث)	ابن عباس	٤٣٩
ما فعل النفر من بكر بن وائل (ث)	عمرو	٢٠٦ ت
ما كان أكثر من فرسين لم يسهم له (ث)	الحارث بن عبدالله	
ابن كعب		٤١٤ ت
ما كانت هذه لتقاتل !	ربيع بن ربيع	٢٣٢، ٢٢٩ ت
مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس	-	٥١١ ت
ما من رجل اعتق مسلماً إلا جعل الله كل عضو منه		
فكاهته ...	أبو ذر	١٠٠ ت
ما من عبد مسلم يتفق من كل مال له	أبو ذر	١٠٠-١٠١
ما من غازية - أو سرية - تخفق وتصاب ...	عبدالله بن عمرو	٨٩
ما من غازية تغزو في سبيل الله، فيصيبون غنيمة ...	عبدالله بن عمرو	٨٧
ما من فارس عربي إلا يؤذن له ...	أبو ذر	١٤٣-١٤٤
ما من مسلم يتفق من كل مال له زوجين ...	أبو ذر	١٠٠ ت
ما من مسلمين يموت بينهما ثلاثة من أولادهما ...	أبو ذر	١٠٠ ت
ما من مولود إلا يولد على الفطرة ...	أبو هريرة	٢٧٣
ما من مولود إلا يولد على هذه الملة ...	أبو هريرة	٢٧٣
ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي ...	عبدالله بن مسعود	١١
ما يجد الشهيد من مس القتل ...	أبو هريرة	١٠٦-١٠٧
المجاهد من جاهد نفسه ...	فضالة بن عبيد	١٠
المجنوب شهيد	-	١١٠
المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور	علي بن أبي طالب	٢٩٨

المرتدة عن الإسلام تحبس ولا تقتل (ث)	ابن عباس	٦١٥ ت
المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله	أبو هريرة	٢٠٠
المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه	ابن عمر	٢٠٠
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	عبدالله بن عمرو بن العاص	٦٥
المسلمون تتكاثف دماؤهم	عبدالله بن عمرو بن العاص	٢٠١ ت
مطل الغني ظلم	أبو هريرة	٥٩
معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي	جابر	٦٥٥ ت
معي من ترون، وأحب الحديث إلي أصدقاه	المسور بن مخزومة، ومروان بن الحكم	٣٤٥
من آمن بالله ورسوله، وأقام الصلاة ...	أبو هريرة	٣٣
من احتبس فرساً في سبيل الله ...	أبو هريرة	٩٨
من أحيا أرضاً ميتة فهي له ...	سعيد بن زيد	٤٢٧ ت
من أراد أن يسأل عن القرآن فليساأل أبيي		
ابن كعب (ث)	عمر	٥٠٠ ت
من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة ...	عرفجة	٦٠٣
من أسلم فلا جزية عليه	ابن عمر	٥٥٨ ت
من أطاعني فقد أطاع الله	أبو هريرة	١٣٦
من اغترب ... حرمة الله على النار	أبو عبيس	٨٠ ت
من انتهت، فليس منا	أنس	٣٥٦
من أتفق زوجين في سبيل الله، دعاه خزنة الجنة ...	أبو هريرة	٩٨
من أتفق زوجين في سبيل الله	-	٩٩-١٠٠، ١٢٢
من أتفق نفقة في سبيل الله، كتبت بسبع مئة ضعف	خريم بن فاتك	٩٨
من بايع إماماً، فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه	عبدالله بن عمرو بن العاص	٦٥٨

٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٤	ابن عباس	من بدل دينه فاقتلوه
٤٩٩	أبو هريرة	من ترك مالا فلو رثته
٦٦-٦٧	سمرة بن جندب	من جامع المشرك وسكن معه، فإنه مثله
١٢	عبدالله بن مسعود	من جامع بقلبه فهو مؤمن
٨٢	زيد بن خالد	من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا
٦٣٥	ابن عمر	من حمل علينا السلاح فليس منا
٣٩٦	عبدالله بن عتيك	من خرج مجاهدا في سبيل الله ...
٦٥٨	أبو هريرة	من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة ...
٦٥١	ابن عباس	من رأى من أميره شيئا يكرهه ...
٢٠١، ١٧	أبو سعيد	من رأى منك منكر فليغيره بيده
١٤٧	عبدالله بن جعفر	من ربه هذا الجمل؟
		من سأل الله الشهادة بصدق، بلغه الله منازل الشهداء
١٠٤	سهل بن حنيف	من سأل الله القتل في سبيله، صادقاً من قلبه ...
١٠٤	معاذ بن جبل	من سأل الله القتل في سبيله، صادقاً من قلبه ...
٦٣٥	سلمة بن الأكوع	من سأل الله القتل في سبيله، صادقاً من قلبه ...
١٠٤	أنس	من طلب الشهادة صادقاً، أعطها ولم تصبه
٩٦	عقبة بن عامر	من علم الرمي، ثم تركه فليس منا
٦٢٨	زيد بن أسلم	من غير دينه فاضربوا عنقه
١٠٤-١٠٥	أبو مالك الأشعري	من فصل في سبيل الله فمات ...
٣٩٧		من قاتل في سبيل الله فواق ناقة ...
١٠٣-١٠٤	معاذ بن جبل	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ...
١٣٤	أبو موسى الأشعري	من قاتل دون ماله فهو شهيد
٦٤٩	عبدالله بن عمرو	من قاتل الرجل؟
٤٨٤	سلمة بن الأكوع	من قاتل عصفوراً عبثاً، عبث إلى الله
٢٥٦	الشريد	من قاتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها
٢٢٩، ٢٥٥	عبدالله بن عمرو	

٣٩٧	أبو هريرة	من قتل في سبيل الله فهو شهيد
٤٧٤، ٤٧٩، ٤٧٥	أبو قتادة	من قتل قتيلاً فله سلبه
٤٨٦		
٤٥٩	ابن عباس	من قتل قتيلاً فله كذا كذا
٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٩	أبو قتادة	من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه
٤٨٧		
٢٩٣-٢٩٤	أبو بكرة	من قتل معاهداً في غير كتفه ...
	عبدالله بن عمرو بن العاص	من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة
٢٩٣، ٥٩٥	ابن عباس	من قتل هذه؟
٢٣٢	ابن عباس	من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يشد عقده ...
٢٩٤-٢٩٥	عمرو بن عيسى	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يركب دابة ...
٤٤٢-٤٤٣	رويف بن ثابت	من كعب بن الأشرف؟ فإنه قد آذى الله ورسوله
٣١٣، ٣١٤	جابر بن عبدالله	
٦٣٣		
٤١	أبو أمامة	من لم يغز، أو يجهز غازياً ...
١٧٣	عبدالله بن أنيس	من لي من خالد بن نبيح
٤٠-٤١	أبو هريرة	من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بغزو ...
٦٨٢	خولة بنت حكيم	من نزل منزلاً، ثم قال :
٣٦٠	الشعبي	من وجد دابة قد عجز عنها أهلها أن يملفوها ...
١٤١	جابر	من يأتيني بخير القوم ؟
٦١٨	علي بن أبي طالب	ميراث المرتد لولده (ث)
١٩٦	علي بن أبي طالب	نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر (ث)
١٩٦	أبو ذر الغفاري	نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر (ث)
٤٦٤	ابن عباس	نزلت في بدر (ث)
٤٦٤	ابن عباس	نزلت في بني النضير (ث)
١٣٥	ابن عباس	نزلت في عبدالله بن حذافة السهمي (ث)

ت٨٣	حذيفة	نزلت في الصفقة (ث)
ت٦٣٤	ابن عباس	نزلت هذه الآية في المشركين (ث)
ت٤١٩	عمر بن الخطاب	نعمًا رأيت (ث)
٥٨	أبو قتادة	نعم، إلا اللّتين، كذلك قال لي جبريل
٨٦	عائشة	نعم الجهاد الحج
٦٦٠	حذيفة	نعم ! دعاء على أبواب جهنم
٦٦٢	أبو الدرداء	نعم صومعة المرأة المسلم بينه (ث)
٥٨	أبو قتادة	نعم ... كيف قلت؟
٦٦٠	حذيفة	نعم، وفيه دخن
٤٠٣	ابن عمر	نفل -أي النبي ﷺ- أهل البصرة بغيراً بغيراً
٢٥٤	أنس	نهى رسول الله ﷺ أن تصير البهائم
١٦٢	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو
٤٠٩-٤٠٨	أبو سعيد الخدري	نهى رسول الله ﷺ عن شراء المغانم حتى تقسم
٢٣٥	-	نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان
ت٢٢٩، ٢٢٥	ابن عمر	نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان
١١٤	-	هؤلاء أشهد عليهم
ت٥٤٣	عمر بن الخطاب	هؤلاء حمقى، رضوا بالمعنى، وأبوا الاسم (ث)
ت٤١٩	عمر بن الخطاب	هبلت الوادعي (ث)
٦١٠	أبو موسى الأشعري	هذا كان يهودياً فأسلم، ثم رجع إلى دينه (ث)
٣٨٦	عبد الرحمن بن عوف	هذه الثلاثة الذنائب حطه ونصبيه من غزوته
ت٤٤٦	ابن مسعود	هكذا افعلوا باللقطة (ث)
٦٦٨	ابن عمر	هل تدري كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة ؟
٧٩	أبو هريرة	هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجداً
١٠٥	ابن مسعود	هل تشتهون شيئاً ؟ (حديث قدسي)
ت٦٠٦	عمر بن الخطاب	هل كان فيكم من مغرّة خير ؟ (ث)
٥٥	أبو سعيد الخدري	هل لك أحد باليمن ؟
٥٥	جاهمة السلمي	هل لك من أم؟ ... فالزمها، فإن الجنة عند رجلها

ت٧٢	أبو الدرداء	هلم إلى الأرض المقدسة ... (ث)
٦٥٥-٦٥٤	أبو سعيد الخدري	هم شر الخلق ...
٤٣٥، ٤٣٤	علي بن أبي طالب	هم عتقاء الله
٢٣٩، ٢٣٨	الصعب بن جثامة	هم من آياتهم
٢٧٤، ١٧٢	الصعب بن جثامة	هم منهم
٦٤٩	أبو هريرة	هو في النار
١٨٠	عبدالله بن أبي أوفى	واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف
٢٨٢	عمر بن الخطاب	واعلموا أن كل أسير من أسارى المسلمين (ث)
٦٠٣	عبدالله بن مسعود	والذي لا إله غيره، لا يحل دم رجل مسلم ...
٨٢	أبو هريرة	والذي نفسي بيده، ما من كلم يكلم في سبيل الله ...
ت٧١	-	والله إنك لخير أرض الله ...
ت٣٤٧	عمرو بن العاص	والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين (ث)
٦٥٣	أبو بكر الصديق	والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ... (ث)
ت٣٤٧	الزبير بن العوام	والله لتقسمن، كما قسم رسول الله ﷺ خير (ث)
٣٠٧	عمر بن الخطاب	والله لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء (ث)
ت٢٣٣	عائشة	والله ما أنسى عجبني من طيب نفسها وكثرة ضحكها ... (ث)
ت٣٤٩	عمر بن الخطاب	والله ما من أحد من المسلمين إلا وله حق في هذا المال (ث)
٢٥٥	ابن عمر	وجدت امرأة مقتولة في مغازي رسول الله ﷺ ...
١٨٢	أنس	وجدناه بحراً
ت٦٦٤، ٦٦٣	أبو ذر الغفاري	الوحدة خير من جليس سوء (ث)
١٠٢	أبو هريرة	وددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ...
ت٦٥٥	جابر	ويلك ! ومن يعدل إذا لم أعدل !
٧٩	أبو هريرة	لا أجده
٦١١	معاذ بن جبل	لا أجلس حتى يقتل (ث)
ت٢٤٨	أبو بكر الصديق	لا أقيم سبياً سله الله على المشركين (ث)

٦٨٤	ابن عمر	لا إله إلا الله وحده لا شريك له
٣٠٦	عمر بن الخطاب	لا بأس عليك (ث)
٤٩٥	الحسن بن علي	لا تحل الصدقة لأل محمد ﷺ
٧٦٠٧٥٠٦٦	جرير بن عبدالله	لا تزامى ناراهما
١٦٢	ابن عمر	لا تسافروا بالقرآن
١٢٥-١٢٦	عمر بن الخطاب	لا تشتره وإن أسطاكه بدينهم واحد ...
٥٥٧-٥٥٨	ابن عباس	لا تصلح قبلتان في أرض واحدة
٥٦٦		
٦٠٣، ٦٠٥	ابن عباس	لا تعلبوا بعذاب الله
٦٦١	ابن عباس	لا تقاتل أهل القبلة (ث)
٦٦٥	ابن عباس	لا تقتل المرأة إذا ارتدت
٢٣٠	أبو بكر الصديق	لا تقتل امرأة ولا صبياً (ث)
٢٢٧	ابن عباس	لا تقتلوا أهل الصوامع
٢٢٧	أنس	لا تقتلوا شيخاً فانياً
٦٦٦	علي بن أبي طالب	لا تقتلوا مدبراً، ولا تذفوا على جريح (ث)
٢٣٠	القاسم	لا تقطع شجرة مشمرة ...
٢٣٠	أبو بكر الصديق	لا تقطن شجرة مشمرة (ث)
٢٤٧	بريدة	لا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا
٤٣٣	علي بن أبي طالب	لا تكذبوا علي، فإنه من يكذب علي يلعج النار
٨٢-٨٣	ابن عباس	لا تمسكوا عن الإنفاق في سبيل الله (ث)
١٨٠	أبو هريرة	لا تمنوا لقاء العدو، فإذا لقيتموهم فاصبروا
٦٥	رجاء بن حيوة	لا تنقطع ما جوهده العدو
٦٥	معاوية	لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة
٧١	-	لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو
٦٤	محمد بن حبيب	لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار
٣٦٧	عمر بن الخطاب	لا حق له (ث)

٢٣٩، ٢٣٨	الصعب بن جثامة	لا حمى إلا لله ولرسوله
٣٥٦	ثعلبة بن الحكم	لا شعار في الإسلام
١٣٤	أبو أمامة الباهلي	لا شيء له
٣٥٦	ثعلبة بن الحكم	لا عفر في الإسلام
٦٥١	عوف بن مالك الأشجعي	لا ! ما أقاموا فيكم الصلاة
٦٥١	أم سلمة	لا ! ما صلوا
٢٩٧	خالد بن الوليد	لا نجير من أجار (ث)
٢٩٧	عمرو بن عيسى	لا نجير من أجار (ث)
٦١٠	أبو موسى الأشعري	لا نستعمل على عملنا من أراد
٥١٣	أبو بكر الصديق	لا نورث، ما تركنا صدقة
٦٣٠	ابن عباس	لا هجرة بعد الفتح
٢٩	ابن عمر	لا هجرة بعد الفتح
٣٠	عائشة	لا هجرة بعد الفتح
٣١	صفوان بن أمية	لا هجرة بعد الفتح
٣١	غزية بن الحارث	لا هجرة بعد الفتح
٧١	-	لا هجرة بعد الفتح
٥٩٣	علي بن أبي طالب	لا ! والذي فلق الحية وبرأ النسمة (ث)
		لا ! ولكن الرجل يذنب، فيلقي بيده، ويقول:
١٩١	البراء	لا توبة (ث)
١٢١	علي	لا ! ولكنهم إخواننا بغوا علينا (ث)
٦٦٦	علي	لا يتبع مدبر (ث)
٦٧٥	-	لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم
		لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في
٨٠	أبو هريرة	منخري مسلم أبداً
٨٢	أبو هريرة	لا يجتمع كافر وقائله في النار أبداً
٦٦٨	ابن عباس	لا يجهز علي جريحها ...
٣٨، ٢٩٥	أبو هريرة	لا يحج بعد العام مشرك

٦٠٣	عبدالله بن مسعود	لا يحل دم رجل مسلم ...
٣٥-٣٤	علي بن أبي طالب	لا يحل لأحد أن يقتل أحداً في الحرم (ث)
	مسلم بن العلاء بن	لا يحل لأحد جهل القرض والسنة
٥٣٣	الحضرمي	
٤٤٢	رويف بن ثابت	لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي
		مائه زرع غيره
٦٦٦	علي بن أبي طالب	لا يذف على جريح، ولا يهتك ستر ... (ث)
٦٢٠	أسامة بن زيد	لا يرث المسلم الكافر
٣٧١	عمر بن الخطاب	لا يسهم للعبد، وليس له في الغنمة نصيب (ث)
٣٧١	ابن عباس	لا يسهم للعبد، وليس له في الغنمة نصيب (ث)
٥٩٤	-	لا يقتل مؤمن بكافر
٨١	أبو هريرة	لا يبلغ النار رجل يكي من خشية الله
٦٨١	أبو موسى الأشعري	يا أبا موسى، ألا أدلك على كلمة من كثر الجنة؟
٦٨٢	ابن عمر	يا أرض، ربي وربك الله ...
٢٥٤	المنذر بن الجهم	يا أسامة، شئ الغارة على أهل أبي
٦٠٦	أنس	يا أمير المؤمنين! قوم ارتدوا عن الإسلام ... (ث)
٦٨٠	أبو موسى الأشعري	يا أيها الناس، اربعوا على أنفسكم
٦٨٣	عبدالله بن أبي أوفى	يا أيها الناس، لا تمتنوا لقاء العدو
		يا خليفة رسول الله، تسوي بين أصحاب
٥٠٣	عمر بن الخطاب	رسول الله وسواهم من الناس ؟ (ث)
٥٨٣	ميمون بن مهران	يا بني أبي الحقيق، قد عرفت عنايتكم لله ولرسوله
١٨١	علي بن أبي طالب	يا بني، لا تدعون أحداً إلى الميادرة ... (ث)
٦٤٩	أبو هريرة	ارسول الله أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟
٩٨	أبو بكر الصديق	ارسول الله، ذلك الذي لا توى عليه (ث)
		ارسول الله، ما على من يدعي من هذه
١٠٠	أبو بكر الصديق	لأبواب من ضرورة ! (ث)
٥٧٤	عائشة	عائشة، ارفقي ...

٣٤٧	الزبير بن العوام	يا عمرو بن العاص، اتسمها (ث)
٨٤	بريدة	يا فلان، هذا فلان، خذ من حسنة ما شئت
		يا معشر المهاجرين والأنصار، إن من إخوانكم
١٣٨	جابر	قوماً ليس لهم مال
٦٦٠	أبو بكر	يؤوه بأئمه وإئمه ...
٢٩٩	أبو هريرة	يجير على أبي أدانهم
٢٩٧	عمرو بن العاص	يجير على المسلمين أدانهم
٢٩٧	أبو عبيدة	يجير على المسلمين بعضهم
٣٠١	-	يجير عليهم أدانهم
		يركب أحدكم الدابة، حتى إذا نقصها ردّها في
٤٤٣	رويف بن ثابت	المقاسم !! (ث)
٦٠٧	عثمان بن عفان	يستأب المرند ثلاثاً (ث)
٦٥١	أم سلمة	يستعمل عليكم أمراء ...
٥٧٤-٥٧٥	أبو موسى الأشعري	يسراً ولا تعسراً ...
٣٠١	-	يسعى بدينهم أدانهم
٣٠٥	-	يعقد عليهم أدانهم
٦٦٠	أبو بكر	يعمد إلى سيفه، فيذق على حلقه بحجر ...
	عبدالله بن عمرو بن	يفغر للشهداء كل ذنب، إلا الثّين
٥٨	العاص	
٦٧٥، ٦٥٤	علي بن أبي طالب	يغرقون من الدين كما يغرق السهم من الرمية
٥٧٢	ابن عباس	يمشون بها مُبكيين (ث)
٥٧٢	ابن عباس	يمشون بها وهم كارهون (ث)
١٤٥	ابن عباس	يمن الخيل في شقرها
٣٩	أبو هريرة	يوم الحج الأكبر: يوم النحر (ث)
٤٠	علي بن أبي طالب	يوم الحج الأكبر: يوم النحر (ث)

\*\*\*\*\*



## فهرس الآثار والأقوال مرتبة هجائياً على أسماء قائلها

## أسماء الرجال

## أسلم، مولى عمر بن الخطاب

- أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد ... ٥٥٤  
- لم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية ١٩٠

## أنس

- إن أم سليم اتخذت يوم حنين خنجراً ٨٦  
- يعني أبو موسى يفتح ثَمَر إلى عمر ... ٦٠٦  
- كان السلب لا يَخْش، وكان أول سلب خَمَس في الإسلام سلب البراء بن مالك ٤٧٧  
- كنا إذا نزلنا منزلاً، لا نَسْج حتى تحل الرجال ١٤٨  
- لقد رأيت عائشة وأم سليم تنقران القرب ٨٦  
- لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل ١٤٣  
- ليس لك ذلك، هذا وقد آمنه! ٣٠٦

## الأوزاعي

- أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيل ... ٤١٥

## البراء

- لا! ولكن الرجل يذنب، فيلقي يده، ويقول: لا توبة ١٩١

## البراء بن مالك

- كُنَّا والله إذا أحمر البأس، نَقِي به - يعني النبي ﷺ - ١٨٣

## الحارث بن عبدالله بن كعب

- لم يسمع أن رسول الله ﷺ ضربَ لمن كان معه من الخيل لنفسه، إلا لفارس واحد ٤١٤  
- ما كان أكثر من فرسين لم يسهم له ٤١٤

## حارثة بن مضرب

- إنه - أي عمر - يمت عثمان بن حنيف بوضع الجزية ... ٥٥٠

## الحسن البصري

- ليس الفرار من الزحف من الكبار ٢٠٣  
- أمرهم أن يصبروا على دينهم ... ٩٠

## الحسن بن علي

- عقلت منه - أي النبي ﷺ - الصلوات الخمس ٤٩٦

## حذيفة

- نزلت في النفقة، يعني قوله - تعالى: **وَرَأَيْتُمُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ٨٣

## خالد بن الوليد

- لا نجبر من أجاز ٢٩٧

## داود بن كردوس

- صالح عمر - رضي الله عنه - بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة ٥٤١

## رويفع بن ثابت

- يركب أحدكم الدابة، حتى إذا نقصها ركعاً في المقاسم!! ٤٤٣

## الزبير بن العوام

- والله لتقسمنهما كما قسم رسول الله ﷺ خير ٣٤٧

## يا عمرو بن العاص، اقمهما

- يا عمرو بن العاص، اقمهما ٣٤٧

## الزهري

- أعطى رسول الله ﷺ صفوان بن أمية مئة من الغنم ٣٨٧

## سعيد بن المسيب

- أن النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية ... ٥٣٧

## سعيد بن المسيب

- كانت وقعة الأحزاب بعد أحد بستين ٣٣٤

## سعيد بن المسيب

- الحج الأكبر: اليوم الثاني من يوم النحر ٤٠  
- كان الناس في الغزو إذا اتسموا غنائمهم، يعدلون البعير بعشر شياه ٤٠٧  
- كان الناس يُعطون من الخمس ٤٦٨



- لا يسهم للعبد، وليس له في الغنيمة نصيب ٣٧١  
 - ليس على مسلم جزية ٥٥٨  
 - ما ظهر الغلول في قوم قط، إلا ألقى في قلوبهم الرعب ٤٣٩  
 - المرتدة عن الإسلام نجس ولا تقتل ٦١٥  
 - نزلت في بدر ٤٦٤  
 - نزلت في بني النضير ٤٦٤  
 - نزلت في عبدالله بن حذافة السهمي ١٣٥  
 - نزلت هذه الآية في المشركين ٦٣٤  
 - يمشون بها ملبئين ٥٧٢  
 - يمشون بها وهم كارهون ٥٧٢
- عبدالله بن عمر**  
 - إذا بلغت وادي القرى فشأنك به ١٢٣  
 - إذا جاوزت وادي القرى ١٢٣  
 - أما إن الحج من سبيل الله ١٢٣، ١٢٣  
 - إني أحب أن أعينك بطلاقة من مالي ١٢٧  
 - فريض الجهاد لسفك دماء المشركين ٩٣  
 - قد غسل عمر ١١٢  
 - قد قاتلت أنا وأصحابي حتى كان الدين كله لله ٦٦١  
 - كن عمر وحفظ وغسل، وكان من أفضل الشهداء ١١٢  
 - كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ٣٥٣  
 - كنت في جيش، فخاص الناس حصة ٢٠٨  
 - لو فعل الناس مثل ما فعلت، ما أغلقت أمك عليها بابها ٦٦١  
 - ليس بهذا أمرنا ٢٦٢
- عبدالله بن عمر**  
 - رأيت أبا موسى أيام الفتنة يخرج من داره، فيصلي مع الإمام ٦٦٢
- عبدالله بن مسعود**  
 - إن أصف الناس قلة: أهل الإيمان ٢٤٤

- هكذا فعلوا بالقطعة ٤٤٦  
 - بنيغي أن نضع هذا الحديث في كل باب **عبدالرحمن بن مهدي** ١٣٣  
 - يستتاب المرتد ثلاثاً **عثمان بن عفان** ٦٠٧  
 - كان الواحد لعشرة **عطاء** ٢٠٢  
 - إن علياً حرق قوماً **عكرمة** ٦٠٢  
 - ليس أحداً أحسن قلة من المسلم **علقمة** ٢٤٥  
 - أتيدونا بعبدالله بن خباب **علي بن أبي طالب** ٥٨٩  
 - الله أكبر ٥٨٩  
 - أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة ١٩٦  
 - أنه صلى على عمار بن ياسر وهاشم بن عتبة ١٢١  
 - إني نظرت في كتاب الله - عز وجل - ... ٥٠٤  
 - أركلكم قتله؟ ٥٨٩  
 - تقدم - يعني عتبة بن ربيعة - .. وتنادى: من يبارز ١٩٦-١٩٧  
 - صدق ابن عباس ٦٠٥  
 - العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر ٥٩٣  
 - كنا إذا أحمر الباس اتقينا برسول الله ﷺ ١٨٥-١٨٤  
 - لقد رأيتنا يوم بدر، ونحن نلوذ برسول الله ﷺ ١٨٤  
 - ميراث المرتد لولده ٦١٨  
 - نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر .. يعني قوله - تعالى -: ﴿هَٰؤُلَاءِ عَصَمَانُ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ ١٩٦  
 - لا تقتلوا مدبراً، ولا تلتفخوا على جريح ٦٦١

- لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة  
- لا، ولكنهم إخواننا بقوا علينا  
- لا يتبع مدبر  
- لا يحل لأحد أن يقاتل أحداً في الحرم  
- لا يذيق على جريح، ولا يهتك ستر  
- يا بني، لا تدعوا أحداً إلى المبارزة  
- يوم الحج الأكبر: يوم النحر  
- ادنوني في ثيابي، فإني مخاصم  
- أتدع هذا الذي يعذب يعذب الله؟  
- إذا لقي الرجل الرجل، فقال: مَرُوسٌ، فقد آمنه  
- أسهم لمن أتاك قبل أن يتفقاً قتلى فارس  
- أطعموهم من طعامكم الذي تأكلون أنتم  
- اعلّموا أن كل أسير من أسارى المسلمين  
- أفلا حيسموه ثلاثاً  
- اقربها حتى يغزو منها جبل الحيلة  
- اللهم إني لم أحضر ولم أمر  
- أما بعد، فإن أشار رجل إلى عدوه يده إلى السماء  
- أما والذي نفسي بيده، لو لا أن أترك آخر الناس بيئاً  
- أم سليط أحق، وأم سليط من نساء الأنصار  
- أنا ففة من تحيّر إليّ  
- أن أسهم لمن أتاك قبل أن يتفقاً قتلى فارس  
- إن أحشى - إن شاء الله - لم يبق أحد من المسلمين إلا سيأتيه حقه  
- إن خالفوا شيئاً مما شرطوه فلا ذمة لهم  
- أن دعها حتى يغزو منها جبل الحيلة
- ٥٩٣  
١٢١  
٦٦٦  
٣٥-٣٤  
٦٦٦  
١٨١  
٤٠  
١٢١  
٢٤٨  
٣٠٦  
٤٠٢  
٥٧٦  
٢٨٢  
٦٠٦  
٣٤٧  
٦٠٦  
٣٠٧  
٣٤٨  
٥٠٤  
٢٠٩  
٢١٠  
٤٠٢  
٣٤٩  
٥٦٧، ٥٨٤  
٣٤٩

عمار بن ياسرعمر بن الخطاب

- إنا عاهدناهم على إعطاء الجزية  
- إنا كنا لا نخمس السلب  
- إنه أول من دَوَّن الدواوين  
- إنه أمر بصلب العلج الذي تعدد كشف المرأة المسلمة  
- إنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دناتير  
- إنه فعله - أي: الزيادة في الجزية - بأهل السواد  
- إنه لمَّا دَوَّن الدواوين قال: بمن ترون أبداً؟  
- إني أريد أن أضخ هذا الفتي - موضع  
- إني بأو بازواج النبي ﷺ، ثم المهاجرين الأولين  
- إني وجدت آية في كتاب الله  
- أوصي الخليفة من بعدي بكذا وكذا  
- بل أبداً بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ  
- بمن ترون أبداً؟  
- حملت على فارس في سبيل الله  
- ذلك اشتري الآخرة بالدنيا  
- فرّقوا بين كل ذي محرم من المجوس  
- فرّقوا عن الننية، واجعلوا الرأس رأسين  
- فضل المهاجرين السابقين وأهل السابقة  
- الغنيمة لمن شهد الواقعة  
- فهذه استوعبت الناس، ولم يبق أحد من المسلمين  
- كان إذا كان في السفر، كان في آخر الناس، حتى يقدم المعتل بعيره  
- كانت أموال بني النضير مما آتاه الله على رسوله  
- كتب إلى أبي عبيدة: أن أسهم للفارس سهمين  
- كتب إلى عبدالرحمن بن غنم حين صالح نصارى الشام  
- كذب أولئك، ولكنه من الذين اشتروا الآخرة بالدنيا  
- كرم المؤمن تقواه، ودينه حبه  
- كنت عارضاً عليهم الباب الذي خرجوا منه
- ٥٧٩  
٤٧٧  
٥٠١  
٥٨١  
٥٤٥-٥٤٤  
٥٥٠  
٥٠١  
٣٤٩  
٥٠٠  
٣٤٩  
٥٧٧، ٥٧٧  
٥٠٢  
٥٠١  
١٢٥  
١٩٥  
٥٣٤  
٨٧  
٥٠٣  
٤٠١  
٣٤٩  
١٤٠  
٤٦٥  
٤١٥  
٥٦٧  
١٩١  
١٨٧  
٦٠٦

- لا بأس عليك ٣٠٦  
 - لا حق له ٣٦٧  
 - لا يسهم للعبد، وليس له في النعمة نصيب ٣٧١  
 - لأفضلنهم على من بعدهم ٥٠٤  
 - لأن أكون أخذتهم مسلماً أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس ٦٠٦  
 - لقد أذكرني امرأ كنت أنسبته ٤١٩  
 - ليس في الأرض مسلم إلا له في هذا المال ٣٤٩  
 - ما أجد إلا وله في هذا المال ٣٤٩  
 - ما أصاب المشركون من مال المسلمين ٣٦٧  
 - ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ ٦٠٦  
 - من أراد أن يسأل عن القرآن، فليأت أبي بن كعب ٥٠٠  
 - نعمًا رأيت ٤١٩  
 - هبيل الوادي أمه، لقد أذكرت به ٤١٩  
 - هل كان فيكم من مغرّب خير؟ ٦٠٦  
 - وأعلموا أنّ كل أسير من أسارى المسلمين ٢٨٢  
 - والله لو أنّ أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء إلى مشرك ٣٠٧  
 - والله ما من أحد من المسلمين إلا له حق في هذا المال ٣٤٩  
 - يا خليفة رسول الله، تسويّ بين أصحاب رسول الله ﷺ وسواهم من الناس!! ٥٠٣  
 - عمرو بن العاص  
 - والله لا أسمىها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين ٣٤٧  
 - عمرو بن عبسة  
 - الله أكبر، الله أكبر، وفاء لا غدر ٢٩٤، ٢٩٤  
 - لا نجير من أجار ٢٩٧  
 - عوف بن مالك الأشجعي  
 - إن رجلاً يهودياً أو نصرانياً نخس بامرأ مسلمة ٥٨١  
 - قنادة  
 - صابروا على طاعة الله، وصابروا أهل الفضالة ٩٠

- كان عهد بين رسول الله ﷺ وبين قريش أربعة أشهر ٣٨  
 - كعب بن مالك  
 - لقدما كان رسول الله ﷺ يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس ١٤٩  
 - مالك بن أنس  
 - كان عمر إذا كان في السفر، كان في آخر الناس، حتى يقدم المعتل بعيره ١٤٠  
 - محمد بن مسلمة  
 - إنثن لي فلاقل ٣١٥  
 - معاذ بن جبل  
 - كلوا لحم الشاة، ودُّوا بها إلى المغنم ٣٥٥  
 - لا أجلس حتى يقتل ٦١١  
 - معاوية  
 - أحسن والله، لأن أكون أنثيته بها ٤٤٦  
 - نافع مولى ابن عمر  
 - إنه - أي ابن عمر - إنما ترك الغزو لوصايا عمر ٢٩  
 - سكنى الرجال  
 - أبو أيوب الأنصاري  
 - إنما أنزلت هذه الآية بيننا معشر الأنصار ١٩٠  
 - أبو بردة  
 - أي أبو موسى يرجل ارتدّ عن الإسلام ٦١٣  
 - أبو بكر الصديق  
 - احرص على الموت، توهب لك الحياة ١٨٧  
 - أخرجوا نبيهم، إنا لله وإنا إليه راجعون ٢٢-٢١  
 - أشيع الناس في بيوتهم ١٤٣  
 - أشترى منهم ما يقتهم؟! ٥٠٣  
 - أعلم يا عمرو، أن أطوع الناس لله - عز وجل -، أشدهم بغضاً للمعصية ١٤٢  
 - الله الله يا عمرو، فيما أوصيك به ١٤٣  
 - أما بعد، فقد جأنا كتابك ١٤٢

- إن الله ناصركم، ويمكن لكم، حتى تتخذوا فيها مساجد  
- إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حسوا أنفسهم لله  
- إنما الدنيا بلاغ، وخير البلاغ أرسعه  
- إن المغبون من حرم طاعة الله  
- إني موصيك بعشر  
- رأيت أن أركه على المسلمين  
- رأيت رسول الله ﷺ يشاور أصحابه في الحرب  
- فضائلهم عند الله، فاما هذا المعاش، فالتسوية فيه خير  
- فعرفت أنه سيكون قتال  
- لا أشتيم سيقاً سله الله على المشركين  
- لا تقتلن امرأة ولا صبياً  
- لا تقطعن شجراً مثمراً  
- يا رسول الله! ذلك الذي لا تؤي عليه  
- يا رسول الله! ما على من يدعى من هذه الأبواب من ضرورة  
- نعم صومعة المراء المسلم بيته  
- هلم إلى الأرض المقدسة
- أبو ذر**
- الأمانة خير من الخاتم  
- صاحب الصالح خير من الوحدة  
- نزلت في الدين تبارزوا يوم بدر، يعني قوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا نَصْرُنَا﴾  
- اختصموا في رؤسهم  
- الوحدة خير من جليس السوء
- أبو الطفيل**
- جاءت فاطمة إلى أبي بكر تطلب ميراثها من النبي ﷺ  
- قتل -أي: علي بن أبي طالب- مقاتلتهم، أي: المرتدين إلى النصرانية
- أبو قتادة**
- بارزت رجلاً يوم حنين فقتلته

- أبو قلابة**
- قتلوا وسرقوا، وحاربوا الله ورسوله
- أبو موسى الأشعري**
- أجاور قوماً لا يفتدرون  
- هذا كان يهودياً فأسلم، ثم رجع إلى دينة
- أبو هريرة**
- أشهد بالله  
- إن فرس المجاهد يستن في طوله  
- إن المرأة لتأخذ للقوم  
- بعثني أبو بكر في تلك الحجة، في مؤذنين بعثهم يوم النحر  
- بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بعني  
- الصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم  
- فاذن معنا علي يوم النحر  
- ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ  
- يوم الحج الأكبر: يوم النحر
- أسماء النساء**
- عائشة**
- إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين  
- إن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا  
- قتل النبي ﷺ امرأة من بني قريظة لحدث أحدثته  
- كانت صغية من الصغى  
- لم يقتل -أي: النبي ﷺ- من نسايتهم -يعني: بني قريظة- إلا امرأة  
- ما رأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله ﷺ  
- والله ما أنسى عجبني من طيب نفسها وكثرة ضحكها
- فاطمة**
- أت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلم  
- إنها والعباس أتيا أبا بكر يلتسان ميراثهما من رسول الله ﷺ

كُتِبَ النِّسَاءأم سليم

ت - اتخذته إن دنا أحد من المشركين، بقرئت به بطنه

المنبهونبعض الأمراء يوصي جيشه

١٨٧ - أشعروا فلوريكم الجراءة على العدو، فإنها سبب الظفر

بعض السلف (هو عبدالملك بن صالح بن علي بن عبدالله بن عباس)

١٤١ - كن كالناجر الكيس، الذي لا يطلب ربحًا إلا بعد إحراز رأس ماله

رجل من الأنصار

١٩٦، ١٠٣ - إني لحريص على الدنيا إن جلست حتى أفرغ منها

\*\*\*

فهرس الأعلام\* أولاً: أسماء الرجال:

- إبراهيم بن أبي حصين: ٨٩.  
- إبراهيم النخعي: ٢٨٨، ٣٧١، ٤٧٠، ٤٧٣، ٥٩٠، ٥٩٥، ٦٠٧، ٦١٣.  
- أحمد بن حنبل: ٥٢، ١١١، ١١٤، ١٦١، ١٦٣، ١٧٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٢٢، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٧٦، ٤٨١، ٤٨٩، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٩، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٩، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٥٠، ٦٦٩.  
- الأخوص بن حكيم: ٣٠٧.  
- أسامة بن زيد: ٦٢٠، ٦٢٨.  
- إسحاق بن راهويه: ١١١، ١٧٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢٣٢، ٢٧١، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٥٤، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٤٧، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٩١، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٩، ٦٢٧، ٦٣٠.
- ابن إسحاق = محمد بن إسحاق: ٢٣٤، ٢٦٨، ٣١٥، ٥١٦.  
- أسلم = أبو عمران: ١٨٨، ٣٠٤، ٣٠٧.  
- إسماعيل بن عياش: ٣٠٤، ٣٠٧.  
- إسماعيل القاضي = القاضي إسماعيل: ٢٢، ٢٣، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٧، ٢٨٨، ٤٥٨.  
- أنسب: ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٩٢، ٤٢٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٣، ٥٨٥، ٥٨٦.  
- أصبغ = أصبغ بن الفرج: ٢٧٩، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٤٣، ٥١٧، ٥٦٤، ٥٦٨، ٥٨٥، ٦٢٣، ٦٢٤.  
- الأصمعي = عبد الملك بن قريب: ١٠٨.  
- أنس بن مالك: ٩، ٣٥، ٤١، ٨٠، ٨٧، ١٠٢، ١٠٤، ١١٥، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٨، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٣، ٣٥٦، ٦٥٢، ٦٨٢، ٦٨٥.  
- عمرو القيس: ٤٨٢.  
- الأوزاعي = عبدالله بن عمرو: ٥٢، ٥٦، ٥٧، ١١١، ١١٥، ١٢٥، ١٢٨، ١٦٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٧.

- الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة  
(وانظر: «جامع الترمذي» في فهرس  
الكتب): ١٠، ١٤، ٨١، ٩٥، ٩٧، ١٠٢،  
١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٥،  
١٥٢، ١٥٨، ١٦٤، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٦،  
٢٢٧، ٢٩٩، ٣٥٦، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٠،  
٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٩، ٥٣٥،  
٥٥٧، ٥٧٥، ٥٩٧، ٦٠٥، ٦٧٨،  
- جابر بن سمرة: ٣٢،  
- جابر بن عبدالله: ١١٣، ١١٤، ١٣٨،  
١٤٠، ١٧٤، ١٨٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣٤١،  
٦٥٥، ٦٢٨، ٦٠٢،  
- جابر بن عتيك: ١٠٨،  
- جاهمة: ٥٣،  
- جبير بن مطعم: ٥١٦، ٥١٥، ٥١٦،  
- ابن جريج = عبدالله بن عبدالعزيز:  
٢٥٨،  
- جرير بن عبدالله الجلي: ٢٤١، ٢٤٦،  
- جعفر بن علي الخارقي: ٦٣٩،  
- ابن الجهم = انظر: محمد بن الجهم،  
- حبيب بن مسلمة: ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣،  
- ابن حبيب = عبدالله بن حبيب: ٦٠،  
١٥٩-١٦٠، ١٩٩، ٢١٥، ٢٣٥، ٢٤٩،  
٢٨٩، ٣٠٧، ٣١٩، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٣٧،  
٣٧٤، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٤،  
٤٢٢، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٩٧، ٥٣٠، ٥٦٣،  
٥٦٤، ٥٦٨، ٦٢٤،  
٢٥١، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٠٠،  
٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٢٨،  
٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٥، ٣٥٨،  
٣٥٤، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٥،  
٣٩٤، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٣،  
٤١٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٥،  
٤٤٧، ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٦،  
٤٩٨، ٥١٦، ٥٢٨، ٥٨٠، ٥٨٨،  
٥٩١، ٦٠٨، ٦١٤، ٦٢١، ٦٣٧، ٦٤٠،  
٦٦٧،  
- الأوسي: ٣٠٧،  
- أيوب بن عبدالله اللخمي: ٦٦١،  
- الباجي = أبو الوليد: ٣٠٢، ٣٥٧، ٣٨٩،  
- البخاري = محمد بن إسماعيل (وانظر:  
«صحيح البخاري» و«الصحاحين» في  
فهرس الكتب): ٥، ٢٢، ٣٣، ٤٨، ٥٣،  
٦٣، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٠،  
٩١، ٩٨، ١٠٢، ١٠٨، ١١٤، ١٢٧،  
١٣٤، ١٣٦، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٤،  
١٦٨، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ٢٢٥،  
٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٨٢، ٢٩٣، ٣١١،  
٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٩١،  
٤٤٩، ٤٦٥، ٤٧٥، ٥١٦، ٥٧٤، ٥٧٧،  
٥٩٥، ٦٠٥، ٦٦٩، ٦٨٠، ٦٨٥،  
- البراء بن عازب: ١٥٦، ١٨٣، ١٩٠،  
- بريدة بن الحبيب: ٤٣، ٨٣، ١٤١،  
١٧٥، ٢٤٦، ٥٢٧،

- حنيفة بن اليمان: ٣١٧، ٦٦٠،  
- ابن حزم = أبو محمد بن حزم: ٤٤، ٥٢،  
١١٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٥٠،  
٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٩، ٣٧٧، ٤٢٠، ٤٣٥،  
٤٦٩، ٤٨٤، ٤٨٧، ٥٥٣، ٦٠٩، ٦٢٠،  
٦٢٢، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٥،  
٦٦٧، ٦٦٧-٦٧٧،  
- حشاش بن ثابت: ٢٢٤،  
- الحسن بن صالح بن حي: ١١٥، ٣٦٠،  
٣٨٥،  
- الحسن بن علي: ١٦٥،  
- الحسن بن محمد ابن الحنفية: ٥٠٧،  
- الحسن البصري = الحسن بن يسار  
البصري: ٥٦، ٩٠، ١٠١، ١١١، ١٦٥،  
١٧٠، ١٨٠، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٦٠، ٢٨٨،  
٣٧١، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤١٧، ٤٤١، ٤٤٧،  
٥١٨، ٦١٦، ٦١٨، ٦٣٤،  
- حُثيل: اليمان (والد حنيفة بن اليمان):  
٣١٧،  
- حفص: ١٩٠،  
- ابن أبي الحقيق (وانظر: الربيع، وانظر:  
كتانة): ١٧٢، ١٧٠، ٥٨٤،  
- الحكم بن عُثبة: ٢٥٨، ٣٧١،  
- حمزة بن أبي أسيد: ١٥٤،  
- حمزة بن عبدالمطلب: ١١٥، ١١٦، ١١٧،  
١٥٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠،  
- خالد بن ليث: ١٧١،  
- خالد بن الوليد: ١٤٣، ١٥٥، ١٨٧،  
٢٢٩، ٢٩٦، ٣٦٤، ٤١٨، ٤٧٥،  
- خريم بن فاتك: ٩٨،  
- ابن خطل = عبدالله بن خطل: ٣٥،  
- خلاد بن سويد: ٢٣٤،  
- الدارقطني: ١١٦، ١١٨، ٦١٥،  
- داود الظاهري: ١١١، ٢٩٦، ٣٠٠،  
٣٦٩-الظاهري، ٤٠٩، ٤٤٨، ٤٩٨، ٥٢٩،  
٥٩٢،  
- داود بن أبي عاصم: ٢٨،  
- رباح بن ربيع: ٢٣٢، ٢٢٢،  
- الربيع بن أنس: ٢٢،  
- الربيع بن أبي الحقيق: ٥٨١،  
- ربيعة: ١٧٠،  
- رجاء بن حيوة: ٤٦٩،  
- ابن رشد = أبو الوليد بن رشد: ٦٠،  
٤٣٦، ٤٣٩، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٨، ٦٢٣،  
٦٢٤،  
- رويغ بن ثابت: ٤٤٢،  
- الزبير بن العوام: ١٥٥، ١٦٤، ٣٤٧،  
- الزهري = محمد بن عبدالله بن عبدالله  
ابن شهاب الزهري: ٣٥، ١٥٨، ١٥٩،  
٣٣٤، ٣٤٥، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٧٩،  
٥١٥، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٩٧، ٦٤٣،  
٦٤٤،  
- زيد بن أرقم: ٨٤، ٦٧٧،  
- زيد بن خالد: ٨٢،





١٣٠٧، ٢٠٠، ١٧٤، ١٦٨، ١٦٦، ١٢٣،  
٣٦٤، ٣٥٣، ٢٦٠، ٢٥٢، ٢٣٥، ٢٢١،  
٣٧١، ٤٠٢، ٤١١، ٤٤٩، ٤٦١-٤٦٠،  
٤٦٠، ٤٨٢، ٥٨٦، ٦٠١، ٦٥٣،  
٦٨٤، ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٧٤، ٦٦٦،  
٦٦٠، ٦٥٠، ٦٤٠، ٦٣٠، ٦٢٠، ٦١٠،  
٦٠٠، ٥٨٠، ٥٧٠، ٥٦٠، ٥٥٠، ٥٤٠، ٥٣٠،  
٥٢٠، ٥١٠، ٥٠٠، ٤٩٠، ٤٨٠، ٤٧٠، ٤٦٠،  
٤٥٠، ٤٤٠، ٤٣٠، ٤٢٠، ٤١٠، ٤٠٠، ٣٩٠،  
٣٨٠، ٣٧٠، ٣٦٠، ٣٥٠، ٣٤٠، ٣٣٠، ٣٢٠، ٣١٠، ٣٠٠، ٢٩٠، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٠، ٢٥٠، ٢٤٠، ٢٣٠، ٢٢٠، ٢١٠، ٢٠٠، ١٩٠، ١٨٠، ١٧٠، ١٦٠، ١٥٠، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٠، ١١٠، ١٠٠، ٩٠، ٨٠، ٧٠، ٦٠، ٥٠، ٤٠، ٣٠، ٢٠، ١٠، ٠.

عبدالله بن قيس (نظف: أبو سعيد الخدري).  
عبدالله بن مسعود: ١٠٥، ١٠٤، ١٩٢، ٢٤٤،  
٢٨٨، ٤٤٥، ٦٠٣، ٦٥٤.  
عبدالله بن مفضل: ٣٥٣.  
عبدالله بن وهب: ٥٢٩.  
ابن عبد الله (ابن عمر بن عبد العزيز): ٥٢،  
١٢٩، ١١٠، ٣٥٤، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٦،  
٤٣٣، ٤٨٦، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٤، ٥١٥،  
٥١٧، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩.  
ابن عبدالحكم: محمد بن عبدالحكم.  
عبد الرحمن بن جبر بن عمرو = أبو  
سهر.  
عبد الرحمن بن خالد بن الوليد: ١٩٠.  
عبد الرحمن بن عوف: ١٦٤، ٣٨٥،  
٥٣.  
عبد الرحمن بن غنم: ١٣٧.  
عبد الرحمن بن مهزيق: ٥٦٣.  
عبد الرزاق بن همام الشعمي (صاحب  
المصنف): ٣٨٥، ١٦٤، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٧١، ٤٠٢، ٤١١، ٤٤٩، ٤٦١-٤٦٠، ٤٦٠، ٤٨٢، ٥٨٦، ٦٠١، ٦٥٣، ٦٨٤، ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٧٤، ٦٦٦، ٦٦٠، ٦٥٠، ٦٤٠، ٦٣٠، ٦٢٠، ٦١٠، ٦٠٠، ٥٨٠، ٥٧٠، ٥٦٠، ٥٥٠، ٥٤٠، ٥٣٠، ٥٢٠، ٥١٠، ٥٠٠، ٤٩٠، ٤٨٠، ٤٧٠، ٤٦٠، ٤٥٠، ٤٤٠، ٤٣٠، ٤٢٠، ٤١٠، ٤٠٠، ٣٩٠، ٣٨٠، ٣٧٠، ٣٦٠، ٣٥٠، ٣٤٠، ٣٣٠، ٣٢٠، ٣١٠، ٣٠٠، ٢٩٠، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٠، ٢٥٠، ٢٤٠، ٢٣٠، ٢٢٠، ٢١٠، ٢٠٠، ١٩٠، ١٨٠، ١٧٠، ١٦٠، ١٥٠، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٠، ١١٠، ١٠٠، ٩٠، ٨٠، ٧٠، ٦٠، ٥٠، ٤٠، ٣٠، ٢٠، ١٠، ٠.

عبدالله بن عمرو بن العاص: ٤٥، ٥٣،  
٥٤٠، ٥٥٠، ٥٦٠، ٥٧٠، ٥٨٠، ٥٩٠،  
٦٠٠، ٦١٠، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٠، ٦٥٠، ٦٦٠،  
٦٧٠، ٦٨٠، ٦٩٠، ٧٠٠، ٧١٠، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٤٠، ٧٥٠، ٧٦٠، ٧٧٠، ٧٨٠، ٧٩٠، ٨٠٠، ٨١٠، ٨٢٠، ٨٣٠، ٨٤٠، ٨٥٠، ٨٦٠، ٨٧٠، ٨٨٠، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩١٠، ٩٢٠، ٩٣٠، ٩٤٠، ٩٥٠، ٩٦٠، ٩٧٠، ٩٨٠، ٩٩٠، ١٠٠٠، ١٠١٠، ١٠٢٠، ١٠٣٠، ١٠٤٠، ١٠٥٠، ١٠٦٠، ١٠٧٠، ١٠٨٠، ١٠٩٠، ١١٠٠، ١١١٠، ١١٢٠، ١١٣٠، ١١٤٠، ١١٥٠، ١١٦٠، ١١٧٠، ١١٨٠، ١١٩٠، ١٢٠٠، ١٢١٠، ١٢٢٠، ١٢٣٠، ١٢٤٠، ١٢٥٠، ١٢٦٠، ١٢٧٠، ١٢٨٠، ١٢٩٠، ١٣٠٠، ١٣١٠، ١٣٢٠، ١٣٣٠، ١٣٤٠، ١٣٥٠، ١٣٦٠، ١٣٧٠، ١٣٨٠، ١٣٩٠، ١٤٠٠، ١٤١٠، ١٤٢٠، ١٤٣٠، ١٤٤٠، ١٤٥٠، ١٤٦٠، ١٤٧٠، ١٤٨٠، ١٤٩٠، ١٥٠٠، ١٥١٠، ١٥٢٠، ١٥٣٠، ١٥٤٠، ١٥٥٠، ١٥٦٠، ١٥٧٠، ١٥٨٠، ١٥٩٠، ١٦٠٠، ١٦١٠، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٠، ١٦٥٠، ١٦٦٠، ١٦٧٠، ١٦٨٠، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧١٠، ١٧٢٠، ١٧٣٠، ١٧٤٠، ١٧٥٠، ١٧٦٠، ١٧٧٠، ١٧٨٠، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨١٠، ١٨٢٠، ١٨٣٠، ١٨٤٠، ١٨٥٠، ١٨٦٠، ١٨٧٠، ١٨٨٠، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩١٠، ١٩٢٠، ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، ٢٠٤٠، ٢٠٥٠، ٢٠٦٠، ٢٠٧٠، ٢٠٨٠، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١١٠، ٢١٢٠، ٢١٣٠، ٢١٤٠، ٢١٥٠، ٢١٦٠، ٢١٧٠، ٢١٨٠، ٢١٩٠، ٢٢٠٠، ٢٢١٠، ٢٢٢٠، ٢٢٣٠، ٢٢٤٠، ٢٢٥٠، ٢٢٦٠، ٢٢٧٠، ٢٢٨٠، ٢٢٩٠، ٢٣٠٠، ٢٣١٠، ٢٣٢٠، ٢٣٣٠، ٢٣٤٠، ٢٣٥٠، ٢٣٦٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٠، ٢٣٩٠، ٢٤٠٠، ٢٤١٠، ٢٤٢٠، ٢٤٣٠، ٢٤٤٠، ٢٤٥٠، ٢٤٦٠، ٢٤٧٠، ٢٤٨٠، ٢٤٩٠، ٢٥٠٠، ٢٥١٠، ٢٥٢٠، ٢٥٣٠، ٢٥٤٠، ٢٥٥٠، ٢٥٦٠، ٢٥٧٠، ٢٥٨٠، ٢٥٩٠، ٢٦٠٠، ٢٦١٠، ٢٦٢٠، ٢٦٣٠، ٢٦٤٠، ٢٦٥٠، ٢٦٦٠، ٢٦٧٠، ٢٦٨٠، ٢٦٩٠، ٢٧٠٠، ٢٧١٠، ٢٧٢٠، ٢٧٣٠، ٢٧٤٠، ٢٧٥٠، ٢٧٦٠، ٢٧٧٠، ٢٧٨٠، ٢٧٩٠، ٢٨٠٠، ٢٨١٠، ٢٨٢٠،

- قبة بن أبي ميط: ٢٦٥.  
- قفل بن خالد: ٣٥٥، ٣٣٤.  
- عكرمة (مولى ابن عباس): ١٦٦، ٢٠٣،  
٣٣٦، ٤٦٠، ٦٥٥.  
- علي بن أبي طالب: ١١٩، ١٨١، ١٨٤،  
١٩٩، ٢٥٨، ٢٩٩، ٣١٥، ٣٣٧،  
٣٦٥، ٤١١، ٤٣٣، ٤٦٥، ٥٠٣، ٥٩٣،  
٦٠٧، ٦١٢، ٦١٦، ٦١٨، ٦٥٤، ٦٦٦،  
٦٦٨، ٦٧٤.  
- علي بن محمد: ٣٠٧، ٥٨٢.  
- عمار بن ياسر: ٦٦٦.  
- عمران بن الحصين: ٢٤٥، ٣٦٣.  
- عمر بن الخطاب: ١٠٧، ١١٩، ١٢٥،  
١٤٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٥، ١٩١، ٢٠٩،  
٢٤٨، ٢٨٢، ٣٨٣، ٣٠٦، ٣١٠،  
٣٥١، ٣٥٤، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧،  
٤٤٩، ٤٦٥، ٤٧٧، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤،  
٥١٨، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٧،  
٥٥٩، ٥٧١، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١،  
٥٨٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٢، ٦٢٣.  
- عمر بن عبدالعزيز: ١٦٣، ١٦٨، ٣٧٧،  
٥١٧، ٥٣٩، ٥٤٤، ٦٣٧.  
- عمرو بن شعيب: ٤٥، ٢٠١، ٣٧١،  
٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٥٩٣، ٥٩٧.  
- عمرو بن العاص: ١٤٢، ٢٩٦.  
- عمرو بن عيسى: ٦٩٤.  
- عمير مولى آل الحكم: ٣٧٣.  
- عنترة: ٤٨٤.  
- عوف بن مالك الأشجعي: ٤٧٥، ٤٩٩،  
٦٥١.  
- ابن عون: ١٦٨.  
- عيسى حليه السلاج: ٥٦٩، ٥٨١، ٥٨٣،  
٦٣٣.  
- فضالة بن عبيد: ١٠، ٩٢، ١٠٧،  
٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١،  
٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨،  
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥،  
٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢،  
٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩،  
٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦،  
٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣،  
٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠،  
٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧،  
٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤،  
٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١،  
٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨،  
٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥،  
٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢،  
٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،  
٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦،  
٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣،  
٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠،  
٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧،  
٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤،  
٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١،  
٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨،  
٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥،  
٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢،  
٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩،  
٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧،  
٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤،  
٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١،  
٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨،  
٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥،  
٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢،  
٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،  
٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦،  
٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣،  
٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠،  
٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧،  
٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤،  
٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١،  
٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨،  
٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦،  
٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤،  
٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١،  
٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨،  
٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥،  
٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢،  
٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩،  
٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦،  
٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣،  
٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠،  
٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧،  
٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤،  
٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١،  
٦٠٢، ٦٠٣، ٦

[illegible]



## \* ثالثاً: أسماء النساء:

- جويرية بنت الحارث (أم المؤمنين): ١٦٨.  
- خولة بنت حكيم: ٦٨٢.  
- صفية (زوج النبي ﷺ): ٥٨٢.  
- عائشة بنت أبي بكر الصديق (أم المؤمنين): ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٠٨، ١٣٨، ١٥٧، ٢٩٨، ٥٠٩، ٥٧٤، ٦٠٣، ٦١٧.  
- عائكة بنت مُرَّة: ٥١٦.  
- فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ٥١٢.  
\* وأيضاً: كُنَى النساء:  
- أم الحصين الأحمسيّة: ١٣٦.  
- أم سلمة: ٦٧٨، ٦٥١، ٦٧٨.  
- أم هانئ بنت أبي طالب: ٢٩٨، ٢٩٩.

- أبو نفرة: ٢٠٣.  
- أبو هريرة: ٤٠، ٥٩، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٨٠، ١٨٣، ٢٠٦، ٢٤٣، ٢٩٩، ٤٩٩، ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٧٠، ٦٧٨.  
- أبو هند: ٦٤.  
- أبو وائل = شقيق بن سلمة: ٣٠٦، ٥٤٥.  
- أبو وهب الجشمي: ١٤٤، ١٤٥.  
- أبو يزيد الخولاني: ١٠٧.  
- أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة: ١٦٥، ٢٠١، ٤٠٥-٤٠٦، ٤٠٩، ٤٣٦، ٤٨٩، ٦٣٧.

\*\*\*\*\*

## أسماء الكتب الواردة ذكرها في متن الكتاب

## مرتبة على حروف الهجاء

- «أحكام القرآن» (للقاضي إسماعيل): ٢٢، ١٩٠، ٤٥٨.  
- «الأموال» (لأبي عبيد القاسم بن سلام): ٣٣٣، ٣٤٥، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٧٦، ٥٨٢.  
- «جامع الترمذي»: ٣٧٣، ١٥٩.  
- «فمن أبي داود»: ١٥٤، ١٨٠، ٢٠٨، ٢٩٤، ٢٤٤.  
- «فمن الدارقطني» (وانظر: الدارقطني، في فهرس الأعلام): ١١٦، ١١٨.  
- «السيرة النبوية» (لأبي هشام): ١٠٨.  
- «شرح مسائل الخبيثة» = البيان والتحصيل (لأبي رشد): ٥٨٥.  
- «صحيح البخاري»: ١٢٥، ٢٤٧، ٤٦٥، ٤٧٥، ٥٩٣.  
- «صحيح مسلم»: ١٥٦، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٣، ٢٤٧، ٥٢٧.  
- «الصحيحان»: ٥، ٨٢، ٩٠، ١٨٠، ٤٦٥، ٤٧٥.  
- «غريب الحديث» (لأبي عبيد القاسم بن سلام): ٨٩.  
- «كتاب ابن سخون»: ٣٩٣.  
- «كتاب ابن المنذر» (يعني «الأوسط»): ٥٠١.  
- «كتاب ابن المواز»: ٤٩٤.  
- «كتب المالكية»: ٣٠٤.  
- «الخطبة» (لأبي حزم): ٤٢٠.  
- «مختصر الدين» (للزبيدي): ١٣٨، ٤٤١، ٦٥٨.  
- «الندوة» (للسخون): ٣٢٤، ٣٩١، ٣٩٢.  
- «مراتب الإجماع» (لأبي حزم): ٥٢، ٤٢٠.  
- «المُعَلِّم» (للمازري): ١٨١.  
- «المعونة» (للقاضي عبد الوهاب): ٥٠٦.  
- «المغازي» (لأبي إسحاق): ١٠٨، ٢٣٤، ٣١٥، ٦٦٨.  
- «الموطأ» (للإمام مالك بن أنس): ٣٢، ٣٣، ٥٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٤، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٣، ١٦٢، ١٨٥، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٧١، ٢٩٨، ٣١٩، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٠، ٤٤٤، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٤٤، ٥٦٢، ٦٢٧.  
- «موطأ» (يعني): ١٦٢.  
- «الواصفة» (لأبي حبيب): ٦٠.

فهرس المصطلحات والغريب في الكتاب<sup>(١)</sup>

- اتقينا برسول الله ﷺ: ١٨٥.
- أئجن (الإئجن): ٢٦٨.
- امرّ البأس: ١٨٥.
- اخفق (الإخفاق): ٩٠.
- أدرب (الإدرب): ٣٩٣، ٣٩٤.
- الأدهم (الفرس الأدهم): ١٤٥.
- الأرم (الفرس الأرم): ١٤٦.
- أرملو: ١٣٨.
- الاستحيا: ٢٦٦.
- إسلا = لا إسلا: ٣٣٠.
- الأشقر = الشقر (الفرس الأشقر): ١٤٥.
- اعتلج القوم = المألجة: ٣٤٢.
- الأعصف (الفرس الأعصف): ٤١٧.
- الأغر (الفرس الأغر): ١٤٥.
- إغلل = لا إغلل: ٣٣٠.
- الأورح (الفرس الأورح): ١٤٦.
- الإكام: ٢١٨.
- أكتب (اكتبوكم): ١٥٤.
- الأنفص: ٥٧٠.
- أنا فنتكم: ٢٠٨.
- أنف الكرمية: ١٣٧.
- أهل الذمة: ٥٥٢.
- أهل الصلح: ٥٥١.
- أهل العنوة: ٥٥٢.
- أوجف (الإجاف): ٣٩٢، ٤٩٢.
- أي قل = قل: ٩٨.
- البرفون: ٤١٥-٤١٦، ٤١٩.
- البؤثر: ٢٢٤.
- البياضة: ١٥٦.
- تنكافا دماؤهم: ٤٧.
- تحت راية عُمَيَّة = راية عُمَيَّة = عُمَيَّة: ٦٥٨.
- التحوف للقتال: ٢٠٩، ٢١٠.
- التحيز إلى فئة: ٢٠٩-٢١٠.
- عُدي: ١٤٨.
- تدهل = لا تدهل: ٣٠٧.
- زفر = زفر = يزفر: ٥٠٤.
- التعيبة: ١٥٧.
- نفيء = القيفة: ٦٦٨.
- تلتوا = لا تلتوا: ٨٧.
- توى = لا توى عليه: ٩٩.
- قوى: ٢١١.
- جين هالغ = هالغ: ١٨٣.
- جرت عليه المراسي: ٥٥٤.

(١) ما كان أمامه حرف (ت) فهو في التعليق.

- الجزية: ٤٨٩.
- جُنع (المرأة تمسوت بجُنع): ١٠٩.
- جموح: ٤٨٣.
- الجنب = ذات الجنب = المجنوب: ١١٠.
- جهَد: الجهاد: ١٠.
- حاش نخل: ١٤٨.
- حاص = حاص الناس حيصة: ٢٠٧.
- حالم = أي محتلم: ٥٤٨.
- حبل الحيلة (حتى يغزو منها حبل الحيلة): ٣٤٨.
- الحنّ: ١١٠.
- خرد: ٤٨٥.
- الحُسْر: ١٥٦.
- العظيم (الفرس العظيم): ٤١٧.
- الحطب (اتزع طلقاً من حنّيه): ٤٨٤.
- الخاطف والمخيط: ٤٤٤.
- خلع = خالغ (شع خالغ): ١٨٣.
- ختر: ٤٣٩.
- الخُرني = خُرني المتاع: ٣٧٤، ٣٧٤.
- خوركتني: ١٤٤.
- ونيء: ٥٧٨.
- دهل = تدهل = لا تدهل: ٣٠٧.
- الدياج: ١٦٥.
- ذات الجنب = صاحب ذات الجنب = المجنوب: ١١٠.
- الفلّوى من البعير: ١٤٨.
- ذُف = لا يُذَف على جريح: ٦٦٦.
- الران: ٤٨٠.
- الرايح (الفرس الرايح): ٤١٧.
- راية عُمَيَّة = القنّة = عميّة = تحت راية عمية: ٦٥٨، ٦٥٨.
- الرهيص (الفرس الرهيص): ٣٩١.
- زفر = يزفر = زفر: ٥٠٤.
- الزنديق: ٦٢٥-٦٢٦.
- الساقّة: ٣٩٠.
- السبيحة (الأرض السبيحة): ٦٥٢.
- سريح: ٤٨٢.
- السراة (سراة بني لوي): ٢٢٤.
- السريّة: ٣٣.
- السلب: ٤٥٦.
- السنة (سافرتهم في السنة): ١٤٩.
- سَهْم غرب: ١٠٨.
- شاكه مشاكهة: ١٨١.
- شع خالغ: ١٨٣.
- الشرخ (شرخ الشباب): ٢٢٦، ٢٢٧.
- الشكال من الخيل: ١٤٦.
- الشار: ٤٤١.
- الشية: ١٤٦.
- الشيوخ (شيوخ المشركين): ٢٢٧.
- صاحب ذات الجنب = ذات الجنب = المجنوب: ١١٠.
- صبر البهائم: ٢٥٥.
- الصّعيد: ٤٨٤.
- الصقي: ٥١٠.

- الصُّلب = صليب: ٦٤٢ت.  
 - الضُّرْع (الفرس الضُّرْع): ٤١٧.  
 - الطُّلُق (انزع طلقاً من حفيه): ٤٨٤.  
 - طلق البين: ١٤٦ت.  
 - الطُّرُق والطُّيل: ٧٩، ٨٠.  
 - ظهوراً ويطناً: ٢٣٤ت، ٦١٧ت.  
 - الماني (فكروا الماني): ٢٨٣.  
 - عبدان (جمع عبل): ٤٣٤ت.  
 - العتيق (فرس عتيق): ٤١٩.  
 - عَيْج: ٢٥٦ت.  
 - عدله: ٥٤٨ت.  
 - العربي (الفرس العربي): ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - عرباً: ٥٧٠.  
 - العروق الظالم: ٤٢٨.  
 - العسيف = العُصَاء: ٤٨٦، ٢٢٩ت.  
 - المَكْسَار = المكسرون: ٢٠٧ت، ٢٠٨، ٢٠٩.  
 - عُمَيَّة = راية عمية = تحت راية عمية: ٦٥٨، ٦٥٨ت.  
 - غَرَبٌ (سهم غريب): ١٠٨.  
 - الغنيمة: ٣٤٣ت، ٤٦٣، ٤٨٩، ٤٩٠.  
 - الغيلة: ٥٩٢.  
 - فصل = فاصلاً: ٣٩٤.  
 - الفرس: الأعرج: ٤١٧.  
 - الفرس: البرفون: ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - الفرس: المطليم: ٤١٧.

- الفرس: الراجح: ٤١٧.  
 - الفرس: الرُهيص: ٣٩١ت، ٣٩٢.  
 - الفرس: الضُّرْع: ٤١٧.  
 - الفرس: العتيق: ٤١٩.  
 - الفرس: العربي: ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - الفرس: القُحْم: ٤١٧.  
 - الفرس: الكميث: ١٤٤ت.  
 - الفرس: المحجّل: ١٤٥ت.  
 - الفرس: السُّعرب: ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - الفرس: المُقْرِف: ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - الفرس: النبطي: ٤١٥-٤١٦ت.  
 - الفرس الهجين: ٤١٥-٤١٦ت، ٤٢٠.  
 - قُل (أي قُل): ٩٨.  
 - فواق الناقة: ١٠٤ت.  
 - الفتي: ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٨٩، ٤٩٠.  
 - في غير كنهه: ٢٩٤ت، ٢٩٥.  
 - القاسط: ٥٧٧.  
 - قتل الغيلة: ٥٩٢.  
 - قحم (فرس قحم): ٤١٧.  
 - الكميث (فرس كميث): ١٤٤ت.  
 - كنه الشيء = في غي كنهه: ٢٩٤ت، ٢٩٥.  
 - لا إسلال: ٣٣٠.  
 - لا إغلان: ٣٣٠.  
 - لا تلثوا: ٨٧ت.  
 - لا توى عليه: ٩٩.  
 - لا نسيح: ١٤٨.

- لا يذف على جريح: ٦٦٦ت.  
 - لا يمشوا أولادهم: ٥٤٣ت.  
 - الميطون: ١١٠.  
 - مُتْرَس: ٣٠٦، ٣٠٧.  
 - المتشوي: ٤٠٢.  
 - الميطون = المجون: ١١٠.  
 - المجنوب = صاحب ذات الجنب = ذات الجنب: ١١٠.  
 - المحجّل (الفرس المحجّل): ١٤٥ت.  
 - محزّمة (ناقة محزّمة): ٥٧٤.  
 - المحصنات: ٢٨٨.  
 - المخيط: ٤٤٤.  
 - المرأة تموت بجمع = جمع: ١٠٩ت، ١١٠.  
 - المساليج (المسلحة): ٣٩٠ت.  
 - المِسَن: ٣٥٧ت.  
 - المشاكهة: شاكه مشاكهة: ١٨١ت.  
 - المُشَيِّد: ٤٠٢.  
 - المُصَيِّف: ٤٠٢.  
 - المطعون: ١٠٩.  
 - معافر: ٥٤٨ت.  
 - المعالجة (اعتلاج القوم): ٣٣٢ت.  
 - المعاهد (من قتل معاهدًا): ٢٩٤ت.  
 - المعرب = الفرس المعرب: ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - المُمَرَّة: ٢٤٢ت.  
 - المعقل: ٢١٨ت.  
 - معمعة القتال (المعمعة): ٤٨٢، ٤٨٣ت.

- المقرف (الفرس المقرف): ٤١٥-٤١٦ت، ٤١٩.  
 - المقسط: ٥٧٧.  
 - المناطق (مناطقهم): ٥٧٠.  
 - مُثِيله: المثل: ٩٧.  
 - من جرت عليه المواسي: ٥٥٤ت.  
 - مَنَوَقَة = ناقة مَنَوَقَة: ٣٦٤ت.  
 - مواتيا: ٢١ت.  
 - نائرة: ٥٩٢ت.  
 - ناقة مَنَوَقَة: ٣٦٤ت.  
 - ناقة محزّمة: ٥٧٤.  
 - النبطي (الفرس النبطي): ٤١٥-٤١٦ت.  
 - تنضخي: ٤٨٤.  
 - نَذَر (ضرب رأس الرجل قنذر): ٤٨٤.  
 - الثقل: ٤٥٥.  
 - النكاح: ٢٨٦.  
 - هالغ (جبن هالغ): ١٨٣ت.  
 - الهجين (فرس هجين): ٤١٥-٤١٦ت، ٤٢٠.  
 - هذا خير: ١٠١.  
 - الهيمان: ٤٨٠.  
 - هم يدّ على من سواهم: ٤٧.  
 - يجير عليهم أقصاهم = يردّ عليهم أقصاهم: ٤٧.  
 - يزجي: ١٤٠.  
 - يستن: ٧٩.  
 - يسمى بدمتهم أذناهم: ٤٧.  
 - يمين الخيل في شرقها: ١٤٥ت.  
 - ينبل إليهم على سواء: ٢٩٥.

## فهرس المذاهب المذكورة في متن الكتاب

- أصحاب أبي حنيفة (الحنفية) / وانظر:	- أهل الظاهر: ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢٦،
[أصحاب الرأي] و[الكوفيون] / ٢١٦،	٢٥٧، ٣٣٧، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧١،
٢١٨، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٤٩، ٣٧٢، ٣٨٤،	٣٧٦، ٤١٣، ٤٣٠، ٤٦٣، ٤٧٣، ٤٧٦،
٤٩٨، ٥٠٨، ٥٩٠، ٥٩٥.	٥٠٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥٣٥، ٦١٤، ٦٢٧،
- أصحاب الشافعي (الشافعية) / وانظر:	٦٣٥، ٦٣٠.
[الشافعية]: ٣٧٢، ٤٩٨، ٤٠٥، ٥٢٢-	- الشافعية: ٢١٠، ٣٤٣، ٣٨٩، ٤٠٠،
بعض أصحاب الشافعي.]	٤٢٧، ٥٨٣، ٦٧٣.
- أصحاب الرأي (الحنفية): ١٦١، ٣٠٨،	- الكوفيون: ١٢٩، ٣٥٠، ٥٩٧.
٣٢٨، ٣٥٨، ٣٥٩، ٤٠٣، ٤٣١، ٥٥٤،	- المالكية: ٢٧٠، ٢٨٩، ٣٢٢، ٣٤٢،
٥٥٥، ٦٠٨، ٦١٢، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٦.	٣٥٦، ٣٧٩- بعض المالكية، ٣٥٧- أكثر
- أصحاب مالك (المالكية) / وانظر:	المالكية، ٣٨٢، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤٣٥، ٤٩٥،
المالكية): ٢٣٥، ٢٤٩، ٣٠٥، ٣١٦،	٥٣١- بعض أصحاب مذهب مالك،
٤٣٤، ٤٣٤، ٣٢٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٨١، ٣٨٨،	٥٥٢- أصحاب مذهب مالك، ٥٨٠-
٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٨، ٤٣٦،	بعض المالكية، ٦٢٤.
٤٣٧، ٤٧١، ٤٩٧، ٥٨٨.	

\*\*\*

## فهرس قوافي الشعر والرجز مرتبة على حروف الهجاء

صدر البيت	القافية	القاتل	الصفحة
بها جيف الحسرى فأما عظامها	فصليب	-	٦٤٢ ت
سبحاً جوحاً وإحضارها	الموقد	امرق القيس	٤٨٢
لعمرك إن الموت ما أخطأ الفنى	باليد	طرفة	٨٠
جمعاً يظل به الفضاء مُضْلاً	صحاري	النايفة	٢١٨
ستعلم أئنا منها يُزَوِّ	تضير	أبو سفيان	٢٢٤ ت
وهان على سررة بني لؤي	مستطير	حسان بن ثابت	٢٢٤
أدام الله ذلك من صنع	السعير	أبو سفيان	٢٢٤ ت
أقول لها وقد طارت شعاعاً	تراعي	قطري بن الفجاءة	١٨٨
فلنك لو سألت بقاء يوم	تطاعي	قطري بن الفجاءة	١٨٨
وإن تصرعوا تحت أسيافه	الأشرف	علي بن أبي طالب	٣١٥
فأنزل جبريل من تله	ملطف	علي بن أبي طالب	٣١٥
غداة رأى الله طغيانه	الأجف	علي بن أبي طالب	٣١٥
قدس الرسول رسولاً إليه	مُرْهف	علي بن أبي طالب	٣١٥
السم تخافون أدنى العقاب	كالأخوف	علي بن أبي طالب	٣١٥
إذا عصبت بالعتن المُرْتَل	تقتل	-	٩٩
فإن ولدت مُهرأً كرمياً فيالحري	القَحْل	هند بنت النعمان	٤١٦
ألفى يُقْرِى سَجِل حين أَجَلْت	المباسل	جعفر بن عليّة	٦٣٩
فقالوا: لنا ثنتان لا يُدُّ منهما	سلاسل	الحارثي	٦٤٠
والهام كُنْزُ بالصعيد كأنما	الخنظل	الحارثي	٤٨٤
وما هند إلا مهرة عربية	يُغْل	هند بنت النعمان	٤١٦ ت
		بن بشير	



٩٩ رجز	-	-	في لجة امسك فلاناً عن قُلِّ
٩٩ ت	-	وحده	وجلبس الخير خير
٩٩ ت	-	عنده	وحدة الإنسان خير
٤٨٦	-	المُجَلَّة	أقبل سيل جاء من عند الله
٤١٩	شاعر من همدان	سهامها	ومنا الذي قد سنَّ في الخيل سَنَةً
٢٠-٢١	صرمة بن أبي أسيس	مواتها	نوى في قريش
	بن صبرمة		

\*\*\*

الموضوعات والمحتويات	الصفحة
- مقدمة التحقيق	٥
- خطبة الحاجة	٥
- تعريف الجهاد ومجالاته	٥
- مراتب الجهاد	١٤
- الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله في التوراة والإنجيل والقرآن	١٦
- معوقات الجهاد	١٩
• معوقات معنوية	١٩
• معوقات مادية	٣٥
- التعريف بالكتاب	١٢٧
• صحة نسبه	١٢٩
• تاريخ تأليفه	١٣١
• عنوان الكتاب	١٣٢
• سبب تأليف الكتاب	١٣٣
• منهج المصنف في كتابه	١٣٨
• منهجه في استنباط الأحكام الفقهية من الأدلة الشرعية	١٨١
• مدح العلماء للكتاب	١٨٨
• مصادر المصنف وموارده في الكتاب	١٨٩
- وصف النسخ الحظية المعتمدة في التحقيق	٢١٢
- فروق بين الأصل المخطوط ومنسوخ الشيخ أبي خزيمة	٢١٥
- ملاحظات عامة على مطبوع دار الغرب من الكتاب	٢٢٥
- عملنا في التحقيق	٢٣٦
- صور عن النسخ الحظية المعتمدة في التحقيق	٢٣٨
- ترجمة المصنف	٢٤٤

٣	● مقدمة المصنف
	- بيان أنَّ المصنف تروى في كتابه أن يكون مبنياً على دلائل الكتاب والسنة، منزهاً عن شبه التقليد
٤	- تروى المصنف الأحاديث الصحيحة في الاستدلال
٥	- تسمية الكتاب وسرد أبوابه
	*****
	الباب الأول: في حدّ الجهاد ورجويه وتفصيل أحكامه: من فرض على الأعيان وعلى الكفاية، ونقل، وصفة من يجب ذلك عليه، وهل تجب الهجرة؟
٩	● فصل: في معنى الجهاد، وحدّ لغة وشرعاً
١٠	- الجهاد في الشرع يقع على ثلاثة أنحاء: جهاد بالقلب، وجهاد باللسان، وجهاد باليد
١١	■ الأول: جهاد القلب: وذلك راجع إلى مغالبة الهوى ومداغمة الشيطان
١٢	■ الثاني: جهاد باللسان: وذلك كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٣-١٢	- ذكر المصنف في كتاب آخر له اسمه: تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام أن مراتب تغيير المنكر على خمسة أقسام
١٢	١٢ ت
١٣	- شروط الجهاد باللسان، منها:
١٣	(١) أن يكون عالماً بطرق الإنكار، ووجه القيام في ذلك
١٣	- قرر ابن القيم في «إعلام الموقعين» أن إنكار المنكر أربع درجات
١٣	- فصل المصنف في تنبيه الحكام على مراتب إنكار المنكر
١٣-١٤	(٢) أن يكون له قوة في نفسه، وحالة يأمن معها أن يُسطاع ذلك
١٤	(٣) أن يرجو في قيامه كُفّ ذلك المنكر وإزالته
١٥	- ترجيح المصنف أن جهاد اللسان واجب، وإن كان يأنساً من كُفّ ذلك المنكر
١٥	- ذكر اختلاف العلماء فيما إذا كان القائم بالمعروف والنهي عن المنكر متأكداً من عدم تأثير أمره ونهيهِ على قولين
١٥	- الأول: لا يجب
١٥	- الثاني: الوجوب
١٦	- ترجيح القول الثاني، لعدم وجوه
١٦	

١٨	■ الثالث: جهاد باليد، وهو أنواع
١٨	- منه ما يرجع إلى إقامة الحدود، ونحوها من التعزيرات
١٨	- ومنه قتال الكفار والغزو
١٨	- لفظ الجهاد إذا أطلق، فإنه يقتضي قتال الكفار
١٩	● فصل: في ابتداء الأمر بالقتال والتدرج فيه
٢٢	- بيان سبب نزول الآية: ﴿أَوَلَيْسَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَهُمُ الْكُفْرُ﴾ [الحج: ٣٩]
٢٢	- كتاب «أحكام القرآن» للقاضي إسماعيل لم يُنشر، ومنه قطعة يسيرة في الزيتونة
٢٤	● فصل: في بيان ما استقرّ عليه الأمر بالجهاد
٢٤	- بيان أنه لا نسخ في آيات النهي عن الابتداء بالقتال والكف عنه، بل جميعها محكمة، وأن ذلك راجع إلى الأحوال، وما يجب في مقاومة الكفار
٢٧	- بيان أن فرض الجهاد استقرّ في الجملة على الكفاية
٢٨-٢٧	- نقل المصنف في فرض الجهاد قولين شاذين:
٢٨	(أ) أحدهما: أنه فرض عين مرة في العمر
٢٩	(ب) القول الآخر: أن الجهاد نقل
٣٢، ٣١	- مناقشة المصنف القائلين بالقولين السابقين
٣٤	● فصل: استقرار الفرض في قتال الكفار أنه عام في كل زمان ومكان
٣٧	- فائدة مائة ومهمة في شرح حديث: «إن الزمان قد استدار، كهنته يوم خلقت الله السموات والأرض»
٣٧	● فصل: في بيان فرض الجهاد، وتفصيل أحكامه على الأعيان وعلى الكفاية، وما هو من ذلك نقل بحسب الأحوال
٤٠	- للقيام بالجهاد من حيث الحاجة والاستثناء، ثلاثة أحوال:
٤٢	- الحالة الأولى: حيث يكون الجهاد فرضاً في الجملة، أي: على الكفاية
٤٢	- بيان أن حدّ الانتهاء لوجوب القيام بفرض الجهاد: هو أن يُدفع العدو، وما دام بالمسلمين حاجة إلى ذلك
٤٣	- الحالة الثانية: حيث يتعين فرض الجهاد، إذا أظلم العدو بلد المسلمين، أو جانباً من ثغور المسلمين
٤٤	- الحالة الثالثة: وهي ما وراء القيام بالفريضة في الحاليتين المتقدمتين
٤٨	

- بقيت حالة رابعة: وهي تخص نوازل الجهاد في هذا الزمان ٤٨ت
- بيان دقة شيخ الإسلام ابن تيمية المتأخية في فقه الجهاد في النوازل ٤٨-٤٩ت
- فصل: في صفة من يجب عليه الجهاد ومن لا يجب ٥٠
- في العبد ومن له أبوان، هل يستأذنها؟ ٥١
- تفصيل القول فيمن له أبوان ٥٢
- اختلاف العلماء في الأيوين إذا كانا مشركين، هل يستأذنها؟ ٥٦
- اختلاف العلماء في المديان، هل يستأذن صاحب الدين؟ ٥٧
- للمديان عند إرادة النزول حالان: ملاءة أو عدم، وتفصيل القول فيهما ٥٨
- فصل: في بيان الهجرة، وما يجب من ذلك ٦١
- الهجرة تقع على أمرين:
- أحدهما: ما كان مخصوصاً بمؤازرة النبي ﷺ ومعاونته، والجهاد معه حتى يظهر دين الإسلام ٦٣
- الثاني: هجرة دار الكفر إذا أسلم هنالك أحد، وكان سائرهم على الكفر ٦٤
- تفصيل القول في حكم الهجرة من ديار الكفار ٦٧ت
- تحديد المخاطر التي تهدد حياة المسلم المقيم بأرض الكفر ٦٨ت
- حول فتوى الوثرسي في رسالته «أمنى المتاجر» في وجوب الهجرة من ديار الكفار ٦٨ت
- لا تعارض بين حديث: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية» وحديث: «لا تقطع الهجرة ما قُتِل العدو»، وذكر كلام شيخ الإسلام في التوفيق بين الحديثين ٧١ت
- نقل فتوى ابن عربي الصوفي في كتابه «الوصايا» في مسألة الهجرة من ديار الكفر إلى ديار الإسلام ٧٢ت
- فتوى محدث العصر شيخنا الألباني -رحمه الله- في مسألة الهجرة، وتفصيل القول فيها ٧٣ت
- تفصيل القول في مسألة الهجرة، وحكم العمليات التي تسمى اليوم: الفدائية أو الاستشهادية، بكلام لا مزيد عليه ٧٤ت
- الإحالة على دراسات مفردة لمن رام الاستزادة في موضوع الهجرة من ديار الكفر ٧٤ت

- معنى قوله ﷺ في الحديث: «لا تراءى ناراهما» ٧٥
- \*\*\*\*\*
- الباب الثاني: في فضل الجهاد والرباط، والنفقة في سبيل الله وما جاء في طلب الشهادة، وأجر الشهداء
- فصل: في فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير ٨٢
- في حرمة نساء المجاهدين ٨٣
- فضل الجهاد على الحج إذا أدت القرية ٨٤
- أفضل جهاد النساء: الحج ٨٥
- الرجل يغزو بالمرأة لما يعرض من المصالح من مداواة الجرحى، والقيام عليهم ٨٦
- تدريب النساء على أساليب القتال، وإزالةهن إلى المعركة يقاتلن مع الرجال: بدعة عصرية وقرمطة شيعية ٨٦ت
- في زيادة الأجر للمجاهدين عند الإخفاق ٨٧
- ليس معنى زيادة الأجر للمجاهدين عند الإخفاق، أن من غزا فغنم نقص أجر جهاده ٨٨
- ما جاء في فضل الرباط والحراسة في سبيل الله ٩٠
- ما جاء في ارتباط الخيل في سبيل الله، وفضل الرمي ٩٣
- الرمي المقصود بجميع أنواعه من آلات الحرب الحديثة وغيرها ٩٣ت
- منع بعض الشُّهال في سلطنة بخارى من استعمال آلات الحرب الحديثة، فكانت العاقبة أن انهزموا، وتسلب عليهم الروس ٩٤ت
- جميع أنواع اللهو محظورة، إلا ما خصه الشرع من ذلك لما فيه من المعاني المهمة ٩٧ت
- ما جاء في فضل الإنفاق في سبيل الله ٩٧
- ما جاء في طلب الشهادة وأجر الشهداء ١٠٢
- ما جاء في الشهداء ١٠٥
- بيان أنواع الشهداء، وبيان معنى كل نوع ١٠٩-١١٠
- مسألة في غسل الشهداء، والصلاة عليهم: ١١١
- منعب الجمهور أنهم لا يُغسلون إذا ماتوا في المعركة، خلافاً لمن قال بالغسل ١١١

- ذكر مستند من رأى غسل قتل المعركة  
- مذهب الأئمة الثلاثة أنه لا يصلح على قتل المعركة، خلافاً لأبي حنيفة ومن قال بقوله  
١١٤  
- اختلاف الروايات في الصلاة على شهيد أحد، منها الصحيح ومنها الضعيف، وتفصيل تخريج تلك الأخبار  
١١٦  
- ترجيح المصنف جواز الصلاة عليهم وتركها، عملاً بجميع الوارد في ذلك  
١١٩  
- اختلاف العلماء فيمن قتل مظلوماً، تقتل الفئة الباغية، وقطاع السبيل وما أشبه ذلك: هل يُغسلون ويصلى عليهم؟  
١٢٠  
• مسألة في أحكام النفقة في سبيل الله  
١٢٢  
- من أخرج شيئاً في سبيل الله فاطلق، فإمّا أن يعين هذا الشيء، أو لا يعين  
١٢٢  
- من حمل على فرس في الغزو في سبيل الله:  
١) فإذا أن يُمكنه من حمله عليه  
١٢٤  
ب) وإذا أن يقول: هو حيس في سبيل الله، فهو وقفٌ على ذلك  
١٢٤  
ج) وإذا أن يُطلق، فلا يزيد على ذكر السبيل  
١٢٥  
• مسألة الجعائل في الغزو  
١٢٦  
- ذكر اختلاف العلماء فيمن أعطي المال للغزو  
١٢٧-١٢٩  
- ترجيح المصنف أن ما أعطيه الفقير عرباً على الغزو، وتقرباً به من غير مسألة، وكان ذلك سبب ابتعانه لا لنفس العطاء فهو جائز  
١٢٩  
\*\*\*\*\*  
الباب الثالث: في شرط صحة الجهاد، وما يحق فيه من طاعة الإمام، ومياسرة الرققاء، وما جاء في آداب الحرب، والأمر بالدعوة قبل القتال  
• فصل: في صحة الجهاد، وما لا يتم العمل إلا به  
١٣٣  
• فصل: في طاعة الإمام، والغزو مع كلِّ أمير، برّاً أو فاجراً  
١٣٥  
- في المياسرة والمراقبة في الغزو  
١٣٧  
• آداب السّفر والجهاد  
١٣٨  
- ما يحقّ على الإمام في مراعاة أحوال من معه، ومعاونتهم، والرفق بهم  
١٣٨  
- ما يحقّ على أمير الجيش من طاعة الله - تعالى - والتحفّظ بمن معه، والحزم  
١٤١

- ما يحق من التحفّظ بالخيال وتعادها، وما يُستحبّ أو يكره منها  
١٤٣  
- ما يجب من القيام على الدواب والبهائم واعتماها  
١٤٦  
- ما يُستحب من الأوقات في السّفر والغزو  
١٤٩  
- في آداب نزول العسكر في المنزل  
١٥٣  
- في تعبئة الصفوف وآداب القتال  
١٥٤  
- في كرامة الاستمانة بالمشرّكين  
١٥٧  
• مسألة: اختلاف أهل العلم في الأسارى من المسلمين يقاتلون مع العدو عدواً  
١٦٠  
- في النهي عن السّفر بالمصنف إلى أرض الحرب  
١٦١  
- في لباس الحرير: هل يباح في الغزو؟  
١٦٤  
- ما جاء في الأمر بالدعوة قبل القتال  
١٦٧  
- اختلاف أهل العلم فيمن علّم أن الدعوة إلى الإسلام قد بلغت قبل، وعرفوا ما يُراد منهم  
١٦٩  
• مسألة: في صفة الدعوة  
١٧٤

\*\*\*\*\*

الباب الرابع: في وجوب الثبوت والصبر عند اللقاء وحكم المباشرة، وما يحرم من الانهزام، وهل يباح القرار إذا كثّر عدد الكفار؟

- التوفيق بين قوله ﷺ: «لا تمشوا لقاء العدو...»، وكون الجهاد طاعة مأموراً بها  
١٨٠  
- في دواعي الصبر والتفويض، وما يُستحب من الشجاعة، ويذم من الجبن  
١٨٢  
- ما يجوز للرجل من التحلّ وحده على جيش العدو، وتأويل قول الله - تعالى -:  
﴿وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾  
١٨٨  
- الاختلاف في تأويل الآية: ﴿وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾  
١٩٠  
- اختلاف أهل العلم في حمل الرجل وحده على الجيش والعدد الكثير من العدو  
١٩٣  
- أحوال الذي يحمل وحده ثلاث:  
١) حال اضطرار  
١٩٤  
ب) حال يُخجل فيها الرجل لإرادة السّعة  
١٩٤  
ج) حال يحمل فيها الرجل غُصْباً لله  
١٩٤

- ما جاء في الميازنة وحكمها، وإذا الإمام ١٩٦
- مسألة: اختلف العلماء في إعانة المسلمين الرجل منهم إذا بارز مشركاً ١٩٨
- فصل: في تحريم الانتقام، وما يجوز من التحيز عند القتال ٢٠١
- في هذه الآية: ﴿... وَمَنْ يُؤْمَرْ بِفِتْنَةٍ فَلْيُغَيِّرْهُ إِلَّا مُعْرِضًا قِتْلًا...﴾ لأهل العلم ثلاثة أقوال: ٢٠٢
- (أ) قول: إنها منسوخة ٢٠٢
- (ب) قول ثان: إنها مقصورة على أهل بدر خاصة ٢٠٣
- (ج) قول ثالث: إنها محكمة عامة في خطاب جميع المسلمين، أهل بدر وغيرهم ٢٠٤
- ترجيح المصنف القول الثالث ٢٠٤
- اختلاف العلماء فيمن نكص على عقيبه من غير أن يولي العدو ظهره ٢١٠
- فصل: في الثبوت للضعف، وهل يباح الفرار إذا زاد على ذلك؟ ٢١١
- إذا زاد المشركون على الضعف، هل يباح الفرار أو لا؟ ٢١٢-٢١١
- هل يعتبر الضعف في العدو أو في القوة والمجدد؟ ٢١٤
- هل للجمع الذي يباح له الفرار عند الزيادة على الضعف حد؟ ٢١٥
- مسألة: إذا شك المسلمون في عدد عدوهم، هل زاد على الضعف أو لا؟ هل يباح الفرار أو يحرم؟ ٢١٩
- مسألة: إذا زاد العدو على الضعف في العدو، إلا أنهم مع ذلك ضعفاء في أبدانهم، هل يباح الفرار أو يحرم؟ ٢١٩
- ترجيح المصنف أن الفرار أبداً لا يحل، وإن زاد المشركون على الضعف، ما دام المسلمون بهم قوة عليهم ٢٢٠
- مسألة: إذا لقي المسلمون مثلي عددهم من الكفار في أرض الكفار، فهل يباح الفرار؟ ٢٢٠
- \*\*\*\*\*
- الباب الخامس: فيما يجب وما يجوز أو يحرم من النكابة في العدو والنيل منهم، ومعرفة أحكام الأسرى، والتصرف فيهم ٢٢٤
- النكابة في العدو، والنيل منهم على ثلاثة أقسام:

- (أ) جائز باتفاق ٢٢٤
- (ب) محظور باتفاق ٢٢٤
- (ج) مختلف فيه ٢٢٥
- فصل: اختلاف العلماء في قتل الرهبان والعصفاء، ونحوهم ممن لا يتعرض مثلهم للقتال ٢٢٥
- لا خلاف في المجنون أنه لا يقتل ٢٢٨
- فصل: اختلفوا في قتل النساء والصبيان إذا قاتلوا ٢٣١
- فصل: اختلفوا في رمي حصون العدو بالمنجنيق ونحوه من المهلكات، وفيهم النساء والذرية وأسارى المسلمين ٢٣٦
- التفصيل في المسألة ٢٣٩
- اختلاف العلماء في إيجاب دية من أصيب في ذلك من أسرى المسلمين ٢٤١
- فصل: اختلف العلماء في قتل العدو بغير سلاح، مما فيه تغليب أو تثليل ٢٤٣
- تخرج حديث النهي عن السئلة، وتفصيل طريقته ٢٤٥
- فصل: اختلفوا في تحريق الديار والشجر المثمر والزروع، وقتل حيوانات العدو ٢٤٨
- ترجيح المصنف جواز النكابة في العدو بالتخريب والتحريق والقطع، وما عسى أن يكون فيه نيلٌ منهم، إلا قتل الحيوان خاصةً لغير مأكلة ٢٥٦
- فصل: في الأسرى وأحكامهم، وما يجوز من التصرف فيهم ٢٥٧
- فائدة: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، لكن له صحيفة رواها عن ابن عباس ٢٦٣
- فصل: يكون نظر الإمام في الأسرى بحسب الاجتهاد والمصلحة لأهل الإسلام ٢٦٩
- مسائل في مفاداة الأسرى ٢٧٠
- مسألة: اتفق الذين رأوا الإمام مخيراً في الأسرى على جواز مفاداة رجال الكفار ونسائهم بالمسلمين يكونون أسرى في دار الحرب ٢٧٠
- مسألة: اختلفوا في جواز الفداء بأبناء الكفار الذين لم يبلغوا بعد ٢٧٣
- قوله ﷺ في أولاد المشركين: «هم من آبائهم»، هل هم محمولون على الكفر -عند من يقول به- بإطلاق في أحكام الدنيا والآخرة، حتى يستوجبوا التخليد في النار؟ أو هو خاصٌ بأحكام الدنيا؟ ٢٧٥

- مسألة: إذا كان بأيدي المسلمين علوج استرقوهم، وكان في دار الحرب أسرى من المسلمين، فهل يُجبر الإمام ساداتهم على بيعهم، ويؤدي بهم المسلمون؟ ٢٨١
- إذا ثبت وجوب القتال على المسلمين لاستنقاذ الأسير، فلهم حالتان: ٢٨٣
- ١- حالة عجز عن مقاومة العدو في استنقاذه بالقتال ٢٨٣
- ٢- حالة قدرة على ذلك ٢٨٣
- مسائل في الاسترقاق، والوطء بملك البين ٢٨٦
- مسألة: اتفق أهل العلم فيما ملكه المسلمون من سبائب الكفار فأسلموا، أن وطء من أسلم منهم ولم يكن لها زوج، أو كان لها فقتل؛ حلال لسيدتها بملك البين، واختلفوا إن بقيت على دينها ٢٨٦
- مسألة: اختلف أهل العلم في الكتابة إذا سُبِّت وهي تحت زوج، هل يؤثر الشَّيْء في إزالة عصمتها، وإباحة وطئها لمالكها؟ ٢٨٧
- اختلاف من إباح وطئها: هل السَّيَاء مطلقاً يفسخ نكاحها، أو ذلك بشرط أن تُسبى المرأة وحدها، ويبقى زوجها في دار الحرب؟ ٢٨٩
- \*\*\*\*\*
- الباب السادس: في الأمان وحكمه، وما يلزم من الوفاء به، والفرق بينه وبين مواقع الخديعة في الحرب، وهل تجوز المهادنة والصلح؟
- أجمع المسلمون على وجوب الوفاء بعقد الأمان، وتحريم الخيانة فيه ٢٩٥
- فصل: في صفة من يصح منه عقد الأمان: الحر البالغ العاقل ٢٩٦
- أمان المرأة ٢٩٦
- فصل: أمان العبد، وذكر الخلاف فيه ٣٠٠
- فصل: أمان الصبي ٣٠٢
- فصل: الذمي يكون مع المسلمين، فيجبر مشتركاً، فذلك باطل لا حكم له ٣٠٤
- مسألة: اختلفوا فيما به يثبت تأمين من زعم من المسلمين أنه آمن مشتركاً ٣٠٥
- فصل: في صفة التامين، وما به يقع من قول أو عمل ٣٠٦
- فصل: في بيان ما يجوز من الخديعة في الحرب، والفرق بينه وبين ما يكرن له حكم الأمان ٣١١

- الخديعة المباحة: هي كل ما يرجع إلى إجادته النظر في تدبير غوامض الحرب ٣١٢
- الفرق بين الخديعة المباحة، وما يكون من باب الأمان ٣١٢
- اعتراض وردّه ٣١٣
- مسائل من مشكلات الأمان:
- الاختلاف في الأسير من المسلمين في دار الحرب إذا أتموه ويكون مُحَلًى: هل يجوز له أن يعدو على ما يستطیع فيهم، من مال ونفس ويعرب؟ ٣١٦
- ترجيح المصنف مذهب الشافعي في ذلك: وهو أنه ليس له أن يغتالهم ولا يفوتهم، وله الهرب، وأن يدفع عن نفسه إن أدركوه، وإن قتل الذي أدركه ٣١٨
- مسألة: اختلاف أصحاب مذهب مالك في الحربي يأتي بغير أمان، فيشر عليه ٣١٨-٣١٩
- فصل: في تقسيم عقود الأمان، والفرق في الأحكام بين الخاص منه والعام ٣٢٠
- عقود الأمان ثلاثة:
- عقد ذمة.
- عقد مهادنة، وهو العقد العام.
- العقد الخاص، وهو ما عُقد للواحد، أو لعدد خاص على أنفسهم ٣٢١، ٣٢٠
- مسائل متفرقة في افتراق أحكام الأمان ٣٢٣
- فصل: في المهادنة والصلح، وهل يجوز ذلك أو يمنع؟ ٣٢٥
- اختلاف العلماء في المعنى الذي له صالح رسول الله ﷺ أهل مكة عام الحديبية ٣٢٧
- اختلافهم في المهادنة: هل يجوز عقدها لغير مُلْك؟ ٣٢٩
- الاختلاف في المدة عند من يقول: لا يجوز عقدها لغير مدة ٣٢٩
- فصل: الصلح على المهادنة والموادعة، يقع على ثلاثة أوجه: ٣٣١
- أحدها: مهادنة دون ذكر المال
- الثاني: أن تكون على مال يؤديه الكفار للمسلمين
- الثالث: أن يكون على مال يؤديه المسلمون. وترجيح مذهب الشافعي في ذلك ٣٣٢
- مسائل في أحكام المستأمن ٣٣٦
- مسألة: اختلفوا في المستأمن يريد الإقامة بدار الإسلام ٣٣٦
- مسألة: اختلفوا في الحربي المستأمن يقدم بأسرى المسلمين أحرار أو عبيد، ٣٣٦

وترجيح المصنف ما ذهب إليه ابن الماجشون، ورواه عن مالك، وقاله ابن حبيب ٣٣٦-٣٣٧

\*\*\*\*\*

الباب السابع: في المغنم وأحكامها، ووجه القسم، ومن يستحق الإسهام؛ ويم يستحق، وسهمان الخيل، وما جاء في الغلول

● الأموال التي يحوزها المسلمون على الكفار على ثلاثة أحكام:

- منها: ما يجب فيه الخمس الذي سُمي الله -تعالى-.

- ومنها: ما يكون لمن حازره، من غير خمس في ذلك يلزمه.

- ومنها: ما لا يتعين فيه حق لأحد بعينه.

٣٤٢

● الغنائم

٣٤٢

- اختلف في حدّ الغنائم

● القول الجامع لأحكام الغنائم التي يجب تخصيصها، وقسم سائرهما على الغنائمين

يرجع إلى أربعة فصول:

- بيان ما يُستحقّ قسمه من أصناف المال، مما لا يستحق.

- وبيان من يستحقّ الإسهام من أصناف الناس، ممن لا يستحق.

- وبيان ما يستحقّ به الإسهام من الأفعال.

- وبيان وجوه القسم على الفرسان والرجلة

٣٤٣

● فصل: في بيان ما يستحقّ قسمه من أصناف المال مما لا يستحقّ

٣٤٤

- المستولى عليه صنفان: رقاب الكفار، وأموالهم

٣٤٤

● الأول: وهو صنف الرقاب نوعان: أسرى، ومُتّبي

- الاختلاف في الرقاب من المرنّ، والمغداة، والإقرار على ضرب الجزية، إذا

٣٤٦

رأى الإمام واحداً منها

٣٤٦

- هل الغنيمة مملوكة بنفس الأخذ، أو حتّى تُقسم؟

● الصنف الثاني: وهو الأموال المستولى عليها، فنوعان: غفار، وأصناف المال

٣٤٧

غير المغار

٣٤٧

- اختلاف العلماء في المغار: هل يخمس ويقسم على الجيش، أو حكمه حكم التي؟

٣٥٠

- ترجيح المصنف مذهب الشافعي، من أنّ المغار يقسم كسائر الأموال

- تعقب المصنف من أنّ الراجح: أنّ الإمام مختير في الأرض المفتوحة عشوة،

٣٥٠

بين جعلها فيأ وبين جعلها غنيمة

٣٥١

● فصل: أصناف المال غير المغار: أسلاب، وغير أسلاب

■ غير الأسلاب ضربان:

٣٥٢

- الأول: ما تقدم عليه ملكٌ للكفار

٣٥٣

- الثاني: ما كان على حكم الأصل قبل أن يحوزه بالتملك، نحو ما يقذف به البحر

■ فاما الأول، وهو:

- ما تقدم عليه ملك الكفار نوعان:

٣٥٣

(١) طعام، وما يكون له حكم الطعام

٣٥٣

(٢) سائر الأموال مما عدا الطعام

- أما نوع الطعام، فالنسيط فيه بالأكل جائز بشرطين:

(١) الاقتصار بذلك على دار الحرب.

٣٥٣

(ب) أخذ قدر الحاجة هناك دون ما زاد.

■ وأما الثاني: وهو ما كان على حكم الأصل، وهو ما ألقي في أرض الكفار،

٣٥٦

أو قذفه البحر

- قسم بعض المالكة ذلك إلى قسمين:

٣٥٧

(١) منه ما يكون له في جنسه باله كالجوهر والياقوت والعنبر.

٣٥٧

(٢) ما لا خطر له في جنسه؛ كطيور الصيد

● مسألة: اختلف فيما عجز الجيش عن حمله من المغنم، فطرحه الإمام، فأخذه

٣٥٩

رجل من الجيش

● مسألة: خلاف العلماء فيما إذا غلب الكفار على شيء من أموال المسلمين،

ثم غنمه المسلمون، يرجع إلى ثلاثة أقوال:

٣٦٢

(١) قول: إنه ملك لصاحبه كما كان

(٢) وقول ثان: إن ما حازه العدو من ذلك فقد ملكوه، فإذا استولى عليه المسلمون

٣٦٥

كان غنيمةً لمن استولى عليه

٣٦٥

(٣) وقول ثالث: يترقّ فيه بين إدراك صاحبه إياه قبل القسم أو بعده

٣٦٦

- ترجيح المصنف قول الشافعي فيما حازوه: أنّ جميعه لملكه على الإطلاق

- تفصيل القول فيما استولى عليه الكفار من أراضي المسلمين، هل تصبح ملكاً لهم؟ والكلام على أرض فلسطين وغيرها -إعادها الله إلى حظيرة المسلمين- واستيلاء اليهود عليها
- ٣٦٧- ٣٦٨ت
- مسألة: اختلاف العلماء في الحرة المسلمة إذا غلب عليها الكفار، فولدت لهم الأولاد، فما حكم ولدعها؟
- ٣٦٩
- فصل: في صفة من يستحق الإسهام من الغنائم
- ٣٧٠
- أجمع العلماء على أن من كان حرّاً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، صحيحاً، ليس تاجراً ولا أجيراً، أنه يستحق أن يُسهم له في المغنم
- ٣٧٠
- الخلاف في العبد على ثلاثة أقوال
- ٣٧١
- فصل: اختلاف العلماء في المرافقة هل يسهم لها من الغنيمة أم لا؟ على ثلاثة أقوال:
- ٣٧٤
- فصل: هل يسهم للصبي إذا قاتل؟
- ٣٧٦
- الحدّ ما بين الصغير والكبير
- ٣٧٧
- فصل: لا يصبح أن يسهم للذميّ إذا قاتل مع المسلمين
- ٣٧٨
- بيان ضعف حديث الترمذي: أن النبي ﷺ أسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه
- ٣٨٠
- فصل: لا يسهم للمجنون إن كان مُطليقاً إذا قاتل
- ٣٨١
- فصل: هل يسهم للمريض؟ إذا كان زماً، أو مريضاً يرجى زواله؟
- ٣٨٢
- اختلاف العلماء في الأعمى والمقعّد واقطع البدين: هل يسهم لهم؟
- ٣٨٢
- فصل: اختلاف أهل العلم في التاجر والأجير يكوّنان في الجيش على ثلاثة أقوال:
- (١) يسهم لهما إذا شهدا القتال، قاتلاً أو لم يقاتلا.
- (٢) لا يسهم لهما، قاتلاً أو لم يقاتلا.
- (٣) إن قاتلا أسهم لهما، وإلا فلا
- ٣٨٣
- مسألة: إذا حاز أحد الأصناف الذين لا يسهم لهم غنيمة
- ٣٨٧
- اختلاف أصحاب مالك في العبيد: هل يخمس ما يصير إليهم، أو لا؟
- ٣٨٨
- فصل: في بيان ما يستحق به الإسهام من العمل
- ٣٨٩
- اختلاف العلماء فيمن خرج غازياً، فاعترضه عن تمام ما نوى من ذلك عارض:
- هل يسهم له؟
- ٣٩١
- معنى الإيجاف
- ٣٩٢

- معنى الإدراج
- ٣٩٤
- منشأ الخلاف في المسألة السابقة هو: هل يوجد دليل على أن للقصد والنية أثر إذا أخذ في الشرع، ثم قطعه عن تمام العمل أمّ غالب لا اختيار له فيه؟
- ٣٩٥
- تخريج حديث: «من فصل في سبيل الله فمات، أو قتل، فهو شهيد» وبيان ضعفه
- ٣٩٦- ٣٩٧ت
- الخارجون في الجيش على أربعة أحوال:
- ٣٩٨
- مسألة: إذا لحق بالجيش مدّ، أو أفلت من دار الحرب أسير، فانتصل بهم، فلهم ثلاثة أحوال
- ٤٠٠
- مسألة: ما غنمت السرية الخارجة من جملة الجيش، فهم والجيش فيه سواء في القسم
- ٤٠٢
- مسألة: مما يلحق في الحكم بالسرية والجيش: الجماعة تخرج من الحصن ونحوه إلى عدوّ أتاها فيغنمون منهم
- ٤٠٣
- فصل: في بيان وجوه القسم وسهمان الخيل
- ٤٠٥
- موضع قسم الغنائم: هل يكون في دار الحرب أو الإسلام؟
- ٤٠٥
- فصل: للمالكية في كيفية القسم ثلاثة أقوال:
- ٤٠٧
- تضعيف المصنف لحديث: «نهى رسول الله ﷺ عن شراء المغنم حتى تقسم» ٤٠٨-٤٠٩
- تعقّب المصنّف أن الحديث صحيح بشواهده
- ٤٠٨-٤٠٩ت
- فصل: في مقادير القسم على الفرسان والرجلة
- ٤٠٩
- أنواع الخيول
- ٤١٥،٤١٩ت
- معاني القرم: الحطيم، والقحم، والقرع، والأعصف، والرائح
- ٤١٧
- مسائل في الإسهام للخيول
- ٤٢١
- هل يسهم للخيول إذا كان المسلمون في سفن، فلقوا العدو فغنموا؟
- ٤٢١
- مسألة: اختلاف أهل العلم في الإسهام للفرس يموت بعد الإدراج، وقبل حضور القتال
- ٤٢٢
- مرجع الخلاف في هذه المسألة وسببه
- ٤٢٤
- من باع فرسه قبل شهود القتال به
- ٤٢٤-٤٢٥
- من دخل وأجلاً، ثم اشترى فرساً، فقاتل عليه حتى غنموا
- ٤٢٥



- ٤٢٦ • **مسألة:** في القربس المحبّس سهمه للغازي عليه
- ٤٢٩ • **مسائل** من أحكام الغنائم تقترب فيها أحوال الاستيلاء
- اختلّفوا في الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال، ثم ظهر المسلمون على تلك الدار
- ٤٢٩ - الحربي المستامن يسلم في دار الإسلام، وله في دار الحرب مائلاً وعقاراً، فيمنّته المسلمون بعد إسلامه
- ٤٣٠ • **مسألة:** اختلّفوا في الحربي المستامن يخلف ودائع وديوناً في دار الإسلام
- المستامن يموت ويخلف مائلاً في أرض الإسلام له ثلاثة أحوال:
- ٤٣٢ • **مسألة:** إذا لحق عبد الحربي بدار الإسلام، فاسلم، أو جاء مسلماً: كان حرّاً
- اختلاف أصحاب مالك في العبد إذا أسلم، وفي في دار الحرب حتى أسلم سيده
- ٤٣٤ - ترجيح المصنف أن العبد إذا أسلم، فهو حرّ بإسلامه مطلقاً
- ٤٣٥ • **مسألة:** إذا أسلم عبد الحربي، ثم فرّ إلى أرض الإسلام بمال
- ٤٣٦ • **مسألة:** في عبد أتى إلى دار الحرب، ثم خرج بيعاً استألفهم
- ٤٣٨ • **مسألة:** في الأسارى من المسلمين يصيبهم العدو في البحر
- ٤٣٩ • ما جاء في تحريم الغلول وعقوبة الغال
- أجمع العلماء على أن الغال يجب عليه أن يردّ ما غلّ إلى صاحب المقاسم
- ٤٤٤ إن وجد إلى ذلك سبيلاً، وإنه إن فعل ذلك، فهو توبة له
- ٤٤٧ • **فصل:** اختلّفوا في عقوبة الغال
- ٤٤٩ - بيان ضعف حديث: «إذا وجدتم الرجل قد غلّ، فأحرقوا متاعه واضربوه»
- وكذلك بيان ضعف الخبر: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر حرّموا متاع الغال واضربوه
- ٤٤٩-٤٥٠

\*\*\*\*\*

الباب الثامن: في النفل والسلب، وأحكام الشيء والخمس، ووجوه

مصارفهما، وتفصيل أحكام المستولى عليها من الكفار

- تعريف النفل والشيء
- ٤٥٥-٤٥٦
- ٤٥٦ • **فصل:** القول في تأويل آية النفل والغنيمة وأحكامها

- ٤٦٢ • **فصل:** القول في تأويل آية الشيء
- القول الأظهر والأشهر، والذي عليه جمهور العلماء أن لا تعارض ولا نسخ بين آيتي الشيء والغنيمة
- ٤٦٤ • **فصل:** في النفل والسلب وأحكامهما.
- ٤٦٥ ■ **أولاً:** القول في النفل
- اختلاف أهل العلم في أحكام النفل في ثلاثة مواضع:
- (أ) **الموضع الأول:** فيم يفرض النفل، واختلافهم فيه على ثلاثة أقوال:
- ٤٦٧ (١) أنه لا يكون إلا من الخمس
- ٤٦٨ (٢) أنه لا يكون في الخمس نفل، وإنما في الأربعة الأخماس
- ٤٧٠ (٣) أنه لأمر الجيش، وهو مختار فيه
- (ب) **الموضع الثاني:** في مقدار ما يفرض في النفل، وفيه أقوال:
- ٤٧١ (١) أن ذلك راجع إلى اجتهاد الإمام، ولا حدّ له
- ٤٧٢ (٢) أنه لا يزداد في النفل على الثلث
- ٤٧٢ (٣) أنه لا يبلغ بالنفل سهم واهل، إلا أن يكون التنزيل لسيرة
- ٤٧٣ (٤) أن للإمام أن ينقل السيرة جميع ما غنمت من غير تخميس
- ٤٧٤ - ترجيح المصنف القول الثالث
- (ج) **الموضع الثالث:** في الوقت الذي يكون فيه فرض التنزيل، وفيه قولان:
- ٤٧٤ (١) أن ذلك لا يكون إلا بعد إحراز الغنيمة، لا قبل ذلك
- ٤٧٥ (٢) يكون قبل وبعد إحراز الغنيمة، على ما يرى من الاجتهاد والمصلحة
- **ثانياً:** القول في السلب.
- اختلاف أهل العلم في السلب في ثلاثة مواضع:
- (أ) **الموضع الأول:** حكم السلب، ولأهل العلم في ذلك ثلاثة أقوال:
- ٤٧٦ (١) إنه ملك للقاتل، ولا يخمس
- ٤٧٧ (٢) إنه ملك للقاتل - كذلك -، لكن يخمس الإمام إذا استكثره
- ٤٧٨ (٣) إن السلب والغنيمة: واحد في الحكم، لا يخص القاتل بذلك
- ذكر المصنف سبب الخلاف في السلب
- ٤٧٩ (ب) **الموضع الثاني:** حدّ السلب، وعلى ماذا يقع
- ٤٧٩

- ٤٨٠ - ذكر سبب الخلاف
- ٤٨١ ج) الموضوع الثالث: صفة القتل المسلوب
- ٤٨٧ \* مسألة: اعتراض من لم ير السلب يجب للقاتل حكماً مشروعاً وملكاً مختصاً
- \* فصل: في حكم القية، والخمس، ووجوه مصرفهما.
- النظر في هذا الفصل في شيئين:
- النظر الأول: في تفصيل أحكام الأموال بحسب أحوال الاستيلاء، على ثلاثة طرق:
- ١) ما كان بطريق المغالبة والمعالجة
- ٢) ما كان بحيلة وتسرّ
- ٣) ما كان عفواً لم يتقدم فيه بشيء من العلاج، وهذا هو القية
- تحصل في حكم القية ثلاثة مذاهب
- النظر الثاني: في وجوه مصارف القية والخمس
- ذكر اختلاف العلماء في مصارف القية والخمس
- يرجع النظر في مصرف القية إلى الإمام بحسب المصلحة والاجتهاد
- ترجيح المصنف مذهب جمهور العلماء في قصر الخمس فيما سنّه الله - تعالى -
- \* فصل: في تقسيم أموال القية، واختلاف العلماء في التسوية فيه بين الرجال والنساء
- الاختلاف في قسم الأخصاس
- لأهل العلم في قسم الخمس على مقتضى الآية أربعة أقوال:
- ١) يقسم على ستة أسهم
- ٢) يقسم على خمسة أسهم
- ٣) يقسم بعد وفاة النبي ﷺ على أربعة أسهم
- ٤) يقسم على ثلاثة أسهم
- ترجيح المصنف مذهب الشافعي ومن سلك مسلكه، وهو القول الثاني
- القول في سهم النبي ﷺ
- الاختلاف في سهمه ﷺ بعد وفاته، يتحصل إلى أربعة أقوال:
- ١) إنه يرد على أهل الجيش الغانمين أربعة أثمانه، والخمس على المُسَوِّمِينَ في الآية

- ٥١٠ ٢) إنه يرد على من سُمّي في الخمس، فيقسم جميع الخمس على أربعة أسهم
- ٥١١ ٣) يضعه الإمام في مصالح الإسلام وأهله
- ٥١٢ ٤) إن ذلك للخليفة بعده، يقوم في ذلك مقامه، ويصرفه كما كان النبي ﷺ يصرفه
- الاختلاف في سهم ذي القربى
- اختلاف العلماء في ذلك على أربعة أقوال:
- ١) أنه ياق لقراءة النبي ﷺ بعده
- ٢) الاختلاف في تعيين القراءة
- ٣) هو بعد النبي ﷺ لقراءة الإمام
- ٤) سهم ذي القربى وسهم النبي ﷺ يُجعل في الخيل والسلاح والعلة في سبيل الله
- ٥) يُرد سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى على الأصناف الثلاثة الباقيين المذكورين في آية الخمس
- \* مسألة: اختلاف المثبتين لسهم ذي القربى في قسّمه فيهم على الذكر والأنثى
- اختلافهم في إعطاء الأنثى فيهم
- ترجيح المصنف مذهب الشافعي، وهو أنه لا يختص بذلك فقير من غني
- \*\*\*\*\*
- الباب التاسع: في الجزية، وشرط قبولها، وبمن يحق أن تقبل من أصناف الكفر، ومقاديرها، وما لأهلها وعليهم
- \* فصل: في معرفة من تقبل منهم الجزية من أصناف الكفر.
- اختلاف العلماء فيمن تقبل الجزية منهم على ثلاثة أقوال:
- ١) تقبل من جميع الكفار، سواء في ذلك أهل الكتاب وغيرهم من عبدة الأوثان
- ٢) لا تقبل إلا من اليهود والنصارى - عرياناً كانوا أو عجماء - والمجوس كذلك فقط
- ٣) تقبل من كل كافر من العجم، ولا تقبل من العرب إلا من كتابي
- اختلاف العلماء في أكل ذبائح المجوس وتزويج بناتهم
- ترجيح المصنف قصر الجزية على من عيّنهم الشرع
- اختلاف العلماء في حكم من كان من العرب على دين أهل الكتاب، فلهم في

- نصارى بني تغلب ثلاثة أقوال:
- (١) لا يُعتدُّ بما دنوا به، وحكمهم حكم عبدة الأوثان، فلا تغلب منهم الجزية، إنما هو الإسلام أو السيف
- (٢) إنهم كسائر أهل الكتاب في قبول الجزية وسائر الأحكام
- (٣) يؤخذ منهم بدل الجزية ضعف ما يؤخذ من المسلمين في الصدقات، في كل نوع من المال تجب فيه الزكاة
- ترجيح المصنف القول أنهم كسائر أهل الكتاب في الجزية وأكل ذبائحهم ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦
- ونكاح نسائهم
- **فصل:** في مقدار الجزية وعلى من تفرض
- **اختلاف العلماء** في مقدار الجزية على ثلاثة أقوال:
- (١) أربعة دنانير على أهل الذهب، وعلى أهل الورق أربعون درهماً، ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام
- (٢) دينار على كل رأس من الأحرار البالغين، سواء في ذلك الغني والفقير
- (٣) إن الجزية اثنا عشر درهماً، وأربعة وعشرون درهماً، وثمانية وأربعون درهماً، أي: بحسب الأحوال
- جملة الأمر: أن أهل الذمة في غسب الجزية عليهم صنفان: أهل صلح، وأهل عنوة
- ترجيح المصنف أن نصارى بني تغلب في الجزية وسائر الأحكام من أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم سواء مع أهل الكتاب
- اتفاق جمهور العلماء على أن الجزية لا تفرض على النساء والصبيان، ولا على العبيد
- اختلاف العلماء في العبد من أهل الكتاب يُعتق، هل عليه جزية؟
- اختلافهم في الشيخ الفاني، هل تؤخذ منه الجزية؟
- **فصل:** في حكم من أسلم من أهل الجزية أو مات
- أجمع أهل العلم أنه لا جزية على مسلم، ولا من أسلم من أهل الذمة لما يستقبل، واختلفوا فيه إذا أسلم في بعض الحول، أو بعد تمامه، وكذلك إن مات
- **فصل:** في حكم الأرض إذا أسلم عليها أهل الذمة

- **فصل:** في شروط الجزية، وما يجب على أهل الذمة ولهم
- كتاب عمر الذي كتبه له عبدالرحمن بن غنم، والذي صالح عليه نصارى الشام، وشروطه فيه، وصحة نسبه إليه
- ما يشترط عليهم من تغيير الزي والملبس والهبة في المركب قد يكون من المستحب غير الواجب
- كلام مائيق نافع لابن القيم -رحمه الله- نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في فتواه في أهل الذمة وأنه يجب إيقاعهم على لباسهم الذي يتميزون به عن المسلمين
- ٥٧١ ت
- **مسألة:** اختلف أهل العلم في الجزية، كيف تُجبي؟
- **مسألة:** ما يحل من أموال أهل الذمة
- **فصل:** الواجب الوفاء بالأمان لأهل الذمة، والحماية ممن أرادهم بعدوان، إذا التزموا ما وجب عليهم
- **مسألة:** إذا أحدث أهل الذمة حدثاً مما أخذ عليهم في عهدهم على ضريين: منه ما يعدُّ نقضاً، ومنه ما يستوجبون به عقوبة دون نقض
- ٥٧٨
- **الغسب الأول:** ما يُعدُّ نقضاً، ويرجع إلى منافية العهد، والطعن في الدين، والإضرار بالمسلمين
- ترجيح المصنف أنَّ كل ما كان فيه طعن في الدين، وكان مما لا يدينون به في ملتهم، فهو يعدُّ نقضاً يستباح فاعله وإن كان مما يدينون باعتقاده، كقولهم في المسيح وعزير ونحو ذلك، ولم يُجرِ مجرى قصد الطعن، فلا يدخل في ذلك
- ٥٨١
- ترجيح المصنف أن من فعل ما يُعدُّ نقضاً أن يفتال، ولا يجب ردُّه إلى مأمته
- ٥٨١
- **الغسب الثاني:** ما لا يُعدُّ نقضاً، وإنما يستوجبون به التعزير والعقوبة
- ترجيح المصنف أنه إن اشترط عليهم في عهدهم ألا يُظهروا شيئاً مما لا يُعدُّ نقضاً، أنَّ ذلك على ما شرط
- ٥٨٤
- **مسألة:** إذا تبدل أهل الذمة العهد إلى المسلمين، فإلزامهم لا يُقتالون، ويلحقون بالمؤمنين، عند الشافعي قولاً واحداً
- ٥٨٤
- **مسألة:** إذا نقض أهل الذمة العهد وقاتلوا
- ٥٨٥
- **مسألة:** اختلف أهل العلم في الواجب في حكم من قتل ذمياً ظلماً
- ٥٩٠

- ترجيح المصنف مذهب الجمهور: أنه لا يقتل المؤمن بالكافر، خلافاً لأبي حنيفة ومن قال بقره  
٥٩٤،٥٩٢
- إنا نقرر أن المسلم لا يقتل بالذمي، فلا خلاف في أن يقتله ذلك كبيرة من الكبائر  
٥٩٥
- الاختلاف في ذمة الذمي والمجوسي الذي قتله المسلم  
٥٩٦،٥٩٥
- \*\*\*\*\*
- الباب العاشر: في المرتدين، والمحاربين، وقتال أهل البغي، وتفصيل أحكامهم، وذكر ما يتعلق بجناياتهم، ويلزم من عقوباتهم
- حصر قتل المسلم في الأنواع الثلاثة المذكورين في الحديث: «التيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» وبيان معنى هذا الحصر  
٦٠٣
- تفسير الحق الذي استثناء الله - تعالى - في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ  
٦٠٤
- الفصل الأول: في أحكام المرتدين  
٦٠٥
- فصل: اختلاف العلماء في المرتدين في ثلاثة مواضع:  
(١) هل يستتاب المرتد قبل القتل، أو يُقتل بنفس الردة؟  
(٢) حكم المرأة في القتل بالردة حكم الرجل أو لا؟  
(٣) في لواحق أحكام المرتد: في ميراثه، وأولاده، وجناباته حال ارتداده  
٦٠٦
- فصل: اختلاف العلماء في استتابة المرتد، على ثلاثة أقوال:  
٦٠٦
- الأول: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل  
٦٠٦
- الثاني: يقتل بنفس الردة، ولا يستتاب  
٦٠٩
- الثالث: التفريق بين من ولد في الإسلام ثم ارتد، ومن كان مشركاً ثم أسلم ثم ارتد  
٦١٠
- اختلاف القائلين باستتابة المرتد في مدة الترتيب به  
٦١١
- فصل: اختلاف العلماء في المرأة تردت، على ثلاثة أقوال:  
(١) أنها كالرجل في ذلك  
٦١٣
- (٢) تجبر على الإسلام ولا تقتل  
٦١٤
- (٣) تسترق ولا تقتل  
٦١٦
- ترجيح المصنف مذهب من قال: إنها تقتل كما يقتل الرجل  
٦١٦

- فصل: اختلاف العلماء في ميراث المرتد إذا قتل، أو مات على الردة، على ثلاثة أقوال:  
٦١٧
- (١) يرثه ورثته من المسلمين  
٦١٨
- (٢) لا شيء لورثته، وماله في الجماعة المسلمين  
٦١٩
- ترجيح المصنف القول الثاني  
٦٢٠
- (٣) قاله أبو محمد بن حزم: أن كل ما نُقِر به من مال المرتد، فهو لجماعة المسلمين، سواء رجع إلى الإسلام أو لم يرجع  
٦٢٠
- مسألة: اختلاف العلماء في ولد المرتد  
٦٢٠
- ترجيح المصنف مذهب من رأى أن ولد المرتد يُجبر على الإسلام  
٦٢٢
- مسألة: اختلفوا في حكم ما أصاب المرتد حال ارتداده من دم ومال  
٦٢٣
- فصل: في الزنديق: هل تقتل توبته؟  
٦٢٥
- ترجيح المصنف قول الشافعي ومن قال بقوله: إنه يُكف عنه إذا أظهر الإسلام  
٦٢٩
- فصل: فيمن سب النبي ﷺ  
٦٢٩
- الفصل الثاني: في أحكام المحاربين  
٦٣٣
- فصل: اختلاف أهل العلم في المحارب المراد بالآية «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...» على أقوال:  
٦٣٤
- قول: لا يطلق على المسلم أنه محارب لله ورسوله  
٦٣٤
- قول: يصح على كل من خرج من المسلمين فسوقاً، فشهَر السلاح، وحارب المسلمين، أنه محارب لله ورسوله  
٦٣٥
- فصل: اختلاف العلماء في وضع العقوبات التي ذكر الله في المحارب: هل هي على التخير، أو مرتبة على قدر جناباته؟  
٦٣٦
- مستند من رأى أن الإمام مخير في ذلك  
٦٣٨
- مستند من رأى أن وضع العقوبات يكون مرتباً على قدر الجنابات  
٦٣٩
- اختلاف العلماء فيمن شهَر السلاح وقتل، أو أخاف ولم يقتل، أو قتل وأخذ المال  
٦٤٠
- اختلاف العلماء في صفة النفي الذي ذكره الله في كتابه  
٦٤٣
- فصل: اختلاف العلماء في المحارب يجيء ثانياً من قبل أن يقدر عليه: ما

- الذي يهدر عنه بالتوبة؟ ٦٤٤
- مسألة: اختلفوا فيمن شهر السلاح، وقطع الطريق، فقتل وأخذ المال. وهل يختلف ما كان في الصحراء عن البنيان؟ ٦٤٦
- الراجح أن شهر السلاح في البنيان لأخذ المال: حراية، ومن فعله كان محارباً يُحَدُّ بِحَدِّ الحراية ٦٤٧ت
- بيان قرار هيئة كبار العلماء في حدِّ الحراية ٦٤٨ت
- فصل: في دفاع الرجل عن نفسه وماله ٦٤٩
- للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إن أريد ظلماً، وهل يدخل السلطان الظالم في ذلك؟ ٦٤٩-٦٥٠
- الفصل الثالث: في حكم قتال أهل البني
- النظر في هذا الفصل يتعلق بثلاثة أشياء: ٦٥٥
- الأول: تقسيم أهل البني وأحوالهم، ومتى يجب التعاون على قتالهم أو يحرم، لاختلاط الفتن؟
- الثاني: معرفة الحد الواجب في قتالهم، ومتى يجب الكفُّ عنهم؟
- الثالث: معرفة الحكم في جناباتهم، وما يُستَوْلى عليه من أموالهم.
- النظر الأول: في تقسيم أهل البني وأحوالهم ٦٥٦
- المخالفون على الجماعة ضربان:
- (١) ضَرْبٌ امتنعوا عن أداء الحقوق، ونزعوا أيديهم من الطاعة
- (٢) الضرب الثاني: من خالف على إمام المسلمين، فمقدوا البيعة لآخره، وهذا الضرب له حالتان:
- (أ) أن تكون الإمامة قد صحت وانتقدت لرجل عدل، فيخرج عليه بعض من يابيه ٦٥٦
- (ب) أن يفتقر الناس فرقتين، ويدعو كلُّ لحزبه ٦٥٧
- النظر الثاني: في معرفة حدِّ قتال أهل البني ٦٦٥
- النظر الثالث: في معرفة أحكام جناباتهم، وما أصابوه وأصيب منهم ٦٦٩
- قال الشافعي: ما أصاب أهل البني في حال الامتناع على وجهين
- ما أصاب أهل البني من أموال أهل العدل بالتأويل على وجهين: ٦٧١
- ١- منه ما يشكل مثله.

- ٢- منه ما لا يشكل، والخطأ فيه ظاهر ٦٧٢
- فصل: اختلاف أهل العلم فيما وجد بعينه من أموال أهل البني في أيدي فريق العدل ٦٧٤
- باب: من الدعاء والذكر المروي عن رسول الله ﷺ مما يُختم به هذا المجموع -بحول الله تعالى-
- ما يقال إذا خرج من بيته، أو شرع في سفره ٦٧٨
- ما يقال إذا ودَّع مسافراً أو جيشاً ٦٧٩
- ما يقال إذا صعد في سفره أو صوب ٦٨٠
- ما يقال في السفر إذا قبل الليل، أو نزل منزلاً. ٦٨١
- ما يقال في الانتصار بالله إذا غزا، وعند خوف العدو ٦٨٢
- ما يقال إذا رأى قرية يريد دخولها، أو بلداً ٦٨٣
- ما يقال إذا قتل من غزو أو سفر ٦٨٤

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً